

دكتور  
خميس السيد عميل  
أستاذ القانون العام  
المعتمد بالجامعة الإدارية العليا والريادة العليا

دعوى الإلغاء ووقف تنفيذ القرار الإداري  
وقضاء التنفيذ وإبطاله و الصيغ القانونية  
أمام مجلس الدولة  
مع المبادئ العامة للقضاء المستعجل

حقوق الطبع والنشر  
محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى  
١٩٩٢ - ١٩٩٣



دكتور  
خميني السيد خميني  
أستاذ القانون العام  
المعالي بالجامعة الإسلامية في إيران

دعوى الإلغاء ووقف تنفيذ القرار الإداري  
وقضاء التنفيذ وإبطاله في الصيغ القانونية  
أمام مجالس الدولة  
مع المبادئ العامة للقضاء المستعجل

حقوق الطبع والنشر  
محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى  
١٩٩٢ - ١٩٩٣





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« ان. الله يامرکم ان تؤدوا الامانت الى اهلها »  
« واذا حکمتم بين الناس ان تحکبوا بالعدل »  
« صدق الله العظيم »

\* « كل نسخة خلاف طبعة المؤلف المبزوة باشارات معينة تعرض حلتها للمحكمة » .



«تمهيد للموضوع مع تسليط الضوء على قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، وقانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، في ظل الملاءمات التي تنفلق مع الدعوى الادارية» .

★ باديء ذى بدء فقد اهتم المرجع بعرض للقرار الادارى ولدعوى الالغاء كمدخل ضرورى فى موضوع البحث المتعلق بالقضاء المستعجل وقضاء التنفيذ وإشكالاته أمام القضاء الادارى على سند من أن سلطة وقف تنفيذ القرار الادارى النهائية مشتقة من سلطة الغاء القرار وهى فرع منها مرددا الى الرقابة القانونية التى يسلطها القضاء الادارى على القرار المطعون فيه على أساس وزنه بميزان القانون وزنا مناطه المشروعية والجنية(★) .

وغنى عن البيان أنه يلزم فى طلب إيقاف القرار الادارى شروط الاستعجال والجنية والمشروعية ، وأن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .

ونعنى بمبدأ المشروعية والجنية أن يكون ادعاء الطالب قائما بحسب الظاهر من الأوراق على أسباب تحمل فى طياتها سندا لوقف القرار دون مساس أو غوص فى الشق الموضوعى المتعلق بطلب الالغاء الذى يبقى حتى يفصل فيه موضوعيا .

ولهذه الاعتبارات اتجه منهجنا الى عرض للقرار الادارى ودعوى الالغاء باعتبارهما مدخلا ضروريا لموضوع البحث .

ونظرا لأن القضاء العادى كان أسبق من القضاء الادارى فى تشييد صرح القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ وإشكالات فقد عنى المرجع بعرض مسهب لما استقر عليه القضاء العادى فى هذا الشأن ليهتدى به القضاء الادارى ويمير على منواله بعد اجراء الملاءمات التى تنفلق مع طبيعة الدعوى الادارية .

ونظرا لأن القضاء الادارى مازال يأخذ بقانون المرافعات والإثبات بما يتلام مع طبيعة الدعوى الادارية ، فقد اهتم هذا المرجع بعرض بعض أحكام قانون المرافعات والإثبات مع الاشارة الى تلك التى لا تتلاءم مع طبيعة الدعوى الادارية ونذكر منها مايلى :

(١) عدم أخذ القضاء الادارى بنظام شدة الدعوى المعمول به أمام القضاء العادى بموجب المادة ٨٢ ، من قانون المرافعات المدنية والتجارية التى تنص على مايلى :

(★) من أهم ماثلت النظر اليه أنه كثيرا ما يخل بين طلب وقف تنفيذ القرار الادارى النهائي ، وبين الحكم فى الدعوى على سبيل الاستعجال ، وقد وق القضاء الادارى فى ذلك ، وعلى سبيل المثال حكم محكمة القضاء الادارى فى الدعوى ٧٠٧ لسنة ٣٧ فى حيث أطلقت على بطلب وقف التنفيذ عبارة «الطلب المستعجل ، كما وقع الفقه فى ذلك حيث أطلقوا على مؤلفاتهم المتعلقة بوقف تنفيذ القرار الادارى «قضاء الأمور الادارية المستعجلة ، والبعض أطلق عليها «الأمور المستعجلة» ، والسبب أن كلا من طلب إيقاف ونظر الدعوى على سبيل الاستعجال يتطلب حالة الاستعجال - وقد تلافى الفقه الفرنسي ذلك بإطلاقه على إيقاف القرار الإدارى التعبير التالى : «Le sursis à execution des decision administratives»

«إذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه حكمت المحكمة فى الدعوى إذا كانت صالحة للحكم فيها وإلا قررت شطبها فإذا بقيت الدعوى مشطوبة سنتين يوما ولم يطلب أحد الخصوم السير فيها أعتبرت كأن لم تكن .

ونحكم المحكمة فى الدعوى إذا غاب المدعى أو المدعون أو بعضهم فى الجلسة الأولى وحضر المدعى عليه .

(٢) عدم الأخذ بقاعدة الأثر الواقف للطعن المعمول به أمام القضاء انعاضى :

• لا يأخذ القضاء الإدارى بقاعدة الأثر الواقف للطعن المعمول به أمام القضاء العاضى وتأكيدا لذلك فقد نصت المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على مايلى :

«لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك .

كما لا يترتب على الطعن أمام محكمة القضاء الإدارى فى الأحكام الصادرة من المحاكم الادارية وقف تنفيذها إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك .

كما نصت المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة والمتعلقة بالتماس اعادة النظر على نفس المبدأ .

وجدير بالملاحظة أنه بحق لمحكمة القضاء الإدارى أن توقف الفصل فى الدعوى المنظورة أمامها انتظارا لصدور حكم من المحكمة الادارية العليا يحدد المركز القانونى للمدعى .

(المحكمة الادارية العليا فى ٢٣/١١/١٩٦٨ س ١٤ رقم ١١ فى ٢٦ مايو سنة ١٩٧١) .

(٣) اعتبار المحكمة الادارية العليا محكمة قانون وواقعات باعتبارها تجمع بين صلة النقض والاستئناف بعكس الوضع المتعلق بمحكمة النقض باعتبارها محكمة قانون :

★ ★ ★

• أما بالنسبة للوسائل الجوهرية للاثبات أمام القضاء الإدارى فهى لا تختلف كثيرا عن المعمول به أمام القضاء العاضى ، ومن أهمها مايلى :

( ١ ) طلب الزام الخصم بتقديم مستند تحت يده فى المنازعات الادارية .  
(٢) لا يجوز لأى طرف فى الدعوى الادارية أن يصطنع دليلا لنفسه .  
(٣) يحق للقضاء الادارى الأمر بإجراء بعض التحقيقات الادارية فيأخذ القضاء الادارى بوسائل أو طرق تحقيق الدعوى «les moyens verifcation» وجاء بحكم محكمة القضاء الادارى «أنه ليس فى النصوص القانونية مايتناقض مع وجوب اتباع الاجراءات المخصوص عليها بقاتون المرافعات والاثبات المتعلقة بتحقيق الطعون الانتخابية من سماع شهادة الشهود وتدب خبير وغير ذلك من الطرق المتعددة ، وقد تأيد هذا الحكم من المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى ٢٣ يناير ١٩٦٥ .

وجدير بالاحاطة أن الوضع القائم فى النظام الفرنسى يجيز للقاضى الادارى الاستعانة بالخبرة والمعاينة والشهادة والاستجواب ، أما فى النظام المصرى فقد أشارت قوانين مجلس الدولة المتعاقبة الى سلطة القاضى الادارى فى اتخاذ وسائل التحقيق المناسبة لاسيما عند تحضير الدعوى بهينة المفوضيين .

وقد نصت المادة (٢٧) من قانون المجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على مايلى :  
«تولى هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى وتجهيتها للمرافعة ولمفوضى الدولة فى سبيل تهيئة الدعوى الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن للحصول على مايكون لازما من بيانات وأوراق وأن يأمر باستدعاء ذوى الشأن لسؤالهم عن الوقائع التى يرى لزوم تحقيقها أو بدخول شخص ثالث فى الدعوى أو بتكليف ذوى الشأن بتقديم مذكرات أو مستندات تكميلية وغير ذلك من اجراءات التحقيق فى الأجل الذى يحدده لذلك .

كما نصت المادة (٣٢) من ذات القانون على أنه :

«إذا رأت المحكمة ضرورة إجراء تحقيق باشرته بنفسها فى الجلسة أو قام بها من تنديه لذلك من أعضائها أو من المفوضيين» .

كما نصت المادة (٣٦) من قانون المراس على مايلى :

«للمحكمة استجواب العامل المقدم لمحاكمة وسماع الشهود من العاملين وغيرهم ويكون أداء الشهادة أمام المحكمة بعد حلف اليمين ويسرى على الشهود فيما يتعلق بالتخلف عن الحضور والامتناع عن أداء الشهادة أو شهادة الزور الأحكام المقررة لذلك قانونا وتحرر المحكمة محضرا بما يقع من الشاهد وتحيله الى النيابة العامة اذا رأت فى الأمر جريمة .

• وجدير بالاحاطة أن قضاء مجلس الدولة قد استقر على أنه يحق للقاضي الإداري مطالبة الإدارة ببعض المستندات التي يمكن أن يستشف منها حالة إساءة استعمال السلطة ، أو تجاوزها لمخالفة القوانين والوائح ، أو عدم مشروعية القرار موضوع التظلم ، وذلك نظرا لأن القاضي الإداري هو في حقيقة الأمر قاضي مشروعية وزن القرار الإداري بميزان المشروعية حسبما سبق بيانه ، وله في سبيل تحقيق هذه الغاية الإطلاع على كافة المستندات التي تفتحه في ضميره ووجدانه بشرعية القرار المتظلم منه أو عدم شرعيته .

• وجنيز بالملاحظة أيضا أنه إذا لم تقدم الإدارة أي دليل لإثبات دعواها وكان المجال منفسحا أمامها لذلك من تاريخ إقامة الدعوى لتقدم مستنداتها فإن دعواها تكون على غير أساس من القانون وجديرة بالرفض .

(الادارية العليا في ٩ ديسمبر ١٩٦٧ س ١٣ ق ص ٢٢٨) .

وبناء على ما تقدم فإن رفض الإدارة ايداع المستندات المطلوبة أو الادعاء بفقدما يسوغ للقاضي الإداري التسليم بطلبات المدعى متى استشف من الوقائع والملاحظات والقرائن وظروف الأحوال صحة مايدعيه فضلا عن استشفافه عنق الإدارة ومحاولة تخلصها من المسؤولية مما يعتبره القاضي سببا للوقوف الى جانب المدعى .

وللقاضي الإداري يقوم بدور هام في الإثبات وذلك باستخلاص القرائن القضائية التي تختلف عن القرائن القانونية .

ومن المألوف في نطاق المنازعات الادارية - سواء تعلقت بدعوى الانغاء أو طلب وقف التنفيذ أو دعوى القضاء الكامل - أنها تعتمد على القرائن القضائية في اثبات الدعوى الادارية .

وفي مقدمة القرائن التي يستعين بها القضاء الإداري في الإثبات تلك القرائن التي يستشف منها القاضي إقامة الدليل على صحة أو بطلان الادعاءات المتعلقة بالموضوعات الأتية :

- ( أ ) موضوع الانحراف بالسلطة .
- ( ب ) موضوع التعسف في استعمال السلطة الادارية .
- ( ج ) موضوع العلم اليقيني بالقرار الإداري .
- ( د ) موضوع خطأ المرفق في حالة التعويض عن أفعال الإدارة المادية .

وجدير بالذكر أن القرائن القضائية التي يستخلصها القضاء الإداري بالنسبة لهذه الموضوعات تساعد على تيسير عبء الإثبات الواقع على عاتق الطرف المتحمل به ، وتظهر أهمية هذه القرائن في الحالات التي يعتذر أو يصعب فيها الحصول على أدلة الإثبات .

ومما تجدر الإشارة اليه أن قرينة الانحراف بالسلطة التي أخذ بها مجلس الدولة الفرنسي ومجلس الدولة المصري تستشف من القرائن الفرعية التالية :

- (أولاً) : قرينة التفرقة في المعاملة بين الحالات المماثلة .
- (ثانياً) : قرينة ظروف وملايسات اصدار القرار وتنفيذه .
- (ثالثاً) : قرينة انعدام الدافع المعقول لاتخاذ القرار .
- (رابعاً) : قرينة الموقف السلبي من الادعاء .
- (خامساً) : قرينة عدم الملاءمة الصارخة (قرينة الغلو في تقدير الجزاء) .
- (سادساً) : قرينة الخطأ في المسؤولية الادارية .

ومن العرض السابق لقواعد الاثبات يتضح أن القاعدة العامة التي تلقى على المدعى عبء الاثبات تعتبر الأصل العام في تنظيم عبء الاثبات في القانون الادارى ، وهو أصل يسود اجراءات التقاضى بصفة عامة سواء أكانت المنازعات مطروحة على القضاء العادى أو الادارى .

ويبدو أن عبء اثبات الوقائع على المدعى مقصور على الوقائع التي يدعيها دون الوقائع التي يدعيها الطرف الآخر فى الدعوى .

ونرتبها على ماتقدم فإنه اذا ادعى المدعى عليه وقائع معينة فإنه يعتبر مدعياً بالنسبة لها ، ويقع عليه عبء اثباتها ، وبناء على ذلك فإن عبء الاثبات يقع أصلاً على عاتق من يدعى وقائع معينة حيث يتحمل عبء اثباتها سواء أكان هو المدعى أو المدعى عليه ، فليس عبء الاثبات يقع باستمرار على المدعى .

ومفاد ماتقدم أن الطرفان المدعى والمدعى عليه يتناولان عبء الاثبات تبعاً لما يدعيه كل منهما .

وبالنسبة للمنازعات الادارية ، يراعى أن الادارة مزودة بامتيازات السلطة العامة وتحوز بحكم وظيفتها المستندات والأوراق الادارية التي هي اللبيل الأساسى فى الاثبات أمام الطرف الآخر ، ذلك الأمر الذى ينتج عنه عدم التوازن بين الطرفين ، ومن هنا يراعى التركيز على مطالبه الادارة بالدليل والزامها بتقديم ما لديها من مستندات وقرارات ويقع ذلك العبء بطبيعة الحال على مفوضى الدولة القائمين على التحضير(\*) ، على سمد من أن الدعوى الادارية تتسم بإجراءات امتيقائية يقع عبء

---

(\*) نرى أنه على هيئة مفوضى الدولة ألا تعتمد على رأيها الذى أبنته فى تحضير الشق المتعلق بوقف التنفيذ عند تحضيرها الشق الموضوعى المتعلق بالإلغاء ، لأنه فى حالات كثيرة تتغير المراكز القانونية . والأسباب الملمصرة لكل من الشقين .

استيفائها على معوضى الدولة ، حيث لهم الحق فى سلطة التكاليف بايداع المستندات  
اللزمية للفصل فى الدعوى كوسيلة رئيسية لاستيفائها وتحضيرها للمحكمة ، ويمارس  
المفوض هذه السلطة لصالح الفرد والادارة على حد سواء ، وان كانت هذه السلطة  
توجه للادارة فى أغلب الحالات العملية لانها هى التى تحوز المستندات وتعلم بظروف  
اصدار القرارات الادارية وملابسات إصدارها .

وبناء على ماتقدم يتضح أن سلطة القاضي الادارى فى التحضير تتمثل فى استيفاء  
الدعوى ، وتعتبر سلطته فى هذا المجال أوسع وأكثر مرونة وإيجابية مما تقرره  
الاجراءات المدنية للقاضي العادى الذى غالبا ما يلقي بعبء الاثبات على عاتق  
المدعين ، ويصبح عمله مقصورا على التحقق من صحة الأدلة المادية له ، أو عدم  
صحتها عند تداول موضوع الدعوى .

وخلاصة القول أننا سلطنا الضوء فى هذا التمهيد على عرض متكامل للقرار  
الادارى ، ودعوى الالغاء باعتبارهما الصرح الكبير الذى شيدنا عليه كل مايتعلق  
بموضوع طلب وقف تنفيذ القرار الادارى ، وقضاء التنفيذ واشكالاته وما تعلق بذلك  
من صيغ قانونية مدعمة بأحكام حديثة من أحكام القضاء العادى والادارى وآراء  
الفقه المستقرة .

وأرسينا كل مراحل البحث على المستقر فى قانون المرافعات والاثبات بما يتلاءم  
مع طبيعة الدعوى الادارية كدعوى استفهامية واستيفائية واجرائية - وكان رائدنا فى  
ذلك أن المشرع لم يضع حتى الآن تشريعا مستقلا للمرافعات فى المنازعات  
الادارية .

ونحب أن نشد الانتباه أن القضاء المستعجل أو قضاء وقف التنفيذ وان كان يستلزم  
تدخل القضاء بوسيلة سريعة فانه ينبغى ألا تأتى هذه المصرة على حساب العدل والحق  
والا كانت سرعة فى اغتيال الحق لا فى نجده .

والله ندعو أن يلقي هذا المؤلف المتمم بالطابع التطبيقى والعملى والمسار لأحداث  
آراء الفقه وأحكام القضاء قبولا حمنا من الأخوة رجال القانون والمحامين الذين كان  
لهم الفضل فى تشجيعنا على وضعه فى موضوع من أشق الموضوعات وأصعبها  
على الباحث والذى كلفنا جهودا مضنيه زهاء ثلاث سنوات طوال ، ولكن ذلك فى  
سبيل العلم والمعرفة ، أمر يهون .

وخير ماتختم به هذا التمهيد قوله سبحانه وتعالى :

«ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا  
بالعدل» (صدق الله العظيم) .

المؤلف



## الباب الاول

تعريف القرار الادارى موضع طلبى الايقاف والالغاء  
وتحليل أركانها ، والتمييز بين القرارات الصريحة ، والسلبية  
، والضمنية ، والمستمرة ، وعرض متكامل لدعوى الالغاء



# الباب الأول

تعريف القرار الإداري موضوع طلبى الإيقاف والالغاء ، وتحليل أركانهما والتمييز بين القرارات الصريحة والسلبية والضمنية والمستمرة مع عرض متكامل لدعوى الالغاء والاجراءات المتعلقة بإقامتها

ويشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول وهى :

## الفصل الأول

تعريف القرار الإداري موضوع طلب الإيقاف والالغاء وبيان أركانه والتمييز بين القرارات الإدارية الصريحة والسلبية والضمنية والمستمرة

## الفصل الثانى

التمييز بين القرارات المشوبة بالبطلان وحالات الانعدام

## الفصل الثالث

عرض متكامل لدعوى الالغاء التى يشق منها طلب الإيقاف ويشتمل على المباحث التالية :

### المبحث الأول

تعريف دعوى الالغاء ومناطق التمييز بين الالغاء الكامل والالغاء الجزئى مع أهم الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا .

## **المبحث الثاني**

الاجراءات المتعلقة بالتظلم والمواعيد وايداع العريضة واعلاتها

ويشتمل على المطالب التالية :

المطلب الأول : التظلم الاختياري والوجوبي قبل رفع الدعوى .

المطلب الثاني : ميعاد رفع الدعوى .

المطلب الثالث : ايداع العريضة واعلاتها .

## **الفصل الرابع**

أهم الأحكام التي أصدرتها المحكمة الادارية العليا  
بشأن القواعد المتعلقة بالاعلان والتظلم والمواعيد

## الفصل الاول

تعريف القرار الإداري موضوع طلب الإيقاف والإلغاء وبيان أركانه والتميز بين القرارات الإدارية الصريحة والسلبية والضمنية والمستمرة

تعريف القرار الإداري :

القرار الإداري حسبما عرفته أحكام المحكمة الإدارية العليا هو :

«افصاح الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح ، وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين ممكنا وجائزا قانونا إبتغاء مصلحة عامة» .

ومما هو جدير بالملاحظة أن صدور القرار من جهة إدارية لا يخلع عليه في كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الإداري .

فإن صدور القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص ، أو تعلقه بإدارة شخص معنوي خاص يخرج من عداد القرارات الإدارية أيا كان مصدره ومهما كان موقفه في مدارج السلم الإداري .

وعلى سبيل المثال إذا ما دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنوي خاص خرج من عداد القرارات الإدارية .

(أولا) أركان إتخاذ القرار الإداري :

نتناول فيما يلي بلباز أركان-لا ينعقد القرار الإداري صحيحا الا بتوافرها وهي :

( أ ) صدور القرار الإداري من سلطة عامة :

يتعين أن يصدر القرار الإداري من جهة إدارية بصفتها سلطة عامة فإذا صدر منها بغير هذه الصفة - أي إذا لم تكن مستندة في إصداره الى ما تتسلح به من سلطة عامة فلا يعتبر القرار قرارا إداريا .

(ب) صدور القرار الإداري بقصد إحداث أثر قانوني لا مادي :

يتعين لكي يعتبر القرار إداريا أن يكون تصرفا إداريا بقصد إحداث أثر قانوني ،

وبمعنى آخر أن يكون له محل بمعنى أن يكون من شأنه انشاء مركز قانونى أو تغييره أو زواله أو الغاؤه .

#### (جـ) صدور القرار الإدارى فى المجال الإدارى :

وذلك بمعنى أن الهيئة الواحدة قد تختص بإصدار قرارات فى أكثر من مجال ، أى تكون لها أكثر من صفة تسبب كل منها فى مجال معين ، فليس بضرورى دلائم الصنفين فى جميع الأحوال ، فالمرقى الإدارى قد يستعمل أساليب القانون العام ويتصلح بالسلطة العامة فتصبح قراراته إدارية ، أما فى تعامله بأساليب القانون الخاص فتتجرد قراراته من صفة القرار الإدارى<sup>(١)</sup> .

#### (ثانيا) شروط صحة القرار الإدارى :

هذه الشروط لازمة لصحة القرار الإدارى لا لاتعاقده ، وتتكمّل عنها بإجاز فيما يلى :

##### (١) شرط المحل :

يتعين ألا يكون محل القرار الإدارى فعلا ماديا ، بل أثرا قانونيا ، وأن هذا هو شرط لاتعقاد القرار الإدارى ويتعلّق بكيانه ووجوده ، فكما سبق القول فصل القرار الإدارى هو الأثر القانونى الذى يرتبه حالا ومباشرة ، ويجب أن يكون تنفيذا لقاعدة قانونية سابقة ، وهذا شرط من شروط صحة القرار الإدارى .

فإذا كان الأثر القانونى الذى تقصد الإدارة ترتبيه على القرار الإدارى «أى محله» مخالف لقاعدة قانونية فإنه يكون غير صحيح .

ونضرب لذلك مثلا بالقرار الذى يصدر بإبعاد شخص أو تحديد إقامته فى غير الحالات التى نص عليها القانون ، وكالقرار الذى يصدر برفض الترخيص رغم استيفاء الشروط التى يتطلبها القانون لمنح هذا الترخيص ، وكالقرار الذى يصدر بتعيين موظف أو تخطيه فى الترقية فى غير الحالات التى يجيز فيها القانون ذلك .

---

(١) مؤلفنا : «المؤسسات العامة الاقتصادية فى مصر والدول العربية» ص ١٩٨٨ ص ٣١ ومابعدهما .

وتأسيسا على ذلك فإن القرار الإدارى الذى ينطوى على مثل هذه العيوب يكون قرار معيب بعيب مخالفة القانون ، يستوى فى هذا أن تكون مخالفة القانون متمثلة فى تجاهل الإدارة للقاعدة القانونية ، أو خطئها فى تفسيرها ، أو خطئها فى تطبيقها على الواقعة المسلم بها .

والقانون هنا يؤخذ بمعناه الواسع فهو لا يقصر على المنصور أو التشريع بل ينسحب أيضا على كل قاعدة قانونية يجب احترامها سواء أكانت مستمدة من لائحة واجبة الاحترام ، أو من المبادئ القانونية العامة التى لم يقررها نص وإنما جرى عليها القضاء ، أو من العرف الإدارى الذى استقرت عليه سنة الإدارة واتخذته منوالا لها بشرط ألا يكون مخالف لقاعدة تنظيمية علمة<sup>(١)</sup> .

#### (٢) شرط السبب :

السبب هو الحالة الواقعية أو القانونية التى تدفع الإدارة الى التدخل وتسوغ اصدار قرارها الإدارى - ويجب أن يتفق السبب مع الواقع والقانون صدقا وحقا .

وفى هذا المعنى تقول المحكمة الإدارية العليا :

«أن رقابة القضاء الإدارى لصحة الحالة الواقعية أو القانونية التى تكون ركن السبب تجد حدما طبيعى فى التحقق مما إذا كانت النتيجة التى انتهى إليها القرار فى هذا الشأن مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول تنتجها ماديا أو قانونيا . فإذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة ، أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها ، أو إذا كان تكييف الوقائع - على غير فرض وجودها ماديا - لا ينتج النتيجة التى يتطلبها القانون - كان القرار الإدارى فاقدا لركن من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون ، أما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول تنتجها ماديا وقانونيا فقد قام القرار على سببه وكان مطابقا للقانون» .

وجدير بالاحاطة أن السبب شرط واجب فى القرار الإدارى ولو لم يوجب القانون تسببيه فإذا أوجب القانون تسببب القرار فيتحتم تسببيه ، ويلاحظ

---

(١) المستشارين/ محمد على راتب ومحمد نصر الدين كامل ومحمد فاروق راتب، قضاء الأمور المستعجلة، ط٧ ص ١٩٨٥ ص ٢٣٩ .

أن الإدارة لا تلزم بتسبب قرارها إلا إذا ألزمها القانون بذلك صراحة كما هو الوضع في القرارات التأديبية<sup>(١)</sup>.

وقد استقرت محكمة القضاء الإداري على أنه :

«وان كانت الإدارة غير ملزمة ببيان أسباب قرارها إلا حيث يوجب القانون ذلك عليها ، إلا أنها إذا ما تكررت أسبابا فإن هذه الأسباب ولو في غير الحالات التي يوجب القانون ذكر أسباب فيها تكون خاضعة لرقابة المحكمة لتعرف مدى صحتها من الوجهة الواقعية ، ومن جهة مطابقتها للقانون نصا وروحا<sup>(٢)</sup> .

### (٣) شرط الهدف أو الغاية :

إن غاية القرار هي الهدف النهائي الذي يسعى القرار الإداري إلى تحقيقه فإن الغاية من إصدار قرار إداري بطريقة موظف تستهدف حسن سير المرفق العام - والغاية من اتخاذ قرار ضبط إداري هي كفالة النظام العام أى الأمن العام والصحة والمكينة العامة .

وجدير بالذكر أن السلطات المقررة للإدارة العامة ليست غايات في نفسها ، إنما هي وسائل لتحقيق غاية تتمثل في المصلحة العامة بمختلف صورها وأوضاعها .

ونظرا إلى أن ملول عبارة «المصلحة العامة» ليس محددا ، فإن المشرع كثيرا ما يتدخل ويخصص لعمال الإدارة هدفا معينا داخل نطاق المصلحة العامة ، عليهم تحقيقه ، بحيث أنهم لو سعوا إلى تحقيق هدف آخر غير الذي حدده لهم القانون لشاب تصرفهم عيب إساءة استعمال السلطة حتى إذا كان هذا الهدف من شأنه تحقيق مصلحة عامة ولكنها غير تلك التي حددها المشرع .

وتعرف هذه القاعدة في الفقه الإداري بقاعدة «تخصيص الأهداف» .

ونضرب لذلك مثلا بأنه إذا سمح التشريع بالاستيلاء المؤقت على العقارات رعاية للصحة العامة - فإذا أصدرت الإدارة قرارها بالاستيلاء على عقار بقصد تخصيصه

---

(١) مؤلفنا : موسوعة المحاكمات التأديبية أمام مجلس الدولة مع الحديث في الفتاوى والأحكام وصيغ الدعاوى التأديبية بط / ١ من ١٩٨٨ ص ٧٥ ومابعدها .

(٢) محكمة القضاء الإداري في ١٥ يونيو ١٩٤٨ مج ٧ ص ٨٠٥ ، وفي ١٤ فبراير سنة ١٩٥٢ ، وفي ٢٥ مارس ١٩٥٣ - مشار لهذه الأحكام بمؤلفنا - مرجع سابق - ص ٧٤ ومابعدها .



كمعهد تعليمي كان قرارها باطلا . لانه يصبح معيبا بعبب الاتحراف عن الهدف المخصص ، أى بعبب «اساءة استعمال السلطة» .

وهذا العيب يعيب صحة القرار الادارى دون أن يمتد الى اعتقاده .

وجدير بالذكر أن القضاء الادارى هو الذى يختص بالنظر فى طلبات الغاء القرارات الادارية النهائية عندما يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيب الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو فى حالة اساءة استعمال السلطة .

#### (٤) شرط الشكل :

يقصد بالشكل «المظهر الخارجى» الذى يتخذه قرار الادارة للافصاح عن إرادتها الملزمة .

والأصل أن القرارات الادارية لاتخضع لأى شرط شكلى ، أى أن الادارة غير مقيدة بشكل معين فى الافصاح عن إرادتها الا اذا حتم القانون اتباع شكل خاص .

فقد يكون القرار الادارى صادرا فى شكل خطاب ، وقد يكون هذا القرار شفويا لا مكتوبا ، بل ان مجرد سكوت الادارة أو امتناعها عن الرد أو الموافقة تعتبر فى حكم قرار ادارى بالرغض «قرارا سلبيا»<sup>(١)</sup> .

وجدير بالاحاطة أن الشكليات التى تشترطها القوانين واللوائح فى صدد قرار ادارى ليست دائما فى قوة واحدة ، فليست كلها من القوة بحيث يؤدى اغفالها الى بطلان القرار الادارى .

فاذا فرض قانون أو لائحة إجراء شكليا فى صدد قرار ادارى وأشار إلى أن اغفال هذا الاجراء يؤدى الى البطلان فإن الحل يكون واضحا - أما اذا لم ينص على البطلان فانه يتعين للنظر الى الاجراء الذى تم اغفاله ، فان كان جوهريا اعتبر اغفاله مبطلا للقرار ، وان كان غير جوهري فاغفاله لا يبطل القرار<sup>(٢)</sup> .

(١) دكتور / توفيق شحاته مبادئ القانون الادارى ط / ١ - ص ٦٥٥ - ٦٥٦ .

(٢) المحكمة الادارية العليا فى ١٩٥٧/١١/٢٣ - المكتب القنى - ٣ / ٧٤ ، ومحكمة القضاء الادارى - المكتب القنى - ١١ / ٣٩٠ - مشار اليه بمؤلف للمستشار / محمد على راتب وزميله - مرجع سابق - هامش ص ٢٤٦ .

وقد جاء بحكم المحكمة الادارية العليا أن :

«القرار الإداري لا يبطل - لعيب في الشكل - إلا اذا نص القانون على البطلان عند اغفال هذا الاجراء أو كان الاجراء جوهريا»<sup>(١)</sup> .

#### (٥) شرط الاختصاص :

يقصد بالاختصاص القدرة قانونا على مباشرة عمل إداري معين في المجال المحدد وطبقا للاصول القانونية .

وجدير بالذكر أن عيب عدم الاختصاص كان أول الأسباب التي استند إليها مجلس الدولة الفرنسي في إلغاء القرارات الإدارية ، والقرارات التأديبية كحالة صدور القرار التأديبي من سلطة غير مختصة بإصداره .

ويختلف عدم الاختصاص من عدة زوايا ، فمن زاوية الجسامة أو البساطة ، فإنه اذا كان بسيطا وعاديا يمكن الطعن فيه بالإلغاء ، أما ان كان جسيما فقد تصل به درجة الجسامة الى انعدام القرار المشوب بهذا العيب حسبما سنعود الى بيانه .

#### أولا : عناصر تحديد الاختصاص :

من زاوية أخرى فإن هذا العيب يتنوع تبعا لنوع الاختصاص اذ يمكن أن يكون مكانيا ، أو زمنيا ، أو موضوعيا ، وبصفة عامة فإن عناصر الاختصاص تنقسم الى العناصر التالية :

#### ( أ ) العنصر الشخصي في تحديد الاختصاص :

يمثل العنصر الشخصي في الأفراد الذين يحق لهم صنع القرارات الادارية ، ويمكن تفويض الغير في مباشرة مهامهم اذا كان القانون يصرح بذلك ، ولتنظيم اجراءات التفويض فقد صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات وألغت المادة الخامسة منه قانون التفويض السابق على القانون ٤٢ (وهو القانون ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦) .

---

(١) المحكمة الادارية العليا في ١٥/٧/١٩٦٣ - المكتب الفني - ٨ - ١٢٩٧ - مشار إليه بالمرجع السابق - ص ٢٤٦ .

#### (ب) العنصر الموضوعى فى تحديد الاختصاص :

ان المشرع لا يكتفى بتعيين الاشخاص الذين يحق لهم ممارسة الاختصاصات الادارية ، وانما يحدد لكل منهم الاعمال التى يجوز لهم ممارستها فاذا خرجوا عن هذه الدائرة كانت قراراتهم باطلة .

#### (ج) العنصر الزمنى فى تحديد الاختصاص :

ينظم المشرع فى كثير من الحالات كيفية ممارسة الاختصاص من حيث الزمن ، فالموظف ينتهى اختصاصه بانتهاء علاقته بالوظيفة ، كما ينتهى اختصاص المجالس المنتخبة بانتهاء مدتها ، ومخالفة ذلك يؤدى الى بطلان القرارات الادارية .

#### (د) العنصر المكاني فى تحديد الاختصاص :

يحدد المشرع المجال المكاني لمباشرة الاختصاص فمجال رئيس الجمهورية مثلا يشمل كل أرجاء الجمهورية ، أما رئيس الوزراء ، والوزراء فكل فيما يخصه ، والمحافظ يمارس اختصاصه فى محافظته دون غيرها ، والا أعتبرت أعماله منعقدة اذا تجاوز اختصاصه المكاني . ويلاحظ أن البعض يرى أنها تصبح باطلة فحسب ، ولا نقر هذا الرأي لافتقار قرار المحافظ فى هذه الحالة للسلطة الملزمة وللأثر القانونى . كما أن الفرار فى هذه الحالة يكون غصبا للسلطة .

(ثانيا) : التمييز بين قواعد الاختصاص فى القانونين العام والخاص ، وتعلق عيب عدم الاختصاص بالنظام العام :

(أ) يشبه بعض الفقهاء قواعد الاختصاص فى القانون العام بقواعد الأهلية فى القانون الخاص ، ولكن يفصل بين الاثنين فاروق جوهري مرجعه الى أن الغاية فى تحديد قواعد الاختصاص فى القانون العام هى المصلحة العامة ، بينما يراعى فى قواعد الأهلية تحديد مصلحة الفرد نفسه ، ويعتبر الأستاذ هفالين، من أوائل من قاموا بهذا التمييز فى مؤلفه مراقبة القضاء لأعمال الادارة .

#### (ب) تعلق عيب عدم الاختصاص بالنظام العام :

ان عيب عدم الاختصاص مايزال العيب الوحيد المتعلق بالنظام العام بما يترتب على ذلك من نتائج وآثار هامة ، ويرجع السبب فى ذلك أن تحديد

الاختصاص هو عمل من أعمال المشرع ، فالغالب أن المشرع هو الذى يحدد قواعد الاختصاص .

وجدير بالملاحظة أن عيب عدم الاختصاص يزول اذا كان نتيجة لظروف استثنائية واجهتها الادارة ، وقد أكدت المحكمة الادارية العليا هذا الاستثناء فى بعض أحكامها الهامة ، ونذكر على سبيل المثال حكمها الذى تقول فيه :

«ان هذا الاجراء الاستثنائى اجراء سليم باعتباره من التدابير الضرورية لصيانة الأمن ، فيكون على قدر الضرورة التى تقدر بقدرها والتصرف فى حدود السلطة التقديرية يعتبر مشروعاً»<sup>(١)</sup> .

وفى حكم آخر تقول :

«ان النصوص التشريعية انما وضعت لتحكم الظروف العادية ، فاذا طرأت أحوال استثنائية وأجبرت الادارة على عدم تطبيق النصوص العادية ، فإن ذلك يودى حتماً الى نتائج غير مستساغة ، تتعارض حتى مع نية واضعى تلك النصوص العادية ، فالقوانين تنص على الاجراءات التى تتخذ فى الأحوال العادية ، ومادام أنه لا يوجد فيها نص على ما يجب اجراؤه فى حالة الخطر العاجل ، نعين عندئذ تمكين السلطة الادارية من اتخاذ الاجراءات العاجلة التى يتطلبها الموقف ، ولو خولف فى ذلك القانون فى ملوله اللفظى مادامت تبغى الصالح العام ، غير أن سلطة الحكومة فى هذا المجال ليست مطلقة من كل قيد ، بل تخضع لأصول وضوابط ، ولذلك تخضع مثل هذه التصرفات لرقابة القضاء غير أن المناط فى هذه الحالة لا يقوم على أساس التحقق من مدى مشروعية القرار من حيث مطابقته أو عدم مطابقته للقانون ، وانما على أساس توافر الضوابط التى سلف ذكرها أو عدم توافرها ، فاذا لم يكن رائد الحكومة فى هذا التصرف الصالح العام ، فإن القرار يقع باطلاً»<sup>(٢)</sup> .

(ثالثاً) : حتمية قواعد الاختصاص وارتباط الاختصاص بصفة الموظف :

يتجلى جدوى الاختصاص من ناحية الادارة والأفراد على حد سواء ، فهى أحد الركائز الاساسية للتخصص الوظيفى ولبدء الفصل بين السلطات ،

(١) المحكمة الادارية العليا فى ١٣ مايو ١٩٦١ - ص ٦ - ص ٢٠ .

(٢) المحكمة الادارية العليا - ١٩٦٢/٤/١٤ - ص ٧ - ص ٦٠١ .

فكل ادارة تتخصص فى الاعمال المتصلة بأهدافها الاساسية التى تخصصت فيها واكتسبت مهارة فى أدائها .

#### صفة الموظف فى مباشرة اختصاصه :

وينار هذا الموضوع بمناسبة حركة التأميمات والتحويلات الكبرى التى كان من نتيجتها تحويل بعض المؤسسات العامة الى شركات القطاع العام وفقا للقانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، وفى هذه الحالة الأخيرة تزول صفة الموظف العام من موظف بالمؤسسة السابقة بعد تحويلها الى شركة قطاع عام ، ولكن ذلك لا ينغى صفة الموظف العام بالنسبة للقرارات الصادرة من موظفى للمؤسسات العامة قبل نقلهم الى الشركات العامة ، فالصحيح هو النظر الى صفة واختصاص الموظف وقت اصدار القرار وليس بعد تغيير صفته فى وقت لاحق .

وقد عرضت على المحكمة الادارية العليا قضية هامة بعد تحويل بنك مصر من مؤسسة عامة الى شركة عامة وذلك فى شأن المنازعة حول صدور قرار بفصل أحد العاملين بالبنك قبل تحويله الى شركة عامة .

#### فتقول المحكمة :

«متى ثبت على النحو المتقدم أن بنك مصر كان مؤسسة عامة فى وقت صدور القرار موضوع هذه المنازعة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وكان المدعى آنذاك يعتبر من الموظفين العموميين فإن القرار الصادر من رئيس مجلس ادارة البنك بمجازاته بفصله يعتبر قرارا إداريا له سمات ومقومات القرار الإدارى ، ويكون الطعن عليه بالالغاء من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره وذلك عملا بالفقرة الرابعة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة الذى أقيم الطعن فى ظل أحكامه ، حيث ينعقد الاختصاص للمجلس بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ولما كانت دعوى الالغاء تعتبر خصوصية معينة موجهة للقرار الإدارى ذاته بصرف النظر عن مصدره ويكون للحكم الصادر فيها حجيتها على الكافة ، فانه يتعين النظر الى طبيعة القرار وقت صدوره دون اعتداد بتغير مصدره إذا ما وقع هذا التغيير فى تاريخ لاحق على صدور القرار ، وإذا كان ذلك كذلك فانه وقد ثبت أن القرار

المطعون فيه صدر من رئيس مجلس ادارة بنك مصر باعتباره سلطة «تأديبية» في وقت كان البنك فيه مؤسسة عامة فانه لا يؤثر على هذا القرار ولا يقدح في كونه قرارا اداريا تحول بنك مصر بعد ذلك الى شركة مساهمة ، بل يظل القرار الصادر بفصل المدعى محتفظا بصفته الادارية كما كان معمولاً به عند صدوره دون غيره ، ويكون الطعن عليه قد انعقد الاختصاص بنظره لمجلس الدولة دون غيره اذ ليس للمحاكم العادية ولاية القاء القرارات الادارية وانما ناطت الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة الذي أقيمت الدعوى في ظل أحكامه ، نظر مثل هذه المنازعة لمحكمة القضاء الإداري على ما سلف البيناك .

(رابعاً) : التمييز بين عيب عدم الاختصاص من حيث البساطة والجمامة :

ذكرنا في بداية التمهيد لعيب عدم الاختصاص أنه قد يكون عيباً بسيطاً فيمكن الطعن عليه بالبطالان ، لأن القرار في هذه الحالة لا يكون منعماً ولكنه يكون معيباً ، أما اذا كان الاعتداء على الاختصاص جسيماً فيسمى «غصباً» أعنى اغتصاباً للوظيفة أو السلطة وهنا يكون القرار الإداري المزعوم منعماً لأنه يفقر الى مبدأ وجوده القانوني على وجه يعتد به شرعاً<sup>(٢)</sup> .

(خامساً) : حالة مخالفة القواعد المتعلقة بتشكيل اللجان والمجالس المنوط بها إصدار القرار :

نعرض هذا الموضوع على النحو التالي :

تبين هذه المخالفة واضحة في حالة وجوب صدور القرار من لجنة أو مجلس ، وفي هذه الحالة لا يصبح القرار صحيحاً الا اذا صدر من نفس اللجنة المختصة ، وبنفس التشكيل الذي تتطلبه القوانين أو اللوائح ، طبقاً للقواعد القانونية الصحيحة في هذا الشأن ومن أهمها مايلي :

(١) راجع الحكم ٢٥٦ - ١٤ (١٦ / ١٢ / ١٩٧٢) ١٨ / ١٥ / ٢٦ - منشور بالبلد ٤١ ص ١١٧ ، ١١٦ - مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة : ٦٥ - ١٩٨٠ - ج ١ .

(٢) مؤلفنا : موسوعة المحكمات التأديبية أمام مجلس الدولة مع الحديث في التقاوى والاحكام والتقاوى التأديبية - مرجع سابق ص ١٠٢ - ١٠٦ .

(أ) يجب تشكيل اللجنة أو المجلس من الأعضاء المنصوص عليهم قانونا ولا يصبح تعيين عضو بآخر الا اذا سمحت القوانين أو اللوائح بذلك .

(ب) لا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بدعوة جميع الأعضاء للحضور (طبقا لما تنص عليه القوانين واللوائح) فاذا كانت الدعوى مقصورة على عدد من الأعضاء دون الباقين كان انعقادها باطلا ، هذا ويجب توافر النصاب القانوني للانعقاد كما حدده القانون ، وهو أكثر من النصف عادة ، فاذا سكّ القانون عن ذلك كان من الضروري أن يحضر جميع الأعضاء لصحة الانعقاد .

(ج) يجب أن يتولى رئاسة المجلس الرئيس الذى حدده القانون ، فان غاب حل محله من عينه القانون أيضا ، ولا يصح أن يتولى الرئاسة شخص لم يعينه القانون ، فاذا نص القانون على رئاسة العميد مثلا لمجلس الكلية ، وقيام وكيل الكلية بالرئاسة فى حالة غيابه فلا يصح أن يتولى الرئاسة شخص آخر .

(د) يجب عند اجراء المداولة اتباع الاجراءات القانونية بانعقاد المجلس فى المقر الرسمي ، وأن تكون الجلسة علنية أو سرية بحسب ما يقرره القانون ، ويجب حضور أغلبية الأعضاء المطلقة ، اذا لم يشترط المشرع حضور الأعضاء جميعا .

(هـ) يجب ألا تصدر القرارات الا بعد مناقشة وتمحيص جدى ، ولذلك لا يقر القضاء الادارى طريقة الموافقة بالامرار ، وذلك لأن القضاء الادارى يرى أن طريقة بالامرار ، تتنافى مع سرية المداولة التى نص عليها القانون ، ويرى القضاء الادارى أيضا ، أنه وان جاز اتباع هذه الطريقة فى حالات الضرورة والاستعجال بالنسبة الى بعض المجالس والهيئات التى لم ينص القانون بها على سرية المداولة ، فان شرط هذا الجواز يتطلب الموافقة الاجماعية على القرار أو المشروع المقترح ، وأن مجرد اعتراض شخص واحد من الأعضاء يوجب عرض الأمر فى اجتماع قانونى صحيح ، اذ قد تكون حجة المعارض على درجة من الأهمية يستحقها كل ، أو بعض نوى الرأى المضاد<sup>(١)</sup> .

---

(١) حكم المجلس الصادر فى ١٧ مارس ١٩٥٢ - س ٦ - ص ٦٦٢ - وينفس المعنى حكمه الصادر فى ١٩٥١/٦/٦ وجاء به :

«ان القرار الصادر بالامرار لا يتم قانونا الا بتوقيع جميع أعضاء المجلس عليه فى التاريخ الذى يتم فيه هذا التوقيع حتى ولو سبق استعراض موضوعه فى جلسة سابقة» -

(مفهوم كل من القرارات الإدارية الصريحة ، والسلبية والضمنية والمستمرة) .

ينبغي التمييز بين القرارات الإدارية الصريحة والقرارات الإدارية السلبية ، والقرارات الإدارية الضمنية والقرارات المستمرة ، فكل قرار من هذه القرارات يعتبر قرارا اداريا ، غاية ما هناك أن القرار الصريح يفصح عن رأى الإدارة فى صراحة ووضوح عن الهدف ، أما القرار الضمنى فيستشف منه اتجاه الإدارة فى الافصاح عن رأيها ، أما القرار السلبى فيظهر عندما يطلب من الإدارة القيام بفعل أو الامتناع عن فعل ولكنها تتمسك عن القيام بالعمل المطلوب فيعتبر ذلك بمثابة قرارا سلبيا بالرغم من ذلك . أما القرارات المستمرة فهي التي لا يترتب عليها إنغلاق مواعيد الطعن مادام استمرارها قائما - ونبين ذلك فيما يلى :

#### (أ) القرار الإدارى الصريح :

القرار الإدارى الصريح هو ذلك القرار الذى تفصح فيه الإدارة صراحة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادتها الملزمة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانونى معين أو تعديله ، أو إنهائه متى كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا ، ومتى كان الباعث على ذلك ابتغاء مصلحة عامة .

ويتضح من ذلك وضوح القرار وصراحته فى تعيين المركز القانونى الذى يمتدده القرار بطريق لا لبث فيه ولا غموض ، لأن الإدارة تفصح فيه عن ارادتها الملزمة فى إنشاء المركز القانونى أو تعديله أو إلغائه .

#### (ب) القرار السلبى :

هناك حالات غير قليلة لا يصدر فيها القرار فى شكل الافصاح الصريح عن ارادة الجهة الادارية بانشاء المركز القانونى أو تعديله أو إنهائه ، بل تتخذ الإدارة موقفا سلبيا من التصرف فى أمر يلزمها فيه القانون بهذا التصرف<sup>(١)</sup> .

---

- هذه الأحكام مشار اليها بمؤلفنا : موسوعة المحاكمات التأديبية أمام مجلس الدولة مع الحديث فى التقاوى والأحكام وصيغ الدعاوى التأديبية ، - الطبعة الأولى - س ١٩٨٨ - ص ٩٨ - ٩٩ .  
(١) إذا نظّم أحد العاملين للإدارة بسبب بطلان أحد القرارات التى تصدر بمركزه القانونى وتسلبت الإدارة من الرد عليه فى المدة القانونية ، فيفسر ذلك أن الإدارة أصدرت قرارا سلبيا برفض نظلمه ، ويجوز الطعن فى هذا القرار السلبى أمام المحكمة المختصة بمجلس الدولة ، علما بأن النظم يفتح له ميعادا جديدا مستون يوما لرفع دعوى الالغاء



فعند سكوت الإدارة عن الانفصاح عن إرادتها بشكل صريح يعنبر سكوتها بمثابة قرارا سلبيا بالرفض إذا كان اتخاذ القرار واجبا عليها وفقا للقوانين واللوائح .  
وقد أوضحت محكمة القضاء الإداري ذلك في حكمها الصادر في ١٨ أبريل سنة ١٩٨٠ حيث تقول :

« ... عدم استجابة رئيس الوزراء لاقتراح المدعية بتفسير القانون لا ينطوي على قرار سلبي لأن القرار السلبي هو الذي يتمثل في الامتناع عن اتخاذ إجراء كان من الواجب على جهة الإدارة اتخاذه طبقا للقوانين واللوائح<sup>(١)</sup> . »

ومن هنا يمكننا تعريف القرار السلبي : « بأنه ذلك القرار الذي تمتنع الإدارة عن اتخاذه وكان عليها أن تتخذه طبقا للقوانين واللوائح » .

ويلاحظ أن مجلس الدولة الفرنسي ابتدع حيلة قانونية مفادها اعتبار سكوت الإدارة عن التصرف فيما يقدمه الشخص من تظلم هو بمثابة قرارا سبيا برفض التظلم يجوز الطعن فيه أمام القضاء الإداري .

وقد أخذ مجلس الدولة المصري بهذا الاتجاه حيث نص في المادة (٢٤) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ذلك حيث نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على مايلي :

« ... ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه » .

كذلك نصت الفقرة الأخيرة من المادة (العاشرة) من القانون المذكور على مايلي :

« يعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح » .

ويلاحظ أن الطعن يكون على القرار السلبي ، وأن ميعاد الستين يوما التي تمثل

---

- أما إذا قررت الإدارة أن الموضوع قيد البحث فيظل الميعاد مفتوحا حتى يبلغ العامل بنتيجة البحث ، بشرط أن تكون ملتزمة بالرد . وتكون قد إنخثت موقعا إيجابيا في موضوع البحث .  
(١) محكمة القضاء الإداري في ١٨ أبريل سنة ١٩٨٠ - في الدعوى رقم ١٩٥٣ لسنة ٣٠

مدة الطعن في القرار الإداري تنتقطع بالتظلم الذي يفتح مدة جديدة ، كما تنتقطع مدة الطعن بطلب الاعفاء من الرسوم القضائية ، وذلك فضلا عن غير ذلك من أسباب الانقطاع .

وجدير بالاحاطة أن سكوت الإدارة عن اتخاذ قرار لا يوجب القانون عليها اتخاذه ، بل يجعله متروكا لمحض تقديرها ، لا يعتبر قرارا إداريا سلبيا مما يمكن الطعن فيه بالإلغاء .

فاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري في نظر الطعون في القرارات الإدارية السلبية منوط بأن يكون من الواجب على الجهة الإدارية قانونا اتخاذ القرار لضرورة معينة ، فإذا لم يكن ذلك واجبا وكان متروكا لمحض تقديرها ، فإن سكوت الجهة الإدارية عن اتخاذ مثل هذا القرار لا يشكل الامتناع المقصود ولا يكون ثمة قرار إداري يمكن الطعن فيه<sup>(١)</sup> .

★ ★ وكما سبق القول فإن صدور القرار من جهة إدارية ، لا يخلع عليه في كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الإداري بالمعنى المتقدم ، وإنما يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف أن يكون كذلك بحسب موضوعه وفحواه ، فإذا ما دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص ، أو تعلق بإدارة شخص معنوي خاص ، خرج من عداد القرارات الإدارية أيا كان مصدره ومهما كان موقعه في مدارج السلم الإداري .

وبناء على ذلك فالقرارات الإدارية الصادرة في شأن موظفي القطاع العام لا تعتبر قرارات إدارية بالمعنى الذي عرفته المحكمة الإدارية العليا ، لأنها لم تصدر عن سلطة عامة ، وإنما يوصف المصدر لها بأنه رب عمل يباشر بعض الاختصاصات المتعلقة بالعاملين في شركات القطاع العام بوصفها من أشخاص القانون الخاص ، ولذلك فإن المنازعات المتعلقة بهؤلاء العاملين يختص بها

---

(١) حكم المحكمة الإدارية العليا رقم ١٠٦٦ - ١٠ (١٩٦٧/١٢/٢٣) ٤٢/١٣ - ٣٢١ - مشار إليه بالمرجع السابق - ص ٧٧ .

★ يشترط في إمتناع الإدارة بالنسبة للقرار المطبق أن يكون الإمتناع مستمرا .  
(راجع في هذا الشأن محكمة القضاء الإداري في الدعوى ٩٩٣ لسنة ٨ ق - والتي حكم في الشق المستعجل منها لصالح موكلنا في ١٢/٦/٨٦) .

القضاء العادى حيث تعرض أمام الدوائر العمالية (أما القرارات التى تصدرها الهيئات العامة فهى قرارات ادارية يختص مجلس الدولة - بهيئة قضاء ادارى أو تأديبى - بالفصل فى المنازعات المتعلقة بها .

★ وقد أصدرت المحكمة الادارية العليا حكما هاما وعلى غاية كبيرة من الأهمية فى هذا الخصوص ، ولأهميته نوردته كاملا فيما يلى :

تقول المحكمة فى حكمها الصادر فى ٢٧ يناير سنة ١٩٧٩ ما يلى :

من حيث أن القرار الادارى - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو افصاح الادارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح ، وذلك بقصد احداث مركز قانونى معين يكون ممكنا وجائزا قانونا إبتغاء مصلحة عامة ، وغنى عن البيان أن مجرد صدور القرار من جهة ادارية لا يخلع عليه فى كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الادارى بالمعنى المتقدم وانما يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف أن يكون كذلك بحسب موضوعه وفحواه ، فإذا ما دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنوى خاص خرج من عداد القرارات الادارية أيا كان مصدره ومهما كان موقعه فى مدارج السلم الادارى . وبناءً عليه فإنه ليس صحيحا ماذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن قرار وزير الدولة لاستصلاح الأراضى - المطعون فيه الصادر بنقل الطاعن ، من القرارات الادارية الصادرة فى شأن أحد الأفراد ، التى تختص محكمة القضاء الادارى دون غيرها بالفصل فى طلبات الأفراد بالغائها ذلك أنه فضلا عن أن القرار المشار إليه صدر فى شأن الطاعن بوصفه عاملا فى القطاع العام وليس فردا من الأفراد بما من مقتضاه أن يتعقد الاختصاص بنظر منازعته للمحكمة التى ناط بها القانون نظر المنازعات الخاصة بالعاملين فى القطاع العام ، وهى كأصل عام محاكم القضاء العادى بوصفهم تابعين لشخص من أشخاص القانون الخاص مالم يقض القانون بغير ذلك على ما سلف بيانه ، فإن القرار المذكور صدر من وزير الدولة لاستصلاح الأراضى ليس بوصفه سلطة عامة وانما بوصفه رب عمل منوط به وفقا لحكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر القيام بمباشرة بعض الاختصاصات المتعلقة بالعاملين فى شركات القطاع العام بوصفه من أشخاص القانون الخاص على ما تقدم ذكره ، شأنه فى ذلك شأن القائمين بالعمل فى هذه

الشركات كرؤساء مجالس إدارتها بالنسبة للاختصاصات المخولة لهم في هذا القانون ، ولقد أيد المشرع صواب هذا النظر حين ناط في المادتين ١٢ ، ٥٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين في القطاع العام بالوزير المختص اجراء تعيينات أو تنقلات بعض العاملين في شركات القطاع العام ليس بوصفه وزيرا وإنما بوصفه رئيسا للجمعية العمومية للشركة على ما تقتضى به المادة (٥٥) مكررا (١) من القانون رقم (٦٠) لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات وشركات القطاع العام معدلا بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، وبهذه المثابة فإن القرار المذكور لا تتوافر له مقومات القرار الإداري الذي تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلب الغائه والقول بغير ذلك من شأنه أن يؤدي دون مسوغ من منطوق أو قاتون الى المغايرة في طبيعة القرارات التي تصدر بنقل العاملين بالشركة الواحدة وبالتالي القواعد التي تحكمها تبعاً لتغير السلطة التي باشرت نقلهم ، فيختلف الأمر في حالة ما إذا كان النقل بقرار من الوزير المختص عنه في حالة ما إذا تم بقرار من مجلس إدارة الشركة أو من رئيس مجلس إدارتها ، أو من أحد المفوضين في ذلك .

ومن حيث أنه لا غناء فيما آثاره المدعى من أن القرار المطعون فيه تضمن جزاء تأديبيا ذلك أن الثابت أن محل القرار المذكور هو نقل المدعى من شركة مساهمة البحيرة الى شركة وادي كوم أمبو ، كما أن المنازعة تكور أساسا على ما جاء بعريضة الدعوى وتقرير الطعن ومذكرات المدعى والمدعى عليهم حول شرعية القرار المذكور وما يقتضيه ذلك من البحث في صدوره وممن يملك إصداره مستهدفا للصالح العام غير متصرف في استعمال سلطته ، وما إذا كان قد فوت على المدعى حقه في الترقيات التي تمت بالشركة عقب نقله منها ، ومن شأن ذلك كله أن يبعد المنازعة عن المجال التأديبي الذي ينعقد الاختصاص بالفصل فيه للمحكمة التأديبية وليس لمحكمة القضاء الإداري التي تصدت للمنازعة وفصلت فيها .

ومن حيث أنه متى كان المدعى لا يعتبر موقفا عاما ، وإذا كانت المنازعة لا تنصب على قرار إداري ولا تتعلق بجزاء تأديبي ، فإن الفصل فيها يخرج عن دائرة اختصاص محاكم مجلس الدولة وينعقد الاختصاص بنظرها للقضاء العادي .

واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق

القانون وتأويله ويتعين لذلك الحكم بالغائه بالنسبة للطاعن والقضاء بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى وباختصاص محكمة القاهرة الابتدائية (الدائرة العمالية) بنظرها واحالتها اليها تطبيقاً لحكم المادة (١١٠) من قانون المرافعات للفصل فيها والزام الطاعن مصروفات الطعن وابقاء الفصل في مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع<sup>(١)</sup>.

#### (ج) القرار الضمني :

أوضحنا في الفقرة السابقة مفهوم القرار السلبي ، ويخلط البعض بينه وبين القرار الضمني بالرغم من استقلال مفهوم كل من القرارين ، فالقرار الضمني ينشأ في حالة ما يكون الإفصاح عن الإرادة ضمنياً وغير صريح ، وفي هذا النطاق يختلف عن القرار السلبي حسبما قمنا بتعريفه ، والذي يتمثل في كونه سلبياً ، بينما يعد القرار الضمني قراراً إيجابياً ولكنه غير صريح وهو بهذه المثابة يخضع للقواعد العامة للقرارات الإدارية .

وقد أوضحت المحكمة الإدارية العليا أمثلة للقرارات الضمنية حيث تقول :  
« ... يعتبر ضمنياً من القرارات .. ما ورد بأعمال محضر شئون الموظفين من حصر الوظائف الكتابية منظوياً على قرار بنقل من عداهم من أصحاب الدرجات الكتابية إلى الدرجات الإدارية المماثلة لها<sup>(٢)</sup> .

ومن القرارات الضمنية ما يعد قراراً غير مشروع ، ومن أمثلة ذلك القرارات التي تخفى في طياتها جزاءً مقتضاً<sup>(٣)</sup> فمثل هذا القرار يعامل معاملة القرار

---

(١) المحكمة الإدارية العليا - مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في ١٥ علماً من ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الأول - ٤٣٢ - ٢٣ (١٩٧٩/١/٢٧) ٥٥/٢٤ من ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ .

تعليق :

نرى ان المحاكم التأديبية بمجلس الدولة هي المختصة بالنزاعات التأديبية المتعلقة بالعاملين بالقطاع العام وذلك بعد ان اُمتد إختصاص النيابة الإدارية الى التحقيق معهم - أما القرارات غير المتعلقة بجزاء تأديبي فلن القضاء العادي هو المختص ولائها بنظرها..

(٢) المحكمة الإدارية العليا في ٢٢ مارس سنة ١٩٧٠ - س ١٥ ق - مبدأ رقم ٤٠ -

ص ٢٤٤ .

(٣) هناك الكثير من الاحكام القضائية بخصوص عدم مشروعية القرارات الإدارية المتضمنة -

التأديبي الصريح من حيث الاختصاص به ، ومن حيث رقابة مشروعيته ، لأن مثل هذا القرار يؤدي الى حرمان صاحب الشأن من الضمانات التأديبية . ومن أهم الضمانات التي يحققها القانون في مواجهة المتهم بالتهمة المنسوبة إليه وسماع دفاعه وضرورة تناسب العقوبة مع النّيب الإداري .

ولذلك نرى بل ونرجح أن يكون الطعن في مثل هذه القرارات أمام المحاكم التأديبية .

#### القرار المستمر :

يستقر رأي محكمة القضاء الإداري على أن هناك نوع من القرارات تعرف بالقرارات المستمرة ويترتب عليها عدم إنغلاق ميعاد الطعن . ويجوز الطعن فيها ما بقي استمرارها قائما ، وقد إعتبر القضاء عند نظر الدعوى ٣١٢٣ لسنة ٣٥ قضائية أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ بشأن التحفظ على بعض الأشخاص من القرارات المستمرة وأنها كالقرارات السلبية يجوز الطعن عليها في أي وقت دون التقيد بالميعاد المحدد لرفع دعوى الإلغاء<sup>(١)</sup> .

---

= جزء تأديبي مقعاً نذكر منها :

حكم محكمة القضاء الإداري في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٣ من ٧ ص ٣٧١ بمناسبة النقل المكثري حيث تقول :

«... اذا خرج النقل عن هذا المحيط وتباعد عن هذا الهدف القويم «صالح المرفق» ودلت الظروف والملايسات على أنه ينطوي على عقوبة تأديبية يصير في الواقع من الأمر جزء لا ينص عليه القانون ، ويكون والحالة هذه معيا غير قائم على سبب صحيح وواقعة مخالفة للقانون» . وفي حكم آخر اشترطت نص المحكمة في حكمها في ١١ فبراير سنة ١٩٥٣ من ٧ ص ٤٦٩ في موضوع النقل النوعي مايلي :

«ألا يكون قرار النقل متضمنا جزءا تأديبيا مقعاً ينضج بعدم الرضا والمسخط عليه ويجعل في طياته تنزيلا في الوظيفة أو في الدرجة أو أي جزء آخر مما لا يجوز توقيعه على الموظف الا لنتيب اقترفه ، وبعد اتباع الاجراءات التي قد يستوجبها القانون وظروف الحال وملايساته ...» .  
(١) محكمة القضاء الإداري في القضية ٣١٢٣ لسنة ٣٥ ق - منشورة بمجلة المحاماة - العددان الأول والثاني - ص ٦٢ - ص ٨٦ - ٩٦ .

## الفصل الثاني

التمييز بين القرارات المشوية بالبطلان وبين حالات الانعدام

★ يقول فقهاء القانون الخاص أن هناك ثلاث مراحل في نظرية البطلان وهي :

- ١. «الانعدام» .
- ٢. «البطلان المطلق» .
- ٣. «البطلان النسبي» .

★ أما فقهاء القانون الإداري فيقسمون القرارات الإدارية الى قرارات صحيحة ، وقرارات مشوية بالبطلان ، ويرجع سبب ذلك الى أن القرار الإداري يجب أن يصدر صحيحا ومطابقا للقانون .

ولذلك يفترض فيه قرينة الصحة ، فإن صدر مخالفا للقانون لأى سبب من الأسباب أصبح باطلا . ويمكن أن تتركز عيوب القرار فى عيب الشكل والاجراءات ، وعيب مخالفة القانون ، وانعدام الباعث ، وإساءة استعمال السلطة ، ومخالفة الاختصاص فى صورته البسيطة .

★ أما القرار المدعوم فطبقا للرأى الراجح فى الفقه هو :

«كل قرار بلغت المخالفة فيه حدا من الجسامة بحيث تلحق كل علاقة بين القانون بمعناه الواسع وبين القرار الإداري ، مما يؤدي الى فقد صفته الإدارية واعتباره عملا ماديا صرفا ، واعتبار تنفيذه عملا من أعمال القصب والعنوان ، ومن صور ذلك حالة اغتصاب السلطة الإدارية ، كإصدار قرار من السلطة التشريعية مما تختص به السلطة القضائية ، أو إصدار قرار من فرد زالت عنه الصفة الإدارية ، أو بمعنى آخر الصفة العامة ، أو أن تشرع الإدارة فى تنفيذ قرار لم يصدر أصلا ، أو فى تنفيذ قرار سبق أن ألغاه القضاء الإداري فيصبح التنفيذ المادى غير مستند الى أساس قانوني<sup>(١)</sup> .

فإذا ما أصبح القرار منعما فإن الاختصاص بنظر الدعوى المتعلقة

---

(١) المستشار / محمد عبد اللطيف : القضاء المستعجل ، ط / ١٩٧٧ ص ٣٧ ، ٣٨ .

بهذا القرار المشوب بالاعتدام ينعقد لكل من القضاء الإدارى ، والقضاء العادى على حد سواء .

فالمحاكم العادية إذا ما تبينت أن الإدارة تجاوزت السلطة المخولة لها قانونا وأصدرت قرارا بلغ من العيب حدا جسيما ، مما يعتبر مجرد فعلا ماديا ينزل به الى مرتبة الاعتدام ، ويكون تنفيذه عملا من أعمال القصب والعنوان ، فمن واجب المحاكم التقرير بإعتداه وليس الحكم ببطالته .

وبهذه المناسبة فقد حصر الأستاذ العميد / عثمان خليل - رحمه الله - حالات الاعتدام ، أو بمعنى آخر حالات العيب الجسيم فى ست حالات حيث يقول :<sup>(١)</sup> .

١ - يعتبر من قبيل القصب صدور القرار من شخص لم تخلع عليه الوظيفة سلطة اصداره ، أو أنها خلعت عليه بطريقة غير صحيحة .. ويقيد هذا الأصل بعض الاستثناءات التى ترجع الى نظرية الظاهر ، والتى تعتبر نظرية الموظفين الفعليين من أهم تطبيقاتها .

٢ - يعتبر غصبا كذلك صدور قرار من لجنة ليست لها سلطة اصدار قرارات أو لم تشكل تشكيلا صحيحا .

٣ - ومن القصب كذلك أن يتناول القرار الإدارى أمرا تختص به قانونا سلطة تشريعية أو سلطة قضائية .

٤ - يعتبر غصبا صدور قرار من وزير فى أمر يختص به وزير آخر .

---

(١) دكتور / عثمان خليل عثمان - مجلس الدولة - دراسة مقارنة - القاهرة ١٩٥٦ ص ٣٥٢ وما بعدها .

(\*) مما تجدر الإشارة اليه أن الطعن فى القرارات التنظيمية العامة يجوز بأحد طريقين : الأول : طريق مباشر ويمثل فى طلب الغائها فى الميعاد القانونى ويكون ذلك بقصد إلغاء القرار كله ، ويشترط فى الطعن أن يتم فى ميعاد الستين يوما .

الثانى : طريق غير مباشر : ويكون فى أى وقت ولو كان ميعاد الستين يوما قد انقضى وذلك بالاطعن بالإلغاء فى القرارات الفردية بتطبيق القرار التنظيمى على الحالات المتعلقة به .

(راجع مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الإدارى - السنة ٢٧ من أكتوبر ١٩٧٣ الى سبتمبر ١٩٧٣ ص ٦٣ - ٦٤ - ومشار بها الى الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى هذا الشأن والمتعلق بالقضية رقم ١٠٥٨ لسنة ٢٣ قضائية - جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ م) .



٥ - يعتبر غصباً أن تباشر الحكومة أو عامل التنفيذ بالنسبة للمجالس اللامركزية اختصاصاً مبهوداً به الى المجالس المذكورة .. وكذلك الاعتداء العكسي وان كان نادر الوقوع .

٦ - ومن الغصب بصفة عامة حالة المخالفة للقانون وهو أمر اعتباري تقدره المحكمة بالطبع في حالات تحديد الاختصاص .

#### توسيع الفقه المصري في حالات الانعدام :

يقول الدكتور / مصطفى كمال وصفي في مقاله المطول عن (نظرية انعدام القرار الإداري)<sup>(١)</sup> أن أحدث النظريات في الانعدام هي «نظرية المظهر» التي أخذ بها الفقه الفرنسي الحديث وذلك عند الإخلال بالقرار بحيث يظهر بمظهر لا يعقل معه أن يكلف الأفراد الامتثال إليه على حد عبارة الأستاذ / «فالين» لأنه يتضح من مظهره أنه عديم الأهمية .

ويرى المرحوم المستشار الدكتور / مصطفى كمال وصفي التوسع في فكرة الانعدام حيث يقرر أن الوضع الصحيح للنظرية هو أن الانعدام ينشأ من تهمد أحد أركان القرار الإداري مثل : الإرادة ، أو المحل ، أو السبب ، وأن فكرة الانعدام تنقف في الحدود ما بين كل من الانعدام والبطلان ، وأن الانعدام هو درجة أشد عيباً من البطلان في القرار ، ولكنه لا يوصف بأنه بطلان مطلق ، على الرغم مما فيه من صفات الإطلاق ، وأن أهم تطبيقاته هي :

١ - أحوال الغصب والعنوان على الحريات والملكية الفردية .

٢ - الحالات التي يعجز فيها القرار عن ترتيب آثاره ويدخل في ذلك بصفة خاصة اغتصاب السلطات التأديبية واغتصاب السلطات الإدارية بعضها للبعض الآخر .

ويقول : «الواقع أن نظرية البطلان لا تختلط مع حالات الانعدام وأنه متى قامت كل منها على أساس من الفهم الصحيح كان لكل منها مجالها المستقل - فنظرية

---

(١) يراجع مقال الدكتور / مصطفى كمال وصفي بعنوان «القرارات الإدارية» منشور بمجلة مجلس الدولة السنة السابعة - ص ٢٦١ ومابعدها .

البطلان خاصة بالتصرفات القانونية وهي تنطبق مادام العمل لم يخرج عن هذه الصفة برغم كونه معيبا .

★ ومن جانبنا نرى أن كل حالات الانعدام التي يقول بها الفقه لا تخرج عن كونها متمثلة في القرارات التي تتسم بعدم المشروعية الجسيمة ، سواء من حيث الشكل أو من حيث الموضوع ، ولذلك فنحن لا نميل إلى حصر حالات الانعدام ، بل نرى ترجيح المعيار العام والذي يتمثل في تخلف ركن أو أكثر من أركان القرار ، وقد أكدت محكمة القضاء الإداري ذلك في حكمها في الدعوى رقم ١١١٣ لسنة ٥ قضائية بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣ حيث حاولت في هذا الحكم وضع قاعدة عامة لأحوال الانعدام ، وكان مما قررته في هذا الحكم أن العمل الإداري لا يفقد صفته الإدارية ولا يكون منعما إلا إذا كان مشوبا بمخالفة جسيمة ومن صورها أن يصدر القرار من فرد عادي أو أن يصدر القرار من سلطة في شأن اختصاص سلطة أخرى كأن تتولى السلطة التنفيذية عملا من أعمال السلطة القضائية أو السلطة التشريعية ، وفي مكان آخر من نفس الحكم قضت المحكمة بأن انعدام الاختصاص أما أن يكون جوهريا أو في صورة مبسطة ، وفي هذه الحالات متى كان العيب يؤدي إلى إلغاء القرار المشوب دون أن ينال من صحته موضوعيا فإنه لا ينهض سببا للحكم بالتعويض<sup>(١)</sup> .

ولهذا الحكم بعض الأهمية في فكرة الانعدام لأنه قد حاول وضع معيارا عاما تتحدد على ضوءه هذه الفكرة ، ولقد صيغ هذا المعيار في الحكم بحيث يكون القرار مشوبا بمخالفة جسيمة وبحيث يكون العيب من الظهور بحيث يكون واضحا بذاته في التصرف .

وتطبيقا لهذه القاعدة التي تقضى بانعدام القرار كلما تخلف ركنا جوهريا مثل ركن الإرادة ، قررت محكمة القضاء الإداري أنه إذا كان حرمان المطعون ضده من مرتبه عن مدة الوفاء لم يصدر من السلطة التأديبية ، وإنما صدر من مدير التحقيقات ، فإنه يكون قرارا منعما لصدوره من سلطة غير مختصة ، إذ لا اختصاص لمدير التحقيقات في إصداره<sup>(٢)</sup> .

(١) محكمة القضاء الإداري - بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٥٣ - في الدعوى رقم ١١١٣ لسنة ٥ قضائية - مجموعة أحكام مجلس الدولة - السنة الثانية - ص ٢٥١ .

(٢) محكمة القضاء الإداري - بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٠ - في القضية رقم ٦٠٨٧ لسنة ٢ ق - مجموعة أحكام المجلس - السنة الحادية عشر - ص ٤٧٦ .

ومن جانبنا نؤيد بحق هذا الحكم لأنه متى ثبت أن مدير التحقيقات لم تسند اليه وظيفة التأديب ، فانه يكون بمناسبة اصدار القرارات التأديبية فى مركز الفرد العادى ، وأنه لا يمكن لهذا السبب أن يحمل القرار الصادر منه معنى الفصح جهة الادارة عن ارادتها الملزمة فى توقيع الجزاء التأديبى مما يؤيد دون شك الى تقرير انعدام القرار .

### النتائج المترتبة على القرارات المنعمة :

يرى الفقه ترتيب النتائج التالية على تقرير انعدام القرارات وهى :

أولاً : العمل الادارى يفقد صفته الادارية اذا كان منعوما ومشوباً بمخالفة جسيمة<sup>(١)</sup> .

ثانياً : القرار اذا نزل الى حد غصب السلطة ، فانه ينحدر الى مجرد الفعل المعلوم الأثر قانوناً<sup>(٢)</sup> .

ثالثاً : والفعل المعلوم الأثر قانوناً لا تلحقه حصانة ولا يزيل عيه قوات ميعاد الطعن فيه<sup>(٣)</sup> .

رابعاً : أن العمل المعلوم الأثر قانوناً ، لا يكون قابلاً للتنفيذ المباشر ، ومن ثم فإن الأفراد المخاطبين به لا يكونون ملزمين باحترامه ، ويكون لهم تخليه كلما كان فى وسعهم ذلك ، لأن هذا القرار لا يعدو أن يكون مجرد عقبة مادية فى سبيل استعمال ذوى الشأن لمراكزهم القانونية المشروعة ، فيكون من حقهم التخلص من هذه العقبة المادية بوسائلهم الخاصة والا لجأوا الى القضاء<sup>(٤)</sup> .

خامساً : ان القرار المعلوم ، لذ لا تلحقه اجازة ولا حصانة مهما تقادم الزمن ، فانه يجوز سحبه ادارياً دون التقيد بالمواد المقررة للطعن بالالغاء .

---

(١) محكمة القضاء الادارى - بتاريخ ١٦ ديس بر سنة ١٩٥٣ - فى الدعوى رقم ١١١٣ لسنة ٥ ق - سبقت الاشارة اليه .

(٢) محكمة القضاء الادارى بتاريخ ١٩٥٤/١/٥ فى الدعوى رقم ٧١٨ لسنة ٥ ق - سبقت الاشارة اليه .

(٣) محكمة القضاء الادارى - بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢١ - فى الدعوى رقم ١٤٢٢ لسنة ٣ ق .

(٤) المحكمة الادارية العليا - بتاريخ ٥٦/١/١٤ - فى الطعن ٣٦ / ٣٥ لسنة ٢ ق .

سأعصا : ان القرار المعدوم يكون معدوم الأثر القانونى ، فلا يلتزم الأفراد باحترامه ولا يكون قابلا للتنفيذ المباشر ، ومعنى ذلك أنه لا يصلح سندا صحيحا يمكن للإدارة أن تعتمد عليه فى اتخاذ اجراءات التنفيذ المادية قهرا فى مواجهة الأفراد ، وإن هى فعلت ذلك فأنها ترتكب عملا من أعمال الاعتداء المادى ، وهو الذى يفرغ القرار من الوجود القانونى ، واستنادا الى ذلك قررت محكمة القضاء الإدارى «أنه لا يعد عملا ماديا الا أفعال الاعتداء المادى التى تقع من موظف غير مختص أو الأفعال التنفيذية الجبرية التى لا تستند الى وجود قرار إدارى سابق»<sup>(١)</sup> .

(تعليق) :

★ بالرغم من وضوح الزوية فأننا نلاحظ أن بعض الحالات التى قرر فيها مجلس الدولة المصرى أن القرار الإدارى المطعون فيه مشوب بعيب الاغتصاب الجسيم للسلطة الا أنه طبق عليها الأحكام الخاصة بالقرارات القابلة للإلغاء ، وقيل فى شأنها طعون الإلغاء ، وكثيرا ما قضى بالغائها فى نفس الظروف وطبقا لنفس الشروط والأسباب التى يلغى فيها القرارات غير المشروعة . ونكرر هنا معارضتنا لهذا الاتجاه المجحف بحقوق ذوى المصلحة فى انعدام القرارات المعدومة وذلك نظرا لاختلاف النتائج والآثار التى تترتب على القرارات الباطلة عن تلك التى تترتب على القرارات المعدومة حسبما سبق بيانه .

كما نلاحظ أن بعض الأحكام عندما تلمس بفكرة الانعدام فى المنازعات المعروضة عليها نقول بطلان القرار لإنعدامه، والصحيح هو بتقرير حالة الإنعدام .

---

(١) محكمة القضاء الإدارى بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٥٠ فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ ق - مجموعة أحكام مجلس الدولة - المنة الرابعة - ص ٧٢٧ .

## الفصل الثالث

### عرض لدعوى الالغاء التى يشتق منها طلب وقف تنفيذ القرار الادارى المبحث الأول

التعريف :

★ التكييف القانونى لدعوى الالغاء : «Cont. de L'annulation» :

إن دعوى الالغاء هى الدعوى القضائية التى يرفعها أصحاب الشأن من الموظفين العموميين أو الأفراد أمام المحكمة المختصة بمجلس الدولة بطلب الغاء القرارات الادارية النهائية بسبب مخالفتها للقانون ، أو تجاوز السلطة ، أو غير ذلك ، وتوجه الى القرار الادارى حيث يثير الطاعن عدم مشروعيته<sup>(١)</sup> .

وتعتبر دعوى الالغاء بمثابة دعوى القانون العام أو الدعوى الأضل فى الغاء القرارات الادارية المشوبة بعيب يوصمها بالبطلان .

ونرى الأغلبية أن دعوى الالغاء هى من دعاوى القضاء العينى لأنها تحمى المراكز القانونية العامة ، وتبنى أساساً على التصدى للقرارات المخالفة للمشروعية ، فمبنى الطعن بالالغاء هو النعى على مشروعية القرار التأديبى أو الادارى المطعون فيه ، ولذلك ترى الأغلبية أنها لا تثير خصومة تتعلق بحقوق شخصية ، ولا تثير منازعة بين خصمين أحدهما دائن والآخر مدين ، إذ لاتعدو أن تكون مخاصمة للقرار الادارى غير المشروع بقصد رده الى حكم القانون الصحيح حماية لمبدأ المشروعية سواء تعلقت المخالفة بالشكل أو الموضوع .

---

(١) يعرف ديلوليادير دعوى تجاوز السلطة بقوله أنها : دعوى يمكن بواسطتها لكل ذى مصلحة الانتجاع الى التقاضى الادارى لالغاء لقرار غير المشروع .

ويقول :

«انه فى طعن الالغاء يثير المدعى مسألة المروعية وتكون الدعوى موجهة ضد القرار (أى عينية) وأما فى دعاوى الولاية الكاملة فالإدعاء ينسب على مطلوبة - الفرد بحق ذاتى لى منازعة بين الطرفين (المطول طبعة ١٩٥٣ بند ٥٨٣ ص ٣٤١) كما يقرر بونار ، أنه إذا كانت الدعوى متعلقة بقرار أنشأ للمدعى مركزاً قانونياً فإن الدعوى تكون متعلقة بعدم المشروعية وبالتالي تكون من دعاوى الالغاء .  
★ وجدير بالإحاطة أن طلبات المدعى فى القضاء الكامل تتمثل فى طلب الغاء القرار المطعون فيه والتعويض عنه إذا كان لذلك مقتضى ، ويمكن إقامة دعوى التعويض منفصلة عن دعوى الالغاء .

★ وبالرغم من رأى الأغلبية أن دعوى الإلغاء من قبيل دعاوى القضاء العيني على النحو سالف الذكر ، إلا أن هناك رأياً آخرًا ونحن نؤيده، يذهب إلى أن طعون الإلغاء تدخل فى نطاق موضع مختلط بين القضاء الشخصى والقضاء العيني ، لأنها وإن كانت تقوم بحسب نشأتها لحماية المشروعية الإدارية ، إلا أنها تدخل كذلك فى نطاق القضاء الشخصى بحكم ما توفره كدعوى قضائية من حماية جدية للمراكز الذاتية والحقوق المكتسبة لأصحاب الشأن .

★ ★ وفى المجال التأديبى ، تستهدف حماية العاملين من توقيع الجزاءات التأديبية غير المشروعة .

★ ★ ولذلك فإننا نتفق مع الاتجاه الذى يضافى على دعوى الإلغاء وصفا يجعل لها طبيعة مختلطة لأنها لا تخرج عن كونها دعوى قضائية يمكن النظر إليها من زاويتين مختلفتين فهى تختصم القرار الإدارى من زاوية ، ثم هى تدور ككل دعوى قضائية حول مصالح خاصة ومراكز ذاتية ، بل وحقوق شخصية للأفراد بهدف تقرير وحماية هذه المراكز والحقوق عن طريق رد الاعتداء الواقع عليهم ، وذلك بالحكم الذى يصدر بالقاء القرارات الإدارية غير المشروعة .

★ ★ ودعوى الإلغاء تقوم على الطعن بتجاوز السلطة وعيب عدم الاختصاص أو مخالفة الشكل والإجراءات ، أو مخالفة القانون ، أو التصفى ، الإحراف .

وقد قيل أن ولاية مجلس الدولة فيها ناقصة ، لأنها كانت فى أوائل عهد القضاء الإدارى فى فرنسا تفحص القرار خارجيا ثم اتسعت هذه الولاية تدريجيا بتغلفه فى مضمون القرار وموضوعه ، فيعد أن كان البحث مقصورا على اعتبارات خارجية كالاختصاص ، والشكل ، ونص القانون ، أصبح البحث يتناول أمورا داخلية تتمثل فى اعتداء القرار على الحقوق المكتسبة ، أو بحث المناسبة والباعث الذى قام عليه القرار والهدف من إصداره ، وذلك مما يجعل القضاء الإدارى قاضى مشروعية وقاضى مرافعات ، بل ويتعمق وراء نوايا مصدر القرار فى نظره للطعن للإحراف فى السلطة .

★ ★ وعلى الرغم من ذلك فما زالت ولاية القضاء الإدارى فى هذا النوع من الدعاوى ناقصة لأنه يقتيد بأن يكون الطعن لأحد الأوجه السابقة دون غيرها ،

ولا يحكم فيها بسوى الالفاء أو التعويض اذا شملت العريضة هذا الطلب ، لأن طلب التعويض يمكن أن يرد مع طلب الالفاء ، كما يمكن أن يقدم مستقلا عنه .

(رابعا) : مناهض التمييز بين الالفاء الكامل والالفاء الجزئى :

عرفت احدى الفتاوى الهامة الفرق بين الالفاء الكامل والالفاء الجزئى للقرار الادارى ، ويمكن تلخيص هذه الفتوى فى أنه : ان كان السبب الذى استندت اليه المحكمة فى قضائها بالالفاء قرار ادارى لمخالفته للقانون لم يقم على خصوصية معينة اختص بها الطاعن ، ولا تقوم بالنسبة لغيره ممن شملهم هذا القرار بل ان جميعهم تشابهت حالاتهم فإنه لايسوغ القول بأن القرار الذى اعدم لهذا السبب ما كان قائما بالنسبة لمن شملهم ولم يطعنوا عليه ، إلا أن الفاء القرار فى هذه الحالة هو فى حقيقته «الفاء كامل» وليس «الفاء جزئيا» ومقتضى ذلك انه يستفيد منه كل من وجد فى ظروف مماثلة لظروف الطاعن ولو لم يختصم هذا القرار أمام القضاء بوصفه من الكافة .

ولأهمية هذه الفتوى فى التمييز بين الالفاء الكامل ، والجزئى وفى أسباب الالفاء نشير اليها كاملة على النحو التالى :

«ان الحكم الصادر فى القضية رقم ٣٧٢ لسنة ١٠ ق المشار إليه يقوم على أن القرار رقم ٨٧٧ لسنة ٦٢ بتعيين السيدة / ..... فى وظيفة عاملة تليفون بالدرجة الثامنة بمرتب قدره تسعة جنيهات قد صدر من غير مختص باصداره حسبما يبين من أحكام لائحة نظام عمال وموظفى المؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، وهذا العيب الذى شاب قرار تعيين السيدة المذكورة لا يبلغ حدا من التجسامة يؤثر على كيان القرار .. وينحدر به الى درجة الاعداء ، ومن ثم فهو اكتسب الحصانة ، بفوات مواعيد الطعن فيه تجعله غير قابل للالفاء أو السحب فاذا قام المدير العام بسحبه بعد مضى أكثر من أحد عشر شهرا على اصداره ، فان قرار السحب وهو القرار المطعون فيه يكون قد صدر على غير أساس سليم من القانون متعين الالفاء .

كما يبين من الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى القضية رقم ٣٦٩ لسنة ٢ ق أنه قد أقر الحكم المشار اليه من حيث الأسباب التى قام عليها والنتيجة التى انتهى اليها .

ومن حيث أن المسلم به أن حجية الأحكام الصادرة بالالغاء هي حجية عينية كنتيجة طبيعية لاعداد القرار الإداري في دعوى هي اختصاص له في ذاته ، الا أن مدى الالغاء يختلف بحسب الأحوال فقد يكون شاملا لجميع أجزاء القرار وهذا هو الالغاء الكامل وقد يقتصر الالغاء على جزء منه دون باقيه وهذا هو الالغاء الجزئي وغنى عن البيان أن مدى الالغاء أمر يحدد بطلبات الخصوم وما تنتهي اليه المحكمة في قضائها فإذا صدر الحكم بالالغاء كلياً كان أو جزئياً فإنه يكون حجة على الكافة ذلك أن الخصومة الحقيقية في الطعن بالالغاء تنصب على القرار الإداري في ذاته وتستند على أوجه عامة كعدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، وكل وجه منها له من العموم في حالة قبول الطعن ما يجعل القرار المطعون فيه باطلاً بالنسبة للطاعن وحده بل بالنسبة للكافة فهو بطلان مطلق .

ومن حيث أن الثابت في الحالة المعروضة أن الحكم الصادر لصالح السيدة / ..... قد قضى بالغاء القرار المشار اليه لمخالفته القانون حيث تضمن سحب قرار تعيين هذه السيدة في وقت لا يجوز السحب فيه قانوناً وذلك على التفصيل السابق بيانه - وهذا السبب الذي استندت اليه المحكمة في الغاء هذا القرار هو في حقيقته مما يعتبر سبباً شاملاً عاماً يمس في أساسه ولم يرق على خصوصية معينة اختصت بها السيدة المذكورة ولا تقوم بالنسبة لغيرها ممن شملهم هذا القرار إذ أن جميعهم تشابهت حالتهم بها وسحبت قرارات تعيينهم بهذا القرار في وقت كان لا يجوز السحب فيه قانوناً ومن ثم فلا يسوغ القول بأن هذا القرار الذي أعدم لهذا السبب بالحكم المشار اليه يعتبر ما يزال قائماً للعاملين المعروضة حالتهم .

ومن حيث أنه تأسيساً على ماتقدم فإنه ولئن كان الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لرياسة الجمهورية السالف الإشارة قد صدر بعبارة .... الغاء القرار المطعون فيه رقم ٥٢٧ .. فيما تضمنه من سحب قرار تعيين المدعية .... فإن هذا الالغاء في حقيقة الأمر هو الغاء كامل للقرار رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وليس الغاء جزئياً - فيستفيد منه كل من وجد في ظروف مماثلة لظروف السيدة التي صدر لصالحها هذا الحكم ولو لم يختصم هذا القرار أمام القضاء بوصفه من الكافة .



ولذلك انتهى رأى اللجنة الى أحقية كل من السيد / .... والسيدة / ... وغيرهم ممن شملهم القرار رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فى الاستفادة من الحكم الصادر لصالح السيدة / .... المنوه عنه سلفا وإعادة تسوية حالتهم على هذا الأساس<sup>(١)</sup> .

## المبحث الثانى

### الاجراءات المتعلقة

بالتظلم والمواعيد وايداع العريضة واعلتها

### المطلب الأول

التظلم الاختيارى ، والوجوبى قبل رفع الدعوى

ان حكمة التظلم قبل رفع الدعوى يتمشى مع اعتبارات الثقة فى الادارة باعطائها الفرصة لاصلاح أخطائها بنفسها ، فيقوم المتظلم بتقديم تظلمه الى الجهة الادارية عسى أن تراجع وتصحح موقفها مما يبنى عن السير فى المنازعة الادارية ، وضياح الوقت فى مباشرة الدعوى .

ومن هنا فالتظلم يعد إجراء لاصلاح كل طرف سواء كانت الادارة أو المتنازعين معها ، وقد يكون التظلم تظلما اختياريا أو تظلما وجوبيا ، ويلاحظ أن أغلب قواعد التظلم الاختيارى تنطبق على التظلم الوجوبى ونبين ذلك فيما يلى :

### (أولا) : التظلم الاختيارى

يتمثل التظلم الاختيارى فى عرض الفرد حالته على الادارة طالبا منها انصافه ، ويؤدى هذا التظلم بدوره الى قطع التقادم بشأن مدة الستين يوما التى ترفع الدعوى خلالها اذا تطلب القانون ذلك ، ويلاحظ أن أغلب قواعد هذا التظلم الاختيارى تنطبق على التظلم الوجوبى .

---

(١) مشار لهذه الفتوى بمجموعة المبادئ القانونية التى قررتها لجان القسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة - السنوات : الثامنة والعشرين ، والتاسعة والعشرين ، والثلاثين - من أول أكتوبر سنة ١٩٧٣ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٦ - اللجنة الثالثة - ادارة الفتوى بوزارات المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية والتأمين والتأمينات (فتوى رقم ١٩٨٤ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٧٣) .

ولا يشترط في التظلم شكل خاص ، فلا تشترط فيه الكتابة بل ، يكفى فيه القدرة على اثباته حتى بتأشير الرئيس المختص على الأوراق بأن المدعى قدم اليه تظلما فى تاريخ معين وفى موضوع معين ، كما يمكن أن يتم التظلم بعريضة عادية أو بانذار على يد محضر<sup>(١)</sup> .

وقد استقر رأى القضاء على اعتبار طلب الاعفاء من الرسوم القضائية الذى يقدم للجنة المساعدات القضائية (المفوض فى مجلس الدولة) كالتظلم فى أثره ، فلا يطلب من المدعى أن يتظلم قبل طلب المعافاة ، ولا أن يقدم تظلما مع تقديمه طلبا للمعافاة ، بل يقوم طلب المعافاة قايما كاملا مقام التظلم فى جميع آثاره<sup>(٢)</sup> .

وسوف نعود الى شرح ذلك الموضوع مع عرض نموذجا لطلب الاعفاء ، بالموضع المناسب من هذا المؤلف . «ان شاء الله» .

وقد اشترطت محكمة القضاء الإدارى فى التظلم شرطين وهما : (٣) .

أ - أن ينصب على قرار معين .

ب - ألا يكون مجهلا .

وقد توسعت المحكمة الإدارية العليا فى معنى التظلم ليشمل كل ما يقدمه المتظلم للتمسك بحقه أو المطالبة به<sup>(٤)</sup> .

والواقع أنه يكفى فى التظلم أن يكون قائما على سبب معين يدل ماورد فيه على موضوعه ، دون اشتراط وسيلة خاصة أو وجه معين للشكوى ، ويكفى فيه أن يقوم على الاستعطف وطلب الانصاف ما دام ذلك يحمل الى علم الادارة سببا معينا للشكوى .

ويجب فى التظلم أن يمكن الادارة من أن تستقى منه عناصر المنازعة على نحو

---

(١) محكمة القضاء الإدارى فى ١٢/١١/١٩٤٨ - مجموعة الخمس عشرة سنة . (رقم ٥٢٥ - دعوى) .

(٢) دكتور مصطفى كمال وصفى - المرجع السابق - ص ١٧٢ .

(٣) محكمة القضاء الإدارى فى ١٤/١/١٩٥٣ - مجموعة الخمس عشرة سنة (رقم ٥٥ دعوى) .

(٤) المحكمة الإدارية العليا فى ٢٧/٦/١٩٦٥ - مجموعة العشر سنوات - دعوى رقم ١٦٢ .

يمكنها من بحثها ، فإن لم يكن كذلك كان للمحكمة - في كل حالة على حدة أن تقدر أثر ما شاب البيانات من خطأ أو نقص أو تجهيل<sup>(١)</sup> .

وجدير بالذكر أن التظلم يقدم الى الجهة مصدرة القرار أو الجهة الرئاسية لها ، التي لها الحق في التعقيب رئاسيا على الجهة المصدرة للقرار ، وبالرغم من ان قانون مجلس الدولة قد نص على ذلك الامر بشأن التظلم الوجوبى ، الا أن ذلك يعد بمثابة قاعدة عامة تسرى على التظلم الاختيارى والتظلم الوجوبى على حد سواء .

وتأييدا لذلك قضت المحكمة الادارية العليا بأن التظلم يقدم للوزير اذا كان هو مصدر القرار ، أو كانت له سلطة التعقيب على مصدره ، كما يمكن تقديمه الى مصدر القرار اذا كان صادرا من غير الوزير ولم يكن للوزير سلطة التعقيب عليه باعتباره سلطة رئاسية<sup>(٢)</sup> .

وتجدر الاشارة الى أنه اذا أخطأ المتظلم فأرسل التظلم الى موظف مختص ولكنه أدنى من مصدر القرار ، فإن ذلك لا يؤثر فى الاجراء ويكون هذا التظلم صحيحا منتجا لأثره<sup>(٣)</sup> .

وتسرى نفس القاعدة على التظلم المرسل الى مدير شئون العاملين بدلا من مصدر القرار<sup>(٤)</sup> ، وذلك لاختصاصه بشئون العاملين ، وعلمه بحالة المتظلم .

ويلاحظ أن تقديم التظلم لجهة غير مختصة من شأنه أن يحفظ الميعاد ، وقد قضت بذلك المحكمة الادارية العليا ، وأسست حكمها على أنه كان يجب على الجهة التى تظلم اليها وهى غير مختصة أن تحيل التظلم الى الجهة المختصة بنظره<sup>(٥)</sup> .

---

(١) المحكمة الادارية العليا - فى ١٤ من أبريل ١٩٦٨ - السنة ١٢ ق - رقم (٨٧) صفحة ٦٦٤ .

(٢) المحكمة الادارية العليا - مارس ١٩٥٨ - مجموعة العشر سنوات .

(٣) المحكمة الادارية العليا فى ١٥ أبريل ١٩٦٢ - مجموعة العشر سنوات (رقم ١٦٨ دعوى) .

(٤) محكمة القضاء الادارى - فى ١٩٦١/١/٤ - مجموعة الخمسة عشرة سنة - (رقم ٥٢٩ - دعوى) .

(٥) المحكمة الادارية العليا (دائرة دمشق) فى ١٥ سبتمبر ١٩٦٠ - س ٥ - رقم ١٢٩ - ص ١٢٢٣ - ويتعلق الموضوع بشرط تقديم تظلمه الى وزارة الداخلية .

ويعلق الأستاذ الدكتور مصطفى كمال وصفى - رحمه الله - على هذا الحكم بقوله :

«ان هذا النظر يتقبله القانون الإدارى بسهولة لأنه قانون تنظيمي يحتمل الالتزامات الإيجابية ، لان الأوضاع التنظيمية تقوم على التكليف والمسئولية بطبيعتها ، الامر الذى لا تحتمله الأوضاع المدنية السائدة فى مصر لابتناء القانون المبنى على فكرة فربية محضة . وفى هذا النوع من التفكير تنقرد المسئولية على أساس سلبى هو عدم الاضرار ، لا على أساس ايجابى الا بنص صريح<sup>(١)</sup> .

ويلاحظ أن القضاء الإدارى قضى بأن التقدم بالتظلم الى وكيل النيابة الادارية لا يعتبر تنظما من القرار الإدارى المطعون فيه ، طالما لم يصل الى علم الجهة الادارية التى أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ، أما اذا وصل اليها فانه ينتج أثره كتظلم قبل رفع الدعوى<sup>(٢)</sup> ، كما قضى بأن مفوض الدولة الملحق بإدارة الفتوى المختصة بشئون الوزارة أو المصلحة لا يعد من قبيل الهيئات الادارية أو الرئاسية التى يقدم لها التظلم الوجوبى طبقا للقانون<sup>(٣)</sup> . وذلك على سند من اعتبار المفوض فى هذا الموقع من الاجهزة الاستشارية للوزارة .

ويعلق الدكتور مصطفى كمال وصفى على هذين الحكمين أيضا بقوله :

«ان هذا القضاء شديد التضييق لان عمل النيابة الادارية أو مفوض الدولة الملحق بالوزارة يجعلهما مختصين بالشكاوى والتظلمات ، مما يجعل الفرق يذق فى نظر الفرد العادى ويجعله معذورا اذا أرسل التظلم اليهما وكانا مختصين بشئون الوزارة أو الجهة الادارية مصدرة القرار<sup>(٤)</sup> .

واننا نقر الأستاذ الكبير على وجهة نظره المدعمة بأسباب انسانية مردها الاعتقاد باختصاص الجهتين المذكورتين بتلقى الشكاوى والتظلمات ، وبالاعتقاد بأن لهما اختصاص قانونى ، وبأنهما من أجهزة المشورة التى تبدى رأى

(١) دكتور مصطفى كمال وصفى - المرجع السابق ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٢) المحكمة الادارية العليا فى ١٦/١١/١٩٦٦ - ص ١٢ ق - رقم ٢٨ - ص ١٩٥ .

(٣) محكمة القضاء الإدارى فى ١١ نوفمبر ١٩٧١ - المجموعة رقم / ١٠ - ص ١٢٧ .

(٤) دكتور مصطفى كمال وصفى - مرجع سابق - ص ١٨٠ - ١٨١ .

للاجهاز الرئيسية الملحقة بها ، وتتلقى أيضا مع الدكتور وصفى فى أنه وان كان التظلم الى السلطة التى تباشر الوصاية الادارية على الاجهاز اللامركزية لا يخرج عن كونه تظلما بالمعنى الفنى ، لان الفرد يعتبر معذورا ، الا أننا ننصح بأن يكون التظلم مرفوعا الى الجهة صاحبة الاختصاص الاصيل حتى يكون منتجا لآثاره القانونية الصحيحة ، ولكى لا يخضع لتقدير السلطة الرئاسية فى أعمال أثره القانونى من عنده .

ولكى ينتج التظلم أثره القانونى الصحيح يشترط توافر شرطين أساسين وهما :

١ - أن يقدم التظلم فى الميعاد ، وان يكون تقديم التظلم بعد صدور القرار الإدارى .

٢ - أن يكون القرار المطعون فيه مما يجدى التظلم منه .  
ونوضح ذلك على النحو الآتى :

#### ١ - ميعاد تقديم التظلم

يجب أن يكون التظلم لاحقا لصدور القرار المطعون فيه ، لان التظلم قبل صدور القرار لا يجدى مما يجعل المحكمة تحكم بعدم قبول الدعوى لعدم التظلم قبل رفعها وذلك ان كان التظلم وجوبيا .

ويعتبر التظلم مقدما فى الميعاد اذا وصل الى الجهة المقصودة بالتظلم فى الميعاد القانونى ، ويلاحظ أن المنازعة فى عدم وصول التظلم فى الميعاد اذا كان راجعا الى اهمال هيئة البريد أو تراخى الادارة فى تسجيل التظلم وعرضه على المسؤولين هو من الامور التى تخضع لتقدير المحكمة<sup>(١)</sup> .

ويلاحظ أن تكرار التظلم لا يجدى اذ العبرة بالتظلم الاول ، وبناء على ذلك ففي حالة تكرار التظلمات يعتبر التظلم الاول هو التظلم الذى يعتد به فى دعوى الالغاء .

---

(١) المحكمة الادارية العليا - فى ٢١ مارس ١٩٦٥ - مجموعة المشر سنولت (رقم ١٧١ دعوى) .

أما في دعاوى الاحقية كطلبات التسوية ، فإن التظلم يفيد وذلك نظرا لأن تقادم الحق ينقطع كلما تكرر التظلم ، فإذا قدم الشخص تظلما قبل انقضاء الحق بالتقادم ، انقضى الميعاد وبدأ ميعاد جديد ، فإذا قدم تظلما آخر قبل انقضاء الميعاد الجديد انقطع ذلك الميعاد أيضا وبدأ موعدا جديدا وهكذا ، لأن الدعوى لا تسقط الا بسقوط ذات الحق المتنازع في أمره حسبما سنعود الى شرحه تفصيلا ، ولأن التظلم يعد قرينة على المطالبة الجدية .

## (٢) جدوى تقديم التظلم :

يشترط لانتاج التظلم لاثره أن يكون مجديا ، ففي أحوال التظلم الوجوبى يجب أن يقدم التظلم قبل رفع الدعوى وفى الموعد القانونى لذلك والا كان عديم الفائدة . ومن الحالات التى لا يكون التظلم فيها مجديا اعلان الادارة سلفا عدم موافقتها على ما طلبه المدعى من تعديل أقرمينته مثلا ، فإذا تظلم المدعى بعد ذلك من قرار تخطيه فإن ذلك لا يكون مجديا بعد أن أعلنت الجهة الادارية عدم الاستجابة الى طلب تعديل الأقرمينة الذى يبنى عليه المدعى تخطيه<sup>(١)</sup> .

## الاثار القانونى للتظلم :

يترتب على التظلم قبل رفع الدعوى الآثار الآتية :

(أولاً) : قطع ميعاد رفع دعوى الانقضاء ، وقطع ميعاد التقادم .

(ثانياً) : استيفاء اشتراط التظلم لقبول الدعوى إذا كان وجوبيا .

(ثالثاً) : اثبات علم المدعى بالقرار المطعون فيه أو بالوقائع التى تقوم عليها الدعوى كالفعل الضار الموجب للمسئولية وفاعله .

(رابعاً) : اثبات تعدى الادارة ومسئولها حيال المتظلم .

فبالنسبة الى قطع الميعاد ، فطبقا لقانون مجلس الدولة ينقطع مريان ميعاد رفع الدعوى بالتظلم الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ، ويجب البت فى التظلم قبل مضى مئين يوما من تاريخ تقديمه ، وإذا صدر القرار بالفرض

---

(١) محكمة القضاء الإدارى فى ٨ مايو ١٩٥٨ - مجموعة الخمسة عشرة سنة - (رقم ٥٣٠ -

دعوى) .

وجب أن يكون مسببا . ويعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم بون أن تجيب السلطات المختصة عليه بمثابة قرار ضمنى بالرفض .

ويكون ميعاد رفع الدعوى بالظعن فى القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة .

### ثانيا : التظلم الوجوبى

ان أغلب المبادئ والقواعد التى أشرنا إليها فى معرض الكلام عن التظلم الاختيارى تنطبق على التظلم الوجوبى ، ويلزم تقديم التظلم الوجوبى طبقا لنص المادة الثانية عشر من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ويكون ذلك قبل رفع الدعوى - وبناء على ذلك فإن الطلبات المقدمة رأسا بالظعن فى القرارات الادارية النهائية المنصوص عليها فى البنود ثالثا ورابعا وتساعا من المادة (١٠) لا تقبل قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة لبت فى هذا التظلم . وتبين اجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار-من رئيس مجلس الدولة .

ويلاحظ أن البنود ثالثا ورابعا وتساعا من المادة العاشرة المذكورة تتناول الطلبات التى يقدمها ذوى الشأن بالظعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو فى القرارات الصادرة بالترقية أو بمنح العلاوات ، والطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون وهى : الخاصة بإلغاء القرارات الصادرة بالإحالة الى المعاش أو الاستداع ، أو بالفصل بغير الطريق التأديبى ، والطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون الخاصة بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية<sup>(١)</sup> .

ومن أهم ما تجدر الإشارة إليه ، حكما كبير الأهمية للمحكمة الادارية العليا استحدثت مبدأ هاما يتمثل فى جواز رفع الدعوى قبل مضى الستين يوما المنصوص عليها فى القانون . فتقول المحكمة :

«انه اذا رفعت الدعوى قبل مضى الستين يوما المنصوص عليها فى القانون فإن التظلم يكون مقبولا ، لان المشرع لم يخرج فى صدد المواعيد عما هو مقرر

---

(١) تراجع المادة (١٢) والبنود ثالثا ورابعا وتساعا من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

في شأن التظلم الاختياري ، لان انتظار المواعيد مقصود به افساح المجال أمام الإدارة لاعادة النظر في قرارها فيتحقق ذلك سواء انتظر صاحب الشأن انقضاء المواعيد أو بكر برفع دعواه أثناء الميعاد وانتقضى الميعاد أثناء سير الدعوى دون أن توجيه الإدارة الى طلباته<sup>(١)</sup> .

فإذا رفع المتنازع مع الإدارة دعواه قبل انتظار البت في تظلمه ثم استجابت له الإدارة أثناء نظر الدعوى تحمل المدعى المصروفات لرفعه الدعوى قبل الأوان<sup>(٢)</sup> .

وجدير بالملاحظة أيضا أنه محاولة للتيسير على أصحاب الشأن فقد جرت محكمة القضاء الإداري على أن قاعدة الرفض المستفادة من فوات ميعاد الستين يوما بعد التظلم دون أن ترد الإدارة ردا صريحا على التظلم ، لا يمكن أن تستلزم متى ثبت أن الإدارة قد أخذت في بحث التظلم وأن فوات الميعاد دون رد صريح لم يكن الا بسبب بطء إجراءات الروتين الإداري ، ومن ثم وجب أن يبقى ميعاد الدعوى ممتدا حتى يبت في التظلم قبولا أو رفضا ، دون التقيد بالميعاد المقرر لقيام قرينة الرفض الضمنية .

ومن جانبنا نمتدح هذا الاتجاه المبني على قواعد العمل والاتصاف ، لان القول بغير ذلك القضاء معناه حمل المتظلم على مخاصمة الإدارة في وقت تكون هي فيه جادة في بحث التظلم ، ولا يخفى ما في ذلك من مجافاة لقصد المشرع حين أراد بالتظلم محاولة إنهاء المنازعات في مراحلها الاولى .

ويلاحظ أن قوانين مجلس الدولة المتعاقبة ، وأحكام القضاء الإداري قد إطردت على أن ميعاد الطعن بالالغاء يمكن أن ينقطع وأن يوقف مما يسمح بامتداده لمواعيد تتجاوز الستين يوما المقررة وذلك لاسباب خاصة وفي ظروف وتحت شروط معينة حسبما سنفصله في الموضوع المناسب من هذا المؤلف .

---

(١) المحكمة الادارية العليا في ١٦ يناير ١٩٦٠ - وكذلك في ٧ يونيو ١٩٦٤ - مجموعة العشر سنوات (رقم ١٧٥ - ١٧٦ دعوى) ، وكذلك حكمها في ٨ مارس ١٩٦٩ - مجموعة السنة ١٤ - رقم ٥٧ - ص ٤٤ ، وكذلك حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٢٢ السنة الأولى القضائية .

(٢) للمحكمة الادارية العليا في ١٧ مايو ١٩٥٨ - مجموعة السنة الثالثة - رقم ١٢٣ .



## الدفع المتعلقة بشرط الميعاد :

من أهم ما تجدر الإشارة اليه بالنسبة للدفع المتعلقة بوقف الميعاد أن شرط الميعاد ، لا يسرى على الدفع بعدم شرعية قرار ادارى أو لائحة يراد تطبيقها على أحد الخصوم فى دعوى تنظر أمام القضاء ، ويقصد بالدفع استبعاد تطبيق هذا القرار أو هذه اللائحة غير المشروعة ، فهذا الدفع غير مقيد بميعاد الستين يوما المقررة لرفع دعوى الالغاء ، بل يجوز تقديمه ولو كان ميعاد الطعن فى القرار أو اللائحة المذكورة قد انقضى<sup>(١)</sup> .

ويلاحظ أن الدفع بعدم قبول الدعوى لفوات الميعاد هو من الدفع المتعلقة بالنظام العام ، والعلة فى ذلك أن المشرع راعى فى تحديد هذا الميعاد ضرورة استقرار المراكز القانونية ، ولذلك يجوز تقديم هذا الدفع فى أية حالة تكون عليها الدعوى ، كما يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها<sup>(٢)</sup> .

وسوف نعود الى ذكر كل ما يتعلق بالدفع فى مكانها المناسب بالكثير من التفصيل والاسهاب .

## ( المطلب الثانى )

### ميعاد رفع الدعوى

تضمن قانون مجلس الدولة النص على ميعاد رفع الدعوى فى المادة (٢٤) وتنص على مايلى :

ان ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء متون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصالح العامة أو اعلان صاحب الشأن به .

وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ، ويجب أن يبت فى التظلم قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديمه . وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسميا ، ويعتبر مضمي

(١) المحكمة الادارية العليا فى ١٢/٤/١٩٦٩ - مجموعة من ١٤ - رقم ٧٩ ص ٥٩٧ .

(٢) محكمة القضاء الادارى فى ٢٦/٢/١٩٥١ - قضية ٤٥٨ - من ٤ ق - ص ٥٦٥ .

ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه .

ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة .

وطبقا لهذا النص يجب على طالب الغاء القرار الادارى المطعون عليه أن يرفع دعواه الى المحكمة المختصة سواء أكانت المحكمة الادارية ، أو محكمة القضاء الادارى (طبقا للمستوى الوظيفي المعين) في ميعاد لا يتجاوز ستين يوما وهي المدة التي تبدأ من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه اذا كان من القرارات التنظيمية كاللوائح .

فإذا كان القرار المطلوب الغاؤه من القرارات الفردية كقرار تخطي الموظف في الترقية ، أو قرارا يرفض منح ترخيص معين فتحسب مدة الستين يوما من اعلان القرار الى المعنى به ، أو من تاريخ علمه اليقيني بالقرار .

ويلاحظ أن فوات الميعاد لا يمنع من الطعن المتعلق بالغاء القرارات الادارية اللاحقة للقرار الذى فات ميعاد الطعن فيه طالما أن القرارات اللاحقة تنشئ مراكز قانونية جديدة ويكون الطعن فيها في خلال المدة القانونية ، ولا بدح فى ذلك أن يكون الطعن متضمنا في ذات الوقت الطعن في قرارات ادارية سابقة<sup>(١)</sup> .

أما فيما يختص بحساب الميعاد ، فإن مجلس الدولة يأخذ بالاحكام الواردة بقانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض مع نظم مجلس الدولة وطبيعة المنازعات الادارية .

وبالرجوع الى قانون المرافعات المدنية الجديد رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨ نجد أنه قد نص على المواعيد فى المواد من الخامسة عشر الى الثامنة عشر وقد ذهبت محكمة القضاء الادارى على أنه : معنى كان الميعاد مقدرا بالايام لزم حساب الايام الكاملة وحدها دون كسور الايام ، والا لانتهى الامر الى أن يكون حسابا بالساعات . فإذا كان من غير الممكن اعتبار اليوم الذى حصل فيه الاعلان أو النشر أو العلم اليقيني كاملا ، لزم أن يبدأ الميعاد من اليوم التالى مباشرة<sup>(٢)</sup> .

(١) الدكتور مصطفى كامل - مجلس الدولة - مرجع سابق - ويشير الى حكم محكمة القضاء الادارى الصادر فى هذا الشأن بتاريخ ١٩٥١/٥/٢ قضية ١٧٢ - من ٤ - ص ٩٢٤ .

(٢) محكمة القضاء الادارى - حكم بتاريخ ١٩٤٨/١/٦ - فى الدعوى رقم ١٧٠ لسنة ١ ق -

ومن ناحية أخرى فإنه طبقاً لنصوص قانون المرافعات سائلة الذكر فإنه اذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الى أول يوم عمل بعده .

وحكمة ذلك ان الميعاد وقد تحدد بالايام ، فإنه يلزم ان يكون جميعه ملكا لصاحبه

= مجموعة احكام المجلس - السنة الثانية - ص ١١٦ .

وتنص المادة الخامسة عشر على مايلي :

« اذا عين القانون للحضور أو لحصول الاجراء ميعادا مقدرا بالايام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم الاعلان أو حدوث الامر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد ، أما اذا كان للميعاد مما يجب انقضاؤه قبل الاجراء فلا يجوز حصول الاجراء الا بعد انقضاء ايام الاخير من الميعاد . وينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الاخير منه اذا كان ظرفا يجب ان يحصل فيه الاجراء .

وإذا كان الميعاد مقدرا بالساعات كان حساب الساعة التي يبدأ منها والماعة التي ينقضى بها على الوجه المتقدم .

وتحسب المواعيد المعينة بالشهور أو السنة بالتقويم الشمسي ما لم ينص القانون على غير ذلك .

وتنص المادة السادسة عشر على مايلي :

« اذا كان الميعاد معيناً في القانون للحضور أو لمباشرة اجراء فيه ، زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو مترا بين المكان الذي يجب الانتقال منه والمكان الذي يجب الانتقال اليه ، وما تزيد من الكسور على الثلاثين كيلو متر يزد له يوم على الميعاد ، ولايجوز أن يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام ، وتكون ميعاد المسافة خمسة عشر يوما بالنسبة لمن يقع موطنه في مناطق الحدود .

٥. المادة السادسة عشر على مايلي :

« ميعاد المسافة لمن يكون موطنه في الخارج متوقفا يوما .

« ويجوز بأمر من حسي الامور الوقتية انقلص هذا الميعاد تبعا لسهولة المواصلات وظروف الاستعمال ويعطى هذا الامر مع الورقة ولا يعمل بهذا الميعاد في حق من يعلن لشخصه في الجمهورية أثناء وجوده بها ، انما يجوز لقاضي الامور الوقتية أو للمحكمة عند نظر الدعوى أن تأمر بعد المواعيد العادية أو باعتبارها ممتدة على الا يجاوز في الحالتين للميعاد الذي كان يستعمله لو اعلن في موطنه في الخارج .

وتنص المادة الثامنة عشر على مايلي

« اذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الى أول يوم عمل بعدهاء .

وطبقا للمعمول به في مجلس الدولة بالنسبة لطعون الانشاء فإن الميعاد يبدأ من تاريخ النشر أو الاعلان أو العلم اليقيني حسبما سبق بيانه مع ملاحظة الا يدخل في حساب الميعاد اليوم الذي حصل فيه النشر أو الاعلان ، أو الذي وثبت حصول العلم اليقيني فيه ، بل يبدأ الميعاد من اليوم التالي مباشرة لحصول أحد هذه الاجراءات .

وحين يكون آخر يوم في الميعاد عطلة رسمية ، لزم امتداد الميعاد حتى أول يوم عمل بعد هذه العطلة ، لانه لو قيل بغير ذلك لوقع الميعاد ناقصا ، مما يهدد مصالح أصحاب الشأن بالخطر<sup>(١)</sup> .

وقد استقرت أحكام مجلس الدولة على الأخذ بذلك في هذا الخصوص بحيث انه اذا صادف اليوم الاخير من الميعاد عطلة رسمية فإن الميعاد يمتد الى اليوم التالي<sup>(٢)</sup> .

وقد أيدت المحكمة الادارية العليا ذلك فيما قرره من أنه اذا كان الثابت ان آخر ميعاد للطعن هو يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٥٥ يصانف يوم جمعة ، وكان الطعن قد رفع بإيداع صحيفة مكرتارية المحكمة يوم ١٦ من يولييه سنة ١٩٥٥ - فإنه يكون مرفوعا في الميعاد القانوني .

### ( المطلب الثالث )

#### إيداع العريضة وإعلائها

يتم رفع الدعوى الادارية بإيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة المختصة كما يتم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا بإيداع تقرير الطعن قلم كتاب هذه المحكمة .

وعلى كل فلكي تتعدد الدعوى يجب توافر نية المدعى في رفع الدعوى بتكليم صحيفة الى المحكمة وقيدتها في جدولها وبذلك يتحقق وجود الدعوى ، وتتعدد الخصومة وفي ذلك تقول المحكمة الادارية العليا :

« ان القانون قد حدد لجراءات التقدم بالادعاء الذي ينبنى عليه انعقاد الخصومة وهي التي تقوم على اتصال المدعى بالمحكمة المرفوعة أمامها الدعوى ، وتكليف المدعى عليه بالتمثيل أمامها لتكونها علاقة بين طرفيها من جهة ، وعلاقة بين هذين الطرفين وبين القضاء من جهة أخرى . فان لم تكن ثمة دعوى

(١) دكتور طعيمة الجرف : رقابة القضاء لاعمال الادارة العامة - مرجع سابق - ص ٣٨٥ وما بعدها .

(٢) محكمة القضاء الاداري - في الدعوى رقم ٩٩ لسنة ٣ ق - في ١٨/٤/١٩٥٠ - مجموعة أحكام المجلس - لسنة الرابعة .

من أحد الخصمين للخصم الآخر الى التلاقى أمام القضاء ، أو لم يكن لاحداهما أو كليهما وجود فلا تنشأ الخصومة القضائية ولا تتعقد ، ويلزم لصحة هذه الدعوى ان تكون موجهة من صاحب الشأن ذاته أو من صاحب الصفة فى تمثيله والتبيلة عنه قانونا أو اتفاقا ، فإذا لم نقم الدعوى صحيحة سقط ركن من اركان الخصومة ، ومتى انعمت هذه الاساسيات وفقدت كيانها كان الحكم صادرا فى غير خصومة ، وبالتالي باطلا ينحدر به الى حد الانعدام<sup>(١)</sup> .

وقد صدر هذا الحكم الكبير الاهمية بمناسبة أن أحد المحامين قدم طلبا بالمعافاة بدون الرجوع الى صاحب الشأن ودون الحصول على تفويض منه ، واكثر من هذا ان ذلك قد حدث دون ارادة الموكل . ومرجع ذلك ان رفع هذه الدعوى قد جاء بناء على تبس المحامى بدون الحصول على موافقة صاحب الشأن على ذلك ، مما ادى بالمحكمة الادارية العليا الى تقرير الانعدام فى هذه الحالة للاسباب سائلة الذكر .

وبعد تقديم عريضة الدعوى الى سكرتارية المحكمة طبقا للشروط والافراط الصريحة أى باستيفاء العريضة للبيانات الجوهرية ، يتم اعلان الصحيفة الى الجهة الادارية بمعرفة قلم محضرى المجلس ، وليس بمعرفة المدعى كما هو الوضع المتبع بالنسبة للقضاء العادى ، ويلاحظ ان اعلان العريضة (ومرفقاتها) ان وجدت الى الجهة الادارية أو الى نوى الشأن ليس ركنًا من أركان المنازعة الادارية وليس شرطًا لصحتها ، وإنما هو إجراء لاحق مستقل المقصود منه ابلاغ الطرف الآخر بتيام المنازعة الادارية ودعوة نوى الشأن لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم .

وتعلن صحيفة الدعوى الى آخر موطن معلوم للمدعى عليه ، ويجب عدم اعلانه عن طريق النيابة العامة الا بعد اجراء التحريات اللازمة للتقصى عن محل اقامته ، لان اعلان الاوراق القضائية للتبيلة العامة بدلا من اعلائها الى شخص المعلن اليه فى موطنه إنما أجازته القانون على سبيل الاستثناء فلا يجوز الانتجاع اليه الا بعد اجراء التحريات الكافية للوصول الى محل اقامة المطلوب اعلانه ، والا كان الاعلان باطلا ، أما إذا تم الاعلان للتبيلة بعد أن اسفرت التحريات عن

(١) المحكمة الادارية العليا - فى ١ ديسمبر ١٩٦٨ - من ١٤ ق - من ١٢٧ .

عدم الاستدلال على المدعى عليه فى آخر موطن معلوم فيكون اعلانه بصحيفة الدعوى بتسليم صورتها الى النيابة العامة قد تم صحيحا ومطابقا لحكم قانون المرافعات<sup>(١)</sup> .

ومن ناحية أخرى فان خطأ هيئة قضايا الدولة (فى حالة كون الحكومة مدعية) عند كتابة عنوان المدعى عليه فى صحيفة الدعوى ثم فى مواجهة النيابة العامة ، يترتب عليه بطلان الاجراءات التالية له بما فى ذلك الحكم الصادر فى الدعوى<sup>(٢)</sup> .

وجدير بالذكر أن بطلان اعلان عريضة الدعوى ليس مبطلا لاقامة الدعوى فى ذاتها مادامت قد تمت صحيفة فى الميعاد القانونى باجراء سابق حسبما حددته قانون مجلس الدولة ، اذ تقوم المنازعة الادارية وتتخذ بايداع عريضتها سكرتارية المحكمة ، أما اعلان ذوى الشأن بها ويمرقاتها فهو اجراء آخر مستقل بذاته ، وهو اعلان ذوى الشأن بقيام المنازعة الادارية واعلامهم بافتتاح المواعيد القانونية لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم ، فاذا كان هذا الاعلان قد وقع باطلا فانه لا ينتج أثره فيما اتخذ قبله من اجراءات مما يقتضى معه الامر باعادة الدعوى الى المحكمة للفصل فى موضوعها من جديد بعد تصحيح الاعلان .

ومما تجدر الاشارة اليه أن ادارة هيئة قضايا الدولة تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ولدى الجهات الاخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا ، وذلك طبقا لنص الفقرة الاولى والثانية من المادة السادسة من القانون ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة .

وبناء على ذلك تسلم الى هيئة قضايا الدولة صور الاعلانات الخاصة بصحف الدعاوى ، وصحف الطعون ، والاحكام المتعلقة بتلك الجهات ، سواء ما اتصل منها بجهة القضاء العادى أو بجهة القضاء الادارى .

وقد اكدت الفقرتين الاولى والثانية من المادة الثالثة عشر من قانون المرافعات المدنية والتجارية هذا النص بقولها :

(١) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها للمحكم الادارية فى ١٥ سنة - (٦٥ - ١٩٨٠)

ج/٢ - بند ٩ - ص ٩٦٣ .

(٢) المرجع السابق - بند ١٤ - ص ٩٦٧ .

وفيما عدا ما نص عليه في قوانين خاصة تسلم صورة الاعلان على الوجه الآتي :

١ - ما يتعلق بالدولة يسلم للوزراء ، ومديرى المصالح المختصة ، والمحافظين أو لمن يقوم مقامهم ، فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والاحكام فتسلم الصورة الى ادارة قضايا الحكومة أو فروعها بالأقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها .

٢ - ما يتعلق بالأشخاص العامة ، يسلم للنائب عنها قاتونا أو لمن يقوم مقامه فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والاحكام فتسلم الصورة الى ادارة قضايا الحكومة أو فروعها بالأقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها .

وشرحا لما تقدم فإن البند الاول من المادة الثالثة عشر سالفه الذكر يفرق بين صحف الدعاوى والطعون والاحكام ، وبين غيرها كالانذارات ومحاضر الحجز ، فالاولى فقط هى التى تسلم صورها الى ادارة قضايا الحكومة ، فإذا خولف ذلك وسلمت الى مقر الشخص الاعتبارى كان الاعلان باطلا ، أما الثانية فتسلم الى ممثل الشخص الاعتبارى في مرقه .

والمقصود بالأشخاص العامة الواردة بالبند الثانى من المادة سالفه الذكر هو الاشخاص الاعتبارية العامة التى تتوب عنها ادارة قضايا الحكومة طبقا لقانونها ، وهى الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية ، والهيئات العامة ، ولايسرى هذا البند على المؤسسات العامة (وقد أنقيت) كما لايسرى على شركات القطاع العام ، فلا يجوز اعلاتها لدى ادارة قضايا الحكومة<sup>(١)</sup> .

وبالرجوع لاحكام محكمة النقض نجد أنها تناولت فى أحكامها تلك الاوضاع ، ففى حكمها الصادر فى ١٩٦٦/٢/١٧ تقول :

تسلم صورة الدعاوى والطعون والاحكام بالنسبة للدولة لإدارة قضايا الحكومة .. وعدم ضرورة تسليمها فى المقر الرئيسى لهذه الإدارة ، وجواز تسليمها فى أى مقر تتخذه ولو تعددت هذه المقار .....<sup>(٢)</sup> .

(١) الانتاذين : الدناصورى وجامد عكاز - التعليق على قانون المرافعات - مرجع سابق - ص ٦١ .

(٢) نقض فى ١٩٦٦/٢/١٧ - مجموعة المكتب الفنى - السنة السابعة عشر - العدد الاول -

ص ٣١٨ .

\* يلاحظ أن المشرع غير إسم إدارة قضايا الحكومة، إلى هيئة قضايا الدولة .

كذلك جاء بحكم نفس المحكمة «أن اعلان الوزراء بوصفهم ممثلين للدولة يكون صحيحا سواء سلمت الاسورة للمركز الرئيسى لادارة قضايا الحكومة أو فى المأمورية التى تختص بالدعوى المحلية»<sup>(١)</sup> .

ومما تقدم يتضح ان اعلان عرائض الدعاوى يتم باعلان الوزارات صاحبة الشأن رأسا وعليها تبليغ الفروع التابعة لها بالمريضة لاستجماع البيانات والأوراق والملاحظات اللازمة لتحضير الدعوى وبعد استيفائها تودعها الوزارة ملف الدعوى بالمحكمة المختصة فى الميعاد القانونى ، وتعتبر رئاسة مجلس الوزراء بما يتبعها من هيئات منضمة اليها «وزارة» فيما يتعلق بالاعلان .

وجدير بالذكر أن مجلس الدولة يختص بنظر المنازعات الادارية المتعلقة بالهيئات العلمية كهيئة سكك حديد مصر وغيرها من الهيئات الاخرى .

ويلاحظ أن الاعلان للموجه للهيئات العلمية والوحدات التابعة لها يتم فى مركز ادارتها وارئيس مجلس الادارة ، فلا يجوز اعلائها لدى ادارة قضايا الحكومة ، وذلك طبقا للمادة الثالثة من قانون الامارات القانونية .

ولذلك فمن المفيد أن نلم بلحمة سريعة يوضع الادارات القانونية المنشأة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

(وضع الامارات القانونية المنشأة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فى مباشرة الدعاوى نيابة عن الهيئات والمؤسسات العلمية) .

تم إنشاء الادارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العلمية بموجب القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وأعطيت حق مباشرة الدعاوى التى ترفع من هذه الجهات أو عليها ، وهذا القانون لم يحجب اختصاص ادارة قضايا الحكومة فى مباشرة هذه الدعاوى نيابة عن تلك الجهات اذا ما قرر مجلس ادارة الهيئة أو المؤسسة (المفاعة)<sup>(٢)</sup> ذلك بناء على اقتراح الادارة القانونية بها تأسيسا على المادة الثالثة من هذا القانون .

---

(١) للمادة ١/٦ ، ٢ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة تنص على أنه : تنوب هذه الادارة عن الحكومة والمصالح العلمية والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ولدى الجهات الاخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا .

(٢) راجع المادة ٨٢ مكرر من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ والمتعلق ببعض الاحكام الخاصة -



ومفاد ذلك أن الإدارات القانونية لها اختصاص مباشرة الدعاوى التي ترفع من الهيئات والمؤسسات العامة (قبل الغائها) أو التي ترفع عليها ، كما أن للهيئة أو المؤسسة أن توكل مباشرة بعض الدعاوى إلى إدارة قضايا الحكومة أو بعض مكاتب المحامين الخاصة .

وبناء على ما تقدم فقد قالت المحكمة الإدارية العليا بمناسبة دعوى تتلخص وقائعها في الطعن المتعلق بمنازعة تدور حول شرعية تفويض مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي إدارة قضايا الحكومة في مباشرة بعض الدعاوى ، ان هذا التفويض هو في حقيقة الامر يقوم على أسس قانونية من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وفي هذا تقول المحكمة :

«وعلى ذلك فإذا قامت إدارة قضايا الحكومة بإيداع عريضة الطعن قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا ، وقامت بمباشرة الطعن فانما تكون قد مارست حقها في ذلك بموجب الاتية القانونية المسندة اليها ، ويكون الدفع بعدم قبول الطعن غير مستند إلى سبب سليم من القانون»<sup>(١)</sup> .

---

= بشرات القطاع العام والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٨ الصادر في ١٨ سبتمبر ١٩٧٥ - وقد أنبئت كل المناقشات التي دارت حول هذا القانون بمضبطة مجلس الشعب (التفصيل التشريعي الاول - المضبطة الثانية والسبعين) .  
مشار إلى ذلك بمؤلفنا - المؤسسات الاقتصادية في الدول العربية - مرجع سابق - ص ٢٤٤ وما بعدها .

(١) راجع في هذا الشأن - مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها للمحكمة الإدارية العليا في خمسة عشر حلما - ج/٢ - ١٩٨٣ للمرجع السابق - ص ٩٧٨ - ٩٧٩ - بند ٣١ .

## الفصل الرابع

أهم الأحكام التي أصدرتها المحكمة الإدارية العليا  
بشأن القواعد المتعلقة بإعلان الدعوى الإدارية  
والتظلم والمواعيد

الحكم الأول :

ضرورة التحري الدقيق عن محل إقامة المطعون ضده قبل اعلانه عن طريق  
النيابة :

وتقول المحكمة : بان محكمة القضاء الإداري قد أقامت قضاها ببطلان صحيفة  
الدعوى .

على أن جهة الإدارة المدعية أعلنت المدعى عليهما بصحيفة الدعوى على  
عنوانهما المعروف لديهما ، ولما لم تجدهما أعلنتهما مباشرة للنيابة دون أن تجرى أية  
تحريات للتقصي عن محل إقامتهما وأنه لما كان إعلان الأوراق القضائية للنيابة بدلا  
من اعلانهما الى شخص المعلن اليه في موطنه انما أجازته القانون على سبيل الاستثناء  
فلا يجوز الالتجاء اليه الا بعد اجراء التحريات الكافية للوصول الى محل إقامة  
المطلوب اعلانه والا كان الاعلان باطلا وأنه لما كان اعلان المدعى عليهما الى النيابة  
قد وقع باطلا لعدم سبقه بالتحريات الكافية لذلك تمين الحكم ببطلان صحيفة الدعوى .

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم قد خالف القانون ذلك أن الخصومة  
الإدارية تنعقد بايداع صحيفة الدعوى فلم يكتف بالمحكمة مستوفية للبيانات التي يتطلبها  
القانون أما اعلانهما فاجراء لاحق مستقل تتولاه المحكمة ومن ثم لايجوز قانونا الحكم  
ببطلان الصحيفة بسبب عيب في اجراء الاعلان كذلك فانه كان يتعين على المحكمة  
وقد رأت أن الاعلان باطل أن تقرر تأجيل نظر الدعوى طبقا لحكم المادة (٨٥)  
مراقبات ، لاعادة اعلان المدعى عليهما ، فضلا عن ذلك ، فانه ليس للمحكمة أن  
تتضي من تلقاء نفسها ببطلان اجراء الاعلان طالما لم يدفع به صاحب المصلحة .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن المدعى عليهما أثبتا في التعمد المقدم الى دار  
المعلمين أن محل إقامتهما هو بلدة فارمكور محافظة دماطة وتؤكد صحة هذا البيان  
من التحريات التي أجرتها الجهة الإدارية قبل رفع الدعوى وأنه عند اعلانهما

بصحتها في هذا الموطن أجاب رجل الإدارة المختص بالتحري والمصاحب للمحضر بأنهما غير مقيمين بفارسكور وليس لهما بها مسكن شرعى ولا محل إقامة فانه يخلص من ذلك أن الموطن المشار اليه هو آخر موطن معلوم للمدعى عليهما . ولما كانت المادة (١٠/١٣) مرافعات ، تقضى بأنه اذا كان الموطن المدعى عليه غير معلوم وجب أن تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم له من الجمهورية أو في الخارج وتسلم صورتها للنيابة وكانت التحريات قد أسفرت عن عدم الاستدلال على المدعى عليهما في آخر موطن معلوم لهما لذلك يكون اعلانهما بصحيفة الدعوى بتسليم صورتها الى النيابة قد تم صحيحا مطبقا لحكم قانون المرافعات . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب فيما ذهب اليه من بطلان اعلان صحيفة الدعوى . كما أنه أخطأ فيما قضى به من أن بطلان الاعلان - على فرض وقوعه - يؤدي الى بطلان صحيفة الدعوى ذاتها ذلك أن الاعلان اجراء لاحق على ايداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة ومستقل عنه فاذا أصاب اجراء الاعلان بطلان فانه لا يؤثر في صحة صحيفة الدعوى ذاتها بل يقتصر أثره على ما ترتب عليه من اجراءات<sup>(١)</sup> .

### الحكم الثاني :

واعلان الاوراق القضائية في النيابة العامة بدلا من الاعلان للشخص المراد اعلانه أو في موطنه لما أجازاه القانون على سبيل الاستثناء ولايصح الالتجاء اليه الا اذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة للتقصي عن موطن المراد اعلانه فلا يكفى أن ترد الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي بل يجب أن يكون هذا الاعلان مسبوقا بالتحريات المشار اليها والا كان باطلا<sup>(٢)</sup> .

### الحكم الثالث :

والاصل في الاعلان وفقا للاحكام العامة في قانون المرافعات المدنية والتجارية والتي تطبق أمام القضاء الادارى أن تسلم الأوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه أو في موطنه أو في الموطن المختار في الاحوال التي بينها القانون - اذا كان

(١) المحكمة الادارية العليا - الطعن رقم ١١٧ / ١٧ ق - ٧٤ / ١١ / ٣٠ - (٢٠ - ٨ - ٢٤) .

(٢) المحكمة الادارية العليا - (١٦٢ - ١١ - ١٩٦٧ / ١٢ / ٩٥ - ٢٥١ / ٣٤ / ١٣) .

موطن المعلن اليه غير معلوم وجب أن تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم له في مصر أو في الخارج وتسلم صورتها إلى النيابة العامة وفي الحالة الأخيرة لا يقع الاعلان صحيحا الا اذا كان مسبوقا بالتحريات الكافية للاستدلال على موطن المراد اعلانه والا كان الاعلان باطلا - قيام المدعى باثبات محل اقامته بعريضة دعواه - صدور حكم لصالحه وقيام الجهة الادارية بالطعن فيه وايداع تقرير طعنهما بنياية محل اقامة المطعون ضده المبين بعريضة دعواه - قيام المحضر بالتأشير على تقرير الطعن بعدم اعلان المطعون ضده نظرا لما قرره بواب المنزل المبين بعريضة الدعوى من عدم معرفته بشخص المطعون ضده وعدم اقامته في هذا المنزل - قيام المحضر باعلانه في مواجهة النيابة العامة - عدم الاعلان في الحالة المعروضة طالما أنه لم يستدل من الأوراق على أنه لو بذل جهدا آخر في التحري لثم الاهتداء الى موطن المطعون ضده ومن ثم يعتبر الاعلان الذي تم في مواجهة النيابة العامة في ضوء تلك الظروف صحيحا .

ومن حيث أن هيئة مفوضى النولة تؤسس الطعن على أن الحكم المطعون فيه قد خالف ما جرى عليه قضاء المحكمة الاتحادية العليا من ضرورة اجراء التحريات الدقيقة عن محل اقامة المطعون ضده قبل اعلانه في النيابة العامة من ثم يكون قد شابها عيب في الاجراءات - ترتب عليه بطلانه .

ومن حيث أنه تبين من الأوراق حصنما سلف أن المحضر حاول اعلان المدعى بتقرير الطعن في موطنه المبين في عريضة دعواه قلم يجده في ذلك المحل بل أخبره البواب بأنه لا يقيم فيه ولا يعرف عنه شيئا فأعلنه بالتقرير في النيابة وقد أخطرت محكمة القضاء الادارى المدعى بالحضور بجملة ١٩٧٤/٢/١١ على ذات العنوان فارتدت الاخطار لعدم استلامه وقد تأثر عليه بعد البحث بعدم معرفة محله واذا خلت الأوراق مما يستدل منه \* على أنه لو بذل جهدا آخر لأهتدي لموطن المدعى فان الاعلان الذي تم في النيابة العامة في الظروف سالفة الذكر يكون صحيحا وبالتالي يكون الطعن في غير محله مما يتعين الحكم بقبوله شكلا ويرفضه موضوعا<sup>(١)</sup> .

#### الحكم الرابع :

ان الاصل في الاعلان وفقا للاحكام العامة في قانون المرافعات المدنية والتجارية

---

(١) المحكمة الاتحادية العليا - (٦٢٣ - ٢٠) ١٩٧٩/١/٢١ (٤٨ / ٢٤) .

والتي تطبق أمام القضاء الإداري - أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التي بينها للقانون فإذا كان موطن المعلن إليه غير معلوم وجب أن تشمل الورقة على آخر موطن معلوم له في جمهورية مصر العربية أو في الخارج وتسلم صورتها إلى النيابة العامة وفي الحالة الأخيرة لا يقع الاعلان صحيحا الا اذا كان مسبوقا بالتحريات الكافية للاستدلال على موطن المراد اعلانه .

ومن حيث أنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أصاب فيما ذهب إليه من بطلان اعلان صحيفة الدعوى لعدم اجراء التحريات الكافية عن موطن المدعى عليه على ما سلف بيانه الا أنه أخطأ في تطبيق القانون اذ قضى ببطلان صحيفة الدعوى دون أن يدفع المدعى عليه بذلك بينما توجب المادة (٨٥) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على المحكمة اذا تبينت بطلان اعلان المدعى عليه المتغيب أن تؤجل القضية الى جلسة تالية يعاد اعلانه اليها اعلانا صحيحا ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها على ما كان عليه الشأن في ظل قانون المرافعات الملغى رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ (المادة ٩٤ / ٣) وإنما يتعين أن تؤجل الدعوى الى جلسة تالية كذلك فقد أخطأ الحكم اذا رتب على بطلان اعلان صحيفة الدعوى بطلان الصحيفة ذاتها في حين أن الاعلان مستقل عن الصحيفة ولا حق لها اذ يتم رفع الدعوى بناء على طلب المدعى بإيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة مستوفية بياناتها وتتولى المحكمة إعلانها فإذا شاب اجراء الاعلان أى بطلان فلا يستتبع ذلك بطلان صحيفة الدعوى المستوفاة للبيانات ويقصر أثره على ما ترتب عليه من اجراءات .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكانت المحكمة المطعون في حكمها قد قضت من تلقاء نفسها ببطلان صحيفة الدعوى نتيجة بطلان إعلانها دون أن تؤجل الدعوى الى جلسة تالية يعلن اليها المدعى عليه اعلانا صحيحا فلها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وتأويله ويكون حكمها غير قائم على أساس سليم من القانون خلیفا بالالغاء ويتعين إحالة الدعوى الى المحكمة الادارية لوزارة التربية التعليم مع ابقاء الفصل في مصروفات الطعن الى ان يفصل في الدعوى نهائيا<sup>(١)</sup> .

#### الحكم الخامس :

وأنه ولئن كان عنوان المدعى عليه معلوما لجهة الإدارة عندما رأت رفع الدعوى

---

(١) المحكمة الادارية العليا : ١٣٩ / ١٧ / ١٩٧٥ / ٢٠ - ٥٣ - ١٥٩ .

لمطالبته بتلك المبالغ وضمنته كتابها المرسل الى ادارة قضايا الحكومة الا أن هذه الادارة أخطأت عند كتابته في صحيفة الدعوى وقد أدى هذا الخطأ الى عدم الاستدلال على المدعى عليه في ذلك العنوان وينبني على ذلك عدم صحة الاعلان الذي تم في مواجهة النيابة العامة ، ويطالن جميع الاجراءات التالية لذلك بما فيها الحكم المطعون فيه لصنوره ضد المدعى عليه مع أنه لم يعلن بالدعوى اعلانا صحيحا<sup>(١)</sup> .

#### الحكم الصائس :

★ ان بطلان اعلان العريضة ومرفقاتها الى أى من نوى الشأن ليس مبطلا لاقامة الدعوى ذاتها - أساس ذلك - اقتصار البطلان على الاعلان وحده ان كان لذلك وجه - البطلان في هذه الحالة يتحدد أثره بالقدر الذي استهدفه الشارع - العيب الذي يشوب ابلاغ المطعون ضده بتاريخ الجلسة المعنية لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون - ليس من شأنه أن يخل بحقوقه في حالة الطعن أمام المحكمة الادارية العليا - أساس ذلك .

★ ان بطلان اعلان عريضة الدعوى ومرفقاتها الى أى من نوى الشأن ليس مبطلا لاقامة الدعوى خلالها ، مادامت قدمت صحيفة في الميعاد القانوني باجراء سابق حسيما حنده قانون مجلس الدولة وانما البطلان لا ينصب الا على الاعلان وحده ان كان لذلك وجه ولا يترتب على البطلان أثر الا في الحدود وبالقدر الذي استهدفه الشارع وعلى مقتضى ما تقدم فان العيب الذي يشوب ابلاغ المطعون عليه بتاريخ الجلسة المعنية لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون ليس من شأنه أن يخل بحقوقه التي كفلها له القانون اذا ما انتهت الدائرة المذكورة - دون أن تطلب مزيدا من الايضاحات الى احالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا . ذلك أن الدعوى كان قد تم تحضيرها قبل احوالها الى دائرة فحص الطعون وكان في مقدور المحكمة - اذا رأت موجبا لذلك - أن تطلب ماتراه لازما من ايضاحات فيها سواء حضر ذو الشأن أو لم يحضر فاذا هي لم تطلب ذلك فانه لا يكون من حق المطعون عليه أن يصير على طلب المرافعة الشفوية أمامها<sup>(٢)</sup> .

١٠٠٦ - ١٠٩ - ١٢ / ١٩٦٧/٥/٩ / ٧٢٥ : المحكمة الادارية العليا .

٢ : المحكمة الادارية العليا : ٣٤٨ - ١١/٣٠٩ / ١٩٦٨ - ١٤ - ٢ - ٧ .

### الحكم السابع :

«ان المادة (١٧٣) من قانون المرافعات لا تتطلب عند فتح باب المرافعة اعلان طرفي النزاع وكل ما تطلبه هو أن يكون فتح باب المرافعة لاسباب جدية تبين في ورقة الجلسة وفي المحضر وهذا ما حرصت المحكمة على اثباته في محضر الجلسة اذ قررت أن اعادة الدعوى للمرافعة كان بسبب تغير الهيئة ويضاف الى ذلك أنه من المبادئ الاساسية في فقه المرافعات أنه اذا حضر المدعى عليه في أية جلسة أو أودع منكرة بدفاعه أعتبرت الخصومة حضورية في حقه ولو تخلف بعد ذلك وليس من حق ذوى الشأن أن يصروا أمام المحكمة على طلب المرافعة الشفهية وان كان للمحكمة أن تطلب الى الخصوم أو الى المفوض ما تراه لازما من ابضاحات ومتى كان الامر كذلك وكان الثابت أن الطاعن قد قدم العديد من المنكرات المشتملة على دفاعه فانه لا يكون هناك ثمة اخلال بحقه في الدفاع ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان لا يستند على أساس من القانون»<sup>(١)</sup>.

### الحكم الثامن :

جاء بحديثات وأسباب الحكم الصادر في الطعن رقم ١٥٥٥ / ٣٢ القضائية ، في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بأسبوط بجلسة ٩ من مارس سنة ١٩٨٦ في الدعوى رقم ٤٢٤ / ١٢ القضائية المقامة من النيابة الادارية ضد الطاعن مايلي :

« .... ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن للطاعن موطننا بالخارج وأن هذا الموطن معلوم لجهة الادارة لبدايل أنها سبق أن أنذرت بتاريخ ١٩٨٤/٩/١ بانتهاء أجازته بدون مرتب ، على الموطن المذكور ، ولذلك فقد كان يتعين اعلانه فيه بالطريق الدبلوماسي واذ خلت الأوراق مما يفيد اعلان المذكور على هذا النحو ، ومن ثم يكون اعلانه في مواجهة النيابة العامة على النحو الذي تم به قد وقع باطلا ويكون الحكم المطعون فيه وقد اعتد بهذا الاعلان قد شاب عيب في الاجراءات ترتب عليه

---

(١) المحكمة الادارية العليا : ١١٨٥ / ١٤ / ١٩٧٢/٤/٢٢ - ١٧ - ٦٢ - ١١٢ .

الاخلال بحق المحال الى المحكمة التأديبية في الدفاع عن نفسه على وجه يؤثر في الحكم ويؤدى الى بطلانه...<sup>(١)</sup> .

#### الحكم التاسع :

جاء بحجتيات أحد الاحكام الهامة الصادرة من الدائرة الرابعة بالمحكمة الادارية العليا مايلي :

«... ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وإن أجاز في الفقرة العاشرة من المادة (١٣) اعلان الأوراق القضائية في النياية العامة ، الا أن مناط صحة هذا الاجراء أن يكون موطن المعلن اليه غير معلوم في الداخل والخارج ، وهو ما لايتأتى الا بعد استفاد كل جهد في سبيل التحرى عن موطن المراد اعلانه ، أما اذا كان للمعلن اليه موطن معلوم في الداخل فيجب تسليم الاعلان الى شخصه أو في موطنه على الوجه الذى أوضحته المادة (١٠) من هذا القانون ، واذ كان له موطن معلوم في الخارج فيسلم الاعلان للنياية العامة لارساله الى وزارة الخارجية لتوصيله بالطرق الدبلوماسية حسبما نصت عليه الفقرة التاسعة من المادة (١٣) من ذات القانون ، ومن ثم فانه لا يكفى أن ترد الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي ، بل يجب أن يثبت أنه سعى جاهدا للتعرف على محل اقامة المراد اعلانه دون جنوى ، والا كان الاعلان باطلا طبقا لحكم المادة (١٩) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ...» .

#### الحكم العاشر :

حكمت المحكمة الادارية العليا في ١٤ من ابريل ١٩٦٢ - مجموعة السنة السابعة رقم ٦١ ، ص ٦٠١ بأن : «الاعلان بالقرار الادارى هو الأصل ، أما النشر فهو استثناء ، ولا يكفى النشر اذا كان الاعلان ممكنا» .

#### الحكم الحادى عشر :

حكمت المحكمة الادارية العليا في ٢٠ من يناير ١٩٦٣ فى القضية رقم ١٤١٤ لسنة ٦ ق بأنه : «انما تطلب رفع الدعوى اجراء اعلان ورثة المظعون ضده

---

(١) المحكمة الادارية العليا - الطعن رقم ١٥٥٥ / ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٧ .



وجرى ايداع صحيفة الطعن ضد ورثة المطعون ضده جملة ، دون ذكر لاسمائهم وصفاتهم في الميعاد المحدد للطعن ، فان هذا الايداع يكون صحيحا تتعده الخصومة الادارية ، والقضاء يبطلان صحيفة الطعن لعدم ذكر أسماء الورثة بعد أن طلبت الطاعنة فتح باب المرافعة لاعلان الورثة اعلانا صحيحا هو حكم غير سليم .

أحكام متعلقة بامتداد الميعاد وانفتاحه :

الحكم الأول : حكمت محكمة القضاء الادارى فى ١٧ من نوفمبر ١٩٥٩ - السنة الرابعة عشر رقم ٨٧ - ص ١٣٦ فى دعوى وقائعها أن : «الطاعن علم بالقرار المطعون فيه والصادر بابعاده ، وأبعد فوراً على أثر علمه بالقرار ، ولو أنه قد علم به وهو فى البلاد الا أن المحكمة ترى عدم حرمانه من مواعيد المسافة المقررة قانوناً لمن هم خارج البلاد . ذلك لأن القائلين يعتبر هذا الميعاد ممتداً - من باب أولى - لمن غادر البلاد كرها عنه تنفيذاً للقرار المطعون فيه الصادر بابعاده فور علمه به دون أن تترك له الفرصة لتحديد موقفه من هذا القرار» .

الحكم الثانى : حكمت المحكمة الادارية العليا فى ١٨ من يناير ١٩٦٤ فى القضية ٦٢٥ لسنة ٧ ق بأن : «دعوى الجنسية الاصلية - وهى التى ترفع فى شأن قرار ادارى نهائى صادر فى شأن الجنسية - لا تخضع للمواعيد المقررة قانوناً للطعن بالالغاء» .

الحكم الثالث : حكمت المحكمة الادارية العليا فى ٢١ من يناير ١٩٦١ - السنة السادسة رقم ٧٨ - ص ٦٠٥ بأن : «ميعاد الطعن بالالغاء يستمر مفتوحاً بالنسبة لمن صدر له حكم قضائى لاحق حدد مركزه القانونى . ويبدأ سريان الميعاد بالنسبة له من تاريخ صدور الحكم القضائى» .

الحكم الرابع : حكمت محكمة القضاء الادارى فى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ - مجموعة السنة الرابعة عشرة رقم (٦٤) - ص ١٠٦ - بأن : «رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة يقطع سريان الميعاد . وأن هذا الأثر يبقى نهائياً حتى يصبح الحكم بعدم الاختصاص نهائياً بعد إستنفاد طرق الطعن» .

الحكم الخامس : حكمت المحكمة الادارية العليا فى ٢٠ من آيار (مايو) سنة ١٩٦١ - مجموعة السنة السادسة رقم ١٤٣ - ص ١١٤٩ - بأن : «ميعاد الغاء

القرار السلبى بالامتناع ، لانتقيد فيه دعوى الغائه بالميعاد المقرر طالما أن الامتناع مستمر .

الحكم السادس : حكمت محكمة القضاء الإدارى فى ٨ من ديسمبر ١٩٥٩ - السنة الرابعة عشر رقم ٨٨ - ص ١٥٤ بأن : «ميعاد رفع الدعوى فى القرار السلبى بالامتناع عن اصدار قرار معين - وهو قرار مستمر - هو ميعاد مفتوح فيبقى ميعاد طلب الالغاء مفتوحا ، وذلك فى حالة امتناع مأمور الشهر العقارى عن التأشير على الحكم بصلاحيته للشهر» .

الحكم السابع : حكمت المحكمة الادارية العليا فى ١٢ من نوفمبر ١٩٦٠ - مجموعة السنة السادسة رقم ١٦ - ص ٩٨ بأن : «دعوى التعويض لا يسرى فى شأنها ميعاد السنين يوما بل يجوز رفعها مالم يسقط الحق فى اقامتها» .

الحكم الثامن : حكمت المحكمة الادارية العليا فى ١١ من فبراير ١٩٦١ - السنة السادسة رقم ٩٣ - ص ٧١٦ بأن : «المواعيد التى يجب انقضاؤها قبل رفع الدعوى والمنصوص عليها فى القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٥ لا تسرى الا فى شأن الطلبات الموضوعية دون طلبات الاعفاء من الرسوم» .

الحكم التاسع : حكمت المحكمة الادارية العليا فى ١٢ من يناير ١٩٦٢ - السنة السابعة رقم ٢٧ - ص ٢٣٧ - بأنه : «يضاف الى ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ميعاد مضافة . وكان الطعن متعلق بصيغلية فى كفر الشيخ وذلك بغض النظر عن اقامة المدعى المعتادة بالجيزة وأن له صيغلية أخرى فى القاهرة ويتبين أن الحاضر عن المدعى هو أحد محامى القاهرة . وذلك أخذا بفكرة موطن الحرفة» .

أحكام متعلقة بالعلم بالقرار المطعون فيه :

الحكم الأول : حكمت المحكمة الادارية العليا فى ١٩ من يناير سنة ١٩٦٣ فى القضية رقم ٩١٨ لسنة ٧ ق فى واقعة تنحصل فى :

«أن المدعى كان متطوعا فى القوات المسلحة ثم صدر قرار بتجديد تطوعه الى تاريخ معين . فلما انتهت هذه المدة صدر قرار بانهاء تطوعه . وتقدم المذكور طاعنا فى قرار انهاء تطوعه . فرأت المحكمة التى تقدم لها بهذا الطلب أن قرار الانتهاء اما صدر تنفيذا لقرار التجديد وأن المدعى اذ لم يطعن فى قرار التجديد فيما تضمنه

من تحديد مدة التطوع ، لا يجوز له أن يظعن في قرار الانتهاء . وفي ذلك قررت المحكمة الادارية العليا أنه ليس للمدعى أن يظعن قبل الأوان في قرار لم يصدر ، وفي الآثار غير المنظورة التي يمكن أن تترتب على القرار الأول . لأنه ليس بوسعه وقت صدور القرار أن يعلم بما سيكون عليه مركزه عند نهاية مدة التجديد من حيث توافر شروط الاعادة أو تخلفها .

**الحكم الثاني :** حكمت المحكمة الادارية العليا في ١٦ من مارس ١٩٦٢ - في القضية رقم ١٠١٨ لسنة ٨ القضائية :

«أن اغلاق أحد مكاتب تحفيظ القرآن وقيام الجهة الادارية باغلاقه في غيبة صاحب الشأن لا يدل على علمه علما يقينا بالقرار وكافة عناصره ومشمئلاته لعدم نشره أو اعلانه به ، مادام لم يثبت من الأوراق مايدل على علم صاحب الشأن علما يقينا بذلك وأن واقعة اغلاق المكتب على الوجه المتقدم لا تكفي لقيام ركن العلم قانونا .

**الحكم الثالث :** حكمت المحكمة الادارية العليا في ٢٣ من مارس ١٩٦٣ - في القضية رقم ١٧٢٠ لسنة ٦ القضائية :

«بأن اعتقال أحد الافراد لا يكفي في اثبات علمه بقرار اعتقاله عند خلو الأوراق من دليل ابلague به أو علمه علما يقينا .

★ **أحكام متعلقة بعدم تقيد دعوى التسوية بالمواعيد المتعلقة بدعوى الالغاء ومناط التمييز بين الدعويين .**

**الحكم الأول :** حكمت المحكمة الادارية العليا في ٣١ من ديسمبر ١٩٦٠ بأن : «الدعوى التي يرفعها الموظف المفصول الذي أعيد تعيينه في نفس الوظيفة السابقة بمرتبة أقل ، وطلب في صحيفة دعواه الغاء قرار فصله وما يترتب على ذلك من آثار ، هذه الدعوى في حقيقتها هي منازعة في راتب لا تنقيد بميعاد رفع دعوى الالغاء ، لأنه في الحقيقة ينازع في مقدار الراتب الذي حدد له عند اعادة تعيينه ، ولا يقصد طعنا بالالغاء .

**الحكم الثاني :** حكمت محكمة القضاء الاداري في ٢٩ من مايو ١٩٥٣ - السنة السادسة رقم ٤٥٠ - ص ١١١٢ بأنه : «لا يجوز للحكومة التحدي بالقرارات الباطلة استنادا الى عدم الغائها في الموعد القانوني المعين لطلب الغاء القرارات الادارية أو لصدورها قبل انشاء مجلس الدولة ، ذلك أن المحكمة تملك وهي تقضى في الدعوى بولايتها الكاملة باعتبارها منازعة في مرتبة .



## الباب الثاني

شروط قبول الدعوى وتحضيرها



# الباب الثاني

شروط قبول الدعوى وتحضيرها  
ويشتمل على فصلين وهما :

## الفصل الأول

شروط قبول الدعوى

وينقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث وهى :

المبحث الأول

شروط المصلحة

المبحث الثانى

شرط الصفة

المبحث الثالث

شرط الأهلية

## الفصل الثانى

تحضير الدعوى بمعرفة هيئة المفوضين

## الفصل الأول

### شروط قبول الدعوى (\*)

مقدمة فى الأهمية الكبيرة لشروط قبول الدعوى :

لشروط قبول الدعوى أهمية كبيرة جدا ، وذلك حتى لا يترك أمر التقاضى فوضى دون تقييده بشروط معينة وذلك لضمان الجدية ، وحتى لا تتراكم المنازعات أمام سلطة القضاء دون مبرر .

لذلك يقتضى الأمر التأكد من توافر الشروط اللازمة لقبول الدعوى قبل الدخول فى موضوعها .

وهذه الشروط قائمة أمام المحاكم العادية ، وأمام القضاء الإدارى غير أنها تتميز فى المنازعات الإدارية ببعض الفروق والضوابط القانونية التى تقتضيها طبيعة الدعوى الإدارية ، ففى دعوى الالغاء مثلا تختلف الشروط اللازمة لقبول دعوى الالغاء عن دعوى القضاء الكامل حسبما سيأتى بيانه .

ويلاحظ أن بعض الكتاب يقصر شروط قبول الدعوى على شرط المصلحة ويرى أنه الشرط العام الوحيد لقبول الدعوى ، ويعتقد أن الصفة ليست الا وصفا من أوصاف المصلحة ، كما يرى أن الأهلية ليست شرطا لقبول الدعوى ، ولكنها شرط لصحة الخصومة<sup>(١)</sup> .

غير أننا لا نتفق مع هذا رأى على إطلاقه ، وبناء على ذلك نرى أنه يحسن تناول الشروط الآتية :

أولاً : شرط المصلحة .

ثانياً : شرط الصفة .

ثالثاً : شرط الأهلية .

---

★ راجع الموضوع فى :

Debash: «Procédure administrative contentieuse et procédure civile» (1962) .

(١) دكتور رمزي سيف - مرجع سابق - ص ١١٨ - ويعتبر من مؤيدي هذا الرأى .



## المبحث الأول

### شرط المصلحة

المصلحة هي الفائدة التي يسعى المدعى الى تحقيقها في الدعوى التي يقيمها ، وقد تتمثل المصلحة في حماية حقه أو في الحصول على تعويض مادي أو أدبي اذا نوافرت الأسباب القانونية .

وتختلف شروط المصلحة في القضاء الإداري بعض الشيء عنها في القضاء العادي ، وحتى في مجال القضاء الإداري تختلف الشروط في دعوى الالغاء عنها في دعوى القضاء الكامل .

ففي دعوى الالغاء يجب أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار المطعون فيه ، من شأنها أن تجعله مؤثرا تأثيرا مباشرا في مصلحة شخصية له ، والا كانت الدعوى غير مقبولة وذلك عملا بنص المادة الثانية عشرة من قانون مجلس الدولة<sup>(١)</sup> .

أما في الدعاوى التي تقوم على الاستحقاق ، فيشترط أن يطالب المدعى بحق ذاتي كما هو الوضع في حالة القضاء الكامل (الذي يتناول المطالبة بالتعويض) .

وقد أخذت المحكمة الإدارية العليا بذلك حيث تقول :

«ان الدعوى التي يرفعها المواطن الذي يقيم في القرية بطلب الغاء قرار عدم الموافقة على انشاء وحدة مجمعة بالقرية . انما يؤثر في مصالح الاهالي تأثيرا مباشرا ، ويكفي لمخاصمة هذا القرار أن يثبت أن المدعى يقيم في تلك القرية حتى تتحقق له مصلحة شخصية في كل قرار يتعلق بمصلحة تلك القرية والمقيمين فيها»<sup>(٢)</sup> .

---

(١) راجع حكم المحكمة الإدارية العليا في ١٥ سنة - ج/ ٢ - مرجع سابق - منشور بالصفحة ٩٧٠ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا في ٩ ديسمبر ١٩٦١ - مجموعة العشر سنوات - مشار لهذا الحكم بمرجع الدكتور مصطفى كمال وصفي - مرجع سابق - ص ١٤٤ .

وجدير بالملاحظة أن شرط المصلحة ليس شرطا لقبول الدعوى فحسب وإنما هو شرط لقبول أى طلب أو دفع أو طعن فى حكم .

وبناء على ذلك فليس شرط المصلحة لازما لقبول ما يتمسك به المدعى فحسب ، وإنما لقبول ما يتمسك به المدعى عليه من دفع أو ايا كان نوعها .  
ومصلحة المدعى عليه تتمثل فى تفادى الحكم عليه بطلبات المدعى كلها أو بعضها .

لذلك فإن كل دفع شكلى أو موضوعى أو دفع بعدم القبول ، وكل وسيلة دفاع يبنيتها المدعى عليه ولا يكون من شأنها تفادى الحكم عليه بطلبات المدعى كلها أو بعضها لا تقبل لانتفاء المصلحة<sup>(١)</sup> .

وقد تأيد ذلك الوضع فى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وأخذت به احكام المحكمة الادارية العليا .

فقد نصت المادة الثالثة من قانون المرافعات على مايلى :

« لا يقبل أى طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون ، ومع ذلك تكفى المصلحة المحتملة اذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه » .

كذلك قضت المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر بجلسته ١٩٧٥/٢/٢٢ فى الدعوى ١٠٦١ لسنة ٢٠ قضائية بتأييد هذا الاجراء حيث قضت برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وقالت : « ولا دفع بلا مصلحة » .

وجدير بالذكر أنه لا يؤثر فى الدفع المتعلق بالمصلحة للتأخير فى ابدائه الى ما بعد مواجهة الموضوع .

وفى ذلك تقول المحكمة الادارية العليا :

« من الامور الممثلة أن شرط المصلحة الواجب تحققه لقبول الدعوى يتعين أن يتوفر من وقت رفع الدعوى وأن يستمر قيامه حتى يفصل فيها نهائيا ولا يؤثر فى

---

(١) دكتور رمزى سيف - مرجع سابق - ص ٩٧ - ٩٨ .

هذا الدفع التأخر في إبدائه الى ما بعد مواجهة الموضوع لأنه من الدفع التي لا تسقط بالتكلم في الموضوع ، ويجوز إبداءها في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ولما كانت دعوى الإلغاء هي دعوى تستهدف إعادة الأوضاع الى ما كانت عليه قبل صدور القرار المطلوب إلغاؤه ، فإنه إذا ما حال دون ذلك مانع قانوني فلا يكون هناك وجه للاستمرار في الدعوى ويتعين الحكم بعدم قبولها لانقضاء المصلحة فيها<sup>(١)</sup> .

امكان قبول المصلحة الادبية أو المادية :

يمكن الاعتماد بالفائدة القانونية التي تعود على المدعى من رفع دعواه سواء كانت هذه الفائدة مادية أو أدبية ، وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري :  
«أن المصلحة كما تكون مادية تكون أدبية ، فكلتاها تجزى في قيام الدعوى وتصلح لها دعامة وسندا»<sup>(٢)</sup> .

وقد أيدت المحكمة الإدارية العليا هذا الوضع بقولها :

« لا يلزم لقبول دعوى الإلغاء أن يكون المدعى ذا حق مسه القرار المطعون فيه ، بل يكفي أن تكون له مصلحة شخصية مباشرة ، مادية كانت أو أدبية في طلب الإلغاء»<sup>(٣)</sup> .

وإذا أسس المدعى دعواه على مصلحة مادية ثم زالت هذه المصلحة أثناء نظر الدعوى ، وتخلف عن هذه المصلحة المادية مصلحة أخرى أدبية ، فإن دعواه لا تنقضى حتى لو أخذ بوجهة النظر التي تستلزم استمرار المصلحة حتى تاريخ الفصل في الدعوى<sup>(٤)</sup> .

وهناك أحكام إدارية تشترط بقاء المصلحة حتى نهاية الفصل في الدعوى وهناك أحكام أخرى لا تشترط ذلك<sup>(٥)</sup> .

---

(١) المبادئ القانونية لأحكام المحكمة الإدارية العليا في ١٥ سنة - ج/٢ - بند (٢٠) ١٣١ - ٩ (١٩٦٦/١٢/٢٤) ٤٥٩/٤٤/١٢ .

(٢) محكمة القضاء الإداري - حكمها في ١٩٥١/١١/٢٩ - في الدعوى ٤٤٥ - س ٤ ق .

(٣) المحكمة الإدارية العليا - حكمها في ١٩٦٨/٣/٢٢ - في الدعوى ١٢١ - س ٢ ق .

(٤) المستشار هانيء الدريدي - النليل العملي - مرجع سابق - ص ٢١٠ وما بعدها .

(٥) الدكتور مصطفى كمال وصفي : «اصول لجرامات للقضاء الإداري» - مرجع سابق - ص ١٤٥ .

## المصلحة في الدعوى المتعلقة بالأشخاص الاعتبارية :

إن الدعوى الجماعية التي ترفع من جهة لها شخصية معنوية تختلف عن الدعوى الفردية التي يملكها العضو دفاعا عن حقوقه الفردية .

فالدعوى الجماعية التي تملكها المنظمة أو الهيئة أو النقابة هي التي ترفع دفاعا عن مصلحة جماعية ينص القانون النظامي بها على حمايتها أو يقتضى نظامها هذه الحماية كطلب عزل مجلس الإدارة ، أو مسؤوليته عن أخطاء ارتكبتها<sup>(١)</sup> .

والمصلحة إما أن تكون دفاعا عن الشخص الاعتباري ذاته أو دفاعا عن الوضع القانوني للطائفة التي تنتمي إليه لمبب مباشرتها للمهنة التي ما وجد الشخص الاعتباري الا للدفاع عن مصالحها<sup>(٢)</sup> .

فالمصلحة الجماعية المقصودة هنا هي المصلحة التي تكون لعدة أفراد ينتمون الى شخص قانوني مستقلا عن مجموع الافراد المكونين له كالأعضاء في رابطة أو منظمة أو نقابة أو اتحاد .

ففي هذه الحالة أجاز القضاء الإداري الحق في رفع الدعوى بناء على المصلحة الجماعية المشتركة للأفراد .

وفي هذا تقول المحكمة الإدارية العليا :

« من المسلم أن للنقابات المنشأة وفقا للقانون أن ترفع الدعاوى المتعلقة بحقوقها بصفتها شخصا معنويا عاديا كالحقوق التي عساها أن تكون في ذمة أعضائها أو قبل الغير الذين يتعامل معهم ، كذلك استقر الرأي فيها وقضاء على أن للنقابات أن ترفع

---

« ويقول : « يشترط أن تظل المصلحة قائمة حتى نهاية الفصل في الدعوى غير أن هناك احكاما لم تشترط ذلك » .

ويستند الى حكم المحكمة الادارية في ٢٤ مارس ١٩٦٣ - مجموعة العشر سنوات دعوى ١٣٣ - وبحكمها المنشور في السنة ١٢ ق - رقم (٤٤) ص ٤٥٩ وذلك في دعوى أقامها أجنبي في قرار يتعلق بحرماته من التملك ، ثم صدر قانون يحذر التملك على الاجانب أثناء نظر الدعوى .

(١) دكتور خميس السيد اسماعيل - «المؤسسات الاقتصادية في الدول العربية» - دار النهضة المصرية - القاهرة - ص ١٧٧ - ١٧٨ .

(٢) دكتور مصطفى كمال وصفي - مرجع سابق - ص ١٤٧ - ١٤٩ .

الدعوى المتعلقة بالمصلحة الجماعية أو المشتركة للدفاع عن مصالح المهنة ، وجرى القضاء في فرنسا على اعتبار أن للنقابة مصلحة جماعية إذا كان ثمة ضرر أصاب أعضائها بصفتهم أعضاء في النقابة وبسبب مباشرتهم للمهنة التي وجدت النقابة للدفاع عنهم ، غير أنه يجب التفرقة بين هذه المصالح الجماعية والمصالح الفردية لهؤلاء الأعضاء ، فهذه المصالح الفردية هي ملك لأصحابها ، وهم أصحاب الحق في المطالبة بها ، ورفع الدعوى عنها ، ولا تقبل الدعوى بشأنها من النقابة<sup>(١)</sup> .

أما بالنسبة للدعوى التي تستهدف استحقاقا فرديا لأحد الأعضاء وخاصة إذا كان استحقاقا له قبل النقابة مثلا أو المنظمة ذاتها ، فيكون في هذه الحالة في مركز الدائن ، كطلب استرداده اشتراكاته ، أو مسئوليتها قبله كعدم تمكنه من مزية علاجه المجاني ، فإن هذه الدعوى تكون فردية وليست جماعية ، ولو تعدد المطالبون وشملت الأعضاء كلهم وتساوى الجميع فيما يطالبون به .

فالنقابة في المجال السابق ليست وكلاء عن كل فرد من أعضائها في تحصيل حقوقهم الذاتية الخاصة أو غير ذلك ، ولو تساوى الأعضاء جميعا في الضرر المالي الذي وقع على نعمة كل منهم ، لأن نمم الأعضاء مستقلة عن نعمة الهيئة النظامية .

ومقدار هذا الضرر يقبل بطبيعته التفاوت من نعمة لأخرى ، بخلاف الوضع التنظيمي فجميع الأعضاء فيه متساوون .

يفهم مما تقدم أن المنظمة أو الهيئة أو النقابة المتمتعة بالشخصية المعنوية يحق لها أن ترفع الدعوى المتعلقة بمصلحتها أو بالمصلحة الجماعية الرامية الى الدفاع عن مصالح المهنة التي وجدت للدفاع عنها ، أما المصالح الفردية فهي ملك لأصحابها وهم دون المنظمة الذين يحق لهم المطالبة بها ورفع الدعوى عنها .

وقد أوضحت محكمة القضاء الإداري ذلك في حكم من الأحكام كبيرة الأهمية حيث تقول :

« أنه إذا كان للاتحاد الذي كونه التجار أن يدافع عن مصالحهم المشتركة وصدر قرار يقيد استيراد سلعة تقوم عليها تجارتهم ، فإنه يكون للاتحاد أن يطلب

---

(١) المحكمة الإدارية العليا في ١٦/١١/١٩٦٠ - في الدعوى ٣٧٨ من ٥ ق .

تعويض أعضائه عما لحقهم من ضرر بسبب هذا القرار فالمصلحة في هذا الطلب للأعضاء بصفاتهم الفردية ، ويدخل في مهمهم الخاصة ويقبل التفاوت من عضو لآخر حسب حجم تجارته<sup>(١)</sup> .

#### أثر تخلف شرط المصلحة :

إذا تخلف شرط المصلحة بأنواعها (سائلة البيان) ترتب على ذلك عدم قبول الدعوى ، أو الطلب ، أو الدفع على التفصيل السابق ايضاحه ، والذي نخصه في أن القضاء الإداري في مصر يشترط أن تظل المصلحة قائمة حتى نهاية الفصل في الدعوى - وإن كانت هناك بعض الأحكام القليلة لم تستلزم ذلك - كما يجب أن تتوفر المصلحة في الدفوع ، وفي الطلبات التي تقدم للمحكمة(\*) .

كذلك يجب حسبما سبق بيانه توافر المصلحة في الدعوى الجماعية التي تملكها المنظمة أو الشخص الاعتباري وهي تلك التي ينص قانونها النظامي على حمايتها ، أو يقتضي نظامها حمايتها ، كطلب عزل مجلس الإدارة لمسئوليته عن أخطاء منسوبة إليه ، كذلك يمكن أن تكون المصلحة دفاعا عن الشخص الاعتباري ذاته مثل الدعوى التي ترفعها نقابة العمال بطلب إلغاء قرار إيقافها عن العمل ، أو كما لو كانت الدعوى مرفوعة تنفيذا لغرض المنظمة كما لو رفعت دفاعا عن الوضع القانوني للطائفة في مجموعها حنجما سبق ذكره .

وخلاصة القول أنه إذا تخلف شرط المصلحة ترتب على ذلك عدم قبول الدعوى سواء كانت مرفوعة من شخص طبيعي أو شخص معنوي .

#### دعوى الحسبة التي لا تنقيد فيها دعوى الإلغاء بشرط المصلحة :

خرج المشرع الدستوري في مصر على تحديد القضاء الإداري لشرط المصلحة في دعوى الإلغاء في حالة واحدة فقط قرب فيها دعوى الإلغاء من دعوى الحسبة المعروفة في الشريعة الإسلامية وذلك بنصه في المادة ٧١ من الدستور على أن (يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو إعتقاله فوراً ويكون له حق

(١) محكمة القضاء الإداري - حكما في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٣ - من ٧ ق - رقم ٨٧٦ .

(\*) حكم محكمة القضاء الإداري في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦ - من ١١ ص ١١٩ .

الإتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع أو الإستعانة به على الوجه الذى ينظمه القانون ويجب إعلانته على وجه السرعة بالتهم الموجهة اليه وله وتغيره التظلم أمام القضاء من الإجراء الذى قيد حريته الشخصية وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة وإلا وجب الإفراج حتماً فهذه المادة أعطت كل مواطن صفة وبالتالي مصلحة فى الإلتجاء إلى القضاء متظلماً من أى إجراء يقيد الحرية الشخصية لأى مواطن آخر لا تربطه به أية صلة أخرى وحكم هذه المادة منطقى وتسمى فالحرية الشخصية للمواطنين فى مجتمع حر لا تقبل التجزئة<sup>(١)</sup>.

## المبحث الثانى

### شرط الصفة

#### التعريف العام بالصفة :

شرط الصفة شرط متميز عن شرط المصلحة ، وسبب ذلك هو أن المصلحة تحمى المدعى من المساس بمركزه القانونى فى الدعوى الموضوعية ، كما تحمى الاعتداء على حقه الذاتى فى الدعوى الذاتية<sup>(٢)</sup>.

أما الصفة فى الدعوى فهى قدرة الشخص على التمثول أمام القضاء فى الدعوى كمدع أو كمدع عليه ، فهى بالنسبة للفرد تتمثل فى كونه أصيلاً ، أو وكيلًا ، أو ممثلاً قانونياً أو وصياً<sup>(٣)</sup> وهى بالنسبة للجهة الادارية تتمثل فى كونها صاحبة الاختصاص فى التعبير عن الجهاز أو الشخص الاعتبارى العام المدعى أو المدعى عليه فى الدعوى والمتصل بها موضوعاً ، والذى تكون له القدرة الواقعية على مواجهة الدعوى قانوناً ، بالرد أو بتقديم المستندات ومالياً بالتنفيذ .

---

(١) محكمة القضاء الإدارى فى القضية ٣١٢٣ لسنة ٣٥ - منشور بمجلة المحاماة - العدنان الأول والثانى من ٦٢ ص ٨٦ - ٩٦ .

(٢) دكتور مصطفى كمال وصفى - مرجع صلب - ص ١٥٢ وما بعدها .

(٣) من أهم ما نحى التنبيه اليه ضرورة عدم الخلط بين الصفة فى الدعوى ، وبين التمثيل القانونى ، فقد يكون هذا التمثيل حتماً كما فى حالة تمثيل الولى لمن هو فى ولايته . وللفرقة بين الحالتين أهمية كبيرة ، لأن الصفة فى الدعوى تتعلق بالحق فيها ، أما التمثيل القانونى أو الصفة الاجرائية فانه يتعلق بإجراءات الخصومة فحسب ، ولهذا فان صحة التمثيل القانونى ليست من شروط الدعوى وانما شرط لصحة العمل الاجرائى .

ومن ناحية أخرى فالصفة ممألة شكلية تتضح تماماً قبل الدخول فى الدعوى وبمجرد تقديم صحتها ، أما المصلحة فهى ذات طبيعة موضوعية اذ هى لا تتضح ولا تبين الا بفحص موضوع الدعوى .

ومفاد ما تقدم أن التعرض للمصلحة يكون نالفا للتعرض للصفة سواء فى أثناء نظر الدعوى أو فى الحكم الصادر فيها .

وينهب فقه المرافعات المدنية والتجارية الى امكان اعتبار الصفة شرطا قائما بذاته مستقلا عن شرط المصلحة ، ويقصد بذلك التمييز بين الحالات التى يكون رافع الدعوى فيها هو صاحب الحق أو المركز القانونى محل النزاع حيث تختلط الصفة بالمصلحة ، وبين الحالات التى يكون رافع الدعوى فيها هو النائب قانونا أو اتفاقا عن صاحب الحق . فتميز الصفة بوضوح عن المصلحة ، وذلك نظرا لانه اذا كانت المصلحة تتحقق فى شخص الاصيل صاحب الحق المتنازع عليه ، فإن رافع الدعوى والذى لا مصلحة له فيها يجب أن تتوافر فيه الصفة باعتباره ممثلا لصاحب الحق ونائبا عنه فى الدعوى<sup>(١)</sup> .

غير أن هذا الرأى لا يقره فريق آخر من فقه المرافعات المدنية والتجارية حيث يرى أن الصفة لا تمثل شرطا قائما بذاته ولما هى وصف من أوصاف المصلحة لكى تكون شخصية ومباشرة<sup>(٢)</sup> .

#### شرط الصفة فى المنازعات الادارية :

يتطلب القضاء الادارى عند نظر المنازعات الادارية رفع الدعوى من ذى صفة ، وعلى ذى صفة ، غير أنه قام بتطوير هذا الشرط على الوقائع التى تعرض عليه بما يتلاءم مع طبيعة الدعوى الادارية ومع روابط القانون العام فأضاف اجتهادات تتناسب مع هذا المقام ، وانتهى الى انماج شرط الصفة فى المصلحة بالنسبة لدعاوى

---

(١) دكتور طعيمة للجرف : رقابة للقضاء لاعمال الادارة - القاهرة ١٩٦٠ - ١٩٦١

ص ٣٠١ .

ويشير الى رأى الدكتور عبد المنعم الشرقولى التثبت فى كتاب نظرية المصلحة فى الدعوى ص ٤٠ وما بعدها .

(٢) دكتور طعيمة للجرف - مرجع سابق - بذات الصفحة - ويشير الى رأى دكتور رمزى موفى فى هذا الشأن .



الانقضاء ، حيث قضى بأن الصفة فى دعاوى الانقضاء تندمج فى المصلحة فتتوافر الصفة كلما كانت هناك مصلحة شخصية مباشرة مادية أو أدبية لرافع الدعوى فى طلب الغاء القرارات الادارية<sup>(١)</sup> .

ويؤسس القضاء الادارى حجته على الطبيعة المتعلقة بطعون الانقضاء باعتبارها دعاوى عامة وموضوعية ، القصد منها تصحيح الحالات القانونية لازالة كل أثر قانونى للقرارات غير المشروعة والمخالفة للقانون ، وهذا ما دفع بعض الفقه بالقول بأن مشكلة التمييز بين المصلحة والصفة تعود الى الظهور عندما يكون القرار المعيب المطلوب الغاؤه يمس فى نفس الوقت حقا مكتسبا فحينئذ يجوز لكل ذى مصلحة تستند الى هذا الحق الذى يمس القرار أن يطلب الغاؤه ، وهنا تندمج الصفة فى المصلحة ، ولكن ليس لغير صاحب الحق أن يطلب الغاء القرار الادارى استنادا الى أنه يمس هذا الحق<sup>(٢)</sup> .

غير أن البعض لا يرى تبريرا لاندماج الصفة فى المصلحة فى طعون الانقضاء واستقلالها فى دعاوى القضاء الكامل (التعويض) واذ يرى أنه فى جميع الحالات لا يكون لغير صاحب المركز القانونى المعتدى عليه أو لنائبه صفة فى رفع طلب الانقضاء لانه وحده صاحب المصلحة الشخصية والمباشرة فى هذا الانقضاء<sup>(٣)</sup> .

ومن ناحيتنا نرى الاخذ بالاتجاه الذى انتهجه مجلس الدولة وهو استقلال الصفة عن المصلحة فى الدعوى الحقوقية واندماجها فى دعاوى الانقضاء ، لان هذا الاتجاه يفيد فى الممارسة العملية التى يحققها هذا المؤلف للمشتغلين بالقضاء الادارى ، وذلك فضلا عن أن قضاء الانقضاء قضاء عيني أو موضوعى على الرأى الراجح يتضمن مخاصمة القرار الادارى نفسه الذى وقع مخالفا للقانون<sup>(٤)</sup> .

(١) محكمة القضاء الادارى - حكمها فى ١٩٤٨/١٢/١٥ - فى الدعوى رقم ٣١٩ لسنة ١ ق - مجموعة الاحكام - السنة الثالثة - ص ١١٣ - وكذلك حكم آخر فى ١٩٤٩/٣/١٠ فى الدعوى رقم ٢٦٣ لسنة ١ ق - مجموعة الأحكام - السنة الثالثة - ص ٤٦٤ .

(٢) دكتور سليمان الطماوى «القضاء الادارى» - ص ٢١٢ - مشار له بمرجع الدكتور طعيمة الجرف السابق الإشارة اليه - ص ٣٠٢ .

(٣) دكتور طعيمة الجرف - نفس المرجع - ص ٣٠٠ .

(٤) دكتور خميس السيد اسماعيل : محاضرات لطلبة ليسانس كلية الحقوق بجامعة الجزائر .  
(مذكرات استمتمل) سنة ١٩٧٢ فى موضوع «المنازعات الادارية» ص ٢١٩ وما بعدها ..

### صور الصفة فى بعض الحالات الهامة

نعرض تطبيقات عملية بشأن حالات هامة متعلقة بالمنازعات الادارية التى كثيرا ما تثار أمام القضاء الادارى .

وذلك على النحو التالى :-

أولا : الصفة بالنسبة للأشخاص الاعتبارية ، ودور ادارة قضايا الحكومة فى مباشرة الدعوى باسم صاحب الصفة :-

صاحب الصفة عن الشخص الاعتبارى هو من يختص قانونا بتمثيله والتحدث باسمه ، فالصفة على سبيل المثال فى المؤسسة العامة تثبت لمجلس الادارة ، وقد يفوض عنه طبقا للقانون النظامى رئيس المجلس<sup>(١)</sup> .

ومفهوم ما تقدم أن صاحب الصفة هو من يختص وفقا لاحكام القانون بتمثيل الشخص الاعتبارى والتحدث باسمه .

ومما تجدر الاشارة اليه أن الصفة فى تمثيل الجهة الادارية أمر مستقل عن الشخص الذى تسلم اليه صور الاعلانات وفقا لحكم المادة (١٤) من قانون المرافعات ، ومستقلة أيضا عن نيابة ادارة قضايا الحكومة عن الجهات الادارية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا وطعون .

كذلك لا يكفى لصحة الاجراء أن تبشره ادارة القضايا بل يتعين لصحته أن تكون مباشرته باسم صاحب الصفة ، فبالنسبة للأشخاص الاعتبارية العامة تكون الصفة فى تمثيلها طبقا لما ينص عليه نظامها الامنامى ، أما دور قضايا الحكومة فى مباشرة الدعوى فلا يخرج عن كونها نائبة نيابة قانونية عن الممثل الشرعى وهذه النيابة مصدرها القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة وليس فى قوانين المحاماة المتعاقبة ما يعطل هذه الاتابة القانونية .

---

(١) راجع فى هذا الشأن :

دكتور خميس السيد اسماعيل : «المؤسسات العامة الاقتصادية فى الدول العربية» - مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة - ص ٣٨ وما بعدها .

وبلاحظ أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء الإدارات القانونية بالهيئات وإعطائها حق مباشرة الدعاوى التي ترفع من هذه الجهات أو عليها ، لم يحجب عن إدارة قضايا الحكومة مباشرة مثل هذه الدعاوى .

وبالرجوع لهذا القانون نجد أن المادة الأولى منه تنص على أن تتولى الإدارة القانونية في الجهة المنشأة بها ممارسة الاختصاصات التالية :-

المرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم ولدى الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي ومتابعة تنفيذ الأحكام .

وتنص المادة (٣) من ذات القانون على أن «رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة والمؤسسة تكليف إدارتها القانونية بأى عمل مما تختص به الإدارات القانونية للوحدات التابعة بسبب أهميته أو ظروفه . كما يجوز لمجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها ، وبناء على اقتراح إدارتها القانونية إحالة بعض الدعاوى والمنازعات التي تكون المؤسسة أو الهيئة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفاً فيها إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها أو التعاقد مع مكاتب المحامين الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى والمنازعات بسبب أهميتها» .

ومفاد ذلك أن الإدارات القانونية لها اختصاص مباشرة الدعاوى التي ترفع من الهيئات والمؤسسات العامة أو التي ترفع عليها ، كما أن للهيئة أو المؤسسة أن توكل مباشرة بعض الدعاوى إلى إدارة قضايا الحكومة أو بعض مكاتب المحامين الخاصة<sup>(١)</sup> .

#### ثانياً : الصفة في دعاوى النقابات وغيرها :

إذا كانت الدعوى مملوكة للشخص الاعتباري ذاته كالنقابة أو الاتحاد أو نحوها ، فإن الذي يمثلها هو من ينص قانونها النظمي على صفته في التمثيل ، فإن لم يكن ثمة نص فهو مجلس الإدارة مجتمعاً ، أو من ينييه مجلس الإدارة في ذلك ، ويجوز أن يكون ذلك الممثل هو وكيل تقيمه الجمعية العمومية لمباشرة الخصومة بقرار يصدر بأغليبيتها<sup>(٢)</sup> .

---

(١) المحكمة الإدارية العليا - ٩٩٧ - ١٩ (١٩٨٠/٤/٦) ٩٣/٢٥ - منشور في أحكام العليا عن ١٥ سنة - ج٢ - ص ٩٧٨ - ٩٨٠ ..

(٢) دكتور مصطفى كمال وصفي - مرجع سابق - ص ١٥٩ .

(★) تجدر الإشارة إلى إلغاء نظم المؤسسات العامة .

ثالثا : الصفة بالنسبة لدعاوى هيئة تشترك في اصدار قراراتها عدة وزارات مختلفة :

اذا ساهمت وزارة معينة في اصدار قرار مع غيرها من الوزارات فيجوز اختصاصها ولا يحق قبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ، وقد عرض هذا الموضوع على محكمة القضاء الادارى ، وتقول فى احدى الدعاوى الهامة مايلى :-

« ان هيئات التحكيم طبقا لقانون تشكيلها تتكون من احدى دوائر محكمة الاستئناف وهى تابعة لوزارة العدل ، كما يدخل فى تشكيلها عضو من وزارة الشؤون الاجتماعية هو مدير مصلحة العمل أو من يندبه لذلك من كبار موظفى المصلحة ، وعضو آخر من وزارة التجارة والصناعة هو مدير مصلحة الصناعة أو من يندبه لذلك من كبار موظفى المصلحة ، ومفاد ذلك أن هيئة التحكيم اذ تصدر قرارها انما تصدره من هيئة مشكلة من عناصر تابعة لوزارة العدل ، ولوزارة الشؤون الاجتماعية ، ولوزارة التجارة والصناعة ، أى أن هذه الوزارات ساهمت فى اصدار قرار الهيئة ..

ومن ثم فان دفع الحكومة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة لوزارات الشؤون الاجتماعية ، والعدل ، والتجارة والصناعة ، على غير أساس سليم من القانون متعيينا رفضه<sup>(١)</sup> ..

رابعا : الصفة فى حالة تغيير اسم الوزارة المقامة الدعوى عليها لا يمنع من توافر الصفة لها :-

لا يقبل الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة فى حالة تغيير اسم الوزارة أو تعديله .

وفى هذا تقول محكمة القضاء الادارى :-

أن المدعى عليها دعت بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة اذ أن الدعوى رفعت ضد وزير الاشغال بينما وزارة الاشغال أصبحت (وزارة الري) ويمثلها وزير الري .

---

(١) محكمة القضاء الادارى فى ١٩٥٥/٢/٢٣ - قى الدعوى ٤٢٣١ - من ٨ ق .

ومن حيث أن تغيير اسم وزارة الأشغال الى وزارة الري ، فإن رفع الدعوى ضد وزير الاشغال لا تعتبر معه أنها رفعت على غير ذى صفة<sup>(١)</sup> .

خامسا : الصفة فى حالة اختصاص الوزير المختص أو اختصاص رئيس الجمهورية وحده اذا كان القانون اختصاصه باصدار القرار :-  
وفى هذا تقول المحكمة الادارية العليا مايلى :-

الاصل أن الاختصاص فى الدعوى الادارية هو أن توجه الدعوى ضد الجهة الادارية التى أصدرت القرار ، ولئن ساء فى القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية اختصاص الوزير المختص الذى صدر القرار بناء على اقتراح منه ، فإن ذلك لا يبطل الدعوى أو يقدح قانونا فى سلامتها اذا ما اختصم رئيس الجمهورية وحده فى قرارات مما عهد اليه قانونا الاختصاص باصدارها ..

سادما : الصفة فى تمثيل الوزارات :-

الأصل أن الوزارات ليست لها شخصية اعتبارية عامة ، وإنما هذه الشخصية تثبت للدولة ، غير أن القانون أعتبر أن كل وزير فى وزارته يمثل الدولة فى القضايا المتعلقة بوزارته ، وللاشخاص الاعتبارية العامة الصفة فى التقاضى ، ويكون لها نالها ويمثلها حسبما سبق بيانه ، أما فروع الجهاز الادارى غير المتمتعة بالشخصية المعنوية فليس لها صفة التقاضى .

وفى هذا تقول المحكمة الادارية العليا :-

ان هذه المحكمة سبق أن قضت بأن تمثيل الدولة فى التقاضى هو فرع من النيابة عنها ، وهى نيابة قانونية المرد فى تعيينها وبيان حدودها بالرجوع الى مصدرها وهو القانون ، وأن الدولة هى من الاشخاص الاعتبارية العامة ، وقد يكون من فروعها ماله شخصية اعتبارية كالمديريات والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون ، وكذا الادارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التى يمنحها القانون شخصية اعتبارية ويكون لها ناليم يمثلها عند التقاضى ، ويكون من فروع الدولة مايلس له شخصية اعتبارية كالوزارات والمصالح التى لا يمنحها القانون تلك الشخصية .

---

(١) محكمة القضاء الادارى فى ١٦/٢/١٩٩٩ فى الدعوى ٦٦٢ - من ١٦ ق .

والاصل عندئذ أن يمثل الدولة كل وزير في الشؤون المتعلقة بوزارته ، وذلك بالتطبيق للأصول العامة باعتباره المتولى الاشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة بالحكومة فيها ، الا اذا أسند القانون صفة النيابة فيما يتعلق بشئون الجهة أو الوحدة الادارية الى رئيسها ، فيكون لهذا الأخير عندئذ هذه الصفة في الحدود التي بينها القانون ، ثم بنت المحكمة على ذلك أنه «من حيث أن مصلحة الطرق والكباري ليست شخفا من الاشخاص الاعتبارية العامة ، بل هي في تقسيمات الدولة مصلحة تابعة لوزارة المواصلات وفرع منها لا استقلال لها ، ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية تخول رئيسها النيابة عنها قانونا أو تمثيلها أمام القضاء ، وانما يمثل ذلك وزير المواصلات باعتباره المتولى الاشراف على شئون وزارته وفروعه والهيئات التابعة لها .. لذلك حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى»<sup>(١)</sup> .

#### تعليق ووجهات نظر :

يعلق المجتهدون على نهج تساهل القضاء الادارى أحيانا في شرط الصفة عند الدفع بعدم وجودها بالنسبة لبعض الجهات الادارية ، فيتخفف في ذلك الشرط ويجاوز عن الحكم بعدم قبول الدعوى اذا لم ترفع الدعوى من الجهة الادارية ذات الصفة . وبعضها الآخر لا يولى هذه الاعتبارات رعاية خاصة وذلك بالنسبة للدعاوى التي ترفع على جهات ادارية ليست لها الشخصية الاعتبارية ، ويؤيد المجتهدون وجهة نظرهم المؤيدة للتساهل بما يلي :-

أن الدعاوى ترفع ضد الوزارات وهي كلها لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، لأن الشخصية الاعتبارية مقصورة على الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة وليس في الدستور نص بإيلائها صفة تمثيل الحكومة ، كما يستدلون الى أن المادة رقم (٢٧) من قانون مجلس الدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ تنص على أن :

تتولى هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى وتهيتها للمرافعة ولمفوضى الدولة في سبيل تهية الدعوى للاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن للحصول على ما يكون لازما من بيانات وأوراق ..

(١) حكم المحكمة الادارية العليا في ٤ من يناير ١٩٥٨ - السنة الثالثة - رقم ٥٥ - و ١٤ من فبراير ١٩٥٩ - والدعوى رقم ٤/١٢٨ .

ومن هنا يخلو على أن القانون يخاطب الجهات ذات الشأن ولم يذكر (المتنعة بالشخصية الاعتبارية)<sup>(١)</sup> .

ومن ناحيتنا نرى أن هناك أحكاما تتشدد بالفعل في عدم قبول الدعوى من الأشخاص التي ليست لها شخصية اعتبارية ، تذكر منها حكم محكمة القضاء الإداري الذي رفض قبول الدعوى لعدم توافر الصفة فيها للنائب العام باعتبار أن النيابة العامة، ليست لها شخصية اعتبارية .

وفي هذا تقول محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر في ١٩٦٧/٣/١٤ في الدعوى رقم ٦٠٧ للسنة القضائية ٢١ مايلى :-

من حيث أن النيابة العامة ليست شخصا من الأشخاص الاعتبارية العامة ، بل هي في تقسيمات الدولة تابعة لوزارة العدل ..... طالما أنه ليس لها ذمة مالية مستقلة ، فضلا عن تبعية أعضائها ورئيسها لوزير العدل ، ولم يخول القانون رئيسها حق تمثيلها في التقاضى أو النيابة عنها في صلاتها بالغير ، ومن ثم فإن وزير العدل هو الذى يمثلها باعتباره المتولى الاشراف صلاته بالغير ، ومن ثم فإن وزير العدل هو الذى يمثلها باعتباره المتولى الاشراف على شئون وزارته وفروعها ، والقول بأن النائب العام اذ يمثل الهيئة الاجتماعية في سلطاته فإنه لا يعجز عن تمثيل نفسه عند مقاضاته ، هذا القول لا يصدق في شأن الحالة المعروضة ، نظرا لان المدعى يختصم النائب العام لا بصفته ممثلا للهيئة الاجتماعية وأميناً على الدعوى العمومية بصدد قرار قضائي ، وإنما يختصمه بصفته مجرد سلطة ادارية طعنا في قرار اداري فيتحدد مركزه باعتباره مجرد رئيس لمصلحة ادارية ليس لها من الشخصية الاعتبارية ولا من النصوص القانونية ما يجعله صاحب أهلية أو صفة في تمثيل النيابة العامة في التقاضى . وطالما أن الوزير صاحب الصفة لم يختصم في هذه الدعوى فتكون الدعوى غير مقبولة لرفقها على غير ذى صفة ..

---

(١) المنتشر/ الدكتور مصطفى كمال وصفى «أصول اجراءات القضاء الإداري» - مرجع سابق - ص ١٥٥ ومابعدها .

والمنتشر الدكتور مصطفى كمال وصفى رحمه الله كان من أوائل الرواد المتحمسين لهذا الاتجاه الذى أقاض في شرحه بمرجه السابق ، حيث فرق بين الشخصية القانونية والشخصية الاعتبارية واكتفى بتوافر الشخصية القانونية في رفع الدعوى ، ومع احترامنا لراى هذا الفقيه الكبير إلا أننا لا نزيد وجهة نظره في هذا الشأن لانه ليس من المحتم أن كل شخصية قانونية لها شخصية اعتبارية .

وهناك احكام تسامحت فى ذلك على أساس أن الاتجاه الحديث هو أن العبرة بالشخصية القانونية ولو لم تكن للجهة شخصية اعتبارية ، ويؤيد بعض اصحاب هذا الاتجاه أن الوحدات الحسابية مثلا لها الشخصية القانونية ، وليست لها الشخصية الاعتبارية ، ومع ذلك فلها حرية التعبير عن ارادتها دون حاجة لتعقيدات نظرية الشخصية الاعتبارية<sup>(١)</sup> .

ومن الاحكام التى تسامحت فى رفع الدعوى على أشخاص عامة ليست لها الشخصية الاعتبارية حالة دعوى وجهت الى عميد كلية الطب بالاسكندرية بدلا من توجيهها الى جامعة الاسكندرية ، أى أنها طبقا للقواعد العامة تكون قد رفعت على غير ذى صفة لان الشخصية الاعتبارية تثبت للجامعة وليست للكليات التابعة لها ، ومع ذلك لم يقبل الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ، واستندت المحكمة فى حكمها الى أن الدفاع كان يمثل الجامعة ، وأن ما قدمه من دفاع وبيانات وأوراق منسوب الى هذا الأخير سواء كانت موقعة منه أو من الموظف المختص<sup>(٢)</sup> .

ومثل هذا التسامح أو التشدد فى صفة أشخاص القانون العام قائم أيضا فى أحكام مجلس الدولة بالنسبة لدعاوى الافراد<sup>(٣)</sup> .

فمن الاحكام التى تساهلت فى شرط الصفة حكم محكمة القضاء الإدارى الصادر فى ١٩٥٩/٦/٩ فى الدعوى ٥٠٨ لسنة ١٢ ق حيث تقول :-

إذا دفعت الحكومة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، استنادا الى أن المدعى رفعها بصفته وليا طبيعيا على ابنه المجدد ، فى حين أن الأخير كان بالغاً سن الرشد وقت رفع الدعوى ، فإن هذا الدفع يكون فى غير محله ، إذ أنه وإن صح أن ابن المدعى قد بلغ سن الرشد وقت رفع الدعوى ، إلا أن للوالد مصلحة فى أن تطبق القوانين على ابنه طبقا لصحيا ، وهذه المصلحة تكفى لجعله صاحب صفة فى طلب الغاء قرار التجنيد ، ومن ثم يتعين الحكم برفض الدفع .

---

(١) دكتور مصطفى كمال وصفى - مرجع سابق - ص ١٥٧ ، وكذلك مقاله فى مجلة مجلس الدولة عن نظرية النظام وتطبيقها ، مشار اليه بها .

(٢) المحكمة الإدارية العليا - حكمها فى ١٩٦٧/٤/٢٠ - فى الدعوى ٩٧٥ لسنة ٨ ق .

(٣) المستشار هانى الزيرى - مرجع سابق - ص ٢١٨ ومابعدها .



ومن الأحكام التي تتشدد في ضرورة توافر الصفة حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في ١٩٦٤/١١/٢٩ في الدعوى رقم ٩٤ لسنة ١٦ ق - حيث قضت بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وكانت مرفوعة من مقال من الباطن تنازل له المقال الأصلي على عقد أبرم مع إحدى المحافظات .

### وفي ذلك تقول المحكمة :

ان المستفاد من كل ما تقدم أن موافقة المحافظة في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦١ على قيام الشركة باستكمال العمليتين لا تعتبر موافقة على عقد وكالة من الباطن وإنما كانت دعوة للتعاقد مع المحافظة بعقد تكون فيه الشركة مقاولاً أصلياً . كما أنه عملاً بأحكام المادة ٨٣ من لائحة المناقصات والمزايدات لا يجوز للمتعهد أو المقاول النزول عن العقد أو عن المبالغ المستحقة له إلا بعد موافقة جهة الإدارة على تنازل مصدق على التوقيعات الواردة به أمام مكتب التوثيق العقاري والا كان التنازل باطلاً ومن ثم فإن التنازل أو التعاقد من الباطن بغير استيفاء هذين الشرطين لا يحتج به في مواجهة جهة الإدارة ولا تكون ثمة علاقة بينها وبين المتنازل إليه ..

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم وما دام أن العقد المحرر بين المقال الأصلي والشركة لم يستهدف الإجراءات الشكلية المنصوص عليها في المادة ٨٣ سألغة الذكر فإن الدعوى قد رفعت من شخص لا صفة له في الرجوع على جهة الإدارة باعتباره مقاولاً من الباطن وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها لرفعها من غير ذي صفة ..

سابعاً : رفع الدعوى في الميعاد على غير ذي صفة ومثول صاحب الصفة من تلقاء نفسه أمام المحكمة لا يقبل معه الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة ولو تم ذلك بعد الميعاد :-

أن رفع الدعوى في الميعاد على غير ذي صفة ، ومثول صاحب الصفة من تلقاء نفسه أمام المحكمة لا يقبل منه الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة ولو تم هذا الإجراء بعد الميعاد .

## وفى ذلك تقول المحكمة :-

من حيث أنه بناء على ما تقدم فإن المدعى اذا ما نشط فى الميعاد القانونى الى اختصاص القرار الادارى أمام القضاء الادارى ولكنه تنكب السبيل فوجهها الى جهة ادارية غير ذات صفة فى التناعى قانونا فإن إقامة الدعوى على هذا النحو تقطع ميعاد رفعها بالنسبة لصاحب الصفة فيها الى أن يتم الفصل فيها وذلك طالما كانت الجهة الادارية المختصة ، لها ثمة اتصال بموضوع الدعوى . ويحق للمدعى والامر كذلك تصحيح شكل دعواه باختصاص صاحب الصفة قانونا الى ما قبل الحكم فيها من محكمة الموضوع حيث لا يمسوغ قانونا التعمك بالجراء هذا التصحيح ابتداء أمام محكمة الطعن .

ومن حيث أن المدعى أقام دعواه أمام محكمة القضاء الادارى فى الميعاد القانونى موجها طلباته فيها الى وزارة التربية والتعليم ومديرية التربية والتعليم بالاسكندرية وصلتها بموضوع المنازعة لا شبهة فيه فانه وقد صحح شكل دعواه قبل صدور الحكم المطعون فيه باختصاص صاحب الصفة فى التناعى وهو محافظ الاسكندرية فإن دعواه تكون بهذه المثابة مقبولة شكلا واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى بعدم قبول الدعوى بدعوى توجيهها الى صاحب الصفة فيها بعد الميعاد القانونى فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون حريا بالالغاء<sup>(١)</sup> .

ثامنا - اثر الدفع بانعدام الصفة فى صورته المختلفة :

نوجز ذلك فيما يلى :

أولا : الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة من النظام العام اذا دفعت به الادارة لفائتها وتجاوز اثرته لأول مرة أمام المحكمة الادارية العليا وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

ثانيا : الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة غير متعلق بالنظام العام بالنسبة للأفراد الا اذا ترتب عليه انعدام الحكم أو تعلقت به مصلحة عامة فيجب عندئذ ابداله قبل الدخول فى الموضوع<sup>(٢)</sup> .

ثالثا : توافر الصفة بعد رفع الدعوى يكفى لقبولها وسبقت لنا الاشارة الى ذلك .

(١) أحكام الادارية العليا فى ١٥ سنة - ج/ ٢ - مرجع سابق - ص ١٣٦٦ - ١٤  
(٢٣/١/٩٠) ١/٢/٩٠ - مشار للحكم بالصفحة ٩٩٥ .

(٢) نكتور مصطفى كمال وصفى - مرجع سابق - ١٦١ .

## المبحث الثالث

### شرط الأهلية

«la capacité»

نتناول الكلام عن الأهلية بصفة عامة ، سواء اعتبرنا شرط الأهلية شرطا لقبول الدعوى أو شرطا لصحة اجراءات الخصومة ، ثم نتناول الأحكام المتعلقة بها فى المنازعات الادارية ، وهى لا تختلف كثيرا عن الاحكام الواردة بقانون المرافعات المدنية والتجارية وعن المتبع أمام القضاء المادى ، الا بما تقتضيه طبيعة الدعوى الادارية حسبما سبق بيانه .

( أولا ) الاحكام العامة لشرط الاهلية :

نعرض الموضوعات التالية :

- ١ - رأى فيما اذا كانت الاهلية شرطا لقبول الدعوى ، أو لصحة اجراءات الخصومة ..
- ٢ - أهلية الاختصاص ، والأهلية الاجرائية .
- ٣ - التمييز بين الوكالة بالخصومة والحلول الاجرائى فيها .
- ٤ - الدفع المتعلق بالأهلية .

ونبين ذلك فيما يلى :

١ - رأى فيما اذا كانت الاهلية شرطا لقبول الدعوى أو لصحة اجراءات الخصومة :

يرى بعض الشراح أنه يشترط لقبول الدعوى أن يكون رافعها أهلا لمباشرتها طبقا لقانون الأحوال الشخصية الذى يطبق عليه والا كانت الدعوى غير مقبولة . ويرى فريق آخر أن الاهلية ليست شرطا لقبول الدعوى ، وانما هى شرط لصحة اجراءاتها ، بمعنى أنه اذا باشر الدعوى من ليس أهلا لمباشرتها كانت دعواه مقبولة ولكن اجراءات الخصومة تكون باطلة ..

وينتج عن اختلاف الرأيين أنه بناء على رأى الأول الذى يشترط لقبول الدعوى أن يكون رافعها أهلا لمباشرتها فانه اذا لم يكن أهلا لذلك يكون الدفع الذى تدفع به الدعوى دفعا بعدم القبول ، بينما يكون الدفع بناء على رأى الثانى دفعا بالبطلان .

ويعتبر الدكتور رمزي سيف من المتحمسين للرأى الثانى ، والذي يقرر أن الأهلية ليست شرطا لقبول الدعوى وإنما هى شرط لصحة إجراءاتها<sup>(١)</sup> ، وقد أخذت برأيه محكمة النقض فى أحكامها الأخيرة ، إذ اعتبرت الأهلية شرطا لصحة الخصومة ، ومن ثم يجوز تصحيح الإجراءات الباطلة ، أو إجازتها ممن يملك الحق فى ذلك ، ونأسيما على ذلك قضت بأنه .. إذا أقام القاصر الدعوى ثم بلغ سن الرشد أثناء مباشرتها صحت الإجراءات السابقة عليها ، وأنه إذا رفع القاصر الدعوى ثم حضر الوصى أو الولى بالجلسة ويأشر الإجراءات صحت الخصومة .

كما قضت المحكمة بأن الدفع ببطالان الإجراءات لنقص الأهلية دفع شكلى يسقط بعدم التمسك به فى صحيفة الاستئناف .

والمرجع فى تحديد أهلية التقاضى هو قانون الأحوال الشخصية الذى يتبع له الشخص حسبما سبق بيانه ؛ فمتى كان الشخص أهلا لتصرف معين كان له أن يرفع الدعوى دفاعا عن حقه المستمد من هذا التصرف ، أو ترفع عليه الدعوى بالحقوق الناشئة عن هذا التصرف ، لأن الدعوى بالنسبة للأهلية تتبع الحق المراد حمايته ، فإذا كان القاصر مأذونا له فى إدارة أمواله كان له الحق فى رفع الدعاوى الخاصة بذلك ، كما ترفع عليه الدعاوى المتعلقة بنفس الطلب ، كما أجازت قوانين العمل المتعاقبة للقاصر الذى يبلغ الرابعة عشر من عمره أن يتقاضى أجره بنفسه ، ونتيجة لذلك يجوز له أن يرفع الدعوى مطالبا أجره قبل رب العمل ، كما يجوز لرب العمل أن يرفع عليه الدعوى فى هذا الخصوص<sup>(٢)</sup> .

وطبقا لرأى القلقة والقضاء فى مصر فإنه لا يشترط توافر الأهلية أمام القضاء المستعجل<sup>(٣)</sup> .

(١) دكتور رمزي سيف - مرجع سابق - ص ١١٨ .

(٢) المستشار عز الدين الناصورى والاسناد/ حامد عكاز .. التعليق على قانون المرافعات - مرجع سابق - ص ١٦ ، ١٧ .

(٣) راتب ونصر الدين كامل - ج١/ - ص ١٦٢ - وما بعدها - والدكتور عبد الباسط جيمى - ص ٢٧٨ - مشار اليهما بمرجع الدكتور قصى والى - ص ٣٥٨ وما بعدها . وكذلك حكم مصر الكلية مستعجل - فى ١٤/١٢/١٩٣٧ - منشور بالمجلاة - ١٨ - ٥١٥ - ٢٦٤ .

وسبب عدم اشتراط الاهلية أمام القضاء المستعجل هو أن الحكم المطلوب يكون حكما وقتيا يستظهره القاضى من أوراق الدعوى دون الخوض فى أصل الحق المتنازع عليه ، ومن ناحية أخرى فإن شرط الاستعجال يتنافى مع ما يحتاجه الحرض على صحة التمثيل القانونى .

ولكن هذا الاستثناء مقصور على الاهلية الاجرائية دون أهلية الاختصاص ، فهذه يجب توافرها أيضا فى الخصومة المستعجلة<sup>(١)</sup> .

ولذلك فأننا لا نتفق مع الأستاذ المستشار مجدى هرجه فى قوله المطلق حيث يقول :-

لكل نى مصلحة الحق فى طلب خصمه أمام القضاء المستعجل وطلب الحكم بالاجراء المؤقت الذى يراه حافظا لحقوقه ولو كان هذا المدعى غير أهلا للتقاضى أمام القضاء العادى ، بل يكفى تحقق المصلحة فى الدعوى دون أى شرطه آخر فالقاصر والمجور عليه لسهه ، لهم هذا الحق الا اذا كان نقص الأهلية كاملا كالمعتوه<sup>(٢)</sup> .

وأنا نختلف معه لأن هذا الاستثناء مقصور على الأهلية الاجرائية دون أهلية الاختصاص فهذه حسبما سبق بيانه ضرورية أيضا فى الخصومة المقامة أمام القضاء المستعجل ، ونعتقد أن سيادته بنى رأيه على ما تقتضيه الدعوى المستعجلة من سرعة لدرء الخطر العاجل فإكتفى بتحقيق المصلحة فى الدعوى المستعجلة بالنسبة للقاصر دون أى شرط آخر ، ومع ذلك فأننا نرى أن يقصر الاستثناء فى موضعه فحسب فيقصر على الاهلية الاجرائية دون أهلية الاختصاص<sup>(٣)</sup> .

---

(١) دكتور فتحى والى - مرجع سابق - ص ٣٥٨ وما بعدها .

(٢) المستشار/ مصطفى مجدى هرجه - «الجديد فى القضاء المستعجل» (القاهرة ١٩٨١) -

٤٦٦ - ٤٦٧ .

(٣) وتأيدوا رأينا نقول : أن الشخص الذى تتوافر لديه أهلية الاختصاص هو الذى يصبح طرفا فى الخصومة ، والذى تتوافر له أهلية الوجوب ، أما الاهلية الاجرائية فالمقصود بها أهلية التقاضى وهى تتوافر لمن توافرت له أهلية الاداء بالنسبة للحق المطلوب حمايته ..

## ( ٢ ) أهلية الاختصاص والأهلية الاجرائية

يجب لى يكون الشخص طرفا فى خصومة أن تتوافر فيه أهلية الاختصاص ، وهذه الأهلية تتوافر لدى كل شخص تتوافر فيه أهلية الوجوب ، وبالمثل الأشخاص المعنوية ذات الشخصية القانونية التى يمثلها شخص طبيعى على قيد الحياة .

فإذا رفعت الدعوى نيابة عن شخص توفى قبل رفعها أو ضد هذا الشخص فإن الخصومة لا تبدأ ويكون رفع الدعوى باطلا ، والحكم الذى يصدر فيها يعتبر باطلا كذلك ولا يقبل التصحيح ، فلا يحوز حجية الامر المقضى ويمكن رفع دعوى أصلية ببطلانه .

ويأخذ حكم الشخص الطبيعى المتوفى الشخص المعنوى الذى تزول شخصيته قبل رفع الدعوى كالشركة التى تدمج فى غيرها ، اذ يترتب على الدمج انقضاء الشركة المندمجة ، ويجب عندئذ اختصاص الشركة الدامجة دون الشركة المندمجة<sup>(١)</sup> .

على أن أهلية الاختصاص ليست كافية للقيام بالاعمال الاجرائية وتسمى أحيانا أهلية التقاضى ويقصد بها صلاحية الخصم للقيام بعمل اجرائى سواء باسمه أو فى مصلحة الآخرين ، وتتوافر الاهلية الاجرائية لدى كل من تتوافر لديه أهلية الاداء بالنسبة للحق المطلوب حمايته ، وفى ظل القانون المصرى تتوافر الاهلية الاجرائية كقاعدة عامة لمن بلغ سنه واحدا وعشرين عاما ، وسواء كانت الاهلية للاختصاص أو للقيام بالاعمال الاجرائية يجب أن تستمر طوال الخصومة<sup>(٢)</sup> .

ومن البديهي أنه فى حالة الشخص الذى لديه أهلية الاختصاص دون الأهلية الاجرائية ، فمن الضروري أن يقوم من ينوب عنه قنونا كالولى أو الوصى أو القيم فى تمثيله فى الخصومة .

ويلاحظ أنه ليس لهذا الممثل صفة فى الدعوى كأصيل فصفتة مقصورة على الخصومة باعتباره ممثلا للخصم .

(١) نقض مننى ١٨ ديسمبر ١٩٧٣ - مجموعة للنقض ٢٤ - ١٢٨٠ - ٢٢٢ .

(٢) نقض مننى - ١٩ يونيو ١٩٦٣ - مجموعة للنقض ١٤ - ٨٢٣ - ١١٦ .

### ٣ - التمييز بين الوكالة بالخصومة وبين الحلول الاجرائي فيها

#### ( أ ) الوكالة بالخصومة :

من المقرر طبقاً للمادتين ٦٩٩ ، ١/٧٠٤ من القانون المدني أن الوكالة هي عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل ، وأن الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة في حدودها المرسومة فليس له أن يجاوزها ، فإذا جاوزها فإن العمل الذي يقوم به لا ينفذ في حق الموكل ، الا أن للموكل في هذه الحالة أن يقر هذا العمل ، فإن أقره أصبح كأنه قد تم في حدود الوكالة من وقت اجراء العمل ، لا من وقت الاقرار ، مما مفاده أن الموكل هو الذي يملك التمسك بتجاوز الوكيل لحدود الوكالة<sup>(١)</sup> .

و تختلف سعة الوكالة باختلاف الصيغة التي يفرغ فيها التوكيل ومؤدي نص المادة (٧٠٢) من القانون المدني أن الوكالة الخاصة تحدد بعمل أو أعمال قانونية معينة وترد على أعمال التصرف واعمال الإدارة على السواء وهي وأن اقتصررت على عمل معين فهي تشمل كذلك تواجبه ولوازمه الضرورية وفقاً لطبيعة الاشياء والعرف المأثور ، وتحديد مدى الوكالة مسألة واقع يبت فيها قاضي الموضوع بما له من السلطة في تعرف حقيقة ما أراده الماقدان مستعيناً بعبارة التوكيل وظروف الدعوى وملابساتها طالما كان الاستخلاص ملتفاً<sup>(٢)</sup> .

وللغير الذي يتعاقد مع الوكيل أن يثبت من قيام الوكالة ومن حدودها ، وله في سبيل ذلك أن يطلب من الوكيل ما يثبت وكالته فإن قصر فعله تصديره وأن جاوز الوكيل حدود وكالته فلا ينصرف أثر تصرفه الى الأصل ، ويمتوى في ذلك أن يكون الوكيل حسن النية أو سيء النية قاصداً الاضرار بالموكل أو بغيره .

وإذا لم تثبت الوكالة بالخصومة ، أو كانت غير صحيحة لان الوكيل ليس ممن

---

(١) نقض ٢٠٧ - لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٢ - مئة ٣٠ ع ٣ ص ٣٦١ .

(٢) نقض ٥٩٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢١ - س ٢٩ - ص ١٥١٠ .

ومشار لهذين الحكمين الاخيرين الاستاذ للمستشار/ السيد خلف محمد مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض - الدائرة المدنية ودائرة الاحوال الشخصية والهيئة العامة في خمس سنوات من يناير ١٩٧٥ حتى ١٩٨٠، ص ٨٥٤ - ٨٥٥ .

تجوز لهم النيابة عن الخصوم في الدعوى ولم يكن الخصم حاضرا فإنه يعتبر متخلفا عن الحضور ، ويطبق عليه أحكام القياب ، ولكن لا يؤثر ذلك في قبول الدعوى ما دامت شروط قبولها متوافره ، فليس من شروط قبول الدعوى أن ينوب عن الخصم في الحضور وكيل .

وقد نظمت الوكالة بالخصومة بكل من القانون المدني ، وقانون المرافعات .

#### (ب) الحلول الاجرائي في الخصومة :

يحدث أن يعتبر المائل في الخصومة طرفا فيها دون أن يكون طالبا حماية حق لنفسه ، أو ممثلا عن الطالب ، ولذا يحل محله كطرف في الخصومة ، وأسلس فكرة الحلول هنا يستند الى مايلي :

#### ١ - تنص المادة (٧٠٨ مدني) على :

( أ ) اذا أناب الوكيل عنه غيره في تنفيذ الوكالة دون أن يكون مرخصا له في ذلك ، كان مسؤولا عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو ، ويكون الوكيل ونائبه في هذه الحالة متضامنين في المسؤولية .

(ب) أما اذا رخص للوكيل في اقامة نائب عنه دون أن يعين شخص النائب ، فإن الوكيل لا يكون مسؤولا الا عن خطئه في اختيار نائبه ، أو عن خطئه فيما أصدره له من تعليمات .

(جـ) ويجوز في الحالتين السابقتين للموكل ولنائب الوكيل أن يرجع كل منهما ميلثرة على الآخر .

#### وتنص المادة (٨٨ مرافعات) على مايلي :

وفيما عدا الدعاوى المستعجلة يجب على النيابة العامة، أن تتدخل في الحالات الآتية والا كان الحكم باطلا .

( أ ) للدعاوى التي يجوز لها أن ترفعها بنفسها .

(ب) الطعون والطلبات أمام محكمة النقض ومحكمة تنازع الاختصاص .

(جـ) كل حالة أخرى ينص القانون على وجوب تدخلها فيها .



## وتنص المادة (٧٧ مرافعات) على مايلي :

« إذا تعدد الوكلاء جاز لاحدهم الانفراد بالعمل في القضية مالم يكن ممنوعا من ذلك بنص في التوكيل » .

وإذا كان الاصل هو أن صاحب الحق في الدعوى يكون صاحب الحق الموضوعي ، فقد توجد حالات يعطى الحق في الدعوى لشخص غير صاحب هذا الحق الموضوعي ، وعندما يظهر في الخصومة لا يعتبر نائباً أو ممثلاً لصاحب الحق الموضوعي ، لان النائب يعمل باسم غيره بينما الشخص المعنى هنا يعمل باسمه .

فالنائب لا يعتبر طرفا في الخصومة بعكس الشخص المعنى حيث يعتبر طرفا فيها .

ونظرا لان من يقوم بالحلول هو طرف في الخصومة فهو الذي يجب أن تتوافر فيه الاهلية وهو الذي يتحمل مصاريف الخصومة ، وبصفة عامة له كافة سلطات الخصم وعليه التزاماته ، وتترتب كافة الآثار الاجرائية في مواجهته ، وليس له أن يقوم في الخصومة بأى عمل من شأنه التصرف بطريق مباشر أو غير مباشر في شأن ذلك الحق ، فليس له أن يوجه يمينا أو يرده ، وليس له أن يقوم بأى اقرار بشأن الحق أو بشأن مطالب خصمه ، كما ليس له أن يقوم بالصلح<sup>(١)</sup> .

وجدير بالذكر أن الحلول الاجرائي لا يكون الا في الحالات التي يقررها القانون ونذكر أهم هذه الحالات فيما يلي :

( أ ) اذا حدث أثناء الخصومة خلافة بين الاحياء تتعلق بالحق المطلوب حمايته ، بقي المتصرف طرفا في الخصومة باسمه ، ولكن دفاعا عن حق لغيره (الخلف الخاص) فيعتبر المتصرف كطرف في الخصومة حل محل الخلف الخاص .

غير أن البعض يرى أن المتصرف يفقد صفته في الدعوى مما يجعل دعواه غير

---

(١) نكتور فتحي والى - الوسيط في قانون القضاء المدني - مرجع سابق - ص ٣٦٤ -

مقبولة وعلى المحكمة أن تأمر بإخراجه وإدخال المنصرف اليه باعتباره ذى الصفة<sup>(١)</sup>.

(ب) إذا أدخل الضامن فى الخصومة وخرج صاحب الضمان منها فهنا يكون الضامن طرفا فى الخصومة باسمه دفاعا عن حق لصاحب الضمان ، ولهذا يعتبر حل محله حولا إجرائيا ..

(ج) إذا رفع الدائن دعوى غير مباشرة فهو يرفع الدعوى باسمه دفاعا عن حق لمدينه وبالتالى يعتبر أنه قد حل محله وليس نائباً عنه ، وذلك طبقاً لاحكام المادة ٢٣٦ مدنى التى تقول : «يعتبر الدائن فى استعمال حقوق مدينه نائباً عن هذا المدين ، وكل فائدة تنتج من استعمال هذه الحقوق تدخل فى أموال المدين وتكون ضمناً لجميع دائنيه .

#### (٤) الدفع المتعلق بالأهلية

أن الدفع المتعلق بالأهلية فى حالة عدم توافرها هو دفع بعدم القبول ، وذلك طبقاً للرأى الذى يشترط لقبول الدعوى أن يكون رافعها أهلاً لمباشرتها طبقاً لقانون الأحوال الشخصية الذى يطبق عليه ، والا كانت الدعوى غير مقبولة ، فالمقصود بالدفع بعدم القبول هنا هو الدفع الذى يرمى الى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى استقلالاً عن الحق الذى ترفع الدعوى بطلب تقريره ، ومن أمثلة ذلك مايلى :

أ - انعدام الحق فى الدعوى .

ب - سقوط الحق فى الدعوى لسبق الفصل فيها .

ج - انقضاء المدة المحددة فى القانون لرفع الدعوى .

فالمقصود هنا هو عدم القبول الموضوعى ، فلا تنطبق القاعدة الواردة بالمادة (١٤٣) من قانون المرافعات «السابق» على الدفع الشكلى الذى يتخذ اسم «عدم القبول» ، مثل الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها الى المحكمة مباشرة للمطالبة بدين

---

(١) يرجع رأى الأستاذ/ وحدى راغب بـ مكتب المبادئ للمشار اليه بهامش ص ٣٦٦ من مؤلف الدكتور فحى والى سلف التكر .

تتوافر فيه شروط استصدار أمر الاداء ، لأن العبرة بحقيقة الدفع وصحة تكليفه القانونى الصحيح حسبما تراه المحكمة وليس بالنسبة لما يطلقه عليه الخصوم من مسميات غير صحيحة .



(ثانيا) اتجاهات المحكمة الادارية العليا فى شرط الاهلية :

حدث فى القضاء الادارى نفس الخلاف الذى حدث فى الفقه وفى القضاء العادى على النحو الذى أسلفنا الإشارة اليه ، فمن قائل أن شرط الأهلية شرط لقبول الدعوى ، بينما فريق آخر يقول انها شرط لاتعقد الخصومة .

وفى بادئ الامر كانت المحكمة الادارية العليا تتجه إلى أن أهلية المخاصمة تعتبر شرطا من شروط قبول الدعوى .

وفى هذا تقول المحكمة الادارية العليا مايلى :

«انه ولئن كان الأصل أنه لا يكفى لقبول الدعوى أن يكون الشخص الذى يباشرها ذا حق أو ذا مصلحة أو ذا صفة فى التقاضى ، بل يجب أن تتوافر له أهلية المخاصمة لدى القضاء ، وهو أصل عام ينطبق على الدعاوى الادارية كما ينطبق على غيرها ، الا أنه لما كانت المصلحة هى مناط الدفع كما هى مناط الدعوى فإنه لا يجوز لاحد الخصوم الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى أهلية - الا اذا كانت له مصلحة فى هذا الدفع - والاصل فى التصرفات الدائرة بين النفع والضرر وكذلك الاجراءات القضائية المتعلقة بها التى يباشرها ناقص الاهلية الاصل فيها هو الصحة مالم يقض بإبطالها لمصلحته - ولكن لما كان الطرف الآخر فى الدعوى يخضع للاجراءات القضائية على غير ارادته فإن من مصلحته الا يتحمل اجراءات مشوية غير حاسمة للخصومة - ومن ثم وفى سبيل غاية هذه المصلحة يجوز له أن يدفع بـ تم قبول الدعوى - على أنه متى كان العيب الذى شاب تمثيل ناقص الاهلية قد زال فإنه يزاوله تصبح اجراءات التقاضى صحيحة ومنتجة لآثارها فى حق الخصمين على المواء ، وفى السير فيها بعد زوال العيب المذكور اجازة لما سبق منها ، وبذلك تعتبر صحيحة منذ بدايتها ، ومن ثم تنتفى كل مصلحة للمدعى عليه فى الطعن عليها ، ومتى كان

الواقع في الدعوى الماثلة أن الوصية على المدعى قد تدخلت في الدعوى واستمرت في مباشرتها فإنه لا يكون لنجاسة الادارية مصلحة في الدفع بعدم قبولها لرفعها من ناقص أهلية ، ولا تكون المحكمة الادارية قد أخطأت إذ تضمن حكمها رفض هذا الدفع ، وإذ كان الاثر المترتب على تدخل الوصية هو أن تعتبر اجراءات التقاضي صحيحة منذ بدايتها فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المحدد لاقامة دعاوى الالفاء يكون غير قائم على أساس سليم متى كان الثابت أن صحيفتها قد أودعت قلم كتاب المحكمة الادارية دون تجاوز الميعاد المذكور ، ومن ثم لا يكون هناك وجه للنعي على الحكم المطعون فيه بأنه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ قضى بقبول الدعوى<sup>(١)</sup> .

غير أن الوضع لم يستقر على هذا المنوال بالتفات المحكمة الادارية العليا عن قضائها السابق والاخذ بالرأى الآخر القائل بأن شرط الأهلية ليس شرطا لقبول الدعوى وإنما هو شرط لصحة اجراءات الخصومة .

وتقول المحكمة :

«إن الأهلية ليست شرطا لقبول الدعوى ، وإنما هي شرط لصحة اجراءات الخصومة ، فإذا باشر الدعوى من ليس أهلا لمباشرتها كانت دعواه مقبولة ولكن اجراءات الخصومة فيها هي التي يمكن أن يلحقها البطلان»<sup>(٢)</sup> .

وتعليقاً على هذا الاتجاه الجديد للمحكمة الادارية العليا ، فقد أصبحت المحكمة تأخذ بالرأى الذي استقر عليه القضاء العادي ، والغالب في فقه القانون الخاص والذي يقرر أن الأهلية ليست شرطا لقبول الدعوى ، وإنما هي شرط لصحة اجراءاتها ، بمعنى أنه إذا باشر الدعوى من ليس أهلا لمباشرتها كانت دعواه مقبولة ولكن اجراءات الخصومة هي التي يمكن أن يلحقها البطلان .

والفرق بين الاتجاهين حسبما سبق بيانه أن الدفع الذي تدفع به الدعوى يكون دفعا بعدم القبول إذا أخذنا بالاتجاه الأول ، ودفعاً بالبطلان إذا أخذنا بالاتجاه الثاني ، وهذا ماأخذت به المحكمة في حكمها السابق .

(١) المحكمة الادارية العليا - ١١١٩ - ١٠ (١٩٦٦/١٢/٢٤) ٤٦٧/٤٥/١٢ .

(٢) المحكمة الادارية - في ١٩٧٢/٤/٣١ - في الدعوى ٥٩١ و ٦١٣ - ١٥ - (٧٣/٤/٢١) ٤٦/١٨ - ٨٠ .

ومشار للحكمين في مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة - ج/٢ - مرجع سابق - الأول ص ٩٧٦ - ٩٧٧ ، والثاني ص ١٠١٤ - ١٠١٤ . ٩٤

## الفصل الثاني

### تحضير الدعوى بمعرفة هيئة المفوضين

(أولا) : تنص المادة (٢٧) من قانون مجلس الدولة على مايلي :

«تتولى هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى وتهينتها للمرافعة ولمفوضى الدولة في سبيل تهيئة الدعوى الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن للحصول على ما يكون لازما من بيانات وأوراق وأن تأمر باستدعاء ذوى الشأن لسؤالهم عن الوقائع التي ترى لزوم تحقيقها أو بدخول شخص ثالث في الدعوى أو بتكليف ذوى الشأن بتقديم مذكرات أو مستندات تكميلية وغير ذلك من اجراءات التحقيق في الأجل الذي تحدده لذلك .

ولا يجوز في سبيل تهيئة الدعوى تكرار التأجيل لسبب واحد .

ومع ذلك يجوز للمفوض اذا رأى منح أجل جديد أن يحكم على طالب التأجيل بغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات يجوز منحها للطرف الآخر .

ويودع المفوض - بعد اتمام تهيئة الدعوى - تقريراً يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبباً ، ويجوز لذوى الشأن أن يطلعوا على تقرير المفوض بقلم كتاب المحكمة ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم .

وفصل المفوض في طلبات الاعفاء من الرسوم .

★ ★ وتنص المادة (٢٨) من قانون مجلس الدولة على مايلي :

«لمفوض الدولة أن يعرض على المأهين تسوية النزاع على أساس المبادئ القانونية التي ثبت عليها قضاء المحكمة الادارية العليا ، خلال أجل يحدده فإن تمت التسوية أثبتت في محضر يوقعه الخصوم أو وكلائهم ، وتكون للمحضر في هذه الحالة قوة السند التنفيذي ، وتعطى صورته وفقا للقواعد المقررة لاعطاء صور الأحكام ، وتستبعد القضية من الجداول لانتهاء النزاع فيها . وإن لم يتم التسوية جاز للمحكمة عند الفصل في الدعوى أن تحكم على المعارض على التسوية بغرامة لا تجاوز عشرين جنيها ويجوز منحها للطرف الآخر .

(ثانياً) تحضير الدعوى فى الشق الموضوعى اجراء جوهرى بعد الحكم فى الشق المستعجل :

★ إن الدعوى الادارية لا يسوغ الحكم فيها الا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وتهيتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأى القانونى مسببا فيها - والاخلال بهذا الاجراء الجوهرى يترتب عليه بطلان الحكم الذى يصدر فى الدعوى ولا سبيل الى الخلط بين الحكم الصادر فى دعوى الالغاء والذى لا غنى فيه عن وجوب تحضيرها وتهيتها للمرافعة وتقديم تقرير فيها من قبل هيئة مفوضى الدولة ، وبين الأمر الصادر من المحكمة بوقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه أو رفض هذا الطلب .. والحكم الصادر بوقف تنفيذ هذا القرار أو رفض طلب وقف التنفيذ مؤقت بطبيعته يدعو غير ذى موضوع بصودر الحكم فى الدعوى الأصلية - فإجراءات تحضير الدعوى من قبل هيئة مفوضى الدولة والمنصوص عليها قانونا لا تنصرف الى طلب وقف التنفيذ الذى يلزمها - اطراد صحيح لأحكام محكمة القضاء الادارى فى الفصل فى طلب وقف التنفيذ دون استلزام اجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضى الدولة .

وقد جاء بحكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٢٥ قضائية مايلى :

«اطرد قضاء محكمة القضاء الادارى فى هذا الشأن على الفصل فى طلب وقف التنفيذ دون استلزام اجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضى الدولة ادراكا لطبيعة هذا الطلب وصحيح النظر فى شأنه بيد أن هذا الأمر لا ينبغى أن يتعدى الى الفصل فى دعوى الالغاء ذاتها بالتجاوز عن تحضيرها من قبل هيئة المفوضين والا انطوى هذا الفصل على اهدار لكل الاجراءات المنصوص عليها قانونا فى شأن تحضير الدعوى من قبل الهيئة ، وهى اجراءات جوهرية لا غنى عن أن تصادفها الدعوى الأصلية قبل الفصل فيها والا وقع هذا الحكم الصادر فى هذا الشأن مشويا بالبطلان .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الحكم الطعين صدر فى الدعوى الأصلية قبل أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتهيتها للمرافعة ووضع تقريرها فيها ومن ثم شابه بطلان جوهرى على وجه يقتضى القضاء بالغائه واعادة الدعوى للفصل فيها

مجندا من دائرة أخرى من دوائر محكمة القضاء الإدارى بعد أن تقدم هيئة مفوضى الدولة تقريرها فيها مع إلزام الجهة الادارية مصروفات الطعن .

وانتهت المحكمة الى الحكم التالى :

«حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ، وفى موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وألزمت الجهة الادارية المصروفات»<sup>(١)</sup> .

(ثالثا) : عدم جواز اعادة تقرير هيئة المفوضين اليها بعد ارساله الى المحكمة المختصة :

وفى ذلك تقول المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٧٣ ما يلى :

«أن هيئة مفوضى الدولة قد ناط بها المشرع تحضير الدعوى وتهيتها للمرافعة وإيداع تقرير فيها يحدد المفوض فيه وقائعها والمسائل القانونية التى يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبقا .. فإذا قامت بما نيط بها واتصلت الدعوى بالمحكمة أصبحت المحكمة هى المهيمنة على الدعوى ، وهى وحدها صاحبة الشأن فى تهينة الدعوى للحكم ، ولها فى سبيل ذلك أن تطلب من ذوى الشأن أو من المفوض مائتراه لازما من الايضاحات وأن تباشر ما ترى ضرورة اجراءه من تحقيقات بنفسها أو تنتدب لها أحد أعضائها أو أحد المفوضين - وبهذه المثابة فليس ثمة إلزام على المحكمة وقد أصبحت الدعوى فى حوزتها وهى المهيمنة عليها أن تلجأ الى هيئة مفوضى الدولة لتهية لها الدعوى للحكم فيها بإعادة تحضيرها أو باستكمال أوجه النقص أو القصور الذى يكون قد شاب تقريرها .

(المحكمة الادارية العليا - حكم ٦٨٨ - ١٤ (١٩٧٣/١١/٢٤) ٢٠/٨/١٩ - منشور بمجموعة الد ١٥ سنة - الجزء الثانى (١٩٦٥ - ١٩٨٠) ص ١٠٧١ - ١٠٧٢) .

---

(١) المحكمة الادارية العليا - مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا - السنة السادسة والبعشرون من أول أكتوبر ١٩٨٠ الى آخر فبراير ١٩٨١ - ص ٣٧٦ وما بعدها .

### ★ ★ ★ تعقيب على الوضع القائم بهيئة مفوضى الدولة :

نلاحظ أن الهيئة في كثير من الحالات تحرر تقريرها دون عقد جلسات لاسيما في الحالات التي يحكم فيها في الطلب المستعجل ، وانما يكتب التقرير بالهيئة من واقع أوراق الدعوى .

ونأخذ على هذا الأسلوب الذي لا نرتضيه أنه في حالات كثيرة تتغير المراكز القانونية بعد الحكم في الشق المستعجل ، وهنا يصبح إزاما على الهيئة أن تحضر الدعوى بجلسات حتى يتحقق مبدأ المواجهة بين الخصوم وحتى تتبين جدوى تغيير المراكز القانونية المؤثرة في الدعوى لاسيما وأن الحكم الصادر في الشق المستعجل تظل حجتيه قائمة الى أن يحكم في الشق الموضوعي على أسس المراكز القانونية الجديدة .

ونرى أن هذا الوضع يسيء الى الخصم الذي تغيرت المراكز القانونية لصالحه وقد حدث ذلك فعلا عند تحضير الشق الموضوعي في الدعوى رقم ٢٥٣١ لسنة ٤١ ق حيث تغيرت المراكز القانونية لصالح المدعى عليه وجاء التقرير الذي أجرى مكتبيا دون جلسات غير ملم بالمراكز القانونية المعطلة .

ومما يزيد الأمر تعقيدا أن الهيئة لا تستطيع استرداد التقرير اذا ما أثار صاحب الشأن هذه المشكلة ادعاء بأن التقرير خرج من حوزة الهيئة وأصبح في ولاية المحكمة ولم يعد لها الحق في استعادته .

ومما يزيد مخاوفنا في هذا الشأن أن للمحكمة السلطة التقديرية في اعادة التقرير لهيئة المفوضين لاعادة تحضير الدعوى من جديد .



## الباب الثالث

اجراءات سير الخصومة أمام القضاة العادى والادارى



# الباب الثالث

اجراءات سير الخصومة أمام القضاءين العادى والادارى  
ويشتمل على أربعة فصول وهى :-

## الفصل الأول

الطلبات

## الفصل الثانى

التدخل واختصاص الغير فى الدعوى  
وتطبيقات قضائية من أحكام المحكمة الادارية العليا  
بشأن الطلبات المختلفة

## الفصل الثالث

الدفع  
وتطبيقات قضائية من أحكام المحكمة الادارية العليا  
بشأن الدفع المختلفة

## الفصل الرابع

حالات سقوط الخصومة  
وحالات وقف الدعوى التأديبية وسقوطها وانقضاؤها

## الباب الثالث

### ( إجراءات سير الخصومة أمام القضاء العادي والاداري )

الاحكام العامة للطلبات ، والتدخل ، والاختصاص ، والدفع :

#### مقدمة فى أهمية الطلبات والدفع :

تعتبر الطلبات والدفع من أهم وسائل مباشرة الدعوى وذلك باعتبارها قطب الرعى الذى تدور الدعوى حوله ، واذا شبهنا الدعوى بمعركة كانت الطلبات هى وسائل الهجوم وكانت الدفع وسائل دفاع بحتة .

وقبل التعرض لتفصيلات هذا الموضوع الكبير الاهمية بالنسبة للمشتغلين بالشئون القضائية ، تجدر الإشارة الى ملاحظتين هامتين وهما :

#### للملاحظة الأولى :

أنه مادامت الطلبات والدفع وسائل لمباشرة الدعوى فانه يشترط لقبولها ما يشترط لقبول الدعوى من شروط قانونية ، فيشترط لقبولها شرط المصلحة بخصائصه التى أشرنا اليها من قبل ، كما يجب توافر الشروط الخاصة بالدعوى إن كان لها مثل هذه الشروط ، كما اذا كان القانون يشترط للتمسك بحق من الحقوق أن يجعل التمسك به فى ظرف معين ، فلا يقبل التمسك بهذا الحق سواء تم ذلك فى صورة طلب أو دفع الا اذا روعى هذا الظرف المعين .

#### للملاحظة الثانية :

يرى البعض أن الطلب اجراء يقمه المدعى ، والدفع اجراء يرد به المدعى عليه ، وذلك هو الغالب والاعم حيث يصبح المدعى هو المهاجم فى الدعوى والمدعى عليه هو المدافع فيها ، غير أن ظروف الدعوى ومساها قد يجعل المهاجم أحيانا فى موقف الدفاع ، كما أن المدافع قد يلجأ الى وسائل الهجوم أحيانا أخرى ، لذلك فليس بلامر جعل الطلبات مقصورة على المدعى ، والدفع مقصورة على المدعى عليه وذلك طبقا لتغير ظروف الدعوى ومساها أمام المحكمة<sup>(١)</sup> .

(١) دكتور رمزى سيف ، الوجيز فى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ط١/ ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .  
وكذلك : دكتور مصطفى كمال وصفى : مرجع سابق ص ٣٩٩ وما بعدها .

## الفصل الأول

### الطلبات

#### التعريف العام للطلب :

الطلب هو الاجراء الذى يعرض به المتقاضى على القضاء ادعاءه طالبا منه الحكم له بما يدعيه على خصمه ، فالطلب اذا أجيب أدى الى الحكم لمقدمه بشيء على خصمه .

#### أنواع الطلبات :

تنقسم الطلبات الى قسمين رئيسيين وهما :

#### ١ - طلبات أصلية أو مفتوحة للخصومة .

«Demandes introductives»

وهى الطلبات التى تنشأ عنها قضية لم تكن موجودة قبل ابدائها ، والطلبات الاصلية هى أول ما يتخذ فى الخصومة من اجراءات ولذلك تسمى طلبات مفتوحة للخصومة . .

#### ٢ - طلبات عارضة :

«Demandes incidentes»

هى الطلبات التى تبنى فى أثناء خصومة قائمة فالطلب العارض يتطلب وجود خصومة قائمة قبل ابدائه نشأت عن ابداء طلب أصلى ، ثم يبنى فى أثناء تداولها طلب آخر يغير فى نطاق هذه الخصومة ، وهذا الطلب الآخر هو الذى يعتبر طلبا عارضا .

ونصلنك ذلك على النحو التالى :

#### أولا : الأحكام العامة للطلبات الأصلية :

هذه الطلبات تتمثل فى ركن الدعوى الذى تتعقد به الخصومة وهى التى تنكر فى

عريضة الدعوى وتحدد نطاقها<sup>(١)</sup> حسبما حدده رافع الدعوى ، لانه صاحب الحق فى تحديد طلباته التى يبتغى تحقيقها ، ويجب على القاضى أن يتقيد بهذه الطلبات المقدمة اليه ولا يخرج عن اطارها فليس له أن يقضى بما لم يطلبه الخصوم<sup>(٢)</sup> ، فإذا قضى بغير ما يطلبه الخصوم يكون متجاوزا حدود سلطاته ، ويحق الغاء حكمه<sup>(٣)</sup> .

ولا خفف فى مراعاة هذه القواعد بالنسبة للقضاء العادى والقضاء الادارى ، فبالنسبة للقضاء الادارى فى مجال دعوى الالغاء مثلا ، تنتظر المحكمة هذه المنازعة الادارية ، متقيده بطلب رفع الدعوى ولا تملك التصدى للطنع بالالغاء الا اذا كانت هناك ارادة صحيحة من رافع الدعوى بالنسبة لهذا الطلب .

### وفى ذلك نقول المحكمة الادارية العليا :

«إن الدعوى بطلب الغاء القرارات الادارية المعيبة لا يمكن أن تتم الا بإرادة صريحة جلية من الطاعن ، ولا يعنى عنها ارادة ضمنية أو مفترضة ، إذ أنه ليس فى القوانين مايلزم صاحب الحق بأن يحرك الدعوى لحماية حقه اذا ما اعتدى عليه»<sup>(٤)</sup> .

---

(١) يقول الدكتور مصطفى كمال وصفى «أن ركن الدعوى الذى تتعبد به الخصومة يتوقف على ارادة المدعى ونيتة وسلطاته فى رفع الدعوى ، وعلى ولاية القاضى الذى ينظرها فى هذا الاطار» (مراجعته السابق ص ٧٠ - ٧١) .

أما بالنسبة لنطاق الدعوى فإنه يتفق أيضا مع ركنها الاساسى الذى تتعبد به الخصومة ويتحقق به وجود الدعوى (راجع المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى أول ديسمبر ١٩٦٨ - ص ١٤ ق رقم (١٦) ص ١٢٧) .

وبناء على ما تقدم فإن ركن الدعوى أو نطاقها يلزم الخصوم والقاضى على حد سواء . فمن ناحية ليس لاي من الخصوم أن يخرج عن نطاق الطلب الاصلى فى أى عنصر من عناصره الا فى الحدود التى يجوز له فيها تقديم طلبات عارضة ، ويمتد هذا المنع ليس فقط بالنسبة للطلبات وانما أيضا بما يتعلق بأوجه الدفاع أو الدفع أو تقديم أدلة الإثبات ، فهذا يجب أن تكون متعلقة بما قدم من طلبات أصلية وعارضة ، ويستوى فى الطلب أن يكون صريحا أو ضمنيا ، والطلب الصريح يطرح أيضا على القاضى للفصل فيما ينطوى عليه من طلب ضمنى (راجع الوسيط فى قانون القضاء المئدى للدكتور فتحى والى - مرجع سابق - ص ٥٢٢ - وكذلك - نقض مدنى فى ١٩٦٨/٢/١٥ - ٧٤٠/٢٤ - ١٣٢ - هامش - نقض الصفحة نقض المرجع) .

(٢) المحكمة الادارية العليا - جلسة ١٩٦٥/٤/٣ فى الدعوى رقم ٥٩٤ - ص ٧ ق .

(٣) المحكمة الادارية العليا - جلسة ١٩٦٨/٢/٢ فى الدعوى رقم ١٥٦٢ - ص ٧ ق .

(٤) المحكمة الادارية العليا - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٣ - الدعوى ٨٥٣ ص ١٠ ق .

· وجدير بالذكر انه يحق للمدعى أن يقدم طلبا احتياطيا ضمن طلباته الواردة بصحيفة الدعوى .

★ ومن أمم ما يجب الاشارة اليه أن تنقيح المحكمة بنطاق الدعوى وطلبات المدعى لا يصادر على حريتها في التصدى للقرارات التي ترتبط بالقرار المطعون فيه ارتباطا لا يقبل التجزئة<sup>(١)</sup> .

**وتقول محكمة القضاء الإداري في هذا الشأن مايلي :**

« انه وإن كان المدعى لم يطلب صراحة بصحيفة دعواه الغاء قرار النقل ، غير أنه مادام أن طلب الغاء قرار الترقية لا يمكن أن يقدم الا على أساس بطلان قرار النقل المشار اليه واعتباره عديم الاثر ، وإن هذا الطلب يستفاد ضمنا من طلب الغاء قرار الترقية المطعون فيه باعتبار أن الطلبين مرتبطان ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ومن ثم يجب البت في طلب الغاء قرار النقل أولا<sup>(٢)</sup> .

ويلاحظ أنه يمكن التقدم بطلب الغاء عدة قرارات إدارية يقوم بينها ارتباط وثيق في عريضة واحدة مادام هناك اتحاد في السبب أو يوجد بينهم ثمة ارتباط عضوي وثيق .

ويمكن كذلك التقدم بطلب التعويض مع طلب الالغاء في صحيفة دعوى واحدة مادام هناك ارتباط يقوم على وحدة السبب ، أو لأن الدعوتين تدوران في مسار وفلك واحد وكل منهما تشد أزر الأخرى<sup>(٣)</sup> .

كذلك يمكن قبول الطلبات الجماعية التي يجمعها وحدة المصلحة . وفي هذا تقول المحكمة الإدارية العليا .

---

(★) يحق للمدعى أن يقدم طلبا احتياطيا ضمن طلباته الواردة في صحيفة دعواه ، ويراعى في الطلب الاحتياطي شروط الطلبات الأصلية .

وتصرى هذه القاعدة أمام القضاء العادي ، والقضاء الإداري مع ملاحظة أنه لا يجوز في المزايدات الإدارية أن يتقدم المدعى بإدعاء الطلب الاحتياطي أمام مفوض الدولة وذلك طبقا لما قضت به محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٩٧٣ من ٢٧ ق رقم ٤٧ . وفي رأينا أنه يجوز ذلك بشرط أن يقدم الطلب الاحتياطي بالإجراءات المعتادة طبقا للمادة ١٢٢ . مرافعات ، والمنع مقصور على إثبات الطلب في المواجهة بمحضر الجلسة ، لأننا نرى أن الدعوى أحيطت بنطاقها الهيكلي فلا يحق تقديم الطلب الاحتياطي إلا بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى .

(١) المستشار/ هاني الدريزي - مرجع سابق - ص ٣٤٥ وما بعدها .

(٢) محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٥٣/٤/١٦ - رقم ٦٧٧ - من (٥) ق .

(٣) محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٤٧/٦/١٠ - دعوى ٣٩ من (١) ق .

وإن الجمع بين مدعين متعددين حتى لو تعددت طلباتهم في عريضة واحدة ، يكون سائقا ، إذا كان يربطهم جميعا أمرا واحدا ، والمناطق هنا في تحقق المصلحة يتمثل في توجيه الخصومة على هذه الصورة ، ومردة الى تقدير المحكمة وفقا لما تراه من ظروف الدعوى .

#### ثانيا : الطلبات العارضة :

الطلبات العارضة كما سبق القول يبدى في اثناء قيام الخصومة فإذا كانت موجهة من المدعى للمدعى عليه سميت طلبات اضافية ، وإن كانت موجهة من المدعى عليه الى المدعى سميت طلبات عارضة من المدعى عليه أو دعاوى المدعى عليه (\*) .

وجدير بالملاحظة وجود طلبات يوجهها شخص خارج عن الخصومة الى الخصوم الاصليين فيتدخل بها في الخصومة تخلا انضماميا ، أو هجوميا (المادة ١٢٦ مرافعات) .

ومن أهم ما تجدر الاشارة اليه أن احكام التدخل الهجومي مقصورة على الدعوى أمام محكمة أول درجة ويجرى على الدعوى أمام محكمة الدرجة الثانية قواعد روعى فيها أن ابداء طلب التدخل الهجومي يخل بدرجات التقاضى ، ويفوت بعض درجاته على الخصوم . وسنعود إلى ذكر ذلك تفصيلا .

وهناك طلبات عارضة أو اضافية توجه من المدعى وطلبات أخرى عارضة توجه من المدعى عليه وتعرف بدعاوى المدعى عليه وذلك طبقا لما تقضى به المادتين ١٢٣ ، ١٢٤ من قانون المرافعات ونفصل ذلك على النحو التالى :

#### ( أ ) الطلبات العارضة من المدعى - أو الطلبات الاضافية :

تقدم هذه الطلبات بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها ولا تقبل الطلبات العارضة

---

(\*) يرى ألبى ودراجه أنه يشترط في الطلبات الاضافية «demandes additionnelles» التي يوجهها المدعى ليعدل بها طلباته زيادة أو تغييرا ، أن تكون مختلفة سببا وموضوعا عن الطلب الاصلى وتتقيد بميعاد الطلب الاصلى .  
بند ٧٠٩ ج . ب . ص ١٧٨ بمرجه .



بعد اقال باب المرافعة وتسمى هذه الاحكام على الطلبات العارضة من المدعى عليه ايضا كما تسمى في حالة التدخل طبقا للمادة (١٢٣) مرافعات .

**الطلبات العارضة من المدعى الجائر طلبها قانونا :**

نصت المادة (١٢٤) مرافعات على هذه الطلبات حيث تقول :

للمدعى أن يقدم من الطلبات العارضة :

١ - ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلي أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى .

٢ - ما يكون مكملا للطلب الاصلى أو مترتبا عليه أو متصلا به اتصالا لا يقبل التجزئة .

٣ - ما يتضمن اضافة أو تغييرا فى سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله .

٤ - طلب الامر بلجراء تحفظى أو وقفى .

٥ - ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطا بالطلب الاصلى .

**(ب) الطلبات العارضة من المدعى عليه أو دعاوى المدعى عليه :**

هذه الطلبات هى الطلبات التى يتقدم بها المدعى عليه ردا على دعوى المدعى . وتشبه دعوى المدعى عليه الدفع الموضوعى ، وتندق التفرقة بينهما فى الحالات التى يترتب عن اجابة المدعى فيها الى طلبه العارض الا يحكم للمدعى بطلانه ، لانها فى هذه الحالات تؤدى الى نفس النتيجة التى يؤدى اليها الدفع .

ولكن هذا الشبه لا ينفى وجود الفارق بينهما فى دعوى المدعى عليه يزعم المدعى عليه ، حقا يعرضه على القضاء ويطلب الحكم به على المدعى وقد يترتب على الحكم الا يحكم للمدعى بطله .

أما فى الدفع الموضوعى فان المدعى عليه يقصر دفعه على انكار حق المدعى فهو وسيلة دفاع بحتة ، أما دعوى المدعى عليه فوسيلة هجوم .

ويبدو هذا الفارق جليا من المقارنة بين التمسك بالمقاصة القانونية والتمسك بالمقاصة القضائية ، فالتمسك بالمقاصة القانونية دفع موضوعي لان المدعى عليه يدفع بانتهاء دين المدعى بحكم القانون بغير حكم من القضاء اذا توافرت شروطها التي تنص عليها المادة ١/٣٦٢ مدني، والتي تقول :

«للمدين حق المقاصة بين ما هو مستحق عليه لدائنه وما هو مستحق له قبل هذا الدائن ولو اختلف سبب الدينين اذا كان موضوع كل منهما نقودا أو مثليات متحدة في النوع والجودة وكان كل منهما خاليا من النزاع مستحق الاداء صالح للمطالبة به قضاء» .

أما التمسك بالمقاصة القضائية فهو طلب عارض من المدعى عليه ، اذ الفرض فيها أن شروط المقاصة القانونية غير متوافرة كما لو كان دين المدعى عليه ليس خاليا من النزاع بأن كان متنازعا في وجوده أو في مقداره ، فالمدعى عليه يطلب من المحكمة أن تحكم له بدينه بعد حسم النزاع على وجوده أو مقداره ليصبح صالحا لاجراء المقاصة بينه وبين دين المدعى<sup>(١)</sup> .

#### الطلبات العارضة من المدعى عليه الجائز طلبها قانونا :

نص قانون المرافعات على هذه الدعاوى بالمادة (١٢٥) والتي تقول : «للمدعى عليه أن يقدم من الطلبات العارضة مايلي :

١ - طلب المقاصة للقضائية وطلب الحكم له بالتعويضات عن ضرر لحقه من الدعوى الأصلية أو من اجراء فيها .

٢ - أي طلب يترتب على اجابته الا يحكم للمدعى بطلباته كلها أو بعضها أو أن يحكم له بها مقيدة بتقيد لمصلحة المدعى عليه .

٣ - أي طلب يكون متصلا بالدعوى الأصلية اتصالا لا يقبل التجزئة .

٤ - ما تأذن للمحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطا بالدعوى الأصلية .

#### (ج) التمييز بين الطلبات الأصلية والعارضة :

للتمييز بين الطلبات الأصلية ، والطلبات العارضة أهمية كبيرة تظهر من الناحية العملية في عدة مسائل ومواقف قانونية نذكر أهمها فيما يلي :

---

(١) نكتور رمزي سيف - مرجع سابق ص ٢٨٥ - ٢٩٠ .

**أولا :** أن الطلب الأصلي يندى بالاجراءات العادية لرفع الدعوى أى بورقة تكليف بالحضور تحرر وتعلن للمدعى عليه ، أما الطلبات العارضة فلا يشترط ايدؤها بورقة تكليف بالحضور ، وانما يجوز ايدؤها شفويا بالجلسة فى مواجهة الخصم الآخر ، وإثباتها فى محضر الجلسة ، وإذا لم يكن الخصم الآخر ، حاضرا فلا يحق ابداء الطلب العارض شفويا فى الجلسة وانما يجب تقديمه باعلان على يد محضر .

**ثانيا :** يجب أن تراعى فى الطلب الأصلي قواعد الاختصاص بجميع أنواعه والا كانت المحكمة غير مختصة وفى هذه الحالة يحق الدفع بعدم اختصاصها .

أما بالنسبة للطلب العارض فيرفع الى المحكمة المرفوع اليها الطلب الاصلى ، ولو لم تكن مختصة بالطلب العارض إختصاصا محليا اذا رفع اليها كطلب اصلى ، كما يجوز رفع الطلب العارض الى محكمة غير مختصة به نوعيا اذا كان الطلب الاصلى مرفوعا الى المحكمة الابتدائية ، فابداء الطلب فى صورة طلب عارض يجيز مخالفة قواعد الاختصاص المحلى ، ومخالفة الاختصاص النوعى أحيانا وذلك نظرا لان المحاكم الابتدائية تختص بالطلبات العارضة التى ترفع اليها تابعة لدعاوى اصلية تدخل فى اختصاصها ولو كانت الطلبات العارضة تدخل بحسب الاصل فى اختصاص المحاكم الجزئية .

وأساس هذا لاستثناء من القواعد العامة فى الاختصاص النوعى ، أنه يرمى الى حسن سير العدالة وما يقتضيه ذلك من الجمع بين الطلبات الاصلية والطلبات العارضة أمام محكمة واحدة .

وكما سبق ذكره فان الطلبات العارضة هى الطلبات التى تبنى فى أثناء نظر الدعوى ويكون من شأنها أن تغير فى نطاق الخصومة سواء من حيث موضوعها أو من حيث الخصومة فيها ، وهى تبنى من المدعى أو من المدعى عليه حسبما سبق بيانه .

ومع ذلك فان الاستثناء مالف البيان الذى يتضمن مخالفة القاعدة العامة فى الاختصاص لا يمنع المدعى عليه فى طلب الضمان ، من التمسك بعدم اختصاص محكمة الدعوى الاصلية اذا اثبت ان الدعوى الاصلية لم تقم الا بقصد جلبه أمام محكمة غير محكمته .

ثالثاً : الاصل أن المدعى حر في ابداء ما يشاء من الطلبات الاصلية في صحيفة دعواه ولذلك يتحدد نطاق الدعوى سواء من حيث موضوعها ، أو سببها ، أو الخصيم بالطلبات الاصلية الواردة في صحيفة الدعوى ، غير أن الخصوم ليسوا أحراراً في ابداء ما يشاؤون من الطلبات العارضة التي تعدل من نطاق الدعوى حتى لا تتضاءل الفائدة التي يرمى اليها المشرع من الزام المدعى بأن يبين في صحيفة دعواه موضوع الدعوى وأسانيدها ، بينما وافياً لأن العبرة بنطاق الدعوى وبما تحتويه من الطلبات الاصلية التي يحدد بها المدعى الخطوط الرئيسية لدعواه ، ولذلك فقد حدد المشرع ما يجوز ابدائه من الطلبات العارضة حتى لا يفاجأ الخصوم بها وحتى لا يحرّموا من الضمانات التي تكفلها اجراءات رفع الدعوى ، وذلك فضلاً عن أن تعديل مسار الدعوى القرض منه عدم تعطيل الفصل في الدعوى أو اساءة استعمال الحق المباح في التقاضي ، حتى لا تصبح الدعوى صراعاً قائماً بطول أجله ولا يسهل فضه ، لأن الاصل في الدعوى هو التقيد بنطاقها ، وجواز ابداء طلبات عارضة جاء خروجاً على هذا الاصل العام ، ولذلك قيدها المشرع بالنص على ما يجوز ابدائه منها بواسطة المدعى أو بواسطة المدعى عليه حسبما سبق بيانه .

#### (د) آثار الطلب أو المطالبة القضائية :

يترتب على رفع الدعوى الى القضاء بالطلب الاصلى الوارد في عريضتها أو بالطلب العارض المبدى أثناء سير الخصومة آثاراً متعددة منها ما يتصل بالمحكمة ومنها ما يتصل بالعلاقة بين الخصوم ونبين ذلك فيما يلي :

#### ١ - الآثار بالنسبة للمحكمة :

يلتزم القاضي بتحقيق الطلب الاصلى حسبما جاء بعريضة الدعوى المحددة لنطاقها ، وإذا امتنع عن الفصل في الطلب كان مرتكباً لفعل انكار العدالة ، أو السكوت عن الحق وليس للقاضي اغفال الفصل في طلب مقدم له ، أما اذا اتجه لاعتبارات قانونية الى رفض الطلب ، فعليه أن يبين أسباب ذلك الرفض ، فلا يستطيع أن يكتفي بتجاهله له ، ويجب عليه أن ينظر في كل ما يقدمه الخصم من طلبات في الخصومة ،

مالم يعدل عن طلب ما<sup>(١)</sup> ولا يعتبر مجرد اغفال خصم في منكركه الختامية لطلب قدم قبل ذلك في الخصومة عدول عن هذا الطلب<sup>(٢)</sup> .

وليس للقاضي استحداث طلبات جديدة لم يطرحها عليه الخصوم<sup>(٣)</sup> ولهذا فليس للقاضي أن يغير في السبب الذي أقيمت عليه الدعوى<sup>(٤)</sup> أو محلها أو أن يفصل في الدعوى في مواجهة شخص لم يختصم فيها<sup>(٥)</sup> عملا بقاعدة بتقيد القاضي بنطاق الدعوى .

منع ملاحظة أن المحكمة وإن التزمت بالطلبات المطروحة عليها من الخصوم وبالتالي بما تتضمنه من وقائع يقوم عليها الطلب ، إلا أنها طبقا للقواعد العامة لا تلتزم بتكليف الخصوم لهذه الوقائع أو الطلبات أو الوقوف عند حد الظاهر من عباراتهم ، إذ عليها اعطاؤها التكليف القانوني المتفق مع صحيح القانون ومع الأصول الفقهاء السليمة حسبما تتبينه من الوقائع المعروضة عليها<sup>(٦)</sup> .

وجدير بالملاحظة أيضا أنه إذا قضت المحكمة بأمر لم يطلبه الخصوم أو جاوزت فيه ما طلبوه كان حكمها خاطئا وجدير بالطعن فيه .

ويلاحظ كذلك أنه يترتب على رفع الطلب الى المحكمة المختصة نزاع الاختصاص للفصل في هذا الطلب من جميع المحاكم الاخرى ، ولو كانت في الاصل مختصة به ، بحيث إذا رفع الطلب نفسه بين نفس الخصوم أمام محكمة أخرى مختصة به أيضا ، وتحققت حالة قيام نفس النزاع أمام محكمتين مختلفتين جاز إحالة الطلب من المحكمة التي رفع إليها النزاع أولا الى المحكمة التي رفع إليها أخيرا بإجراء يسمى بالدفع بالاحالة لقيام نفس النزاع أمام محكمتين مختلفتين ، والدفع بالاحالة في هذه الخصوصية هو صورة خاصة من صور الدفع بعدم الاختصاص<sup>(٧)</sup> .

(١) نقض مدني ١٥ أبريل ١٩٤٣ - المعاملة - ٢٥ - ١٧١ - ٦٢ .

(٢) نقض مدني ٢٧ مارس ١٩٥٨ - مجموعة النقض ٩ - ص ٢٥١ ، ونقض مدني ٨ ديسمبر ١٩٤٩ - المعاملة ٢٠ - ٧٢٨ .

(٣) نقض مدني ٢٥ نوفمبر ١٩٧٤ - مجموعة النقض ٢٥ - ١٢٧٤ .

(٤) نقض مدني ٢٧ يونيو ١٩٧٧ في الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٤ ق .

(٥) نقض مدني في ١٥ مايو ١٩٥٨ - مجموعة النقض ٩ - ص ٤٨٢ .

(٦) دكتور فتحي والي - الوسيط في قانون القضاء المدني - مرجع سابق - ص ٥٢٢ ومابعدها .

(٧) دكتور رمزي سيف وقانون المرافعات المدنية والتجارية - مرجع سابق - ص ٢٨٢ ومابعدها .

## ٢ - الآثار بالنسبة للخصوم :

يترتب على المطالبة القضائية فيما بين الخصوم عدة آثار تجمعها كلها فكرة واحدة وهي أن الخصم لا يجب أن يتأثر بسبب ما يثيره خصمه من نزاع وما يقتضيه من تحقيق الدعوى والفصل فيها من وقت يتأخر بسببه صدور الحكم فيها ، ولذلك يجب أن تنظم حقوق الخصوم المحكوم فيها على اعتبار أن الحكم قد صدر وقت رفع الدعوى ، فرفع الدعوى من شخص للمطالبة بحقوقه التي يحكم بها فيما بعد ، يعتبر من هذه الناحية بمثابة عمل تحفظي «acte conservatoire» .

وينبنى على هذه الفكرة الآثار الآتية :

(أ) قطع التقادم : فيبقى التقادم مقطوعا ما بقيت الخصومة قائمة الى أن يفصل فيها .

(ب) سرمان الفوائد التأخيرية : فتسرى الفوائد التأخيرية من يوم رفع الدعوى ما لم تكن سارية من وقت آخر بحكم القانون أو العرف التجارى أو الاتفاق وذلك طبقا لما تفضي به المادة (٢٢٦) من التقنين المدنى .

(ج) يعتبر رفع الدعوى متضمنا اعذارا للمدعى عليه : وذلك طبقا للمادة (٢١٩) من التقنين المدنى .

(د) إن رفع الدعوى لا يترتب عليه بذاته اعتبار المدعى عليه سيبىء النية : فنلزمه النتائج التي يرتبها القانون على ذلك ، الا أنه اذا كان موضوع الدعوى المطالبة بملكية عين وحكم على حازرها بردها فانه يلزم بثمراتها من يوم رفع الدعوى .

(هـ) على المحكمة أن تنظر الدعوى وتفصل فيها من حيث قبولها وسلامة ميناها بالحالة التي كانت عليها يوم رفعها ، أى طبقا للمراكز القانونية القائمة وقت رفع الدعوى ، ومفاد ذلك أن تفصل المحكمة فى الدعوى على النحو الذى كانت تفصل فيه لو أنها حكمت فى الدعوى وقت رفعها وذلك حتى لا يضار الخصوم بسبب تأخير الفصل فيها أيا كان سبب هذا التأخير .

وعلى سبيل المثال فإذا غير المدعى عليه موطنه وأصبح تابعا لمحكمة أخرى فلا يقبل منه الدفع بعدم الاختصاص .

غير أن القضاء يميل إلى استثناء حالة ما إذا كان من شأن التغيير الذي طرأ على الدعوى تصحيح وضع خاطيء كما إذا كان من شأنه أن تصبح المحكمة مختصة .

ونضرب لذلك مثلاً بأنه إذا أقام أحد الموظفين العموميين دعوى إلغاء أمام محكمة القضاء الإداري وكانت غير مختصة نوعياً بنظرها لأن رافع الدعوى كان دون المستوى الوظيفي الذي تختص به هذه المحكمة ، ثم رقي أثناء تداول الدعوى إلى المستوى الذي يسمح باختصاص محكمة القضاء الإداري فإن الدعوى تصبح مقبولة بعد أن كانت غير مقبولة طبقاً لقاعدة توزيع الاختصاص النوعي بين المحاكم الإدارية ومحكمة القضاء الإداري .

## الفصل الثاني

### التدخل واختصاص الغير فى الدعوى (\*) فى ظل القضاءين العادى والإدارى

المفهوم العام للتدخل واختصاص الغير فى الدعوى :

من الطلبات المعارضة ما يتسع به نطاق الخصومة من حيث اشخاصها بدخول شخص ثالث فيها من تلقاء نفسه وهو ما يعرف بالتدخل ، أو بتكليف شخص ثالث بالتدخل فيها ، وهو ما يعرف باختصاص الغير .

ويخضع التدخل واختصاص الغير للقواعد المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية بالنسبة للمنازعات الادارية التى تعرض على القسم القضائى بمجلس الدولة<sup>(١)</sup> وذلك لعدم ورود نص خاص يقانون مجلس الدولة بتنظيم هذا الموضوع ، الا فيما يتعلق بسلطة مفوضى الدولة فى الامر بدخول شخص ثالث فى الدعوى .

وعلى ذلك تنص المادة (٢٧) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على مايلى :

« تتولى هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى وتبنيها للمرافعة ولموفض الدولة فى سبيل تهيئة الدعوى الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن للحصول على ما يكون لازما من بيانات وأوراق وأن يأمر باستدعاء ذوى الشأن لموالمهم عن الوقائع التى

---

(\*) يخضع التدخل فى للدعوى الادارية بصفة عامة لذات القواعد والتبويد التى يخضع لها فى الدعوى القضائية طبقا لقانون المرافعات وكذا الانخال فانه لا يختلف فى الدعوى المذكورة اختلافا كبيرا ، والتدخل هو الذى يعنى به تضام غير من الاغيار الى دعوى مرفوعة فعلا .  
والتدخل أهمية كبيرة فى دعوى الالغاء لان الاحكام الصادرة فيها عامة الاثر فى مواجهة الكافة ، ولكونها تمس المطعون فيه الذى يكون له مصالح جدية فى الدعوى ولكن قد لا يعلن بها ولا يمثل فيها الا مصادفة ، وذلك نقص فى الاجراءات الادارية يعالجه نظام التدخل .  
(١) فى هذا المعنى تقول المحكمة الادارية العليا فى حكمها بجلسة ١٩٦٦/٣/٢٧ فى القضية رقم ٨٠١ من ٨ ق ما يلى :

« الأصل أن لجرامات قانون المرافعات المدنية والتجارية أو احكامه لا تطبق أمام القضاء الادارى الا فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة وبالتدر الذى لا يتعارض مع الاصول العامة والاجراءات الادارية وأوضاعها الخاصة .



يرى لزوم تحقيقها أو بدخول شخص ثالث في الدعوى أو بتكليف ذوى الشأن بتقديم منكرات أو مستندات تكميلية وغير ذلك من اجراءات التحقيق في الاجل الذى يحدده لذلك .

ونوضح فيما يلى الاحكام العامة لكل من التدخل واختصام الغير في الدعوى .

## المطلب الأول

### التدخل Intervention

التدخل في الخصومة نوع من الطلبات العارضة حسبما سبق بيانه يتدخل به شخص غريب عن الخصومة فيها للدفاع وينقسم بحسب الغرض منه الى تدخل اختصامى أو أصلى أو هجومى «principale ou agressive» وتدخل انضمامى أو تبعى أو تحفظى «accessoire ou conservatoire» ونبين كلا منهما فيما يلى :

أولا : التدخل الاختصامى :(\*)

فالتدخل الاختصامى هو الذى يدعى فيه المتدخل بحق ذاتى يطلب الحكم به لنفسه كما اذا كان هناك نزاع بين شخصين على التعيين فى وظيفة معينة فتدخل شخص ثالث طالبا الحكم لنفسه التعيين فى هذه الوظيفة فى مواجهة الخصمين الاصليين ، وذلك بالنسبة للمنازعات الادارية ، ونضرب مثلا آخر فى مجال القضاء العادى ، بنزاع على ملكية عين بين شخصين فتدخل شخص ثالث طالبا الملكية فى مواجهة الخصمين الاصليين ، أو كما فى حالة تدخل شخص فى دعوى بين اثنين مطالبان التعويض عما أصابه من ضرر بسبب ما تضمنته أقوال الخصوم الاصليين أو ما جاء بمذكراتهم من تشهير به أو مساس بسمعته .

---

(\*) يشترط القضاء الادارى فى للتدخل الاختصامى الذى يطلب فيه المتدخل طالبا لنفسه شرطين

اساسيين وهما :

الشرط الأول : أن يدعى المتدخل لنفسه حقا ، ومن ثم فيشترط فى المصلحة التى تبرر حقا ذاتيا ، قبول التدخل فى هذه الحالة كل للشروط اللازمة لقبول الدعوى وهى أن تكون له مصلحة ، وقائمة ، وشخصية ، ومباشرة .

الشرط الثانى : أن يقوم الارتباط بين الطلب الذى يسعى للمتدخل الحكم لنفسه بشئ معين ، وبين الدعوى الاصلية ، وتقدير هذا الارتباط متروك لمصلحة المحكمة التقديرية .

(يراجع حكم للمحكمة الادارية العليا فى ٢٧ مارس ١٩٦٦ )

ومفاد ذلك أن المتدخل تدخل اختصاميا أو هجوميا هو خصم حقيقي للخصوم الأصليين .

وفي التدخل الاختصامي يعتبر المتدخل مدعيا بالمعنى الصحيح فهو يرفع دعوى بحق ذاتي ، وهو يطلب به في صورة طلب عارض لا يلزم أن يرفع بصحيفة دعوى ، كما أنه يجوز تقديم طلبه أمام محكمة غير مختصة شأن سائر الطلبات العارضة .

**والقضاء المصري (وخصوصا ما كان يتجه اليه القضاء المختلط) يتجه الى التساهل في اثاره هذا الطلب العارض بمجرد قيام صلة الارتباط بين طلب المتدخل والدعوى الأصلية ، وعلى هذا الاساس قضى بقبول تدخل سمسار تمت الصفقة على يديه بطلب الحكم لنفسه بأتمائه في دعوى نزاع على عقد بدل بين طرفي العقد على اعتبار أن أتعاب السمسار متفق عليها في صلب العقد محل النزاع فالمطالبة بها تتصل بصلة ارتباط بالدعوى الأصلية لاستنادهما الى أساس واحد وهو عقد البذل<sup>(١)</sup> .**

وجدير بالملاحظة أنه يشترط للتدخل بنوعيه توافر شروط الدعوى من أهلية وصفة ومصلحة<sup>(٢)</sup> وألا يكون طالب التدخل ممثلا في الدعوى الأصلية ، وبناء على ذلك فلا يجوز لاحد الخصوم في الدعوى الأصلية التدخل فيها بصفة أخرى ، كما لا يجوز ذلك لخلقه العلم أو الخاص .

## ٢ - التدخل الانضمامي .

يقصد بالتدخل الانضمامي تأييد أحد الخصوم في طلباته فالتدخل يهدف من تدخله المحافظة على حقوقه عن طريق الانضمام لاحد الخصوم دفاعا عن حقه في الدعوى ، ومن صور التدخل الانضمامي في المنازعات الإدارية التي ترفع أمام

(١) راجع حكم محكمة الاستئناف المختلط في ٢٦ ابريل ١٩٢١ منشور بمجلة التشريع والقضاء سنة ٣٣ - ص ٢٧٦ ومشار اليه بمؤلف الدكتور رمزي سيف - مرجع سابق - ص ٢٩٧ .

(٢) يرى بعض الشراح أنه يشترط لقبول الدعوى أن يكون رافعها أهلا لمباشرتها طبقا لقانون الأحوال الشخصية الذي يطبق عليه ، والا كالت دعوى غير مقبولة ، ويرى البعض الآخر ان الأهلية ليست شرطا لقبول الدعوى وإنما هي شرط لصحة إجراءاتها بمعنى أنه اذا باثر الدعوى كانت دعواه مقبولة ، ولكن إجراءات الخصومة تكون باطللة .

مجلس الدولة في نطاق دعاوى الإلغاء تدخل المطعون في ترقية خصما ثالثا منضما للحكومة في طلب رفضها الدعوى ومعنى ذلك أن المتدخل هنا يتدخل في الخصومة لا ليطالب بحق ذاتي له كما هو الوضع بالنسبة للمتدخل الهجومي بل ينضم لأحد الخصمين الأصليين ومن أمثلته في القضاء العادي تدخل الدائن في نزاع بين مدينه مع الغير لمساعدة مدينه حتى يحكم له فيزيد الضمان العام الذي للدائن على أموال مدينه .

#### آثار التدخل :

يترتب على تدخل الغير في الخصومة أن يصبح طرفا فيها فيصير الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه ، بحيث لا يستطيع أن ينكر حجتيه بعد ذلك ، ويترتب على اعتبار المتدخل طرفا في الدعوى أن يكون له الطعن في الحكم بالطرق الجائزة لملائم الخصوم الأصليين .

وفيما عدا ذلك تختلف الآثار الأخرى تبعا لما إذا كان التدخل اختصاصيا أو انضماميا ونعرض ذلك على النحو التالي :

( أ ) في التدخل الاختصاصي يكون المتدخل مدعيا لنفسه بحق ذاتي في مواجهة طرفي الخصومة ولذا يعتبر طرفا فيها ويترتب على ذلك أنه يجوز له أن يبدى ما يشاء من الطلبات والدفع كأى طرف أصلي في الدعوى .

(ب) أما المتدخل تدخل انضماميا فيختلف مركزه باختلاف مركز من تدخل منضما اليه ويتحمل مصاريف تدخله أيا كان الحكم في الدعوى ولو صدر لصالح من تدخل منضما اليه وإذا زالت الخصومة في الدعوى الأصلية لاي سبب سواء كان سببا إراديا أو غير ذلك سقط تبعا لذلك طلب المتدخل تدخل انضماميا .

(ج) التدخل الانضمامي يجوز طلبه ولو لأول مرة أمام المحكمة الأعلى درجة سواء كان أمام القضاء العادي أو الإداري ، ونذلل على ذلك بحكم صادر من محكمة النقض وآخر صادر من المحكمة الإدارية العليا .

#### أولا : حكم محكمة النقض :

تقول المحكمة : « مفاد قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض

انه اذا قصرت طلبات المتدخل على ابداء أوجه دفاع لتأييد طلبات الخصم الذي حصل الانضمام اليه ، ولم يطلب الحكم لنفسه بحق ذاتي يدعيه في مواجهة طرفي الخصومة فان للتدخل على هذا النحو أيا كانت مصلحة المتدخل فيه لا يعد تدخلا هجوميا وانما هو تدخل انضمامي مما يجوز طلبه ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف<sup>(١)</sup> .

### ثانيا : حكم المحكمة الإدارية العليا :

تقول المحكمة :

« اذا كان المطعون في ترقوته بالرغم من أنه لم يختصم ولم يتدخل أمام محكمة القضاء الإداري فيجوز له التدخل في درجات التقاضي الاعلى بطلب الانضمام الى أحد الاخصام أو من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد ادخل أو تدخل فيها وليس من شك في أن الحكم نأذي سيصدر في هذه المنازعة سيتعدى أثره الى طالب التدخل ويعتبر حجة عليه ، ومن ثم ترى المحكمة قبوله خصما منضما الى الحكومة في طلب رفض الدعوى »<sup>(٢)</sup> .

ونعلق على هذين الحكمين بما سبق أن ذكرناه من مبررات احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية على موضوع التدخل في الدعوى مع مراعاة ما سبق الاشارة اليه .

كما أن المستفاد من هذه الاحكام أن التدخل الانضمامي يجوز طلبه ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بعكس التدخل الهجومي .

---

(١) نقض ١٩٦٨/١١/٢٦ من ١٩ ق - ص ١٤٠٧ .

(٢) حكم المحكمة الإدارية العليا في ١٩٦٠/١/٣٠ في القضية رقم ٧٦ - من ٤ ق ، وحكمها في ١٩٦٦/٣/١٧ .

## المطلب الثانى اختصاص الغير فى الدعوى

«Mise en cause»

التعريف العام باختصاص الغير فى الدعوى :

هذا الاختصاص أو بمعنى آخر ادخال الغير فى الدعوى هو نوع من الطلبات المعارضة يترتب عليه اتماع نطق الخصومة من حيث الخصوم فيها ، وذلك بادخال شخص خارج عن الخصومة لم يكن طرفا ، وهذا الادخال يتعين أن يكون بناءً على طلب احد أطراف الخصومة أو أن تأمر به المحكمة دون طلب ، ويرسب اختصاص الغير بصفة عامة الى تحقيق الاغراض الآتية :

( أ ) الحكم على الشخص المختص بطلبات معينة هى نفس الطلبات الاصلية أو طلبات أخرى .

(ب) جعل الحكم الصادر فى الدعوى الاصلية حجة على المختص فلا يمكن بعد ذلك أن ينازع فى الاحتجاج عليه بهذا الحكم (\*) .

(ج) الزام الشخص المدخل فى الدعوى بأن يقدم ورقة تحت يده منتجة فى الدعوى الاصلية .

صور اختصاص الغير :

لاختصاص الغير صورتان ، الاولى بناء على أمر المحكمة ، والثانية بناء على طلب الخصوم الاصيلين ، ونتناول تفصيل ذلك فيما يلى :

أولاً : الاختصاص بناء على أمر المحكمة :

يكون هذا الادخال أو الاختصاص رغماً عن ارادة طرفى الخصومة ويتم بأمر من المحكمة ، وقد استحدث المشرع المصرى هذا النظام الذى اختلفت فى شأنه بعض

---

(\*) قد تكون الحاجة ماسة الى الادخال حتى يسرى الحكم فى مواجهة المراد ادخاله - غير أن هذا الأمر غير لازم فى دعاوى الانفاء لانها ذات أثر عام ، وحجية فى مواجهة التكلفة .  
(يراجع فى هذا حكم محكمة للتضاء الإدارى فى ٧ مايو س ١٢ ق رقم ١٠١)

التشريعات الاجنبية ، ولم يكن متاحا في القانون المصرى من قبل فضلا عن كونه محل جدل فى الفقه .

وأهم نقد يوجه اليه أن اختصاص شخص فى دعوى قائمة عبارة عن ادعاء ، ومن غير المستباح أن يكون القاضى مدعيا ، كما أن هذا الاجراء فيه مخالفة لمبدأ أساسى من مبادئ المرافعات وهو المبدأ القائل : وأن الخصومة ملك الخصوم ويسيرونها كيفما شأوا .

والمبدأ السابق هو من المبادئ المقررة فى المنازعات المدنية والتجارية حيث من المقرر أن دور القاضى فيها دورا سلبيا الى حد ما يعكس دور القاضى الإدارى ، فهو الذى يدير اجراءات الخصومة لان اجراءاتها استيفائية وإستفائية ، ومعنى كونها استيفائية أن جهاز القضاء الإدارى يوجهها دون التقيد بطلب الخصوم ، حيث يقوم جهاز مفوضى الدولة بامتناء الدعوى فله أن يطلب ملف خدمة الموظف المتقاضى أو ملف القضية ، ويتابع رد الادارة بشأنها ، كما أن الدعوى الادارية تتمثل فى منازعة موضوعية تثور دفعا عن المركز الموضوعى ، والقلة منها منازعات ذاتية شخصية ، ولذلك فان دور القاضى الإدارى ايجابى الى حد كبير حسبما سنعود الى بيانه تفصيلا .

وعلى كل حال فقد أعطى قانون المرافعات الجديد للقاضى بالقضاء العادى سلطة معينة فى تسيير الدعاوى المدنية والتجارية ، ومن مظاهر هذه السلطة حقه فى الامر باذخال شخص خارج عن الخصومة فى الدعوى .

ويستهدف هذا النظام تحقيق اهداف متعددة نوجزها فيما يلى<sup>(١)</sup> .

#### ١ - اظهار الحقيقة :

ويقصد بذلك الوصول الى الحقيقة فى القضية المعروضة ، كما لو ادخل الغير لائزاه بتقديم ورقة منتجة تحت يده ، أو ادخل بغرض مساعدة أحد الاطراف فى الدعوى اذا وجد القاضى الحاجة الى ذلك توصلا الى الحقيقة .

---

(١) الدكتور رمزي سيف - مرجع سابق - ص ٣٠٢ ومابعدها .

## ٢ - تحقيق مصلحة العدالة :

وهذا الهدف يخلو للمحكمة الأمر بادخال الغير في الحالات الآتية :

( أ ) حالة الشخص الذى له أن يتدخل اختصاصا ، كما لو أدخل من يظهر من سير الدعوى انه صاحب الحق المدعى به بين الاطراف .

(ب) حالة الغير الذى له أن يتدخل انضماما لاحد الخصوم كاختصاص الدائن والمدين اذا كانت الدعوى بين المدين والغير .

(ج) حالة الغير الذى له أن يتدخل تدخل انضماميا مستقلا وهو ما يحدث فى حالة ادخال من كان يجوز اختصاصه عند رفع الدعوى أى فى حالة التعدد الاختيارى ، وهذا ما يسمح للقاضى بأن يأمر بادخال من كان مختصا فى الدعوى فى مرحلة سابقة مثلا قبل الحكم ببطلاق صحتها وتجديدها .

(د) حالة من تربطه بأحد الخصوم رابطة تضامن أو حق أو التزام لا يقبل التجزئة .

(هـ) حالة اختصاص الوارث مع المدعى أو المدعى عليه أو الشريك على الشبوع لاي منهما اذا كانت الدعوى متعلقة بالتركة قبل قسمتها ، أو اذا كانت الدعوى متعلقة بالشبوع .

ويلاحظ أنه فى حالة الإدخال بناء على أمر المحكمة تصبح المسألة تقديرية لها ، فإذا قدرت وجوب ادخال شخصا من الغير فاتتها تأمر أحد أطراف الخصومة باختصاصه وعلى المحكمة أن تلجأ نظر الدعوى على نحو يمكن من كلفته من الخصوم بالقيام بالاختصاص .

ويجب ملاحظة ما يلى :

أولا : المقصود بحالة اختصاص من كان مختصا فى الدعوى فى مرحلة سابقة هو نفس درجة التقاضى ، كمن كان مختصا فى دعوى حكم فيها بعدم الاختصاص ، أو ببطلاق صحيفة الدعوى ثم جدما المدعى دون أن يختصم فيها بعض من كانوا مختصمين فيها من قبل أن يحكم بعدم الاختصاص أو ببطلاق صحيفة الدعوى ، وليس المقصود أن تأمر المحكمة باختصاص شخص أمام محكمة الدرجة الثانية لأنه كان مختصا أمام المحكمة الابتدائية فربما أصبح حكم المحكمة الابتدائية نهائيا فلا يجوز للمحكمة أن تأمر باختصاصه أمام محكمة الدرجة الثانية فتخل بحجية الحكم بالنسبة له .

ثانيا : يجوز للمحكمة أن تدخل من ترى أنه قد يضر من قيام الدعوى أو من الحكم فيها إذا بدت للمحكمة دلائل جديّة على التواطؤ أو الغش أو التقصير من جانب الخصوم ، وسلطة المحكمة بالأمر بالاختصاص فى هذه الحالة مشروطة بشرطين وهما :

( أ ) أن يكون الغير الذى تأمر المحكمة باختصاصه ممن قد يضر من قيام الدعوى أو الحكم فيها ولا يجنيه لدفع الضرر الفعلى التمسك بنسبية أثر الحكم ، وإنما الذى يجنيه هو تدخله بنفسه ، كحالة الضرر الذى يصيب المالك الحقيقى للمنقول فى دعوى لم يختصم فيها ، وقد لا يكون عالما بقيامها .

(ب) أن تتبين المحكمة مما يقدم فى الدعوى أن هناك دلائل جديّة على أى تواطؤ أو غش أو تقصير من جانب الخصوم قد يترتب عليه ضررا بالغير إذا ظل خارجا عن الخصومة ، واستكشاف هذا الامر مسألة وقائع متروك تقديرها للمحكمة وتختلف الدلائل فيها باختلاف كل حالة على حده .

#### اجراءات الاختصاص بناء على أمر المحكمة :

يتم هذا الاجراء بتكليف المحكمة لأحد الخصومة الأصليين باعلان من يراد اختصاصه ، وتؤجل الدعوى الى أجل يسمح باعلان الشخص المراد اختصاصه على أن تعين ميعادا لحضوره .

#### ثانيا : اختصاص الغير بناء على طلب الخصوم .

ينظم القانون المصرى هذا الاندخال بالمادة ( ١١٧ ) مرافعات) والتي تقول :

« للخصم أن يدخل فى الدعوى من كان يصح اختصاصه فيها عند رفعها ويكون ذلك بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة مع مراعاة حكم المادة ٦٦ مرافعات » .

وطبقا للمادة السابقة فإنه لا يجوز لاحد اطراف الخصومة أن يدخل فيها الا من كان يمكن اختصاصه عند بدئها ، وذلك الى جانب حالة اختصاص الغير لتقديم ورقة تحت يده طبقا لحكم المادة ( ٢٦ ) من قانون الاثبات .

وفترض هذا الاندخال وجود ارتباط بين القضية المعروضة وبين شخص من الغير مما كان يجيز تعدد فى الخصوم عند رفع الدعوى لاختصاص الغير فيها فى هذا الوقت ،



ولكى تكون الدعوى قد رفعت من أحد الخصوم على أحدهم دون اختصاص الغير ،  
فمنذ يمكن لأحد طرفي الخصومة ادخال من كان يمكن أن يكون مدعيا أو مدعى  
عليه في الخصومة منذ بنائها .

ويلاحظ أن المقصود بمن يجوز اختصاصه عند بدء الخصومة هو من كان يجوز  
اختصاصه الى جانب اطرافها وليس من كان يجوز أو يجب اختصاصه بدلا من أحد  
طرفيها . فالقروض أننا بصدد خصومة متعددة الاطراف<sup>(١)</sup> .

ويعتبر الغير باختصاصه طرفا في الخصومة ، لان الاختصاص في ذاته يعنى توجيه  
طلب الي الغير ، أو اشراكه في طلب مقدم في الخصومة ، وفيه يأخذ الغير صفة  
الطرف في الخصومة ، ولو لم يبد أى طلب أو دفاع ، ويكون له سلطات الطرف  
في الخصومة وعليه اعبائها ، فله أن يتمسك بالدفع الموضوعية والاجرائية ،  
ويمكنه انكار توقيع معين ، أو الادعاء بالتزوير ، وله الحضور ومتابعة سير  
الخصومة ، كما يحق له الطعن بالطرق المتاحة لطرفي الخصومة الاصليين ،  
ويستفيد من المستندات المقدمة في الدعوى التي تساعد موقفه فيها ، وإذا صدر  
لصاحبه حكم فطرفي الخصومة الطعن فيه ، ويختصونه في هذا الطعن<sup>(٢)</sup> .

وجدير بالذكر أن ادخال الضامن ، أو بمعنى آخر دعوى الضمان الفرعية يعتبر  
من أهم صور اختصاص الغير بناء على طلب الخصوم .

والضامن في فقه المرافعات يشمل فضلا عن الحالات المعروفة في القانون المدني  
والتجاري كل حالة يمكن فيها للشخص أن يرجع على آخر لسبب منازعة الغير له ،  
كرجوع الكفيل على المدين الأصلي اذا طالب الدائن الكفيل ، ورجوع المدين  
المتضامن على المدينين الآخرين بالزام كلا منهم بنصيبه في الدين الذي قام بوفائه  
للدائن ، ورجوع الممثل مدنيا عن فعل الغير على مرتكب الفعل الضار ، ورجوع

---

(١) من الجدير بالذكر أنه بالنسبة للمنازعات الادنية يحق لمفوض الدولة في سبيل تهيئة الدعوى  
أن يأمر بدخول شخص ثالث ، ويعتمد هذه السلطة من المادة (٢٧) من قانون المجلس ، وبموجب  
هذه المادة يحق له الاتصال بالجهات الحكومية للحصول على ما يكون لازما من بيانات وأوراق ،  
ويمكن تفسير ذلك في رأى البعض بأن هذا يشمل الجهات الاخرى غير الجهة المدعى عليها .

(٢) نقض مدني في ٧ مارس ١٩٥٧ - مجموعة النقض (٨) - ص ٢١٤ .

أحد الخصوم بالتعويض على المحضر المتسبب فى بطلان ورقة كان أعلنها ، اذا تمسك الخصم الأصلي ببطلانها ، ورجوع بائع ثان على البائع له بطلب فسخ البيع الحاصل له لعدم تسليم العين المباعة اذا رفعت على هذا البائع دعوى من مشتري منه بطلب فسخ البيع الثانى لعدم تسليم العين المباعة .

ويسمى صاحب الحق فى الرجوع بالضمان بصاحب الضمان أو المضمون . ويسمى الملزم بالضمان ضامنا ، وتسمى الدعوى التى يرجع بها صاحب الضمان على الضامن بدعوى للضمان<sup>(١)</sup> .

ولصاحب الضمان أن يرجع على الضامن اما بدعوى ضمان أصلية أو بدعوى ضمان فرعية<sup>(٢)</sup> ، والدعوى الأصلية هى التى يرفعها المضمون على الضامن بعد انتهاء النزاع فى الدعوى الأصلية مع الغير ، أما الدعوى الفرعية فهى التى يدخل بها المضمون ضامنه فى الخصومة القائمة بين المضمون وبين الغير ويطلب فيها من الضامن القيام بالتزلم بالضمان .

ويحكم فى طلب الضمان وفى الدعوى الأصلية بحكم واحد اذا كان ذلك ممكنا ، بأن كان طلب الضمان صالحا للحكم فيه وقت الحكم فى الدعوى الأصلية ، فاذا كانت الدعوى الأصلية صالحة للحكم فيها وكان الحكم فى طلب الضمان بحاجة الى تحقيق فليس ثمة ما يمنع المحكمة من الحكم فى الدعوى الأصلية أولا ، وارجاء الحكم فى طلب الضمان حتى يتم التحقيق .

#### الوضع بالنسبة لدعوى الضمان الخاضعة للتحكيم :

من أهم ما تجدر الإشارة اليه أن دعوى الضمان المقامة من هيئة عامة ضد احدى شركات القطاع العام ، فان هيئات التحكيم تختص بنظرها ، وللمحكمة المعروض

---

(١) دكتور رمزى سيف - مرجع سابق - ص ٣٠٩ وما بعدها .

(٢) يتم الإدخال بالطرق القانونية التى ينص عليها قانون المرافعات فاذا تم الإدخال بدون إيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب ، كما اذا قدمت لقم المحضرين مباشرة لإعلانها ، فانه يتعين على المحكمة من تلقاء نفسها أن تقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون لان إجراءات التقاضى من النظام العام .

(يراجع فى هذا الشأن - المستشار عز الدين الدناصورى والاستاذ حامد عكاز - مرجع سابق - ص ٣٢٣) .

عليها النزاع أن تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها<sup>(١)</sup> - كذلك فإن كانت الدعوى الأصلية مرفوعة من شخص عادي ضد إحدى شركات القطاع العام ، وإقامت هذه الشركة دعوى ضمان ضد شركة قطاع عام أخرى ، فإن المحكمة لا تختص بنظر دعوى الضمان لأنها من اختصاص هيئات التحكيم والمنصوص عليها في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ويتعين على المحكمة في هذه الحالة أن تقضى في الدعوى الأصلية بعدم اختصاصها بنظر دعوى الضمان وحالتها إلى هيئات التحكيم .

**ثالثاً : الإخلال في المنازعات الإدارية التي تعرض على القضاء الإداري :**

يأخذ القضاء الإداري في الإخلال بنفس النظام والإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وبناء على ذلك فيجوز الإخلال ببناء على أمر المحكمة أو بناء على طلب الخصوم ، فللخصوم أن يدخلوا في الدعوى من كان يصح اختصاصه عند رفعها ويكون ذلك بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى حسبما سبق بيانه مع مراعاة المواعيد المنصوص عليها في المادة (٦٦ من قانون المرافعات) والتي أحالت إليها المادة (١١٧) من هذا القانون حسبما سبق بيانه .

وعطفاً لحكم المادة (٢٧) من قانون المجلس فإنه يجوز للخصوم التقدم بطلبات الإخلال أمام هيئة مفوضي الدولة<sup>(٢)</sup> ، فلمفوض الدولة سلطة الأمر بإدخال شخص ثالث في الدعوى ، كما يجوز للمحكمة أثناء سير الدعوى أن تأذن بإدخال الغير بالزامه بتقديم ورقة منتجة في الدعوى تحت يده ، وذلك وفقاً لحكم المادة (٢٦) من قانون الإثبات) في المواد التجارية والمدنية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ والتي تقول :

يجوز للمحكمة أثناء سير الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف أن تأذن في إخلال الغير لاثامه بتقديم محرر تحت يده وذلك في الأحوال ومع مراعاة الأحكام

---

(١) نقض في ١٩٧٩/٣/٢٤ - طعن رقم ٦١٤ - س ٤٥ ق .

(٢) نص المادة ٢٧، من قانون المجلس على مايلي :

تتولى هيئة مفوضي الدولة تحضير الدعوى وتبليغها للمرافعة ولمفوضي الدولة في مجيل تهينة الدعوى الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن للحصول على ما يكون لازماً من بيانات وأوراق وأن يأمر باستدعاء ذوي الشأن لمؤالهم عن الوقائع التي يرى لزوم تحقيقها أو بدخول شخص ثالث في الدعوى أو بتكليف ذوي الشأن بتقديم مكررات أو مستندات تكميلية وغير ذلك من إجراءات التحقيق في الاجل الذي يحدده لذلك ... :

والأوضاع المنصوص عليها في المواد السابقة ، والمواد السابقة ، والمعنية بالنص  
في المواد (٢٠ - ٢٦) من قانون الإثبات<sup>(١)</sup> .

(١) لامية التكليف بتقديم المستندات أمام القضاء الإداري تشير الى المواد السابقة للمادة ٢٦  
من قانون الإثبات فيما يلي :

تنص المادة (٢٠) على مايلي :

يجوز للخصم في الحالات الآتية أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أي محرر منتج في الدعوى يكون  
تحت يده .

(أ) اذا كان القانون يجيز مطالبة بتقديمه أو تسليمه .

(ب) اذا كان مشتركاً بينه وبين خصمه ، ويعتبر المحرر مشتركاً على الاخص اذا كان المحرر  
لمصلحة الخصمين أو كان مثبثاً لالتزاماتهما وحقوقهما المتبادلة .

(ج) اذا استند اليه خصمه في أي مرحلة من مراحل الدعوى .

تنص المادة (٢١) على مايلي :

يجب أن يبين في هذا الطلب :

(أ) أوصاف المحرر الذي يسميه .

(ب) فحوى المحرر بقدر ما يمكن من التفصيل .

(ج) الواقعة التي يستدل به عليها .

(د) الدلائل والظروف التي تؤيد أنه تحت يد الخصم .

(هـ) وجه إلزام الخصم بتقديمه .

وتنص المادة (٢٢) على ما يلي :

لا يقبل الطلب اذا لم تراخ فيه احكام المادتين السابقتين .

وتنص المادة (٢٣) على مايلي :

« اذا أثبت الطالب طلبه وانقر الخصم بأن المحرر في حيازته أو منكت أمرت المحكمة بتقديم  
المحرر في الحال أو في أقرب موعد تحدده .

« اذا أثير الخصم ولم يقدم الطالب اثباتاً كافياً لصحة الطلب وجب أن يحلف المنكر يمينا بأن  
المحرر لا وجود له أو أنه لا يعلم وجوده ولا مكانه وأنه لم يخفه أو لم يهمل البحث عنه ليحرم  
خصمه من الاستدلال به .

وتنص المادة (٢٤) على مايلي

« اذا لم يقدم الخصم بتقديم المحرر في الموعد الذي حددته المحكمة أو امتنع عن حلف اليمين  
المذكورة اعتبرت صورة المحرر التي قدمها خصمه صحيحة مطابقة لاصلها ، فان لم يكن خصمه  
قد قدم صورة من المحرر جاز الأخذ بقوله فيما يتعلق بشكله وموضوعه .

وتنص المادة (٢٥) على مايلي :

« اذا قدم الخصم محرراً للاستدلال به في الدعوى فلا يجوز له منحه بغير رضاه خصمه الا  
بان كتابي من القاضي أو رئيس الدائرة بعد أن تحفظ منه صورة في ملف الدعوى يؤثر عليها  
قلم الكتاب بمطابقتها لاصل .

ويقدم طلب الاخلال في هذه الحالة من الخصم الذي يمتنيد من الورقة ، ومتى ادخل الغير في الدعوى أصبح خصما فيها طبقا للقواعد العامة وأصبح للمحكمة قبله سلطة الحكم عليه بالغرامة اذا امتنع عن الامتثال لامرها ، فضلا عن حق الخصوم في الرجوع عليه بالتعويض اذا اضر بهم عدم تقديم الورقة .

وتقديم الأوراق والمستندات المنتجة في الدعوى الادارية أهمية كبيرة لان الكثير من المنازعات الادارية يتمثل في دعوى استهلامية يتطلب الامر فيها الاطلاع على المستندات والمكاتبات التي تحتفظ بها الإدارة ، ولا يعلم المتنازعون عنها شيئا في غالب الاحيان وذلك فضلا عن اجراءات المنازعة الادارية هي اجراءات استيعافية واستهلامية وللمستندات فيها أهمية كبرى ، فكثيرا ما تكلف هيئة المفوضين الجهات الادارية بتقديم المستندات المنتجة والتي تحتفظ بها الإدارة ، وإذا ما تقاعست الإدارة عن تقديم المستندات المطلوبة فإن تقاعسها يعتبر قرينة لصالح المدعى وقرينه ضد جهة الإدارة .

وجدير بالذكر أنه ولئن أجازت المادة (٢٥٣) من قانون المرافعات لتقديم رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - والمقابلة للمادة (٢٠) من قانون الاثبات - للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده اذا توافرت احدى الاحوال الثلاثة الواردة فيها ، الا أن الفصل في هذا الطلب باعتباره متعلقا بأوجه الاثبات متروك لتقدير قاضي الموضوع فله أن يلتفت عنه اذا كون عقيدته في الدعوى من الأدلة التي اطمان اليها .

والادلة في القضاء الادارى كثيرة ومتشعبة ومن أهمها : ملفات المتنازعين مع الإدارة سواء كانوا من الموظفين أو الافراد ، وغالبا ما يطلبها القاضي الادارى للاطلاع عليها .

ويأخذ القضاء الادارى كذلك بالاحكام والقواعد المتعلقة بدعوى الضمان طبقا

---

- وتلخص المادة (٢٦) على مايلي :

« يجوز للمحكمة أثناء سير الدعوى ولو أملم محكمة الاستئناف أن تأذن في اخلال الغير لازامه بتقديم محرر تحت يده وذلك في الاحوال ومع مراعاة الاحكام والأوضاع المنصوص عليها في المواد السابقة ».

لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية والسابق الإشارة إليها ، مع التحفظ المتعلق بطبيعة الدعوى الإداري .

والإجراءات المعتادة في الإدخال أمام القضاء الإداري هي ورقة التكاليف ، ويجوز التقدم بطلب الإدخال إلى هيئة المحكمة .

وفي ذلك نقول محكمة القضاء الإداري :

«إن الإجراءات المعتادة هنا هي ورقة التكاليف بالحضور وإن كان يجوز للخصوم أيضا أن يتقدموا بطلب الإدخال إلى هيئة المحكمة التي لها بناء على هذا الطلب أو من تلقاء نفسها أن تأمر بإدخال من ترى ادخاله لمصلحة العدالة ، أو لإظهار الحقيقة»<sup>(١)</sup> ، وتعين المحكمة ميعادا لا يجاوز ثلاثة أسابيع لحضور من تأمر بإدخاله ، ومن يقوم من الخصوم بإدخاله ويكون ذلك بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى .

يتضح مما تقدم أن القضاء الإداري يأخذ بالإجراءات المتبعة أمام القضاء العادي في اختصاص الغير ، والتي ينظمها قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ويستهدف نفس الأهداف التي يستهدفها من حيث إظهار الحقيقة أمام القضاء ، أو من حيث تحقيق مصلحة العدالة بما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الإدارية .

---

(١) محكمة القضاء الإداري - حكمها في القضية رقم ٤٢٣ من ٨ ق .

## المطلب الثالث

### تطبيقات قضائية من أحكام المحكمة الادارية العليا بشأن الطلبات المختلفة

١ - أحكام تتعلق بنطاق الدعوى الذى يتحدد بطلبات المدعى :

#### قاعدة :

الأصل أن يحدد المدعى نطاق دعواه وطلباته أمام القضاء ولا تملك المحكمة من تلقاء نفسها أن تتعداها ، فإذا هي قضت بغير ما يطلبه الخصوم ، فإنها تكون قد تجاوزت حدود سلطتها وحق الغاء ما قضت به .

#### الحكم :

الأصل أن المدعى هو الذى يحدد نطاق دعواه وطلباته أمام القضاء ولا تملك المحكمة من تلقاء نفسها أن تتعداها ، فإذا هي قضت بغير ما يطلبه الخصوم فإنها تكون بذلك قد تجاوزت حدود سلطتها وحق الغاء ما قضت به .

(دعوى ١٠٦٢ - ٧ ١٩٦٨/٣/٢٥ ، ٦١٢/٨٢/١٣ - مشار إليها بمجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى ١٥ سنة - ١٩٦٥/١٩٨٠ - الجزء الثانى - طبعة ١٩٨٣ - ص ١٠٣٩) .

#### القاعدة :

نطاق الطعن يتحدد بطلبات الطاعن فى تقرير طعنه - طلب الطاعن الغاء قرار الفصل مع ما يترتب على ذلك من آثار لا يشمل صرف مرتبه عن مدة الفصل - أساس ذلك أن صرف مرتب العامل عن مدة الفصل ليس أثرا لازما لالغاء قرار الفصل - بيان ذلك .

#### الحكم :

الأصل أن نطاق الطعن يتحدد بطلبات الطاعن فى تقرير طعنه ، وإذا لم يضمن الطاعن تقرير طعنه ما سبق أن طالب به فى دعواه أمام المحكمة التأديبية من طلب صرف مرتبه عن مدة الفصل فإن هذا الطلب يكون والامر كذلك غير معروض على هذه المحكمة بما لا محل للنظر فيه . وإذا كان الطاعن قد طلب فى تقرير الطعن

الحكم بإلغاء قرار فصله من الخدمة ، مع ما يترتب على ذلك من آثار إلا أن صرف مرتب العامل عن مدة الفصل ليس أثرا لازما لإلغاء قرار الفصل لأن الأصل اعمالا لقاعدة أن الاجر مقابل العمل أى حق العامل فى مرتبه لا يعود تلقائيا بمجرد الغاء قرار الفصل بل يتحول الى تعويض لا يقضى فيه الا بطلب صريح بعد التحقق من توافر شروط المسؤولية الموجبة للتعويض .

(دعوى ٦٢٤ - ١٤ ١٩٧٢/١٢/٢٠ ١٩٧٢/١٨/٧ - مرجع سابق) .

★ ★ ★

(٢) حكم متعلق بالجمع بين مدعين متعددين فى عريضة واحدة يربطهم أمر واحد .

القاعدة :

الجمع بين مدعين متعددين فى عريضة دعوى واحدة - شرط صحته لو تعددت طلباتهم ، أن يربطهم جميعا أمر واحد - المناط فى ذلك أن تتحقق المصلحة فى توجيه الخصومة على هذه الصورة مرد تقدير هذا الى المحكمة وفق ما تراه من ظروف الدعوى ..

الحكم :

• ان الجمع بين مدعين متعددين ، حتى ولو تعددت طلباتهم فى عريضة دعوى واحدة ، يكون سائفا ، اذا كان يربطهم جميعا أمر واحد والمناط فى ذلك تحقق المصلحة فى توجيه الخصومة على هذه الصورة ومرده الى تقدير المحكمة وفقا لما تراه من ظروف الدعوى فاذا كان الثابت أن أساس الدعوى الراهنة ، هو لحالة المدعين الى المحكمة التأنيبية وأن المنكورين كانا قد أحيلوا الى المحاكمة التأنيبية معا ، بقرار احالة واحدا وضمتهما دعوى تأنيبية واحدة ، صدر فيها ضدهما حكم واحد ، هذا الى جانب أنهما ، قبل احالتهما الى المحاكمة التأنيبية كانا قد رقا باعتبارهما منسيين الى الدرجة السابعة فى تاريخ واحد ، فان هذه الظروف مجتمعة تبين بوضوح قيام رابطة بينهما ، تمسوغ تقدير تحقق المصلحة فى الجمع بين طلباتهما فى عريضة دعوى واحدة .

(دعوى ٥٠٦ - ٩ ١٩٦٨/٥/١٩ ١٩٥٨/١٢٨/١٣ - مرجع سابق) .



(٣) حكم يقيد بأن الطلب الاحتياطي لا تقوم الحاجة اليه متى أجيب الطلب الأصلي :

القاعدة :

الطلب الاحتياطي لا تقوم الحاجة اليه متى أجيب الطلب الأصلي ، المحكمة المختصة بالطلب الاحتياطي لا تتعرض له الا اذا رفض الطلب الأصلي - اذا كان الطلب الأصلي هو الغاء قرار الفصل من القوات المسلحة مما يدخل في اختصاص اللجان القضائية للقوات المسلحة وكان الطلب الاحتياطي نسوية حالة المدعى الوظيفية بعد تعيينه بهيئة عامة - يتعين على محكمة القضاء الاداري المختصة بالطلب الاحتياطي الا تتعرض له وتفصل فيه الا بعد الفصل في الطلب الأصلي من اللجان القضائية للقوات المسلحة - اعتبار الطلب الاحتياطي معلق على شرط واقف هو انتهاء الفصل في الطلب الأصلي - يتعين الحكم يوقف الدعوى في الطلب الاحتياطي لحين الفصل في الطلب الأصلي .

★ ونكتفي بالقاعدة دون الحكم نظرا لوضوحها ...

(٤) حكم يقيد باحالة الطلب الأصلي للجهة المختصة :

القاعدة :

اذا كان الطلب الأصلي مما تختص به اللجان القضائية للقوات المسلحة والطلب الاحتياطي مما تختص به محكمة القضاء الاداري يتعين على الاخيرة احالة الطلب الأصلي الى اللجان القضائية للقوات المسلحة المختصة بنظره - أساس ذلك : اللجنة القضائية للقوات المسلحة جهة قضائية في تطبيق المادة ١١٠ مرافعات ...

الحكم :

ولئن كان الطعن قد قُصر على ما قضى به الحكم المطعون فيه في شأن الطلب الاحتياطي من عدم اختصاص المحكمة بنظره ، وهو ما سبق بيان صحة الطعن في خصوصه في الحدود المتقدمة - الا أن ذلك الطعن ويحكم ما جرى عليه قضاء هذه

المحكمة يفتح الباب أمامها لتتناول بالنظر والتعقيب الحكم المطعون فيه في كل ما قضى به في المنازعة برمتها مما يرتبط بالطلب فيها أصلا واحتياطيا وهو ما يجعل لها أن تثير من تلقاء ذاتها موضوع ما قضى به الحكم من رفض الاحالة في خصوص الطلب الأصلي للجنة القضائية المشار إليها إذ أن ما قضى به الحكم في ذلك مما رتبته على أساس عدم اعتبارها جهة قضائية فلا يجوز إحالة الدعوى إليها طبقا للمادة ١١٠ - مرافعات - غير صحيح وفقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة ومن ثم يتعين إلغاء الحكم في هذا الخصوص أيضا والامر بإحالة الدعوى بالنسبة الى الطلب الأصلي الى اللجنة المختصة بنظره في القوات المسلحة .

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما تضمنه قضاؤه بالنسبة الى الطلب الاحتياطي وفيما تضمنه بالنسبة الى الطلب الأصلي من عدم جواز الاحالة الى الجهة المختصة به .

وقد حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الطلب الأصلي وبإحالته الى اللجنة القضائية المختصة طبقا للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ ويوقف الدعوى في الطلب الاحتياطي لحين الفصل في الطلب الأصلي .

(٤٤٥ - ٢١ / ١٤٥ / ١٩٧٩ / ٤٣ / ٢٤ - مرجع سابق) ..

## الفصل الثالث

### الدفع وتطبيقات قضائية من أحكام المحكمة الادارية العليا بشأن الدفع المختلفة

#### المطلب الأول

المبادئ والأحكام العامة ، للدفع فى ظل قانون المرافعات المدنية  
والتجارية :

التعريف العام للدفع :

الدفع هو ما يجب به الخصم على دعوى خصمه ، وإن الدفع بهذا المعنى العام  
كثيرة ومختلفة فهى تختلف باختلاف الفرض منها ، والاثـر الذى يترتب على قبولها .

فقد يتمثل الدفع فى انكار نشوء الحق فى نعمة الخصم صحيحا كانكار واقعة شراء  
شئ معين ، أو انتضاء الحق الذى ترتب فى ذمته بسبب من الأسباب التى تنتهى  
بها الحقوق بعد نشوئها كالوفاء ، أو المقاصة ، أو التقادم .

غير أن المدعى قد يدفع الدعوى دون أن ينازع فى الحق المدعى به ولكنه يدفعها  
بدفع طعن به فى صحة الخصومة كما هو الشأن فى الحالات التالية :

- الدفع بأن الدعوى رفعت الى محكمة غير مختصة .
- الدفع بأن اجراءات رفع الدعوى باطلة .

وقد يدفع المدعى عليه الدعوى بدفع لا يتعرض فيه للحق المدعى به من حيث  
نشوئه أو من حيث صحته ، أو من حيث بقاءه قائما حتى رفع الدعوى ، فهو لا يطعن  
على صحة الخصومة ، وإنما يدفعها بدفع ينازع به فى حق المدعى فى رفع الدعوى  
كأن يزعم المدعى عليه بألا مصلحة للمدعى فى الدعوى أى لا حق له فى رفعها ،  
أو أن يزعم بأن الدعوى ترفض لفوات الميعاد كما هو الشأن فى الطعن أمام مجلس  
الدولة فى القرارات الادارية بعد فوات الستين يوما التى يتحصن بها القرار المطلوب  
الغاؤه فى دعوى الإلغاء مع مراعاة التحفظات سالفة البيان أو لفوات ميعاد السنة التى يجب  
أن ترفع عنها دعوى الحيازة ، أو لفوات الميعاد الذى يجب أن يرفع فيه الطعن فى الحكم .

ويلاحظ أن الدفوع أمام القضاء الإداري ليست على درجة من الانبساط كما هو الوضع أمام القضاء العادي بسبب انحصار ولاية القاضي الإداري في إصدار الأحكام المتعلقة بالإنهاء والتسويات والتعويض .

#### تقسيم الدفوع :

يفهم لنا من العرض السابق أن الدفوع تنقسم إلى ثلاثة أصناف رئيسية وهي :

أولا - دفوع شكلية : «Exceptions préliminaires»

وهي التي يطعن بها في صحة الخصومة أو شكلها .

ثانيا - دفوع بعدم القبول : «Non Recevoir»

وهي التي ينزع بها في حق رافع الدعوى في رفعها أى ينازع في قبولها .

ثالثا - دفوع في الحق المدعى به في الدعوى :

أى في موضوع الدعوى . «Defenses au Fond»

ونوضح ذلك فيما يلي :

#### أولا - الدفوع الشكلية

الدفوع الشكلية هي الدفوع الجائز ابدؤها قبل التعرض لموضوع الدعوى ، وقد نصت المادة (١٠٨) من قانون المرافعات على هذه الدفوع وعدتها في : الدفع بعدم الاختصاص المحلي ، والدفع بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع أمامها ، أو للارتباط ، والدفع بالبطلان .

وينص القانون على أن سائر الدفوع المتعلقة بالإجراءات يجب ابدؤها معا قبل ابداء أى طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول والا سقط الحق فيما لم يبد منها ، ويسقط حق الطاعن في هذه الدفوع إذا لم يبدنها في صحيفة الطعن . ويحكم في هذه الدفوع على استقلال ما لم تأمر المحكمة بضمها إلى الموضوع ، وعندئذ تبين المحكمة ما حكمت به في كل منها على حدة .

ويجب ابداء جميع الوجوه التي يبنى عليها الدفع المتعلق بالإجراءات معا والا سقط الحق فيما لم يبد منها .

والدفع بعدم اختصاص المحكمة لاتقاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ، ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى (مادة ١٠٩، مرافعات) .

وعلى المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ، حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها (مادة ١١٠، مرافعات) .

وكذلك إذا رأت محاكم مجلس الدولة أن النزاع يدخل في اختصاص القضاء العادى أحالته إلى المحكمة المختصة به ، والمكس صحيح .

وإذا اتفق الخصوم على التقاضى أمام محكمة غير المحكمة المرفوع إليها النزاع جاز للمحكمة أن تأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة التى اتفقا عليها . (مادة ١١١، مرافعات) مع احترام قاعدة الاختصاص المتعلقة بالولاية ، فلا يجوز الاتفاق على عرض منازعة إدارية تختص بها محاكم مجلس الدولة مثلا على القضاء العادى .

وإذا رفع النزاع ذاته إلى محكمتين وجب إبداء الدفع بالإحالة أمام المحكمة التى رفع إليها النزاع أخيرا للحكم فيه .

وإذا دفع بالإحالة للارتباط جاز إبداء الدفع أمام أى من المحكمتين وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها (مادة ١١٢، مرافعات) .

وبعد عرض النصوص القانونية السابقة يجدر بنا الإشارة إلى الملاحظات الهامة التالية :

١ - هناك اتجاهان فى الفقه يقرر الأول منهما عدم وجود دفع شكلي خارج نطاق النص الوارد بقانون المرافعات ، ويقرر هذا الاتجاه تجنب مشقة البحث عن معيار معين لتمييز الدفع الشكلى .

★ أما الاتجاه الثانى فيقول بأن الدفع الشكلى لم ترد فى القانون على مبدل الحصر .

واننا نتفق مع الدكتور «فتحى والى» فى ترجيح هذا الاتجاه<sup>(١)</sup> على سند من أنه

---

(١) دكتور فتحى والى : الوسيط فى قانون القضاء المعنى . ط ١٩٨١ - ص ٥٤٨ ومابعدها .

متى وجدت وسيلة معينة يمكن التوصل بها على تحديد صفات وخصائص الدفع الشكلى فمن غير المقبول عدم اعتباره كذلك .

★ وما هو جدير بالذكر أن الدفع الشكلى لا يسقط الحق فى التمسك به لمجرد طلب تأجيل الدعوى للاستعداد ، وذلك على تقدير أن الخصم انما يطلب التأجيل ليتمكن هو أو محاميه من الالمام بكل ما يتعلق بالخصومة سواء من حيث الشكل أو من حيث الموضوع ، كما أنه يجوز التمسك بدفع شكلى بعد التمسك بتأجيل الدعوى لتقديم سند معين أو الاطلاع عليه اذا كان الغرض من ذلك اثبات صحة الدفع الشكلى .

أما التمسك بالتأجيل الذى يسقط الحق فى التمسك بالدفع الشكلى فهو ذلك الذى يقصد به الاستعداد لمواجهة اجراء معين باشره الخصم أو ذلك الذى يقصد به الاستعداد لمواجهة موضوع الدعوى .

وعلى ذلك لا يسقط الحق فى الدفع الشكلى لمجرد طلب التأجيل لتقديم شهادة ببيان تقديم صحيفة الاستئناف لقلم المحضرين لمعرفة ما اذا كان قد رفع فى الميعاد اذ أن ذلك لا يعتبر دفعا بعدم القبول ، أو اعلان تحديد جلسة دون مناقشة الموضوع ، أو طلب الاطلاع على الأوراق التى تتعلق بالدفع المراد ابدائه ، أو الطعن بالتزوير فى العمل الاجرائى بقصد اثبات تعييبه توصلنا الى التمسك ببطالته ، أو التكلم فى الموضوع على سبيل الاحتياط بعد التمسك بالدفع على نحو واضح أو طلب رد القاضى ، أو المنازعة فى صفة الوكيل فى الحضور عن الخصوم<sup>(١)</sup> .

### مدى حجية الحكم فى الدفع الشكلى

ان الحكم فى الدفع الشكلى لا يعتبر فصلا فى الدعوى ولا يحوز حجية الأمر المقضى ، فاذا قررت المحكمة قبول دفع شكلى كما لو حكمت بعدم الاختصاص ، أو بطلان صحيفة الدعوى أو قررت رفضه ، فان قرارها فى الدفع الشكلى لا يعتبر فصلا فى الدعوى ولا يحوز هذا الحكم حجية الأمر المقضى .

وبناء على ذلك يمكن ترتيب النتائج الآتية :

( أ ) للدعى أن يبدأ خصومة جديدة برفع نفس الدعوى ، وذلك مالم تكن دعواه قد انتقضت بالتقادم أو لاقى سبب آخر .

(١) المستشار/ عز الدين الناصورى والاستاذ حامد عكاز - «التعليق على قانون المرافعات» - ط/ ٢ من ١٩٨٢ - ص ٢٧٧ .  
١٣٦

(ب) إذا طعن في الحكم المتعلق بالدفع أمام محكمة الاستئناف ، وألغت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم ، فإنها لا تنتظر موضوع الدعوى وإنما تعيد الموضوع الى محكمة أول درجة لتظرها لان محكمة أول درجة لم تكن قد فصلت في الموضوع ، فضلا عن أن محكمة الاستئناف لا يمكنها الفصل في الموضوع حتى لا تخالف مبدأ «التقاضي على درجتين»<sup>(١)</sup> .

ونورد فيما يلي قاعدتين هامتين بشأن الدفوع الشكلية :

#### القاعدة الأولى :

قضت محكمة النقض بما يلي :

« الدفع ببطلان صحيفة الدعوى للتجهيل بالمدعى به دفع شكلي يجب ابدائه قبل التعرض للموضوع والا سقط الحق في التمسك به والبطلان الذي يلحق الصحيفة بسبب هذا التجهيل بطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام » .

(نقض في ١٩٦٢/٣/٢٩ - المكتب الفني - السنة ١٣ - ص ٢٣٩)

#### القاعدة الثانية :

قضت محكمة النقض بما يلي :

« الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بصحيفة واحدة من متعددين لا تربطهم رابطة هو في حقيقته دفع شكلي يتضمن الاعتراض على شكل اجراءات الخصومة وكيفية توجيهها ولا يعد دفعا بعدم القبول » .

البطلان في هذه الحالة - على الرأي الذي نرجحه - نسبي غير متعلق بالنظام العام ، وان هذا الدفع يسقط الحق في التمسك به بعدم ابدائه قبل التحدث في موضوع الدعوى ، وقبول محكمة أول درجة الدفع لا يستند به ولايتها في الموضوع ، والغاء الحكم بقبول الدفع من محكمة الاستئناف يوجب اعادة القضية الى محكمة أول درجة

---

(١) دكتور فتحي والي - مرجع سابق - ص ٥٥٥ .

ومخالفة ذلك الأمر يترتب عليه البطلان ولا يزيل هذا البطلان عدم تمسك الطاعنين أمامها بطلب إعادة القضية الى محكمة أول درجة . (حكم نقض في ١٩٦٢/٣/٢٩ - المكتب الفني - السنة ١٣ - ص ٣٩) .

### ثانيا - الدفع بعدم القبول

عندما صدر قانون المرافعات الجديد ، وتعنى به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ نص بالمادة (١١٥) منه على الدفع بعدم القبول حيث يقول :

« الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابدؤه في أية حالة تكون عليها .

وإذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس ، أجلت الدعوى لاعلان ذي الصفة ، ويجوز لها في هذه الحالة الحكم على المدعى بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاً ، .

كما نصت المادة (١١٦) على أن «الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها» .

وتجدر الإشارة الى الملاحظات الهامة التالية :

١ - من أهم المسائل التي يدور البحث حولها والتي اختلف الرأي عليها هي البحث فيما اذا كان يجوز للمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى ؟.

للإجابة على ذلك نقول أن مدار البحث في هذه المسألة هو مدى تعلق الدفع بالنظام العام أو عدم تعلقه به ، ومرجع ذلك الى الاعتبارات التي يبنى عليها الدفع أهى اعتبارات متعلقة بالصالح العام أم هي اعتبارات تقوم على مصالح خاصة .

وإثباتاً لهذا الخلاف فقد قضت محكمة النقض في الطعنين الحديثين رقم ٤٢٤ ، ٤٢٦ لسنة ٤٣ ق بأن : «الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من النظام العام ، فلا يلزم تمسك الطاعن به في صحيفة الاستئناف ، ذلك أن المحكمة عليها أن تقضى به من تلقاء نفسها»<sup>(١)</sup> .

: بينما قضت نفس المحكمة في الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٤٢ ق بما يلي :

---

(١) الطعن رقم ٤٢٤ ، ٤٢٦ من ٤٣ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ - ١١ - ٥٣ .



١ - الدفع بانعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى غير متعلق بالنظام العام ويتعين التمسك به من صاحب المصلحة<sup>(١)</sup> .

يخلص لنا أن الدفوع المتعلقة بالنظام العام يجوز ابدؤها في أية مرحلة تكون عليها الدعوى ، ولا يجوز التراضى على عدم ابدائها<sup>(\*)</sup> .

٢ - يخلط البعض بين الدفع بعدم قبول الدعوى وبين الدفوع الشكلية ومن أمثلة ذلك أنه إذا دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها الى المحكمة مباشرة للمطالبة بدين تتوافر فيه شروط استصدار أمر الاداء فإن تكليف هذا الدفع هو في حقيقته دفع ببطلان الاجراءات لعدم مراعاة الدائن القواعد التي فرضها القانون لاقتضاء دينه ، وبالتالي يكون هذا الدفع موجهًا لاجراءات الخصومة وشكلها وكيفية توجيهها ، وبهذه المثابة يكون من الدفوع الشكلية وليس دفعا بعدم القبول . .

(نقض ١٩٧٢/٥/٢٣ - س ٢٣ ق - ص ٩٨١) .

٣ - من الجدير بالذكر أن الدفع ببطلان أوراق التكليف بالحضور يجب ابدؤه قبل الدفع بعدم قبول الدعوى أو أى طلب أو دفاع فيها .

(نقض ٧٨/٤/٢٧ - طعن رقم ٦١٧ لسنة ٤٢ ق) .

٤ - أن الدفع بعدم القبول لا يسقط بالكلام في الموضوع كما أنه لا يخضع لما تخضع له الدفوع الشكلية من وجوب ابدائها معالا سقط الحق فيما لم يبد فيها . وهو بهذه المثابة كالدفوع الموجهة الى الموضوع تملأ فيجوز ابدؤها في أية حالة كانت عليها الدعوى .

---

(١) الطعن رقم ٤٥٣ س ٤٢ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٩ - ٢٤ - ١٧٦ . .  
مشار لهذه الاحكام الحديثة بالموسوعة الشاملة لاحكام محكمة النقض للمستشار عبد المنعم الشربيني - الجزء التاسع - عام ١٩٨١ - ص ٥٧٧ .  
(\*) بالنسبة للمنازعات الادارية التي تثار أمام القضاء الادارى يكون للمفوض أثارة الدفوع المتعلقة بالنظام العام ، ولو لم تثار من أحد الخصوم ، كما تحكم بها المحكمة من تلقاء نفسها أما غير المتعلقة بالنظام العام فيجوز للطرفين اتفاقا - صراحة أو ضمنا - أن يتجاوزا عنها في الدعوى .

والبعض يرى من وجهة نظره الخاصة أنه من الناحية المنطقية يجب ابداء هذا الدفع قبل الكلام فى الموضوع<sup>(١)</sup> .

ولكن المشرع المصرى قدر أن هناك اعتباراً آخر أهم من وظيفة الدفع بعدم القبول وهو حق الدفاع الذى يوجب تمكين الخصم من اثارة كل ما يتعلق بوجود الحق فى الدعوى فى أية حالة كانت عليها الخصومة ، ولهذا نص المشرع فى المادة (١١٥) من قانون المرافعات بأن : الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابداءه فى أية حالة تكون عليها .

لذلك فإن الدفع بعدم القبول لا يسقط بعد الكلام فى الموضوع .

٥ - يفصل فى الدفع بعدم القبول وحده أو مع الموضوع اذ لا ينطبق على الدفع بعدم القبول ما تقضى به المادة (٢/١٠٨) من أن يحكم فى الدفوع المتعلقة بالاجراءات على استقلال ملزم تأمر المحكمة بضمها الى الموضوع ، وعندئذ تبين المحكمة ما حكمت به فى كل منها على حده فلمحكمة أن تحكم فى الدفع بعدم القبول على استقلال ، كما أن لها أن تفصل فيه وفى موضوع الدعوى معا دون أن تقر ضمها للموضوع<sup>(٢)</sup> .

ويلاحظ أن أسباب عدم قبول الدعوى تختلف باختلاف اعلانات الرغبة ولكنها بصفة عامة ترجع الى أحد نوعين من الاسباب وهما :

أولاً : وجود عيب فى اعلان الرغبة كعمل اجرائى سواء تعلق هذا العيب بالشكل كما هو الوضع بالنسبة لصحيفة استئناف مقمنة بعد الميعاد الذى حدد القانون<sup>(\*)</sup> أو رفع دعوى الغاء أمام القضاء الادارى بعد تحصن القرار الادارى موضوع الدعوى بغوات الستين يوماً المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة ، أى فى حالة رفع الدعوى قبل اتخاذ اجراء يجب أن يسبق رفعها كالتظلم الوجوبى بالنسبة لدعاوى الالغاء المقامة من الموظفين العموميين ، كذلك يمكن أن يرجع سبب عدم القبول الى عدم صلاحية القائم بالعمل مثل رفع الدعوى من قاصر لا يمثله وليه أو وصية ، وذلك نظراً لأنه لى ينظر القاضى اعلان الرغبة يجب أن يحترم مقتضيات التى يفرضها القانون لصحته .

ثانياً : عدم توافر المصلحة فى الاجراء لانه من العبث اضاعة الوقت فى النظر لاجابة الخصم الى طلبه .

(١) موابس ويبرو جزء أول، بند ٣١٤ - من ٢٩١ .

(٢) نقض مدنى ٢٨ نوفمبر ١٩٥٧ - مجموعة للنقض / ٨ - من ٨٣٤ .

(\*) راجع المادة (٢٤) من الفصل الثالث بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

فإذا كان اعلان الرغبة طلباً قضائياً يتضمن رفع دعوى الى المحكمة فانه فضلاً عن خضوعه لتكييف عدم القبول باعتباره عملاً قضائياً لمسبب من الاسباب القانونية فقد رؤى استعمال فكرة عدم القبول التي من مقتضاها عدم النظر في حق الطالب فيما يطلب في الحالات التي يكون فيها تخلف الحق في الدعوى ظاهراً بحيث لا يحتاج الامر للنظر في موضوع الدعوى ، وهذه الحالات يتعلق بعضها بشروط نشأة الحق في الدعوى وبعضها ينتقله<sup>(١)</sup> .

ووجيز القول أن عدم القبول هو تكييف قانوني لاعلان رغبة مقدم الى المحكمة يترتب عليه امتناعها عن النظر في هذا الاعلان ، وبهذا تؤدي فكرة عدم القبول الى الاقتصاد في الخصومة اذ تؤدي الى عدم تعرض القاضي للخصومة اذا توافرت لديه شروط عدم قبولها فلا يضيع وقته في بحث الناحية الموضوعية .

وبناء على ذلك فاذا انقضى الحق في الدعوى دون انقضاء الحق الموضوعي كان الطلب غير مقبول ، ومن أمثلة انقضاء الحق في الدعوى ، تحقق الحماية التي ترمى اليها الدعوى بصور حكم حائز لحجية الامر المقضي ، أو حالة انقضاء الدعوى بالتقادم المسقط ، أو بنزول صاحبها عنها ، ففي هذه الحالات وما يشابهها لا تتلف المحكمة الى بحث موضوع الحق المدعى به والدفع بعدم القبول كما سبق أن ذكرنا يجوز ابدائه في أي حالة كانت عليها الدعوى تحقيقاً لنفس الهدف الذي يرمى اليه هذا الدفع من تخويل القاضي سلطة تجنب مناقشة موضوع القضية إذا أعلن أمامه أسباب قبولها .

وجدير بالذكر أنه يترتب على الدفع بتعليق الحكم على مسألة أولية فانه يكون للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوى لكي يستصدر صاحب الشأن حكماً في المسألة الأولية(\*) .

---

(١) نكتدر فتحى والى - بالموسيط في قانون القضاء المدني- مرجع سابق - ص ٥٥٥ ومابعدها .

(\*) اذا دفع صاحب الشأن أمام محكمة الموضوع بأمر يخرج عن اختصاصها ويوقف حكمها في الدعوى عليه ، يكون للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوى لكي يستصدر صاحب الشأن حكماً في هذه المسألة من المحكمة المختصة وذلك طبقاً لصحيح المادة (١٢٩) من قانون المرافعات . وبالنسبة للمنازعات الادارية التي يختص بها القضاء الادارى فانه يحق لمحكمة القضاء الادارى أن توقف الفصل في الدعوى المنظورة أمامها إنتظاراً لصدر حكم من المحكمة الانارية العليا يحدد المركز القانوني المدعى .

(يراجع : في ذلك حكم المحكمة الادارية العليا في ١١/٢٣/١٩٦٨ م ١٤ ق ورقم ١١ في ١٦ مايو ١٩٧١ م ١٦ ق رقم ٤٤) .

### مدى حجية الحكم فى الدفع بعدم القبول :

يحوز الحكم بالدفع حجية الامر المقضى أو لا يحوز حسب الاحوال فاذا حكم برفض الدفع فان هذا الحكم لا يمنع أية حماية قضائية ، ولا يحوز حجية .

أما اذا حكم بقبول الدفع أى صدر حكم بعدم قبول نظر الدعوى فان حجية هذا الحكم تختلف طبقاً لما اذا كان مؤداه الفصل فى الدعوى أم لا ، فاذا لم يكن فاصلاً فى الدعوى كما هو الوضع فى الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان فلا حجية للحكم وليس ثمة ما يمنع من أن يعود المدعى فيرفع نفس الدعوى بعد ذلك عند حلول اجل الدين ، وعلى العكس من ذلك اذا حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى لاتعدام صفة المدعى أو لانقضائها بمضى المدة فان الحكم يحوز الحجية فلا يستطيع المدعى أن يرفع الدعوى من جديد<sup>(١)</sup> ذلك أن هذا الحكم يعتبر فاصلاً فى الدعوى وان تم الفصل دون بحث موضوعها بسبب وضوح عدم توافر أحد شروطها أو انقضائها .

ومن ناحية أخرى فان الدفع بعدم القبول الذى تستنفد به محكمة أول درجة ولايتها بخصوصه ، فانه يتعين معه على المحكمة الاستئنافية اذا قضت بالغائه أن تنصدي لنظر الموضوع والا تعيد الدعوى لمحكمة أول درجة .

وقد صدر عن محكمة النقض حكماً يبلور هذا الاتجاه ، ولاهيمته فى هذا الشأن ، وفى التمييز بين الحق فى رفع الدعوى واستقلاله عن ذات الحق الذى ترفع الدعوى بطلب تقريره تشير إليه كاملاً - فتقول المحكمة :

« الدفع بعدم القبول الذى تعنيه المادة ١١٥ من قانون المرافعات هو كما صرحنا المذكورة التفسيرية به - الدفع الذى يؤدى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى ، باعتباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذى ترفع الدعوى بطلب تقريره ، كاتعدام الحق فى الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيها أو لانقضاء المدة المحددة فى القانون لرفعها ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الاجراءات من جهة ولا بالدفع المتعلق بأصل الحق من جهة أخرى فالمقصود. إذن هو عدم القبول الموضوعى .

(١) نقض مدنى فى ٢٠ يناير ١٩٦٥ - مجموعة النقض - ١٣ - ١٠٨ - ١٧ .  
مشار لهذا الحكم فى الوسيط فى قانون القضاء المدنى ، - ص ٥٦٦ - مرجع سابق .

ولما كان البين من مدونات حكم محكمة الدرجة الأولى أن الدفع الذى اثارته الهيئة الطاعنة بعدم القبول والمؤسس على أنه لا تقبل دعوى المطالبة بمستحققات المؤمن أو المستحقين عنه الا اذا طولبت الهيئة بها كتابة خلال خمس سنوات من التاريخ الذى تصبح فيه هذه المستحققات واجبة الاداء اعمالا للمادة ١١٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو دفع بعدم سماع الدعوى لرفعها قبل اتخاذ اجراء متعلق بالحق فى اقامتها هو وجوب مطالبة هيئة التأمينات كتابية بمستحققات المؤمن ، ومن ثم فهو فى حقيقته دفع بعدم القبول كما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات وكان من المقرر على ماجرى به قضاء هذه المحكمة أن محكمة أول درجة تستنفذ عند الحكم بقبول هذا الدفع ولايتها وبطرح الاستئناف المقام عن هذا الحكم الدعوى برمتها أمام محكمة الاستئناف فاذا ألغت هذه المحكمة ذلك الحكم وقبلت .دعوى فانه لا يجوز لها أن تعيدها الى محكمة أول درجة بل عليها أن تفصل فى موضوعها دون أن يعد ذلك من جانبها تصدياً<sup>(١)</sup> .

تعليق على الحكم بشأن ما تضمنه من التمييز بين حالة عدم القبول الاجرائى والموضوعى :

يميز الحكم بين حالتين وهما :

حالة عدم القبول الاجرائى .

إن الدفع بعدم القبول الاجرائى له سمة أساسية تميزه عن الدفع الموضوعى وهو كما سبق القول يرمى الى تجنب بحث الموضوع ، ومفاد ذلك أن محكمة أول درجة عندما تحكم بعدم قبول الدعوى فانها تقرر أنها لم تنظر موضوعها ، فاذا ألغى حكمها من المحكمة الاستئنافية فلا يحق لها نظر الموضوع لانه لم ينظر أمام محكمة أول درجة فان هى فعلت ذلك تكون قد خالفت مبدأ التقاضى على درجتين .

حالة عدم القبول الموضوعى

إذا قبلت المحكمة الدفع بعدم القبول الموضوعى فانها تستنفذ ولايتها فى

---

(١) الطعن بالنقض رقم ٢٢٤ من ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢١ .

مشار اليه بالموسوعة الشاملة للمستشار الشرييني - ج/ ٦ - ص ١٩٧٩ - ص ٧٦٣ - ٧٦٤ .

الفصل فى موضوع الدعوى ، وي طرح الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم الدعوى بما احتوتها من طلبات وأوجه دفاع على المحكمة الاستئنافية .

فلا يجوز لها فى حالة الغاء الحكم أن تعيد الدعوى الى محكمة الدرجة الاولى لتنظرها من جديد ، وتعليقا على ذلك نقول : «أن الأحكام الموضوعية تكون احكاما قطعية ، أى احكاما تخرج من ولاية المحكمة فور صدورها وتحوز حجية تمنعها من العودة لتنظرها ويقبل الطعن فيها بالطرق المقررة .

وقد طبق القضاء هذا المبدأ على الدفوع التالية :

- ١ - الدفع بالتقادم .
- ٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان .
- ٣ - الدفع بعدم قبول الدعوى المرفوعة بأصل الحق من المدعى عليه فى دعوى الحيازة .

ويرى الشراح أن القضاء استند فى تلك الاحكام الى أن الدفع المتعلق بها هو دفع موضوعي والحكم فيه هو حكم فى الموضوع وأن هذا القضاء لا يمكن تبريره الا على هذا الاساس<sup>(١)</sup> .

### ثالثا - الدفوع الموضوعية(\*)

التعريف العام بالدفوع الموضوعية :

يمكن تعريف الدفوع الموضوعية بأنها كل وسيلة من وسائل الدفاع التى يرمى بها الخصم الى الحكم برفض دعوى خصمه ، وهى تختلف فى كل دعوى باختلاف ظروفها ، فمنها ما ينكر به الخصم وجود الحق على الاطلاق ومنها ما يطعن به فى نشأته صحيحا ، ومنها ما ينكر به الخصم بقاء حق خصمه حتى رفع الدعوى دون

---

(١) دكتور فتحى ولى - مرجع سابق - ص ٥٦٤ ، ٥٦٥ .

(\*) تجد الاشارة الى أن مناطق التفرقة بين الدفع الشكلى ، والدفع الموضوعى أن أولهما يوجه الى صحة الخصومة والاجراءات المكونة لها بغية انتهاء الخصومة دون الفصل فى موضوع الحق المطالب به ، أو تأخير الفصل فيه - أما الدفع للموضوعى فهو الذى يوجه الى الحق موضوع الدعوى بهدف الحصول على حكم برفضها كليا أو جزئيا .

التعرض للاقرار بأصل الحق ونشأته صحيحا أو انكاز أصله كالدفع بسقوط الحق بالتقادم ، أو بالإبراء الصحيح ، فمن يدفع بالتقادم مثلا فإنه لا يقر بأصل الحق ولا ينكره وإنما ينكر بقاء الحق حتى رفع الدعوى على فرض صحة نشأته وسبق قيامه .

**جواز إثارة الدفوع الموضوعية في أية حالة تكون عليها الدعوى :**

يجوز إبداء الدفوع الموضوعية في أية حالة تكون عليها الدعوى فإبداء دفع موضوعي لا يسقط الحق في إبداء دفع موضوعي آخر مالم ينزل عنه صاحب الحق ، ولذلك فلا يشترط في إبدائها ترتيب معين ، مادامت القاعدة تتمثل في جواز إبدائها في أية مرحلة من مراحل الدعوى ، فهي لا تتعلق بالنظام العام ، فيجوز لصاحبها أن ينزل عنها صراحة فيسقط الحق فيها ، ونتيجة لذلك فإنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها ، ما لم يتمسك بها صاحب الحق فيها ، ولكن الدفع المتعلق بالنظام العام لا يجوز النزول عنه لا صراحة ولا دلالة ، كما تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يتمسك به الخصوم ، إذ يعتبر أنه معروض على المحكمة سواء تمسك به الخصوم أو لم يتمسكوا به<sup>(١)</sup> .

**الحكم بقبول الدفع الموضوعي يعتبر حكما في موضوع الدعوى :**

إن الحكم بقبول الدفع الموضوعي يعتبر حكما في موضوع الدعوى منهيّا للنزاع على أصل الحق الذي رفعت به الدعوى ، ولذلك يجوز هذا الحكم حجتيه من حيث موضوع الدعوى ، إذ يترتب على ذلك منع تجديد النزاع أمام القضاء ، فإذا رفع دائن دعوى مطالبا بدينه ، ثم دفعها المدعى عليه بالقضاء الدين بالتقادم ، وحكمت المحكمة بقبول الدفع ، فلا يجوز للدائن أن يعيد تجديد النزاع أمام القضاء ، وأن ذلك عكس الحكم بقبول الدفع الشكلي فلا يعتبر حكما في موضوع الدعوى ، ولهذا فليس ثمة ما يمنع من تجديد النزاع أمام القضاء بإجراءات صحيحة ، فإذا رفع دائن دعوى بدينه فدفعها المدعى عليه بدفع شكلي بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وحكمت المحكمة بقبول الدفع فإن هذا الحكم لا يمنع من تجديد المطالبة بالدين أمام القضاء بدعوى ترفع أمام المحكمة المختصة بإجراءات جديدة .

---

(١) الدكتور رمزي ميف : المرجع السابق - ص ٣٢١ ومابعدها .

غير أنه قد يتمتع بعد الحكم بقبول دفع شكلي جديد بالمطالبة بالحق المدعى به أمام القضاء ، كما لو صدر حكم غيابي فطعن فيه المحكوم عليه غيابيا بمعارضة بصحيفة دفعها المعارض ضده بدفع شكلي بيطلان صحيفتها وحكم بالبطلان ، فالاصل هنا أن هذا الحكم لا يمنع من تجديد المعارضة بصحيفة صحيحة ، غير أنه قد يتمتع تجديد المعارضة اذا كان ميعادها قد انقضى عند تجديد الطعن .

وجدير بالملاحظة أيضا أنه نتيجة لكون الحكم في الدفع الموضوعي يعتبر حكما في موضوع الدعوى فإن الطعن فيه بالاستئناف يطرح الموضوع برمته على المحكمة الاستئنافية ، ولذلك فإن سلطتها لا تصبح مقصورة على الحكم في الدفع الموضوعي ، وإنما تمتد الى بحث الموضوع برمته سواء ما أبدى من دفع موضوعية أمام محكمة الدرجة الأولى أو ما أبدى منها لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية .

وذلك بعكس الوضع بالنسبة للدفع الشكلي فإذا حكمت محكمة أول درجة بقبوله ولم تضمنه للموضوع واستؤنف حكمها فإن سلطة المحكمة الاستئنافية تصبح مقصورة على الحكم في الدفع ولا يجوز لها أن تتصدى للموضوع ، لأن موضوع الدعوى ليس مطروحا عليها لأنه لم يحكم فيه من محكمة أول درجة ، إذ أن الحكم في الدفع الشكلي لا يعتبر حكما في الموضوع .

أما اذا حكمت محكمة أول درجة برفض الدفع الشكلي قبل الحكم في الموضوع فلا يجوز الطعن في حكمها الصادر قبل الفصل في الموضوع الا بعد الفصل فيه ، لأن الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع لا ينهي الخصومة في هذه الحالة .

## المطلب الثاني

الوضع المتعلق بالدفع أمام القضاء الإداري وتطبيقات قضائية من أحكام المحكمة الإدارية العليا :

أولا - الوضع المتعلق بالدفع أمام القضاء الإداري :

سبق أن ذكرنا أن الاجراءات الواردة في قانون المرافعات المدنية والتجارية تنطبق على المنازعات الادارية مع اجراء الملامعات التي تقتضيها طبيعة الدعوى الادارية<sup>(١)</sup> .

(١) المحكمة الادارية العليا - حكمها في ٧ يونيو ١٩٥٨ - مجموعة العشر سنوات دعوى رقم ١٩٠ .



وانطلاقاً مما تقدم فإنه بالنسبة للدفع التي تثار أمام القضاء الإداري فإن أغلب هذه الدفع تتعلق بالنظام العام لاستنادها الى القانون العام في غالب الأحوال .

ولذلك فإن الدفع الشكلية - كالدفع بعدم الاختصاص أو بعدم الصفة - أو بعدم المصلحة ، هي دائماً دفع من النظام العام في القضاء الإداري وليست كمثيلتها في القضاء العادي متعلقة بصالح الخصوم ، وكذا الدفع الموضوعية كالدفع بالتقادم ، فهو أيضاً دفع من النظام العام يجريه القاضي من تلقاء نفسه وعلى أية حالة تكون عليها الدعوى<sup>(١)</sup> . وبناء على ذلك فالقضاء الإداري يتميز عن القضاء العادي بأنه يتبنى الدعوى الإدارية ، ولا يتركها لمواقف الخصوم ، ولا يتقيد الا بنطاقها .

---

(١) دكتور مصطفى كمال وصفي - مرجع سابق - ص ٢٨ .

## تطبيقات قضائية من أحكام المحكمة الإدارية العليا

بشأن الدفوع المختلفة :

نتناول فيما يلي أهم المبادئ والأحكام المتعلقة بأهم الدفوع التي غالبا ما تثار أمام القضاء الإداري وأغلبها يثار في دعوى الإلغاء وهي :

١ - الدفع بعدم الاختصاص .

٢ - الدفع بعدم القبول .

٣ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

٤ - الدفع بعدم دستورية القوانين .

٥ - الدفع بالتقادم المسقط .

٦ - الدفع بعدم مشروعية القرار .

الدفع بعدم الاختصاص :

( أ ) القاعدة :

ينبغي أن يكون الفصل فيه سابقا على البحث في موضوع الدعوى - على المحكمة استثناء نظر الموضوع إذا كان الفصل في الدفع متوقفا على البحث في الموضوع ، وذلك بالقدر اللازم للفصل في الاختصاص .

الحكم :

إنه ولئن كان الأصل أن البحث في الاختصاص والفصل فيه ينبغي أن يكون سابقا على البحث في موضوع الدعوى إلا أنه متى كان الفصل في الدفع بعدم الاختصاص متوقفا على بحث الموضوع فإنه يتعين على المحكمة نظر الموضوع بالقدر اللازم للفصل في الاختصاص باعتباره من المسائل الأولية التي يلزم بحثها أولا وقبل الفصل في مسألة الاختصاص .

( مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في خمسة عشر عاما - ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الثاني - طبعة ١٩٨٣ - مشار للحكم بالمجموعة ص ١٠١٠ ) .

( ب ) القاعدة :

لا يجوز للمحكمة بعد قبولها الدفع بعدم الاختصاص الخوض في موضوع الدعوى .

## الحكم :

إنه ما كان يجوز للمحكمة وقد انتهت الى الحكم بقبول هذا الدفع أن تستطرد في أسباب حكمها الى تقرير مشروعية القرار المطعون فيه من حيث قيامه على أسباب سليمة وعدم الانحراف بالسلطة في إصداره ، إذ أن ذلك يعد خوصاً في صميم موضوع الدعوى بما يقتضيه الفصل في الدفع بعدم الاختصاص ، فضلاً عن كونه مجافياً لما انتهت اليه من الحكم بقبول هذا الدفع .

(القضية ٨٠٧ - ١٠١٠/١٢/١٩٦٦، ٣٧/١٢/٣٦٥ - مشار للحكم بالمجموعة جـ ٢ ص ١٠١٠ ، ١٠١١) مرجع سابق .

وتجدر الإشارة الى أنه يستثنى من هذه الحالة الوضع الذي يصبح فيه الفصل في الدفع متوقفاً على بحث الموضوع (\*) .

## (ج) المساعدة :

حجية الأمر المقضى فيه - طلب التعويض المتفرع من الطلب الاصلى الذى كيفته المحكمة بأنه طلب الغاء - رفض المحكمة الطلب الاصلى بالالغاء - لا تجوز العودة الى اثاره مسألة الاختصاص بصدد طلب التعويض - الحكم الصادر فى الطلب الاصلى بعدم القبول يكون قد قضى ضمناً باختصاص المحكمة بنظر طلب التعويض - هذا الحكم يحوز قوة الأمر المقضى فى هذه الخصوصية .

## الحكم :

ان طلب التعويض فى الخصوصية المعروضة يعتبر فرعاً للطلب الاصلى الذى قضت المحكمة بأنه فى حقيقته طلب الغاء إذ أن المدعى بعد أن أخفق فى طلبه الاصلى الخاص بالحكم بتسوية حالته طبقاً لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ لم يجد مناصاً من اللجوء الى ذات المحكمة بطلب الحكم له بالتعويض عن الضرر الذى أصابه نتيجة امتناع الجهة الادارية عن تطبيق القانون المذكور عليه - وهو ذات الطلب الذى سبق أن تقدم به على سبيل الاحتياط أثناء نظر دعواه ولم تفصل فيه المحكمة بسبب عدم

---

(\*) فى هذه الحالة يتعين على المحكمة نظر الموضوع بالتقدير اللازم للفصل فى الدفع (راجع حكم المحكمة الادارية العليا ملأف الذكر) .

سداد الرسم المستحق عنه والذي تبين فيما بعد للقلم المختص بمجلس الدولة انه لا يستحق عنه رسم وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه «لا تجوز العودة لاثارة مسألة الاختصاص بصدد طلب التعويض لان الحكم الصادر فى الطلب الاصلى اذ قضى بعدم قبول الطلب شكلا لرفعه بعد الميعاد يكون قد قضى ضمنا باختصاص المحكمة بنظر التعويض باعتباره فرعا من الطلب الاصلى . ومن ثم يكون الحكم المذكور قد حاز فى مسألة الاختصاص قوة الامر المقضى وهو ما يقيد المحكمة فى هذه المسألة عند نظر طلب التعويض ، ذلك أن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل فى طلبات التعويض منفرع عن اختصاصه بالفصل فى طلبات الغاء للقرارات الادارية ، والقاعدة فى حجية الامر المقضى هى أن الحكم فى شىء هو حكم فيما يتفرع عنه .

(مشار للحكم بالصفحة ١٠١١ - المرجع السابق) .

★ ★ ★

٢ - الدفع بعدم القبول .

( أ ) القاعدة :

الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد - وجوب الفصل فيه قبل الفصل فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه - عدم جواز رفض طلب وقف التنفيذ استنادا الى احتمال عدم قبول دعوى الالغاء شكلا .

الحكم :

ان الحكم المطعون فيه لم يناقش الدفع الذى ليداه المدعى عليهم بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد ولم يبحث دفاع المدعى فيه بل اكتفى باستظهار الاوراق فيما يتعلق بميعاد رفع الدعوى واستخلص من ذلك أن المرجح أن تكون الدعوى قد رفعت بعد الميعاد ، ثم اتخذ من هذا الاستخلاص سببا للقول بعدم توفر ركن الجدية فى موضوع طلب وقف التنفيذ وقضى برفضه - فان للحكم يكون والحالة هذه قد خالف القانون بعدم فصله فى الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا ، مع أن الفصل فيه أمر لازم قبل التعرض لموضوع الطلب كما أن الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب ،

اذ أقام قضاءه برفض الطلب موضوعا على سبب مستمد من مسألة شكلية متعلقة بميعاد رفع الدعوى مع أن الفصل في موضوع طلب وقف التنفيذ يقوم على بحث ركن الاستعجال وركن المشروعية ، وهذا الأخير إنما يستمد من مدى جدية المطاعن الموجهة الى القرار ذاته حسب ظاهر الأوراق وكذلك ما كان يجوز الاستناد في رفض الطلب موضوعا الى رجحان احتمال عدم قبول دعوى الالفاء شكلا لرفعها بعد الميعاد بل كان يتعين الفصل في هذا الدفع ابتداءً وقبل التصدى لموضوع الطلب .

· (القضية ١٨/٨٥١ و ١٩٧٤/١١/١٦ - ٢٠ - ٥ - ١٤ مشار للحكم بالمجموعة السابقة ص ١٠١٢) .

#### (ب) القاعدة :

تمثيل صاحب الصفة تمثيلا فعليا في الدعوى كما لو كان مختصا حقيقة لا يقبل معه الدفع بعدم قبول الدعوى .

#### الحكم :

أن تمثيل صاحب الصفة تمثيلا فعليا في الدعوى وإبداءه الدفاع فيها كما لو كان مختصا حقيقة لا يقبل معه الدفع بعدم قبول الدعوى ، ومن ثم يكون هذا الدفع على غير أساس سليم من القانون متعينا رفضه وقبول الدعوى .

(القضية ٩٧٥ - ٨ ١٩٦٧/٤/٣٠ - ١٢/١٠٧/٩٨٥ - مشار للحكم بالمجموعة السابقة ص ١٠١٢) .

#### (ج) القاعدة :

اكتساب القرار المطعون فيه النهائية اثناء سير الدعوى - يترتب عليه قبول الدعوى .

#### الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى على قبول الدعوى اذا اكتسب القرار المطعون فيه صفة النهائية اثناء سير الدعوى واذ كلن الثابت أن المدعى تظلم من قرار لجنة شئون الافراد بتقدير درجة كفايته بدرجة ضعيف ثم أقام دعواه بالطعن في هذا القرار قبل

البت في التظلم من مجلس إدارة المؤسسة ، وقد انتهى بحث التظلم الى رفضه بعد رفع الدعوى وقبل الفصل فيها ، لذلك فان الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على عدم نهائية التقرير السرى يكون في غير محله ويتعين رفضه .

(القضية ١٢٧٠ - ١٤ ١٩٧٣/٦/١٠١ - ١٣٤/٧٣/١٨ - مشار للحكم بالمجموعة السابقة من ١٠١٣) .

#### (د) القاعدة :

لا يكفي لقبول الدعوى أن يكون الشخص الذي يباشرها ذا حق أو ذا مصلحة أو ذا صفة في التقاضي بل يجب أن تتوافر له اهلية المخاصمة لدى القضاء - زوال العيب الذي شاب تمثيل ناقص الاهلية - يترتب عليه أن تصبح الاجراءات صحيحة ومنتجة لآثارها في حق الخصمين على السواء - تنتفي بذلك كل مصلحة للمدعى عليه في الطعن عليها .

#### الحكم :

إنه ولئن كان الأصل أنه لا يكفي لقبول الدعوى أن يكون الشخص الذي يباشرها ذا حق أو ذا مصلحة أو ذا صفة في التقاضي بل يجب أن تتوافر له اهلية المخاصمة لدى القضاء وهو أصل عام ينطبق على دعاوى الادارية كما ينطبق على غيرها - الا انه لما كانت المصلحة هي مناط الدفع كما هي مناط الدعوى فانه لا يجوز لأحد الخصوم الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي أهلية - الا اذا كانت له مصلحة في هذا الدفع - والأصل في التصرفات الدائرة بين النفع والضرر ، وكذلك الاجراءات القضائية المتعلقة بها التي يباشرها ناقصى الاهلية - الاصل فيها هو الصحة مالم يقض بإبطالها لمصلحته - ولكن لما كان الطرف الآخر في الدعوى يخضع للاجراءات القضائية على غير ارادته فان مصلحته الا يتحمل اجراءات مشوية غير حاسمة للخصومة - ومن ثم وفي سبيل غاية هذه المصلحة يجوز له أن يدفع بعدم قبول الدعوى - على أنه متى كان العيب الذي شاب تمثيل ناقص الاهلية قد زال فانه بزواله تصبح اجراءات التقاضي صحيحة ومنتجة لآثارها في حق الخصمين على السواء - وفي المسير فيها بعد زوال العيب المذكور اجازة لما سبق منها - وبذلك تعتبر صحيحة منذ بدايتها - ومن ثم تنتفي كل مصلحة للمدعى عليه في الطعن

عليها - ومنى كان الواقع فى الدعوى الماثلة أن الوصية على المدعى قد تدخلت فى الدعوى واستمرت فى مباشرتها فإنه لا يكون للجهة الادارية مصلحة فى الدفع بعدم قبولها لرفعها من ناقص أهلية - ولا تكون المحكمة الادارية قد أخطأت اذ تضمن حكمها رفض هذا الدفع - فإذا كان الاثر المترتب على تدخل الوصية هو أن تعتبر اجراءات التقاضى صحيحة منذ بدايتها فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المحدد لاقامة دعاوى الالغاء يكون غير قائم على أساس سليم متى كان الثابت أن صحتها قد أودعت قلم كتاب المحكمة دون تجاوز الميعاد المذكور - ومن ثم لا يكون هناك وجه للنعى على الحكم المطعون فيه بأنه خطأ فى تطبيق القانون وتأويله اذ قضى بقبول الدعوى .

(القضية ١١١٩ - ١٠ ١٩٦٦/١٢/٢٤٦ - ٤٦٧/٤٥/١٢ - مرجع سابق  
ص ١٠١٣ - ١٠١٤) .

### ٣ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها :

#### (أ) القاعدة :

وجوب أن يكون ثمة حكم حائز لقوة الشيء المقضى فيه واتحاد الدعيين سبباً وموضوعاً وخصوصاً .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - اتحاد الخصوم كون الحكم السابق صادراً فى دعوى مقامة من وزارة الحرية ضد المدعى بينما الدعوى الماثلة المطعون فى الحكم الصادر فيها مقامة من المذكور ضد الجامع الأزهر - الدعيان تتحدان خصوصاً باعتبار أن الحكومة هى الخصم فى الدعيين وما الجهتان المذكورتان سوى فروع لها .

#### الحكم :

إنه ولو أن الدعوى رقم ٦٤٤٠ لسنة ٨ القضائية كانت مقامة من وزارة الحرية ضد المدعى طعناً فى القرار الصادر لصالحه من اللجنة القضائية لوزارتي الأشغال والحرية فى التظلم المقدم منه ضدها بينما الدعوى الماثلة المطعون فى الحكم الصادر فيها مقامة من المذكور ذاته ضد الجامع الأزهر ، الذى نقل الى ميزانيته اعتباراً من

أول يولية سنة ١٩٥٤ فان كلا من ممثلى وزارة الحربية والجامع الأزهر وأن اختلفت هاتان الجهتان فى الظاهر انما يمثل الحكومة وينوب عنها فى التقاضى ، فالحكومة وهى الشخص الادارى العام هى الخصم فى الدعويين وما الجهتان المذكورتان سوى فروع لها تكملان بعضهما فى اتصال النزاع بهما وتنفيذ الحكم قبلهما وعلى هذا الاساس تتحد الدعويان خصوما .

القضية ٨/٥٨٣ ١٩٦٧/٥/٧٠ - ١٠٢٣/١١١/٦٣ - مرجع سابق  
ص ١٠١٤ .

#### (ب) القاعدة :

مفاد نص المادة (١٠١) من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن ثمة شروطا يلزم توافرها لجواز قبول الدفع بحجية الأمر المقضى به - شروط الدفع - اذا اختص المشرع جهة ادارية باختصاص قضائى كاللجان القضائية للاصلاح الزراعى فان ما تصدره هذه اللجان من قرارات يكون لها حجية الامر المقضى به اذا توافرت شروطه - اذا كان القرار الصادر من اللجنة القضائية لم يفصل فى موضوع النزاع أو فى جزء منه أو فى مسألة متفرعة عنه فصلا حاسما منهيًا له أو لو لم يناقش حجج الطرفين وأسانيدهما فلا يحوز حجية الأمر المقضى .

#### الحكم :

ان المادة ١٠١ من قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٦٨ تنص على أن (الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجية الا فى نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا . وتقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها) .

ومفاد هذا النص أن ثمة شروطا يلزم توافرها لجواز قبول الدفع بحجية الامر المقضى وهذه الشروط كما يبين من المقارنة بين صدر النص وعجزه تنقسم الى قسمين : قسم يتعلق بالحكم ، وهو أن يكون حكما قضائيا وأن يكون حكما قطعيًا . وأن يكون التمسك بالحجبة فى منطوق الحكم لا فى أسبابه الا اذا ارتبطت الأسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب وقسم يتعلق



بالحق المدعى به فيشترط أن يكون هناك اتحاد في الخصوم واتحاد في المحل واتحاد في السبب ، وفيما يتعلق بالقسم الأول من الشروط الخاصة بالحكم فإنه ولئن كان الاصل أن يصدر الحكم من جهة قضائية لها الولاية في الحكم الذي أصدرته ويموجب سلطتها أو وظيفتها القضائية لا سلطتها أو وظيفتها الولائية إلا انه اذا اختص المشرع جهة ادلرية باختصاص قضائي كاللجان القضائية للإصلاح الزراعي فإن ما تصدره هذه اللجان من قرارات في المنازعات التي تختص بنظرها يكون لها حجية الامر المقضي وذلك بشرط توافر باقي شروط التمسك بهذا الدفع واهمها في خصوص الطعن المائل : أن يكون قرار اللجنة قطعياً أي قد فصل في موضوع النزاع سواء في جملة أو في جزء منه أو في مسألة متفرعة عنه فصلاً حاسماً لا رجوع فيه من جانب اللجنة التي أصدرته وذلك بعد أن تكون اللجنة قد تناولت بها صريح النزاع أو النقطة أو المسألة التي أصدرت فيها قرارها بالموازنة بين حجج الخصوم وأوجه دفاعهم ورجحت كفة أحد طرفي الخصوم على الآخر بحيث يمكن القول أن قرار اللجنة قد فصل في موضوع النزاع أو جسمه حصماً باتاً لا رجوع لها فيه وذلك دون اخلال بحق الخصوم بطبيعة الحال - في الطعن على القرار بالطرق المقررة .

ومن حيث أنه بالرجوع الى قرار اللجنة القضائية الثانية الصادر في الاعتراض رقم ٩٧٨ لسنة ٦٨ وهو القرار الذي استند اليه القرار المطعون عليه فيما قضى به من عدم جواز نظر الاعتراض للسابق الفصل فيه فإنه يبين أن اللجنة القضائية - في قرارها الصادر في الاعتراض رقم ٩٧٨ لسنة ٦٨ - قد قصت برفضه بحالته استناداً الى ما ذكرته في أسباب قرارها من عدم قيام المعارضين بدفع أمانة الخبير مما يسقط حقهم في التمسك بقرارها التمهيدي بتعيين الخبير ومن أن الاعتراض بحالته قد جاء خلواً من أي دليل يصلح سنداً لتضمن اليه اللجنة في بيان حقيقة الاطيان موضوع الاعتراض هي من قبيل اراضي البناء وبالتالي تخرج عن نطاق احكام القانون ١٥ لسنة ٦٣ ، أم هي من قبيل الاطيان الزراعية مما تخضع لاحكام قوانين الإصلاح الزراعي الامر الذي يتعين معه رفض الاعتراض بحالته ، ويبين من ذلك أن هذا القرار لم يفصل في موضوع النزاع أو في جزء منه أو في مسألة متفرعة عنه فصلاً حاسماً منهياً له ، أو لم يناقش حجج الطرفين وأسانيدهما وبالتالي لم يرجح أحدهما على الأخرى ، ومن ثم لا يحوز هذا القرار أية حجية الامر الذي يبين منه أن القرار المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب حين قضى بعدم جواز نظر

الاعتراض رقم ٩٠٢ لسنة ٧٣ لسابقة الفصل فيه بالقرار الصادر في الاعتراض رقم ٩٧٨ لسنة ٦٨ الذي لم يحز حجية الامر المقضى فانه يكون قد خالف التفسير الصحيح لنص المادة ١٠١ من قانون الاثبات مما يجعله حريا بالالغاء ، ويكون لهذه المحكمة أن تتصدى لموضوع المنازعة لتتزل عليها الحكم الصحيح للقانون .

(٢٤٦/٢٦٠/٢٣ ، ١٩٧٩/٥/٢٩ ، ١١٤/٢٤ - مشار للحكم بالمجموعة السابقة  
ص ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦) .

#### (ج) القاعدة :

قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعى تحوز حجية الامر المقضى به مادامت قد صدرت في حدود اختصاصها - شرط اتحاد الخصوم والمحل والسبب - المقصود بشرط اتحاد السبب هو المصدر القانونى للحق المدعى به - وجوب التمييز بين السبب والدليل - تعدد الالة لا يحول دون حجية الامر المقضى به مادام السبب متحدا - النعى على قرار اللجنة القضائية وقد قضى برفض الاعتراض بحالته بأنه قرار مؤقت لا يحوز الحجية ولا يحول دون اقامة اعتراض جديد - غير سليم - أساس ذلك : أن اللجنة القضائية قد فصلت في موضوع الاعتراض على هدى ما ابدته المعارضة فى صحيفة الاعتراض وما قدمته من مستندات وبالتالي استنفدت ولايتها بالنسبة لهذا النزاع - لا يجوز العودة الى طرح النزاع عليها للفصل فيه من جديد .

#### الحكم :

المستفاد من نص البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى معذلة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٧١ بحسبانه القانون الواجب التطبيق أن الشارع قد ناط باللجنة القضائية للاصلاح الزراعى - دون غيرها - الفصل فيما يعترض الاستيلاء من منازعات فى شأن ملكية الأرض المسئولى عليها أو التى تكون محلا للاستيلاء وفقا للقرارات المتقدمة من الملاك الخاضعين لقانون الاصلاح الزراعى وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه بحسب أحكام هذا القانون ، وإن خص الشارع اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى

بالفصل دون سواها في منازعات بعينها على الوجه المتقدم فلا ريب أن ذلك يعتبر من قبيل الاختصاص الوظيفي إذ تعتبر اللجنة القضائية جهة قضاء مستقلة في شأن ما خصها الشارع بنظره من تلك المنازعات ، ولئن كان صحيحا أن اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي هي بحكم تشكيلها وبحسب اختصاصها لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي فليس من شك في أن القرارات التي تصدرها فصلا فيما يثار أمامها من منازعات مما يدخل في اختصاصها بادی الذکر وان كانت لا تعد في التكييف السليم أحكاما فأنها تنزل منزلة الاحكام وتكون مدارها في هذا الخصوص .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قرارات اللجان القضائية المشار اليها وتلك طبيعتها تحوز قوة الامر المقضى مادامت قد صدرت في حدود اختصاصها على الوجه المبين في القانون .

ومن حيث أن المستفاد من سياق نص المادة ١٠١ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الاحكام التي حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا تكون لتلك الاحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا ، ومتى ثبتت هذه الحجية فلا يجوز قبول دليل ينقضها وللمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها ، ومن ذلك يبين أنه يشترط لقيام حجة الامر المقضى فيما يتعلق بالحق المدعى به أن يكون هناك اتحاد في الخصوم والمحل والسبب . ولا يحول دون قيام حجة الامر المقضى طالما توافرت شرائطها بالمفهوم سالف البيان .

ومن حيث أن البادی من استقراء كل من أوراق الطعن المائل والطعن رقم ٥٦٨ لسنة ١٨ ق . المقام من ذات المطعون ضدهم عن المنازعة عينها والذي قضى فيه بجلسة اليوم أن المرحومة/ ..... مورثة المطعون ضدهم قد اقامت الاعتراض رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٨١ المنوه عنه ضد الهيئة العامة للاصلاح الزراعي طالبة فيه الاعتداد بالتصرف الصادر منها الى السيد/ ..... ببيع مساحة ١٥س ٢٣ ط بناحية كرداسة مركز امبابه محافظة الجيزة الذي تضمنه عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١١ من ابريل سنة ١٩٦٧ وذلك في تطبيق احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذي

خضعت له استنادا الى هذا التصرف ثابت التاريخ قبل العمل بأحكام هذا القانون لورود مضمونه في طلب الشهر العقاري رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٦٧ في ١٢ من ابريل سنة ١٩٦٧ وبجلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٢ قررت اللجنة القضائية السابعة للاصلاح الزراعي قبول الاعتراض شكلا وفي الموضوع رفضه بحالته ، واقامت هذا القرار على انه بالاطلاع على عقد البيع الرسمي المشهر برقم ٤٧ في العاشر من يناير سنة ١٩٦٨ المحرر بين المعترضة والسيد/ ..... تبين أنه اقتصر على مساحة ٤ س ٢٠ ط ٩ ف بثمان قدره ٢٠٠ر١٦٨٤٠ جنيه وتأسر على أعلى العقد بعبارة طلب رقم ٧٠٣ في ١٢ من ابريل سنة ١٩٦٧ وطلب رقم ٨٠٦ في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٧ ، ولما كانت الاوراق قد خلت مما يفيد سبب تجزئة الصفقة بين ما هو ثابت في العقد الابتدائي المؤرخ في ١١ من ابريل سنة ١٩٦٧ للمتضمن بيع ٨ س ١٨ ط ١٠ ف وبين ما هو ثابت في العقد الرسمي المتقدم ، الامر الذي ترى معه اللجنة أن المتعاقدين قد يكونان قد قصرا التعامل على المساحة الواردة في العقد الرسمي وعدلا عما هو وارد في العقد الابتدائي واذا كانت المعترضة لم تقدم ما يبرر تجزئة المساحة وقصرها في العقد للرسمي على ٤ س ٢٠ ط ٩ ف فمن ثم ترى اللجنة رفض الاعتراض بحالته ، وازاء ما تقدم فقد عادت ذات المعترضة فأقامت الاعتراض رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٧٢ بمحل الطعن المائل مبدية فيه ذات الطلبات ومركنة في ذلك على الاسانيد عينها دون أن تضيف اليها جديدا ولم تقف عند هذا الحد بل باندت في الوقت ذاته الى الطعن في القرار الصادر في الاعتراض رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه حيث أقامت الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ١٨ ق . الذي قضى فيه بجملة اليوم طالبة فيه الغاء هذا القرار ، والقضاء لها بذات الطلبات تأسيسا على الاسباب عينها .

ومن حيث أنه لا مراء في ضوء ما سلف ايراده من واقعات في أن الاعتراضين رقمي ٩٠٥ لسنة ١٩٧١ ، ٤٨٥ لسنة ١٩٧٢ محل الطعن المائل انما يتحدان في الخصوم بمراعاة أن كلا منهما قد أقيم أصلا من المرحومة/ ..... مورثة المطعون ضدهم ضد الهيئة العامة للاصلاح الزراعي كما يتحدان في المحل والسبب إذ تستهدف المعترضة في كل منهما الاعتداد بالتصرف الصادر منها الى السيد/ ..... ببيع مساحة ١٥ س ٢٣ ط بزمام ناحية كرداسة مركز امياية محافظة الجيزة إلا أن هذا التصرف الصادر به العقد الابتدائي المؤرخ في ١١ من ابريل سنة ١٩٦٧ ثابت

التاريخ قبل العمل بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ لورود مضمونه في طلب الشهر العقاري رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٦٧ أمبابة المقدم في ١٢ من ابريل سنة ١٩٦٧ ومتى كان الامر على ما تقدم فمن ثم فإن القرار الصادر في الاعتراض رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧١ م يحوز حجية الامر المقضى بما لا يجوز معه اثاره النزاع من جديد أمام اللجنة القضائية . وبناء على ذلك يكون الدفع بعدم جواز الاعتراض رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٧٢ المبدى من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي «الطاعنة» قائما على سند من صحيح القاتون خليقا بالقبول . ولا ينال من ذلك ما حاج به المطعون ضدهم من أن للقرار الصابر في الاعتراض رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه قد قضى برفض الاعتراض بحالته لعدم استكمال المستندات وبالتالي فهو قرار مؤقت لا يحوز الحجية ولا يحول دون اقامة اعتراض جديد - لا ينال من ذلك ما سلف اذ الهادى من استقراء أسباب القرار الصادر في الاعتراض رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧١ آلف الذكر أن اللجنة القضائية قد استعرضت المستندات التي قمتها المعارضة وهي ذاتها التي قمتها في الاعتراض رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٧٢ وتصدت للفصل في طلباتها على ضوء تلك المستندات واذا استبان لها ما قام من خلاف في المساحات المبيعة بين العقد الابتدائي المؤرخ في ١١ من ابريل سنة ١٩٦٧ والعقد المسجل برقم ٤٧ في العاشر من يناير سنة ١٩٦٨ اذ كانت في الأول ٨ س - ١٨ ط - ١٠ ف بينما اقتصرت في الثاني على ٤ س - ٢٠ ط - ٩ ف الامر الذي رأت معه أن المتعاقدين قد يكونان قد قصرا التعامل على المساحة الواردة بالعقد المسجل وعدلا عما هو وارد في العقد الابتدائي ولما كانت المعارضة لم تقدم ما يبرر تجزئة المساحة على هذا الوجه فقد انتهت اللجنة الى رفض الاعتراض بحالته والمبين بجلاء من هذا السياق أن اللجنة القضائية قد فصلت في موضوع الاعتراض على مدى ما أبدته المعارضة في صحيفة الاعتراض وما قمته من مستندات وبذلك تكون «اللجنة» قد استنفدت ولايتها بالنسبة الى هذا النزاع وبالتالي لا يجوز العودة الى طرحه عليها للفصل فيه من جديد .

(راجع ١١٠٣ - ٢٠ ، ١٩٧٨/١/٣ - ٣٢/٢٣ - مشار للحكم بالمجموعة السابقة ص ١٠٢١ ، ص ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ) ١

#### ٤ - الدفع بعدم دستورية القوانين :

##### ( أ ) القاعدة :

استعراض تاريخ الرقابة على دستورية القوانين في مصر قبل انشاء المحكمة العليا - القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا - اختصاصها - اجراءات الطعن بعدم دستورية القوانين - يمتنع على المحاكم الفصل في الدفع بعدم دستورية القوانين ولو كان ذلك بطريق الامتناع عن تطبيق القوانين المطعون عليها دستوريا - الامتناع يتضمن في حقيقته قضاء بعدم الدستورية مما يخالف أحكام الدستور (القانونين اللذين عهدا بالرقابة على دستورية القوانين للمحكمة العليا) .

##### الحكم :

ان الطاعن يؤسس طلبه الاصلى في قبول الطعن شكلا على أن كلا من القانونين رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليهما اذا أغلق باب الطعن قضائيا في قرارات اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والتي صدرت قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ يكون كل من هذين القانونين قد جاء مخالفا لأحكام الدستور لما ينطوى عليه اسناد الفصل في تلك المنازعات الى اللجنة القضائية . وحظر الطعن القضائى في قراراتها من غصب لجزء من ولاية القضاء واسناده الى لجنة ادارية ذات اختصاص قضائى ومصادرة لحق التقاضى في قرارات اللجنة المذكورة مما يخالف أحكام الدستور الذى ناط ولاية الفصل في المنازعات كاملة لجهات القضاء وفيما نص عليه من حظر النص على منع التقاضى في قرارات الجهات الادارية الامر الذى يوجب على القضاء حين الفصل في المنازعات التى تطرح عليه أن يمتنع عن تطبيق هذه النصوص المانعة من التقاضى ، وأن يقضى باختصاصه بنظر هذه المنازعات والا يعتبر متخليا عن وظيفته الاساسية التى تستمد أساسها من الدستور .

ومن حيث أنه يبين من استقصاء تاريخ رقابة دستورية القوانين في مصر أنه رغم خلو الدستور والقوانين - فيما مضى - من أى نص يخول المحاكم سلطة رقابة دستورية القوانين فانها قد أقربت حق القضاء فى التصدى لبحث دستورية القوانين اذا دفع أمامها بعدم دستورية قانون أو أى تشريع فردى أو فى مرتبته بطلب أحد

الخصوم تطبيقه فى الدعوى المطروحة عليها واستندت فى تقرير اختصاصها فى ذلك الى أن الفصل فى المسألة الدستورية المثارة أمامها يعتبر من صميم وظيفتها القضائية ذلك أن الدستور اذ عهد الى المحاكم ولاية القضاء يكون قد ناط بها تفسير القوانين وتطبيقها فيما يعرض عليها - من المنازعات وانها تملك بهذه المثابة - عند تعارض القوانين - الفصل فيما يكون منها أولى بالتطبيق باعتبار أن هذا التعارض لا يعدو أن يكون صعوبة قانونية مما يتولد عن المنازعة فتشملها سلطة المحكمة فى التقرير وفى الفصل عملاً بقاعدة أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع فلذا تعارض - لدى الفصل فى المنازعة - قانون عادى مع الدستور وجب عليها أن تطرح القانون العادى وتهمله وتغلب عليه الدستور وتطبقه اعمالاً لمبدأ سيادة الدستور ومعه على كافة القوانين والتشريعات الأخرى الأدنى مرتبة بيد أن ولاية المحاكم فى رقابتها لدستورية القوانين كانت مقصورة على الامتناع عن تطبيق القوانين المخالف للدستور ولم يكن قضائها فى موضوع دستورية القوانين ملزماً لها ولا لغيرها من المحاكم وكان لها ولغيرها أن تعدل عن رأيها السابق فى مدى دستورية القانون محل الطعن فكان القانون يعتبر فى أن واحد دستورياً تطبيقه بعض المحاكم ، وغير دستورى فتمتنع عن تطبيقه محاكم أخرى ونظراً لما يترتب على اختلاف وجهات النظر بين المحاكم فى هذا الموضوع الخطير من اضطراب وعدم استقرار فى المعاملات والحقوق والمراكز القانونية فقد رأى الشارع تركيز رقابة دستورية القوانين فى محكمة عليا واحدة يكون لها دون غيرها سلطة الفصل فيها بأحكام ملزمة لجميع الجهات القضائية فصدر القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء محكمة عليا ناط بها دون غيرها سلطة الفصل فى دستورية القوانين اذ ما دفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم فإذا رأت المحكمة الذى أثير أمامها الدفع جديته ولزوم الفصل فيه لحسم المنازعة الأصلية حددت للخصم الذى أبدى الدفع مياعداً لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا وأوقت الفصل فى الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا فى الدفع فإذا لم ترفع الدعوى الدستورية فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن وأوجب القانون نشر منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل فى دستورية القوانين وقضى بأن هذه الأحكام تكون ملزمة لجميع جهات القضاء «الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون إنشاء المحكمة العليا المشار اليه والمادة ١ والمادة ٣١ من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠» - وبذلك يكون الشارع قد قصر

نسبه الفصل في دستورية القوانين على المحكمة العليا وناط بها دون غيرها ولاية  
البت فيها بأحكام ملزمة لجميع الجهات القضائية الاخرى وذلك حتى لا يترك أمر  
البت في مسألة على هذا القدر من الخطورة للمحاكم على مختلف مستوياتها حسبما  
جرى عليه العرف القضائي من قبل وحتى لا تتباين وجوه الرأي فيه .

• المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه :

وقد رأى الشارع الدستوري اقرار هذا النظام التشريعي لرقابة دستورية القوانين  
واسناد الرقابة الدستورية الى جهة قضائية عليا تتولى الفصل فيها دون غيرها فنص  
في دستور سنة ١٩٧١ - على انشاء محكمة دستورية عليا كهيئة قضائية مستقلة قائمة  
بذاتها وناط بها دون غيرها سلطة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح  
ونص على أن تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة في القانون الصادر  
بانشائها - ومنها اختصاصها دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين - وذلك حتى  
يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا والمواد ١٧٤ و ١٧٥ و ١٩٢ من الدستور، وبناء  
على ما تقدم تكون المحكمة العليا ، ومن بعدها المحكمة الدستورية العليا عند انشائها  
هي الجهة القضائية المختصة دون غيرها بالفصل فيما يثار أمام الجهات القضائية  
من دفع بعدم دستورية القوانين ويكون معتمدا على المحاكم الاخرى التصدي للفصل  
في هذه الدفوع الدستورية ولو كان ذلك بطريق الامتناع عن تطبيق القوانين المطعون  
عليها دستوريا لان هذا الامتناع يتضمن في حقيقته قضاء بعدم الدستورية مما يخالف  
احكام الدستور والقانون اللذين عهدا بالرقابة الدستورية على القوانين للمحكمة العليا  
وقصر عليها هذا الاختصاص لتتولى سلطة الفصل فيه دون غيرها .

(راجع حكم العليا - ٥٢٨ - ١٨ / ١٦٤ / ١٩٧٨ ، ١٤٠ / ٢٣ - مشار للحكم  
بالمجموعة السابقة ص ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨) (\*) .

(ب) المساعدة :

المستفاد من نص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون  
رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ أن الدفع بعدم الدستورية انما يبدى من أحد الخصوم في  
الدعوى كما أن هيئة مفوضي الدولة طبقا لاحكام قانون مجلس الدولة لا تعتبر  
خصما في المنازعة لانها ليست طرفا ذا مصلحة شخصية فيها - يترتب على

---

(\*) يلاحظ أن المحكمة الدستورية العليا قلمت بعد هذا الحكم .



ذلك أنه إذا كان الثابت أن الطاعن لم يدفع في أى مرحلة بعدم دستورية أى نص فى قانون تنظيم الجامعات فإنه لا محل لأن تتصدى المحكمة بالتعقيب على ما ورد بتقرير هيئة مفوضى الدولة بشأن عدم دستورية بعض مواد قانون تنظيم الجامعات .

#### · الحكم :

ان قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ينص فى المادة الرابعة منه على أن تختص المحكمة العليا بالفصل دون غيرها فى دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام احدى المحاكم وتحدد المحكمة التى أثير أمامها الدفع ميعاد للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا وبوقت الفصل فى الدعوى الاصلية حتى تفصل المحكمة العليا فى الدفع فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن ، ويتبين من ذلك أن الفصل فى دستورية القوانين أصبح من اختصاص المحكمة العليا دون غيرها وقد رسم القانون طريق إقامة الدعوى بذلك أمامها بأن يدفع الخصوم فى دعوى منظورة أمام احدى المحاكم بعدم دستورية قانون معين فتحدد المحكمة التى أثير أمامها الدفع - بعد التحقق من جديته - ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا<sup>(١)</sup> ولما كان قانون مجلس الدولة قد حدد مهمة هيئة مفوضى الدولة فى الدعاوى والطعون بأن تتولى تحضيرها وتهيتها للمرافعة ثم تودع تقريرها بالرأى القانونى مسببا تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده فإنها بهذه المثابة لا تعتبر خصما فى المنازعة لاجها ليست طرفا ذا مصلحة شخصية فيها ولما كان الواضح من نص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا سالف الذكر أن الدفع بعدم الدستورية إنما يبدى من أحد الخصوم فى الدعوى وكان الثابت فى المنازعة الماثلة أن الطاعن لم يدفع فى أية مرحلة بعدم دستورية أى نص فى قانون تنظيم الجامعات بل أن الاستفادة من منكرته دفاعه اللاحقين على ايداع تقرير هيئة مفوضى الدولة أن الثابت عن الإشارة الى مسألة عدم الدستورية المشار اليه فى التقرير وتمسك الطاعن فى منكرته الختامية باختصاص هذه المحكمة بنظر المنازعة وطلب الحكم فى موضوعها بالغاء القرارين المطعون فيهما على أساس من أحكام قانون تنظيم

---

(١) يلاحظ أن هذه القواعد التى أتبعت أمام المحكمة العليا هى ذاتها المعمول بها أمام المحكمة الدستورية العليا .

الجامعات ذاتها - لما كان ذلك فانه لا محل لان تتصدى المحكمة للتعقيب على ماورد بتقرير هيئة مفوضى الدولة بشأن عدم دستورية بعض مواد قانون تنظيم الجامعات .

(راجع الدعوى - ١٠٦٧ ، ١١٨٥ - ١٩٧٥/٦/٢٨٠٣٠ ، ١٣٩/٢٠ - ٤٦٩ - مشار للحكم بالمجموعة ص ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ) .

#### (ج) المساعدة :

اختصاص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في الدفع بعدم الدستورية - المحكمة التي أثير أمامها الدفع تحدد ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا - وقف الفصل في الدعوى الاصلية لحين فصل المحكمة العليا في الدفع .

#### الحكم :

ان قانون المحكمة العليا الصادر به القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ قد خص في المادة الرابعة منه المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام احدى المحاكم وفي هذه الحالة تحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا وتوقف الفصل في الدعوى الاصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع .

(راجع المحكمة الادارية العليا - ١٥/٦٧٥ ١٥/١٠١ ١٩٧٠/١/١٥ ، ١١٩/١٩/١٥ - مشار للحكم بالمجموعة السابقة ص ١٠٢٩ ، مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة في ١٥ عام - ١٩٦٥ - ١٩٨٠ ج ٢) .

#### ٥ - الدفع بالتقادم المسقط :

##### القاعدة :

ضمان المقاول والمهندس لما يحدث خلال عشر سنوات من تهدم فيما شيدوه من مبان ومنشآت - سقوط دعوى الضمان بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حصول التهدم أو اكتشاف العيب - هذه المدة هي مدة تقادم مسقط لا تسقط به الدعوى تلقائيا ولا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

## الحكم :

ان مدة السنوات الثلاث المحددة بالمادة ٦٥٤ من القانون المدني هي مدة تقادم مسمطة لا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولا تسقط بانقضائها الدعوى تلقائيا وانما يموغ أن تثار كدفع من جانب المدين أو أحد دائنيه أو كل ذي شأن اساسه المصلحة في اثارة هذا الدفع ويغير أن يدفع به لا تكون المحكمة في حل من القضاء بعدم قبول الدعوى ويكون تصديها لاسقاط الدعوى بالقضاء بعدم قبولها من تلقاء نفسها مخالفا للقانون طالما لم يقدم لها دفع من ذي شأن ممن عينتهم المادة ٦٥٤ من القانون المدني المشار اليها ويؤكد هذا التفسير نص المادة وما ورد من تعليقات بالمذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدي للقانون المدني حيث يقول «وقد ترتب على عدم وجود نص في التقنين الحالي (تقصد التقنين المدني السابق) ... أن محكمة الاستئناف المختلطة قررت أن دعوى المسؤولية قبل المداول بناء على نص المادة ٥٠٠ من التقنين المختلط يجوز رفعها بعد مضي عشر سنوات المقررة بالنص ولا يسقط الحق في اقامتها الا بمضي عشر سنوات من يوم وقوع الحادث ويرتب على ذلك أنه لو حدث الخلل في السنة العاشرة فإن الدعوى تبقى جائزة حتى تمر ٢٤ سنة من تاريخ تسلم العمل ... على أن هذه النتيجة تتعارض تماما مع ما رأيناه من ميل التقنيات الحديثة الى تقصير المدة التي يكون فيها كل من المداول والمهندس مسؤولا ، لذلك يكتفى المشرع بتحديد مدة ... وحاصل ذلك ومفهومه أن الاتجاه عند استحداث هذا النص لم يكن يهدف الى تغيير طبيعة التقادم والخروج به الى المقوط وانما كان القصد هو جعل التقادم قصيرا في منته فحسب .

(العليا - ١٤/٥٤٤ ، ١٩٧١/١٢/٢٥ ، ١٧/٢١/١٢١ - مشار للحكم بالمجموعة - مرجع سابق ص ١٠٣٦) .

## ٦ - الدفع بعدم مشروعية القرار .

يكون ذلك في الاحوال التي يثير فيها المدعى الدفع بعدم مشروعية القرار الإداري بعد انفلاق مواعيد الطعن ، فان كان ذلك أمام المحاكم القضائية فإن القاضي يوقف سير الدعوى ويحيلها الى القاضي الإداري المختص ، وان كان ذلك أمام القاضي الإداري فانه بالنسبة للطعن في القرارات التنظيمية يجوز فتح باب الطعن فيها بعد الميعاد بطريق غير مباشر بمناسبة

الظعن في قرار فردي صادر على أساسها ، وبالنسبة للقرار الفردي فإن فحص  
القاضي الإداري لعناصر الموضوعية في هذه الحالة لا يجوز أن يصل إلى حد  
إيقاف تنفيذ القرار المذكور ولذلك يقتصر فحصه على التعويض عنها فقط ، ومن  
أشهر الأحكام التي صدرت في ذلك في فرنسا أحكام مجلس الدولة الفرنسي في  
٣١ مايو ١٩١١<sup>(١)</sup> .

---

(١) راجع أوبى ودراجو بند ٧٢٨ - الجزء الثاني - ص ٢٢١ .

## الفصل الرابع

### حالات سقوط الخصومة وحالات وقف الدعوى التأبيلية وسقوطها وانقضاؤها

نتناول هذا الموضوع على النحو التالي :

(أولاً) : حالات سقوط الخصومة في الأحوال العادية ، وفي حالة الدعوى المستعجلة :

تنص المادة (١٣٤) من قانون المرافعات على أن لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي .

وعلى ذلك فسقوط الخصومة هو جزء يوقعه القانون على المدعى نتيجة لإهماله في مباشرة نشاطه في الخصومة وهو يسرى على كل خصومة أمام القضاء سواء كانت موضوعية أو مستعجلة وسواء كانت أمام أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف كما يسرى في مواجهة جميع الأشخاص ولو كانوا عديمي الأهلية أو ناقصيها . وذلك لمعمومية النص مالم يذكر .

وفي نطاق الدعوى المستعجلة نظراً لطبيعتها الوقتية المتغيرة والتي يخشى عليها من فوات الوقت . فإن إهمال المدعى أو امتناعه عن السير في الدعوى لمدة سنة ما يفقدها صفة الاستعجال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل<sup>(١)</sup> .

(ثانياً) : حالات وقف الدعوى التأبيلية وسقوطها وانقضاؤها :

ونبين ذلك على النحو التالي :

(أ) وقف الدعوى التأبيلية :

قد أوجب القانون وقف الدعوى إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في

---

(١) المستشار/ مصطفى مجدى هرجه «الجديد في القضاء المستعجل» ط ١٩٨١ - ص ٤٩٦ - ٤٩٧ - بند ٢٤٦ .

دعوى جنائية ، حيث يجب وقف الأولى حتى يتم الفصل فى الثانية فى هذه الحالة<sup>(١)</sup> .

ولا يمنع وقف الدعوى من استمرار وقف العامل<sup>(٢)</sup> ، كما أن المحكمة الادارية العليا قضت بأن مقتضى ايقاف الدعوى على النحو السابق ، أن يؤدى الى ايقاف سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية مهما طاللت مدة الايقاف ، تأسيسا على أن النيابة الادارية تكون فى هذه الحالة مشلولة اليد عن تحريك الدعوى التأديبية<sup>(٣)</sup> .

وعلى النيابة الادارية تعجيل نظر الدعوى بمجرد زوال سبب الوقف<sup>(٤)</sup> . ويتم ذلك بطلب يقدم الى سكرتير المحكمة عملا بالقواعد العامة فى قانون المرافعات .

#### (ب) سقوط الدعوى التأديبية :

يخضع للاحكام التالية :

(أ) بالنسبة للعامل الموجود فى الخدمة. ونفرق بالنسبة لهذا العامل بين وضعين :

الأول : أن يكون الفعل غير مكون لجريمة جنائية . وفى هذه الحالة تسقط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة ، أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى المنتين أقرب<sup>(٥)</sup> .

ويشترط فى الرئيس المباشر الذى تسقط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علمه ، ألا يكون شريكا فى المخالفة المرتكبة ؛ لأن مسكوته فى هذه الحالة يكون من قبيل التستر على نفسه ، وعلى المخالفة التى اشترك فيها . ولهذا فإنه يجب أن يكون هذا الرئيس فى موقف الرقيب بالنسبة للمخالف ، وليس فى موقف الشريك<sup>(٦)</sup> .

(١) المادة رقم ٣٩ فقرة ثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ م .

(٢) المادة رقم ٣٩ فقرة ثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ م .

(٣) المحكمة الادارية العليا - فى القضية رقم ١٠ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٨ .

(٤) المادة رقم ٣٩ فقرة رابعة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

(٥) المادة ٩١ فقرة أولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالمعاملين بالدولة ، والمادة ٩٢ فقرة أولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالمعاملين بالتطاع العام .

(٦) المحكمة الادارية العليا - فى القضية رقم ٨٣١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١١ م .

الثاني : أن يكون الفعل مكونا لجريمة جنائية ، وفي هذه الحالة لا تسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية<sup>(١)</sup> .

وفي الحالتيين ، فإن هذه المدة تنقطع بأى إجراء من إجراءات التحقيق ، أو الاتهام ، أو المحاكمة ، وتسمى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء<sup>(٢)</sup> .

وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ، حتى ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة<sup>(٣)</sup> .

وقد أوضحت المحكمة الإدارية العليا في حكمها بجلسة ١٧/٢/١٩٧٩ - في الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ١٩ ق - أن عبارة «أى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة» من الشمول والاتساع بحيث تنفع لكافة الإجراءات التي يكون من شأنها بحث الاتهام وتحريكه . بل إن المحكمة المذكورة رأَتْ في هذا الحكم أن الطعن بالانقضاء في قرار الجزاء يدخل في عموم معنى الإجراءات المتعلقة بالتحقيق أو الاتهام أو المحاكمة والتي يترتب عليها انقطاع ميعاد السقوط .

وتطبيقا لذلك قالت المحكمة الإدارية العليا في حكم آخر لها<sup>(٤)</sup> ملخصه : إن صدور قرار بفصل العامل من السلطة التأديبية الرئاسية عام ١٩٧٠ ، وطعن العامل فيه ، وصدور حكم من المحكمة التأديبية المختصة بالغائه عام ١٩٧٥ ، لا يترتب عليه سقوط جميع الإجراءات السابقة على صدوره كما يذهب المدعى ، فإن مبادرة الشركة - بعد صدور حكم الانقضاء - إلى إحالة الأوراق إلى النيابة الإدارية لتتخذ إجراءات إحالة المدعى إلى المحاكمة التأديبية ، وقيام النيابة الإدارية بذلك بالفعل ، يؤدي إلى عدم سقوط الدعوى التأديبية<sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) المادة ٩١ فقرة رابعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ للخاص بالعاملين المدنيين بالدولة ، والمادة ١٣ فقرة رابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ للخاص بالعاملين بالقطاع العام .
- (٢) المادة ٩١ فقرة ثانية من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ للخاص بالعاملين المدنيين بالدولة ، والمادة ٩٣ فقرة ثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ للخاص بالعاملين بالقطاع العام .
- (٣) المادة ٩١ فقرة ثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ للخاص بالعاملين المدنيين بالدولة ، والمادة ٩٣ فقرة ثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ للخاص بالعاملين بالقطاع العام .
- (٤) المحكمة الإدارية العليا - حكمها بجلسة ١٩٧٨/٤/٢٩ في الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٣ ق .
- (٥) المحكمة الإدارية العليا - حكمها بجلسة ١٩٧٨/٢/٤ في الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٢٣ ق .

ويجدر التنبيه ، من ناحية أخرى ، إلى أن هناك طوائف من الموظفين العموميين تنتم لهم لوائح خاصة لا تنص على سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة لهم بمضى المدة ، وفي هذه الحالة لا تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة لهم مهما طاللت المدة .

وتطبيقا لذلك ، أوضحت المحكمة الإدارية العليا : أنه برغم اعتبار المأذونين من الموظفين العموميين ، فإن هؤلاء المأذونين لا يسرى عليهم قانون العاملين المدنيين بالدولة والذي تسرى أحكامه على الجهات التي حدثت حصرا فيه ، ومن ثم ، فإن المخالفات التأديبية التي يرتكبها المأذون أثناء عمله ؛ لا تسقط عنها الدعوى التأديبية مادامت لائحة المأذونين لم تتضمن نصا بقرار سقوط الدعوى التأديبية عن المخالفات التأديبية التي يرتكبها المأذون أثناء عمله .

(ب) بالنسبة للعامل الذي انتهت خدمته وفي هذه الحالة نفرق بين حالتين أيضا :

الأولى : أن تكون المخالفة إدارية ، وفي هذه الحالة تسقط الدعوى التأديبية بانتهاؤ خدمة العامل<sup>(١)</sup> ، الا اذا كان قد بدىء فى التحقيق معه عن هذه المخالفة قبل انتهاء مدة خدمته<sup>(٢)</sup> .

الثانية : أن تكون المخالفة مما يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزانة العامة ، وفي هذه الحالة تسقط الدعوى التأديبية بمضى خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ، حيث يجوز فى هذه المدة إقامة الدعوى التأديبية ، ولو لم يكن قد بدىء فى التحقيق قبل انتهاء الخدمة<sup>(٣)</sup> .

(ج) انقضاء الدعوى التأديبية :

يكون لوفاء المخالف ، حيث تحكم المحكمة بانقضاء الدعوى التأديبية لوفاته ،

---

(١) اذا كنا بصدد تحقيق ، لا دعوى مقامة للقتل ، فان القرار يكون هو الحفظ القطعى لعدم جواز اقامة الدعوى التأديبية لترك العامل الخدمة .

(٢) راجع المادة ٨٨ فقرة أولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة ، والمادة رقم ٩١ فقرة أولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالمعاملين بالقطاع العام .

(٣) راجع للمادة ٨٨ فقرة ثلثية من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة ، والمادة ٩١ فقرة ثلثية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالمعاملين بالقطاع العام ، راجع أيضا المادة ٢٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ م .



ولا يكون هذا - بالطبع - إلا بالنسبة إليه دون باقي المقدمين معه إلى المحاكمة التأديبية .

وكذلك تنقضى الدعوى بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص الذين تسرى عليهم ولاية المحاكم التأديبية إذا ما استقال هؤلاء العاملون ، حيث لا يمكن تتبعهم تأديبياً بعد انتهاء خدمتهم ، لعدم وجود نص يقضى بذلك . وأما العاملون المدنيون بالدولة ، وبالقطاع العام ، فقد حظرت قوانين توظيفهم قبول استقالاتهم إذا ما أحيلوا للمحاكمة التأديبية إلا بعد الحكم في الدعوى ، وبغير جزاء الفصل أو الإحالة إلى المعاش<sup>(١)</sup> .

---

(١) راجع المادة ٩٧ فقرة رابعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة ، والمادة ٩٩ فقرة ثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالعاملين بالقطاع العام .



## الباب الرابع

ضرورة القضاء المستعجل ، وطلب وقف تنفيذ القرار الإداري وفائدتهما ومجالات كل منهما



# الباب الرابع

ضرورة القضاء المستعجل ، وطلب وقف تنفيذ القرار الإداري وفائدة مجالات كل منهما

ويشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول وهي :

## الفصل الأول

ضرورة القضاء المستعجل ومجالات تطبيقه  
وشروطه بصفة عامة

## الفصل الثاني

الشروط المتعلقة بطلب وقف تنفيذ القرار الإداري النهائي  
المشتق من طلب الإلغاء

## الفصل الثالث

أهم أحكام القضاء الإداري بشأن القواعد القانونية  
المتعلقة بوقف تنفيذ القرار الإداري النهائي

## الفصل الأول

ضرورة القضاء المستعجل ، وفوائده ، ومجالات تطبيقه  
وشروطه التي يمكن إستخدامها أمام القضاء الإداري

أولا : ضرورة القضاء المستعجل :

أثبتت جميع النظم القضائية سواء كانت متعلقة بالقضاء العادي ، أو القضاء الإداري أن الحاجة ملحة الى قضاء يختص بالمنازعات القضائية التي تنسم بطابع الاستعجال ، ويرجع ذلك إلى أن الدعوى الموضوعية التي تنتظر بالطرق العادية تحتاج الى وقت غير قصير لتحقيق أهدافها والفصل فيها بحكم جائز النفاذ جبرا على المحكوم عليه ، وقد يضار المتقاضين بسبب ما يستغرقه نظر الدعوى بالطرق العادية .

ولذلك فتوفيقا بين التمهل في تحقيق الدعوى ، والحكم فيها ، وبين ما قد يلحق الخصوم من ضرر بسبب تأخير الفصل في الدعوى لا سيما بعد الزيادة المستمرة للمنازعات القضائية وتراكمها أمام المحاكم العادية ومحكم مجلس الدولة ، فقد أنشأ المشرع القضاء المستعجل بجانب القضاء العادي لمساعدة المتقاضين واسعافهم بإجراءات وقتية عاجلة ، وذلك إذا ما توافرت شروط الدعوى المستعجلة ، والتي سنعود الى ذكرها تفصيلا ، بكل من القضاء العادي والقضاء الإداري . وبصفة عامة فإن القاضي المستعجل يفصل في الدعوى المستعجلة بما يستظهره من أوراقها دون أن يغوص في أصل الحق المتنازع عليه ، بل يترك الفصل في هذا الحق للقضاء العادي ، الذي غالبا ما لا يتأثر بما يصدر من القضاء المستعجل من أحكام لا سيما إذا تغيرت المراكز القانونية والظروف والأسباب التي نظرت أمام القضاء المستعجل .

وفضلا عما تقدم فإن القضاء المستعجل يمكن الالتجاء اليه في حالات غير قليلة ، حيث قد ينقضي وقت غير قليل قبل أن يتمكن المدعى من إقامة دعواه الموضوعية ، أو خشية موت المدعى عليه ، أو أحد الشهود الذين يمكن أن يستفاد بهم في اثبات الدعوى ، أو بهدف حصول المدعى على حامية وقفية لازمة لجعل الحماية الموضوعية أكثر فاعلية .

وبصفة عامة يمكن القول بأن القضاء المستعجل يضمن تحقيق القضاء الموضوعى لوظائفه القضائية ، وبالتالي يضمن تحقيق الحماية القضائية من الناحية الموضوعية على أحسن وجه ممكن .

ثانيا : فوائد القضاء المستعجل :

انطلاقا مما سبق بيانه فللقضاء المستعجل فوائد كثيرة نوجز منها مايلي :

(١) من أهم فوائد هذا القضاء أنه يسعف الأفراد بأحكام عاجلة تصدر بعد إجراءات مختصرة ، ومواعيد قصيرة ، وتكون جائزة النفاذ جبرا بمجرد صدورهما ، الأمر الذى يعجز القضاء العادى عن تحقيقه .

(٢) كثيرا ما يسهم القضاء المستعجل فى إنهاء النزاع ، فقد يرشد حكم القاضى المتقاضين إلى وجه الصواب فى النزاع فيكتفون بحكمه لتجنب مشقة الدعوى الموضوعية ، وحتى لا يضيعون وقتهم عبثا أمام القضاء الموضوعى .

(٣) تتميز الدعوى المستعجلة بأنها دعوى مجردة ، ومجرد وسيلة للحفاظ والاحتياط ، ولهذا فإنه يسهل الحكم فى موضوعها نتيجة لبساطة شروطها عن شروط الدعوى الموضوعية التى تفترض ثبوت وجود الحق الموضوعى المتنازع عليه . وكذلك الوضع بالنسبة للطلب الممتنع أمام القضاء الادارى .

(٤) وإذا ما انتقلنا إلى فوائد القضاء المستعجل بالنسبة للدعوى الادارية التى تقام أمام محاكم مجلس الدولة يتضح أن له فوائد متعددة من حيث إيقاف القرارات الادارية المشوبة بعيب يجعلها قابلة للبطلان كعيب الشكل والاجراءات ، والاتحراف بالسلطة ، أو اساءة استعمالها ، أو الالتواء فى تطبيقها ، أو افتقار القرار الى ركن من أركانه الجوهرية مما يجعله قابلا للبطلان ، أو تهدم أركانه ، مما ينزل به الى درجة الانعدام .

● ولهذا فإن إيقاف القرار المشوب بأحد العيوب سالفة البيان أو غيرها يجنب الأفراد الضرر الذى ينتج عن تنفيذ القرار المشوب بالبطلان أو الانعدام حتى يحكم القضاء الموضوعى فى طلب الغائه .

● كذلك يتحقق هذا الهدف بطلب إيقاف الاحكام الادارية على التفصيل الذى سيأتى بيانه فى الموضوع المناسب من هذا المؤلف .

### ثالثاً : مجال تطبيق القضاء المستعجل :

لم يَقم المشرع بتعريف الاستعجال وتحديد نطاقه تحديداً معيناً ، بل اكتفى بالقول بأن القاضي المستعجل يحكم في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت ، وقد نص بالمادة (٤٥) من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨ على مايلي :

يندب في مقر المحكمة الابتدائية قاض من قضاتها ليحكم بصفة مؤقتة مع عدم المساس بالحق في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت .

أما في خارج دائرة المدينة التي بها مقر المحكمة الابتدائية فيكون هذا الاختصاص لمحكمة المواد الجزئية . على أن هذا لا يمنع من اختصاص محكمة الموضوع أيضاً بهذه المسائل إذا رفعت لها بطريق التبعة<sup>(١)</sup> .

ومن هنا فقد ترك المشرع للقضاء سلطة التقدير في المسائل التي يتوافر فيها عنصر الاستعجال باستثناء حالات معينة أعتبرت مستعجلة بنص القانون .

وإزاء قصور التشريع فقد قامت محكمة النقض بتعريف حالة الاستعجال حيث تقول : «ان حالة الاستعجال هي الحالة التي يخشى معها طول الوقت الذي تستلزمه إجراءات التقاضي لدى محكمة الموضوع»<sup>(٢)</sup> .

ومن جانبنا نرى أن تعريف محكمة النقض لحالة الاستعجال مشوب بالقصور وعدم الدقة لكونه غير جامع وغير مانع ، ونلنل على ذلك بأن حالة الاستعجال غير مقصورة فقط على الحالة التي يخشى معها طول الوقت الذي تستلزمه إجراءات التقاضي ، فقد تكون نتيجة لأسباب أخرى كحالة طلب الاستماع الى شاهد يخشى على حياته بالوفاة ، أو بالنسبة لاثبات حالة يخشى ضياع معالمها .

---

(١) النص المتعلق بندب قاضي في مقر المحكمة الابتدائية ليحكم في المسائل المستعجلة غير مطبق على الوضع القائم بالقضاء الإداري لأن القاضي الإداري إذا نظر دعوى موضوعية ورأى رافعها تضمنينها شق مستعجل يتعلق بوقف تنفيذ القرار ، فالقاعدة أن سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الإلغاء وهي فرع منها مردداً إلى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الإداري على القرار على أساس وزنه يميزان القانون فالمنطوق هو المشروعية فلا يوقف تنفيذ القرار إلا إذا توافر ركنا : «الأول» ركن الاستعجال و «الثاني» نتائج يتعذر تداركها حسبما سنعود إلى ذكره تفصيلاً .

(٢) محكمة النقض في ١٩٥٠/١١/٢٣ .



وإزاء تخويل القاضي سلطة تقدير حالة الاستعجال في غير الحالات التي حددت بنص القانون ، فإن سلطة التقدير تسمح للقاضي بالتعرف عليها من ظاهـر الأوراق ومن طبيعة الحق ذاته ، ومن الظروف المحيطة بالدعوى ، غير متقيد باتفاق الخصوم على عرض الموضوع على ساحة القضاء المستعجل ، وغير متقيد كذلك بالتكييف القانوني الوارد بصحيفة الدعوى ، فمن حقه أن يعطى الدعوى تكييفها الصحيح حتى يقرر ما إذا كانت الحالة المعروضة تدخل في نطاق حالات الاستعجال من عدمه . فتقدير حالة الاستعجال إذن مسألة تتعلق بوقائع الدعوى ، ويترك لتقدير المحكمة التي تنظر الدعوى المستعجلة ، ولا رقابة عليها من محكمة للنقض ، وفي ذلك تقول محكمة النقض مايلي :

« إن تقدير توافر شروط الاستعجال هو مما يستقل به قاضي الأمور المستعجلة »<sup>(١)</sup> .

ويجب أن تستمر حالة الاستعجال من وقت رفع الدعوى حتى صدور الحكم فيها ، وبناء على ذلك فإذا رفعت الدعوى أمام القضاء المستعجل بتكييف صحيح لحالة الاستعجال ، ثم اختلفت هذه الحالة قبل الفصل في الدعوى لأي سبب من الأسباب وجب على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظرها على سند من أن القضاء المستعجل قضاء استثنائي قصد به دفع الخطر المحدق بالمدعى عند توافر حالة الاستعجال ، فإذا انقضت أسباب الاستعجال أثناء نظر الدعوى لا يصبح مختصا بنظرها ، وتطبق هذه القاعدة سواء كانت الدعوى في مرحلتها الأولى أمام محكمة أول درجة أو أمام المحكمة الاستئنافية إذا ما طعن في حكم أول درجة ، وبناء على ذلك فإذا استؤنف الحكم بعد زوال حالة الاستعجال فإن محكمة استئناف الأمور المستعجلة عليها أن تتحقق من بقاء حالة الاستعجال .

غير أن الفقه قد اختلف في هذا الشأن ، فآل بعض يرى أن العبرة في تحقق ركن الاستعجال هو بتوافره وقت رفع الدعوى وليس وقت إصدار الحكم<sup>(٢)</sup> .  
بينما يتجه رأي آخر إلى القول بوجوب استمرار حالة الاستعجال<sup>(٣)</sup> .

(١) نقض في ١٩٥٢/٣/٢٢ ، وكذلك نقض في ١٩٥١/١١/٢٩ .

(٢) الاستاذين/ محمد المشاوي ، وعبد الوهاب المشماوي : قواعد المرافعات والتشريع المصري والمقارن - ط ١٩٥٧ - ص ٢٥٦ .

(٣) الاستاذ/ محمد علي راتب ، والاستاذ/ محمد نصر الدين كامل ، والاستاذ/ محمد فاروق راتب : قضاء الأمور المستعجلة - ط ٧ / ١٩٨٥ - ص ٢٩ وما بعدها .

ونحن نؤيد الرأي الأخير حرصاً على عدم ضياع وقت القضاء المستعجل في حالات أصبحت مفقودة إلى الظروف والملازمات الحقيقية المكونة لحالة الاستعجال التي من أجلها جاء القضاء المستعجل .

ومما ينبغي الإشارة إليه ضرورة التفرقة بين الطلب المستعجل ، والطلب الوقتي ، فالقضاء المستعجل ملزم بالتحقق من توافر شروط الاستعجال من ظاهراً الأوراق ، أما الطلب الوقتي فقد يكون وقتياً ولكنه غير مستعجل فيخرج عن اختصاص القضاء المستعجل على سند من أن الاجراء قد يكون وقتياً ولكن الفصل فيه يقتضى بحثاً موضوعياً لا يستطیع القاضي أن يستظهره من ظاهراً الأوراق فيخرج عن اختصاصه ، وتلك مسألة دقيقة ينبغي تقديرها وتقييمها بشئ من الحذر .

وفي ظل قانون المرافعات السابق كان القضاء المستعجل يختص بالمنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية .

أما الآن فإن منازعات التنفيذ التي كانت مسندة إلى القضاء المستعجل بنص خاص أصبحت من اختصاص قاضي التنفيذ ، فقد ألغى قانون المرافعات الحالي اختصاص القضاء المستعجل المتعلقة بمنازعات التنفيذ التي أسندت إلى قاضي التنفيذ ، وجدير بالذكر أن هذا الإلغاء غير مقصور على منازعات التنفيذ التي كان يختص بها القضاء المستعجل وفقاً لولايته العامة والمادة ٤٩ مرافعات ملغى ، بل كذلك يمتد إلى منازعات التنفيذ التي كانت تسند إليه بنص خاص في القانون ، والامتناع لا ينصرف إلى قاضي الأمور المستعجلة فحسب بل إلى القاضي الجزئي بصفته قاضياً للأمور المستعجلة .

« وجدير بالذكر أن القضاء الإداري مازال مفتقراً إلى وجود قاضياً للتنفيذ .  
فالقاعدة التي يتبعها هي أن سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الإلغاء متى توافرت الشروط القانونية .

### **شروط الاستعجال أمام القضاء العادي والتي يمكن استلهاها أمام القضاء الإداري في طلب وقف تنفيذ القرار الإداري**

تمهيد :

إن شروط القضاء المستعجل في نظر الدعوى الوقتية هي حسبما تقتضيه ظروف كل دعوى سواء كانت من اختصاص القضاء المستعجل بنص القانون ، أو كانت وإرادة بقوانين مختلفة ، ويمكن الأخذ بها أمام القضاء الإداري مع إجراء الملاءمات التي تتوافق مع طبيعة الدعوى الإدارية .

وهذه الشروط تقتضى مزيدا من الشرح والتفصيل نظرا لأهميتها فى تحديد اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى المستعجلة ، وقد أصبح قاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة دون غيره مختصا ببعض المنازعات طبقا لنص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات الجديد رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨ م .

الشروط العامة لاختصاص القضاء المستعجل بالدعوى المستعجلة :

يشترط لى يتعد الاختصاص للقضاء المستعجل بنظر الدعوى ذات الصيغة المستعجلة الشروط الآتية وهى :

- ١ - شرط الجدية «جدية الدعوى» .
- ٢ - شرط الاستعجال .
- ٣ - أن يكون المطلوب إجراء وقتيا .
- ٤ - لا يمس أصل الحق .

★ وبالنسبة للقضاء الإدارى يضاف شرط المشروعية حسبما سيأتى بيانه تفصيلا فى مجال بحث الشق المستعجل الذى يطلب فى عريضه واحدة مع الشق الموضوعى المتعلق بالإلغاء ويسد عنهما الرسم المستحق .

ونتناول بحث هذه الشروط فيما يلى :

أولا : شرط الجدية من حيث احتمال وجود الحق :

يتبين من العرض السابق أن الدعوى المستعجلة دعوى مجردة إذ لا تفترض وجود حق أو مركز قانونى إذ يكفى لنشأة هذه الدعوى أن يكون هناك احتمال لوجود هذا الحق ، فإذا لم يوجد هذا الاحتمال وجب على القاضى المستعجل رفض الدعوى المستعجلة .

وهذا الاحتمال يتوافر فيه شرطان وهما :

( أ ) وجود قاعدة قانونية تحمى حقا مما يطلب المدعى حمايته بالدعوى الموضوعية التى غالبا ما ترفع الدعوى الوقتية لخدمتها ، وتأييدا لذلك نسوق مايلى :

إذا طالب الدائن القضاء المستعجل بأن يقضى له بنفقة وقتية من مدينه ، فيجب أن يكون حق الدائن من النوع الذى يحميه القانون ، فإذا كان - بصرف النظر عن الوقائع - لا يتمتع بحماية القانون وجب عدم قبول الدعوى الوقتية .

وتأسيساً على ذلك فإن من يرفع دعوى بنين غير مشروع ليس له الحق فى اقامة الدعوى .

(ب) يجب أن تعطى وقائع القضية احتمالاً بوجود الحق محل الحماية الموضوعية من الناحية الفعلية لأن المدعى لا يحتج عليه بإثبات الواقعة القانونية سبب الحق ، بل يكفى أن يبين من الوقائع ما من شأنه أن يعطى احتمالاً لوجود هذا الحق<sup>(١)</sup> .

ثانياً : شرط الاستعجال :

سبق أن ذكرنا ضرورة توافر شرط الاستعجال فى الدعوى الوقتية بحيث تبرر هذه الضرورة اتخاذ إجراء وقتى لا يجرى فيه الاجتهاد الى القضاء الموضوعى ، وحالة الاستعجال تعتبر من أهم الدوافع الى نشأة القضاء المستعجل لأن هذه الحالات يترتب على التأخير فيها وقوع ضرر لا يمكن ازالته إن وقع ، ولذلك فقد عبر عنها المشرع بتعبير «يخشى عليها من فوات الوقت» .

ويلاحظ أن شرط الاستعجال شرط لازم ومسلم به فى المسائل التى يخشى عليها من فوات الوقت ويتعذر تداركها .

وللمحكمة الحق فى تقدير توافر شرط الاستعجال أو عدم توافره ببصيرتها وبما تستظهره من واقع الأوراق فى حالة الضرورة المفيدة للتعرف على الاستعجال فهى مسألة متعلقة بالوقائع ولذلك فلا يخضع القاضى فى تقديرها لرقابة محكمة النقض<sup>(٢)</sup> .

فحقيقة الأمر أن حالة الاستعجال تنشأ من طبيعة الحق المطلوب حمايته من الظروف والملابسات المحيطة به فلا يتقيد القاضى المستعجل بتكليف جالة الاستعجال من وجهة نظر الخصوم ، فلا تتوافر هذه الحالة لمجرد رغبة رافع الدعوى فى الحصول على حكم مستعجل ، كذلك يلاحظ أنه إذا تأخر رافع الدعوى زمناً طويلاً عن رفعها فمفاد ذلك عدم توافر الاستعجال لأن تأخره يزيل عن الدعوى صفة الاستعجال فيها ويتعين على القاضى المستعجل أن يحكم بعدم اختصاصه بنظرها .

(١) د . فتحى والى : فكلون القضاء المنتهى - مرجع سابق - ص ١٥٦ .

(٢) د . رمزى ميف - مرجع سابق - ص ٢٠٧ .

والتأخير في رفع الدعوى أو الخطأ في تكييفها كدعوى مستعجلة بمعرفة الخصوم لا يمنع رفعها أمام القضاء الموضوعي . فحالة الاستعجال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل هي استخلاص موضوعي يستخلصه قاضي الموضوع من الوقائع .

وجدير بالملاحظة أنه لا ينفي حالة الاستعجال مضي مدة طالت أو قصرت على ظهور بوادر الخلاف بين أعضاء جمعية عمومية ومجلس الإدارة متى ثبت أن هذه البوادر ظلت مستمرة ، بل وتفاقت تفاقما خطيرا ، لأن مناط الاستعجال يتمثل في هذا التفاقم ، وقد يكون سبب المكوث فيما مضى هو محاولة التفاهم وإزالة سبب النزاع فلا يعيب رافع الدعوى المستعجلة التريث قبل إقامة الدعوى المستعجلة<sup>(١)</sup> .

وقد أقر القضاء المستعجل هذا الاتجاه حيث يقول :-

« لا ينفي الاستعجال كون الحالة المطلوب اثباتها قد طال عليها الزمن ، ما دامت قابلة للزوال ويخشى من تغيير معالمها من وقت لآخر ، ولا ينفي هذا الاستعجال بقاء الحال بلا تغيير حتى تاريخ رفع الدعوى إذا لم يكن ثمة ما يضمن عدم تغييرها قيل أن تتمكن محكمة الموضوع من الفصل في النزاع<sup>(٢)</sup> .

وتختلف طبيعة الاستعجال باختلاف الحالة المنظورة أمام المحكمة والحق المطالب به ، فتكون في بعض دعاوى اثبات الحالة بسبب الخوف من تغير المعالم المطلوب اثباتها مع مضي الزمن ، وفي دعوى طرد المصنّاج المتأخر عن سداد الإيجار وضع حد لصياح حقوق المالك واتاحة الفرصة له لتأجير العين إلى آخر ، وفي قضايا النفقة الوقفية تتمثل حالة الاستعجال في العمل على صيانة حق طالب النفقة وكفالة حالته المعيشية ، وفي حالة قضايا الحراسة على الأموال المشاعة بسبب خلافات حول الإدارة أو استئثار أحد الشركاء بالأموال ، فإن حالة الاستعجال تتمثل في العمل على صيانة حقوق جميع الشركاء في الربيع الذي يستحقه كل منهم وتمكينهم من الحصول على حقه فيه بتوحيد الإدارة في يد شخص يرتضونه يمثل الجميع .

تعليق :

يتعين استمرار حالة الاستعجال من وقت رفع الدعوى حتى صدور الحكم

(١) راجع حكم مستعجل مصر في ١٩٤٠/٣/٢٠ - المحاماة - ٢٠ - ١٢٣٢ .

(٢) إسكندرية للأموال المستعجلة - ١٩٣٩/١٢/٤ - المحاماة - ٢٠ - ١٩٧٤ .

طبقاً للرأى الراجح ، فإذا افتقدت حالة الاستعجال قبل الفصل فى الدعوى لأى سبب من الأسباب كان على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها طالما أصبحت الدعوى مفقورة لركن الاستعجال وسبب ذلك يرجع الى أن القضاء المستعجل قضاء استثنائى قصد به رفع الخطر الداهم عند توافر حالة الاستعجال الذى يلزم درؤه بسرعة ، وذلك هو الأمر الذى قد لا يحققه القضاء الموضوعى .

وتجرى هذه القاعدة على الدعوى المستعجلة سواء كانت فى مراحلها الأولى أمام محكمة أول درجة أو أمام الاستئناف المستعجل حسبما سبق بيانه ، فعند بحث موضوع الاستئناف على المحكمة الاستئنافية أن تقدر حالة الاستعجال أثناء نظر الاستئناف أمامها وليس وقت صدور الحكم المطعون فيه ، وتأكيداً لذلك فقد قضى بعدم وجود وجه للاستعجال إذا رفع شخص استئنافاً على حكم مستعجل صدر ضده ثم ترك الاستئناف للشطب وجدده بعد مدة طويلة من حكم الشطب مما استلشت منه المحكمة عدم وجود أى خطر على حقوقه .

وكما سبق القول تجدر الإشارة إلى أن الفقه اختلف حول هذا الاتجاه لئمه من يؤيد كفاية توافر حالة الاستعجال وقت رفع الدعوى لا وقت اصدار الحكم . ومن المؤيدين لهذا الاتجاه الأستاذين/ محمد العشماوى ، وعبد الوهاب العشماوى<sup>(١)</sup> - غير أن أغلبية الفقه تتجه الى استمرار حالة الاستعجال حتى وقت اصدار الحكم<sup>(٢)</sup> - ومن المؤيدين لهذا الاتجاه أيضاً الأستاذ/ محمد على راتب، وزميلاه الأستاذين/ محمد نصر الدين، و محمد فاروق راتب، فيرون أن هذا الاتجاه هو الذى يجرى القضاء على تطبيقه<sup>(٣)</sup> .

ومن جانبنا نؤيد رأى الأغلبية لاتسامه بالصيغة الواقعية والعملية على سند من أن القضاء المستعجل قضاء استثنائى اتسمت نشأته بالتدخل فى حسم نزاع يصطبغ بحالة الاستعجال المحيطة والحالة به ، فإذا زالت هذه الحالة فإن العلة

---

(١) الأستاذين/ محمد العشماوى ، وعبد الوهاب العشماوى : قواعد المرافعات بالتشريع المصرى المقارن، - ١٩٥٧ م - ص ٢٥٦ .

(٢) الأستاذ/ محمد على رشدى : فقهى الأمور المستعجلة، - ط٢/ - ٣٩ .

وكتلك المستشار/ محمد عبد اللطيف والقضاء المستعجل، - مرجع سابق - ص ٣٣ .

(٣) الأستاذ/ محمد على راتب وزميلاه : بقضاء الأمور المستعجلة، - مرجع سابق - ص ٢٦ ،

تكون قد انتفت ولا يبقى لرافع الدعوى غير الالتجاء الى القضاء الموضوعى إذا رأى وجه لذلك .

ومن ناحية أخرى فقد يحصل الوضع العكسى فترفع الدعوى الى القاضى المستعجل ولا تتوافر فيها حالة الاستعجال ثم تتوافر هذه الحالة أثناء نظر الدعوى وقبل الحكم فيها ، ففي هذه الحالة يضفى القضاء حالة الاستعجال على الدعوى إذا طرأت عليها حالة الاستعجال بعد رفعها ولم تكن قائمة وقت رفعها ، ويستند القضاء فى ذلك إلى أن تقدير قاضى الأمور المستعجلة لأسباب حالة الاستعجال التى تسوغ اختصاصه بنظر الدعوى يجب ألا ينظر اليها وقت رفع الدعوى ، بل بما قام منها وقت الفصل فيها<sup>(١)</sup> .

ثالثا : أن يكون المطلوب إجراءً وقتيا لا يمس أصل الحق :

جدير بالذكر أن الفقه التقليدى يدخل الاحكام الوقتية أو بمعنى آخر الممتعجلة الصادرة عن القضاء المستعجل فى عداد الأحكام الفرعية ، لأنها تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى الأصلية ، غير أن بعض الفقه الحديث يجعل هذا الاختلال محل نظر لأن الحكم الفرعى لابد أن يصدر بعد نشأة خصومه أمام قضاء الموضوع فقبل الفصل فى موضوعها ، ولذلك يكون فرعيا لأنه يكون منفرد عن خصومة موضوعية مرفوعة ، فقد لا تكون هنالك هذه الخصومة حتى يتفرع عنها أحكام معينة ، فالدعوى الممتعجلة ترفع مستقلا عن الدعوى الموضوعية التى قد تكون أو لا تكون ، وترفع أمام قضاء الأمور الممتعجلة بالقضاء العادى وهو قضاء متخصص ومستقل عن القضاء الموضوعى من حيث اختصاصه بالدعوى الممتعجلة ، ومن هنا فإن أحكام القضاء المستعجل تصدر فى الغالب الأعم من الأمور ، من غير قاضى الموضوع ومن ثم يكون لها استقلالها وذاتيتها وإجراءاتها المتميزة وأحكامها الخاصة ، ومن ثم فلا يمكن وصفها وصفا مطلقا بأنها أحكام فرعية<sup>(٢)</sup> .

---

(١) حكم محكمة الأمور المستعجلة - محكمة مصر - فى ١٩٢٣/٦/٢٣ - المحاماة - ١٣ - ٩١٤ وقد أشار الحكم فى أسبابه الى حكم لمحكمة الاستئناف صابر فى ١٩١٩/٣/٢٦ .  
(٢) نكتوز/ محمود هاشم -إستنفاد ولاية القاضى المدنى- مقال منشور بمجلة المحاماة - المجلد الخامس ، والسادس - السنة الحادية والمئتين - ص ٩٧ وما بعدها .

فالقضاء المستعجل والقضاء الإداري يتدخل لاتخاذ تدابير وقائية أو تحفظية لا تمس أصل الحق المتنازع عليه ، غير أن أحكامه تعد أحكاما قضائية بالمعنى الدقيق لذاتها واستقلالها ولهذا فهي تتمتع بما تتمتع به الأحكام الموضوعية من حصانة وأهمها حجية الأمر المقضي بالمعنى الفني لأنها صورة من صور الحماية القضائية ولا يحول دون ذلك القول بأنها حجية مؤقتة لأن تأقيت الحماية لا يمنع من كونها حماية قضائية إذ أن الأحكام الموضوعية ذاتها تحوز حجية مؤقتة فلكة ما دام الطعن فيها جائزا .

ويلاحظ أن الحكم الوقتي لا يقيد محكمة الموضوع فليس له أثر في ثبوت الحق أو نفيه لأن القاضي يصدره بما يستظهره من ظاهر الأوراق ولا يفوص في أصل الحق المتنازع عليه .

فيكفي في الدعوى المستعجلة احتمال وجود الحق ، فعمل القاضي المستعجل مقصور على بحث الأمر الظاهر ، فيقوم ببحث الممندات والأدلة المقدمة من الخصوم غير أن بحثه في هذا المجال لا يكون بحثا وافيا للتوصل الى وجود الحق الموضوعي ، أو عدم وجوده ، وإنما يكون بحثا سطحيًا يدل على احتمال وجود هذا الحق أو عدم وجوده ، وفي هذا تقول محكمة النقض :

يكون بحثه عرضيا يتحسس به ما يحتمل لأول وهلة أن يكون هو وجه الصواب في الطلب المعروض<sup>(١)</sup> .

إذا تبين للقاضي أن ما قدم له من أدلة وممندات لا يكفي في ظاهره للدلالة على احتمال وجود الحق الموضوعي ، وأن هذا الوجود محل نظر جدي يجعل احتمال وجود الحق غير ظاهر فلن عليه أن يعتبر شرط احتمال الحق غير قائم ويرفض الدعوى الوقتية لعدم توافر شروطها<sup>(٢)</sup> .

ولكي يصل القاضي المستعجل إلى ما يدل على احتمال وجود الحق فعليه أن يتأكد من وجود قاعدة قانونية تحمي من الناحية المجردة حقا مما يطلب حمايته بالدعوى

---

(١) نقض مدني ١٩/١٢/١٩٣٥ ، وفي ١٣ مارس ١٩٥٨ - مشار لهذا الوسيط في قانون القضاء المدني للكتور/ فتحي والي - مرجع سابق - ص ١٥٩ .

(٢) نقض مدني ١٤/٣/١٩٦٢ - مجموعة النقض، ١٣ - ٣٠٣ - ٤٨ .



الموضوعية ، ولهذا فإنه يدخل فى سلطة القاضى المستعجل وهو يفصل فى الدعوى المستعجلة أن يبحث وجود هذه القاعدة ولو كانت محل نزاع بين الخصوم<sup>(١)</sup> .

مفاد ما تقدم أنه يتمتع على القضاء المستعجل الأساس بأصل الحق المتنازع عليه . ويتفرع على هذا أن القضاء المستعجل يتمتع عليه أن يفصل فى موضوع الحقوق المتنازع عليها ، فإذا طلب منه ذلك حكم بعدم الاختصاص ، غير أنه إذا كان الطلب مرفوعا الى القاضى الجزئى باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة كان له أن يفصل فى النزاع الموضوعى المرفوع اليه باعتباره قاضيا للموضوع ، وذلك إذا كان الموضوع يدخل فى اختصاصه على أن يكون فصله فيه بالاجراءات العادية التى تتبع فى مائز الدعاوى<sup>(٢)</sup> .

ويرتب على قاعدة عدم الأساس بأصل الحق مراعاة القيود التالية :

( أ ) يرى الفقه أن عدم الأساس بالحق المتنازع عليه يقيد القاضى المستعجل بأن يتمتع عليه ألا يحكم فى أصل الحق .

● وبناء على ذلك يخطئ قاضى الأمور المستعجلة إذا حكم فى دعوى حراسة بتعيين المدعى حارسا بناء على ما ثبت له من أنه مالك للعين المتنازع على ملكيتها .

● وكذلك يخطئ قاضى الأمور المستعجلة إذا حكم فى دعوى الزام المؤجر بتحرير عقد إيجار طبقا لنص المادة (٢/٢٤) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لأن ذلك يخرج عن اختصاصه النوعى لأن اثبات واقعة التأجير وجميع شروط التعاقد يحتاج الى بحث موضوعى متعمق يمس أصل الحق ويخرج بالتالى عن الاختصاص النوعى للقضاء المستعجل<sup>(٣)</sup> .

● ويخطئ كذلك قاضى الأمور المستعجلة إذا حكم بتنفيذ قرار اللجنة المشار اليها بالمادة (٥٧) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ خصما من مستحقات المالك وفقا

---

(١) دكتور/ فحى والى - مرجع سابق - ص ١٥٩ - ويشير الى حكم محكمة القاهرة الابتدائية مستأنف مستعجل فى ١٩٦٢/١٠/٨ م - المجموعة الرسمية ٦١ - ٤٣٤ - ٥٩ .

(٢) دكتور/ رمزى سيف : الموجز فى قانون المرافعات المدنية والتجارية - ط١ - مرجع سابق - ص ٢٠٨ وما بعدها .

(٣) الدعوى رقم ٦٩٨ سنة ١٩٨٠ - محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة فى ١٩٨٠/٣/١٨ .

للمادة (٦٠) من القانون المذكور قبل الفصل في الطعن المقام عليه ، لأن ذلك بمس أصل الحق ويخرج بالتالى عن اختصاصه<sup>(١)</sup> .

● وكذلك يخطئ قاضى الأمور المستعجلة إذا قضى بوقف التنفيذ بناء على أنه ثبت لديه أن المدعى قد وفى بالدين الحاصل التنفيذ وفاء له لأن ذلك يقتضى التعرض لأصل الموضوع .

(١) للدعوى رقم ٩٨٠ سنة ١٩٨٠ - محكمة مستعجل للقاهرة جلسة ١٩٨٠/٢/٢٨ .  
ولأهمية هذا الحكم نشير الى المواد المتعلقة به والواردة بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وهى :  
م (٥٧) تشكل فى كل وحدة من وحدات الحكم المحلى لجنة أو أكثر يصدر بها قرار من المحافظ المختص تضم اثنين من المهندسين المعماريين أو المنيين المقيدين بنقابة المهندسين تقولى دراسة التقرير المقممة من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم فى شأن المباني المشار اليها فى المادة .  
م (٥٥) وإجراء المعاينات على الطبيعة وإصدار قرارات فى شأنها على وجه السرعة .  
ويبين القرار الذى يصدره وزير الإسكان والتعمير كيفية تشكيل تلك اللجان والقواعد والاجراءات التى تتبع فى مزاولة أعمالها .

م (٥٨) يعلن قرار اللجنة بالطريق الادارى الى ذوى الشأن من الملاك وشاغلى العقار وأصحاب الحقوق وتماد صورة منه الى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ، فإذا لم يتمسر اعلانهم بسبب غيبتهم غيبة منقطعة أو لعدم الاستدلال على محال اقامتهم أو لامتناعهم عن تسلم الاعلان تلصق نسخة من القرار فى مكان ظاهر بواجهة العقار وفى لوحة الاعلانات فى مقر نقطة الشرطة الواقع فى دائرتها العقار وفى مقر عمدة الناحية ولوحة الاعلانات فى مقر المجلس المحلى المختص بحسب الأحوال .

وتتبع الطريقة ذاتها فى اعلان القرارات الخاصة بالمتنشات التى لم يستدل على ذوى الشأن فيها .  
م (٥٩) لكل من ذوى الشأن أن يطعن فى القرار المشار اليه بالمادة السابقة فى موعد لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه بالقرار أمام المحكمة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من هذا القانون .

وعلى قلم كتاب المحكمة اعلان الجهة الادارية القائمة على شئون التنظيم وذوى الشأن من ملاك العقارات وأصحاب الحقوق بالطعن فى قرار اللجنة وبالجلسة المحددة لنظر هذا الطعن .  
وتفصل المحكمة على وجه السرعة اما برفض الطعن أو بقبوله واعادة النظر فى القرار المطعون عليه ، وعليها فى حالة الحكم بالهدم الكلى أو الجزئى أو التمتع أو الترميم أو الصيانة أن تحدد أجلا لتنفيذ حكمها .

م (٦٠) مع عدم الاخلال بالاحكام الخاصة بتوجيه وتنظيم أعمال البناء ، يجب على ذوى الشأن أن يبادروا الى تنفيذ قرار اللجنة النهائى أو حكم المحكمة الصادر فى شأن المنشأة الآيلة للسقوط والترميم والصيانة وفقا لاحكام هذا القانون ، وذلك فى المدة المحددة لتنفيذه .  
واللجنة الادارية المختصة بشئون التنظيم فى حالة امتناع ذوى الشأن عن تنفيذ قرار اللجنة =

ويلاحظ أن حظر البحث في أصل الحق على قاضي الأمور المستعجلة حظرا مطلقا من شأنه شل يد القضاء المستعجل إذ لا يتصور أن يتمكن قاضي الأمور المستعجلة من الحكم في الاجراء الوقتي على وجه آخر بإجابة طالب الاجراء الوقتي الى طلبه أو رفض اجابته اليه إذا كان ممنوعا من كل بحث في أصل الحق وفي المستندات المتعلقة به بحثا تاما ومطلقا .

وتأسيسا على ذلك جرى القضاء على أنه يجوز لقاضي الأمور المستعجلة أن يبحث موضوع النزاع ، وأن يطلع على المستندات المتعلقة به ، لا يكون في شأنه رأيا قاطعا يبنى عليه حكمه في الاجراء الوقتي المطلوب منه ، وإنما يبحثه بحثا سطحيًا للاستتارة بهذا البحث في (إجابة طالب الاجراء الوقتي الى طلبه أو عدم اجابته اليه ، وفي ذلك تقول محكمة النقض :

..... على أن يكون بحث قاضي الأمور الوقتية بحثا عرضيا يتحسس به ما يحتمل لأول نظرة أن يكون هو وجه الصواب في الطلب المعروض عليه<sup>(١)</sup> .

وقد جاء بحكم القضاء المستعجل مايلي :

«إن قاضي الأمور المستعجلة لا يختص بالفصل في صحة العقود بشكل قطعي أو التفاضل بينها لمساس ذلك بأصل الحق الا أن ذلك لا يمنعه من تقدير مبلغ الجد في النزاع من ظاهر المستندات توصلا لاختصاصه بنظر الطلب الوقتي المعروض عليه<sup>(٢)</sup> .

وقد أكدت محكمة النقض ذلك الاتجاه في حكمها الصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٣٥ حيث تقول : وأن المراد بنص المادة (٢٨) من قانون المرافعات - قديم - هو :  
أولا : أن مأمورية قاضي الأمور المستعجلة ليست هي تفسير الاحكام والعقود

---

= النهائي أو حكم المحكمة بحسب الأحوال في : لا : المحددة لذلك ، أن تقوم بتنفيذه على نفقة صاحب الشأن وتحصل قيمة التكاليف وجميع النفقات ب ريق الججز الإداري .

ويجوز للمستأجر إذا تأخر كل من ذوى الشأن والجهة الإدارية المنكورة عن القيام بتنفيذ ما نص عليه القرار النهائي أو قضى به حكم المحكمة بحسب الأحوال ، أن يحصل على إذن من القضاء المستعجل في أن يجرى الأعمال المقررة دون حاجة الى الحصول على موافقة المالك ، وأن يستوفي ما أنفقه خصما من مستحقات المالك لديه .

(١) نقض ١٩٣٥/١٢/١٩ - منشور بملحق مجلة القانون والاقتصاد ص ٦ - ص ٨٥ .

(٢) الدعوى رقم ٤٦١٩ لسنة ١٩٧٩ - مستعجل القاهرة - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٠ م .

الواجبة التنفيذ ولا النصل في أصل الحق ، بل إن مأموريته هي إصدار حكم وقتي بحث يرد به عنوانا بادئ للوهلة الأولى لأنه بغير حق ، أو يتخذ اجراء عاجلا يصون به موضوع الحق أو دليلا من أدلة الحق .

ثانيا : أنه إذا كان هذا القاضى فى بعض الصور لا يستطيع أداء مهمته إلا إذا تعرف على معنى الحكم أو العقد الواجب التنفيذ أو تناول موضوع الحق لتفسير قيمته فلا مانع يمنعه من هذا ، ولكن تفسيره أو بحثه فى موضوع الحق وحكمه بعد هذا التفسير أو البحث لا يحسم النزاع بين الخصمين لا فى التفسير ولا فى موضوع الحق بل لا يكون الا تفسيراً يتحسس به ما يحتمل لأول نظرة أن يكون هو وجه الصواب فى الطلب المعروف عليه ، ويبقى التفسير أو الموضوع محفوظا يتناضل فيه ذوى الشأن لدى جهة الاختصاص<sup>(١)</sup> .

يتضح مما تقدم أن المساس بالحق الممنوع على قاضى الأمور المستعجلة صورتين يختلف حكم كل منهما عن الأخرى<sup>(٢)</sup> .

**الصورة الأولى :** ألا يكون المطلوب من القضاء المستعجل اجراءً وقتياً وإنما يكون المطلوب منه الحكم فى الحق المتنازع عليه ، وفى هذه الصورة يكون القضاء المستعجل غير مختص ، فإن فصل فى الطلب كان مخالفا لقاعدة الاختصاص النوعى .

كذلك ألا يكون المطلوب من القضاء المستعجل بالمحاكم العادية، اجراءً وقتياً يتصل بالفصل فى دعوى تتعلق بعقد إدارى أو بقرار إدارى لأنه محظور على القضاء العادى التصدى للقرار الإدارى بالتأويل أو التفسير أو الإلغاء أو التصدى للدعوى بحكم وقتى كإيقاف القرار الإدارى حتى الفصل فى الغالة لأنه إذا خالف ذلك يكون مخالفا لقاعدة الاختصاص الولاى التى تحدد لكل من القضاء العادى والقضاء الإدارى مجال اختصاصه الولاى - مع ملاحظة القرارات الإدارية التى يختص بها القضاء العادى طبقاً لنصوص خاصة واردة على سبيل الحصر ببعض القوانين . كما أن كلا من القضاءين العادى والإدارى يختص بتقرير حالة الانعدام للقرارات المنعقدة

(١) الطعن رقم ٣٢ سنة ٥ ق - جلسة ١٩٣٥/١٢/١٩ - مشار اليه بمرجع مجموعة التواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض فى ٥٠ سنة للمستشار/ محمد إبراهيم خليل وزملاءه ص ٩٩٧ .  
(٢) د . رمزى سيف الوجيز فى قانون المرافعات المدنية والتجارية - مرجع سابق - ص ٢٠٩ ومابعدها .

**الصورة الثانية :** أن يكون المطلوب من قاضي الأمور المستعجلة إجراءً وقتياً ولكنه عند الفصل فيه تعرض لأصل الحق لبحثه بحثاً يخدم الدعوى المستعجلة ، ففي هذه الصورة لا يكون حكماً بما يخرج عن اختصاصه مادام الإجراء المطلوب منه والذي قضى فيه إجراءً وقتياً .

ويلاحظ على هذه الصورة أنه إذا تضح أن في حكمه مخالفة للقانون فهي ليست مخالفة لقاعدة من قواعد الاختصاص ، وإنما هي مخالفة لقاعدة أخرى من قواعد القانون ، هي مخالفة للقاعدة التي تمنع للقضاء المستعجل من المسلس بالحق وبقاء حكمه مقصوراً على الإجراء الوقتي على ما كونه من رأى قاطع في موضوع النزاع<sup>(١)</sup> .

وتظهر أهمية التفرقة بين الصورتين حيث يكون للتفرقة بين قواعد الاختصاص وغيرها من قواعد القانون أهمية ، كما هي الحال بالنسبة للطعن بالنقض في أحكام المحاكم الابتدائية الصادر منها بصفة استئنافية ، فإن هذا الطعن لا يجوز إلا لمخالفة قواعد معينة من قواعد القانون منها قواعد الاختصاص النوعي<sup>(٢)</sup> .

ويلاحظ مايلي :

(أ) أن حكم القاضي المستعجل لا يمنع الخصوم من الالتجاء لمحكمة الموضوع لتفصل في أصل الحق المتنازع عليه ، ولا يقيد محكمة الموضوع عندما يعرض عليها النزاع الموضوعي في الحق . كذلك فالقاضي الإداري لا يتكبد بالحكم في الشق للمستعجل عند الحكم في طلب الإلغاء<sup>(\*)</sup> .

(ب) أن الدعاوى المستعجلة التي يختص بها قاضي الأمور المستعجلة تختلف عن الدعاوى التي نص القانون على الحكم فيها على وجه السرعة ، فذلك الأخيرة منازعات موضوعية تختص بها محكمة الموضوع وتقضى فيها بأحكام قطعية حاسمة للنزاع تفصل في موضوع الحق المتنازع عليه ولكن لا اعتبارات خاصة أوجب القانون الإسراع في الحكم فيها .

(١) نقض ١٩٣٥/١٢/١٩ السابق الإشارة إليه - وللمنثور بمجلة القانون والاقتصاد - من ص ٨٥ مشار إليه بمرجع الدكتور - رمزي سيف - مرجع سابق - ص ٢١٠ مع تعليقه على الصورتين بالصفحتين ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٢) دكتور رمزي سيف - المرجع السابق - ص ٢١٠ .  
(\*) ويبدو ذلك واضحاً إذا ما تغيرت الظروف والملازمات والمراكز القانونية .

(جـ) أن التصدى لمأالة محل خلاف قانونى فى الفقه لا تعتبر ماسة بأصل الحق فالجدل الفقهي حول تفسير نصوص القانون ليس بذاته سببا لعدم اختصاص القضاء المستعجل أو لاعتباره ماسا بأصل الحق بل أن القضاء المستعجل فى هذا الشأن ككل قضاء له أن يجتهد فى تفهم المعنى الذى يقصده الشارع فيما نص عليه ثم انزال حكم القانون على عناصر النزاع المطروح عليه وإنما الممنوع عليه - والذى يثير ماسا بأصل الحق - هو تفسير العقود أو الأحكام أو التصدى لأمر يحتاج الى تقدير أو تحقيق موضوعى محل خلاف بين الطرفين<sup>(١)</sup> .

### مناطق عدم المساس بأصل الحق المتنازع عليه أمام القضاء بين العادى والإدارى

#### Préjudice au Fond

يختص قاضى الأمور المستعجلة وكذلك القاضى الإدارى بالفصل فى الاجراءات الوقفية التى يخشى عليها من فوات الوقت والتى يراد منها درء خطر محقق الوقوع أو المحافظة على حالة فعلية مشروعة أو صيانة مركز قانونى قائم ، وهذه المهمة تحتم عليه عدم التعرض لتصميم الحق أو أصل النزاع فيمتنع عليه المساس بأصل الحق - ويفترق على هذا أن القضاء المستعجل والقضاء الإدارى ممنوع عليه أن يفصل فى موضوع الحقوق المتنازع عليها فإذا ما طلب الفصل فى الحق المتنازع عليه كان غير مختص<sup>(٢)</sup> .

(١) حكم قضاء الأمور المستعجلة بمحكمة مصر - ١٩٤١/١/١ - المحاماة ٢٢ - ٢٢٨ ، وحكمه فى ١٩٤٨/٩/١٨ - للتشريع والقضاء - ١ - ٥٢ ، ومستعجل اسكندرية - ١٩٤٠/٢/٢٠ - المحاماة ٢٠ - ١٩٢٥ - ومشار إليها بمرجع قضاء الأمور المستعجلة للاستاذ محمد على راتب - ص ٤٢ .

(٢) لا يمتنع على قاضى الأمور المستعجلة وكذلك القاضى الإدارى المساس بالموضوع فى حكمه القطعى فحسب ، بل يمتنع عليه ذلك أيضا فى أى إجراء تمهيدى قبل ذلك كالأحالة الى التحقيق أو ندب خبير وما اليهما - وتقريبا على ذلك إذا كان حق المدعى الذى يطلب حمايته بالاجراء الوقفى هو الملكية سواء كان ملكية كاملة أو ملكية حق ارتفاق أو انتفاع - وكان سببها واقعة مادية غير معترف بها - كوضع قيد المدة الطويلة أو القصيرة ، فإن تحقيق هذه الواقعة هو تدليل على أصل الحق وتدخل فيه وترجيح لمركز أى الطرفين على الآخر ، وهو عمل يخرج عن اختصاص القضاء المستعجل بطبيعته . (مستعجل مصر فى ١٩٣٠/٧/١٢ - مع ٤٣ ص ٣٣١) .

والمراد بأصل الحق الممنوع على القاضى المستعجل والقضاء الإدارى المساس به هو السبب القانونى الذى يحدد حقوق والتزامات كل من الطرفين قبل الآخر ، فلا يجوز له أن يتناول هذه الحقوق والتزامات بالتفسير أو التأويل الذى من شأنه المساس بموضوع النزاع القانونى بينهما ، كما ليس له أن يغير أو يعدل من مركز أحد الطرفين القانونى أو أن يعرض فى أسباب حكمه الى الفصل فى موضوع النزاع أو أن يؤسس قضاءه فى الطلب الوقتى المطروح أمامه على أسباب نمس أصل الحق أو أن يتعرض الى قيمة المستندات المقدمة من أحد الطرفين ويقضى فيها بالصحة أو البطلان أو يأمر باتخاذ إجراء تمهيدى كالأحالة الى التحقيق أو ندب خبير أو ما إليها لاثبات أصل الحق ، بل يتعين عليه أن يترك جوهر النزاع سليما ليفصل فيه قاضى الموضوع لأنه هو المختص وحده بالحكم فيه .

ولئن كانت مهمة القاضى المستعجل والقضاء الإدارى توجب عليه عدم التعرض لأصل الحق أو صميم النزاع ، كما تحتم عليه أن يتحرز عند التقطع فى ترجيح جانب على جانب حتى لا يسبق فى قضائه حكم محكمة الموضوع ، إلا أن هذا لا يمنعه من اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لحماية حقوق الطرفين ووضع الحلول التى تستقر معها العلاقة القانونية مؤقتا الى أن يقول القضاء الموضوعى كلمته ، وله فى سبيل أداء مأموريته هذه أن يتناول موضوع الحق وأن يبحث ظاهرا الأوراق والمستندات المقدمة من الطرفين ، ولكن بحثه فى موضوع الحق ، وتقديره ، له ، لا يحسم النزاع بين الخصوم فهو لا يعدو أن يكون بحثا عرضيا عاجلا ، لمعرفة أى من الطرفين أجدر بالحماية الوقتية واتخاذ الاجراء التحفظى الذى يكفل هذه الحماية ، كما له أن يتعرف حكم القانون فى طبيعة العلاقة القائمة بين الطرفين والتفاضل بين الآراء الفقهية المختلفة - فى نطاق الدعوى المستعجلة - تفضيلا المفروض فيه ألا يقيد قاضى الموضوع ، ولا يحوز حجية قبله وانما يتخصص به القاضى المستعجل والقاضى الإدارى ، مبلغ الجد فى النزاع ، فإن استبان له أن المنازعة غير جدية فلا يقيم لها وزنا لأنها تعتبر بمثابة عقبة مادية تعترض السبيل الى حق صريح .

وإذا استبان للقاضي المستعجل أو القاضي الإداري أن المنازعة القائمة بين الطرفين متنازعه موضوعية بحيث لم يعد أصل الحق واضحاً أمامه ووضوحاً يستأهل الحماية المؤقتة ، أو تبين له عند بحث دفاع الخصوم وحججهم أنه لا يستطيع أن يصدر حكمه دون المماس بالموضوع أو كان الخلاف القائم بين الطرفين يستلزم تفسير الاتفاقات المبرمة بينهما ، فإنه يتعين على القاضي في هذه الحالات أن يتخلى عن الفصل في الطلب المطروح أمامه ويقضى فيه بعدم الاختصاص لمساس الفصل فيه بأصل الحق ، فليس لقاضي الأمور المستعجلة ولا للقاضي الإداري القضاء بصحة العقود أو بطلانها أو صحتها لمساسه بالموضوع ، إلا أنه حر في فحص كل ما يقدمه الخصوم له من مستندات وأوجه دفاع لتحقيقها وتقرير قيمتها القانونية لا ليحكم بها في أصل الحق وإنما ليستقصى منها ما يكون دليلاً لحكمه المستعجل وله في ذلك بحث المستندات لمعرفة صورتها إذا كانت ظاهرة جلية .

وليس من اختصاص القضاء المستعجل أو القاضي الإداري أن يبحث في صحة الأوراق المقدمة إليه أو بطلانها لمساس ذلك بالموضوع مساماً كبيراً ولكن له أن يبحث مستندات الخصوم وأساليبهم لمعرفة أن كانت منازعاتهم في الدعوى أو في الاشكال تقوم على أساس جدى ألم أن القصد منها تعطيل قضائه أو عرقلة التنفيذ ، وهو في بحثه يتناول مستندات الخصوم ومبلغ الجدية في المنازعات ولا يتجاوز ظاهر الأمر ولا يتعرض للفصل في قيمة هذه المستندات أو صحتها أو بطلانها ، وإنما يكتفى باستعراضها واستقراء الوقائع والأقوال ليصدر حكمه في الدعوى أو الاشكال ، فإذا رأى أن النزاع جدى بين الخصوم وأنه لا يمكنه أن يرجح قول أحدهما على الآخر إلا إذا من الموضوع حكم بعدم الاختصاص .

وذلك لأن القضاء المستعجل يتدخل باتخاذ تدابير وقائية أو تحفظية لا تمس أصل الحق المتنازع عليه غير أن أحكامه تعد أحكاماً قضائية بالمعنى الدقيق لذاتها واستقلالها ولهذا فهي تتمتع بما تتمتع به الأحكام الموضوعية من حصانة وأهمها حجية الأمر المقضى بالمعنى الفني لأنها صورة من صور الحماية القضائية ولا يحول دون ذلك القول بأنها حجية مؤقتة لأن تأقيت الحماية لا يمنع من كونها حماية قضائية إذ أن الأحكام الموضوعية ذاتها تحوز حجية مؤقتة ثقة مادام الطعن فيها جائزاً .

ويلاحظ أن الحكم الوقتي لا يقيد محكمة الموضوع ولا أثر له في ثبوت الحق



أو نفيه لأن القاضي يصدره بما يستظهره من ظاهر الأوراق ولا يغوص في أصل الحق المتنازع عليه .

فيكفي في الدعوى المستعجلة احتمال وجود الحق فعمل القاضي المستعجل مقصور على بحث الأمر الظاهر ، فيقوم ببحث المسمندات والأدلة المقدمة من الخصوم غير أن بحثه في هذا المجال لا يكون بحثاً وافياً للتوصل الى وجود الحق الموضوعي ، أو عدم وجوده ، وإنما يكون بحثاً سطحياً يدل على احتمال وجود هذا الحق أو عدم وجوده .

وفي هذا نقول محكمة النقض :

«يكون بحثه عرضياً يتحسس به ما يحتمل لأول وهلة أن يكون هو وجه الصواب في الطلب المعروض»<sup>(١)</sup> .

فإذا تبين للقاضي أن ما قدم له من أدلة ومسمندات لا يكفي في ظاهره للدلالة على احتمال وجود الحق الموضوعي ، وأن هذا الوجود محل نظر جدى يجعل احتمال وجود الحق غير ظاهر فإن عليه أن يعتبر شرط احتمال الحق غير قائم ويرفض الدعوى الوقتية لعدم توافر شروطها<sup>(٢)</sup> .

ولكى يصل القاضي المستعجل الى ما يدل على احتمال وجود الحق فعليه أن يتأكد من وجود قاعدة قانونية تحمي من الناحية المجردة حقاً مما يطلب حمايته بالدعوى الموضوعية ، ولهذا فإنه يدخل في سلطة القاضي المستعجل وهو يفصل في الدعوى الوقتية أن يبحث وجود هذه القاعدة ولو كانت محل نزاع بين الخصوم<sup>(٣)</sup> .

مفاد ما تقدم أنه يتمتع على القضاء المستعجل والقضاء الإداري المساس بأصل الحق المتنازع عليه ويتفرع على هذا أن القضاء المستعجل يتمتع عليه أن يفصل في موضوع الحقوق المتنازع عليها ، فإذا طلب منه ذلك حكم بعدم الاختصاص ، غير أنه إذا كان الطلب مرفوعاً الى القاضي الجزائي باعتباره قاضياً

---

(١) نقض مدني ١٩/١٢/١٩٣٥ ، وفي ١٣ مارس ١٩٥٨ - مشار لهذا بالوسيط في قانون القضاء المدني للدكتور/ قحى والى - مرجع سابق - ص ١٥٩ .  
(٢) نقض مدني ١٤/٣/١٩٦٢ - مجموعة النقض - ١٣ - ٣٠٣ - ٤٨ .  
(٣) دكتور/ قحى والى - مرجع سابق - ص ١٥٩ - ويشير إلى حكم محكمة القاهرة الابتدائية بمختلف مستعجل ، في ٨/١٠/١٩٦٢ - المجموعة الرسمية ٦١ - ٤٣٤ - ٥٩ .

للأمر المستعجلة كان له أن يفصل في النزاع الموضوعي المرفوع إليه باعتباره قاضيا للموضوع وذلك إذا كان الموضوع يدخل في اختصاصه على أن يكون فصله فيه بالاجراءات العادية التي تتبع في سائر الدعاوى<sup>(١)</sup>.

★ ★ إحالة طلب وقف التنفيذ من القضاء العادي إلى القضاء الإداري لعدم الاختصاص الولائي ، يقتضى قيام المدعى بتعديل طلباته بحيث يطلب الإيقاف والالغاء ولا يقصرها على طلب القرار (المطعون فيه) (\*).

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري مايلي :

«أنه يبين بوضوح من مطالعة القرار موضوع الدعوى أنه من القرارات الإدارية النهائية التي يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره بالفصل في الطلبات المقدمة من الأفراد والهيئات لالغائها وتبعا لذلك وقف تنفيذها ، وكان يتعين على المدعى - والحالة هذه - أن يلجأ في شأنها إلى محكمة القضاء الإداري ، بيد أنه أخطأ الطريق الصحيح فطلب وقف تنفيذه على استقلال أمام قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة دمايط الابتدائية وإذا كانت دعواه بهذا الوضع قد أحيلت إلى محكمة القضاء الإداري إلا أن هذه الإحالة ليس من مقتضاها الالتزام بإجازة ذلك الوضع الذي ترتب على خطأ التجائه إلى قاضي الأمور المستعجلة والذي يتمثل في طلبه أمامه وقف التنفيذ على استقلال ، وهو ما يوجب عدم قبول هذا الطلب أمام محكمة القضاء الإداري بالنسبة للمادة ٢١ من قانون مجلس الدولة التي تشترط أن يطلب وقف التنفيذ في صحيفة دعوى الغاء ، والمستفاد من تعري مقصود الشارع في ضوء الأعمال التحضيرية للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ الذي استحدث هذا الشرط لأول مرة أنه يعتبر شرطا جوهريا لقبول طلب وقف التنفيذ ومن ثم فإن تقديم طلب وقف التنفيذ على استقلال - مثلما فعل المدعى - موجب لعدم قبوله<sup>(٢)</sup> » .

(\*) سبق أن تصدينا إلى عرض مسهب لهذا الموضوع في معرض الكلام عن الإختصاص المحلي والنوعى والوالاي . (ترجع المواد من ٤٢ حتى ٦٢ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٧٨).

(١) دكتور/ رمزي سيف : الوجيز في قانون المرافعات المدنية والتجارية - ط١ - مرجع سابق - ص ٢٠٨ ومابعدها .

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري - السنة السادسة والعشرون من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ إلى آخر سبتمبر ١٩٧٢ - القضية رقم ١٣٦٠ لسنة ٢٤ القضائية - جلسة ٢٩ من فبراير سنة ١٩٧٢ - ص ٤٨ .

## الفصل الثاني

### الشروط المتعلقة بطلب وقف تنفيذ القرار الإداري النهائي المشتق من طلب الإلغاء أمام القضاء الإداري

( ١ ) تبرير طلب إيقاف تنفيذ القرار الإداري :

الأصل أن رفع دعوى الإلغاء لا يترتب عليه وقف تنفيذ القرار الإداري النهائي المطعون فيه .

وقد تقرر هذا الأصل بموجب الأمر الصادر في ٣١ يوليو سنة ١٩٤٥ في النظام الفرنسي بشأن تنظيم مجلس الدولة ، حيث قررت المادة (٤٨) من هذا الأمر مايلي :-  
« فيما عدا الحالات المنصوص عليها بنصوص تشريعية خاصة لا يترتب على رفع دعوى الإلغاء الى مجلس الدولة أثرا موقفا الا اذا أمر بذلك القسم القضائي أو الجمعية العامة » .

وحكمة هذه القاعدة واضحة ، اذ لو كان الطعن في القرارات الادارية بالالغاء يترتب عليه وقف تنفيذها ، لترتب على ذلك اتاحة الفرصة أمام الأفراد للاسراف في رفع دعاوى الإلغاء بسبب وبغير سبب ، ولأدى ذلك الى عرقلة نشاط الادارة العامة ، وشل حركتها ، وعدم تحقيق الصالح الذي تستهدفه غالبية القرارات الادارية ، ولأدى ذلك أيضا الى عدم سير المرافق العامة للدولة سيرا منتظما مطردا .

لذلك قيد طلب وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه بشروط معينة أخذ بها كل من القضاء الإداري في النظامين المصري والفرنسي .

ففي النظام الفرنسي تتمثل الشروط المتعلقة بطلب وقف تنفيذ القرار الإداري في ثلاثة شروط وهي :-

( ١ ) أن يطلبه رافع دعوى الإلغاء صراحة .

( ٢ ) أن يكون من شأن تنفيذ القرار الإداري احداث أضرار لا يمكن تلافيها ويتعذر تداركها .

( ٣ ) أن يكون الطعن بسبب تجاوز السلطة مبني على أسباب جدية .

ويكفى في طلب وقف التنفيذ أن يكون الخطر مما قد يتعذر تداركه .. ويجب فوق ذلك أن تتبين المحكمة جدية أسباب وقف التنفيذ ومشروعيتها<sup>(١)</sup> . وبناء على ذلك يشترط في طلب وقف التنفيذ أمام القضاء الإداري ثلاثة شروط وهى : الجدية - والمشروعية - وأمر يتعذر تداركه .

وقد أوضحت محكمة القضاء الإداري المقصود باشتراط أن تكون دعوى الإلغاء مبنية على أسباب جدية ، بأن يكون هناك احتمال أحقية المدعى لما يطلبه من حيث الموضوع ، وذلك بصرف النظر عما إذا كان هذا الاحتمال متحققا أم غير متحقق ، فيكفى وجود هذا الاحتمال حتى يجاب طلب وقف التنفيذ ، وفى ذلك تقول محكمة القضاء الإداري مايلى :

«إذا تبين من المستندات المقدمة أن المدعين قد حصلوا على حكم نهائى تم تنفيذه باعادة أرضهم اليهم بما عليها من المنشآت التى أعدت لاقامة سوق عليها ...، فمن ثم يقوم احتمال فى ألا يكون للإدارة الحق فى اصدار قرار إداري يمنع المدعين من ادارة السوق ... ولهذا يبين أن هناك وجها لاجابة طلب المدعين وقف تنفيذ القرار المطعون فيه<sup>(٢)</sup> .»

★ وجدير بالاحاطة أن الحكم الصادر فى ايقاف تنفيذ القرار الإداري ، وإن كان حكما مؤقتا بمعنى أنه لا يقيد المحكمة عند نظر أصل طلب الإلغاء الا أنه حكم قطعي ، وله مقومات الاحكام وخصائصها ، ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه فى الخصوص الذى صدر فيه طالما لم تتغير الظروف ، والقول بلزوم انتظار الحكم فى دعوى الإلغاء أو تعليق تنفيذه على الحكم الذى يصدر فى شأنها هو لزوم بما لا يلزم ، فضلا عما ينطوى عليه من مجافاة لطبائع الأشياء فى أمر المفروض فيه أنه مستعجل بطبيعته ، تتعرض فيه مصالح ذوى الشأن للخطر ويخشى عليها من فوات الوقت .

★ وجدير بالملاحظة أيضا أن الحكم بوقف التنفيذ منبث الصلة بالموضوع الأصلى للدعوى ، فهو لا يمس أصل النزاع ، ولا يتعرض لموضوعه ، وليس معنى

(١) محكمة القضاء الإداري فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٠ - دعوى رقم ٤٨١ - من ٤ ق - مع م/ ٤ ص ٩٦٩ .

(٢) محكمة القضاء الإداري فى ١٩٥١/١/٢٤ - فى الدعوى ٢٩٦ - من ٥ ق - مع م/ ٥ - ص ١١٤٦ .

اجابة طلب وقف التنفيذ أن المحكمة حين تعرض للموضوع سوف تقضى حتما بالغاء القرار المطعون فيه ، وليس رفض وقف التنفيذ دليلا على أن المحكمة ستحكم بعد ذلك فى الموضوع برفض دعوى الالغاء .

★ وبناء على ماتقدم فمسألة وقف التنفيذ هى مسألة مستقلة تماما عن موضوع الدعوى ، والفصل فيها يتوقف فقط على شروط وقف التنفيذ ، بصرف النظر عن موضوع الدعوى ، ونطاقها ، وأحقية المدعى فيما قدمه من طلبات موضوعيه ، إذ أن محكمة الموضوع هى التى تفصل فى ذلك .

وفى ذلك تقول محكمة القضاء الإدارى :

«يجب أن تثبت محكمة وقف التنفيذ أن طلبات المدعين أمام محكمة الموضوع تقوم على أسباب جدية من غير أن تعرض فى أية حال لأحقية المدعين فى هذه الطلبات ، إذ أن محكمة الموضوع هى التى تفصل فى ذلك»<sup>(١)</sup> .

( ٢ ) ماهية الاستعجال والقيود التى ترد عليه :

★ نرى أن الدعوى الادارية تعتبر مستعجلة بطبيعتها ، وذلك بسبب ما يحيط بها من ظروف تجعل المنازعة الادارية فى أمس الحاجة لحسمها ، وذلك نظرا لان الادارة خصم قوى يتمتع بامتيازات التنفيذ المباشر ، ولذا فان الطرف الآخر فى الخصومة الادارية طرف ضعيف يواجه طرفا قويا يتمتع فى الادارة التى تستطيع بمفردها صنع القرارات الادارية وتنفيذها على العاملين بها والمتعاملين معها . ( طالما لم تكن هذه القرارات معذومة ) .

★ ولذلك نرى أن المنازعة الادارية سواء أكانت موضوعية تستهدف إلغاء قرار ادارى نهائى معين ، أو مستعجلة فانها تحتاج الى سرعة البت فى شأن موضوعها .

★ غير أن هناك أمور تحتاج الى سرعة أكثر ، وهى تلك التى يخشى عليها من فوات الوقت وهى تلك التى تتمثل فى الطلبات المستعجلة (إيقاف التنفيذ) .

★ ولذلك فحالة الاستعجال هى تلك الحالة التى تتطلب سرعة البت فى الشق المستعجل من الدعوى قبل الحكم فى الشق الموضوعى المتعلق بالالغاء ،

---

(١) محكمة القضاء الادارى فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٠ - مج ٤/س - ص ٩٦٩ .

وتحقيقاً لهذه الغاية فالطلب المستعجل إذا توافرت شروطه ، تفصل فيه المحكمة دون تحضيره بهيئة مفوضي الدولة .

★ ويجب أن يقترن الطلب المستعجل بالطلب الموضوعي في صحيفة الدعوى ، أى يجب أن تشمل الصحيفة على طلبى الايقاف والالغاء . (الا اذا تبين للمحكمة أن المدعى سدد الرسم عن الطلبين) .

★ وهناك شروط أخرى ترد على الطلبات الوقتية نذكر منها مايلي :

- ( ١ ) يجب أن يدخل الطلب الوقتي ضمن ولاية القضاء الادارى .
- ( ٢ ) يجب التقيد بطريقة رفع الدعوى .
- ( ٣ ) يحظر على القاضى الادارى اصدار أوامر للإدارة .
- ( ٤ ) يشترط فى الطلب الوقتي ألا يمس فى الحكم فيه الاجراءات المتعلقة بالنظام العام .

ونبين ذلك على النحو التالى :

( ١ ) يجب أن يدخل الطلب الوقتي ضمن ولاية القضاء الادارى :

إذا لا يمكن أن يفصل القضاء الادارى فى شق مستعجل فى دعوى منظورة أمام القضاء العادى ، وإنما يفصل فى الطلب الوقتي المتعلق بقرار ادارى نهائى فى منازعة ينعقد له الاختصاص بنظرها . وكذلك الوضع بالنسبة للعقد الادارى .

ولهذا فإذا كانت المنازعة مثبتة عن قرار ادارى مما تخرج المنازعة فى شأنه بنص القانون - مثل قرارات الضرائب - أو لاعتبارات خاصة ، أو لأن الاختصاص فى شأنه ينعقد للجان ذات ولاية قضائية حسبما سنعود اليه تفصيلاً ، فلا يتصدى القضاء الادارى لتلك المنازعات .

وتطبيقاً لذلك قضت المحكمة الادارية العليا برفض اثبات حالة القوى العقلية لشخص حجز فى مستشفى الأمراض العقلية نتيجة لان ولاية القضاء الادارى المقيدة فى ذلك الوقت لم تكن تشمل إلغاء القرارات الصادرة بالحجز فى هذه المستشفيات<sup>(١)</sup> .

---

(١) المحكمة الادارية العليا فى ٢٧ يوليو ١٩٥٩ - س / ٤ ق - رقم ١٣٦ .

## ( ٢ ) يجب التقيد بطريقة رفع الدعوى :

وذلك نظرا لانه لما كانت الدعوى المستعجلة المتعلقة بإيقاف القرار لا ترفع استقلالا وإنما يجب أن يقترن الطلب المستعجل بالطلب الموضوعي في صحيفة الدعوى محسبا سبق بيانه ، فيجب أن يبنى طلب الالغاء على أسباب جدية يحتمل معها إلغاء القرار المطعون فيه ، فيلزم أن يستظهر القاضى الإدارى عيب من العيوب التى تشوب القرار كميب الاختصاص ، والشكل ، ومخالفة القانون ، أو التصفى فى استعمال السلطة .

وجدير بالاحاطة أن القضاء الفرنسى لا يأخذ بهذا القيد ، فقد أجاز رفع الطلبات المستعجلة لإثبات وقائع تتعلق بإشكالات ينتظر أن تكون محلا لدعوى الغاء محتملة<sup>(١)</sup> .

غير أن القضاء الإدارى عندنا لم يأخذ بهذا الإتجاه تجنباً لما قد ينشأ عن ذلك من كثرة المنازعات التى تتعلق بإيقاف القرارات الادارية الأمر الذى يشل حركة الادارة العاملة .

## ( ٣ ) يحظر على القاضى الإدارى إصدار أوامر للإدارة :

وذلك احتراماً لمبدأ الفصل بين السلطات .

وتطبيقاً لذلك فلا يحق له على سبيل المثال أن يحكم على الإدارة بعمل شيء أو بالامتناع عن عمل شيء مثل إيقاف الأعمال الجديدة أو رد الحيازة<sup>(٢)</sup> .

كذلك لا يجوز للقضاء الإدارى الحكم بترقية موظف معين وإنما كل ما يملكه فى هذا الشأن الحكم بإلغاء القرار فيما تضمنه من تخطى الموظف فى الترقية ، أو إلغاء القرار إلغاء نسبياً أو مجرداً إذا توافرت الشروط التى تقضى بذلك .

---

(١) مجلس الدولة الفرنسى فى ٧ أكتوبر ١٩٥٩ - فى قضية شركة : ش . ت . م - منشور بمجلة القانون العام ١٩٦٠ - ص ١٦٨ - ومشار للحكم بمرجع الدكتور / مصطفى كمال وصفى وأصول إجراءات القضاء الإدارى - ط٢/ - ص ٣٧٠ .

(٢) حكم مجلس الدولة للفرنسى فى ٣٠ مايو سنة ١٩٣١ ، ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ ، منشور بالمرجع السابق - ص ٣٧١ .

(٤) يشترط في الطلب الوقتي ألا يمس الحكم فيه الاجراءات المتعلقة بالنظام العام :

ان الحكم في الطلب الوقتي يجب ألا يمس بالاجراءات المتعلقة بالنظام العام بمفهومه القانوني الذي يتمثل في المحافظة على الأمن العام ، والسكينة العامة ، والصحة العامة .

وقد أخذ مجلس الدولة الفرنسي بهذا القيد فيما عرض عليه من طلبات مستعجلة<sup>(١)</sup> .

وجدير بالذكر أن القاضى الإدارى كزميله القاضى بالمحاكم العادية يستظهر حكمه فى الأمر المستعجل من ظاهـر الأوراق ولايقـوص فى أصل الحق المتنازع عليه ، أى يمتنع عليه المماس بالموضوع ، ومع ذلك فالحكم الوقتي يحوز حجية الشيء المحكوم فيه طالما لم يتغير الوضع القانوني أو الواقعي لصاحب الشأن ، وذلك حسبما منعود اليه تفصيلا .

الشروط الشكلية والموضوعية لطلب وقف تنفيذ القرارات الادارية :

تمهيد :

سبق أن ذكرنا أن وقف تنفيذ القرارات الادارية النهائية لا يقبل الا اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى واقرنت الدعوى بطلب الغاء القرار الإدارى المطلوب ايقافه ، أى يجب طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ، ويشترط أن ترى المحكمة أن نتائج وقف التنفيذ قد يتعذر تداركها ، وأن يكون هناك احتمال بالغاء القرار .

أما بالنسبة للأحكام فإنه لا يترتب على الطعن عليها أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك ، كما لا يترتب على الطعن أمام محكمة القضاء الإدارى فى الأحكام الصادرة من المحاكم الادارية وقف تنفيذها الا اذا أمرت المحكمة بغير ذلك<sup>(٢)</sup> .

والسبب فى إتاحة وسيلة إيقاف القرارات الادارية ، وعدم تقييدها بالقيود المشددة

---

(١) مجلس للدولة الفرنسى حكمه فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤ - مشار اليه بالمرجع السابق - ص ٣٧١ .

(٢) تراجع المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .



بالنسبة لايقاف الاحكام يتمثل في تمتع القرارات الادارية بخصيصة النفاذ الحال ، وما تتمتع به الادارة من امتياز التنفيذ المباشر محسبما سبق بيانه ، وهو امتياز شديد الخطورة على مصالح الأفراد .

أما التقيد الشديد فيما يتعلق بايقاف الاحكام الادارية فلأنه يبنى على ترجيح قرينة الصحة في هذه الاحكام ، بحيث لا يوقف تنفيذها الا استثناء .

وقد كيفت محكمة القضاء الادارى الحكم بوقف تنفيذ القرارات الادارية بأنه بمثابة الغاء مؤقتا للقرار المطعون فيه<sup>(١)</sup> .

وبعد هذا التمهيد نعرض بالتفصيل شروط وقف التنفيذ ، ونرى تقسيمها الى قسمين رئيسيين وهما :

(أولاً) : شرط شكلي .

(ثانياً) : شرط موضوعي .

ونتناول ذلك على النحو التالي :

(اولا) الشرط الشكلي :

يتمثل الشرط الشكلي في ضرورة ابداء الطلب في صحيفة الطعن بالالغاء ، أى أن يقترن طلب الايقاف بطلب الالغاء في ذات الصحيفة ، اعمالا لنص المادة (٤٩) من قانون مجلس الدولة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) محكمة القضاء الادارى فى ١٢ ديسمبر ١٩٥١ - مجموعة الخمسة عشرة عاماً - دعوى رقم ٧٧١ .

(٢) نص المادة (٤٩) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على مايلي :

ولا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد تتعدى تداركها .

وبالنسبة الى القرارات التى لايقبل طلب الغائها قبل التظلم منها ادرايا لايجوز طلب وقف تنفيذها ، على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه اذا كان القرار صادرا بالفصل ، فاذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الالغاء فى الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه .

ومن أهم ما تجدر الإشارة إليه أنه لا يجوز طلب وقف التنفيذ بعريضة ، بل يجب تقديمه بطريقة رفع الدعوى باعلانا قانونيا طبقا للاوضاع المعتادة<sup>(١)</sup> .

كذلك لا يجوز طلب وقف التنفيذ لأول مرة أثناء نظر دعوى الالغاء أو بتعديل الطلبات باضافة طلب وقف التنفيذ الى الطلبات المقدمة فى صحيفة الدعوى .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة القضاء الادارى بعدم قبول طلب وقف التنفيذ الذى أبداه المدعى أمامها لأول مرة لانه لم يكن مقترنا بالطلب الأصلي فى صحيفة دعواه<sup>(٢)</sup> .

ويقضى الشرط الشكلى أن طلب وقف التنفيذ لا يقبل بالنسبة للقرارات الادارية الا ضد قرار يمكن أن توجه اليه دعوى الالغاء .

وجدير بالذكر أن سبب اقتران الايقاف بالالغاء يرجع الى أن سلطة وقف تنفيذ القرارات الادارية مشتقة من سلطة الالغاء وهى فرع منها ، مرددا الى الرقابة القانونية التى يسلطها القضاء الادارى على القرار الادارى على أساس وزنه وبميزان القانون ، وزنا مناطه مبدأ المشروعية من حيث مطابقة القرار الادارى أو عدم مطابقته للقانون نسا وروحا ، فالقضاء الادارى لا يلقى قرارا الا اذا استبان أن القرار به عيب من العيوب سالفة البيان ، اذ يستظهر من ظاهر الأوراق هذا العيب بجانب ما يستظهره من وضوح حالة الاستعجال التى تبرر وقف التنفيذ مؤقتا لحين الفصل فى طلب الالغاء واضعا فى الاعتبار أنه يترتب على التنفيذ نتائج يتعذر تداركها .

وذلك فضلا عن أن طلب وقف التنفيذ هو اجراء وقفى يتخذ لفترة محددة حتى يقضى موضوعا فى الدعوى ، لذلك أوجب المشرع أن يكون متصلا بدعوى مرفوعة بالفعل بطلب الغاء القرار الادارى محل الطعن<sup>(٣)</sup> محسبما سبق بيانه .

وتعقيبا على الشرط الشكلى نبدى الملاحظات التالية :

(١) يشترط لقبول دعوى الالغاء التى يقترن بها طلب الايقاف أن يكون القرار

---

(١) محكمة القضاء الادارى فى ٣ مارس سنة ١٩٤٨ - مجموعة الخمسة عشر سنة - دعوى رقم ٧٦٦ .

(٢) محكمة القضاء الادارى فى ٢٩ فبراير سنة ١٩٧٢ - س ٢٦ ق - رقم ٢٣ .

(٣) راجع المحكمة الادارية العليا فى ١٢ يوليو سنة ١٩٥٨ - المكتب الفنى - بند ١٧٩ . وكذلك : الأعمال التحضيرية للقانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ .

الادارى المطلوب الغاؤه نهائيا وقت رفع الدعوى ، غير أن القضاء الادارى لم يلتزم حرفية النصوص اذ قضى فى بعض أحكامه بقبول الدعوى متى أصبح القرار نهائيا فى أى وقت قبل اصدار الحكم .

(٢) اذا ثبت أن المدعى قام بدفع الرسم المستحق عن طلبى وقف التنفيذ والالغاء عند اقامة الدعوى فإن ذلك يعتبر دليلا على قصده تضمين صحيفة دعواه طلبى وقف تنفيذ القرار والغائه ، وقد أقرت المحكمة الادارية العليا ذلك الرأى فى حكمها الصادر فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٨<sup>(١)</sup> .

وفى ذلك تقول المحكمة الادارية العليا مايلى :

« ان تكليف الدعوى انما يخضع لرقابة القضاء باعتباره تعبيراً للنية الحقيقية التى قصدها المدعى وأنه لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على صحيفة الدعوى أن المدعى انتهى فيها الى طلبين :

الأول : الحكم بصفة مستعجلة بالغاء القرار المطعون فيه باعتباره كأن لم يكن .

الثانى : فى الموضوع الاحالة الى الدائرة المختصة بفحص النزاع .

---

(١) جدير بالذكر أنه مما تجدر الإشارة اليه أن هناك بعض المنازعات الادارية التى يختص بها القضاء العادى مايتيح له فرصة وقف تنفيذ القرارات المتعلقة بها ، كالتقاررات الصادرة من اللجان الجمركية (للمادة ٣٣ من اللائحة الجمركية) والقرارات المتعلقة بالتقاربات (مادة ١٦٧ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩) والقرارات الصادرة من لجان الفصل فى معارضات نزع الملكية ( القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ) وقرارات لجان الاستيلاء على العقارات للأغراض التعليمية وغير ذلك .

وكذلك فمن المقرر أنه يجوز للقضاء العادى لتعرض للقرارات المنعومة وإعدها ، ويكون لقاضى الأمور المستعجلة بالمحكمة المدنية الولاية الكاملة فى المنازعات التى تنشأ عنها ووقف تنفيذها وطرد الادارة المغتصبة وهم أعمالها الجديده وإزالة اعتداءاتها المادية .

وأورد المدعى فى صحيفة الدعوى أن القرار المطعون فيه أضر به ضرراً بليغاً يتفاقم كل يوم بسبب منعه من مزاولة عمله المشروع الذى يعتبر مصدر رزقه وأن ركن الاستعجال متوافر فى الدعوى ، وقد قام المدعى بأداء الرسم المستحق عن طلبى وقف التنفيذ والالغاء عند إقامة الدعوى . فتضمن المدعى صحيفة دعواه الطلبين المشار اليهما وأحدهما الحكم بصفة مستعجلة بالغاء القرار المطعون فيه والآخر طلب الحكم فى موضوعها الذى ينحصر فى طلب الالغاء وتبريره ، فى صحيفة الدعوى ، طلب الحكم فى الطلب المستعجل بتوافر ركن الاستعجال ، وأدانه عند إقامة الدعوى الرسم المستحق عن طلبى وقف التنفيذ والالغاء ، ووضح الدلالة فى أن المدعى قصد الى تضمين صحيفة دعواه طلبى وقف تنفيذ القرار والغائه ، لذلك يكون الحكم المطعون فيه وقد تصدى للفحص فى طلب وقف التنفيذ فإنه يكون قد كيف الدعوى تكييفاً سليماً ويكون النعى عليه بمخالفة القانون لقضائه بما لم يطلبه المدعى غير سديد<sup>(١)</sup> .

#### (ثانياً) : الشرط الموضوعى :

ينبثق من الشرط الموضوعى عدة شروط متفرعة منه ، نبينها فيما يلى :

#### وجوب توافر حالة الاستعجال :

الى جانب الشرط الشكلى سالف البيان توجد شروط متفرعة عن الشرط الموضوعى من أهمها وجوب توافر حالة الاستعجال ، فالقضاء الإدارى كالقضاء العادى يعتمد بهذا الشرط الجوهرى .

وقد أشارت الى هذا الشرط المحكمة الإدارية العليا فى أحكام عديدة نذكر منها حكمها الصادر فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٥ حيث تقول :

---

(١) المحكمة الإدارية العليا - طعن رقم ٨٨٢ لسنة ١٣ ق فى ١٩٦٨/١١/٩ - مشار اليه بمجلة المحاماة - العدد الثمانى - لسنة ٥٠ - فبراير ١٩٧٠ - ص ١٤١ - ١٤٢ .

« ان رقابة القضاء الإداري للقرارات الإدارية - سواء في مجال وقف تنفيذها أو في مجال إلغائها - هي رقابة قانونية تملكها المحكمة في الحالتين على هذه القرارات لتتعرف على مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها للقانون نصا وروحا ، فينبغي ألا تلغى قرارا إداريا إلا إذا شابه عيب من هذا القبيل ، وألا توقف قرارا إلا إذا كان على حسب الظاهر من الأوراق - ومع عدم المساس بأصل مطلب الإلغاء عند الفصل فيه - متسما بمثل هذا العيب » .

واستطردت المحكمة الإدارية العليا تقول في توافر حالة الاستعجال مايلي :

وقامت الى جانب ذلك حالة الاستعجال بأن كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها ، ومن المسملمات أن سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الإلغاء وهي فرع منها ، مردها الى رقابة المشروعية التي هي وزن القرار الإداري بميزان القانون ، ومن ثم يتعين على القضاء الإداري ألا يوقف تنفيذ قرار إداري إلا عند قيام ركن الاستعجال ، بمعنى أن يترتب على تنفيذ القرار الإداري المطعون فيه بالإلغاء نتائج لا يمكن تداركها ، كأن يكون من شأن تنفيذ القرار حرمان الطالب من فرصة أداء الامتحان لو كان له حق فيه مما يتعذر معه تدارك النتيجة التي تترتب على ذلك ، وكما لو صدر قرار بهدم منزل أثري ، أو بمنع مريض من السفر الى الخارج للعلاج ، ففي مثل هذه الحالات يكون ركن الاستعجال قائما فإذا نفذ القرار المطعون فيه إستند أغراضه .. على أن قيام ركن الاستعجال وحده لا يكفي للحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري وإنما لابد من توافر ركن ثان ، هو أن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر - على أسباب جدية تحمل على ترجيح إلغاء القرار » .

وهذا الركن متصل بمبدأ المشروعية وتقدير جدية الأسباب متروك لقاضي الموضوع ، وكل من ركن قيام الاستعجال وركن قيام الأسباب الجدية هو من الحدود القانونية التي تحد سلطة محكمة القضاء الإداري ، وتخضع بالتالي لرقابة المحكمة الإدارية العليا<sup>(١)</sup> .

---

(١) المحكمة الإدارية العليا في ١٥ ديسمبر ١٩٦٢ - ص ٨ - ص ٢٨٩ .

ومن هنا يتضح أن للمحكمة الادارية العليا أجمعت الشروط المنبثقة عن الشرط الموضوعي وألقت الضوء على حالة الاستعجال .

ويتضح لنا من المبادئ التي استقرت عليها أحكام المحكمة الادارية العليا في شأن وجوب توافر الاستعجال ضرورة أن يترتب على تنفيذ القرار الإداري نتائج يتعذر تداركها .

وقد نصت على ذلك الشرط المادة (٤٩) من قانون مجلس الدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ حيث جاء بالشق الأول منها مايلي :

«لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت للمحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها» .

ويتضح من ذلك أن توافر الاستعجال من أبرز الشروط الموضوعية التي تستوجب الاجتهاد الى القضاء الإداري لتفادي خطر محقق بالمدعى قبل فوات الأوان<sup>(١)</sup> .

ومحاكم مجلس الدولة مثلها مثل محاكم القضاء العادي تستظهر حالة الاستعجال من مظاهر الأوراق دون أن تفحص في أصل الحق المتنازع عليه أو بمعنى آخر دون مساس بأصل طلب الالغاء ، وسبق أن أورد حكم المحكمة الادارية العليا سالف البيان بعض الأمثلة لحالة الاستعجال ، والأمثلة على ذلك عديدة ولا تدخل تحت حصر .

وقد قضت للمحكمة الادارية العليا بأن تقدير جدية أسباب الاستعجال المبررة لوقف التنفيذ يترك لقاضي الموضوع ، وأن ركن الاستعجال هو من الحدود القانونية التي تحد سلطة محكمة القضاء الإداري ، وتخضع بالتالي للرقابة القانونية التي تسلطها المحكمة الادارية العليا على أحكام محكمة القضاء الإداري التي يطعن فيها . أملمها<sup>(٢)</sup> .

(١) المحكمة الادارية العليا في ١٩٥٥/١٢/١٠ - المكتب الثاني - السنة الأولى - ص ٢٩٤ .

(٢) للمحكمة الادارية العليا في ١٩٦٢/١٢/١٥ - المكتب الثاني - ٨ - ٢٨٩ .

وجدير بالذكر أن الحكم الصادر في الطلب للمستعجل يجوز الطعن فيه استقلالا . وفي هذا يقول المحكمة الادارية العليا :

ان الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري وإن كان حكما مؤقتا بمعنى انه لا يفيد المحكمة عند نظر طلب الالغاء ، الا أنه حكم قطعي ، وله مقومات الاحكام وخصائصها ، ويجوز قوة الشيء المحكوم =

ويستفاد مما تقدم أن ركن الاستعجال شرط لازم وضروري للقضاء بوقف التنفيذ ،  
فاذا تخلف هذا الشرط فلا يجوز الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري .

ومن أهم الأمثلة على ذلك الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في ١٧ مايو  
١٩٧٢ والذي قضت فيه إلى عدم توافر حالة الاستعجال في دعوى الاستمرار في  
صرف راتب إذا كان للمدعى مورد رزق غير راتبه ، ولأهمية هذا الحكم نشير  
إليه حيث تقول المحكمة :

إن للمدعى أقام هذه الدعوى طالبا في الشق المستعجل فيها الحكم باستمرار  
صرف راتبه مع إلزام الجهة الإدارية المدعى عليها بالمصروفات .

ومن حيث أن طلب استمرار صرف المرتب يجب أن يقوم على ركنين (أولهما)  
قيام حالة الاستعجال بالأ يكون للطالب مورد رزق سوى راتبه الموقوف صرفه  
إليه (وثانيهما) أن يكون ادعاؤه قائما بحسب الظاهر من الأوراق على أسباب  
جديّة مشروعة .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن انتهاء خدمة المدعى بالقرار المطعون فيه  
إنما حدث بسبب تعاقد مع إحدى شركات التصدير والاستيراد بأسبانيا للعمل معها  
لمدة أربع سنوات ، ورفضه العودة إلى العمل بالوزارة ، إصرار منه على أن  
توافق الوزارة على إعارته إلى هذه الشركة الأمر الذي يفيد أنه إنما يتقاضى راتبه  
من عمله بالخارج ، ومن ثم فإن ركن الاستعجال المشار إليه إنما يكون منتفيا  
في شأن هذا الطلب ، وبالتالي فلا جدوى من بحث مدى توافر الركن الثاني ،  
ويتعين والحالة هذه الحكم برفض طلب المدعى باستمرار صرف راتبه<sup>(١)</sup> .

= فيه في الخصوص الذي صدر فيه ، طالما لم تتغير الظروف وبهذه المثابة يجوز الطعن فيه أمام  
المحكمة الإدارية العليا استقلالا (أو أمام الدائرة الاستئنافية إذا كان صادرا من المحكمة الإدارية) ،  
شأنه في ذلك شأن أي حكم انتهائى . والقول بلزوم انتظار الحكم في دعوى الإلغاء ، هو لزوم بما  
لا يلزم ، فضلا عما ينطوى عليه من مجادلة لطيلع الأشياء ، في أمر المفروض فيه أنه مستعجل  
بطبيعته وتعرض فيه مصالح نوى الشأن للخطر ويخشى عليه من فوات الوقت .

«يراجع في هذا الشأن حكم المحكمة الإدارية العليا - جلسة ١٩٥٥/١١/٥ - في القضية  
رقم ٢٠٠ .

(١) محكمة القضاء الإداري في ١٧ مايو ١٩٧٢ - القضية رقم ١٧٤٥ - س ٢٥ ق - منشور  
بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري - س ٢٦ من أكتوبر ١٩٧١ إلى  
آخر سبتمبر سنة ١٩٧٢ - ص ١٢٥ .

ويلاحظ أن حالة الاستعجال تنتفى إذا مضت فترة طويلة من تاريخ صدور القرار المطعون فيه حتى تاريخ نظر الدعوى .

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري :

أنه إذا مضت فترة طويلة من تاريخ صدور القرار المطعون فيه حتى الآن مما يتعذر معه القول باستمرار توافر ركن الاستعجال ، ومن حيث أنه مادام قد فقد الطلب العاجل أحد أركانه ، فلا موجب لبحث الركن الثاني وهو الجدية ، حيث يكفي عدم توافر أحد الركنين للاكتفاء إلى رفض الطلب<sup>(١)</sup> .

ومن أهم ما تجدر الإشارة إليه أيضا أنه لا يشترط الاستعجال أو تعذر تدارك النتائج المترتبة على التنفيذ إذا كان القرار المطلوب وقف تنفيذه هو قرار منعم ، إذ أن الاعتداء المادى يجب إزالته فوراً ، والقرار المنعم كما سبق القول يعتبر فعلاً مادياً ويعتبر تنفيذه عملاً من أعمال القصب والعنوان ، فهو يخرج عن دائرة القرارات الإدارية الصحيحة<sup>(٢)</sup> .

ويتمثل الشرط الموضوعي في مجدية المطاعن، وجدية المطاعن تتمثل في قيام القاضى ببحث عرضى عاجل لجدية الطلب المستعجل فيتحسس في بحثه أن يكون أساس الطلب جدى بحيث يكون من المرجح إلغاء القرار المطعون فيه عند نظر الشق الموضوعي (الإلغاء) فيقوم قرار وقف التنفيذ على قيام هذا الترجيح المحتمل .

وقد جاء في أحد الأحكام تأكيداً لهذا الإجراء مايلي :

«إذا تبين من المستندات المقدمة أن المدعين قد حصلوا على حكم نهائى تم تنفيذه بإعادة أرضهم اليهم بما عليها من منشآت ومن ثم يقوم احتمال فى ألا يكون للإدارة الحق فى منع المدعين من إدارة السوق الا بمقتضى حكم قضائى وفقاً لأحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ ، وسواء أكان هذا الاحتمال متحققاً أم غير متحقق فإن النظر فى ذلك هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها

---

(١) محكمة القضاء الإدارى فى ١٣/١٢/١٩٧٠ - فى القضية رقم ٦ لسنة ٢٣ ق - مشار للحكم بمجموعة المبادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الإدارى فى السنة ٢٥ للدوائر العادية من أكتوبر ٧٠ إلى آخر سبتمبر ١٩٧١ - مرجع سابق - ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

(٢) محكمة القضاء الإدارى فى نوفمبر سنة ١٩٦٥ - مجموعة الخمس سنوات رقم ٣١٨ - ص ٦١٩ .



ولا شأن لمحكمة وقف التنفيذ به ، ويتبين مما تقدم أن هناك وجها لاجابة طلب المدعين ووقف تنفيذ القرار المطعون فيه<sup>(١)</sup> .

وفي قضية أخرى تقول المحكمة :

ولما كانت هذه المحكمة تقف من كل ذلك عند دعوى المدعين بأن القرار الوزاري المطعون فيه مخالف للقانون اذا اشتمل على نص يجعل له أثرا رجعيا بالنسبة الى العقود التي أبرمت قبل العمل به .. فترى المحكمة ، دون أن يكون في ذلك أى مساس بما لمحكمة الموضوع من كامل حقها في أن تبث في هذه المسألة أن هذا السبب الذى يتقدم به المدعون في الطعن على القرار الوزاري يمكن اعتباره من الاسباب الجدية التى تسوغ وقف التنفيذ ووافقت المحكمة أنه لما كانت المحكمة لا ترى بعد ذلك محلا للوقوف عندما ذهب اليه المدعون من أن القرار الوزاري ينطوي على تصسف في استعمال السلطة ، وأنه صدر لمصلحة فريق من التجار .. فهذه دعاوى تتولى محكمة الموضوع الفصل فيها اذا رأت محلا لذلك<sup>(٢)</sup> .

وجدير بالاحاطة أن لعنصر النظام العام دخل كبير في الحكم بوقف التنفيذ ، اذ يجوز للمحكمة أن ترفض الحكم به - مهما تراغت شروطه - حفاظا للنظام العام وهذا مقرر في فرنسا بنص<sup>(٣)</sup> .

كما أن مجلس الدولة الفرنسي يسمح بأن تعرض عليه مباشرة طلبات وقف التنفيذ متى كان تنفيذ القرار المطعون فيه يمس النظام العام ، ولو كانت الدعوى معروضة على المحاكم الادارية ما لم يكن ثمة قيد قانوني يحول دون ذلك<sup>(٤)</sup> .

وكذلك فانه يجدر بالمحكمة أن تقارن بين الضرر الذى يتحملة الفرد عن التنفيذ والمصلحة التى تبديها الحكومة للتنفيذ وأن يجرى الترجيح بناء على ذلك<sup>(٥)</sup> .

---

(١) دائرة وقف التنفيذ - الدعوى رقم ٢٩٦ لسنة ٥ ق - جلسة ٥١/١/٢٤ - مج ٥ (٥) مبدأ (٣٦٨) ص (١١٤٦) .

(٢) دائرة وقف التنفيذ بجملة ١٩٥٠/٦/٢٩ . (مشار لهذين الحكمين بمرجع دكتور / محمد كمال الدين منير وقضاء الامور الادارية المستعجلة ص ١٩٨٨ - ص ٣٠٣ - ٣٠٤) .

(٣) جابولد: السلطات الجديدة للقاضي الاداري في وقف التنفيذ - دالوز ص ١٨٩ - ١٩٥٣ .

(٤) حكم مجلس الدولة الفرنسي في ٢٣ يوليو ١٩٧٤ - أورتيجا - مجلة لقانون العام ١٩٧٥ ص ٢٧٨ وتعليق دراجو .

(٥) الدكتور / مصطفى كمال وصفى أصول إجراءات القضاء الادارى طبقا للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ط/٢ ص ١٩٧٨ - ٣٨٢ - ٣٨٣ .

## الفصل الثالث

### أهم أحكام القضاء الإداري بشأن القواعد القانونية المتعلقة بطلب وقف تنفيذ القرار الإداري النهائي

نذكر بعض هذه القواعد المستقاة من أحكام القضاء الإداري على النحو التالي :

#### ١- القاعدة الأولى :

قضت المحكمة الإدارية العليا بتوافر ركن الاستعجال في القرار الصادر من وزارة التربية والتعليم بخلق مكتب لتحفيظ القرآن الكريم مملوك للمدعى لما يؤدي إليه غلق المكتب من تعطيل رسالته الدينية ، وحرمان المدعى من نشاطه المشروع<sup>(١)</sup>.

#### ٢- القاعدة الثانية :

قضت محكمة القضاء الإداري بتوافر حالة الاستعجال في دعوى متصلة بصنوبر قرار من وزير المالية في ١٠/٦/١٩٥٠ بإضافة مادة جديدة الى اللائحة الداخلية لقسم الأقطان ببورصة مينا البصل ، ونص القرار على سريانه بأثر رجعي على عقود الأقطان التي أبرمت قبل صدوره ، فتقدم بعض أصحاب الفليارات، التي تصفى في أغسطس سنة ١٩٥٠ بدعوى إلغاء هذا القرار في شقه المتضمن للأثر الرجعي ، وبطلب وقف تنفيذه . فقضت المحكمة بأن الاستعجال يتوافر في الدعوى إذ يتمكن المدعون عن طريق وقف التنفيذ من تقديم مقادير من القطن لا يجوز تقديمها لو بقي القرار الوزاري نافذا مما قد يؤدي الى اشهار افلاس للمدعين .

وانتهت للمحكمة الى وقف تنفيذ القرار في شقه المستعجل والمتعلق بالإيقاف ، بعد أن استظهرت من ظاهر الأوراق توافر ركن الاستعجال وجنية المطاعن الموجهة للقرار الإداري في حدود أثره الرجعي<sup>(٢)</sup>.

(١) المحكمة الادارية العليا في ١٦/٣/١٩٦٢ - المكتب الفني - ٨ - ٨٣٧ .

(٢) محكمة القضاء الإداري في ٢٩/٦/١٩٥٠ - المكتب الفني - ٤ - ٩٦٩ .

### ، القاعدة الثالثة ، :

قضت المحكمة الادارية العليا بأن القرار الصادر بحرمان بعض الطلبة من الفرصة في اداء الامتحان متى كان من شأن تنفيذ القرار القطعون فيه حرمان المطعون عليهم من اداء الامتحان لو كان لهم حق فيه ، مما يتعذر معه تدارك النتيجة التي تترتب على ذلك ، فان ركن الاستعجال والحالة هذه يكون قائما<sup>(١)</sup> .

### ، القاعدة الرابعة ، :

قضت المحكمة الادارية العليا بتوافر ركن الاستعجال في بعض الحالات التي تتعلق بالحراسة حيث تقول :

«ان الحراسة مقصورة في حكم الأمر العسكري رقم (٥) لسنة ١٩٥٦ على أموال البريطانيين والفرنسيين كما حددتها المادة الأولى منه ، ومقصورة في حكم الأمر العسكري رقم (٤) لسنة ١٩٥٦ على أموال المعتقلين والمراقبين ومن ثم يخرج من نطاق فرض الحراسة من ليس بريطانيا أو فرنسيا ومن ليس معتقلا أو مراقبا ، فاذا صدر قرار من الحراسة العامة على أموال الرعايا الفرنسيين بوضع أملك المدعى تحت الحراسة ، واستبان للمحكمة من ظاهر الأوراق ما يؤيد ادعاؤه من أنه لا ينتمي الى حكومة الجمهورية الفرنسية ، كما أنه ليس من ضمن الأشخاص المعتقلين أو المراقبين الذين ينطبق عليهم أحكام الأمر العسكري رقم (٤) لسنة ١٩٥٦ ، فان طلبه وقف تنفيذ ذلك القرار يكون قائما بحسب الظاهر على أسباب جديّة تبرره ، ويتعين للقضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه<sup>(٢)</sup> .

### ، القاعدة الخامسة ، :

قضت المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بتوافر ركن الاستعجال في القرار الصادر بالغاء ترخيص مقصف حيث تقول :

«وجه الاستعجال المبرر لوقف التنفيذ ليس مجرد حرمان المدعى من الاستغلال ، ولكنه يمثل .... في ارتياك التزاماته المالية ، فضلا عن تشريد عدد

(١) المحكمة الادارية العليا في ١٤ يناير سنة ١٩٥٦ - ص ١ - ص ٣٨٢ .

(٢) مشار لهذا الحكم بمؤلف دكتور / سليمان محمد الطماوى «القضاء الادارى - الكتاب الأول - قضايا الالغاء» - ص ١٩٦٧ - ص ١٠٥٠ .

غير قليل من المستخدمين والعمال الذين يعملون في هذا المقصف ، وكلهم يعولون أسرا متعددة الأفراد<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة السادسة :

قضت الدوائر المجتمعة لمحكمة القضاء الإداري في ١٩٥٢/٦/٢١ بالآتي :

«ان الشكوى من تقييد الحرية أمر مستحيل في ذاته وخطر من حيث هو ، سواء جاء التنفيذ في صورة اعتقال ، أو اقتصر على تحديد مكان الإقامة»<sup>(٢)</sup> .

#### القاعدة السابعة :

قضت محكمة القضاء الإداري بما يلي :

«ان تعطيل الحقوق الأساسية والحريات العامة التي كفلها الدستور هي في ذاتها أمر خطير ينجم عنه من النتائج ما يتعذر تداركه ، ويجوز في هذه الحالة طلب وقف التنفيذ نون الالتجاء الى طلب تقصير المواعيد»<sup>(٣)</sup> .

#### القاعدة الثامنة :

قضت المحكمة الإدارية العليا في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨ بأن :

«سحب الترخيص بحمل السلاح من أحد الأفراد متى ثبت أن هذا الأمر لا يتضمن خطرا عليه ... بل شأنه في ذلك شأن أى شخص لم يرخص له من الأصل في حمل السلاح ، فإنه لا يكون هناك نتائج يتعذر تداركها من حمل السلاح»<sup>(٤)</sup> .

#### القاعدة التاسعة :

قضت المحكمة الإدارية العليا في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ بأن :

«القرار الصادر بنزع ملكية أرض لاقامة مستشفى عليها متى استبان للمحكمة أن الاستيلاء .. تم بمعرفة الإدارة ، وشرع فعلا في اقامة المستشفى عليها ، فإن

(١) المحكمة الادارية العليا في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ - من ٨ ص ٢٨٩ .

(٢) الدوائر المجتمعة لمحكمة القضاء الإداري - ١٩٥٢/٦/٢١ - المكتب الفني ٦ - ١٣٠٤ .

(٣) محكمة القضاء الاداري في ١١/٤/١٩٥١ - المكتب الفني ٦ - ١٣٢٢ .

(٤) المحكمة الادارية العليا في ١٣ ديسمبر ١٩٥٨ - ص ٤ / ق - ص ٣٧٨ .

طلب وقف التنفيذ يصبح غير ذي موضوع ، بل أن تنفيذ الحكم بوقف تنفيذ القرار إذا كان مقصودا به إعادة يد المطعون عليه على الأرض ودون أن يؤخذ في الاعتبار ما تم من أعمال في سبيل إقامة المستشفى ، مما غير الأرض من أرض فضاء الى أرض مشيد عليها جزء من مبنى المستشفى هو الذي يترتب عليه نتائج خطيرة ألقها تعطيل مشروع ذي نفع عام ، ولا يغير من ذلك الادعاء بأن الأرض كانت عند تقديم طلب وقف التنفيذ خالية ، لانه مهما يكن من أمر في قيمة هذا الادعاء ، عند النظر في أصل الموضوع فإن المصلحة العامة والمصلحة الفردية لا تتوازن . وإنما تتحول المصلحة الفردية الى تعويض ، اذا كان لذلك أساس من القانون<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة العاشرة :

قضت المحكمة الإدارية العليا في ٢٤ يونيو سنة ١٩٦١ بأنه :

«إذا طلب المدعى وقف تنفيذ قرار لجنة الطعون فيما تضمنه من رفض إدراج اسمه يكشف من تتوافر فيهم شروط العينية فإن الحكم الصادر بإجابة المدعى الى طلبه يكون قد جانب الصواب إذ لا يستلزم الحكم بوقف التنفيذ : (إلا حيث يصاحب القرار الظروف والملابسات ما يتعذر تداركه من النتائج ، وحيث يكون مقصودا على تجني واضح من الإدارة أو افتتات يستلزم حماية المدعى مؤقتا حتى يقضى بإلغاء القرار إن تكشف عن واقع الحال ما يدعو الى ذلك ومادام أن اسم المدعى يمكن أن يعاد عرضه وإدراجه فيما لو قضى موضوعا في الدعوى الأصلية بإلغاء القرار الصادر من لجنة الطعون فإنه ينتفى بالتالي - في الحالة المعروضة - وجود النتائج التي يتعذر تداركها والتي هي قوام وقف التنفيذ»<sup>(٢)</sup> .

#### القاعدة الحادية عشر :

قضت المحكمة الإدارية العليا بأن :

«القرار الصادر برفض الترخيص بإقامة كنيسة لأن القرار المطعون فيه، ثم

(١) المحكمة الإدارية العليا في ١٩٥٥/١١/٥ - ص ١١٥٢ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا في ١٩٦١/٦/٢٤ - المكتب الفني - ٦ - ١٢٩٦ .

يقيد بل لم يعس الحرية الشخصية لأى فرد من أفراد الطائفة فى مباشرة الشعائر الدينية ومن ثم فإنه مهما يكن من أمر أوجه الطعن الموضوعية فى القرار فإنه لا يظهر للمحكمة أن نتائج تنفيذه يتعذر تداركها ولا حجة فيما تدرع به المدعى فى مذكرته الختامية لإقامة الدليل على توافر الاستعجال من أن هناك من الطقوس الدينية ما يستلزم أن يتم فى مبنى الكنيسة كالزواج الدينى أو الصلاة على الموتى ، وأن أقرب كنيسة إنجيلية أخرى لشنا هي كنيسة فنا وهي تبعد ٣٥ كم عن شنا والانتقال إليها يسبب مشقة ، لا حجة فى ذلك لأن مسافة البعد بين شنا وفنا إنما تجعل إتمام هذه الطقوس أقل يسرا ، ولكنها لا تقف حائلا دون إتمامها ، فالخطر الذى يتعذر تداركه غير ماثل،<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة الثانية عشر :

##### قضت المحكمة الادارية العليا بأن :

«القرار الصادر بتكليف أحد المهندسين بالعمل فى إحدى الوزارات لأنه .. ان صح ما يذهب اليه المدعى من أن قرار التكليف سيلحق به أضرار ، فان حقه أن وجد مكفول بالرجوع على جهة الإدارة بالتعويض عن الأضرار التى تلحقه ان كان هناك وجه حق فى هذا التعويض ، فلا يترتب على تنفيذ قرار التكليف بهذه المثابة نتائج يتعذر تداركها»<sup>(٢)</sup> .

#### القاعدة الثالثة عشر :

ركن الاستعجال شرط من شروط وقف تنفيذ القرار الإدارى - القرار الإدارى برفض الترخيص بتقديم الخمور لنزلاء الفندق - عدم توافر شرط الاستعجال - رفض طلب وقف التنفيذ .

ان المشرع اذ خول القضاء الادارى صلاحية وقف تنفيذ القرارات الادارية المطعون فيها بالالغاء ، انما استهدف تلافى النتائج الخطيرة التى قد تترتب على

(١) المحكمة الادارية العليا فى ١٩٦٤/٥/٢٢ - ص ١١٥٣ .

(٢) المحكمة الادارية العليا فى ١٩٦٤/٤/١٨ ، وفى ١٩٦٥/٣/٦ - ص ١١٥٤ - مجموعة

أبو شادى :

تنفيذها مع الحرص في الوقت نفسه على مبدأ افتراض سلامة القرارات الادارية وقابليتها للتنفيذ فنص في المادة (٤٩) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه «لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغائه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها» على أنه يلزم لوقف تنفيذ القرار المطعون فيه . بالإضافة الى ركن الاستعجال - أن يكون ادعاء الطالب قائما بحسب الظاهر على أسباب جدية يرجح معها إلغاء القرار ، وكل من ركن الاستعجال وجدية الأسباب هو من الحدود القانونية التي تحد سلطة محكمة القضاء الاداري وتخضع بالتالى لرقابة المحكمة الادارية العليا<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة الرابعة عشر :

«ان الحكم بوقف التنفيذ قد يرد على جميع آثار القرار المطلوب الغاؤه ، وقد يقتصر على أثر بعينه من آثاره شأنه في ذلك شأن الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه إلغاء تسييا ، أو إلغاء مجزئا أو كاملا .

#### القاعدة الخامسة عشر :

«أن التنازل عن الخصومة أمام محكمة القضاء الاداري ينسحب أثره الى طلب وقف التنفيذ ويؤدى الى الحكم بإلغاء الحكم بوقف التنفيذ السابق صدوره قبل التنفيذ<sup>(٢)</sup> .

#### القاعدة السادسة عشر :

ان الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ يجوز الطعن فيه استقلالا أمام المحكمة الادارية العليا .

#### القاعدة السابعة عشر : - قاعدة هامة :

★ يتعين أن يكون طلب وقف التنفيذ واردا في صحيفة دعوى الإلغاء باعتباره

(١) المحكمة الادارية العليا - القضية ٧٨٦ من ١٨ ق - منشورة بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا - السنة للمثرون - من أول أكتوبر ١٩٧٤ الى آخر سبتمبر ١٩٧٥ - من ٨٢ - ٨٥) .

(٢) المحكمة الادارية العليا في ١١ مارس سنة ١٩٦١ من ٦ - من ٧٩٢ .

شرطاً شكلياً جوهرياً يترتب على عدم اتباعه عدم قبول الطلب المستعجل ، وهذا الشرط الشكلي يستوى في المرتبة مع الشرط الموضوعي وهو أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها ، من حيث وجوب توافرها معاً - وذلك لأن الشارع يقدر الخطورة التي تنتج عن وقف تنفيذ القرار الإداري ، فأراد أن يحيطه بضمانة توافر الشرطين الشكلي والموضوعي معاً .

وبهذه المناسبة فإذا أقام المدعي دعواه أمام القضاء العادي بطلب وقف تنفيذ قرار إداري معين على سند من نتائج يتعذر تداركها وكانت دعواه مقصورة على طلب وقف التنفيذ ثم قام القضاء العادي بحالة الدعوى إلى القضاء الإداري لعدم اختصاصه بنظرها استناداً إلى المادة (١١٠) من قانون المرافعات ، ولم يقم المدعي بعد إحالة الدعوى من القضاء العادي إلى القضاء الإداري بتعديل طلباته بما يسمح بالنظر فيها على أساس هذا التعديل ، فإذا كانت الدعوى مقصورة على طلب وقف التنفيذ غير المقترن بطلب موضوعي ينصب على إلغاء القرار المطعون فيه . فإنه يتعين والحالة هذه الحكم بعدم قبول الدعوى<sup>(١)</sup> .

#### ★ تعليق هام :

يخلص لنا مما تقدم ضرورة اشتغال صحيفة الدعوى التي يطلب وقف تنفيذ القرار الإداري أن تشتمل الصحيفة أيضاً على طلب الإلغاء ، لأن الطلب الأول مشتق كما سبق القول من الطلب الثاني متى كان طلب الإيقاف ينصب على قرار من القرارات الإدارية النهائية التي يختص بها مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره ، فإنه يتعين على المدعي في هذه الحالة إقامة دعواه أمام القضاء الإداري وليس أمام القضاء العادي ، فإذا ضل الطريق والتجأ إلى قاضي الأمور المستعجلة بطلب وقف التنفيذ على استقلال فإنه يجب عليه تعديل طلباته عند نظر الدعوى أمام القضاء الإداري ويتحتم عليه سداد الرسم المستحق عن الطلبين .

وجدير بالملاحظة أن تكليف صحيفة الدعوى إذا استُشغلت منه المحكمة أن المدعي

---

(١) محكمة القضاء الإداري هيئة منازعات الأفراد التضيعة رقم ٨١٥ من ٢٤ ق - جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٧١ .



دعواه تضمنينها طلبا مستعجلا وأخرا موضوعيا يتمثل في طلب الإلغاء وقطنت الى ذلك من خلال التأكد من أن نية المدعى انصرفت الى الطلبين بدليل سداد المدعى الرسم المستحق عن طلبى وقف التنفيذ والإلغاء فلا جناح على المحكمة ان أخذت بنية المدعى التى انصرفت الى الطلبين معا ، وذلك رغما عن عدم دقته فى ايضاح كلا من الطلبين مستقلا عن الآخر .

★ ونضرب لذلك مثلا بالحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا فى ١٩٦٨/١١/٩ فى دعوى أخطأ المدعى فى ذكر طلباته على النحو المعمول به فى صحف الدعاوى المتضمنة طلبى الإيقاف والإلغاء حيث ضمن الصحيفة الطلبين التاليين :

(أولا) : للحكم بصفة مستعجلة بإلغاء القرار المطعون فيه واعتباره كأن لم يكن .

(ثانيا) : فى الموضوع الاحالة الى الدائرة المختصة للفصل فى النزاع .

★ وأورد المدعى فى صحيفة الدعوى أن القرار المطعون فيه أضر به ضررا بليغا ، يتفاقم كل يوم بسبب منعه من مواولة عمله المشروع الذى يعتبر مصدر رزقه وأن ركن الاستعجال متوافر فى الدعوى وقد قام المدعى بأداء الرسم المستحق عن طلبى وقف التنفيذ والإلغاء عند اقامة الدعوى .

★ فتضمنين المدعى صحيفة دعواه الطلبين المشار اليهما وأحدهما الحكم بصفة مستعجلة بإلغاء القرار المطعون فيه والآخر طلب الحكم فى موضوعها الذى ينحصر فى طلب الإلغاء وتبريره فى صحيفة الدعوى ، طلب الحكم فى الطلب المستعجل بتوافر ركن الاستعجال وأدائه عند اقامة الدعوى الرسم المستحق عن طلبى وقف التنفيذ والإلغاء واضح الدلالة فى أن المدعى قصد الى تضمنين صحيفة دعواه طلبى وقف تنفيذ القرار وإلغائه لذلك يكون الحكم المطعون فيه ، وقد تصدى للفصل فى طلب وقف التنفيذ فإنه يكون قد كيف الدعوى تكييفاً سليماً ويكون النعى عليه بمخالفة القانون لقضائه بما لم يطلبه المدعى غير سيده<sup>(١)</sup> .

---

(١) المحكمة الادارية العليا ٨٨٢ - ٦٣ (١٩٦٨/١١/٩) ٢٨/٤/١٤ .

### «القاعدة الثامنة عشر» :

الأثر المترتب على قطع التقادم في كل من القانون الخاص والقانون العام بالنسبة للدعوى المستعجلة :

ان القواعد في صدد قطع التقادم انما يجرى اعمالها في مجال القانون الخاص . أما في مجال القانون العام فان القضاء الإداري ليس ملزما باتباع هذه القواعد المرسومة في القانون المعنى الا اذا وجد نص خاص يقضى بذلك . وقد درج الفقه والقضاء الإداري على تقرير قواعد أكثر تيسيرا في هذا المجال وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا :

« ان روابط القانون الخاص تختلف في طبيعتها عن روابط القانون العام . وان قواعد القانون المعنى قد وضعت لتحكم روابط القانون الخاص ، ولا تطبق وجوبا على روابط القانون العام الا اذا وجد نص خاص يقضى بذلك ، فان لم يوجد فلا يلزم القضاء الإداري بتطبيق القواعد المعنية حتما وكما هي ، وانما تكون له حرية واستقلاله في ابتداع الحلول المناسبة للروابط القانونية التي تنشأ في مجال القانون العام بين الادارة في قيامها على المرافق العامة وبين الأفراد .

فله أن يطبق من القواعد المعنية ما يتلاءم معها ، وله أن يطرحها ان كانت غير متلائمة معها ، وله أن يطورها بما يحلّق هذا التلاؤم فاذا كان مفاد النصوص المعنية (مادة ٣٨٣) أن المطالبة التي تلتقط التقادم هي المطالبة القضائية دون غيرها ، الا أن مقتضيات النظام الإداري قد مالت بفقه القضاء الإداري الى تقرير قاعدة أكثر تيسيرا في علاقة الحكومة بموظفيها ، فقرروا أنه تقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم ، الطلب أو التظلم الذي يوجهه الموظف الى السلطة المختصة متمسكا فيه بحقه وطلباء أدائه<sup>(١)</sup> فاذا كان مجرد الطلب أو التظلم قاطعا للتقادم في ذلك المجال فان الدعوى المتصلة بهذا الشأن تكون قاطعة له من باب أولى<sup>(٢)</sup> . وتطبيقا لهذه الاعتبارات قضت محكمة

(١) المحكمة الإدارية العليا في ١٩٥٦/٦/٢ - مجموعة المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة الأولى - بند ٩٨ - ص ٨٠٧ .

(٢) كما أن طلب المساعدة القضائية الذي يقدم للاعفاء من الرسوم وإن كان لا يرفق الى مرتبة الاجراء القاطع للتقادم في مجال القانون الخاص حسب الرأي الراجح ، الا أنه - في مجال القانون -

القضاء الإداري بأن إعلان صحيفة دعوى إثبات الحالة إلى الوزارة يتضمن التظلم من القرار الإداري المطعون فيه ويحدث أثره في شأن ميعاد الستين يوما المقررة قانونا لرفع دعوى الإلغاء<sup>(١)</sup> .

القاعدة التاسعة عشر :

لا يترتب على رفع الطلب إلى محكمة القضاء الإداري وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه إذا طُلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج وقف التنفيذ قد يتعذر تداركها .

أما بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية فإنه لا يترتب على الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري بهينة استئنافية إلا إذا صدر حكم بالإيقاف في الحكم المستأنف .

كما لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه والصادر من المحاكم التأديبية والعادية والتأديبية العليا إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بذلك .

وفي ذلك تقول المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ مائلي :

ولا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك .

كما لا يترتب على الطعن أمام محكمة القضاء الإداري في الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية وقف تنفيذها إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك .

---

= العام - يعتبر قاطعا له ، ذلك أنه كما تقول المحكمة الإدارية العليا - أقوى في معنى الاستمساك بالحق والمطالبة بأدائه وأمن في طلب الانتصاف من مجرد الطلب أو التظلم الذي يقدمه الموظف إلى الجهة الإدارية ، والأثر المترتب على طلب مساعدة القضائية من حيث قطع التقادم أو ميعاد دعوى الإلغاء يظل قائما ويقطع سريان التقادم أو انقضاء حين صدور القرار في الطلب سواء بالقبول أو الرفض .

(المحكمة الإدارية العليا - ١٩٥٧/٤/١٣ - مجموعة المكتب الفني بمجلس الدولة - ٢ - ١٩٢٤) .  
(١) محكمة القضاء الإداري - ١٩٥٠/٥/٢ - مجموعة المكتب الفني بمجلس الدولة - ٤ - ٦٧٣ .

★ وشرحا لما تقدم نقول أن مجرد رفع الطعن لا يوقف التنفيذ إلا إذا أمرت محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية ، أو دائرة فحص الطعون بغير ذلك ، أى إذا قبلت الشق المستعجل المتعلق بوقف التنفيذ والوارد بعرضه الطعن .

#### القاعدة العشرون :

ان الحكم يوقف تنفيذ القرارات الإدارية يعتبر بمثابة الغاء مؤقت للقرار المطعون فيه . غير أننا لا نتفق مع التكييف القانوني لهذا القضاء إذ أن آثار الالغاء تتمثل فى دهم القرار المحكوم بالغاؤه وإعادة بناء الوضع من جديد ، وكأن القرار لم يصدر ، وهذا يختلف تماما عن آثار الحكم الصادر بوقف التنفيذ لأنه كما سبق القول لا يخرج عن كونه ايقافا مؤقتا للقرار المطعون فيه إذا توافرت شروط الايقاف من حيث الجدية ، والمشروعية ، وتضر أمر لا يمكن تداركه - ويظل الوضع للايقاف قائما حتى يصدر الحكم فى الشق الموضوعى حسبما سبق بيانه<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة الواحدة والعشرون :

ان الاختصاص بطلب وقف تنفيذ القرار الإداري مقصور على محاكم مجلس الدولة ، فقد نصت المادة ١٧، من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه لا يجوز للمحاكم القضائية أى القضاء العادى أن تؤل الأمر الإداري أو توقف تنفيذه ، ومع ذلك فإن لقاضى الأمور المستعجلة ، وللقاضى العادى أن يتعرض للمنازعة لمعرفة ما إذا كانت تتعلق بقرار إداري أو بعقد إداري لتحديد اختصاصه وهناك بعض الاستثناءات على هذه القاعدة حيث يتاح للقضاء العادى فرصة وقف تنفيذ بعض القرارات كالقرارات الصادرة من اللجان الجمركية (مادة ٣٣ من اللائحة الجمركية ، والقرارات المتعلقة بالنقابات) (مادة ١٦٧ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩) ، والقرارات الصادرة من لجان الفصل فى معارضات نزع الملكية (القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤) . مع ملاحظة أن المنازعات التى يختمن بها القضاء العادى هى تلك المتعلقة بالتعويض ، أما ما يتعلق بمشروعية القرار

(١) محكمة القضاء الإداري فى ١٢ من ديسمبر ١٩٥١ - مجموعة الخمس عشرة سنة - دعوى

فيدخل في اختصاص القضاء الإداري<sup>(١)</sup> . وبناء على ذلك فإن القضاء العادي يختص بدعوى التعويض دون دعوى الإلغاء<sup>(٢)</sup> في الحالات سالفه البيان .

كذلك يجوز لكل من القضاء العادي والإداري نظراً للمنازعات المتعلقة بالقرارات المنعومة وهي السابق لنا تعريفها .

كذلك فإن الأعمال المادية المترتبة على القرارات الإدارية متى شكلت اعتداء على الحريات والحياة الخاصة للأفراد ، كأعمال التعذيب فإنه يجوز عرضها على القضاء العادي لعدم كونها متعلقة بمنازعات إدارية . فهي تشكل عادة جرائم جنائية وخطأ شخصياً على مرتكبيها .

#### د القاعدة الثانية والعشرون :

طبست كل القرارات الإدارية ما يقبل وقف التنفيذ ، طبقاً لقانون مجلس الدولة فإن القرارات التي لا يقبل طلب إلغائها قبل التظلم الوجوبي منها لايجوز طلب وقف تنفيذها ، وذلك على التفصيل الوارد بالمادة (٤٩) من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ «قانون المجلس» .

#### د القاعدة الثالثة والعشرون :

بالنسبة لطلب وقف تنفيذ الأحكام فإنه يشترط أن يكون الحكم المطعون فيه مما يؤدي تنفيذه إلى نتائج تسوغ طلب وقف التنفيذ . ويلاحظ أن طلب وقف تنفيذ الحكم يتناول الحكم والقرار المطلوب إيقافه ويكون طلب وقف التنفيذ لأسباب لاحقه للحكم وليست نعياً عليه حسبما سيأتي بيانه .

#### د القاعدة الرابعة والعشرون :

لا يجوز للقاضي الإداري ولا للقاضي التابع للقضاء العادي أن يقضى إلى التعرض إلى الوقائع إذ أنه يصدر حكماً وقتياً ، فلا يجوز أن يكون له تأثير على الموضوع بأن يقضى في أصل الحقوق والالتزامات والاتفاقات التي تقوم عليها المنازعة ، بل يتركها للقاضي الموضوع .

(١) راجع حكم محكمة النقض رقم ٢٤٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٧ - ص ١٧ - ص ١٦٩٧ .

(٢) حكم محكمة القضاء الإداري في ١٩٤٨/٣/٢ .

★ ونرى مع ذلك أنه يمكنه أن يستشف من الأوراق ما يساعده في تكوين عقيدته للحكم في الطاب المستعجل أى أنه يستظهره من ظاهر الأوراق ما يفيد دون أن يفوص في أصل الحق المتنازع عليه .

★ ومعنى (أصل الحق) الذى لا يتعرض له الاستعجال ، هو ما تطبق به الحق وجودا وعندما فيدخل فى ذلك صحة الالتزامات وما يؤثر فى وجودها من بطلان وفسخ ونحوه ، كذلك لا يحق له أن يغير منها ما يتعلق بأوصاف الالتزام وتجديده ، وتبديله وتحويله ونحو ذلك . أو الآثار القانونية التى رتبها القانون أو التى قصد اليها العاقدان ، استئناف مختلط ٢٩ مارس ١٩١٢ .

#### ٥ القاعدة الخامسة والعشرون :

يختص القضاء الإدارى بنظر الطلب المستعجل المتفرع من عقد ادارى :

★ ان الفصل فى موضوع الطلب المستعجل بحسبانه نزاعا متفرعا عن عقد ادارى يدخل فى اختصاص القضاء الإدارى الكامل باعتبار أن ذلك القضاء أصبح وحده صاحب الولاية فى الخصومات الخاصة بالعقود الادارية وهذا الاختصاص هو اختصاص شامل لأصل تلك المنازعات وما يتفرع عنها ، سواء اتخنت صورة القرار الإدارى وما لم يتخذ منها هذه الصورة طالما توافرت فى المنازعة حقيقة التعاقد الإدارى . وعلى ذلك فإن القضاء الإدارى يفصل فى الطلبات العاجلة لا باعتبارها طلبات وقف تنفيذ متفرعة عن طلبات الانقضاء . ولكن باعتبارها من الطلبات الفرعية المستعجلة التى تعرض على قاضى العقد لاتخاذ اجراءات وقتية أو تحفظية لا تحتتم للتأخير وتدعو اليها الضرورة لدفع خطر أو تدارك نتائج يتعذر ارجاؤها الى حين الفصل فى موضوعها .

والقضاء الإدارى حين يفصل فى تلك الطلبات العاجلة انما يلتزم بالطلبات المقررة فى طلبات الاستعجال - والسابق ايضاها - وهى :

(أولا) : توافر ركن الاستعجال عندما تستظهر المحكمة الأمور التى يخشى عليها من فوات الوقت ، أو النتائج التى يتعذر تداركها ، أو الضرر المحقق بالحق المطلوب المحافظة عليه .

(ثانيا) : جدية الأسباب وعنده تقف المحكمة عند حكم الظاهر من الأمور بما

يمكن أن يؤدي الى الاقتناع بأرجحية اصدار القرار المطلوب وقفه دون التوغل في أصل الموضوع بحيث يترك سليما يتجادل ذوو الشأن أمام الهيئة التي تفصل في الموضوع .

ولا بد أن يتوافر ركنان - الاستعجال والجدية - لكي يقضى بوقف تنفيذ القرار أو اتخاذ الإجراء الوقتي - بحيث إذا تخلف أحدهما وجب وقف الدعوى<sup>(١)</sup> .

« القاعدة السادسة والعشرون » :

زوال حالة الاستعجال أثناء نظر الدعوى أو الطعن :

★ يتعين أن يستمر الاستعجال من وقت رفع الدعوى حتى صدور الحكم ، فإذا رفعت القضية أمام القضاء المستعجل متوافرة على ركن الاستعجال ثم افتتنته قبل الفصل فيها لأي سبب وجب على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظرها ، طالما أن الدعوى وقت الفصل فيها أضحيت مفقورة الى ركن الاستعجال ، ذلك أن القضاء المستعجل قضاء استثنائي قصد به دفع الخطر الداهم عند توافر الاستعجال الذي يلزم درؤه بسرعة لا تتوفر في التقاضي العادي ، فحيث ينتفي هذا الاستعجال سواء وقت رفع الدعوى أو أثناء نظرها لا يكون لتدخله محل .

ويجوز أعمال هذه القاعدة على الدعوى المستعجلة سواء أكانت في مرحلتها الأولى أمام محكمة أول درجة أو في مرحلة الطعن .

ومن ثم إذا طعن في الحكم الصادر من القضاء المستعجل على محكمة ثاني درجة تعين على المحكمة الأخيرة عند بحث الاستعجال أن تقدر ذلك أثناء نظر الاستئناف أمامها لا وقت صدور الحكم المطعون فيه ، ولذلك قضى بعدم وجود وجه للاستعجال إذا رفع شخص استئنافا على حكم مستعجل صدر ضده ثم ترك الاستئناف للشطب وجده بعد مدة طويلة من حكم الشطب مما استشفيت منه المحكمة عدم وجود أي خطر على حقوقه<sup>(٢)</sup> .

---

(١) محكمة القضاء الإداري بهيئة المفوض الاداري والتعويضات - القضية رقم ٦ لسنة ٢٣ قضائية - جلسة ١٣ ديسمبر ١٩٧٠ - مشار الى الحكم بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري من أول أكتوبر ١٩٧٠ حتى آخر سبتمبر ١٩٧١ - ص ١٩٣ - ١٩٤ .  
(٢) المستشار / محمد علي راتب وزميله - مرجع سابق - ص ٢٩ - ٣٠ .

وهناك رأى ينصب الى القول بأن العبرة فى تحقق ركن الاستعجال هى بتوافره وقت رفع الدعوى لا وقت اصدار الحكم<sup>(١)</sup> .

تعليق :

★ ومن جانبنا نؤيد رأى غالبية الفقه التى ترى أن الرأى السابق محل نظر ، والراجح هو أن الرأى الآخر وهو الذى يأخذ به معظم الشراح وتطبقه المحاكم<sup>(٢)</sup> .

★ وجدير بالاحاطة أنه وإن كانت القواعد والآراء ملققة البيان أثبتت بالنسبة لما يتعلق بالقضاء العادى الا أننا نرى الأخذ بمضمونها أمام القضاء الادارى مع اعمال الملائمة للضرورة فى هذا الشأن ، لاسيما وأن القضاء الادارى يأخذ بقانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لم يرد بشأنه نص بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - كذلك يمكن الأخذ بفقه القانون الخاص فى هذا المجال فيما لايتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية . لاسيما وأن القضاء العادى وفقه اتقانون الخاص كان أسبق من القضاء الادارى فى صياغة الأسس والمبادئ القانونية المتعلقة بالدعوى المستعجلة وذلك منذ وجود القضاء المختلط .

، القاعدة السابعة والعشرون ، :

التمييز بين الطلب المستعجل والطلب الوقتى :

ان اختصاص القضاء المستعجل منوط بتوافر شرطى الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق ، والطلب المستعجل أمام القضاء الادارى يستلزم الاستعجال والجدية والمشروعية حسبما سبق ايضاحه .

ويلاحظ أن عدم المساس بأصل الحق يستلزم أن يكون الاجراء المطلوب وقتيا ولكن وقتية الاجراء شىء والاستعجال شىء آخر ، فقد يكون الاجراء وقتيا ولكنه غير مستعجل فيخرج من اختصاص القضاء المستعجل ، وقد يكون الاجراء وقتيا ولكن الفصل فيه يقتضى بحثا موضوعيا غير باد من ظاهرات المستندات فيخرج من اختصاص القضاء المستعجل .

(١) الاستاذين / محمد العشماوى وعبد الوهاب العشماوى - قواعد المرافعات فى التشريع المصرى المقارن، ص ١٩٥٧ - ص ٢٥٦ .  
(٢) الأستاذ / محمد على رشدى ،قضى الأمور المستعجلة، ط/٢ - بند ٣٩ - وكذلك المستشار / محمد عبد اللطيف .



ولذلك يجب أن يلتزم القاضى الحذر عند التمييز بين الأمرين .

فالدعوى المستعجلة تستوجب أن يكون هناك صورة حادة مستعجلة ، إذ أن الاستعجال شرط لازم للقضاء المستعجل ، أما القاضى الموضوعى فينظر الطلب الوقتى، ولو لم يكن هناك استعجال .

فعلى سبيل المثال إذا أثبتت منازعة حول الحيابة فإن القاضى الموضوعى يملك توصلا للقضاء فى الدعوى أن يحيلها الى التحقيق أو يندب الخبراء أو يوجه اليمين الحاسمة ، أو يتخذ غير ذلك من الوسائل التى يتوصل بها الى اثبات هذه المنازعة حول الحيابة أو يتخذ غير ذلك من الوسائل التى يتوصل بها الى اثبات هذه المنازعة حول الحيابة اذا كان ظاهر المستندات غير كاف فى الكشف عنها .

أما القاضى المستعجل فانه يتبين توافر شروط الدعوى بفحص المنازعات التى تثار أمامه فى صندها أخذاً من ظاهر المستندات<sup>(١)</sup> .

#### « القاعدة الثامنة والعشرون » :

التمييز بين الاستعجال وبين نظر الدعوى على وجه السرعة :

★ مما تجدر الإشارة اليه التمييز بين الاستعجال وبين نظر الدعوى على وجه السرعة - فالدعوى المستعجلة أمام القضاء العادى ، وأمام القضاء الإدارى تستلزم الشروط سالفة البيان .

أما نظر الدعوى على وجه السرعة فتتمثل فى الحالات التى يتطلب المشرع فيها نظر بعض المنازعات والبت فيها على وجه السرعة .

فليس من شأن ذلك أن تصبح الدعاوى التى يتطلب فيها المشرع نظرها على وجه السرعة من قبيل المنازعات التى تصطبغ بطابع المسائل المستعجلة أمام القضاء العادى ، أو بطابع الطلب المستعجل أمام القضاء الإدارى ، وعادة ما تنص القوانين على الحالات التى يجب على القضاء أن يبت فيها على وجه السرعة .

---

(١) المستشار / محمد على راتب وزميله - مرجع سابق - ص ٣١ - ٣٢ .

### « القاعدة التاسعة والعشرون » :

المقصود بأصل الحق الذي لا يقوص فيه القاضى عند نظر الدعوى المستعجلة أمام القضاء العادى أو عند نظر طلب الايقاف «الطلب المستعجل» ضمن القضاء الادارى هو ما يتعلق بأصل الحقوق وجودا أو عدما فيدخل فى ذلك ما يمس صحتها أو يؤثر فى كيانها ، أو يغير فيها ، أو فى الآثار القانونية التى رتبها لها القانون أو التى قصدتها العاقدان<sup>(١)</sup> .

### « القاعدة الثلاثون » :

أخذ كل من قضاء المحاكم العادية وقضاء مجلس الدولة بأن فوات مدة كبيرة على رفع الدعوى يعتبر قرينة على عدم توافر ركن الاستعجال وهكذا .

ويمارس القضاء سلطته التقديرية فى تكييف حالة الاستعجال فى ظل معايير موضوعية - تتصل بحالة الاستعجال ، بما يستشفه القاضى ويستظهره من ملف الدعوى دون اضرار بالمدعى .

ويرى الفقه أن الاستعجال يعد أمرا غير محدد وبذلك يسمح للقاضى أن يقدر فى وصفه للواقعة ظروف كل دعوى على حده ، ولأن تقدير حالة الاستعجال مسألة نسبية وليست مطلقة فهي تتغير بتغير ظروف الزمان والمكان وتلتزم مع التطور الاجتماعى والأوساط والأزمنة المختلفة .

ويرى البعض أن حالة الاستعجال هى حالة ملجئة لوضع حد مؤقت لما يخشاه صاحب المصلحة من ضياع حقه لو مضى عليه زمن معين أو لو ترك الموضوع للقضاء الموضوعى ، والبعض يرى أن حالة الاستعجال تتمثل فى الخطر الداهم الذى ينهدد حق من الحقوق يتعذر تداركه .

---

(١) قضت محكمة النقض بأن مأمورية قاضى الأمور المستعجلة ليست هى الفصل فى أصل الحق بل هى اصدار حكم وقضى بحت يرد عدوان باديا للوهلة الأولى من أحد الخصمين على الآخر ، أو يوقف مقاومة من أحدهما للآخر بادية للوهلة الأولى أنها بغير حق ، أو يتخذ اجراء عاجلا يصون به موضوع الحق أو دليلا من أدلة الحق .

(يراجع فى هذا نقض ١٩٣٥/١٢/١٩ - مجموعة عمر - الجزء الأول - ص ٩٩٩) .

وعلى كل فإن القضاء يقدر حالة الاستعجال بما يستظهره من ملف الدعوى فهي مسألة موضوعية يستقل القاضى بتقديرها ويقدرها بقدرها بشرط أن يأسس حكمه على أسباب سائفة وتتفق بذاتها على قرينة الصحة التى يجب أن تتوافر بوضوح وبما يقبله المنطق والعقل السليم<sup>(١)</sup>.

«القاعدة الواحدة والثلاثون» :

استناد طلب اللغاء الى أسباب جدية

إن حالة الاستعجال تستخلص من طبيعة النزاع أو الظروف المحيطة به ، وليس من وصف الطالب لطلبه وتكييفه الأسباب التى يستند اليها بأنها أسباب جدية ، اذ للمحكمة الحق فى تكييف هذه الأسباب والاقتناع بأنها جدية فعلا .

ونبين ذلك على النحو التالى :

★ بادية ذى بدء يجب التمييز بين ركن الاستعجال وشرط جدية المطاعن .

★ وبهذه المناسبة فقد حاولت محكمة القضاء الادارى التمييز بين ركن الاستعجال وجدية المطاعن فى حكمها الصادر فى ٢٩ يونيو ١٩٥٠ ورأت أن جدية المطاعن يجب أن تحمل على أنها الاثبات اللازم للضرر الموجب لوقف التنفيذ ، والا أدت الى تغفل القاضى فى الموضوع<sup>(٢)</sup> .

★ ويعبر عن ركن الاستعجال بأنه «الذى يؤدى الى نتائج يتعذر تداركها» .

★ بينما الأسباب الجدية هى التى تعنى أن هناك احتمال لالغاء القرار المطلوب ايقافه وذلك لأن وقف التنفيذ هو من قبيل الأمور المستعجلة التى تبرر بأن هناك احتمال للاستجابة الى طلب اللغاء ، ويبنى هذا التقدير على أسباب جدية يترك لقاضى الموضوع تقديرها ، والقاضى الادارى بحكم تخصصه فى المنازعات الادارية أقدر من غيره على الاحساس بهذا الاحتمال .

★ والارتباط الوثيق بين ركن الاستعجال وبين استناد طلب اللغاء الى أسباب جدية راجع الى أن سلطة وقف التنفيذ - كما سبق أن بينا - مشتقة من سلطة

(١) المحكمة الادارية العليا فى ٢٤ ديسمبر ١٩٦٠ - س ٦ - ص ٣٥٧ .

(٢) محكمة القضاء الادارى فى ٢٩ يونيو ١٩٥٠ - مجموعة الخمسة عشرة سنة - دعوى ٧٦٤ .

الالغاء وفرع منها ، مردها الى الرقابة القانونية التى يسلطها القضاء الادارى على القرار على أساس وزنه يميزان القانون والمشروعية .

★ والمشروعية هنا تعنى أن يكون طلب الايقاف مبنيا بحسب الظاهر على أسباب جدية .

★ وتخضع أسباب الاستعجال والجدية لرقابة المحكمة الأعلى درجة فإذا لم تستظهر كلا من الركنين فإن الحكم يصبح منطويا على قصور مغل ينحدر به الى درجة عدم التمييز مما يبطله .

★ وفى ذلك تقول المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٥ مايلى :

« .. اذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد قضى بوقف تنفيذ قرار ادارى، دون أن يستظهر أيا من الركنين اللذين يقوم عليهما طلب وقف التنفيذ ، واقتصر على أنه : يبين من ظاهر الأوراق أن طلب وقف تنفيذ قرار نقل الطالب الى وزارة التربية والتعليم اتما يستند الى ما يبرره فإن هذا ينطوى على قصور مغل ينحدر الى درجة عدم التمييز وغلو الحكم من الأسباب وقصورها أو تناقضها وتهاورها مما يعيبه ويبطله خصوصا بعد انشاء المحكمة الادارية العليا حتى تتمكن من رقابتها لأحكام القضاء الادارى»<sup>(١)</sup> .

★ ويجدر بنا الاشارة بالضوابط التالية :

(أ) يجب على القاضى أن يتحسس من ظاهر المستندات والأوراق ما اذا كان القرار الادارى المطلوب ايقافه والغائه مستوفيا شرائطه وأركانه أى يكون قرارا اداريا نهائيا وقائما على أساس وقائع جدية .

فإذا استبان القاضى غير ذلك قضى برفض طلب وقف التنفيذ استنادا الى عدم جدية المطاعن الموجهة الى القرار الادارى .

(ب) اذا استبان القاضى الادارى بأن القرار الادارى مخالف للقانون فى نفيه أو روحه وأن المطاعن الموجهة اليه بحسب الظاهر مبنية على سند من الجدية

---

(١) المحكمة الادارية العليا فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٥ - ص ١ ق - ص ٢٩٤ .

فانه لا يقضى ببطلان القرار أو بمخالفته للقانون أو الغائه وإنما يقضى بوقف التنفيذ .

ويترك لقضاء الالغاء أى للقاضى الذى يتولى الفصل فى الشق الموضوعى تقدير هذه العيوب فى الوقت المناسب أى عند البت فى الطلب الموضوعى المتعلق بالغاء القرار الإدارى .

(ج) وينبنى على ما تقدم أن القاضى الإدارى يستظهر من ظاهر الأوراق ونون تعمق فى الموضوع شرط الاستعجال والجدية للبت فى الاجراء الوقتى المطلوب فيه ايقاف التنفيذ ويترك لمحكمة الموضوع التعمق فى ذلك<sup>(١)</sup> .

(د) الحكم الوقتى الذى يحكم به فى طلب الايقاف لا يقيد قاضى الموضوع الذى يدق فى تقصى أسباب النزاع ثم يقضى بالالغاء أو بالرفض استنادا الى ما يتبينه من صحة القرار أو بطلانه .

(هـ) ينبنى على ما تقدم أن حكم القاضى فى الشق المستعجل ينبنى على بحث عرضى من ظاهر المستندات ، وقضائه لا يلزم القضاء الموضوعى الذى يتغلغل فى فحص عمق لموضوع النزاع يرمته ، وبناء على ذلك فان الحكم بايقاف التنفيذ لا يعنى بطلان القرار المطلوب ايقاف تنفيذه ، لأنه حكم وقتى لا يقيد محكمة الموضوع فى نظر طلب الالغاء ولها أن تعطل عنه<sup>(٢)</sup> .

(و) ان الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ يعتبر حكما قطعيا يحوز حجية الأحكام ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف ، كما يحوز الحجية لما فصلت فيه المحكمة من مسائل فرعية كالبت فى الدفوع بعدم الاختصاص ، أو بعدم القبول ، أو لعدم نهائية القرار ، فلا يجوز عند نظر طلب الالغاء الفصل فى هذه الدفوع من جديد .

---

(١) الدوائر المجمعة لمحكمة القضاء الإدارى فى ١٩٥٢/١/٣٠ - المكتب الفنى - ٦ -

١٣١٨ .

(٢) المحكمة الادارية العليا فى ١٩٥٦/١/٢١ - للمكتب الفنى - ١ - ١٩٤ .



## الباب الخامس

أهم حالات وقف تنفيذ القرار الإداري  
مع أهم القواعد القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا  
في أحكامها الحديثة

# الباب الخامس

أهم حالات وقف تنفيذ القرار الإداري  
مع أهم الأحكام الحديثة

ويشتمل هذا الباب على الفصلين التاليين :

## الفصل الأول

أهم حالات وقف تنفيذ القرار الإداري.

## الفصل الثاني

أهم القواعد القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا  
في أحكامها الحديثة بشأن الطلب المتعلق بوقف  
تنفيذ القرار الإداري النهائي



## الفصل الأول

### أهم حالات وقف تنفيذ القرار الإداري

ونشير إليها فيما يلي :

- أولاً : المنازعات المتعلقة بشئون الوظيفة العامة .
- ثانياً : المنازعات المتعلقة بطلب استمرار صرف الراتب .
- ثالثاً : المنازعات المتعلقة بكفالة الحريات العامة ، وبترخيص الصحف .
- رابعاً : المنازعات المتعلقة بالعملية الانتخابية .
- خامساً : المنازعات المتعلقة بشئون الطلبة .
- سادساً : المنازعات المتعلقة بقرارات نزع الملكية للمنفعة العامة .
- سابعاً : المنازعات المتعلقة بعدم مشروعية قرارات استيلاء المحافظين على العقارات في غير الحالات المستعجلة أو الطارئة .
- ثامناً : المنازعات المتعلقة بالقرارات الصادرة من النيابة العامة والمتصلة بالمصابين بأمراض عقلية .
- تاسعاً : المنازعات المتعلقة بترخيص المحال العامة .
- عاشراً : المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية .
- الحادى عشر : الطلبات المستعجلة المتعلقة بانبثبات الحالة .

## الحالة الأولى

### المنازعات المتعلقة بشئون الوظيفة العامة

استقر القضاء الإداري على حقه في رقابة المشروعية وبسط رقابته من هذه الناحية على القرارات الإدارية سواء في مجال وقف تنفيذها أو في مجال إبطالها ، فهي رقابة قانونية يسلطها القضاء في الحالتين للتعرف على مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها للقانون نصا وروحا .

قد يلغى القاضي قرارا إداريا إذا شابه عيب من هذا القبيل وألا يُؤَقَف القرار إلا إذا كان على حسب الظاهر من الأوراق - ومع عدم المساس بأصل طلب الإلغاء عند الفصل فيه - متسا بمثل هذا العيب وتحقق إلى جانب ذلك من حالة الاستعجال والجدية ويتحقق من أن تنفيذ القرار المطلوب إيقافه يترتب عليه نتائج يتعذر تداركها ، وسبق أن بينا أن سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الإلغاء وهي فرع منها مردها إلى رقابة المشروعية التي تتمثل في وزن القرار الإداري بميزان القانون ومن ثم يتعين على القضاء الإداري ألا يقف تنفيذ القرار الإداري إلا إذا كان غير مشروع من الناحيتين الشكلية والموضوعية .

وبناء على ماتقدم فإن هذه المبادئ القانونية تنطبق على حالة المنازعات المتعلقة بشأن الوظيفة العامة .

ومن أهمها المنازعات المتعلقة بطلب إيقاف تنفيذ القرارات المتصلة بشئون الوظيفة العامة وهي :

- ( أ ) المنازعات المتعلقة برفض قبول الاستقالة .
- ( ب ) المنازعات المتعلقة بإيقاف وإلغاء قرار الفصل من الخدمة .
- ( ج ) المنازعات المتعلقة باستمرار صرف الراتب .
- ( د ) المنازعات المتعلقة بالقضاء الكامل (الإلغاء والتعويض) . وذلك بالنسبة لطلب الإلغاء .

ويلاحظ مايلي :

لا يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها ، .

وبالنسبة الى القرارات التي لا يقبل طلب الفائها قبل التظلم منها اداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها ، على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه اذا كان القرار صادرا بالفصل ، فإذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الالفاء فى الميعاد أعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه .

## الحالة الثانية

### ما يتعلق بطلب استمرار صرف الراتب

ولأهمية هذه الحالة وكثرة شيوعها فى الحياة العملية ، ذنركز فى شأنها على الأحكام القضائية لأن فى ذلك المنهج ما يساعد على فهمها وهى :

## ( الحكم الأول )

### القاعدة :

إن موقف الموظف تحت الاختبار هو موقف وظيفى معلق لا يستقر وضعه انقائونى الا بعد انقضاء هذه الفترة ، وانحصام الموقف بقرار من جهة الادارة من حيث: الصلاحيحة فى الوظيفة من عدمه .

### وتقول المحكمة :

وأنه عن الشق المستعمل الخاص بطلب استمرار صرف للراتب مؤقتا لحين الفصل فى موضوع الدعوى فإن المادة (٢١) من القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة تقضى بأنه لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطاوب الفاهه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ إذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ يتعذر تداركها .

وبالنسبة للقرارات التي لا تقبل طلب الفائها قبل التظلم منها اداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه اذا كان القرار صادرا بالفصل أو بالفصل

فإذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الإلغاء في الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه .

ومن حيث أن القضاء الإداري قد استقر على أن الطلب المستعجل بصرف الراتب يجب أن يقوم على ركنين (الأول) قيام حالة الاستعجال وما يترتب على تنفيذ القرار من نتائج يتعذر تداركها (والثاني) متصل بمبدأ المشروعية بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر - على أسباب جدية .

ومن حيث أنه عن الركن الأول وهو قيام حالة الاستعجال فإن الثابت أن قرار إنهاء خدمة المدعى المطعون فيه وقد تسبب عنه انقطاع مورد رزق المدعى وهو راتبه الذي كان يتقاضاه ومن ثم فانه إذ يبين من الأوراق أن المدعى ليس له مورد رزق آخر غير مرتبه إذ أن الجهة الإدارية لم تقدم الدليل على أن المدعى يعمل بصيدلية شكرى كما أن المدعى قد نفى في مذكرته ذلك الإدعاء ومن ثم فإن شرط الاستعجال يكون متحققاً .

ومن حيث أنه لا وجه للقول أن القرار المطعون فيه إنما قرر إنهاء خدمة المدعى لعدم الصلاحية خلال فترة الاختبار ومن ثم فإن المادة (٢١) من القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليها لا تنطبق إذ أنها نصت على حالة الفصل والوقف دون إنهاء الخدمة لا وجه لذلك ، إذ أنه من الواضح أن الحكمة في الحالتين واحدة فالفصل يتساوى مع إنهاء الخدمة لعدم الصلاحية أثناء فترة الاختبار في أنها يترتب على تنفيذها نتائج يتعذر تداركها وينقطع بسببها مورد رزق العامل الذي يقيم أوده .

ومن حيث أنه عن الشرط الثاني وهو قيام الدعوى - بحسب الظاهر - على أسباب جدية فإن عناصر الموضوع تخلص في أنه بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٥ صدر القرار رقم ٥٦٢ / ١٩٦٩ بتعيين المدعى في وظيفة صيدلي تحت الاختبار لمدة ستة أشهر بإدارة الشؤون الإدارية - الشؤون الصحية بمرتبة أساسى سنوى ٣٢٤ جنيها اعتباراً من ١٩٦٩/١٠/٣٠ وبتاريخ ١٩٧١/٣/١٠ صدر قرار عضو مجلس الإدارة المنتدب رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بالاستغناء عن خدمة المدعى بصفته صيدلي تحت الاختبار لعدم صلاحيته للعمل في فترة الاختبار وذلك اعتباراً من ١٩٧١/٣/١٠ .

ومن حيث أن المادة التاسعة من لائحة موظفي هيئة قناة السويس الصادرة سنة ١٩٥٦ والمعلقة بقرار عضو مجلس الإدارة المنتدب رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٩ تنص في فقرتها الأولى على أن التعيين لأول مرة في أرقى الوظائف يكون تحت الاختبار لمدة ستة أشهر على الأقل وثلاث سنوات على الأكثر ويجوز للهيئة في أي وقت خلال مدة الاختبار فصل الموظف إذا لم يحز رضاها .

ومن حيث أن المبدأ المستقر عليه أن الموظف المعين تحت الاختبار هو في موقف وظيفي معلق أثناء فترة الاختبار لا يستقر وضعه القانوني في الوظيفة إلا بعد قضاء فترة التعليق وإتمام المدة بقرار من الجهة الإدارية من حيث الصلاحية فيها أو عديمها ومن ثم فإن قضاء هذه الفترة على ما يرام هو شرط الصلاحية للبقاء في الوظيفة وهو شرط مقرر للمصلحة العامة ويجرى أعماله طوال فترة الاختبار ومن ثم فإن مصير الموظف رهين بتحقيق هذا الشرط فإذا اتضح عدم لياقته قبل انقضاء هذه الفترة كان للإدارة أن تنتهي خدمته لتحقيق شرط عدم الصلاحية وذلك بعد أن تزن الأمور بميزاتها الصحيح دون أي انحراف أو إساءة استعمال السلطة .

ومن حيث أن الجهة الإدارية قد أفصحت في مذكرة دفاعها عن السبب الذي من أجله قررت عدم صلاحيته للعمل أثناء فترة الاختبار ومن ثم الاستغناء عن خدمته اعتباراً من ١٩٧١/٣/١٠ وهو ارتكابه خلال الفترة من ١٩٦٩/١٢/٢١ إلى ١٩٧٠/٨/٨ أي أثناء فترة الاختبار اختلاس أموال مملوكة للهيئة من صيدليتها بمدينة نصر وهي عبارة عن أدوية قيمتها ٦٤,٦٦٥ جنيه حالة كون هذه الأدوية مسلمة إليه بسبب وظيفته كمصلي في الهيئة ومجازاته عنها بخمسة عشرة أيام من راتبه وتحصيله جزء من ثمن الأدوية المختلسة قدره ٤٨,٥٠٠ جنيه بمقتضى القرار الصادر بتاريخ ١٩٧١/٣/١٠ وهو ما ثبت من ملف الخدمة .

ومن حيث أن ما آتاه المدعى على النحو المتقدم يعتبر خروجاً على مقتضيات الوظيفة العامة ، ومن ثم فإن انتفاع الجهة الإدارية بهذا السبب وتكوين رأيا بشأنه وتقرير عدم صلاحيته المدعى للعمل من أجل ذلك - تكون قد أصدرت قرارها في هذا الشأن مستخلصاً استخلاصاً سالفاً من أصول ثابتة بالأوراق تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها وجاء متفقاً وحكم القانون بلا معقب عليها في ذلك

ما دام أن قرارها قد خلا من إساءة استعمال السلطة أو الإحراف بها وهو ما لم يتحقق في هذا الخصوص .

ومن حيث أنه لا وجه لما يقرره المدعى من أنه بمجرد انتهاء مدة الاختبار يصبح موظفا دائما وأنه لا يستلزم لذلك أن تصدر الجهة الإدارية قرارا لصلاحيته أثناء فترة الاختبار وتثبته إذ أن المبدأ المستقر هو أن الموظف المعين تحت الاختبار هو في موقف وظيفي معلق ولا يستقر وضعه القانوني إلا بعد قضاء هذه الفترة وانحسام الموقف بقرار من الجهة الإدارية من حيث الصلاحية في الوظيفة من عدمه ومن ثم فإن وضع الموظف المعين تحت الاختبار - لا يستقر بمجرد انتهاء فترة الاختبار بل يستلزم لذلك صدور قرار من الجهة الإدارية بقرار صلاحيته للعمل أثناء هذه الفترة ومن ثم استمراره في الخدمة أو عدم صلاحيته وبالتالي الاستغناء عن خدماته .

ومن حيث أنه لا حجة كذلك فيما ذهب اليه المدعى من أن قرار الجزاء بخصم عشرة أيام من راتبه قد جاء معدوما لصدوره بعد انتهاء خدمته بمقتضى القرار المطعون فيه فضلا عن كونه باطلا لابتثانه على تحقيق غير مستوف لركناته القانونية ، لا وجه لذلك لأن الاستغناء لعدم الصلاحية للعمل أثناء فترة الاختبار لا يعد من قبيل الفصل التأديبي أو أسباب انتهاء الخدمة وبالتالي لا يستلزم أن يكون الموظف قد ارتكب ذنبا تأديبيا بالفعل بل يكفي في شأنه أن تكون جهة الادارة قد استندت الى وقائع قد اطمأنت الى صدقها وهو ما تم في الحالة المعروضة .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم جميعه أن القرار المطعون فيه قد صدر متفقا وحكم القانون ولا محل للطعن عليه بالانقضاء ومن ثم فإن الشرط الثاني اللازم توافره في الطلب المستعجل وهو مبدأ المشروعية يكون غير متوافر وبالتالي يتعين رفضه،<sup>(١)</sup> .

---

(١) حكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم ٩١ لسنة ٢٦ ق - في ٢٩/٦/١٩٧٣ - منشور بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري - السنة السادسة والعشرون من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ إلى آخر سبتمبر ١٩٧٢ - المكتب الفني - مجلس الدولة - ص ١٦٢ ، ١٦٥ .

## ( الحكم الثانى )

القاعدة :

عاملون مننيون بالدولة :

صرف المرتب يقوم على ركنين : الأول : قيام حالة الاستعجال ألا يكون للطالب مورد رزق سوى راتبه الموقوف صرفه .

والثانى : أن يكون ادعاؤه قائم بحسب الظاهر من الأوراق على أسباب جدية مشروعة .

فاذا ثبت أن الطالب يعمل لدى احدى الشركات خلال مدة وقف مرتبه فلا يكون ركن الاستعجال متحققا .

وتقول المحكمة :

ان المدعى أقام هذه الدعوى طالبا فى الشق المستعجل فيها الحكم باستمرار صرف راتبه مع الزام الجهة الادارية المدعى عليها بالمصروفات .

ومن حيث أن طلب استمرار صرف المرتب يجب أن يقوم على ركنين أولهما قيام حالة الاستعجال ألا يكون للطالب مورد رزق سوى راتبه الموقوف صرفه اليه ، وثانيهما : أن يكون ادعاؤه قائما بحسب الظاهر من الأوراق على أسباب جدية مشروعة .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن انتهاء خدمة المدعى بالقرار المطعون فيه انما حدث بسبب تعاقده مع احدى شركات التصدير والاستيراد بأسبانيا للعمل معها لمدة أربع سنوات ، ورفضه العودة الى العمل بالوزارة ، اصرارا منه على أن توافق الوزارة على اعارته الى هذه الشركة الأمر الذى يفيد أنه انما يتقاضى راتباً من عمله بالخارج ، ومن ثم فإن ركن الاستعجال المشار اليه انما يكون منتفيا فى شأن هذا الطلب ، وبالتالي فلا جدوى من بحث مدى توافر الركن الثانى ، ويتعين والحالة هذه الحكم برفض طلب المدعى باستمرار صرف راتبه والزامه بالمصروفات وقد خسرته<sup>(١)</sup> .

(١) حكم محكمة القضاء الادارى فى القضية رقم ١٧٤٥ لسنة ٢٥ ق - فى ١٧/٥/١٩٧٢ - منشور بمجموعة المبادئ التلقونية التى قررتها محكمة القضاء الادارى فى أول أكتوبر سنة ١٩٧١ الى آخر سبتمبر ١٩٧٢ - السنة السادسة والعشرون - ص ١٢٥ - المكتب الثقى - مجلس الدولة .

## ( الحكم الثالث )

### الوقائع :

أقام المدعى هذه الدعوى ابتداء امام محكمة القضاء الادارى بصحيفة أودعها سكرتاريتها بتاريخ ١٩٨٣/١١/١ طالبا منها فى ختامها الحكم بمايلى :

أولا : بصفة مستعجلة باستمرار صرف راتبه من وزارة الداخلية اعتبارا من تاريخ فصله عن ان يكون ذلك بمسودة الحكم الاصلية .

ثانيا : الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء القرار المطعون فيه وهو قرار وزير الداخلية رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٨٣ بانتهاء خدمة الملازم أول / ..... من وزارة الداخلية اعتبارا من ١٩٨٣/٧/٢٨ مع مايترتب على ذلك من آثار .

وقال المدعى بيانا لدعواه انه بتاريخ ١٩٨١/١/١٥ صاحب السيد / ..... عضو المجلس المحلى - بمحافظة الفيوم كلا من ..... و ..... الى حيث ابلى اللواء مدير امن الفيوم بأن الملازم أول / ..... - المدعى وكان يعمل رئيسا لنقطة ..... بالفيوم قد استوقف المذكورين فى الساعة ١١ م اليوم السابق وكانوا فى طريقهم الى عزبة ..... واقتادهم الى النقطة حيث احتجزهم لمدة نصف ساعة ثم صرفهم بعد أن جردهم من سبعة صقور مملوكة لهم واستولى عليها ، وانه وقام فى صحبة المائتين ..... ، ..... ، ..... ، والشرطى ..... بالتوجه الى مركز الحسنية محافظة الشرقية بسيارة يقودها الثالث حيث تم بيع الصقور المستولى عليها .

وقد اصدر مدير الامن على الفور قراره بوقف الضابط - المدعى - عن العمل احتياطيا على نمة التحقيق وحرر مساعده محضرا بضبط الواقعة واخطرت النيابة العامة التى تولت التحقيق - التى انتهت من تحقيقاتها على ماورد بمنكرة النيابة الكلية .. رأى محررها ان جنائية الاختلاس متوافرة واستطرد قوله وحيث ان المتهم بحكم كونه موظفا فالنيابة نظرا لطبيعة عمل الهيئة التى ينتمى اليها المتهم وهى هيئة الشرطة ، ترى اسباغ الوصف الادارى على الأوراق واحالة المتهم الى الجهة الادارية التابع لها لمجازاته اداريا عما نسب اليه .



وتم اجراء تحقيق ادارى بمعرفة الادارة العامة للتنقيش وانتهت الى تقديم الضابط المدعى للمحاكمة امام مجلس تأديب ضباط الشرطة الابتدائى .

واستطرد المدعى قائلا انه بتاريخ ١٧/١١/١٩٨١ صدر قرار باحالته الى الاحتياط وتحدد يوم ١٩/١٢/١٩٨٢ موعدا للمحاكمة التأديبية حيث صدر بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٣ قرار مجلس التأديب الابتدائى بمجازاة الملازم اول بالاحتياط ..... - المدعى بالوقف عن العمل مع صرف نصف مرتبه لمدة سنة شهور مع حرمانه من نصف مرتبه الذى اوقف صرفه مدة وقفه لمصلحة التحقيق - وقد طعن فى هذا القرار امام المجلس التأديبى الاستئنافى من كل من المدعى ووزارة الداخلية حيث اصدر مجلس التأديب الاستئنافى قراره فى الاستئناف بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٣ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد القرار المستأنف ، الا أن وزارة الداخلية لم ترفض هذا القرار - فاصدر وزير الداخلية قراره رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٨٣ بانهاء خدمة الضابط المدعى اعتبارا من ٢٨/٧/١٩٨٣ تطبيقا لحكم المادة ٦٧ / ٢ من قانون هيئة الشرطة حيث اعلن به المدعى بتاريخ ١٩٨٣/٩/٤ .

ويذهب المدعى الى ان القرار المذكور قد صدر استنادا الى المادة المذكورة فانه يكون غير مشروع ومخالفا للقانون مما يجعله باطلا ذلك ان الاحالة الى الاحتياط للصالح العام يكون بغير اخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة، إلا ان ثبتت ضرورة ذلك لأسباب تتعلق بالصالح العام التى يجب ان يتوافر قيامها بوجه قاطع يستند الى اليقين وليس الى الظن والتخمين وارتكاب الضباط لجريمة جنائية أو ذنبا اداريا لايمس النظام الاقتصادى والسياسى للدولة لايجوز احالة الضابط للاحتياط بسببها وإنما طبقا لنص المادة (٥٣) من قانون هيئة الشرطة بوقفه عن العمل احتياطيا لصالح التحقيق طبقا للإجراءات والأوضاع التى قررها القانون .. وإذا انتهى التحقيق الى احالة الضابط الى المحكمة الجنائية او الى المحكمة التأديبية تعلق مصيره بما تسفر عنه هذه المحاكمة .. ويكون متوقفا على مجلس التأديب من جزاء يكون هو الواجب التنفيذ - ولايجوز بعد ذلك للجهة الادارية انهاء خدمة الضابط استنادا الى ادانته ومجازاته بجزاء أقل من العزل من الخدمة لما نسب اليه وقدم بشأنه الى مجلس التأديب ولو كان محلا بالشرف بمقولة ان هذه الادانة تستوجب عزله للصالح العام .

وخلص المدعى من كل ماتقدم الى ان القرار الصادر بإحالة الضابط المدعى الى الاحتياط للصالح العام قد جاء مخالفا للقانون ، ومن ثم يكون قرار انهاء خدمته الصادر من وزير الداخلية قد جاء مخالفا للقانون .

وانتهى المدعى الى طلب الحكم بما سلف بيانه .

تحدد لنظر الشق المستعجل امام محكمة القضاء الادارى جلسة ١٩٨٣/٢/١ وفى جلسة ٨٣/١٢/٢٩ قضت فى الدعوى بعدم اختصاصها بنظرها وبإحالتها بحالتها الى المحكمة الادارية لوزارة الداخلية .

وبإحالة الدعوى الى هذه المحكمة قُبت فى السجل العمومى برقم ٨١ لمبة ٣١ وتحدد لنظر الشق المستعجل فيها جلسة ١٩٨٤/٤/٨ وتداول نظره فى الجلسات حيث قرر الحاضر عن الجهة الادارية بجملة ١٩٨٤/٤/٢٩ ان المدعى تظلم فى الميعاد ورفض تظلمه وادع حافظه مستندات وفى جلسة ١٩٨٤/٦/٣ اودع حافظه مستندات احتوت على ملف التظلم ومذكرة دفاع انتهى فيها لما ورد بها من أسباب الى طلب الحكم :-

أولا : برفض طلب استمرار صرف الراتب كله أو بعضه .

ثانيا : برفض طلب الغاء القرار المطعون فيه .

وبجلسة ١٩٨٤/١٠/٢١ اودع الحاضر عن الحكومة حافظه مستندات كما اودع الحاضر عن المدعى مذكرة انتهى فيها الى طلب الحكم بصفة مستعجلة باستمرار صرف مرتبه اعتبارا من تاريخ فصله .

وقد قررت المحكمة اصدار الحكم - فى الشق المستعجل بجملة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات والمداولة قانونا .

ومن حيث ان المدعى يستهدف من دعواه الحكم :-

أولا : بصفة مستعجلة باستمرار صرف راتبه من وزارة الداخلية اعتبارا من تاريخ فصله .

ثانيا : قبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء القرار الصادر من وزير الداخلية

رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٨٣ بإنهاء خدمته اعتباراً من ١٩٨٣/٧/٢٨ فيما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث انه ايا كان القول في اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى بشقيها الا انه وقد أحيلت الدعوى الى هذه المحكمة بحكم من محكمة القضاء الادارى فانه يكون اعمالاً لاحكام المادة ١١٠ من قانون المرافعات وما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا في شأن تفسير هذه المادة تتصدى للدعوى دون أن تتعرض لمسألة الاختصاص .

ومن حيث أنه عن الشك المستعجل من الدعوى الخاص بطلب الاستمرار في صرف المرتب ، فان المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على انه يجوز للمحكمة ان تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة ان نتائج التنفيذ يتعذر تداركها .

وبالنسبة الى القرارات التي لايقبل طلب الغائها قبل التظلم منها اداريا لاجوز طلب وقف تنفيذها على انه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم انه تحكم مؤقتاً باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه اذا كان القرار صادر بالفصل فلذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الالفاء في الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه .

ومن حيث انه يبين ان المشرع بعد ان قرر عدم قبول طلبات وقف القرارات التي لايقبل طلب الغائها قبل التظلم منه اداريا على افتراض انعدام الاستعمال المبرر لوقف تنفيذ هذه القرارات عالج حالة الاستعجال بالنسبة لقرار الفصل من الخدمة أنه لا يوقف تنفيذ القرار ، ولكن يجوز القضاء باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه لضرورة قدرها وهي حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق الذى يقيم أوده ان كان المرتب هو هذا المورد .

ومن حيث ان الطلب المستعجل بصرف المرتب يجب ان يقوم على ما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا على ركنين :-

الاول : قيام الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .

والثاني : يتصل بمبدأ المشروعية ، كأن يكون ادعاء المدعى قائما على حسب الظاهر على اسباب جدية .

ومن حيث أن المدعى ذكر في ختام مذكرة دفاعه في جلسة ١٩٨٤/١٠/٣٠ انه لايمتلك سوى مرتبه وليس له مورد رزق سواء - ولم تحض ذلك الجهة الادارية - ومن ثم فان ركن الاستعجال يكون متوافرا .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالركن الثاني فانه يبين من الاطلاع على الأوراق ان وزير الداخلية كان قد اصدر بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٥ قراره رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٢ باحالة المدعى الى مجلس تأديب ضباط الشرطة لمحاكمته تأديبيا عن الوقائع التي نسبت اليه واثبتتها في حقه تعقيقات النيابة العامة حيث اصدر مجلس التأديب بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٩ قرارا بمجازاته بالوقف عن العمل مع صرف نصف مرتبه لمدة سنة اشهر مع حرمانه من مرتبه الذي اوقف صرفه خلال مدة وقته لمصلحة التحقيق .

ولما لم يقبل كل من المدعى ووزير الداخلية هذا القرار فقد استئنفا امام مجلس التأديب الاستئنافي حيث اصدر قراره بجملة ١٩٨٣/٦/٩ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما - وتأيد القرار المستأنف . وتقدم المدعى بالتماس للعودة الى الخدمة العامة فقامت الادارة العامة للتفتيش والرقابة بفحص وتقييم حالته ، وعرض الامر على المجلس الاعلى للشرطة بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢٥ فقرر الموافقة على انتهاء خدمة المدعى بالاحالة الى المعاش تطبيقا لحكم المادة ٦٧ / ٢ من قانون هيئة الشرطة وصدر بذلك القرار رقم ٧٤٦ لسنة ١٩٨٣ على انتهاء خدمة المدعى اعتبارا من ١٩٨٣/٧/٢٨ تطبيقا لحكم المادة ٦٧/٢ من قانون هيئة الشرطة . وقد كان المدعى محالا الى الاحتياط منذ ١٩٨١/١١/٢٩ .

ومن حيث انه يبين من إستقراء القانون رقم ١٠٩ / ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة انه تضمن في الفصل السابع منه تأديب ضباط الشرطة حيث حددت المادة ٤٩ السلطات التأديبية وهي : الوزير ، مساعد الوزير المختص ، رئيس المصلحة ومن في حكمه مجلس التأديب .

وتناولت المادة (٦١) احكام الطعن على قرار مجلس التأديب فاوضحت ان ذلك لا يكون الا بطريق الاستئناف من الضابط والوزير . وتضمن القانون المذكور في

الفصل الثامن من اجراءات وأحكام احالة ضابط الشرطة الى الاحتياط فلجازت المادة ٢/٦٧ لوزير الداخلية - بعد اخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة ان تحيل الضابط الى الاحتياط اذا ثبت ضرورة ذلك لاسباب جدية تتعلق بالصالح العام . ولم تجز المادة المذكورة ان تزيد مدة الاحتياط على سنتين وأوجبت عرض امر الضابط قبل انتهاء المدة على المجلس الاعلى للشرطة لتقرير احالته الى المعاش او اعادته الى الخدمة .

ومن حيث انه ولئن كان يبين مما تقدم ان المشرع اعطى لوزير الداخلية سلطة احالة ضابط الشرطة الى مجلس التأديب لمجازاته عما يكون قد صدر منه ، كما اعطاه سلطة احالته الى الاحتياط لاسباب تتعلق بالصالح العام فيما يقترب عليه من اثبات احالته بعد ذلك الى المعاش وانهاء خدمته الا انه لا يجوز للوزير المختص ان يستخدم السلطة في ذات الوقت عن ذات الواقعة او الوقائع فاذا ملك الطريق الاول واستعمل سلطته في احالة الضابط الى المحاكمة التأديبية فانه يتقيد بذلك ويلتزم بما ينتهي اليه مجلس التأديب من قرارات في شأن ما ينسب الى الضابط بحيث لا يكون للوزير ان يعود ويستخدم السلطة المخولة له في المادة ٢/٦٧ المذكورة فيما تقدم عن ذات الوقائع التي كانت محل محاكمة الضابط امام مجلس التأديب والقول بغير ذلك من شأنه سلب السلطة التأديبية الاختصاص الذى عقده لها المشرع في القانون رقم ١٠٩ / ١٩٨١ المشار اليه حسبما يترأى لوزير الداخلية في هذا الصدد دون أن يكون لذلك سندا من القانون فكل ما اعطاه المشرع للوزير في شأن قرارات مجلس التأديب هو الطعن عليها بالاستئناف أمام مجلس التأديب الاستئنافى .

ومن حيث انه متى كان ماتقدم وكان يبين ان وزير الداخلية بعد ان سلك طريق محاكمة الضابط المدعى تأديبيا واحالته الى مجلس التأديب واصدر مجلس التأديب قراره فيما نسب الى المدعى من وقائع واصدار مجلس التأديب الاستئنافى قراره فى الاستئناف المرفوع من كل من الوزير والضابط ، عاد واصدر قراره باحاله المدعى الى المعاش وانهاء خدمته مستندا الى ذلك الاسباب التى بنى عليها قرار مجلس التأديب الامر الذى تستظهر معه للمحكمة ان ادعاء المدعى قائم بحسب الظاهر على اسباب جدية يرجع معها الغاء القرار المطعون عليه مما يتوافر معه الركن الثانى .

ومن حيث انه بالبناء على ماتقدم فان الركنين اللذين يقوم عليهما الطلب المستعجل بصرف المرتب يكونا متوافرين معه طلب المدعى المستعجل بصرف راتبه قائم على سند سليم من القانون جدير بالقبول دون ان يمس ذلك اصل حق المطالبة به .

ومن حيث ان من يخسر الدعوى يتحمل بمصروفاتها عملا باحكام المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

### فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة في الشق المستعجل باستمرار صرف مرتب المدعى مؤقتا من تاريخ انتهاء خدمته والزامت الجهة المدعى عليها بمصروفات هذا المطلب وعشرة جنيهات مقابل اتعاب المحاماة - وأمرت بالحالة الدعوى الى هيئة مفوضى الدولة لتحضيرها واعداد تقرير في موضوعها<sup>(١)</sup> .

### الحالة الثالثة

مايتعلق بالقرارات المتعلقة بالحريات العامة والغاء تراخيص الصحف

القاعدة :

تضمنت المادة (٢٣) من الاعلان العالمى لحقوق الانسان بيانا شاملا عن حق العمل وما يتفرع عنه من حقوق وحريات ومايلزم الحماية من ضمانات .

ومن أهم المبادئ المتعلقة بالحقوق والحريات العامة مبدأ المساواة بين الافراد في الحقوق والحريات العامة دون تمييز بينهم بسبب الجنس والأصل أو اللغة أو العقيدة .

فالجميع متساوون أمام القانون وأمام القضاء ، وأمام وظائف الدولة ، وفي التكاليف ، وفي الأعباء العامة ، وفي أداء الخدمة العسكرية ، وذلك في الحدود التي يقضى بها القانون وطبقا لمبدأ تكافؤ الفرص .

ونعرض النصوص القانونية المتعلقة بهذا الموضوع فيما يلى :

الحريات العامة فى الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية :

نص الدستور الدائم على الحريات والحقوق والواجبات العامة للمواطنين في

---

(١) حكم المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية ووزارات الخارجية والداخلية فى الدعوى رقم ٨١ لسنة ٣١ قضائية وصدر للحكم فيها بجلسة ١٩٨٤/١١/٢٥ .

بابه الثالث من دستور ١٩٧١ ، فقد تناولت المواد (٤١ ، ٤٢ ، ٤٣) الضمانات التي تكفل الحرية الشخصية .

كما تناولت المادة (٤٤) الضمانات المتعلقة بحرية المساكن .

كما تناولت المادة (٤٥) حرمة الحياة الخاصة للمواطنين التي يحميها القانون بما في ذلك حرية المراسلات والاتصالات التليفونية .

كما نصت المادة (٤٧) على حرية الرأي لكل انسان .

---

وتنص المادة (٤١) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

الحرية للشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لاحكام القانون .

ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي .

وتنص المادة (٤٢) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأى قيد يجب معملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان ، ولايجوز ايدأؤه بنفأ أو معنوا ، كما لا يجوز هجره أو حبسه فى غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم المسجون .

وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهدر ولايعول عليه .

وتنص المادة (٤٣) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

لا يجوز لجرأه أى تجربة طبية أو علمية على أى انسان بخير رضائه الحر .

وتنص المادة (٤٤) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لاحكام القانون .

وتنص المادة (٤٥) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون .

وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة ، ومهرتها مكفولة ، ولتجاوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها الا بأمر قضائى مسبب ولمدة محددة وفقا لاحكام القانون .

وتنص المادة (٤٧) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

حرية الرأي مكفولة ، ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون ، وللتد الذاتى ، وللتد البناء ضمانا لسلامة البناء الوطنى .

كما نصت المادة (٤٨) على حرية الصحافة والطباعة والنشر.

كما نصت المواد من المادة (٥٠) حتى المادة (٥٦) على ضمانات أخرى للمواطنين تتمثل في عدم ابعادهم عن البلاد وضمان حقهم في الهجرة ومنح حق الانتخاب السياسي للأجانب ، وتقرير حق الاجتماع بما لا يخالف النظام العام ، وحق تكوين الجمعيات على النحو المبين في القانون ، وحق انشاء النقابات والاتحادات على أسس ديمقراطية .

وبعد أن جاء النص على هذه الحقوق والضمانات المتعلقة بها نص الدستور على جزاء مخالفتها بالمادة (٥٧) والتي تقول :

وتنص المادة (٤٨) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكفولة ، والرقابة على الصحف محظورة وأبذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور ويجوز استثناء في حالة اعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام رقابة محددة في الامور التي تتعلق بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي ، وذلك كله وفقا للقانون .

وتنص المادة (٥٠) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

لا يجوز أن تحظر على أي مواطن الإقامة في جهة معينة ولا أن يلزم بالإقامة في مكان معين الا في الاحوال المبينة في القانون .

وتنص المادة (٥١) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

لا يجوز ابعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة اليها .

وتنص المادة (٥٢) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو المؤقتة الى الخارج ، وينظم القانون هذا الحق واجراءات وشروط الهجرة ومفادرة البلاد .

وتنص المادة (٥٣) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

تمنع الدولة حق الانتخاب السياسي لكل أجنبي اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الانسان أو السلام أو العدالة . وتسليم اللاجئين السياسيين محظور .

وتنص المادة (٥٤) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

للمواطنين حق الاجتماع الخاص في هدوء غير حاملين سلاحا ودون حاجة الى اخطار سابق ، ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة .

والاجتماعات العامة والموكب والتجمعات مباحة في حدود القانون .

وتنص المادة (٥٥) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :

للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون ، ويحظر انشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريريا أو ذا طابع عسكري .



بكل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا الممنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء<sup>(١)</sup> .

سلطة الإدارة في تقييد الحريات الفردية في ظروف استثنائية معينة :

صاغ القضاء الفرنسي نظرية الظروف الاستثنائية وتابعه في ذلك قضاء مجلس الدولة المصري .

وبناء على ذلك فلم تصبح نظرية الظروف الاستثنائية مقصورة على سلطات الضبط الإداري ، بل أصبح للدولة الحق في وضع بعض القيود على الحريات العامة في الظروف الاستثنائية ومن أمثلة ذلك : قانون الأحكام العرفية بفرنسا والتي أخذ عنها المشرع المصري ، بل وأصبحت تؤدي دورها حتى في حالة عدم اعلان الأحكام العرفية .

وذكر بالذكر أن المحكمة الإدارية العليا أكدت العمل بنظرية الظروف الاستثنائية ومن أهم أحكامها في تفصيل هذا الموضوع حكمها الصادر في ١٤ أبريل سنة ١٩٦٢ .

ولأهمية هذا الحكم نشير إلى أهم المبادئ التي استقرت عليها المحكمة حيث نقول :

أولا - ... تقتضي بعض الظروف توسعا في سلطات الإدارة ، وتقييدا في الحريات الفردية . ومن ذلك حالة تهديد سلامة البلاد على أثر وقوع حرب أو

---

- تنص المادة (٥٦) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ على مايلي :  
انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية .

وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية ، وفي رفع مستوى الكفاءة ودعم الملوكة الاشتراكي بين أعضائها وحماية أموالها .  
وهي ملزمة بمساعدة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق موانيق شرف اخلاقية ، والدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانونا لأعضائها .

(١) راجع المادة (٥٧) من الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية الصادر سنة ١٩٧١ .

التهديد بخطر الحرب أو اضطراب الأمن أو حدوث فيضان أو وباء أو كوارث .  
ففى مثل هذه الحالات تعلن الدولة بلا تردد الاحكام العرفية .

ثانيا : .. ان النصوص التشريعية انما وضعت لتحكم الظروف العادية . فاذا طرأت ظروف استثنائية ثم أجبرت الادارة على تطبيق النصوص العادية ، فان ذلك يؤدى حتما الى نتائج غير مستساغة تتعارض حتى ونية واضعى تلك النصوص العادية . فالقوانين تنص على الاجراءات التى تتخذ فى الاحوال العادية . ومادام أنه لا يوجد فيما نص على ما يجب اجراؤه فى حالة الخطر العاجل ، تعين عندئذ تمكين السلطة الادارية من اتخاذ الاجراءات العاجلة التى لم تعمل لغاية سوى المصلحة العامة دون غيرها .

وغنى عن البيان فى هذا المجال أن هناك قاعدة تنظم القوانين جميعا وتفوقها ومحصلها وجوب الابقاء على الدولة ، فغاية مبدأ المشروعية يتطلب أولا وقبل كل شيء العمل على بناء الدولة ، الأمر الذى يستتبع تخويل الحكومة استثناء ، وفى حالة الضرورة ، من السلطات ما يسمح لها باتخاذ الاجراءات التى يتطلبها الموقف ، ولو خالفت فى ذلك القاتون فى منلوله اللفظى مادامت تبغى الصالح العام .

ثالثا : ... ان سلطة الحكومة فى هذا المجال ليست ولاشك طليقة من كل قيد ، بل تخضع لأصول وضوابط ، فيجب أن تقوم حالة واقعية أو قانونية تدعو الى التدخل ، وأن يكون تصرف الحكومة لازما لمواجهة هذه الحالة بوصفه الوسيلة الوحيدة لمواجهة الموقف ، وأن يكون رائد الحكومة فى هذا التصرف ابتغاء مصلحة عامة . وبذلك تخضع مثل هذه التصرفات لرقابة القضاء . غير أن المناط فى هذه الحالة لا يقوم على أساس التحقق من مدى مشروعية القرار من حيث مطابقته أو عدم مطابقته للقانون ، وانما على أساس توافر الضوابط التى سلف ذكرها أو عدم توافرها فاذا لم يكن رائد الحكومة فى هذا التصرف الصالح العام ، بل اتجهت الى تحقيق مصلحة خاصة مثلا ، فان القرار يقع فى هذه الحالة باطلا<sup>(١)</sup> .

(١) للمحكمة الادارية العليا فى ١٤/٤/١٩٦٢ - من ٧ ق - من ٦٠١ .

وواضح أن المحكمة قد أوردت معظم أحكام نظرية الظروف الاستثنائية ، لولا أنها أرجعت أصلها الى نظرية الضرورة وسلامة الدولة ، في حين أن مجلس الدولة الفرنسي - كما رأينا - يكتفى في هذا المقام بمجرد قاعدة سير المرافق العامة ، وهي أيسر من النظريات التي تشير اليها المحكمة الإدارية العليا .

#### الخلاصة والتعليق :

يخلص مما تقدم أنه إذا صدر عن الإدارة قرارا إداريا يتعلق بتقييد الحريات العامة أو بالاستيلاء المؤقت على العقارات أو الغاء تراخيص الصحف أو يتصل بأي إجراء من الإجراءات التي تقيد من الحرية العامة على النحو سالف البيان ، وكان هذا التصرف بغير مقتضى ، أو كان القرار مشوب باساءة استعمال السلطة ، أو مخالفا للقانون ، أو لا يرجى منه تحقيق المصلحة العامة طبقا للهدف الذي يتوخاه المشرع ، أو كان القرار معيبا بعدم المشروعية لمخالفة الضوابط الموضوعية والشكلية التي يقرها القانون ، فإن القرار يقع في هذه الحالة باطلا ، ويحق للأفراد أو لغيرهم من المتضررين من القرار أن يطلبوا إيفاقه وإغاثة الغائه بالدعاوى التي يفصل فيها مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري متى توافرت الأسباب والشروط القانونية اللازمة لذلك .

### الحالة الرابعة

#### المنازعات المتعلقة بالعملية الانتخابية :

★ يختص مجلس الدولة بالطعون المتعلقة بانتخابات الهيئات عموما كانتخابات الغرف التجارية ، والنقابات ونحوها ، لا على أنها من قبيل الهيئات المحلية بالمعنى المذكور في المادة ١٠٥ ، وانتخابات الد.د. والمشايع تعتبر أيضا من الناحية النظرية من الطعون المتعلقة بالتعيين في وظيفة عامة ، غير أنها لا تختلف في طبيعتها القانونية عن الطعون الخاصة بانتخابات هيئات المحلية ، وكل هذه الطعون تتعلق أصلا بمشاكل قيد الناخبين في كشوف الانتخاب ، وقيد المرشحين في الكشوف الخاصة بهم ، وكذلك عملية الانتخاب واعتماد النتيجة<sup>(١)</sup> .

(١) يرجع في هذا الموضوع الى المراجع والاحكام التالية :

(أ) دكتور / مصطفى كمال وصفي : مرجع سابق .

وتعتبر هذه الطعون من الناحية المادية - ذات طبيعة موضوعية ، ولذلك فإن القاضى يفصل فى جميع الاحوال فى مدى مطابقة العملية المعروضة عليه للقانون ، ولذا فإن هذه الطعون تعتبر من قبيل طعون الالغاء بسبب تجاوز السلطة .

★ ويلاحظ أنه بالنسبة لإعلان نتيجة الانتخاب فقد رأى أنه ليس قرارا اداريا ، لأنه ليس فصاحا عن الإرادة الذاتية للإدارة ، بل هو كشف عن أمر واقع هو إرادة الناخبين .

★ غير أنه يمكن أن يرد على ذلك أن إرادة الناخبين هي السبب الذى استند اليه قرار إعلان النتيجة فإن كان السبب غير صحيح كان القرار غير صحيح للخطأ فى الوقائع ، وقد أخذت بذلك المحكمة الإدارية العليا .

وجدير بالذكر أنه ليس فى النصوص القانونية ما يتناقض مع وجوب اتباع الاجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات فيما يتعلق بتحقيق الطعون الانتخابية من سماع شهادة الشهود وندب خبير ، أو غير ذلك من طرق التحقيق المتعددة<sup>(١)</sup> .

★ عرض حالة الحكم المتعلق بتوافر ركن الاستعجال فى طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بحل مجلس نقابة المحامين<sup>(٢)</sup> :

= (ب) دكتور / سليمان الطماوى والقضاء الادارى - الكتاب الأول - قضاء الالغاء - سنة ١٩٦٧ .

(ج) حكم محكمة القضاء الادارى فى ١٢/١١/١٩٤٦ وأول يناير سنة ١٩٤٧ .

(د) بحث دكتور / عثمان خليل المنشور بمجلة القانون والاقتصاد .

(تعليق على قضاء مجلس الدولة فى الطعون الانتخابية)

(★) كذلك يرجع فى هذا الشأن الى القرار بقانون (٤٣) لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون الحكم المحلى وملاءة عليه من تعديلات ، وقانون المعد والمشايع رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ وملاءة عليه من تعديلات .

(١) حكم محكمة القضاء الادارى فى ٢٩ ديسمبر ١٩٤٧ - ص ٧١ - ص ١٧٥ ، ويلاحظ أن المحكمة سارت على هذا المنوال فى مناسبات متعددة ، وقد تأيدت هذه القاعدة من قبل المحكمة الادارية العليا ، مثال ذلك حكما فى ٢٣ يناير سنة ١٩٦٥ ص ١٠ - ص ٤٦٣ .

(٢) محكمة القضاء الادارى - للدعوى رقم ٣٩٤٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٧/٥ - منشور بمجلة المحاماة - ص ٦٣ - العددان للخامس والسادس - مايو ويونيه ١٩٨٣ .

وقالت المحكمة :

وحيث أنه عن ركن الاستعجال فلا جدال فى توافره ، ذلك أن إقصاء مجلس النقابة المنتخب =

قضت المحكمة الإدارية العليا بتأييد حكم محكمة القضاء الإداري متى توافر ركن الاستعجال في طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بحل مجلس نقابة المحامين . وتشكيل لجنة مؤقتة للإشراف على انتخابات النقابة ، وذلك على أساس أن الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه صحيح وقائم على سببه المبرر له ، فلجنة المؤقتة الصادر بتشكيلها القرار المطعون فيه .. اختصاص شامل .. لكل اختصاصات مجلس النقابة العامة واختصاصات النقيب ولجان قيد المحامين وغيرها من اللجان الأخرى ، وهي اختصاصات جد خطيرة ، تباشرها لجنة مؤقتة وليدة نصوص ظاهرها أنها غير دستورية ويحرم من ممارستها مجلس النقابة العامة المنتخب ونتائج مباشرة للجنة لهذه الاختصاصات يتعذر تداركها إذا ما قضى بعدم دستورية النصوص التي استندت إليها ، ومن ثم بالغاء القرار المطعون فيه والصادر بتشكيل هذه اللجنة .

واستطردت المحكمة الإدارية العليا في تحليلها على توافر ركن الاستعجال في الطلب وقالت :

وتعيين لجنة مؤقتة لحل محل مجلس النقابة لمزاولة اختصاصاته ، ليس في أي حال من الأحوال إعادة الحياة إلى نقابة المحامين بالطريق الديمقراطي كما يذهب إلى ذلك الطعن ، بل هو إمعان في إقصاء مجلس النقابة المنتخب بطريقة ديمقراطية من قبل الجمعية العمومية للمحامين عن تولي ومزاولة اختصاصاته ، وبطريقة تبدو بحسب الظاهر مجافية لما تقتضيه المادة ٥٦ من الدستور ، الأمر الذي يكون معه الحكم المطعون فيه إذا قضى بوقف تنفيذ القرار المذكور ، إذا ما قضى بالغائه قد قام على أسباب صحيحة وجاء سليماً مطابقاً للقانون<sup>(١)</sup> .

### الحالة الخامسة

المنازعات المتعلقة بشئون الطلبة :

ونورد فيما يلي الحكم الصادر من دائرة منازعات الأفراد والهيئات بمحكمة القضاء الإداري في ٦ يناير سنة ٩٨٧ في الدعوى رقم ٢٩٢٠ لسنة ٤٠ في

- عن ممارسة الاختصاصات والصلاحيات له موصى عليها في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - وخاصة الإشراف على انتخابات النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة في أول انتخاب يتم طبقاً لأحكام هذا القانون في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكام القانون المذكور من شأنه ترسيخ آثار تعذر تداركها فيما لو حكم بعدم دستورية النصوص المشار إليها آنفاً وبالتالي إلغاء القرار المطعون فيه . (١) المحكمة الإدارية العليا : الطعن رقم ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٣/٩/٥ - منشور بمجلة المحاماة .

الدعوى المقامة من الطالب / صلاح مصطفى أحمد عاشور الطالب بالسنة الثالثة بكلية التجارة جامعة عين شمس ضد مدير جامعة عين شمس وعميد كلية التجارة بها ، طالبا الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وما يترتب عليه من آثار أخصها السماح له بدخول الامتحان وتنفيذ الحكم بموجب مسودته وفى الموضوع إلغاء القرار المطعون فيه .

★ ★ وقد اشتمل هذا الحكم على مبادئ قانونية على درجة كبيرة من الأهمية من أهمها اعتبار مجلس تأديب الطلاب لا يدعو عن كونه لجنة إدارية على بند من أنه مشكل من عناصر غير قضائية وأن مجلس التأديب الأعلى الذى استحدثه القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨١ وناط به استئناف قرارات مجلس تأديب الطلاب لا تخرج طبيعة قراراته التى يصدرها عن كونها قرارات إدارية وليست أحكاما إدارية ، وأنه بهذه المثابة ينعقد الاختصاص لمحكمة القضاء الإدارى بطلب الفائها لكون المحكمة الإدارية العليا .

★ ★ ولأهمية هذا الحكم الذى لم ينشره نسجل ما جاء بحكم المحكمة كاملا على النحو التالى :

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات وبعد المداولة .

من حيث أن المدعى يهدف بدعواه الى طلب الحكم بقبول الدعوى شكلا وبوقف تنفيذ قرار مجلس تأديب الطلاب بكلية التجارة جامعة عين شمس الصادر بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٢ فيما تضمنه من فصل المدعى نهائيا من الكلية وما يترتب على ذلك من آثار أخصها السماح للمدعى بدخول الامتحان مع تنفيذ الحكم بموجب مسودته وفى الموضوع بإلغاء هذا القرار وما يترتب عليه من آثار مع إلزام الجهة الادارية المصروفات والأتعاب .

ومن حيث أن الجهة الادارية قد ردت على الدعوى حسبما سلف بيانه طالبة الحكم برفض الدعوى بشقيها مع إلزام المدعى المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة قد أعدت تقريراً بالرأى القانونى فى

الدعوى انتهت فيه لأسبابه الى طلب الحكم أصليا : بعدم قبول الدعوى لعدم استفاد طريق الطعن بالاستئناف مع الزام المدعى المصروفات ، واحتياطيا : بإلغاء القرار المطعون فيه والزام الجامعة المصروفات .

ومن حيث أنه عن شكل الدعوى فالثابت من الأوراق أن القرار المطعون عليه صدر بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٢ وأقام المدعى دعواه الماثلة بالطعن على هذا القرار وذلك بصحيفة الدعوى التى أودعها قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٩ أى فى خلال الموعد الذى حدده قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ للطعن بالإلغاء أمام القضاء فى القرارات الادارية فمن ثم تكون دعوى المدعى والحالة هذه مقبولة من ناحية الشكل .

ومن حيث أنه عما انتهت اليه هيئة مفوضى الدولة فى تقريرها من طلب الحكم أصليا : بعدم قبول الدعوى لعدم استفاد طريق الطعن الاستئنافى للأسباب التى قام عليها التقرير من هذه الناحية ، فإن المادة (١٨٠) من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن يخضع الطلاب للنظام التأديبى وتبين اللائحة التنفيذية هذا النظام وتحدد العقوبات التأديبية .

وتنص المادة (١٨٣) على أن يشكل مجلس تأديب الطلاب على النحو التالى - عميد الكلية أو المعهد الذى يتبعه الطالب ، وكيل الكلية أو المعهد المختص ، أقدم أعضاء مجلس الكلية أو المعهد المختص وتنص المادة (١٨٤) على أنه لا يجوز الطعن فى القرار الصادر من مجلس تأديب الطلاب الا بطريق الاستئناف ويرفع الاستئناف بطلب كتابى يقدم من الطالب الى رئيس الجامعة ... وعليه ابلاغ هذا الطلب الى مجلس التأديب الأعلى خلال خمسة عشر يوما . ويشكل مجلس التأديب الأعلى على الوجه التالى - نائب رئيس الجامعة المختص ، عميد كلية الحقوق أو أحد الأساتذة بها ، أستاذ من الكلية أو المعهد الذى يتبعه الطالب ... وفى جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ قرارات مجلس تأديب الطلاب أو مجلس التأديب الأعلى قبل الفصل فى الموضوع .

ومن حيث أنه فى تفسير هذه النصوص قضت المحكمة الادارية العليا بأن مجلس تأديب الطلاب المشكل من عناصر غير قضائية لا يخرج عن كونه لجنة ادارية وأن مجلس التأديب الاعلى الذى استحدثه القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨١

وناط به استئناف قرارات مجلس تأديب الطلاب لا تخرج طبيعة قراراته التي يصدرها عن كونها قرارات ادارية وليست أحكاما تأديبية وبهذه المثابة يتعقد الاختصاص لمحكمة القضاء الادارى بطلب الغائها دون المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث أنه باستعراض نظام التأديب الذى أورثته اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات يبين أن المادة (١٢٤) من اللائحة قد عرفت المخالفة التأديبية وأوردت بعض الأمثلة لها وحددت المادة (١٢٦) العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على الطالب وهى تتدرج من التنبيه شفاهة أو كتابة حتى الفصل النهائى من الجامعة وعينت المادة (١٢٧) من اللائحة الهيئات المختصة بتوقيع العقوبات التأديبية والنصاب المقرر لكل منها ، ومن بين تلك الهيئات مجلس التأديب وقد حولته اللائحة سلطة توقيع جميع العقوبات . وأخيرا نصت المادة (١٢٩) من ذات اللائحة على أن القرارات التى تصدر من الهيئات المختصة بتوقيع العقوبات التأديبية وفقا للمادة (١٢٧) تكون نهائية .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم جميعه فانه متى كانت قرارات مجلس تأديب الطلاب لا تعدو أن تكون قرارات ادارية وهى طبقا لصريح نص المادة (١٢٩) من اللائحة ، قرارات نهائية وكان الأصل المقرر فى قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها الأفراد أو الهيئات بالفاء القرارات الادارية النهائية حسبما تقتضى به المادة (١٠) بند خامسا من هذا القانون وأن القانون فى توزيعه للاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم التأديبية على النحو المبين بالمواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ منه ناط بمحكمة القضاء الادارى اختصاص الفصل فى الطلبات المشار اليها . فمن ثم يتعقد لهذه المحكمة الاختصاص بالفصل فى طلبات الفاء قرارات مجالس تأديب طلاب الجامعات الصادرة بتوقيع العقوبات التأديبية على هؤلاء الطلاب ولو كان مطعوناً على تلك القرارات بالاستئناف أمام مجلس التأديب الأعلى على ما ورد بالمادة (١٨٤) من قانون الجامعات سالف الإشارة اليها .

ولا يقدح فى ذلك ما يقضى به نص تلك المادة من أنه لايجوز الطعن فى القرار الصادر من مجلس تأديب الطلاب الا بطريق الاستئناف أمام مجلس التأديب الأعلى ، ذلك أن مجالس تأديب الطلاب ومن بينها المجلس الأعلى بتشكيلها من



عناصر غير قضائية لا تخرج عن كونها لجنة إدارية تقتضى نظام تأديب طلاب الجامعات أن يعهد إليها بتأديب طلابها وبهذه المثابة كان الطعن أمام مجلس التأديب الأعلى فى قرارات المجالس التأديبية بالجامعة لا يعتبر طريق طعن مقابل ويباشر للطعن بالالغاء أمام هذه المحكمة إذ الأصل فى قبول الطعن بالالغاء أمام القضاء الإدارى ألا يوجد طريق طعن مقابل ومباشر بنص القانون على اختصاص جهة قضائية أخرى به بشرط أن تتوافر للطاعن أمامها مزايا قضاء الالغاء وضماناته ويشترط ألا تكون هذه الجهة قضاء ولائيا لا يجد فيه صاحب الشأن موقفا حصينا تحصى لديه أوجه دفاعه . ومن الطبيعى أن بعض هذه الشروط التى يتوقف عليها عدم قبول دعوى الغاء قرار مجلس التأديب الابتدائى لطلاب كلية التجارة جامعة عين شمس المطعون عليه حتى يتم الفصل فى الطعن المرفوع بشأنه أمام مجلس التأديب الأعلى للجامعة . غير متوافرة فى طريق الطعن أمام المجلس المذكور الذى رسمته المادة (١٨٤) من قانون تنظيم الجامعات . باعتبار أن ذلك المجلس لا يعتبر بتشكيله على ما سلف بيانه - جهة قضائية ولا تتوافر للطاعن بالتالى أمامه مزايا قضاء الالغاء وضماناته وحصاناته . وأن سلوك طريق ذلك الطعن طبقا لما يقضى به القانون لا يعدو أن يكون من قبيل التنظيم الإدارى الذى عهد به نظام التأديب فى الجامعة الى جهة معينة داخل التنظيم الإدارى للجامعة دون غيرها من الجهات الإدارية الأخرى خارج هذا التنظيم على اعتبار أن الجامعة بتنظيماتها الإدارية - وقد تولت تأديب طلابها - تكون هى الأقدر فى المجال الإدارى على نظر تظلماتهم مما يصدر فى حقهم من قرارات تأديبية . ولا مراء فى أن سلوك صاحب الشأن طريق التنظيم إداريا الى الجامعة تضررا من القرار الإدارى الصادر ضده من الهيئة التأديبية المختصة داخل الجامعة لا يحول دون استعمال حقه الذى كفله القانون فى استعداء ولاية جهة القضاء الإدارى التى أتاها بها القانون كأصل عام الفصل فى طعون الغاء مثل تلك القرارات شأنها فى ذلك شأن غيرها من القرارات الإدارية التى لا تحصر عنها ولاية هذا القضاء .

ومن حيث أنه متى كان قرار مجلس التأديب الابتدائى المنصوص عليه فى قانون تنظيم الجامعات هو قرار إدارى نهائى قابل للتنفيذ بمجرد صدوره مما تختص هذه المحكمة بالفصل فى دعوى الطعن بطلب الغائه وكان الطعن عليه

بطريق الاستئناف أمام مجلس التأديب الأعلى طبقا للقانون هو فى صحيح معناه ومبناه لا يعدو أن يكون من قبيل التظلم الإدارى منه ولم يوجب القانون على وجه الالتزام التظلم منه قبل رفع الدعوى بطلب الغائه . فمن ثم لا تكون دعوى المدعى بطلب إلغاء قرار مجلس تأديب الطلاب المطعون عليه - والحالة هذه - قد رفعت قبل الأوان بسبب عدم الفصل فى الاستئناف المقام طعنا فيه أمام مجلس التأديب الأعلى للجامعة بل رفعت عن قرار إدارى نهائى قابل للطعن عليه بالإلغاء استقلالا أمام القضاء قبل البت فى ذلك الاستئناف على ما سلف بيانه جميعه وبالتالي تكون هذه الدعوى مقبولة من هذه الناحية أيضا . وإذ ذهب تقرير هيئة مفوضى الدولة ضمن ما ذهب الى طلب الحكم أصليا : بعدم قبول الدعوى لعدم استتقاد طريق الطعن الاستئنافى للأسباب التى قام عليها تقرير الهيئة فى هذا الصدد فإنه لا يكون قد أصاب صحيح حكم القانون من هذه الوجهة .

ومن حيث أنه عن الموضوع فمن المقرر فى الفقه والقضاء الإداريين أن التصدى للبحث فى الشق الموضوعى من دعوى وقف تنفيذ وإلغاء القرار الإدارى تمهيدا لإصدار حكم فيها - كما هو الحال فى خصوص الدعوى الماثلة - يقضى عن البحث فى شقها العاجل بطلب وقف تنفيذ القرار المطعون الى أن يقضى بالغائه ومن ثم كان حريا بالمحكمة وقد أحالت الدعوى الى هيئة مفوضى الدولة لاعداد تقرير بالرأى القانونى فى شقيها وأعدت الهيئة تقريرها فى الموضوع - أن تصدى لموضوع الدعوى وتصدر حكمها فيه دون النظر فى الشق العاجل منها الذى يجبه حكم المحكمة فى الموضوع .

ومن حيث أن المدعى ينمى على قرار مجلس تأديب طلاب كلية التجارة جامعة عين شمس المطعون عليه بالبطلان استنادا منه الى أنه لم يرتكب المخالفة التأديبية المنسوبة اليه بالقرار الطعين كما أن العقوبة التى أوقعتها ذلك القرار على المدعى لا تتناسب وجسامة الفعل المنسوب .

ومن حيث أنه ولئن كان للملطات التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإدارى وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها فى ذلك الا أن مناط مشروعية هذه السلطة - شأنها كشأن أية سلطة تقديرية أخرى - ألا يشوب استعمالها غلو . ومن صور هذا الغلو عدم الملازمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإدارى وبين نوع الجزاء ومقداره . ففى هذه الصورة تتعارض نتائج عدم الملازمة

الظاهرة مع الهدف الذى تغياه القانون من التأديب . وهذا الهدف هو بوجه عام تأمين نظام سير المرافق العامة . فركوب متن الشطط فى القسوة والافراط المسرف فى اللين كل من طرفى النقيض لا يؤمن انتظام سير المرافق العامة . وبالتالي يتعارض مع الهدف الذى رعى اليه القاتون من التأديب . وعلى هذا الأساس يعتبر استعمال سلطة تقدير الجزاء فى هذه الصورة مشويا بالغلو فيخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة . ومعيار عدم المشروعية فى هذه الصورة ليس معيارا شخصيا وإنما هو معيار موضوعى قوامه أن درجة خطورة الذنب الإدارى لا تتناسب البتة مع نوع الجزاء ومقداره وأن تعيين الحد الفاصل بين نطاق المشروعية فى هذه الصورة مما يخضع لرقابة هذه المحكمة .

ومن حيث أن المادة (١٢٤) من اللاحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات تنص على أن يعتبر مخالفة تأديبية كل اخلال بالقوانين واللوائح والتقاليد بالجامعة وعلى الأخص (١) .... (٣) كل فعل يتنافى مع الشرف والكرامة أو مغل بحسن السير والسلوك داخل الجامعة أو خارجها ... وقد حددت المادة (١٢٦) من اللاحة العقوبات التى يجوز توقيعها على الطالب ومن بينها الفصل النهائى من الجامعة وعينت المادة (١٢٧) الهيئات المختصة بتوقيع العقوبات كل بحسب النصاب المقرر لها منها مجلس التأديب الذى خول صلاحية توقيع جميع العقوبات وقضت المادة (١٢٨) من ذات اللاحة ألا توقع عقوبة من العقوبات الواردة فى البند الخامس وما بعده من المادة (١٢٦) - ويدخل فيها عقوبة الفصل النهائى من الجامعة الا بعد التحقيق مع الطالب كتابة وسماع أقواله فيما هو منسوب اليه .

والثابت من الأوراق أنه قد أجرى تحقيق مع المدعى بشأن واقعة اعتدائه بالضرب على وجه الطالبين فىفى سعيد ومزال أحمد - سمعت فيه أقوال المدعى . وبسؤال شهود الواقعة قرروا فى التحقيق أنهم شاهدوا المدعى وهو يصفع الطالبين المذكورين على وجهيهما وقد انتهت المنكرة التى أعدت بنتيجة هذا التحقيق الى ثبوت تلك الواقعة فى حق المدعى والى أنها تشكل مخالفة للقوانين واللوائح والتقاليد الجامعية . ويعرض تلك المنكرة على رئيس الجامعة قرر فى ١٩٨٦/١/٤ إحالة المدعى الى مجلس التأديب الذى تولى محاكمته تأديبيا

وأصدار قراره بجلسته المنعقدة في ١٩٨٦/٣/٢٢ بفصل المدعى فصلا نهائيا من كلية التجارة .

ومن حيث أنه وإن كانت الواقعة التي عوقب المدعى عليها تأديبيا - كطالب في الجامعة - بسببها ثابتة في حقه وهي تستأهل المؤاخذة التأديبية وتستحق العقاب عليها . فإن نظام تأديب طلاب الجامعة المنصوص عليه باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات إذ تدرج في قائمة العقوبات التأديبية التي يحق للجامعة توقيعها على الطالب بها لما يرتكبه من مخالفات تأديبية على ما ورد بذلك النظام فجعلها تتراوح ما بين التنبيه شفاهة أو كتابة والفصل النهائي من الجامعة - إنما يكون قد هدف من هذا التدرج في أنزال العقاب الى وجوب الملازمة بينه وبين الجرم التأديبي الذي يثبت في حق الطالب .

ولما كان الثابت أن المدعى قد تدرج في الدراسة بكلية التجارة حتى وصل الى الفرقة الثالثة ولا يبين من الأوراق أن ثمة جزاء تأديبي آخر قد وقع عليه طوال مدة دراسته بالكلية فإن أخذه بهذه الشدة المتناهية في القسوة وتوقيع أقصى العقوبات المقررة بتأديب طلاب الجامعة عليه دون أن تحتوي الأوراق أو ملاحظات الواقعة ما يدعو الى هذه الشدة الممعة في القسوة - أمر يجعل العقوبة التأديبية الموقعة على المدعى بعيدة عن التلاؤم مع الذنب التأديبي الذي ارتكبه ومتطوية على غلو لا يتناسب مع خطورة هذا الذنب بما يخرج تلك العقوبة عن حد المشروعية وبالتالي مخالفتها لروح النظام التأديبي المقرر - وهو ما يبرر تقدير المحكمة واقتناعها - في رقابتها لمدى مشروعية القرار المطعون - بأن القرار الطعن وما تضمنه من توقيع تلك العقوبة على المدعى قد صدر مشوبا بعيب عدم المشروعية على نحو يبطله جزاء عدم مشروعيته لما انطوى عليه من مفارقة ظاهرة بين الجريمة والجزاء مما يعتبر إساءة استعمال سلطة في تقدير الجزاء بما يخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية وبات حريا بهذه المحكمة وقد رأت وجه عدم المشروعية فيه حسبما سلف بيانه أن تقضى بالفائه .

ومن حيث أنه بالنسبة لطلب المدعى تنفيذ الحكم بموجب مسودته فإن المحكمة ترى من ظروف الدعوى وملاحظات أن الاستمرار في تنفيذ القرار المطعون أمر يترتب عليه بالنسبة للمدعى نتائج يتعذر تداركها بالنظر الى قرب بداية امتحانات

نصف العام الدراسي ٨٦ / ١٩٨٧ وإلى أن استمرار هذا الوضع إلى أن يتم طبع هذا الحكم وتوقيع نسخته الأصلية واتخاذ إجراءات اعلائه إلى الجامعة مما يستغرق وقتاً قد يمتد إلى ما بعد حلول موعد إجراء الامتحانات المشار إليها وبالتالي يفوت على المدعى فرصة دخول تلك الامتحانات . كل ذلك يعتبر من أبرز صور الاستعجال التي تبرز تنفيذ الحكم بموجب مسودته وبدون اعلائه طبقاً لحكم المادة (٢٨٦) من قانون المرافعات .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات وقد خسرت الجامعة المدعى عليها الدعوى فمن ثم يتعين إلزامها بالمصروفات .

فلهذه الاسباب :

حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون عليه وما يترتب على ذلك من آثار وألزمت الجامعة المدعى عليها بالمصروفات وأمرت بتنفيذ الحكم بموجب مسودته وبدون اعلان .

تعليق :

ان ايقاف القرارات المتعلقة بشئون الطلبة هي من أهم حالات الطلبات المستعجلة التي عني بها القضاء الإداري حرصاً على مستقبلهم الدراسي .

ويشترط في قبول تلك الطلبات ما يشترط في الطلب المستعجل بصفة عامة من حيث توافر الجدية والمشروعية وتعذر أمر لا يمكن تداركه ، ومن أهم الحالات التي يتعذر تداركها فوات مواعيد الامتحانات على الطلبة المتضررين من القرارات المطلوب ايقافها ولاهمية هذه الحالة نذكر الاحكام القضائية التالية :

الأحكام :

(١) حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في الدعوى ١٤٢٥ للمنة الخامسة القضائية جلسة ١٢ ديسمبر ١٩٥١ وجاء بحجيات هذا الحكم مايلي :

إذا كان يترتب على عدم وقف تنفيذ قرار البعثة أن تعود المدعية إلى مصر وأن تنقطع دراستها إلى أمد يطول حتى يبت في موضوع الدعوى وأنه يتعذر

عليها بعد ذلك إذا قضى بإلغاء القرار أن ترجع إلى البعثة . فتكون بذلك قد خسرت ما بذلته من جهد علمي ظلت تواصله أكثر من تسعة أشهر ، ولم يبق أمامها للانتهاء من عملها إلا مدة تقل عن ثلاثة أشهر ، وقدمت شهادة من الأستاذ المختص بأنها إذا رجعت من البعثة قبل إتمامها فسيضيع عليها ما بذلته من جهود ، وهذه الشهادة كافية للدلالة على أن نتائج تنفيذ القرار المطعون فيه يتعذر تداركها .

(٢) وفي قضية ثانية تحصل وأقاعدها في إحدى الطالبات اجتازت امتحان الثانوية العامة ونقدمت إلى مكتب تنسيق القبول بالجامعات مبدية رغبتها في الالتحاق بإحدى كليات الطب البشري أو طب الأسنان أو الصيدلة وهي الكليات التي تتناسب مع مجموع درجاتها . لكنها فوجئت بترشيحها للقبول بكلية الطب البيطري جامعة أسبوط ، ونما إلى علمها أن سبب عدم قبولها بإحدى الكليات الثلاثة المشار إليها يرجع إلى قبول الفئات المستثناءة بالمرحلة الثانية للتنسيق مما أغلق الباب أمامها وضيع عليها فرصة الالتحاق بأى من الكليات الثلاثة سألقة الذكر ، في حين أنها حاصلة على مجموع كلي في درجات الثانوية العامة يفوق المجاميع التي قبلت في الكليات الثلاثة المذكورة من الفئات المستثناءة .

★ وقد قضت المحكمة بتوافر ركن الاستعجال في طلب وقف التنفيذ الذي تقدمت به المدعية وذلك بالنظر إلى ما ينتجه هذا القرار من آثار مستمرة ومتجددة تتعلق بمستقبل المدعية وهي نتائج لا يمكن تداركها فيما لو قضى بإلغاء القرار المطعون فيه<sup>(١)</sup> .

(٣) وفي قضية ثالثة وهي المتعلقة بالدعوى رقم ٣٠٢٩ لسنة ٤١ قضائية التي لم تنشر والمقامة من الطالب .... ضد رئيس جامعة القاهرة بصفته وحكم فيها بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٨ بقبول الدعوى شكلاً وبإلغاء القرار المطعون فيه وتلخيص واقعات القضية في أن عميد كلية الحقوق «فرع بنى سويف» أحال الطالب إلى مجلس التأديب ولم يكن مختصاً بذلك إذ أن هذا الاختصاص ينعقد لرئيس الجامعة ، وتأسيساً على ذلك حكم بإلغاء قرار الإحالة . (وقد بوشرت هذه الدعوى بمعرفة المؤلف) .

---

(١) محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٢٣٩٨ - من ٣٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢ .  
★ وكذلك الدعوى التي بوشرت بمعرفة المؤلف رقم ٨٥٤ من ٣٩ ق (لم تنشر) وحكم فيها لصالح موكلتنا (شورين محمد أحمد) .

## الحالة السادسة

القرارات المتعلقة بعدم مشروعية قرارات نزع الملكية  
للمنفعة العامة أو التحسينات

ان اختصاص المحافظ بالنسبة لاصدار قرارات الاستيلاء المؤقت على العقارات اللازمة لأعمال الترميم أو الوقفية وغيرها وهي أحوال معينة مثل حالة الفرقى ، أو قطع جسر ، أو تفشى وباء وفى غير ذلك من الأحوال الطارئة والمستعجلة .

ولأهمية هذه الحالة فقد أشرنا إليها ضمن المبحث المتعلق بالتطبيقات القضائية .

## الحالة السابعة

المنازعات المتعلقة بعدم مشروعية قرارات إستيلاء المحافظين على العقارات  
فى غير الحالات المستعجلة أو الطارئة .

★ ان القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة كان يجيز للمحافظ الاستيلاء على العقارات للمنفعة العامة والحالات الطارئة أو المستعجلة أو لخدمة مشروع ذى نفع عام .

غير أن القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة ضيق سلطة المحافظ فى الاستيلاء وجعلها مقصورة على الأحوال الطارئة والمستعجلة .

ولأهمية هذه الحالة فقد أشرنا إلى الأحكام الصادرة بشأنها ضمن المبحث المتعلق بالتطبيقات القضائية .

## الحالة الثامنة

المنازعات المتعلقة بالقرارات الصادرة من النيابة العامة والمتصلة بحالة  
المصابين بأمراض عقلية :

استقر القضاء على أن الافراج عن المصابين بأمراض عقلية أصبح من اختصاص

النيابة العامة طبقاً للمادة (٣٤٢) من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم (١٠٧) لسنة ١٩٦٢<sup>(١)</sup>.

أما قرارات النيابة العامة بعدم الافراج فان مجلس الدولة «بهيئة قضاء ادارى» يختص بطلب وقف تنفيذ قرار عدم الافراج والغاءه متى كان غير مشروع .

## الحالة التاسعة

### المنازعات المتعلقة بترخيص المحال العامة

ان المادة (٢) من القانون (٤٥٣) لسنة ١٩٥٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ م تحظر اقامة اى محل يخضع لاحكامه أو إدارته الا بترخيص ، وتقضى المادة (٧) من ذات القانون بأن الاشتراطات الواجبة نوعان : اشتراطات عامة يجب توافرها فى كل المحال أو فى نوع منها أو فى مواقعها ، ويصدر بها قرار من وزير الاسكان والمرافق ، واشتراطات خاصة هى التى ترى الجهة المختصة بصرف الرخصة وجوب توافرها فى المحل المطلوب ترخيصه أو ترى اضافتها الى شروط المحل المرخص به ، كما تقضى المادة (١٦) معدلة بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ تحدد الأحوال التى تلغى فيها رخصة المحل ومنها الحالة السادسة «اذا أصبح المحل غير قابل للتشغيل أو أصبح فى استمرار ادارته خطر داهم على الصحة العامة أو الأمن العام يتعذر تداركه .

أما المادة (١٢) فتخول الجهة الادارية سلطة ايقاف المحل كلياً أو جزئياً بقرار مسبب ينفذ بالطريق الادارى اذا رأت أنه يترتب على ادارته خطر داهم على الصحة العامة أو الأمن العام .

---

(١) تنص المادة (٣٤٢) من قانون الإجراءات الجنائية والمعدلة بالقانون رقم (١٠٧) لسنة ١٩٦٢ على مايلى :

إذا صدر أمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى أو حكم ببراءة المتهم ، وكان ذلك بسبب عاهة فى عقله تأمر الجهة التى أصدرت الأمر أو الحكم اذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس بحوز المتهم فى أحد المحال المعدة للأمراض العقلية الى أن تأمر الجهة التى أصدرت الأمر أو الحكم بالافراج عنه وذلك بعد الاطلاع على تقرير مدير المحل وسماع أقوال النيابة العامة وأجراء ما تراه لازماً للتثبت من أن المتهم قد عاد الى رشده .



ويظهر من المغايرة بين عبارة المادة (١٢) ، و (١٦) أن الخطر الداهم الذي يتعذر تداركه -- أما إذا لم تتوافر هذه الصفة الجوهرية فإنه يؤدي فقط الى إيقاف ادارة المحل مؤقتا بالطريق الإداري الى أن تزول أسبابه فينتهي مبرر الإيقاف أو أن يتحقق سبب من أسباب الغاء الرخصة فيصبح الإلغاء دائما نتيجة لالغاء الرخصة .

وفي القضية رقم ٥٨٤ لسنة ٢٢ ق والتي عرضت على محكمة القضاء الإداري بجلسته ١٩ من يناير ١٩٧١ تكررت المحكمة بحججياتها في هذا الموضوع مايلي :

«ان المدعية أبدت استعدادها لاستكمال الاشتراطات المطلوبة حتى تستعيد مورد رزقها هي وعمال المحل ، لذلك فإن استمرار وقف تنفيذ القرار يترتب عليه نتائج يتعذر تداركها ومن ثم يتعين وقف تنفيذه بالقدر وفي الحدود التي تسمح فقط بتمكين المدعية من تنفيذ الاشتراطات المطلوبة ...» .

تعليق :

يخلص لنا مما تقدم أن القواعد العامة لإيقاف تنفيذ القرار الإداري المطعون فيه قضائيا هي القواعد العامة التي تستوجب أن تكون هناك نتائج لا يمكن تداركها مع توافر الجدية والمشروعية حسبما سبق بيانه .

وقد طبق القضاء ذلك على حالة إيقاف والغاء التراخيص .

ومن التطبيقات التي عرضت على المحكمة الإدارية العليا والتي قضت فيها بتوافر وجه الاستعجال المبرر لوقف تنفيذ القرار الصادر بالغاء ترخيص مقصف أن وجه الاستعجال المبرر لوقف التنفيذ ليس مجرد حرمان المدعى من الاستغلال ، ولكنه يتمثل في ارتباك التزاماته المالية ، فضلا عن تشريد عدد غير قليل من المستخدمين والعمال الذين يعملون في هذا المقصف وكلهم يعولون أسرا متعددة الأفراد ..<sup>(١)</sup> .

## الحالة العاشرة

المنازعات المتعلقة بالشخصين المستعجل والموضوعي بشأن العقود الإدارية

إن القرارات التي تصدرها الجهة الإدارية في شأن العقود الإدارية نوعان نوردهما

وهما :

(١) المحكمة الإدارية العليا في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ - من ٢٨٩ - مشار اليه بمؤلف الدكتور / سليمان محمد الطماوي والقضاء الإداري ، والكتاب الأول: قضاء الإلغاء من ١٩٦٧ - ص ١٠٥٠ .

## النوع الأول :

يتمثل هذا النوع في القرارات (المنفصلة المستقلة) وهي قرارات ادارية نهائية تخضع لما تخضع له القرارات الادارية النهائية من احكام فى شأن طلب وقف تنفيذها وانفاؤها .

## النوع الثانى :

ويتمثل فى القرارات التى تصدرها الجهة الادارية تنفيذا لعقد من العقود الادارية واستنادا الى نص من النصوص التى تصدرها الجهة الادارية تنفيذا لعقد من العقود الادارية .

وتختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المنازعات الناشئة عنها ، والطلبات المستعجلة سواء كانت مطروحة عليها بصفة اصلية ، أم باعتبارها فرعا من المنازعات الاصلية المعروضة عليها وذلك باعتبار أن القضاء الادارى هو وهذه دون غيره صاحب الولاية الكاملة ينظر المنازعات الناشئة عن العقود الادارية<sup>(١)</sup> .

وجدير بالذكر انه لما كان مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى يختص دون غيره بالفصل فى المنازعات الخاصة بالعقود الادارية طبقا للفقرة الحادية عشر من المادة العاشرة من قانون المجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فانه يختص تبعا للفصل فيما يتفرع عن هذه المنازعات من أمور مستعجلة حسبما سبق بيانه ومن ثم يدخل فى اختصاصه النظر فى طلب نذب خبير فى شأن النزاع الذى يثور بخصوص العقد الادارى المبرم بين المدعى وبين الادارة<sup>(٢)</sup> .

ومما تجدر الاشارة اليه أيضا ان اختصاص القضاء الادارى بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالعقود الادارية هو اختصاص شامل مطلق لاصل تلك المنازعات حسبما سبق بيانه ، ولذلك فهو يختص بما يتفرع عنها فى شأن الطلبات المستعجلة حيث يخفى للمحكمة أن تفصل فى الطلب المستعجل المتفرع عن العقد الادارى فى الحدود وبالصواب المقررة للفصل فى هذه الطلبات المستعجلة .

---

(١) راجع مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى ١٥ عام من ١٩٦٥ - ١٩٨٠ من ١٧٨ .  
(٢) المرجع السابق ص ١٨١ .

ومما يجدر التنبيه اليه أنه لا يجوز الخلط بين الطلب المستعجل وبين طلب وقف التنفيذ لأنه لا يتعلق بقرار ادارى وانما ينبثق عن رابطة عقدية ويدخل فى منطقة العقد وتستنهض له ولاية القضاء الكامل دون ولاية الانهاء<sup>(١)</sup> .

ولا ينبغى عن الذكر اعتبار عقد المساهمة فى مشروع ذى نفع عام عقدا اداريا وثيق الصلة بعدد الاشغال العامة يأخذ حكمه ويعتبر من قبلة فينعتد اختصاص الفصل فى المنازعات المتعلقة به لمحاكم مجلس الدولة باعتبارها صاحبة الولاية فى هذا الشأن دون المحاكم المدنية . وكذلك يعتبر التعهد بخدمة الحكومة عقدا اداريا تتوافر فيه خصائص ومميزات العقد الادارى .

وتأسيسا على ذلك فالمنازعة المتعلقة به تدخل فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى باعتباره الجهة صاحبة الاختصاص الكامل فى منازعات العقود الادارية . كذلك فان صدور العقد من جهة نائبة عن الدولة واتصاله بنشاط مرفق من المرافق العامة وتضمنه شروطا غير مألوفة فى نطاق القانون الخاص تتوافر فيه مقومات العقد الادارى ، ويختص بالفصل فى المنازعات التى تثار بشأنه مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

### المبحث الثالث

تطبيقات قضائية من أحكام المحكمة الادارية العليا فى شأن بعض المنازعات الهامة المتعلقة بالعقود الادارية .

موضوع الحكم الاول : اختصاص القضاء الادارى دون غيره بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالعقود الادارية والطلبات المستعجلة وشروط ايقاف التنفيذ:

---

(١) نفس المرجع السابق ص ١٨١ . ونقول للمحكمة :

ان المحكمة تفصل فى الطلب المستعجل المتفرع عن العقد الادارى فى الحدود والضوابط المقررة للفصل فى الطلبات المستعجلة ... ثم تستظهر بعد ذلك جدية الأسباب أو عدم جديتها .. بيد أن الطلب المستعجل فى هذه الحالة لا يخلط بينه وبين طلب وقف التنفيذ لانه لايتعلق بقرار ادارى وإنما ينبثق عن رابطة عقدية ويدخل فى منطقة العقد وتستنهض ولاية القضاء الكامل دون ولاية الانهاء .

(راجع الحكم المبين بالصفحات رقم ٢٨٠ ، ٢٨١ زيادة فى الإيضاح) .

★ تقول المحكمة الادارية العليا في حكمها في ١٤ من أيزيل سنة ١٩٧٧ مايلي :

«ومن حيث انه ينبغي في ضوء هذا التنظيم لعملية العقد الادارى المركبة التفرقة بين نوعين من القرارات التي تصدرها الجهة الادارية في شأن العقود الادارية وهما : (النوع الأول) ، وهو القرارات التي تصدرها أثناء المراحل التمهيدية للتعاقد وقبل إبرام العقد وهذه تسمى القرارات المنفصلة المستقلة ومن هذا القبول القرار الصادر بطرح العمل في مناقصة والقرار الصادر باستبعاد أحد المتنافسين والقرار الصادر بالغاء المناقصة أو بإبرائها على شخص معين ، فهذه القرارات هي قرارات ادارية نهائية شأنها شأن أى قرار ادارى نهائى وتطبق عليها جميع الاحكام الخاصة بالقرارات الادارية النهائية . (والنوع الثانى) : ينظم فيه القرارات التي تصدرها الجهة الادارية تنفيذاً لعقد من العقود الادارية واستنادا الى نص من نصوصه كالقرار الصادر بسحب العمل ممن تعاقد معها والقرار الصادر بمصادرة التأمين أو بالغاء العقد ذاته ، فهذه القرارات يختص القضاء الادارى بنظر المنازعات التي تثور بشأنها لا على اساس اختصاصه بنظر القرارات الادارية النهائية وانما على أساس اعتباره المحكمة ذات الولاية الكاملة بنظر المنازعات الناشئة عن العقود الادارية بالتطبيق للبند الحادى عشر من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والذي يقضى باختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المنازعات الخاصة بعقود الالتزام أو الاشغال العامة أو التوريد أو بأى عقد ادارى آخر ، وغنى عن البيان ان اختصاص القضاء الادارى بالنسبة الى هذا النوع الثانى من القرارات هو اختصاص مطلق لاصل المنازعات وما يتفرع عنها اذ ليست هناك جهة قضائية أخرى لها ولاية الفصل فى شيء من هذه المنازعات ، وهذا التنظيم القضائى يجعل القضاء الادارى مختصا بالفصل فى الطلبات المستعجلة التي تتطوى على نتائج يتعذر تداركها أو طلبات يخشى عليها من فوات الوقت أو اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير أو إجراءات وقفية أو تحفظية حماية للحق الى أن يفصل فى موضوعه ، والقضاء الادارى اذ يفصل فى هذه الطلبات اتما يفصل فيها سواء أكانت مطروحة عليه بصفة أصلية أم باعتبارها فرعا من المنزعة الاصلية المعروضة عليه وذلك على اعتبار أن القضاء الادارى هو وحده دون غيره قاضى العقد .

ومن حيث أنه وقد ثبت مما تقدم ان الجهة الادارية لم تبرم أى عقد مع الشركة الطاعنة وان كل ما سلكته بخصوص هذا النزاع - على ما سبق ايضاحه - لايعنو

ان يكون من قبيل الاجراءات التمهيدية والتحضيرية السابقة على التعاقد وهي اجراءات تشكل في طبيعتها القانونية قرارات ادارية مستقلة ومن ثم فانها تخضع لما تخضع له القرارات الادارية النهائية من أحكام في شأن طلب وقف تنفيذها أو إلغائها . ومن حيث ان المادة ٧٣٠ من القانون المنقضى تقضى بأنه «يجوز للقضاء ان يأمر بالحراسة» .

١ - في الاحوال المشار اليها في المادة السابقة اذا لم يتفق نورو الشأن على الحراسة .

٢ - اذا كان صاحب المصلحة في منقول أو عقار قد تجمع لديه من الاسباب المعقولة ما يخشى معه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حافزة .

٣ - في الاحوال الاخرى المنصوص عليها في القانون .

ولما كانت الحراسة القضائية وهي نيابة قانونية وقضائية لان القانون هو الذى يحدد نطاقها والقضاء هو الذى يبيع على الحارس صفته تاركا تحديد نطاق مهمته للقانون ، لما كانت الحراسة القضائية من الاجراءات الوقفية التى تقتضيها ضرورة المحافظة على حقوق اصحاب الشأن ومصالحهم ودفع الخطر عنها شأنها فى ذلك شأن الطلب الوقفى بوقف تنفيذ القرار الادارى .

ومن حيث ان المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تقضى «بأنه لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها ، وقد جرت احكام القضاء الادارى على أن مفاد هذا النص أن المشرع قصد كشرط جوهرى لقبول طلب وقف التنفيذ ان يكون واردا فى صحيفة دعوى الالفاء ذاتها ، وهذا الشرط الشكلى يستوى فى المرتبة مع الشرط الموضوعى وهو أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج قد يتعذر تداركها اذ وردت صياغة المادة بالنسبة الى الشرطين على حد سواء وذلك للاهمية والخطورة التى تنتج فى نظر المشرع عن وقف تنفيذ القرار الادارى فأراد أن يحيطه بضمانة توافر الشرطين الشكلى والموضوعى معا .

ومن حيث أن الشركة الطاعنة إقامت دعاواها مقتصرة اياها على طلب وقضى حاصلة تعيين رئيس مجلس ادارتها حارسا قضائيا على أرض النزاع دون أن يقتصر

هذا الطلب بطلب موضوعى يتناول إلغاء القرار الإدارى بالامتناع عن ارساء الممارسة عليها فان الدعوى تغدو - والحالة تلك - غير مقبولة عملا بحكم المادة ٤٩ / ١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المالف ذكره .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد قضى بهذا النظر المتقدم فانه يكون قد اصاب القانون فى صحيحه ويكون النعى عليه غير قائم على سند من القانون يؤيده مما يقتضى معه الحكم بقبول الطعن شكلا ويرفضه موضوعا والزام الشركة الطاعنة بالمصروفات،<sup>(١)</sup> .

### ★ ★ ★

موضوع الحكم الثانى : اختصاص جهة القضاء الإدارى بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالعقود الادارية هو اختصاص شامل مطلق لاصل تلك المنازعات وما يتفرع عنها ، للمحكمة أن تفصل فى الطلب المستعجل المتفرع عن العقد الإدارى فى الحدود وبالصواب المقررة للفصل فى الطلبات المستعجلة مع عدم جواز الخلط بين الطلب المستعجل وبين طلب وقف التنفيذ :

تقول المحكمة الادارية العليا فى حكمها فى ٢٦ يناير سنة ١٩٨٥ مايلى :

«ومن حيث أن طلب الإلغاء ، وبالتالي طلب وقف التنفيذ لا يردان الا على القرار الإدارى الذى تصدره جهة الادارة مفصحة عن اركانها الملزمة استنادا الى السلطة التى خولتها اياها للقوانين واللوائح - أما اذا كان الاجراء صادرا من جهة الادارة استنادا الى نصوص العقد الإدارى وتنفيذا له فان هذا الاجراء لايعد قرارا اداريا وبالتالي لايرد عليه طلب الإلغاء أو طلب وقف التنفيذ وانما يعد من قبيل المنازعات الحقوقية التى تعرض على قاضى العقد وتكون محلا للطعن باستعداء ولاية القضاء الكامل وغنى عن البيان ان اختصاص جهة القضاء الإدارى بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالعقود الادارية اختصاص شامل مطلق لاصل تلك المنازعات وما يتفرع عنها شأن الطلبات المستعجلة ، فما دامت مختصة بنظر الاصل فهي مختصة بنظر الفرع أى الطلب المستعجل ، كل ما فى الأمر ان المحكمة تفصل فى الطلب

(١) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى ١٥ سبتمبر - ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الأول - ٦٦٦ - ٢٤٠ (١٩٧٩/٤/١٤) / ٢٤ . ١٠٠ . (نقد ١٠١ ص ١٧٨ - ١٨٠) .

المستعجل المنفرد عن العقد الإداري في الحدود وبالصواب المقررة للفصل في الطلبات المستعجلة بأن تستظهر الأمور التي يخشى عليها من فوات الوقت أو النتائج التي يتعذر تداركها أو الضرر المحقق بالحقوق المطلوب المحافظة عليه ثم تستظهر بعد ذلك جدية الأسباب أو عدم جديتها بالنسبة إليها في ظاهرها - بيد أن الطلب المستعجل في هذه الحالة لا يخلط بينه وبين طلب وقف التنفيذ لأنه لا يتعلق بقرار إداري وإنما ينبثق عن رابطة عقدية ويدخل في منطقة العقد وتستنهض له ولاية القضاء الكامل دون ولاية الإلغاء .

ومن حيث أن مدار المنازعة في الدعوى الماثلة رهين في جوهره بمدى حقوق طرفيها عند نهاية مدة الالتزام سواء بالنسبة إلى عقد الالتزام الأصلي أو التكميلي المبرمين بين الجهة الإدارية وشركة أسمدة الشرق في ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٥ بخصوص تحويل قمامة القاهرة وضواحيها ومخلفات المذابح العمومية والفرعية بها إلى أسمدة عضوية وغيرها وما ترتو إليه الشركة المدعية بطلبها المستعجل من الحفاظ على ما تدعيه من حقوق يخشى عليها من فوات الوقت - ومثل هذه المنازعات جميعا لا تجاوز حقيقة العقد الإداري ولا تنبثق عن دائرته ومن ثم تدخل في ولاية القضاء الكامل دون ولاية الإلغاء ولا يرد عليها وقف التنفيذ المتعلق بالقرارات الإدارية<sup>(١)</sup> .



موضوع الحكم الثالث : اعتبار التمهيد بخدمة الحكومة عقدا إداريا تتوافر فيه خصائص ومميزات العقد الإداري :

تقول المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر في ١٩٧٩/٦/٣٠ مايلي :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى فإن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة ومن قبله القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ وأن كان يستفاد من ظاهر ديباجته التي أشار فيها إلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن مجلس الدولة ومن المنكرة الإيضاحية له أنه هدف إلى إبعاد مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري عن نظر المنازعات الإدارية

---

(١) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في ١٥ من ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الأول - ٦٠٥ - ٢٣ (١٩٨٠/١/٢٦) ٤٩/٢٥ . (يند ١٠٣ ص ١٨١ - ١٨٢) .

الخاصة بضباط القوات المسلحة وجاء نص المادة الأولى من العموم والشمول في هذا الشأن إلا أن الدعوى الماثلة وأن كان المدعى فيها ضابطاً بالقوات المسلحة - تتصل بمنازعة ثارت بخصوص عقد ادارى ومتفرعة عنه ، وقد استقرت احكام القضاء الادارى على اعتبار التعمد بخدمة الحكومة عقدا اداريا تتوافر فيه خصائص ومميزات العقد الادارى ، وبهذه المثابة فإن المنازعة بشأنه تدخل فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى باعتباره الجهة صاحبة ولاية القضاء الكامل فى منازعات العقود الادارية فهو وحده دون غيره المختص بالفصل فيما يثور بصندهما من منازعات أو اشكالات - وعلى هذا واذا كانت المنازعة المطروحة لا تتصل بوظيفة المدعى باعتباره من ضباط القوات المسلحة بل تتصل بعقد ادارى ابرم بينه وبين الجهة الادارية متضمنا التزامه بخدمتها مدة معينة وقد نكل عن هذا الالتزام ومن ثم فإن هذه المنازعة بذلك الوصف تدخل فى اختصاص مجلس الدولة وفقا للمادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ويكون الدفع بعدم الاختصاص فى غير محله واجب الرفض<sup>(١)</sup> .



موضوع الحكم الرابع : صدور العقد من جهة نائبة عن الدولة واتصاله بنشاط مرفق من المرافق العامة وتضمنه شروطا غير مأثوفة فى نطاق القانون الخاص تتوافر فيه مقومات العقد الادارى ويختص المجلس بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى المنازعة المتعلقة به :

وتقول المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى ١٩٨٠/٦/٢١ مايلى :

«من حيث ان القانون رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٥٤ ينص فى مادته الاولى على أن، يخول وزير الشئون البلدية والقروية سلطة التعاقد نيابة عن الحكومة المصرية وادارة تصفية الاموال المصادرة والهيئة العليا للاصلاح الزراعى مع الشركة المصرية للاراضى والمباني فى شأن استغلال منطقة قصر المنزه وبيع الاراضى الزراعية المجاورة لهذا القصر فى ناحيتى المنزه والمعمورة والترخيص فى انشاء منطقة سكنية ممتازة فى هذه الاراضى واستصلاح منطقة جبل المقطم وتعميرها وذلك وفقا لاحكام

---

(١) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى ١٥ سنة - ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الأول - ٨٦٤ - ١٩ (١٩٧٩/٦/٣٠) ١٢٧/٢٤ . (بند ١٠٦ ص ١٨٤ - ١٨٥) .



والشروط المرافقة « واستنادا الى هذا القانون ابرم عقد بتاريخ ١٩٥٤/١١/٩ بين وزير الشؤون البلدية والقروية بصفته نائبا عن الجهات المحددة في النص المذكور وبين الشركة المصرية للاراضى والمباني ، ونص هذا العقد فى البند ٢٥ على أن «يبيع الوزير الى شركة الاراضى الزراعية المجاورة لقصر المنتزه بالاسكندرية التابعة لزمام ناحيتى المنتزة والمعمورة مركز كفر الدوار والبالغ مسطحها ..» ونص البند ٢٨ على ان، تلتزم الشركة بتقسيم الأرض جميعها طبقا لقانون تقسيم الأراضى . ونص البند ٣٠ على أنه «للشركة الحق بموافقة الحكومة فى اقامة كباين أنيقة فى المنطقة الواقعة على الشاطئ وهى التى تعتبر فى مشروع التقسيم من المنافع العامة على ان تستوفى الحكومة خمسة جنيهات عن كل كايينه وبن المتفق عليه انه لايجوز للحكومة اعطاء اى تصريح لاي شخص أو أية هيئة لاستغلال مرفق الشاطئ أو لاقامة أى كباين أو مظلات دائمة أو مؤقتة خلاف الشركة المشترية . وقد صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بتصفية هذه الشركة . وباتشاء المؤسسة المصرية للتعمير والانشاءات السياحية ونص فى مادته الخامسة على أن «تؤول الى هذه المؤسسة جميع أموال وحقوق وموجودات الشركة المشار اليها والتزاماتها وتؤول المؤسسة ادارة مرفق التعمير والانشاءات السياحية الذى كانت تقوم عليه الشركة المصفاة ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٩ لسنة ١٩٦٤ بتحويل المؤسسة المذكورة الى شركة مساهمة عربية تسمى (الشركة العامة للتعمير السياحي) وتتبع المؤسسة المصرية العامة للاسكان والتعمير ونصت المادة الخامسة على أن تؤول الى هذه الشركة جميع أصول وموجودات وحقوق المؤسسة المصرية للتعمير والانشاءات السياحية ، وتعد الشركة خلفا عاما للمؤسسة المذكورة، وبذلك آلت الى الشركة الاخيرة التى صار اسمها شركة المعمورة للاسكان والتعمير جميع حقوق والتزامات الجهات التى تولت شئون المرفق المشار اليه منذ اسناده الى الشركة المصرية للاراضى والمباني فى ١٩٥٤/١١/٩ .

ومن حيث انه بالاطلاع على المستندات والخرائط المودعة من طرفى الخصومة للكبائين وهى المنطقة التى عرفها العقد المؤرخ ١٩٥٤/١١/٩ فى الخصومة ، تبين ان الكازينو موضوع النزاع ، مقام فى منطقة الشاطئ (البند ٣٠ مالف البيان) بأنها من المنافع العامة فكما تبين أن الترخيص الصادر من الشركة الطاعة الى المطعون ضده بالانتفاع بالكازينو المذكور والمؤرخ ١٩٦٩/٤/٣٠ ينص على ان منته ثلاث

سنوات تنتهى فى ١٩٧٢/٤/٣٠ وإن الشروط الخاصة بترخيص شغل الكازينوهات والمحلات التجارية بشاطيء المعمورة والموقع عليها من الطرفين تعتبر جزء لا يتجزأ من هذا الترخيص وقد نص البند ٢٢ من هذه الشروط على أنه إذا انتهت مدة الترخيص أو الغى لاي سبب وجب على المرخص له تسليم العين فوراً للشركة والا كان ملزماً بمسداد خمسة جنيهاً عن كل يوم من أيام التأخير حتى تاريخ التسليم مع الاعتراف بحق الشركة فى إخلالها بالطريق الإدارى، كما نص البند ٢٤ من الشروط المذكورة على أنه «لرئيس مجلس إدارة الشركة الحق فى سحب الترخيص ومصادرة التأمين دون حاجة الى اذار أو تنبيه أو اتخاذ أى إجراء قضائى آخر وذلك فى الحالات التالية :

(أ) إذا طرأت اسباب تستوجبها دواعى الصالح العام وفى هذه الحالة يرد للمرخص له مقابل المدة الباقية من فترة الترخيص .

(ب) .....  
ومن حيث أنه يبين من العرض المتقدم ان الكازينو مثار المنازعة مقام فى منطقة الشاطيء المعتمدة من المنافع العامة والمقصود حق استغلالها على الشركة الطاعنة استناداً الى البند ٣٠ من العقد المؤرخ ١٩٥٤/١١/٩ الصالح نكره ، ومن ثم يكون التصريح للمطعون ضده بالانتفاع بالكازينو المذكور قد تم من الشركة الطاعنة بوصفها نائبة عن الدولة فى ادارة واستغلال مرفق الشاطيء، بالتحديد الوارد فى البند ٣٠ المشار اليه ، وبالتالي توافر فى هذا التصريح مقومات العقد الإدارى باعتباره صادراً من جهة نائبة عن الدولة ، ولكونه متصل بانشاط مرفق الشاطيء ، ولأنه كما سبق البيان قد تضمن شروطاً غير مألوفة فى نطاق القانون الخاص لعل أبرزها ما تضمنه البنود ٢٢ و ٢٤ من لائحة شروط ترخيص شغل الكازينوهات والمحلات التجارية بشاطيء المعمورة والتي أعتبرت أحكامها جزءاً لا يتجزأ من العقد الإدارى المذكور .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم فإن محاكم مجلس الدولة تكون هى المختصة دون غيرها بنظر المنازعة الماثلة وذلك استناداً الى المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التى حددت المسائل التى تختص بها تلك المحاكم دون غيرها وجاء فى البند ١١ منها «المنازعات الخاصة بوقود الالتزام أو الاشغال العامة أو التوريدات أو أى عقد ادارى آخر» ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون فى قضائه سالف البيان ، ويتعين الحكم بإلغائه ، وباختصاص محكمة القضاء

الادارى بالاسكندرية بنظر الدعوى وبإعادتها اليها للفصل فيها ، مع إلزام المطعون  
ضده مصروفات هذا الطعن<sup>(١)</sup> .



موضوع الحكم الخامس : اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعة التى تنشور  
بمناسبة إيراد جهة الادارة (المناجم والمحاجر) بتأجير أرض خارج مناط البحث  
والاستغلال باعتبار تكيف المنازعة بأنها عقدا اداريا تبعا متفرعا من العقد  
الادارى الاصلى .

تقول المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى ١٩٧٢/٢/٢٦ مايلى :

«يمثل موضوع المنازعة فى ان مصلحة المناجم والمحاجر قامت بتأجير أراض  
خارج مناطق البحث والاستغلال ، لاقامة مبان أو منشآت أو مد خطوط ديكوفيل أو  
لتكون (أحواش تشوين) ، تبعا لترخيص بالبحث أو عقد استغلال منجم أو محجر  
فمثل هذه العقود تعتبر عقودا تبعية كترخيص البحث وعقود الاستغلال ومتفرعة  
منها ، ومن المبادئ المقررة ان العقد التبعى أو المتفرع عن عقد أصلى يسرى عليه  
ما يسرى على العقد الاصلى ، ومن ثم تأخذ عقود تأجير هذه الأراضى حكم تراخيص  
البحث وعقود استغلال المناجم والمحاجر ، ولا خلاف فى ان هذه التراخيص تعتبر  
قرارات ادارية كما تعتبر عقود الاستغلال المترتبة عليها عقودا ادارية وبهذا جرى  
قضاء هذه المحكمة ، ومن ثم يكون تظر هذه المنازعة ، بحسبالتها متعلقة بعقد  
ادارى - على التفصيل المتقدم - من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى -  
ويكون الدفع بعدم اختصاص هذا القضاء بنظرها فى غير محله خليقا بالرفض<sup>(٢)</sup> .

---

(١) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى ١٥ سنة - ١٩٦٥ -  
١٩٨٠ - الجزء الأول - ٨٥١ - ٢٠ (١٩٨٠/٦/٢١) ٢٥١/٢٥ .  
(بند ١٠٨ ص ١٨٥ - ١٨٧) .

(٢) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى ١٥ سنة - ١٩٦٥ -  
١٩٨٠ - الجزء الأول - ١٤٠١ - ١٢ (١٩٧٢/٢/٢٦) ٢٦٣/٤٢/١٧ .  
(بند ١٠٧ ص ١٨٥) .

## الحالة الحادية عشر

### الطلبات المستعجلة المتعلقة بإثبات الحالة

#### القاعدة :

اتجاه الاحكام الحديثة لمحكمة القضاء الإداري ، وللمحكمة الإدارية العليا الى ضرورة أن يكون طلب اثبات الحالة مشتقا من سلطة الالغاء ، واشترط اثبات الطلبين بعريضة الدعوى :

★ التفتت الاحكام الحديثة لمحكمة القضاء الإداري وأحكام الإدارية العليا ، عن الاتجاه السابق الذي يتمثل في امكان استقلال طلب اثبات الحالة عن طلب الالغاء ، ويرجع ذلك الى أن سلطة القضاء الإداري باعتباره قضاء مشروعية يستلزم أن تكون سلطات البت في إيقاف تنفيذ القرار مشتقة من سلطة الالغاء باعتبارها فرع منها ، مردما الى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الإداري على القرار على أساس وزنه بميزان القانون وزنا مناطه المشروعية ، فلا يوقف تنفيذ قرار إلا إذا توافر ركنان يتعلق الأول بركن الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار المظنون فيه نتائج ينعذر تداركها ، والثاني يتصل بمبدأ المشروعية ، أي أن يكون ادعاء الطالب قائما بحسب الظاهر على أسباب تحمل في طبيعتها مندبا لالغاء القرار ، وذلك دون مساس بطلب الالغاء ذاته الذي يبقى حتى يفصل فيه موضوعيا .

#### تعليق :

وان كنا نسلم بذلك في طلب إيقاف القرارات الإدارية تريبا بالحكم في دعوى الالغاء اذا ما كانت محتملة الكسب قلنا لا نسلم بذلك في دعوى إثبات الحالة ، لانها تستهدف اثبات حالة مستقلة بذاتها عن طلب الالغاء ، وهذا الأمر هو الغالب الأعم من حالات طلب اثبات الحالة .

ولذلك فلا يمكننا التسليم المطلق بما ذهب اليه المحكمة الإدارية العليا في تبرير اتجاهها حيث تقول :

ان اختصاص مجلس الدولة لايمتد الى دعاوى تهينة الدليل التي أجازت استثناء في مجال القانون الخاص ، ولا تجوز الا في مجال القضاء الكامل في مجال القضاء الإداري<sup>(١)</sup> .

(١) المحكمة الإدارية العليا - في ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٩ - في الدعوى رقم ٤٧٦ - ص ٥ ق -  
مشار اليه بمرجع المستشار / هاني النديري - مرجع سابق - ص ٧٨ ، ٧٩ .

وبسببنا في قبول استقلال دعوى اثبات الحالة الاحكام الأولى لمحكمة القضاء الإداري حيث نقول :

«ان دعوى اثبات الحالة ليست أكثر من اجراء من الاجراءات التحفظية التي تتم على نفقة رافع الدعوى وتهدف الى اثبات حالة معينة اذا لم تثبت مباشرة استحالة بعد ذلك استنباط الدليل»<sup>(١)</sup>.

ونسوق حجة أخرى تتمثل في أنه قد يكون الحق المطلوب المحافظة عليه بدعوى اثبات الحالة حقاً قائماً فعلاً ، كما قد يكون محتملاً ، ويكون الفرض من الدعوى دفع خطر محقق يتعذر تلافيه مستقبلاً ، أو الامتثال من حق يخشى ضياع دليله ، اذا تغيرت المعالم أو استطلال الزمن .

وبالإضافة الى ما تقدم فإن القانون الإداري يأخذ بقانون المرافعات المدنية والتجارية ، ويقانون الاثبات المعمول بهما أمام المحاكم المدنية فيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية .

وبناء على ذلك لا نرى ما يمنع القضاء الإداري من تطبيق المادة (١٣٣) من قانون الاثبات في مجال دعوى اثبات الحالة التي ينظرها القضاء الإداري<sup>(٢)</sup> .

ومما يدعم رأينا أن قانون المرافعات والاثبات يعتبران الشريعة العامة للجراءات أمام القضاء الإداري ، ولا نجد تعارضاً في تطبيق أحكامه بالنسبة لدعوى اثبات الحالة .

وكذلك فإن الفقه يتجه الى تأكيد رأينا ، ونستشهد على ذلك برأى المرحوم / المستشار الدكتور / مصطفى كمال وصفي حيث يقول :

« ... قد يرفع طلب اثبات الحالة مستقلاً قائماً بذاته غير مرتبط بدعوى موضوعية خلافاً لما رأيناه في طلب وقف التنفيذ الذي يشترط أن يرفع مقترناً بطلب الإلغاء»<sup>(٣)</sup> .

---

(١) حكم محكمة القضاء الإداري في ٣١ مارس ١٩٥٧ في الدعوى رقم ١٠٧٨ لسنة ١ ق .

(٢) نص المادة ١٣٣ ، من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على مايلي :  
«يجوز لمن يخشى ضياع معالم واقعة يحتمل أن تصبح محل نزاع أمام القضاء أن يطلب في مواجهة ذوي الشأن وبالطرق المعتادة من قاضي الأمور المستعجلة الانتقال للمعاينة وتراعى في هذه الحالة الاحكام المبينة في المواد الملغية» .

(٣) د . مصطفى كمال وصفي - مرجع سابق - ص ٣٩٠ - بند ٢٢٧ .

وجدير بالاحاطة أن الإثبات كما يكون بالاحالة الى التحقيق أو بإجراء معاينة بمعرفة المحكمة فإنه يتم كذلك بندب الخبراء ، وهنا تراعى القواعد الواردة بقانون الإثبات فى شأن الحكم التمهيدى بندب خبير لإثبات الحالة ، فى ذلك الشأن ضمن الحالات التطبيقية .

(رابعاً) حدود اختصاص القضاء المستعجل التابع للمحاكم العادية بنظر دعاوى إثبات الحالة :

نعرض هذا الموضوع على النحو التالى :

★ يشترط لاختصاص القضاء المستعجل بدعاوى إثبات الحالة أن تكون الحالة المراد إثباتها مما يصح أن تكون محل نزاع أمام القضاء المدنى ، ومعنى هذا أن القاضى المستعجل لا يختص بالفصل فى دعاوى إثبات الحالة الا اذا كان أصل النزاع مما يدخل فى اختصاص المحكمة المدنية ، وينبنى على ذلك النتائج الآتية :

(أولاً) : لا يختص قاضى الأمور المستعجلة بإثبات الحالة اذا كان يترتب على الحكم فيها المساس بأمر ادارى أصدرته السلطة التنفيذية فى حدود الأوضاع المقررة قانوناً ، وتطبيقاً لهذا لا يختص بالحكم<sup>(١)</sup> . يجب طبيب لفحص القوى العقلية لشخص أودع بمستشفى الامراض العقلية لخلل فى هذه القوى نفاذاً لأمر ادارى أصدرته الهيئة المختصة المشكلة بمقتضى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ .

★ وكذلك<sup>(٢)</sup> لا يختص بتعيين خبير لإثبات الحالة الصحية لموظف قرر القومسيون الطبى المشكل طبقاً للقانون عدم لياقته طبياً ، ذلك أن الحكم الصادر بذلك يتضمن طعناً وتأويلاً لقرار القومسيون الطبى ، وهو قرار ادارى لا يجوز لجهة القضاء المدنى التعرض له .

★ ولا يختص<sup>(٣)</sup> أيضاً بندب خبير لمعاينة محل للتحقق من توافر الاشتراطات الصحية اللازمة لإدارته كمحل عمومى اذا كانت الادارة رفضت الترخيص بفتح هذا المحل لعدم توافر هذه الاشتراطات .

---

(١) مستعجل مصر ٢٨ مايو سنة ١٩٤٩ المحيط فى القضاء المستعجل لمحمود عاصم ص ٤٤٩ رقم ١٣٠ .

(٢) مستعجل مصر ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٤ - الحمامة - السنة ١٥ - القسم الثانى ص ١٣١ رقم ٥٨ .

(٣) مصر الابتدائية ١٣ يناير سنة ١٩٢١ - الحمامة - السنة الرابعة - ص ٥٧٢ رقم ١٧٢ .

★ ولا يختص<sup>(١)</sup> أيضا بالفصل في طلب تعيين خبير ليبحث فيما اذا كانت هناك ضرورة تلزم الادارة عمل قفحة في جسر من جسور النيل لمنع طغيان المياه على الجهات المجاورة ، ولو كان ذلك أدى الى غرق أرض المدعى .

★ وكذلك قضى<sup>(٢)</sup> بأنه لا يختص بالحكم باثبات الحالة الخاصة بعدم قيد الادارة بعض الناخبين في جداول الانتخاب وعدم توزيع التذاكر الانتخابية عليهم لتحويل دونهم ودون التمكن من الحضور واعطاء أصواتهم أمام لجان الانتخاب ، لمساس ذلك بسياسة الحكومة العامة باعتبارها ملزمة عليا لا تخضع لرقابة القضاء العادى .

★ وقد يحدث أن يلحق الفرد ضررا من تنفيذ أمر ادارى لا يمكن تعرف جديّة ودرجة انطباقه على القوانين واللوائح ، ففي هذه الحالة يجوز للمدعى الانتجاع لقاضى الأمور المستعجلة بطلب اثبات الحالة لمعرفة سبب الضرر وما اذا كان هذا الضرر نتيجة مباشرة لتنفيذ أمر ادارى أم بسبب خطأ الادارة وخروجها على القوانين واللوائح ، مما يعد عملا عدوانيا يصح أن يكون محل دعوى تعويض أمام محكمة الموضوع .

★ اذا كان طلب اثبات الحالة لا يمس صميم الأوامر الادارية أو أعمال السيادة ، وقصد منه الوصول الى اثبات الضرر الناشئ عن الخطأ الذى ارتكبه رجال الحكومة حال تأدية أعمالهم أو بسببها توطئة لمطالبتها بالتعويض باعتبارها مسؤولة عن أفعال موظفيها ، فيجوز للقضاء المستعجل الحكم باثباتها .

★ وتبعا لذلك يختص قاضى الأمور المستعجلة بنسب خبير لاثبات حالة التلف الذى أصاب العقار بسبب الأعمال التى تجريها البلدية فى الطريق العام .

★ ويختص أيضا بالحكم بنسب خبير لاثبات حالة الزراعة التالفة وتقدير التعويض اللازم بسبب الخطأ الناشئ عن عمال وزارة الزراعة عند قيامهم بعملية التبخير .

★ ويختص<sup>(٣)</sup> بالحكم باثبات حالة اعمال التخريب والتدمير التى أصابت المحال

---

(١) استئناف القاهرة ٣٠ يناير سنة ١٩١٩ - المجموعة الرسمية - السنة العشرون - ص ٩٣

رقم ٧ .

(٢) مستعجل اسكندرية ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ - المحاماة - السنة ٢٧ - ص ٦٠٢ .

(٣) مستعجل مصر ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٣ فى القضية رقم ١٠٦٤ سنة ١٩٥٢ مستعجل مصر

(لم ينشر) .

التجارية ودور الصناعة بفعل المتظاهرين أو من أنسب بينهم من القوغاء ، وتقدير قيمة الضرر المترتب على هذه الأفعال تمهيدا لمطالبة الحكومة بالتعويضات بسبب تقصير رجال الحفظ عن اتخاذ التدابير الكفيلة بمطاردة المتظاهرين محافظة على الأمن .

★ وقد منع الشارع المحاكم من الحكم في الدعاوى المتعلقة بملكية الأموال العامة ، وحكمة هذا المنع ترجع الى أن تدخل القضاء للبحث في شأن ملكيتها واحتمال الحكم بها للأفراد بعد ثبوت صفة تخصيصها للمنفعة العامة يتعارض مع نصوص القانون ، ويحول من جهة أخرى من تمكن الحكومة من الانتفاع بها لتقوم بوظيفتها العامة . أما إذا كانت العين المدعى بأنها من المنافع العامة محل نزاع فإن المحاكم تملك البحث في ثبوت هذه الصفة أو عدم ثبوتها ثم تبني حكمها على نتيجة هذا البحث ، فإذا ظهر لها أن هذه الأملاك تدخل فعلا ضمن الأملاك العامة امتنعت عن سماع الدعوى بخصوص الملكية .

★ وتبعا لذلك يختص قاضي الأمور المستعجلة بنصب خبير للتحقق فيما إذا كانت العين موضوع النزاع مازالت مخصصة فعلا للمنفعة العامة أم زالت عنها صفة العمومية بسبب اندثار معالمها بحيث أصبحت هذه الصفة فائدة فقداها تماما بطريقة مستمرة لا انقطاع فيها .



## الفصل الثاني

أهم القواعد القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا  
في أحكامها الحديثة بشأن الطلب المتعلق  
بوقف تنفيذ القرار الإداري  
( الحكم الاول )

★ حكم حديث للمحكمة الإدارية العليا يقر بمبدأ جديد يتمثل في اطراح شرط حدوث نتائج يتعذر تداركها بالنسبة للمنازعات التي تدور حول حقوق مالية ، ويطلب فيها الإيقاف والإلغاء .

★ ونتيجة لما تقدم انتهت المحكمة بحكمها في الطعن رقم ٢٥١٢ لسنة ٣٠ قضائية الى مايلي : «يشترط لوقف تنفيذ القرار المطعون فيه بالإلغاء أن يكون من شأن تنفيذه حدوث نتائج يتعذر تداركها ، غير أنه بالنسبة للمنازعات التي تدور حول حقوق مالية ينتلي فيها تصور وقوع هذه النتائج ، وقد أسست المحكمة حكمها على أنه يعد حسم موضوع النزاع سوف يسترد كل صاحب حق حقه» .

★ ولأهمية هذا الحكم الجديد نشير اليه كاملا فيما يلي :

« اجراءات الطعن »

★ في يوم الأربعاء الموافق ٤ من يوليو سنة ١٩٨٤ أودع الأستاذ / ..... المحامي بصفته وكلاء عن جمعية العاشر من رمضان قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا تقرير طعن قيد بجنولها برقم ٢٥١٢ لسنة ٣٠ قى عليا فى الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بجلسة ١٩٨٤/٥/٨ فى الدعوى رقم ٤٨٧٠ لسنة ٣٧ قى والقاضى بقبول الدعوى شكلا وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام المدعى بمصروفاته . وطلب الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وبالإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

وقد تمت هيئة مفوضى الدولة تقريراً بالرأى القانونى فى الطعن ارتأت فيه إلغاء الحكم المطعون فيه ووقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه مع إلزام جهة الإدارية بالمصروفات .

وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٨٦/٥/١٩ وتداول بالجلسات على الوجه الثابت بالمحاضر حتى قررت بجلسة ١٩٨٦/١٢/١ احالته الى المحكمة الادارية العليا دائرة منازعات الأفراد والهيئات والعقود الادارية والتعويضات لنظره بجلسة ١٩٨٦/١٢/٢٠ ، وبهذه الجلسة نظرت المحكمة الطعن على الوجه المبين بالمحضر وحجزته للحكم بجلسة اليوم ، وفيها صدر الحكم الآتي وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به .

### المحكمة

★ بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة .

ومن حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر المنازعة تخلص في أن الطاعنة كانت قد أقامت الدعوى رقم ٤٨٧٠ لسنة ٣٧ في بعريضة أودعت قلم كتاب محكمة القضاء الادارى فى ١٩٨٣/٨/١ طالبة الحكم بوقف تنفيذ وإلغاء قرار وزير المالية بتطبيق أحكام قرار وزير الدولة للاسكان والتعمير رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٢ على البضائع التى استوردتها من الخارج الشركة العربية للمصاعد (شنذر مصر) لحساب جمعية العاشر من رمضان مع ما يترتب على ذلك من آثار خاصة وقف صرف قيمة خطابى الضمان رقمى ٨٣/٨٢/٧٩٠ و ٧٩١ / ٨٢ / ٨٣ . وجاء بعريضة الدعوى شرحا لوقائعها أنه صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ الخاص بالجمعيات التعاونية للاسكان ونصت المادة (٦٦) منه على إعفاء جميع المواد اللازمة لمشروعات الجمعيات التعاونية من الضرائب والرسوم الجمركية وذلك طبقا لقوائم يضعها الوزير المختص وتخطر بها وزارة المالية ، وتنفيذاً لهذا النص أصدر وزير التعمير والدولة للاسكان القرار الوزارى رقم (١٨٧) لسنة ١٩٨٢ أوضح فيه المواد المتمتعة بالاعفاء ومن بينها المصاعد وسويتشات التليفونات . وقد تعاقدت الجمعية المدعية مع الشركة المصرية للمصاعد (شنذر مصر) على أن تستورد لحسابها مصاعد وسويتشات تليفون من سويسرا . ووصلت هذه المواد بالفعل فى ظل العمل بالقرار الوزارى رقم (١٧٨) لسنة ١٩٨٢ . الا أن مصلحة الجمارك رفضت الافراج عنها الا بعد تقديم خطابى ضمان بقيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها ، وقامت الجمعية الخطابين

المطلوبين ، وأفرج عن البضاعة أفرجا مؤقتا . ثم صدر القرار الوزاري رقم ١٩٧٤ لسنة ١٩٨٣ في ١٩٨٣/٣/٣١ تم بمقتضاه تعديل القرار (١٧٨) لسنة ١٩٨٢ برفع المصاعد وسويتشات التليفون من جدول البضائع المعفاة . ويتاريخ ١٩٨٣/٦/٧ أخطر وزير المالية الجمعية بموجب الكتاب رقم ٢٧٩٥ بتطبيق التعديلات التي اشتمل عليها القرار الوزاري رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٣ على البضائع التي استوريتها ، وشرعت مصلحة الجمارك بالفعل في صرف قيمة خطابي الضمان المتقدمين من الجمعية . ونعت الجمعية على قرار مطالبتها بسداد الضريبة والرسوم الجمركية على هذه البضائع مخالفته للقانون لأنها معفاة أصلا من هذه الضرائب طبقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ والقرار الوزاري رقم (١٧٨) لسنة ١٩٨٢ . ولا يجوز الاحتجاج قبلها بنص المادة (١٠) من قانون الجمارك التي تنص على سريان القرارات الجمهورية الصادرة بتعديل التعريفات الجمركية من وقت نفاذها على البضائع التي لم تكن قد أدبت عنها الضرائب الجمركية ، لأن مجال تطبيق هذا النص هو البضائع الخاصة أصلا للضريبة الجمركية وتم تعديل التعريفات الخاصة بها ، فيخرج عن نطاق تطبيقه البضائع المعفاة أصلا من هذه الضريبة ، خصوصا وأن التراخي في الإفراج عن البضائع التي استوريتها الجمعية لا يرجع الى خطأ في جانبها وإنما تتحمل مسؤوليته مصلحة الجمارك ، إذ هي التي رفضت الإفراج عنها رغم تمتعها بالاعفاء الجمركي إلا بعد سداد الرسوم الجمركية ، الأمر الذي اضطر الجمعية الى تقديم خطاب ضمان بهذه الرسوم الى حين الفصل في هذا الخلاف .

وبجلسة ١٩٨٤/٥/٨ حكمت المحكمة برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وأقامت قضاءها على أن مفاد نص المادتين ٥ و ١٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك أن المشرع ولئن جعل من واقعة دخول البضائع الواردة الى أراضي مصر المدب المنشئ لاستحقاق ضريبة الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة عن الضرائب الأخرى المقررة إلا أن المادة العاشرة شرعت تحفظاً لصالح الخزنة مقتضاه أنه اذا وصلت البضائع الواردة الى أراضي جمهورية مصر وترتب على ذلك استحقاق الضريبة الجمركية عليها فإن ما يطرأ من تعديلات على التعريفات الجمركية يسرى بأثر مباشر على البضائع التي لم تكن قد استكملت بشأتها الإجراءات الجمركية وأدبت عنها الضريبة .

واستطردت المحكمة أن مؤدى ذلك أن المصاعد وسويتشات التليفون التى استوردت لصالح وحدات التعاون الاسكانى ولم تكن قد استكملت بالنسبة اليها الاجراءات الجمركية فى تاريخ العمل بالقرار الوزارى رقم ١٧٤ لسنة ٢٩٨٣ (١٩٨٣/٤/١٥) لا تتمتع بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وفقا لما كان يقضى به القرار الوزارى رقم (١٧٨) لسنة ١٩٨٢ . ولا سند فى القول بعدم انطباق حكم المادة ١٠ من قانون الجمارك على الحالة المعروضة بدعوى أنها لا تنطبق الا بصدد القرارات التى تصدر بتعديل التعريفات الجمركية ، ذلك أن صدور قرار بزوال الاعفاء الجمركى عن بضاعة كانت تتمتع به لايعدو أن يكون تعديلا فى التعريفات بالنسبة الى تلك البضائع يسرى بأثر مباشر وفقا لحكم المادة المذكورة وترتبيا على ذلك فإن المصاعد وسويتشات التليفون التى تم استيرادها لحساب الجمعية المدعية فى ظل العمل بقرار وزير الاسكان والتعمير رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٢ ولم تكن قد استكملت بشأنها الاجراءات الجمركية حتى ١٩٨٣/٤/١٥ أصبحت تخضع للضرائب والرسوم الجمركية كأثر لزوال الاعفاء المقرر لها بموجب القرار المشار اليه . ومن ثم يكون طلب الجمعية المدعية الغاء قرار وزير المالية بتطبيق أحكام القرار الوزارى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٣ على هذه البضائع والمعدات - غير قائم بحسب ظاهر أوراق الدعوى على سند صحيح من القانون الأمر الذى يفتقد معه طلب وقف القرار لركن الجدية ويتعين للقضاء برفض هذا الطلب دون حاجة الى بحث ركن الاستعجال لعدم جدواه .

ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه بعد أن حدد السبب المنشئ لاستحقاق الضريبة الجمركية على الواردات بأنه هو واقعة دخول البضائع الواردة الى الأراضى المصرية استنادا الى حكم الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون الجمارك ، وكان مقتضى ذلك الحكم باعفاء البضائع الواردة للجمعية محل المنازعة من الضريبة والرسوم الجمركية لدخولها البلاد فى تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقرار الوزارى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٣ الذى رفع الاعفاء الجمركى عنها ، الا أن الحكم عاد فتناقض مع المبدأ الذى أرساه فقضى بعكس ذلك استنادا الى حكم المادة العاشرة من قانون الجمارك رغم أن القياس فى هذه الحالة هو قياس مع الفارق ، لأن البضائع محل النزاع كانت معفاة أصلا من الضرائب الجمركية وقد تعاقدت الجمعية الطاعنة على استيرادها على هذا

الأساس ووصلت البضاعة فعلا وهي معفاة ، ومن ثم لا يمكن اعتبار صدور القرار الوزاري رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٣ برفع الاعفاء عن هذه البضائع تعديلا في التعريف الجمركية .

ومن حيث أن المستفاد من الأوراق أن حقيقة النزاع في الدعوى الماثلة يدور حول مدى أحقية مصلحة الجمارك في تحصيل الضريبة والرسوم الجمركية عن الرسالتين اللتين استوردتهما الشركة العربية للمساعد لحساب الجمعية الطاعنة ووصلت الى أرض مصر في ١٩٨٣/٢/٢٤ و ١٩٨٣/٣/٢٣ على التوالي قيل تاريخ العمل بالقرار الوزاري رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٣ في ١٩٨٣/٤/١٥ الذي حذف البضائع المذكورة من جدول المواد المعفاة من الضريبة الجمركية المرفق بالقرار رقم (١٧٨) لسنة ١٩٨٢ . ويبين من الأوراق أن مصلحة الجمارك كانت قد طلبت من الشركة قبل الافراج مؤقتا عن الرسالتين المذكورتين تقديم خطابي ضمان بقيمة الضريبة والرسوم الجمركية الى حين حسم الخلاف معها . فقدمت الشركة خطابي الضمان رقمي ٧٩٠ / ٨٢ / ٨٣ و ٧٩١ / ٨٢ / ٨٣ استحقاق ١٩٨٣/١١/٢٧ غير أنه بعد أن أخطر مكتب وزير المالية الشركة بالكتاب رقم ٢٧٩٥ المؤرخ ١٩٨٣/٦/٧ بتطبيق أحكام القرار الوزاري رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٣ على الرسالتين المشار اليهما واستشعرت الشركة أن مصلحة الجمارك تشرع في صرف قيمة خطابي الضمان ، أقامت هذه الدعوى تطلب بصفة مستعجلة وقف تنفيذ قرار وزير المالية بتطبيق أحكام القرار الوزاري رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٣ على البضائع محل المنازعة مستهدفة أساسا من هذا الطلب وقف تنفيذ صرف قيمة خطابي الضمان المشار اليهما ، وفي الموضوع الغاء القرار المطعون فيه .

★ ومن حيث أن المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة اذ أجازت للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه بالالغاء ، فقد اشترطت لذلك أن يكون من شأن تنفيذ القرار ترتيب نتائج قد يتعذر تداركها . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه في المنازعات التي تدور حول حقوق مالية يتنازعها أطراف الدعوى ، ينتفي تصور وقوع نتائج يتعذر تداركها من تنفيذ ما قد يصدر من قرارات في هذه المنازعات ، اذ يؤول الأمر بعد حسم موضوع هذه المنازعات إلى أن يسترد كل صاحب حق حقه . ولما كان الطلب المستعجل في الدعوى الماثلة يستهدف أساسا وقف تنفيذ صرف قيمة خطابي الضمان المشار اليهما حتى يقضى في

موضوع الدعوى ، ولأنك أن صرف قيمة هذين الخطابين لا يعتبر من قبل النتائج التي يتعذر تداركها في مفهوم حكم المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة ، لأنه بوسع الشركة الطاعنة فيما لو تخصى لصالحها في موضوع الدعوى أن تسترد ماسبق أن دفعته من ضريبة جمركية عن الرسالتين المذكورتين . يضاف الى ذلك أن الثابت من المستندات أن مصلحة الجمارك قد طلبت فعلا بكتابها رقم ٧٩٣٥ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٧ من البنك الأهلي «مصدر خطابي الضمان» سرعة سداد قيمتهما . لذا فإن القدر المتعين في المنازعة الماثلة أن طلب وقف التنفيذ فإذ لركن الاستعجال خليق بالرفض دون حاجة الى بحث ركن الجدية في خصوص هذا الطلب الذي يتعين تحضيره ويحتمل بصدد الفصل في موضوع الدعوى . لاسيما وأن ثمة واقعة ذكرتها الجمعية الطاعنة في عريضة الدعوى - ولم تنفها الجهة الادارية - كان يتعين على الحكم المطعون فيه وهو بصدد بحث ركن الجدية أن يستوفيها ، وهي أن الجمارك أفرجت عن البضاعة (إفراجاً مؤقتاً بعد تقديم خطابي الضمان المشار اليهما وقبل تاريخ العمل بالقرار الوزاري رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٣ . وأنه لئن كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه برفض طلب وقف التنفيذ على غير الأسباب المتقدمة ، الا أنه وقد اتفق في النتيجة التي إنتهى اليها مع ما تذهب اليه هذه المحكمة ، يغدو الطعن خليقاً بالرفض ، وتلزم الشركة الطاعنة بمصروفات الطعن .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً . وألزمت الشركة الطاعنة بالمصروفات<sup>(١)</sup> .

### (التعليق على الحكم)

جاء هذا الحكم بمبدأ جديد يتمثل في اطراح شرط حدوث نتائج يتعذر تداركها بالنسبة للمنازعات التي تدور حول حقوق مالية ويطلب فيها إيقاف القرار الإداري المطلوب الغاؤه .

---

(١) راجع حكم المحكمة الادارية العليا في للطعن رقم ٢٥١٢ لسنة ٢٠ قضائية - مشار اليه بمجموعة أحكام المحكمة الادارية العليا - السنة ٣٢ قضائية - الجزء الأول - من أول أكتوبر ١٩٨٦ - فبراير ١٩٨٧ - بند ١٠٢ ص ٦٦٦ - ٦٧١ .

★ ورغماً عن معقولة هذا الحكم ومطابقته الا أننا نرى أنه يتجافى مع ما جاء بالفقرة الأولى من المادة (٤٩) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي تنص على مايلي :

«لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذ طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها» .

ومن هنا فقد اشترط المشرع بعبارة صريحة أنه لقبول الشق المستعجل أن تكون نتائج التنفيذ مما يتعذر تداركها .

★ وقد اشترطت غالبية الأحكام أن يشتمل الطلب المستعجل على توافر ركنين وهما :

الأول : قيام الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .  
والثاني : يتصل بمبدأ المشروعية ، بأن يكون ادعاء المدعى قائماً على حسب الظاهر من الأوراق على أسباب جنية .

★ كما أن غالبية الأحكام تستند في ذلك الى قضاء المحكمة الادارية العليا . (يراجع حكم المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء في الدعوى رقم ٨١ لسنة ٣١ ق والتي صدر الحكم فيها في ١٩٨٤/١١/٢٥ - وكانت الدعوى مشتملة على شق مستعجل وشق موضوعي يتعلق بالانقضاء) .

★ وتأسيساً على ما تقدم قلنا نرى أنه بالرغم عن معقولة المبدأ الذي استندت اليه المحكمة الادارية العليا في الدعوى الماثلة بطرح شرط حدوث نتائج يتعذر تداركها بالنسبة للمنازعات التي تدور حول حقوق مالية ، الا أننا نرى أن هذا الاجتهاد يتعارض مع قانون المجلس الذي اشترط في المادة (٤٩) : «أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها» .

★ ولذلك فلكي نأخذ بالمبدأ الجديد يجب تعديل نص المادة (٤٩) باضافة عبارة «فيما عدا المنازعات التي تدور حول حقوق مالية» الى شرط نتائج التنفيذ التي قد يتعذر تداركها .

★ وحجتنا فى ذلك أن نص القانون واضحا وصريحا فى اشتراط النتائج التى يتعذر تداركها .

★ وطبقا لقواعد التفسير الصحيح والتى أقرتها محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا ، فانه متى كان نص القانون واضحا وصريحا فلا مجال الى تأويله - وفى ذلك تقول محكمة النقض مايلى :

متى كان النص واضحا صريحا جليا قاطعا فى الدلالة على المراد منه ، فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهزاء بالمراحل التشريعية التى سبقته أو بالحكمة التى أملتة وقصد الشارع منه ، لأن محل هذا البحث انما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه<sup>(١)</sup> .

### الحكم الثانى

حكم حديث للمحكمة الادارية العليا فى الطعن ٢٩٢٣ لسنة ٢٩ قضائية بقر القواعد التالية :

(أ) دعوى - طلب وقف التنفيذ - ركناء - الجدية والاستعجال .  
الحكم الصادر بوقف تنفيذ قرار بالغاء ترخيص بعد انقضاء المدة المحددة لسريان الترخيص أصلا يكون قد ورد على طلب أضحى غير ذى موضوع - أثر ذلك : الغاء الحكم - أساس ذلك : انتفاء ركلى الجدية والاستعجال اللازمين لوقف التنفيذ .

(ب) دعوى - الحكم فى الدعوى - الحكم بعدم الاختصاص والاحالة - أثره (الاحالة خاص) الحكم بعدم الاختصاص والاحالة - للمحكمة المحال اليها الدعوى أن تنزل التكييف الصحيح على حقيقة طلبات المدعى دون التقيد بالفاظها وعباراتها .

ولأهمية هذا الحكم نشير اليه كاملا فيما يلى :

---

(١) الطعن بالنقض ٣٢٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١٢ - مطة ٢٧ - ١٠٨٧ .



## اجراءات الطعن

فى يوم الأحد الموافق ٢٤ من يوليه سنة ١٩٨٣ أودعت ادارة قضايا الحكومة نيابة عن السادة محافظ القاهرة بصفته الرئيس الأعلى لى حلوان والمعادى ومساعد محافظ القاهرة للقطاع الجنوبى ورئيس حى حلوان والمعادى وقائد شرطة المرافق قلم كتاب هذه المحكمة تقريراً بالطعن قيد بجديولها تحت رقم ٢٩٢٣ لسنة ٢٩ القضائية عليا فى الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى (دائرة منازعات الأفراد والهيئات) بجلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٣ فى الدعوى رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٧ القضائية القاضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام الجهة الادارية بالمصروفات - وطلب الطاعنون للأسباب المبينة فى تقرير الطعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض طلب وقف التنفيذ مع إلزام المطعون ضده بالمصروفات .

وقعت هيئة مفوضى الدولة تقريراً بالرأى القانونى مسبباً فى الطعن ارتأت فيه قبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً مع إلزام الجهة الادارية بالمصروفات . وقد تحدد لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٨٦ وتداول نظره بالجلسات على النحو المبين تفصيلاً بالمحاضر . و جلسة ٧ من يوليه سنة ١٩٨٦ قررت إحالته الى المحكمة الادارية العليا (دائرة منازعات الأفراد والهيئات والعقود الادارية والتعويضات) وحددت لنظره جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٨٦ - ويتلك الجلسة نظرت المحكمة الطعن وقررت اصدار الحكم بجلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٦ . وبجلسة اليوم صدر الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة قانوناً .

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية فيتعين قبوله شكلاً .

ومن حيث أن عناصر المنازعة تتحصل ، حسبما يبين من الأوراق ، فى أن المطعون ضده كان قد أقام دعواه رقم ١٧٧٤ لسنة ١٩٨١ منى مستعجل القاهرة ابتداءً أمام محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بتاريخ ٦ من مايو سنة ١٩٨١ طالباً

الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالأمر الصادر من مساعد محافظ القاهرة للقطاع الجنوبي المتضمن القاء الترخيص الصادر للمدعى بإقامة كشك خشبي على طريق الكورنيش أمام المستشفى العسكري بالمعادي مع إلزام المدعى عليهم بالمصروفات . وقال شرحا لدعواه أنه بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٨١ صدر له ترخيص بإقامة منشأة ثابتة عبارة عن كشك خشب من محافظة القاهرة - حي حلوان والمعادي - إدارة جسر النيل بطريق الكورنيش أمام المستشفى العسكري بالمعادي وقد صدر الترخيص بناء على موافقة منطقة إسكان المعادي بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٨٠ وموافقة إدارة الري في ٣٠ من نوفمبر وموافقة مساعد محافظ القاهرة بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ . وبعد إقامة الكشك المرخص به فوجيء في ٣٠ من إبريل سنة ١٩٨١ باتذاره بأنه بناء على تعليمات مساعد المحافظ فقد ألغى الترخيص الصادر له مع اعطائه مهنة عشرة أيام لازالة الكشك والا تم رفعه بالطريق الإداري فأقام المدعى الدعوى بطلب الحكم بعدم الاعتداد بالأمر الصادر من مساعد المحافظ بإلغاء الترخيص وبجلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وأمرت باحالتها الى محكمة القضاء الإداري وقد وردت الدعوى الى تلك المحكمة حيث قيدت بسجلاتها تحت رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٧ القضائية . وبجلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٨٣ قدم المدعى أصل إعلان تعديل الطلبات وذلك باضافة طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه . وبجلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٣ حكمت المحكمة بعد تحييدها لطلبات المدعى بأنها بطلب وقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر في ١٩٨١/٤/٣٠ بإلغاء الترخيص الصادر له بإقامة كشك خشبي على طريق الكورنيش أمام المستشفى العسكري بالمعادي . بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وألزمت المدعى بالمصروفات . وأقامت المحكمة قضاؤها على أساس أن الأسباب التي قمتها الجهة الإدارية بإلغاء الترخيص وتحصل في أن المدعى قد حصل على بعض الموافقات من غير المختصين بذلك وأن الكشك أقيم أمام إحدى المناطق العسكرية مما يسبب ازعاجا للمرضى ويخل بأمر تتعلق بأمن المنطقة ، وإن هذه الأسباب ليست جديدة على الإدارة وكانت تحت نظرها قبل اصدار الترخيص ، كما أنه لم يثبت أن المدعى قد خالف شرطا من شروط الترخيص ، فضلا عن أن الجهة الإدارية لم تحدد الموافقات التي حصل عليها المدعى من غير المختصين وأن الموضوع مازال محل تحقيق النيابة الإدارية .

وبالتالى فلم يثبت ادعاء الادارة فى هذا الشأن بصفة قاطعة ، ويكون القرار المطعون فيه غير قائم على كامل سببه مما يتعين معه القول بتوافر ركن الجدية اللازم للقضاء بوقف التنفيذ . واذا استظهرت المحكمة توافر ركن الاستعجال ويمثل فيما يتهدد المدعى من ازالة الكشك الذى أقامه بناء على الترخيص فقد انتهت الى قضائها المشار اليه .

ومن حيث أن الطعن يقوم على أساس أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله ذلك أن الترخيص قد صدر بطريق التلاعب من بعض الموظفين غير المختصين ، وهو مايجرى التحقيق بشأنه بمعرفة النيابة الادارية ، وأن قيام الكشك فى منطقة عسكرية أمام المستشفى العسكرى بالمعادي يتعارض مع مقتضيات المصلحة العامة والأمن العام ، فضلا عما يسببه من ازعاج للمرضى واغلاق للراحة الأمر الذى يحق معه للدائرة الغاؤه ، ويكون طلب وقف التنفيذ فاقد ركن الجدية فضلا عن عدم تحقق ركن الاستعجال فى الطلب نظرا لانتهااء مدة الترخيص فى ١٩٨٢/٢/٢٨ ، وهو ترخيص مؤقت ينتهى بانتهاء الأجل المحدد له .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن ادارة جسور النيل بحى حلوان والمعادي كانت قد رخصت للمطعون ضده ، بناء على طلبه ، باقامة منشأة ثابتة عبارة عن كشك خشبى على مسطح ١٢٠ مترا مربعا على مسطح النيل بطريق الكورنيش من البر الشرقى أمام المستشفى العسكرى ، وقد تضمن الترخيص الصادر بتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٨١ أنه تم بناء على موافقة منطقة اسكان المعادي القطاع الجنوبي لمحافظة القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/١١/١ وكذلك موافقة ادارى الرى بتاريخ ١٩٨٠/١١/٣٠ ، وبعد موافقة مساعد محافظ القاهرة بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ وقد تضمن الترخيص فى البند (٢) تحديد الجعل السنوى الذى يدفع مقدما ، كما نص البند (٥) على التزام المرخص له باصلاح كل ضرر يحدث للمنافع العامة بسبب الأعمال التى يجريها فى الوقت الحاضر ، أى وقت صدور الترخيص ، بحيث اذا قصر فى ذلك يكون للدائرة تنفيذ الاصلاح على حسابه . كما نص البند (١١) على أنه يجب على المرخص له تقديم طلب تجديد الترخيص فى أول كل سنة مع سداد الرسوم المقررة . ويكتاب مؤرخ ٣٠ من ابريل سنة ١٩٨١ أفادت رئاسة حى حلوان والمعادي المطعون ضده بأنه

تقرر ، بناء على تعليمات مساعد محافظ القاهرة بتاريخ ٢٩ من ابريل سنة ١٩٨١ ، إلغاء الترخيص الصادر له من الحي بإقامة كشك خشبي على النيل مع امهاله عشرة أيام للإزالة . كما أفاد مدير الادارة العامة للطرق وجسور النيل بحى جلوان والمعادى المطعون ضده بكتاب مؤرخ ١٠ من مايو سنة ١٩٨١ بصدور قرار مساعد محافظ القاهرة بتاريخ ٢٩ من ابريل سنة ١٩٨١ بإلغاء الترخيص السابق منحه لإقامة كشك خشبي بطريق الكورنيش أمام مستشفى المعادى .-

ومن حيث أنه ولئن كان المطعون ضده قد أقام دعواه ابتداء أمام محكمة القاهرة للأمر المستعجلة بطلب الحكم بعدم الاعتداد بالأمر الصادر من مساعد محافظ القاهرة بإلغاء الترخيص الصادر له بإقامة كشك خشبي على طريق الكورنيش أمام المستشفى العسكرى بالمعادى ، وقد حكمت تلك المحكمة بعدم اختصاصها ولائها بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها الى محكمة القضاء الإدارى ، فإنه يكون لهذه المحكمة الأخيرة أن تنزل التكييف الصحيح على حقيقة طلبات المدعى نون التقيد بالفاظها أو عباراتها ويكشف واقع الحال من التجاء المدعى لرفع دعواه أمام القضاء المستعجل وعبارات طلباته أمام ذلك القضاء بأنها بطلب الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بقرار مساعد محافظ القاهرة بإلغاء الترخيص الذى سبق منحه له ، أنه انما يطلب فى حقيقة الأمر وقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر بإلغاء الترخيص وهو ما أكدته المدعى ذاته بالإعلان الذى قام بتوجيهه الى المدعى عليهم بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ وأودع أصله سكرتارية المحكمة فى أول جلسة من جلسات المرافعة التى تحدثت لنظر دعواه أمام محكمة القضاء الإدارى بتاريخ ١٣ من يناير سنة ١٩٨٣ ، فقد تضمن الاعلان طلب المدعى الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه حتى يفصل فى موضوع الدعوى ، وعلى ذلك فإن طلب وقف التنفيذ قد توافرت له الشروط الشكلية اللازمة لقبوله فى مفهوم حكم الفقرة الأولى من المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أنه وأيا ماكان أمر مشروعية أو عدم مشروعية القرار الصادر بتاريخ ٢٩ من ابريل سنة ١٩٨١ بإلغاء الترخيص الذى كان قد منح للمطعون ضده بإقامة كشك خشبي على مسطح ١٢٠ مترا مربعا على مسطح النيل بطريق

الكورنيش أمام المستشفى العسكري بالمعادي في ضوء الشروط التي تضمنها الترخيص وفي ضوء القواعد العامة التي تنظم اختصاصات وسلطات الجهة الإدارية ومنها تلك المتصلة بالأعمال والتراخيص التي تقام أو تمنح على الأملاك العامة ذات الصلة بالرئى والصرف أو المملوكة ملكية خاصة للدولة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو المملوكة للأفراد والمحملة بالقيود المنصوص عليها في التشريعات لخدمة الأغراض العامة للرئى والصرف وماهو مقرر من حق الإدارة في إلغاء الترخيص حتى قبل انتهاء مدته عند قيام ما يبرر ذلك وبمراعاة أن المطعون ضده لم يقدم ما يثبت جدية جهة الإدارة في إصدار قرارها الذى يطلب وقف تنفيذه ، فإن الثابت في خصوصية المنازعة الماثلة أن مدة الترخيص كان محددا لانتهائها طبقا لحكم البند (٢) من الترخيص يوم ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٢ ، وكان يلزم لتجديده تقديم المستفيد من الترخيص بطلب بذلك الى الجهة الإدارية طبقا لحكم البند (١١) من الترخيص ، وعلى ذلك واذا كانت الجهة الإدارية قد أثبتت في بعض دفاعها بأن الترخيص يعتبر منتهيا على أى حال اعتبارا من يوم ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٢ مما يؤكد عدم موافقتها على تجديده ، الأمر الذى يلزم تحلقه لتجديد الترخيص ، وكان المطعون ضده قد أكد في مذكرته المقدمة بجلسة المرافعة أمام دائرة فحص الطعون بتاريخ ٢ من يونيه سنة ١٩٨٦ أنه لايطعن في قرار عدم تجديد الترخيص وإنما ينصرف طعنه الى وقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر بإلغاء الترخيص ، فإن الحكم بوقف تنفيذ القرار بإلغاء الترخيص بعد انقضاء المدة المحددة لسريان الترخيص أصلا يكون قد ورد على طلب أضحي غير ذى موضوع ولا يغير من هذا النظر ما قدمه المطعون ضده بحافظة مستنداته المقدمة لدائرة فحص الطعون بجلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٨٦ من ائذار عرض وايداع رسوم ترخيص إقامة الكشك لمدة تنتهى في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٦ . ذلك أن تجديد الترخيص يلزم أن تصدر به موافقة الجهة الإدارية المختصة ويكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى في قضائه الى وقف تنفيذ القرار المطعون فيه مستظها توافر ركنيه اللآزمين للقضاء به وهما الجدية والاستعجال ، في حين أن طلب وقف التنفيذ كان قد أضحي غير ذى موضوع ، على ما سلف إلبيان ، مما يمتنع معه القول بتوافرها قد جانب صحيح حكم القانون، ويكون من المتعين إلغاؤه والقضاء برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون

فيه مع إلزام المطعون ضده بالمصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

قلهذه الاسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وألزم المطعون ضده بالمصروفات<sup>(١)</sup> .

---

(١) راجع حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٢٩٢٣ لسنة ٢٩ قضائية - مشار اليه بمجموعة أحكام المحكمة الانارية العليا - السنة ٣٢ قضائية - الجزء الأول - من أكتوبر ١٩٨٦ - فبراير ١٩٨٧ - بند (٦) - ص ٦٥ - ٧٠ .

## الباب السادس

ضوابط الأحكام المستعجلة وأحكام وقف تنفيذ القرار الإداري وطبيعة هذه الأحكام وقطعيتها ، والتمييز بين حجية الشيء المقضي وقوة الأمر المقضي وتنفيذ الأحكام ، وطرق الطعن فيها. والإجراءات التي تتخذ في حالة الامتناع عن تنفيذها





# الباب السادس

ضوابط الأحكام المستعجلة ، وأحكام وقف تنفيذ القرار الإداري وطبيعة هذه الأحكام والتمييز بين حجية الشيء المقضى وقوة الأمر المقضى ، وتنفيذ الأحكام ، وطرق الطعن فيها ومسئولية الإدارة عن عدم التنفيذ

ويشتمل هذا الباب على الفصول التالية :

## الفصل الأول

شكل الأحكام المستعجلة  
وأحكام وقف تنفيذ القرار الإداري وطبيعة هذه الأحكام وقطعيتها والتمييز بين حجية الشيء المقضى وقوة الأمر المقضى وتعدى أثر الحكم فى الالغاء الكامل - والالغاء النسبى

## الفصل الثانى

تنفيذ الأحكام

## الفصل الثالث

الطعن فى الحكم الصادر فى الطلب المستعجل المتعلق بوقف تنفيذ القرار الإداري

## الفصل الرابع

الاجراءات التى تتخذ ضد الإدارة  
فى حالة الامتناع عن تنفيذ الأحكام الصادرة من مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري

## الفصل الأول

ضوابط الأحكام المستعجلة وأحكام وقف تنفيذ القرار الإداري وطبيعة هذه الأحكام وحجية الشيء المقضى وقوة الأمر المقضى وتعدى أثر الحكم فى الإلغاء الكامل - والإلغاء النسبى  
المبحث الأول

ضوابط الأحكام المستعجلة وطبيعتها وحجيتها وأحكام وقف تنفيذ القرار الإداري وطبيعتها وحجيتها

يتبع فى هذه الأحكام نفس القواعد والأصول والضوابط اللازمة لصحة الأحكام العادية ، فيجب أن تتم المرافعة فى القضايا التى تصدر فيها فى جلسة علنية الا اذا رأت المحكمة جعلها سرية محافظة على النظام العام أو الآداب العامة على أن ينطق بالأحكام بعد ذلك فى جلسة علنية . وتكون المرافعة بطريقة شفوية على أن يباح للخصوم ابداء طلباتهم الختامية بالشكل الذى يريدهونه شفاهة أو كتابة . أى أنها تخضع للقواعد المقررة للأحكام والمنصوص عليها فى الفصل الأول من الباب التاسع من قانون المرافعات (المواد ١٦٦ وما بعدها) . ويلزم أن تشمل الأحكام على اسم القاضى الذى أصدرها واسم كاتب الجلسة الذى كان موجودا وقت نظر الدعوى وأسماء وعناوين الخصوم ثم ذكر عرض مجمل لوقائع الدعوى والطلبات الختامية وخلاصة موجزة للدفع القانونية والأسباب التى بنيت عليها ثم المنطوق وامضاء القاضى والكتاب . أى يتعين اشمالها على البيانات اللازمة فى الأحكام<sup>(١)</sup> ، ويتعين تسببها والا كانت باطلة ، فقد قرر قانون المرافعات قاعدة عامة فى المادة ١٧٦ منه تقضى بضرورة اشمال الأحكام على الأسباب التى بنيت عليها أيا كانت المحكمة التى تصدرها .

والأحكام المستعجلة وأحكام وقف التنفيذ مؤقتة بطبيعتها تقضى بها الضرورة العادة والخطر الطارئ، وهى لا تلزم محكمة الموضوع عند نظر النزاع موضوعا، وإذا زالت العلة والأسباب التى بنيت عليها هذه الأحكام انهارت معها وأصبحت فى حكم العدم. ومع ذلك فيجوز أن تبقى الأحكام مدة طويلة أو غير معينة أو بصفة مستمرة إذا لم يطرح الحق الذى صدر الحكم للمحافظة عليه أمام محكمة الموضوع لأى سبب من الأسباب .

(١) نقض ١٩٥٥/١٢/٢٩ - مجموعة للتبويب - ٦ - ١٦١٣ .

(ترجع الأحكام بمؤلف الأستاذ / محمد على راتب وزميله قضاء الأمور المستعجلة، ط / ١٩٨٥ ص ١١٨ - ١١٩) . ٣٠٠

★ والأحكام التي يصدرها قاضي الأمور المستعجلة والقاضي الإداري تخضع لأصول قانونية واحدة (مع مراعاة الملاءمة التي تتفق مع طبيعة الدعوى الإدارية) فهذه الحجية تلزم القاضي الذي أصدر الحكم ، كما تلزم طرفي الخصومة بما يقضى به القاضي «بصفة مؤقتة» مع عدم المساس بأصل الحق ، وينبني على ذلك أنه لما كانت الأحكام المستعجلة وأحكام وقف تنفيذ القرارات الإدارية ليست فاصلة في أصل النزاع لأنها أحكام وقتية لا تتعرض لموضوع الحق ، فإنه بذلك لا يجوز العدول عنها الا اذا كانت الأسباب التي دعت الى اصدارها قد تعطلت أو جد من الأمور ما يستدعي الحد من أثرها أو وقف تنفيذها .

فمثلا يظل الحكم حائزا لقوة الشيء المقضي فيه طالما بقيت الظروف التي بنى عليها الحكم قائمة ، فلا يجوز أن يعرض هذا الحكم على القاضي الذي أصدره مرة أخرى الا اذا تغير المركز القانوني السابق للخصوم سواء من ناحية الواقع أو من ناحية القانون ، فإذا تغيرت هذه الظروف وطراً عليها ما يستوجب تعديل الحكم ، ففي هذه الحالة فقط نزول الحجية التي كانت للحكم ، ويستطيع القاضي أن يحل عن هذا الحكم .

★ وقضى بأنه وإن كان الأصل في الأحكام الصادرة في الأمور المستعجلة وأحكام وقف تنفيذ القرارات الإدارية أنها لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه «بصفة نهائية» باعتبارها وقتية لا تؤثر في أصل الموضوع الا أنه ليس معنى هذا جواز إثارة النزاع الذي فصل فيه القاضي من جديد متى كان مركز الخصوم والظروف التي انتهت بالحكم هي عينها ولم يطرأ عليها أى تغيير ، اذ هذا يضع الحكم المستعجل طرفي الخصومة في وضع مادي يجب احترامه بمقتضى حجية الشيء المحكوم فيه بالنسبة للظروف نفسها التي أوجبتة للموضوع عينه الذي كان محل بحث الحكم السابق صدوره طالما لم يحصل تغيير مادي أو قانوني في مركز الطرفين قد يسوغ إجراء مؤقتاً للحالة الجديدة الطارئة .

★ وقضى بأنه وإن كان الأصل في الأحكام الصادرة في الأمور المستعجلة أنها لا تحوز حجية الأمر المقضى باعتبارها وقتية ولا تؤثر في أصل الموضوع الا أن هذا ليس يعني جواز إثارة النزاع الذي فصل فيه القاضي المستعجل من جديد متى كان مركز الخصوم هو والظروف التي انتهت بالحكم هي بعينها لم يطرأ عليها أى

تغيير - اذ هنا يضع الحكم طرفي الخصومة في وضع ثابت واجب الاحترام بمقتضى حجية الأمر المقضى بالنسبة لنفس الظروف التي أوجبه ولذات الموضوع الذي كان محل البحث في الحكم السابق صدوره مادام أنه لم يحصل تغيير مادي أو قانوني في مركز الطرفين يصوغ اجراء مؤقتا للحالة الطارئة الجديدة<sup>(١)</sup> .

★ ولا تمتد حجية هذه الاحكام على الغير الذي لم يكن طرفا في الحكم الذي صدر في الدعوى ، فهذه الحجية قاصرة على طرفي الخصومة ، فلا يصح الاحتجاج بالحكم على شخص لم يعلن بالدعوى أو لم يمثل حقيقة في الخصومة . ومن أمثلة ذلك أن يرفع أحد الشركاء دعوى بطلب وضع العقار المشترك تحت الحراسة القضائية ويقتصر على مخاصمة فريق من الشركاء دون مخاصمة الباقين ، فالحكم الذي يصدر بالحراسة في هذه الحالة لا يمتد أثره بالنسبة لمن لم يختصم في الدعوى ، فلا يصح الاحتجاج به عليه فيمتنع على من حكم لصالحه تنفيذ الحكم بالنسبة لمن لم يمثل حقيقة في الدعوى ، ولا سبيل أمام المحكوم له في هذه الحالة الا أن يرفع دعوى مبتدأه ضد من لم يمثل في الدعوى الأولى بطلب وضع العين المشتركة تحت الحراسة<sup>(٢)</sup> .

ونخلص مما تقدم الى مايلي :

★ حكم القاضي الإداري في الشق المستعجل هو حكم قطعي ولكنه لا يقيد قاضي الموضوع في الشق المتمثل بالإلغاء :

ان مجلس الدولة حين يفصل في طلب وقف التنفيذ انما يصدر حكما ، وهذا الحكم- كما تقول المحكمة الادارية العليا (في حكمها الصادر في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ س ١ ص ٦٤) : «وان كان حكما مؤقتا، بمعنى أنه لا يقيد المحكمة عند نظر أصل طلب الإلغاء ، الا أنه حكم قطعي ، وله مقومات الاحكام وخصائصها ، ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه في الخصوص الذي صدر فيه ، طالما لم تتغير الظروف ، وبهذه المثابة يجوز

---

(١) نقض ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - مجموعة الاحكام المندية - السنة السادسة - ص ١٩١١ رقم ٢٢٠ .

(٢) راجع مؤلفنا موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ واشكالته، المجلد الأول القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ واشكالته أمام القضاء المادي ط / ١٩٩٠ / ١٩٩١ - ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا استقلالا ، شأنه في ذلك شأن أي حكم انتهائى .... - (وذلك على فرض أن الحكم صدر من محكمة القضاء الإداري) .

ولكن إذا كان الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ - كقاعدة عامة - لا يقيد المحكمة عند التعرض للفصل في طلب الإلغاء ، فإلى أي مدى تصل حريتها في هذا الخصوص ؟ لقد تبين الرأي بين محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا في هذا الصدد على النحو التالي :

فمحكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٩٥٧ (س ١١ ص ١٨٠) تقول :

« ... استقر قضاء هذه المحكمة على أن الحكم الذي نصدره محكمة وقف التنفيذ هو حكم قطعي ، له معلومات الأحكام وخصائصها ويحوز قوة الشيء المقضي به بالنسبة للوجه المستعجل للنزاع فقط ، وتتقيد به المحكمة بوصفها الجانب المستعجل للنزاع بحيث لا يجوز لها العدول عنه ، كما لا يجوز لأصحاب الشأن إثارة النزاع أمامها من جديد ، طالما أن الظروف الملائمة له لم تتغير ، ولكنه لا يقيد تلك المحكمة عندما تنقضي في موضوع طلب الإلغاء ، لأن حكمها الأول حكم وقفي ويتناول الوجه المستعجل للنزاع فقط دون المساس بأصل الموضوع . ومن ثم يجوز للمحكمة عند نظر موضوع دعوى الإلغاء العدول عنه كلياً أو جزئياً ، بما في ذلك ما تكون المحكمة قد فصلت فيه من دفع أو أيدت أمامها من الخصوم بقصد التلليل على عدم جدية طلب وقف التنفيذ ، لأنه إذا كان من المبطل به ن الدفع بصدد أية دعوى تعتبر من المسائل المتفرعة عنها ، وكانت القاعدة أن الفرع يتبع الأصل ويأخذ حكمه ، فلا يستساغ أن يكون للحكم الصادر من محكمة وقف التنفيذ في الدفع التي تثور أمامها قوة تفوق الحكم الصادر منها في موضوع طلب وقف التنفيذ ذاته . ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز إعادة النظر في الدفعين بعدم الاختصاص وبعدم القبول على غير أساس من القانون متعييناً رفضهما ، والبحث في صحتهما من جديد . »

ولكن المحكمة الإدارية العليا ، حين طعن أمامها في حكم محكمة القضاء الإداري السابق ، رفضت النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، وقررت في حكمها الصادر في ١٢ أبريل سنة ١٩٥٨ (س ٣ ص ١١٠٣) أنه إذا كان حقاً أن الحكم الذي يصدر في موضوع الطلب سواء بوقف التنفيذ أو عدمه على حسب الظاهر الذي تبدو

به الدعوى لا يمس أصل طلب الإلغاء ، فلا يقيد المحكمة عند نظر أصل هذا الطلب موضوعا ، فانه يجب ألا يغرب عن البال أن الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ - كما قررت محكمة القضاء الإدارى نفسها - هو حكم قطعى ، وله مقومات الأحكام وخصائصها .

ويبنى على ذلك أنه يحوز حجية الأحكام فى خصوص موضوع الطلب ذاته ، ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف ، كما يحوز هذه الحجية من باب أولى بالنسبة لما فصلت فيه المحكمة من مسائل فرعية قبل البت فى موضوع الطلب كالدفع بعدم اختصاص القضاء الإدارى أصلا بنظر الدعوى لمسبب متعلق بالوظيفة أو بعدم اختصاص المحكمة أصلا بنظرها بحسب موضوعها أو بعدم قبولها أصلا لرفعها بعد الميعاد أو لأن القرار المطعون فيه ليس نهائيا ، إذ قضاء المحكمة فى هذا كله ليس قطعيا فحسب ، بل هو نهائى أيضا ، وليس مؤقتا ، فيقيدها عند نظر طلب إلغائه . فما كان يجوز لمحكمة القضاء الإدارى - والحالة هذه ، بعد إذ فصلت بحكمها الصادر فى ٣ من مايو سنة ١٩٥٣ برفض الدفيعين بعدم الاختصاص ، وعدم قبول الدعوى وبوقف تنفيذ القرار - أن تعود عند نظر طلب الإلغاء فتفصل فى هذين الدفيعين من جديد ، لأن حكمها الأول كان قضاء نهائيا ، وحاز حجية الأحكام ثم قوة الشيء المحكوم به ، ولو أنها قضت على خلاف ما قضت به أولا لكان حكمها معينا لمخالفته لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به وكان واجبا الغاؤه .

★ ويرى الفقه ونحن نؤيده أن ما انتهت اليه المحكمة الإدارية العليا صحيح فى هذا الخصوص ، ذلك أن طبيعة اجراء وقف التنفيذ توجب أن تحتفظ المحكمة بحريتها فى إلغاء القرار أو عدم إلغائه بصرف النظر عن حكمها الصادر بوقف تنفيذه ، حتى لا يكون حكمها السريع فى طلب وقف التنفيذ حائلا بينها وبين أعمال حكم القانون السليم فيما يتعلق بمشروعية القرار المطلوب الغاؤه . وهذا الاعتبار لا أثر له فيما يتعلق بالفصل فى الدفوع ، لأن محكمة وقف التنفيذ تفصل فيها عن بصيرة وبينة ، فلا محل للعودة الى مناقشتها من جديد ، فذلك مالا يتفق وحجية الأحكام .

ووقف التنفيذ وإن كان يتم بحكم ، إلا أنه إجراء وقفي يظل معلقا على نتيحة الحكم في طلب الالفاء ، فيزول كل أثر للحكم إذا رفضت الدعوى موضوعيا ، ويصبح غير ذي موضوع إذا حكم بالفاء القرار .

ومن ناحية أخرى فإن وقف التنفيذ قد يرد على جميع آثار القرار المطلوب الفاءه ، وقد يقتصر على أثر بعينه من آثاره ، شأنه في ذلك شأن الحكم بالفاء القرار .

وجدير بالذكر أن التنازل عن الخصومة أمام محكمة القضاء الإداري يشحب أثره إلى طلب وقف التنفيذ ، ويؤدى إلى الحكم بالفاء الحكم بوقف التنفيذ السابق صدوره قبل التنازل والمنظور أمام المحكمة الإدارية العليا<sup>(١)</sup> .

وتجدر الإشارة إلى أن الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ يجوز الطعن فيه استقلالا باعتباره حكما قطعيا وله مقومات الأحكام التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة المختصة ، فإذا كان صادر من المحاكم الإدارية فيمكن استئنافه أمام محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية ، وإذا كان صادرا من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم التأديبية فيمكن الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا بشرط توافر الشروط المتعلقة بقبول الدعوى .

★ وخلاصة القول أن الأحكام المستعجلة وأحكام وقف التنفيذ تعد أحكاما قضائية بالمعنى الفني وهي لهذا تتمتع بما تتمتع به الأحكام الأخرى من حصانات وأهمها حجية الأمر المقضى بالمعنى الفني ، لأنها صورة من صور الحماية القضائية ولا يحول دون ذلك القول بأنها حجية مؤقتة لأن تأهيت الحماية لا يمنع من كونها حماية قضائية ، إذ أن الأحكام الموضوعية ذاتها تحوز حجية مؤقتة ، قلقة مادام الطعن فيها جائز ، وإذا كان الحكم الوقفي لا يقيد محكمة الموضوع ، ولا أثر له في ثبوت الحق أو نفيه ، فإن ذلك لا يرجع إلى كون الحكم الوقفي لا يحوز الحجية ، وإنما يرجع إلى اختلاف الدعوى الموضوعية عن الدعوى التي صدر فيها الحكم المستعجل ، موضوعا وسببا ، إذ أن الحجية القضائية إنما هي حجية نسبية تقتصر على المسألة التي فصل فيها الحكم خصوما وموضوعا وسببا<sup>(٢)</sup> .

(١) حكم المحكمة الإدارية العليا في ١١ مارس سنة ١٩٦١ من ٦ ص ٧٩٢ .

(٢) راجع الطعن رقم ٢٣٢ من ٢٦ ق عليا جلسة ١٩٨٦/١١/٢٣ مشار إليه بمجموعة العليا ج أول من أكتوبر ٨٦ حتى فبراير ٨٧ ص ٢٦٥ ومابعدها .

وبناء على ما تقدم نؤكد أن الأحكام الوقتية تحوز الحجية القضائية المانعة من إعادة نظر ما فصلت فيه طالما لم تتغير عناصر المسألة ، أو لم تتغير الظروف التي صدرت فيها هذه الأحكام ، فضلا عن هذه الحجية ، فإن الأحكام الوقتية تعد أحكاما قطعية ، حاسمة للنزاع في مسألة معينة ، ومن ثم تستنفد ولاية القاضي الذي يصدرها ، فلا يجوز العدول عنها أو التعديل فيها إلا إذا تغيرت الظروف التي صدرت فيها ، فالتسليم بحجية هذه الأحكام يفترض حتما التسليم بقطعيتها الأمر الذي يؤدي إلى استفادها لولاية القاضي الذي يصدرها .

ونبين فيما يلي مفهوم قطعية الحكم ، ومفهوم الأحكام الموضوعية :

#### (أ) مفهوم قطعية الحكم :

القطعية بمعناها الاصطلاحي في هذا الخصوص ، هي الحسم الملزم لمسألة معينة ، وبعبارة أخرى الحسم القضائي لمسألة من الممائل حصما للنزاع حولها بين الخصوم ، لا رجوع فيه ولا عدول عنه ، من جانب المحكمة التي أصدرت العمل التقضي ، ومن جانب الخصوم إلا في الحدود التي يقرها المشرع .

★ ومن هنا يكون الحكم قطعيا ان كان فاصلا في نزاع بين الخصوم حول مسألة معينة ، فصلا لا تستطيع المحكمة العدول عنه . وهذا ما تقتضيه طبائع الأشياء ، إذ أن القاضي بحكمه هذا ، يكون قد استفرغ جهده في بحث المسألة التي فصل فيها ، واستنفد كل طاقاته الذهنية ، ونشاطه الفكري في تكوين الرأي القانوني فيما عرض عليه ، وقد أثر ذلك الجهد وهذا النشاط في القرار الحاسم الذي انتهى إليه ، والذي يعد تمة طبيعية للجهد الذي بذل في الخصومة سواء من جانب الخصوم أو من جانب القاضي . فقد تقدم الخصوم بكل طلباتهم وتقدموا بكل ما لديهم من أدلة لاثباتها ، وأثاروا كل ما تجمع لديهم من دفاع ودفع . ومن ناحية أخرى ، فقد عكف القاضي على دراستها ، وانكب على تقديرها ووصل بذلك إلى ما وصل إليه من قرار مقيد له ولهم . ولا يكون - والأمر كذلك - من الخير أو حسن أداء العدالة ، تكرار هذا الجهد ثانية ، لأن ذلك يؤدي إلى تأييد المنازعات مما يعصف بالاستقرار القانوني للأوضاع والمراكز التي تحرص التشريعات على تحقيقه .



★ والقطعية بهذا المعنى ، لا تعنى الفصل فى موضوع الدعوى المطالب به فحسب ، وإنما تعنى الفصل فى مسألة من المسائل ، مثارة فى الخصومة ، أما من الخصوم ، وأما من القاضى نفسه فحسب ، لتعلقها بالنظام العام ، سواء كانت مسألة موضوعية - فى موضوع الدعوى أو فى شق منها - أو اجرائية كالاختصاص أو الولاية أو صحة أو بطلان المطالبة وما الى ذلك ، وعلى هذا يعرف الفقه الحكم القطعى بأنه الذى يحسم النزاع فى مسألة معينة ، متعلقة بموضوع الدعوى كله أو جزء منه ، أو بمسألة منقرعة عنه وقد عرفته محكمة النقض بأنه الذى يضع حدا للنزاع فى جملته أو فى جزء منه أو فى مسألة منقرعة عنه ، بفصل حاسم لا رجوع فيه من جانب المحكمة التى أصدرته ولكنه يخضع لطرق الطعن فى الأحكام .

أما الحكم الذى لا يتضمن حصما للنزاع أو حلا لخلافات بين الخصوم فى مسألة معينة ، فلا يدخل فى عداد الأحكام القطعية التى تستنفذ ولاية المحكمة التى أصدرته فجدير بالذكر أن اعتبار الدعوى كأن لم تكن وإن كان يترتب عليه إلغاء إجراءاتها إلا أنه لا يسقط الحق فى الأحكام القطعية الصادرة فيها أى أن اعتبار الدعوى كأن لم تكن لا يؤثر على ماتضمنه الحكم من قضاء قطعى<sup>(١)</sup> .

#### (ب) مفهوم الأحكام الموضوعية :

هى تلك التى تصدر فى موضوع الدعوى ، أى الحق أو المركز القانونى محل الادعاء . سواء بتأكيد وجوده أو نفيه هذا الوجود . ويعد الحكم موضوعيا سواء كان صادرا باجابة المدعى الى طلباته كلها أو رفضها ، أو اجابة بعض طلباته دون البعض الآخر ويكون الحكم موضوعيا اذ كان فاصلا فى دفع من الدفوع الموضوعية ، وسواء كان صادرا بقبول الدفع أو رفضه .

وتعد الأحكام الموضوعية من أهم الأحكام القضائية قاطبة ، نظرا لما تلعبه من دور هام فى الحياة القانونية . فالاستقرار القانونى لا يتحقق الا بها ، فهى تحقق اليقين القانونى حول وجود أو عدم وجود الحق أو المركز القانونى محل الادعاء ،

---

(١) الطعن بالنقض رقم ٤٣١ لسنة ٤١ ق - جلسة ٧٥/١٢/٢٢ - ص ٢٦ - من ١٦٤٦ ، مضاف إليه بمجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض فى خمسين علماً - ج ١ - المجلد الرابع ١٩٨٧ - ص ٣٩٣٠ - ٣٩٣١ بند ١١٨ .

فهى تشتمل على الرأى القضائى الملزم للخصوم ولل قضاء معا ، فلا يجب على الخصوم إعادة المناقشة أو لمنازعة حول ما قضى به الحكم الموضوعى فلا يمكن لهم رفع الأمر ثانية الى القضاء ، كما يجب على المحكم الأخرى أن تحترم ما قضى به الحكم الموضوعى الصادر من غيرها فى الخصومات المستقبلية والتى يثار فيها ما قضى به حكم سابق ، ولذا تكتسب الأحكام الموضوعية فاعلية خارجية تتمثل فى ضرورة احترام ما قضى به الحكم مستقبلا من جانب الخصوم والقضاء معا ، وهذه الفاعلية هى ما يطلق عليها حجية الأمر المقضى .

### المبحث الثانى

( التمييز بين حجية الشيء المقضى وقوة الأمر المقضى )

وتعدى أثر الحكم بالانقضاء الكامل والجزئى

L'autorité de la chose jugée et la force de la chose jugée

اولا : التمييز بين حجية الشيء المقضى وقوة الأمر المقضى :

★ ان حجية الأمر المقضى معناها ان للحكم حجية فيما بين الخصوم ، وبالنسبة الى ذات الحق محلا وسببا .

أما قوة الامر المقضى فهى المرتبة التى يصل اليها الحكم اذا أصبح نهائيا غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن الاعتيادية وان قلل قابلا للطعن فيه بطريق غير اعتيادى<sup>(١)</sup> .

فالحكم القطعى نهائيا كان أو ابتدائيا حضوريا أو غيابيا ، تثبت له حجية الشيء المقضى لانه حكم قضائى فصل فى خصومة - ولكن هذا الحكم لا يحوز قوة الأمر المقضى الا اذا أصبح نهائيا غير قابل للطعن فيه بطريق اعتيادى ، والا فإنه لا يحوز هذه القوة ، ولكن تكون له حجية الشيء المقضى . وتبقى هذه الحجية قائمة ما دام الحكم قائما . فاذا ما طعن عليه بطريق اعتيادى كاستئناف أو قفلة حجيته وإذا ألقى نتيجة للطعن زال وزالت معه حجيته ، أما اذا تأيد ولم

(١) وفى ذلك تقول محكمة النقض ما يلى :-

«قوة الامر المقضى صفة تثبت للحكم النهائى ، ولا يمنع من ثبوت هذه الصفة أن يكون الحكم مما يجوز الطعن فيه بطريق للتقض أو أنه طعن فيه بالفعل» .

(طعن ٨٩١٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٣٠ من ٣٩ ق - ص ٩٣٢) .

يعد قابلاً للطعن بطريق اعتيادي بقيت له حجية الأمر المقضي وانضافت لها قوة الشيء المقضي<sup>(١)</sup> .

وعلى هذا فإن حجية الشيء المقضي تثبت للأحكام القطعية بمجرد صدورها يصرف النظر عن قابليتها للطعن فيها بطرق الطعن العادية وغير العادية ، في حين أن قوة الأمر المقضي مرتبة أعلى يصل إليها الحكم إذا أصبح نهائياً أى غير قابل للطعن فيه بطرق الطعن العادية كالمعارضة والاستئناف ، وإن ظل قابلاً للطعن فيه بطريق غير اعتيادي كالنقض والتماس إعادة النظر ، وبذلك يمكن أن يكون كل حكم حائزاً لقوة الأمر المقضي حائزاً أيضاً لحجية الشيء المقضي ولكن العكس غير صحيح<sup>(٢)</sup> .

ويعد الإشارة إلى تلك المبادئ العامة ننقل إلى ما يتعلق بأحكام القضاء الإداري ، فنعرض حكماً هاماً للمحكمة الإدارية العليا يتناول الشروط اللازمة لقيام حجية الأمر المقضي حيث تقول :

«إن ثمة شروطاً لقيام حجية الأمر المقضي وهذه الشروط قسمين ، قسم يتعلق بالحكم ، وهو أن يكون حكماً قضائياً ، وأن يكون حكماً قطعياً ، وأن تكون الحجة في منطق الحكم لا في أساليبه إلا إذا ارتبطت الأسباب ارتباطاً وثيقاً بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب ، فإن الأسباب في هذه الحالة تكون لها أيضاً حجية الأمر المقضي - وقسم يتعلق بالحق المدعى به ، ويشترط أن يكون هناك اتحاد في الخصوم فلا يكون للحكم حجية إلا بالنسبة للخصوم أنفسهم ، واتحاداً في المحل إذ لا يكون للحكم هذه الحجة إلا بالنسبة للموضوع ذاته وأن يكون أخيراً ثمة اتحاد في السبب»<sup>(٣)</sup> .

(١) الاستاذين / عز الدين الناصري ، وحامد عكاز / «التعلق على قانون الإثبات» - ١٩٨٤ - مرجع سابق - ص ٣٦٩ ومابعدها .  
(٢) الدكتور / سليمان مرقص : «أصول الإثبات في المواد المدنية» - ١٩٥٢ - ص ٢٧٩ .  
وكذلك : دكتور / حسنى سعد عبد الوالد : «تنفيذ الأحكام الإدارية» - رسالة دكتوراه - ١٩٨٤ - حقوق القاهرة - ص ١٥ ومابعدها .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه كثيراً ما تستعمل عبارتي «قوة الأمر المقضي» بقصد حجية الشيء المقضي ، كما وقع بعض الفقه في هذا الخلط مستعملاً التمييزين بمعنى واحد وهو معنى «الحجية» ويرجع الخلط إلى لغة القانون الفرنسي أما في اللغة العربية فيسهل التمييز بين الحكم القطعي ويحوز الحجة والحكم النهائي ويحوز الحجة والقرعة معا .

(٣) المحكمة الإدارية العليا في ٢٨ فبراير ١٩٦٥ - السنة العاشرة القضائية - ص ٧٨٤ .

★ وقد اتجه الراى القانونى الى أن الاحكام الصادرة بالغاء القرارات الادارية تتعلق حجيتها بالنظام العام ، وقد سحبت المحكمة الادارية العليا هذا الحكم ليشمل بصفة عامة حجية الاحكام الصادرة فى المنازعات الخاصة بالمراكز التنظيمية العامة سواء أكانت طعوناً بالغاء ، أو كانت من قبيل المنازعات الاخرى المتعلقة بالمرتبات والمعاشات الخاصة بالموظفين ، فى حين ان الاحكام الصادرة فى دعاوى المسئولية والعقود الادارية لا تعتبر حجيتها من النظام العام <sup>(١)</sup> .

وقد جرت قوانين مجلس الدولة المتعاقبة على الاشارة الى أنه تسرى فى شأن جميع الاحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه ، على أن الاحكام الصادرة بالالغاء تكون حجة على الكافة ، وعلى ذلك فإن الاحكام الصادرة من جهات القضاء الادارى ذات حجية نسبية طبقاً للأصل العام ، واستثناء من ذلك فإن حجية أحكام الغاء تسرى فى مواجهة الكافة أى أنها ذات حجية مطلقة لان القرار موضوع الغاء لا يمكن اعتباره ملغياً بالنسبة لفريق ، وقائم بالنسبة لفريق آخر أو بالنسبة لحالات أخرى .

وبناء على ما تقدم فإن لحكم الغاء حجية مطلقة كما أن له أثراً رجعياً ومنتزاعاً ذلك على النحو التالى :-

#### ( أولاً ) : الحجية المطلقة لحكم الغاء :-

لاحكام مجلس الدولة للصادرة بسبب تجاوز السلطة مثلاً أو غير ذلك من أسباب الغاء حجية الشيء المحكوم به ، شأنها فى ذلك سائر الاحكام القضائية ، ولكنها تزيد عليها وتختلف عنها فى أن هذه الحجية مطلقة وليست نسبية ، فالحكم ينتج أثره ليس فقط فى حق المدعى بل فى مواجهة الكافة ، ويرجع ذلك الى طبيعة قضاء الغاء فهو قضاء موضوعى ، فإن قضى الحكم بالغاء قرار ادارى ترتب على ذلك زواله من الوجود وطبيعياً ان يكون هذا الزوال بالنسبة للكافة .

مثال :-

مثال ذلك أنه اذا صدر حكم بالغاء قرار ادارى ترتب على ذلك عدم امكان تنفيذ هذا

---

(١) دكتور أحمد كمال الدين موسى - مرجع سابق - ص ١٦٤ - ويشير الى الادارية العليا فى ١٩٥٨/١/١٨ - من ٣ ق - ص ٥٤٦ .

القرار أو الاحتجاج به على أى فرد ، فيستطيع كل شخص أن يتمسك بهذا الالغاء ، وإن كان الالغاء منصبا على لائحة ضبط ادارى مثلا فلا يجوز للإدارة أن تقدم الافراد المخالفين لاحكامها للقضاء لتوقع عليهم العقوبة المنصوص عليها فى هذه اللائحة ، بل إن كل الدعاوى والاجراءات التى تكون قد رفعت أو أُنْخِذت فى ظلها تصبح باطلة ويجب وقفها فورا ، وكذلك الاحكام القضائية الصادرة بتوقيع عقوبات بناء عليها تعتبر باطلة ويجوز الطعن فيها بالطرق القانونية باستثناء الحالة التى يكون فيها الحكم قد حاز قوة الامر المقضى به ، فيحينئذ ترى محكمة النقض الفرنسية أنه واجب النفاذ بالرغم من الغاء اللائحة التى صدر تطبيقا لها<sup>(١)</sup> .

فالحكم بالالغاء يكون حجة على الكافة سواء تعلق الامر بقرارات ادارية تنظيمية ، أو فردية ، وبناء على ذلك فإذا رفعت دعوى أخرى من شخص أو أشخاص آخرين بطلب الغاء نفس القرار فإن القاضى يحكم برفضها لانعدام موضوعها .

#### بعض الاستثناءات :

من أهم ما يمكن الإشارة إليه أن مبدأ الحجية المطلقة للحكم الصادر فى دعوى الالغاء ترد عليه بعض استثناءات يكون للحكم فيها أثر نسبي ، وبهذا يقترب من الحكم الصادر فى دعوى القضاء الكامل ، ونورد هذه الاستثناءات فيما يلى :-

١ - إذا كان الحكم الصادر فى الطعن بسبب تجاوز السلطة مثلا قضى برفض الدعوى ، فيكون له فى هذه الحالة حجية نسبية ، إذ الحجية المطلقة لا تلحق الا الحكم بالالغاء ، والسبب فى ذلك أن الالغاء يترتب عليه زوال القرار الادارى من الوجود ، فلا يتصور أن يتجزأ هذا الزوال ، فيعتبر القرار موجودا بالنسبة للبعض وغير قائم بالنسبة للبعض الآخر .

أما فى حالة رفض القاضى لدعوى الالغاء ، فإن القرار الادارى يظل قائما ، ولذلك يجوز لغير المدعى أن يطعن فيه بالالغاء ، بل يمكن لنفس المدعى أن يستند الى أسباب أخرى جديدة فى الغائه مرة أخرى .

---

(١) دكتور محمود حافظ : دروس فى القانون الادارى - رقابة القضاء لاسعمال الادارة - مرجع

سابق - ص ١٣٠ - ١٣١ .

(٢) جرى مجلس الدولة أحيانا ، خصوصا في حالة القرارات الصادرة بالتعيين في وظائف محجوزة ، على إلغاء القرار الغاء نسبيا أو جزئيا ، فاذا عينت الإدارة شخصا في إحدى الوظائف المحجوزة بغير وجه حق ، وطعن آخر في هذا التعيين مدعيا أنه أولى بالوظيفة فإن مجلس الدولة إذا تحقق من صحة الأسباب التي تقوم عليها الدعوى ومن عدم مشروعية قرار التعيين المطعون فيه ، فإنه يحكم بإلغاء قرار التعيين غير المشروع فيما تضمنه من تجاهل لحق المدعى ، ومعنى ذلك أن التعيين الباطل الذي تجاهل حقوق المدعى لا يحتج به عليه ، وله الحق في أن يعين بنوره ، وقد قضى مجلس الدولة الفرنسي بذلك في حكمة الصادر في ١٠ يونية سنة ١٩١٠ .

(٣) اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها (معارضة الخصم الثالث) :

إذا صدر حكم بإلغاء قرار إداري معين فإنه يكون حجة على الكافة ، ومن مقتضى هذه الحجة المطلقة ألا يسمح للغير ممن يمس حكم الإلغاء بمصالحهم أو مراكزهم القانونية أن يطعنوا على هذا الحكم ، غير أن ، مثلا من مجلس الدولة الفرنسي ومجلس الدولة المصري قد خرجا على هذه القاعدة بنجاسة معارضة الخارج عن الخصومة أو بمعنى آخر معارضة الخصم الثالث .  
ونبين ذلك فيما يلي :

#### ١ - الوضع في القضاء الإداري الفرنسي :

أجاز مجلس الدولة الفرنسي للغير أن يطعنوا في الحكم بواسطة معارضة الخصم الثالث ، وذلك بمناسبة قضية عرضت عليه في سنة ١٩١٢ .

وتتلخص وقائع القضية في أن الإدارة أصدرت لائحة تجعل حق البيع في أسواق معينة في مدينة باريس للزراع ولطائفة من التجار المختصين بالتأمين ، فطعن أحد الزراع في هذه اللائحة بالإلغاء على أساس مخالفتها للقانون الذي يقصر حق البيع على الزراع وحدهم دون طائفة التجار المختصين بالتأمين «approvisionneurs» وانتهى المجلس إلى إلغاء هذه اللائحة .

وقد أضر هذا الحكم بمصالح التجار المذكورين ، لأنهم لو علموا بهذه الدعوى

وقت رفعها لتدخلوا فيها للدفاع عن مصالحهم ، لذلك طعن أحدهم فى الحكم بواسطة (معارضة الخصم الثالث) وحكم مجلس الدولة بقبول هذا الطعن على الرغم من مقاومة واعتراض مفوض الدولة «Léon Blum» وجهاده الشديد فى سبيل عدم قبوله<sup>(١)</sup> .

وبعد ذلك استقر الحق فى الطعن عن طريق الخصم الثالث من الوجهتين التشريعية والتنظيمية وذلك بموجب المادة ٧٩ من الامر الصادر فى ٣١ يوليو سنة ١٩٤٥ .

#### ب - الوضع فى القضاء الادارى المصرى :

فى بادىء الامر تردد القضاء الادارى المصرى فى الاعتراف بحق الغير فى الاعتراض على الحكم الصادر فى الدعوى<sup>(٢)</sup> ، واستمرت محكمة القضاء الادارى فى رفضها وقتا طويلا مستندة الى حجج مفادها عدم جواز قبول اعتراض الخارج عن الخصومة مدعمة رأبها بأن المادة التاسعة من قانون مجلس الدولة رقم ٦ لسنة ١٩٤٩ تقضى صراحة بأنه لا يقبل الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى الا عن طريق الالتماس بإعادة النظر ، وفيما عدا ذلك فلن الحجية المطلقة لحكم اللغاء تحول دون قبول اعتراض الخارج عن الخصومة .

غير ان هذا رأى لم يرق للمحكمة الادارية العليا فأصدرت حكما الصادر فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ فى الطعن رقم ٩٧٧ للسنة السابعة القضائية ، وقضت فيه عبارة «نوى الشأن» للذين يجوز لهم للطعن فى الحكم أمامها طبقا للمادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة بأنه يشمل الغير الذى لم يكن طرفا فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ولم يكن قد اخل فيها أو تدخل .

ونحن نرى أن هذا التفسير هو الذى يتفق مع صحيح القانون ، وتأسيسا على ذلك التفسير أجازت المحكمة الادارية العليا الاعتراض على الحكم الصادر بمعرفة اعتراض الخارج عن الخصومة .

ولكن هذا الاعتراض لا يكون أمام المحكمة التى أصدرته ، ولكن أمام المحكمة

---

(١) مجلس الدولة الفرنسى فى ٢٩ نوفمبر ١٩١٢ فى قضية «Bousugue» من ١١٣٥ - وصبرى، ١٩١٤ - ٣ - ٣٣ .

مشار لهذا الحكم بمؤلف الدكتور/ محمود حافظ - مرجع سابق - ص ١٣٢ .

(٢) محكمة القضاء الادارى فى ٢٠ مايو سنة ١٩٥٠ - من ٤ رقم ٢٤٦ .

الإدراية العليا بطريق الطعن المعتاد ، وبهذا فقد سارت المحكمة الإدارية العليا على الدرب الذى يسير فيه مجلس الدولة الفرنسى على النحو سالف البيان .

ولامكان قبول الاعتراض يجب أن يتوافر فى المعارض على الحكم شرط الصفة والمصلحة ونبين ذلك على النحو التالى :

#### الصفة والمصلحة اللزمت لقبول الاعتراض على الحكم :

يجب أن يكون للمعارض من الصفة والمصلحة ما يسوغان له هذا الطريق الخاص بالطعن فى حدود حجته<sup>(١)</sup> .

أما الدعاوى الحقوقية كمنازعات العقود الإدارية ، أو قضاء التعويض الذى لايتعرض لالغاء القرار أو مشروعته ، وحيث لا يكون للحكم الصادر الاحجية نسبية لا تتعدى اطرافه أو خلفائهم والمنضمين منهم ، والمرتبطين بالتزامات لا تقبل التجزئة كالكفلاء ، فان مجال الاعتراض على هذه الأحكام يكون مماثلا لنظيره فى القانون الخاص ، فطبيعة العلاقات واحدة وطبيعة الاحكام الصادرة فيها متشابهة .

أما فى دعاوى الالغاء والدعاوى التى تثير رقابة المشروعية كطلبات التعويض التى تتطلب إثبات بطلان القرار أو منازعات العقود التى تركز على الغاء قرار أصدرته الإدارة فانه من حيث للصفة فقد تقرر انه لا يكفى انتماء الطاعن الى طائفة غير محددة بذاتها وان تحدثت بصفتها حتى يقبل منه الاعتراض<sup>(٢)</sup> .

أما من حيث المصلحة فانه من المؤكد ان يكون لصاحب الحق الذاتى أن يعترض على الحكم الصادر فى خصومة لم يمثل فيها - أما الذين لا ترقى مصالحهم الى درجة الحقوق الذاتية ، فان القضاء يترخص فى تقدير ذلك بلا معقب عليه .

وجدير بالذكر ان ميعاد الاعتراض يظل مفتوحا ما لم يسقط حق المعارض بمضى المدة الا أنه اذا اعترض الميعاد صدور قرار ادارى كأن يصدر القرار بتنفيذ الحكم

(١) دكتور مصطفى كمال وصفى - مرجع سابق - ط / ١٩٧٨ - ص ٥٢٤ ومابعدا .

(٢) يراجع فى هذا الشأن مجلس الدولة الفرنسى فى ٧ مايو ١٩٢٩ مع ص ٢٥٧ ، وحكمه فى ٢ ديسمبر ١٩٢٢ - مع ص ١٦ - ٣٠ ، وحكمه فى ٢ من يوليو ١٩٢٦ - مع ٢٧٨ . ومشار لهذه الاحكام بالمرجع السابق - ص ٥٢٤ .



المعتراض عليه فإن ميعاد الطعن يكون ستين يوما من تاريخ العلم اليقيني بالقرار المذكور ، لان انقضاء المدة مسقط لحق المعتراض ، وكذلك فإن كان الحكم المعتراض عليه قد صدر بالغاء قرارا اداريا فإن مدة الطعن تكون ستين يوما أيضا من تاريخ علم المعتراض بالحكم المطعون فيه<sup>(١)</sup> .

ويلاحظ ان الاعتراض على الحكم لا يوقف التنفيذ ما لم تأمر المحكمة المرفوع اليها بوقفه لاسباب جدية ويترتب على الاعتراض على الحكم اعادة طرح الخصومة على المحكمة من جديد ، ولا يستفيد بالحكم الصادر فيه غير من رفعه ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وإذا حكمت المحكمة بعدم قبول الاعتراض أو برفضه ألزمت المعتراض التضمنات ان كان هناك وجه لذلك .

(تقرير حق كل من يمس حكم الإلغاء مصلحة قانونية أو مادية له في الطعن عليه حتى ولو لم يكن قد تدخل في الدعوى أصلاً لأن حكم الإلغاء حجة على الكافة وليست له حجية نسبية) .

مثال : من أحكام المحكمة الادارية العليا :

جاء بالحكم الصادر في الدعوى الرقيمة ٩٣١ بتاريخ السادس عشر من ابريل سنة ١٩٧٧ مايلي :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الطعن رقم ٩٣٩ للسنة الحادية والعشرين القضائية المقام من شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية بمقولة انه لا يسوغ الطعن في الحكم الا من المحكوم عليه وأنه لم يصدر قضاء ضد هذه الشركة يجيز لها حق الطعن مضافا اليه انتفاء مصلحتها أصلاً فيه ، فالثابت في هذا الصند أن الشركة الطاعنة من شركات القطاع العام التي تتمتع أعمال الوكالة البحرية ومن ثم تصبح مصلحتها محققة في التمسك بقصر هذه الأعمال على شركات

(١) المحكمة الادارية العليا في ١٢/٢٣/١٩٦١ - من ٧ ق - رقم ١٩ وحكما في ١/٦/١٩٦٢ - من ٧ ق - رقم ٣٤ .

(٢) راجع مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في خمسة عشر عاما - الجزء الثاني - مرجع سابق - بند ٣٧٥ - ص ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ .

القطاع العام وحرمان الشركة المطعون ضدها من ممارستها وبهذه المثابة تدخلت انضماميا في الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري إلى جانب وزارة النقل البحري يطلب الحكم برفض دعوى إلغاء القرار الطعين الصادر بقصر مزاولة أعمال الوكالة البحرية على شركات القطاع العام وعدم السماح للشركة المطعون ضدها بمباشرتها بالنسبة إلى السفن الأجنبية وقد تضمنت أسباب الحكم المطعون عليه أن المادة ١٢٦ مرافعات أجازت لكل ذي مصلحة التدخل في الدعوى منضمًا إلى أحد الخصوم وأنه يتعين قبول التدخل المبدئي من شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية - وأيا كان الرأي فيما تقدم وعلى فرض إغفال الحكم الطعين النص على قبول طلب التدخل برغم أن أسبابه على ما تقدم باتها تعد قضاءً مرتبطًا بالمنطوق ومكلا له فإن قضاء هذه المحكمة جرى على تقرير حق كل من يمس حكم الإلغاء مصلحة قانونية أو مادية له ، في الطعن عليه حتى ولو لم يكن قد تدخل في الدعوى أصلا مقدرا بأن حكم الإلغاء حجة على الكافة وليست له حجية نسبية وعليه فإنه وقد شخّصت مصلحة الشركة الطاعنة في الطعن على ما تقدم بيانه وأقامت طعنها في الميعاد فقد تعين قبول هذا الطعن شكلا ورفض الدفع المبدئي بعدم القبول» .

#### الأثر الرجعي لحكم الإلغاء :

لحكم الإلغاء أثر رجعي بمعنى أن القرار الإداري المحكوم بإلغائه يعتبر كأنه لم يكن ، ومن ثم تزول كل الآثار القانونية التي تكون قد ترتبت عليه .

وهناك بعض الأعمال المادية لا يمكن أن يدرجها الأثر الرجعي لإلغاء القرار ، مثل قرار بمنع اجتماع عام قد تم قبل إلغاء القرار ، أو إزالة مبنى تم بنائه على قرار ألغى بعد الإزالة ، ففي مثل هذه الحالات لا يكون أمام المضرور إلا اللجوء للمطالبة بالتعويض لذا توافرت شروطه القانونية<sup>(١)</sup> .

ويصفة عامة يقع على عاتق الإدارة بعد إلغاء القرار نوعين من الالتزامات وهما :  
الالتزامات إيجابية ، والالتزامات سلبية .

فمن ناحية تلتزم الإدارة باتخاذ كل ما يلزم من إجراءات بحيث تعيد الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملغى وتلك هي الناحية الإيجابية .

(١) دكتور حمضي سعد عبد الولد - رسالة دكتوراه - ١٩٨٤ - مرجع سابق ص ٢٣٤ -

ومن ناحية أخرى تلزم بالامتناع عن اتخاذ أى إجراء يمكن ان يعتبر تنفيذا لهذا القرار الملغى<sup>(١)</sup> .

وفضلا عن ذلك فقد يخلق إلغاء القرار الإدارى فراغا قانونيا بحيث يقع على عاتق الإدارة الالتزام بمثله خلال فترة معقولة عن طريق إعادة فحص المراكز القانونية التى مسها هذا الإلغاء ثم إعادة ترتيبها واضعة فى اعتبارها ما قضى به حكم الإلغاء . تلك هى المبادئ المتعلقة بالحجية المتصلة بالحكم الموضوعى ، وتجدر بنا الإشارة الى حجية الحكم الصادر فى الشق المتعلق بالإيقاف فى الدعوى الإدارية .

**حجية الاحكام الصادرة فى طلبات وقف تنفيذ القرارات الإدارية :**

ان الاحكام الصادرة فى طلبات وقف تنفيذ القرارات الإدارية هى احكام قطعية تحوز حجية الاحكام فى موضوع الطلب ذاته ، وبالنسبة لما فصلت فيه المحكمة من مسائل قبل البت فى الموضوع<sup>(٢)</sup> . ونفصل ذلك على النحو الآتى :

ان الحكم فى طلب الإيقاف وقتى بطبيعته ، حيث ينقض الوجود القانونى للحكم ويحول كل أثر له بمجرد الفصل فى الدعوى الموضوعية ، وفى ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا :

« انه اذا طعن فى الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ثم فصل فى الدعوى الموضوعية قبل نظر الطعن ، فان الطعن يعتبر غير ذى موضوع حيث تعتبر الخصومة منتهية » .

**كما تقول نفس المحكمة :**

« اذا كان الطاعن قد طلب ايقاف تنفيذ القرار المطعون فيه بصفة مستعجلة فأجابته المحكمة الى طلبه ، ثم قام به ، ذلك بالتنازل عن الدعوى الموضوعية أمام محكمة القضاء الإدارى وقضت له حكمة بقبول ترك المدعى للخصومة فان هذا التنازل ينسحب أيضا الى وقف ط ب التنفيذ »<sup>(٣)</sup> .

(١) دكتور محمود حافظ - مرجع سابق ص ١٣٢ - ١٣٣ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا - حكما فى ٨ مارس ١٩٦٩ - ص ١٤ ق - ص ٤٥١ وكذلك حكم

محكمة القضاء الإدارى فى ١٤ أبريل ١٩٧٢ - ص ٢٦ ق - ص ١٠٢ .

(٣) المحكمة الإدارية العليا فى ١٩٧٩/٦/٩ - طعن رقم ٥ لسنة ٢١ ق .

ونحب ان ننبه الى ان المستفاد من الاحكام السابقة ان الاحكام الصادرة في الطلبات المتعلقة بايقاف التنفيذ لها حجية الشيء المقضى به ، لان الحكم الوقى يمنح حماية قضائية حقيقية وكونها مؤقتة لا يسلب قوتها التي تظل باقية الى حين الحصول على الحماية النهائية بالحكم في الدعوى الموضوعية لصالح من قضى لصالحه في الشق المتعلق بايقاف التنفيذ (والذى يسميه البعض تسمية غير دقيقة بالشق المستعجل ، وللأسف فهو خطأ شائع) .

وندلل على ذلك بحكم محكمة القضاء الادارى الصادر في الدعوى ٦٠٧ لسنة ٢١ ق حيث تقول :

« ... ان الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ هو حكم له قوة الشيء المقضى به ( وتعنى حجية الشيء المقضى به )...»<sup>(١)</sup> .

وكذلك حكم المحكمة الادارية العليا حيث تقول :

« .. الحكم بوقف تنفيذ القرار الادارى وان كان حكما مؤقتا بمعنى أنه لا يقيد المحكمة عند نظر طلب الإلغاء الا أنه حكما قطعيا وله مقومات الاحكام وخصائصها ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه - طالما لم تتغير الظروف ..»<sup>(٢)</sup> .

وللمحكمة الادارية العليا حكما هاما فى هذا الشأن حيث تقول :

«انه من الأمور المسلمة أنه وان كان الحكم الذى سيصدر فى موضوع طلب وقف التنفيذ أو علمه على حسب الظاهر الذى تبدو به الدعوى . لايمس اصل

---

(١) محكمة القضاء الادارى فى ١٤/٣/١٩٦٧ - القضية ٦٠٧ لسنة ٢١ ق - مجموعة ٦٦ -

٦٩ ص ٨٨ .

وتعليقا على ملاحظتنا بأن المحكمة تعنى حجية الشيء المقضى نقول : سبق ان بينا التفرقة بين حجية الشيء المقضى «... L'autorité» وبين قوة الأمر المقضى «... La Force de...» وقلنا ان حجية الامر المقضى معناها ان الحكم أصبحت له حجية فيما بين الخصوم ، بالنسبة لذات الحق محلا وسببا - أما قوة الامر المقضى فهي المرتبة التي يصل اليها الحكم اذا أصبح نهائيا غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن الاعتيادية وان ظل قابلا للطعن بطريق غير اعتيادى كالنقض والتماس اعادة النظر فاذا ما تأيد الحكم أو لم يعد قابلا للطعن بطريق اعتيادى اصبح له حجية الشيء المقضى بالإضافة الى قوة الامر المقضى .

(٢) المحكمة الادارية العليا - حكما فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥ - ص ١ ق - ص ٦٤ .

طلب الالغاء فلا يقيد المحكمة عند نظر أصل هذا الطلب موضوعا غير ان الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ هو حكم قطعي له مقومات الاحكام وخصائصها وينبنى على ذلك أنه يحوز حجية الاحكام في خصوص موضوع الطلب ذاته ، ولو انه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف كما يحوز هذه الحجية من باب أولى بالنسبة لما فصلت المحكمة فيه من مسائل فرعية قبل البت في موضوع الطلب كالدفع بعدم اختصاص القضاء الإداري أصلا بنظر الدعوى بسبب يتعلق بالوظيفة أو بعدم اختصاص المحكمة أصلا بنظرها بحسب موضوعها أو بعدم قبولها أصلا لرفعها بعد الميعاد أو لأن القرار المطعون فيه ليس نهائيا ، إذ قضاء المحكمة في هذا كله ليس قطعيا فحسب بل هو نهائي وليس مؤقتا فيلبيدها عند نظر طلب الالغاء ولا يجوز لمحكمة القضاء الإداري إذا ما فصلت في دفع من هذا القبيل أن تعود عند نظر طلب الالغاء فتفصل فيه من جديد لأن حكمها الأول قضاء نهائي حاز حجية الاحكام ثم لقوة الشيء المحكوم به ، وإذا قضت المحكمة على خلاف ما قضت به يكون حكمها معيبا لمخالفته لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به ذلك لأن حجية الامر المقضي تسمو على قواعد النظام العام فلا يصح اهدار تلك الحجية بمقولة ان الاختصاص المتعلق بالوظيفة من النظام العام<sup>(١)</sup> .

ومن أهم ما تجدر الإشارة اليه ان الحكم الصادر في طلب الابقاف يجوز الطعن فيه استقلالا .

(ثانيا) تعدى أثر الحكم بالالغاء الكامل والالغاء النسبي للقرار الإداري .

تمهيد :

يكون الالغاء كاملا ، متى ألغى القرار المطعون فيه بجميع أجزائه ومشتملاته ، وقد يكون ذلك بصفة خاصة في القرارات التي لا تقبل التجزئة والتي تنصب على محل واحد ، كقرار صادر بالاستيلاء أو باعتبار عقار معين من المنافع العامة . كما قد يتناول القرارات ذات المحال المتعددة ، كقرار بإجراء حركة بتعيين بعض الموظفين أو بترقيتهم . وذلك اذا صدر الحكم بالغاء القرار كله في جميع مشتملاته وبالنسبة لجميع من تناولتهم حركة التعيين أو الترقية .

(١) مجموعة الاحكام التي قررت المحكمة الادارية العليا - ج ٢ / سنة ١٩٨٣ (١٩٦٥ - ١٩٨٠) ص ١٠٩٤ - بند ١٥٧ (٨١٤ - ١٣ - ١٩٦٩/٣/٨ - ١٤/٥٨/٤٥) .

★ كما يكون الالغاء جزئيا اذا اقتصر على الحكم بالغاء جزء مما تضمنه القرار دون سائر أجزائه ،وشتملاته . ويكون ذلك فى القرارات القابلة للتجزئة بطبيعتها<sup>(١)</sup> ، وذلك اذا نص القرار على آثار متعددة للمركز القانونى ، أو اذا أمكن الغاء بعض أحكامه أو أوصافه كتاريخ سريانه وذلك كما لو تضمنت اللائحة حكما رجعيا مع كون باقى ماجاء بها سليما دون تغير فى القرار أو تعديله لأن ولاية الالغاء الجزئى تقصر على أن تتحول الى تغيير فى القرار أو تعديله<sup>(٢)</sup> .

★ وأغلب مايكون الالغاء الجزئى فى القرارات ذات المحال المتعددة التى تتناول أكثر من موضوع كالقرار الذى يتضمن حركة تعيينات أو ترقيات بين الموظفين . وفى هذه الحالة يصدر الحكم بالغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى المدعى فى التعيين أو الترقية .

★ وقد اتجه القضاء الى التفرقة ما بين أحكام الالغاء الكلى ، وقيل بأن أثره يكون فى مواجهة الكافة ، وأحكام الالغاء الجزئى ، الذى يسمى أحيانا بالالغاء النسبى<sup>(٣)</sup> وقيل بأن أثره يكون نسبيا مقصورا على أطراف المنازعة التى صدر فيها الحكم . الا أن المحكمة الادارية العليا<sup>(٤)</sup> قد أرست اليقين فى ذلك وقررت أن حجية الأحكام الصادرة بالالغاء وفقا للمادة (٢٠) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ هى حجية عينية كنتيجة طبيعية لاعداد القرار الادارى فى دعوى هى فى حقيقتها اختصاص له فى ذاته الا أن مدى الالغاء يختلف بحسب الأحوال فقد يكون شاملا لجميع أجزاء القرار وهذا هو الالغاء الكامل . وقد يقتصر الالغاء على جزء منه دون باقى وهذا هو الالغاء الجزئى كأن يجرى الحكم بالغاء القرار فيما تضمنه من تخطى المدعى فى الترقية . وغنى عن البيان أن مدى الالغاء أمر يحدد بطلبات الخصوم وما تنتهى اليه الأحكام فى قضائهم . فاذا صدر الحكم بالالغاء كليا كان أو جزئيا فانه يكون حجة على الكافة وعلة ذلك أن الخصومة الحقيقية فى الطعن بالالغاء تنصب على القرار الادارى ذاته وتستند على أوجه عامة حددها القانون ، وهى عدم الاختصاص وعيب الشكل

(١) مقال الأستاذ المستشار حسين أبوزيد عن (الحكم بالالغاء) مجلة مجلس الدولة ١٩٥٢ ص ١٩٥٧ .

(٢) الدكتور سليمان الطماوى ، القضاء الادارى، ١٩٥٨ صفحة ٥٣٨ .

(٣) راجع مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها لجان القسم الاستشارى الفتوى والتشريع للسنوات الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين والثلاثين من أول أكتوبر ١٩٧٣ إلى آخر سبتمبر سنة ١٩٧٣ ص ٢٥ جند ١٤ - جلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٧٣ .

(٤) حكم العليا فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ لسنة السادسة رقم (٣٠) صفحة ٢٠١ .

ومخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، وكل وجه منها له من العموم في حالة قبول الطعن ما يجعل القرار المطعون فيه باطلا لا بالنسبة للطاعن وحده بل بالنسبة للكافة فهو بطلان مطلق .

★ ويلاحظ أننا إذا نظرنا الى القرارات ذات المحال المتعددة - التي نتناول أكثر من فرد أو موظف - لوجدنا كل واحد منها في الحقيقة جملة قرارات في ورقة واحدة . فالقرار الصادر بإجراء حركة تعيينات أو ترقيات هو في الحقيقة جملة قرارات بالتعيين والترقية في ورقة واحدة وذلك بكل منها له أركانه ومستقل عن الآخر ولا يجمعه الا وحدة الشكل ومصدر القرار . وتتضمن هذه القرارات عادة تعيينات وترقيات في وظائف مختلفة في كادراتها وفي درجاتها والمؤهلات المطلوبة لها وخصائصها . ومن المتعذر أن يسمى مثل هذا الجمع قرارا واحدا . ولذلك فإن الغاء جزء من هذه الورقة الجامعة هو في الحقيقة بمثابة الغاء قرار اداري مستقل من مجموع القرارات التي اشتملتها الحركة . فيكون له من الأثر ما لالغاء أكثر من قرار مما ورد في الحركة أو ما لالغاء الحركة كلها . كما أن الغاء الجزء أو القرار الواحد من هذه القرارات المنجمعة له من النتيجة في مواجهة الغير ما لالغاء القرار كله في الخصوص الذي حددته المحكمة وجرى فيه الالغاء . ولذلك فإن الالغاء في جميع الأحوال لا يختلف أثره في شيء من الالغاء الكامل .

### رأى الفقه - وخلاصة وتعليق (١) :

أصطلح على إطلاق تسمية الالغاء المجردة على الأحوال التي يصدر فيها حكم الإلغاء مجردا والأصل كما هو معلوم - أن ولاية الإلغاء هي ولاية مجردة . ولكن قد نعد المحكمة الى تخصيص الحكم بالآثار بالنسبة للمحكوم له في بعض الأحوال ويطلق عليها أحيانا اسم الالغاء النسبي ويرى الدكتور وصفي أنها تسمية تحمل على اللبس ولذلك يفضل عليها تسميتها بالالغاء غير المجرد . وقد يكون الالغاء غير المجرد أى المصحوب بالنص على الآثار وتخصيص النتائج - في أحوال منها مايلي :

١ - اذا كان تنفيذ الحكم واضحا بحيث لا يصعب على المحكمة أن تستبدل بمجرد

---

(١) الدكتور مصطفى كمال وصفي : فأصول إجراءات القضاء الإداري - الكتاب الثاني - الأحكام وتنفيذها ط ١٩٦٤ ص ٢٠٦ وما بعدها .

الالغاء الحكم بالنتيجة المحتملة وذلك كما فى الطعون الانتخابية حيث يجوز للمحكمة أن تحكم بفوز التالف الحقيقى بدلا ممن الت انتخابه .

٢ - اذا نص المشرع على أن تحكم المحكمة بغير الالغاء فى الدعوى كما فى طلب شطب تسجيل براءة الاختراع المخالف للقانون . فهذه الدعوى فى نظر الدكتور وصفى هى من قبيل دعاوى الالغاء . ولو أن حكم الالغاء يتخذ فيها اسما آخر ، تدرج تحت إسم «الدعاوى الموضوعية الذاتية» أى التى يطالب فيها المدعى بحق ذاتى يترتب على مركزه الموضوعى .

★ وقد وضع من قبل أن الحكم فى هذه الدعوى يتعدى الى الغير من ناحيته الموضوعية فيعتبر المحكوم له مالكا فى مواجهة الكافة . ولكنه يكون ذو أثر نسبى فى شقه المتعلق بالآثار الذاتية والحقوق المالية المترتبة على هذا الحكم فتكون مقصورة على من صدر الحكم فى مواجهتهم ولا تتعداهم الى الغير الا بحكم جديد فى مواجهتهم .

٣ - فى طلبات الموظفين الذى يختلط فيها الأثر الموضوعى بالأثر الذاتى اختلاطا لا يقبل التجزئة وهى أيضا مما أطلق عليه الدكتور وصفى تسمية الدعوى الموضوعية الذاتية ، وذلك بصفة خاصة كما فى حالة الحكم باعتبار المدعى معينا أو مرقا من تاريخ صدور القرار المطعون فيه . ففى هذه الحالة يكون الأثر الموضوعى للحكم حجة على الغير . فيعتبر المدعى شاغلا للمركز القانونى المحكوم به من تاريخ الحكم فى مواجهة هذا الغير الذى يتعدى اليه أثر الحكم . أما الآثار المالية المترتبة على ذلك فتكون نسبية لاتتجاوز أطراف الخصومة .

★ ويشير الى أن الحكم بالغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى المدعى - وهو من قبيل الالغاء الجزئى - يختلف عن هذه الحالة اختلافا واضحا . فهولا يحمل معنى النسبية ولا يختلف عن الالغاء الكامل فى شىء ويكون ما يتضمنه الحكم بالالغاء الجزئى من النص على طريقة التنفيذ بالنسبة للمحكوم له أو على الآثار المالية ، اما بمثابة توجيه للإدارة ، أو بمثابة طلب مستقل عن طلب الالغاء المتعلق بمنازعة المدعى فى راتبه ، أو - اذا لم يكن يقبل التجزئة - طلبا موضوعيا ذاتيا فى هذه الأحوال جميعها يتعدى الأثر الموضوعى للحكم الى الغير ، فيكون حجة له أو عليه حسب التفصيل السابق .

★ أما الأثر المالى الذاتى فيكون نسبيا مقتصرا على أطراف المنازعة التى صدر فيها الحكم .



٤ - فى طلبات التعويض المقرنة بطلبات الإلغاء ، يستقل كل من الطرفين عن الآخر ويكون حكم الإلغاء قليلاً لأن يتعدى أثره الى الغير . أما طلب التعويض فيكون نسبياً فيما بين أطراف الخصومة التى صدر فيها الحكم .

#### خلاصة وتعليق :

فى مجال التمييز بين الإلغاء الكامل والإلغاء الجزئى للقرار الإدارى المطعون عليه بالإلغاء فإنه إذا كان السبب الذى إستندت اليه المحكمة فى قضائها بإلغاء القرار الإدارى بسبب مخالفة القانون لم يقم على خصوصية معينة إختص بها الطاعن ولا تقوم بالنسبة لغيره ممن شملهم هذا القرار ، بل أن جميعهم تشابهت حالاتهم فإنه لايسوغ القول بأن القرار الذى ألغى لهذا السبب ما كان قلعاً بالنسبة لمن شملهم ولم يطعنوا ، لأن إلغاء القرار فى هذه الحالة هو فى حقيقته إلغاء كامل وليس إلغاء جزئياً ، ومتقضى ذلك أنه يستفيد منه كل من وجد فى ظروف قانونية مماثلة لظروف الطاعن ولو لم يختصموا هذا القرار أمام القضاء بوصفه من الكافة .

وجدير بالذكر أنه من المسلم به أن حجية الأحكام الصادرة بالإلغاء هى حجية عينية كنتيجة طبيعية لإعدام القرار الإدارى فى دعوى هى إختصاص له فى ذاته - وذلك طبقاً للنظرية القائلة بأن دعوى الإلغاء دعوى عينية تختصم قراراً إدارياً غير مشروع - إلا أن مدى الإلغاء يختلف بحسب الأحوال فقد يكون شاملاً لجميع أجزاء القرار وهذا هو الإلغاء الكامل وقد يقتصر الإلغاء على جزء منه دون باقية وهذا هو الإلغاء الجزئى ، وغنى عن البيان أن مدى الإلغاء كما سبق أن بينا هو أمر يحدد بطلبات الخصوم وما تنتهى اليه المحكمة فى قضائها ، فإذا صدر الحكم بالإلغاء كلياً، أو جزئياً فإنه يكون حجة على الكافة ، ذلك أن الخصومة الحقيقية فى الطعن بالالغاء تنصب على القرار الإدارى ذاته ، وتستند على أوجه عامة كعدم الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

وكل وجه منها له من العموم فى حالة قبول الطعن ما يجعل القرار المطعون فيه باطلاً لا بالنسبة للطاعن وحده بل بالنسبة للكافة فهو بطلان مطلق .

## الفصل الثاني

### تنفيذ الاحكام

(أولاً) تمهيد في تعريف الحكم وتسمياته ومضمونه :

يطلق القانون المصرى اصطلاح الحكم بصفة عامة على كل اعلان لفكر القاضى فى استعماله لسلطته القضائية وذلك أيا كانت المحكمة التى أصدرت الحكم ، وأيا كان مضمونه .

أما اذا كان القاضى يصدد استعمال سلطته الولائية فإن القانون يطلق عبارة «أمر» على ما ينطق به القاضى ، مثل الامر بتنفيذ الصورة التنفيذية للحكم بناء على عريضة يتقدم بها صاحب المصلحة .

ويلاحظ أن هناك أحوال يستعمل فيها القاضى سلطته الولائية ويطلق على ما ينطق به بحكمه، مثل حكم ايقاع البيع العقارى ، وهناك ما يكون استعمالا للسلطة القضائية ويطلق عليه أمر مثل أمر الاداء .

وتنقسم الاحكام من حيث قوتها حسبما سبق بيانه الى أحكام قطعية وأحكام غير قطعية ، فالحكم القطعى هو الذى يفصل فى الطلبات الموضوعية أو فى جزء منها أو فى مسألة أثبتت أثناء الخصومة ، سواء أكانت موضوعية مثل مسألة تكيف العقد ، أو اجرائية مثل مسألة اختصاص المحكمة أو بطلان عمل من الاعمال الاجرائية .

وتتميز الاحكام القطعية بأنه يصورها تستنفذ المحكمة ولايتها بشأن ما فصلت فيه . أما الحكم غير القطعى فهو الحكم الذى يصدر فى دعوى وقتية أو الحكم الذى يتعلق بسير الخصومة أو تحقيقها ، ويتميز الحكم غير القطعى بأن المحكمة لا تستنفذ ولايتها باصداره .

وجدير بالملاحظة أن الحكم الواحد قد يشتمل على قرارين : أحدهما قطعى ، والآخر غير قطعى كما هو الحال بالنسبة للحكم الذى يقرر مسئولية المدعى عليه فى دعوى مقامة بطلب تعويض ضد جهة الادارة ويحول فى ذات الوقت فى تحديد التعويض الى خبير ، فالحكم الاخير غير قطعى .

ويكون للحكم مضمون مختلف حسب ما أثير فى القضية من مسائل ، وحسبما

انتهى اليه رأى المحكمة بشأنها . وعلى المحكمة أن تتبع في بحثها لهذه المسائل وفي فصلها فيها البيان المنطقي التالي :

١ - عليها أن تبحث أولا المسائل التي تؤدي الى منعها من نظر الموضوع ويكون ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على دفع يبدى من المدعى عليه باعتباره صاحب المصلحة في اثارة الدفع مثل الدفع بعدم الولاية أو الاختصاص .

٢ - عندما تبحث المحكمة الموضوع فيجب عليها أن تبحث المشاكل المتعلقة بالوقائع والقانون بالترتيب الذي تراه أكثر ملاءمة في القضية ، وأكثر تحقيقا لمبدأ الاقتصاد في الخصومة .

فاذا تعلققت الخصومة بعقد ادارى مثلا ودفع ببطلان العقد فعلى المحكمة أن تبحث في البطلان قبل البحث في المقاصة التي يتمسك بها صاحب المصلحة ، اذ من غير المفيد البحث في المقاصة اذا ثبت بطلان العقد .

وإذا قدم للمحكمة طلبان أحدهما بصفة أصلية والآخر بصفة احتياطية فعليها أن تبحث الطلب الاول ، فاذا وجدته على أساس فان الخصومة تنتهى بحكمها فيه دون بحث الطلب الاحتياطي فهي لا تبحث في الطلب الاحتياطي الا اذا قضت برفض الطلب الاصلى .

وتضرب لذلك مثلا بأنه اذا طلب أحد العاملين بالدولة الغاء قرار الفصل كطلب أصلى ، والحكم له بتعويض مؤقت كطلب احتياطي فاذا استجابت المحكمة بالغاء قرار الفصل فإنها تعتبر أن ذلك يصبح بمثابة تعويض ، فلا يكون هناك مقتضى لبحث الطلب الاحتياطي الا اذا ثبت أن جهة الادارة أساءت استعمال السلطة فيمكن الحكم بالتعويض أيضا . أما اذا رأت المحكمة عدم قبول الطلب الاصلى لفوات مواعيد رفع الدعوى أو رفضه على أساس أسباب موضوعية فيجوز النظر في الطلب الاحتياطي ، ويلاحظ أن التعويض هنا لا ينقضى الا بالتقادم الطويل أى بخمسة عشر عاما .

ويجب أن تشتمل الاحكام على الأسباب التي بنيت عليها والا كانت باطلة (مادة ١٧٦ مرافعات) .

## (ثانياً) تنفيذ الاحكام :

١ - يكون الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري أو إحدى المحاكم الإدارية قابل للتنفيذ به طبقاً لقانون مجلس الدولة وقد نصت المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة على مايلي :

« لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك . كما لا يترتب على الطعن أمام محكمة القضاء الإداري في الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية وقف تنفيذها إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك .

كذلك نصت الفقرة الثانية من المادة (٥١) من قانون المجلس على مايلي :

« ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك وإذا حكم بعدم قبول الطعن أو برفضه جاز الحكم على الطاعن بفرامة لا تتجاوز ثلاثين جنبها فضلاً عن التعويض إن كان له وجه ،<sup>(١)</sup> كذلك لا يترتب على رفع الالتماس وقف التنفيذ إلا بعد الحكم فيه .

وتنفيذ الأحكام الصادرة بالانتهاء من محاكم مجلس الدولة بالصيغة التنفيذية الآتية :

« على الوزراء ورؤساء المصالح المختصة تنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه ، وفي غير هذه الأحكام تكون الصورة التنفيذية مشعولة بالصيغة الآتية :

« على الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة أن تعين على إجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب إليها ذلك ، (المادة ٥٤ من قانون مجلس الدولة) .

---

(١) كان قانون مجلس الدولة ٥٥ لسنة ٥٩ يأخذ بالقاعدة العامة المعمول بها في قانون المرافعات الحالي والتي تقضي بأن الطعن على الحكم له أثر واقف على تنفيذه (راجع حكم محكمة القضاء الإداري في القضية ٣٤٤ من ١٢ ق جلسة ١٢/١/٦١ من ١٥ ص ١١٥) - أما القانون الحالي رقم ٤٧ لسنة ٧٢ فقد أخذ بقاعدة الأثر غير الواقف بالنسبة لجميع أنواع الطعون على كل الأحكام ، متيحاً في ذلك القانون الفرنسي ، ومتيحاً القاعدة المتبعة بالنسبة للطعن على القرارات الإدارية ، وذلك طبقاً لما نصت عليه المادة ٥٠ سالف الذكر ، كما نصت المادة ٥١ من القانون ٤٧ المتعلقة بالتماس إعادة النظر على نفس المبدأ .

★ ★ وقد تقرر مبدأ الأثر غير الواقف في القضاء الفرنسي منذ مرسوم ٢٢ يوليو سنة ١٨٠٦ الذي لم يجعل للطعون أمام مجلس الدولة أي أثر واقف على الحكم المطعون فيه ، فيجوز للمحكوم له أن يطلب تنفيذ الحكم كاملاً وفوراً ولكن على مسؤوليته (راجع تعليق «هوريو» على حكم مجلس الدولة الفرنسي في ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٣) .

وإذا امتنع قلم الكتاب عن اعطاء الصيغة التنفيذية الاولى جاز لطلبها أن يقدم عريضة بشكواه طبقا لنص المادة (١٨٢) مرافعات).

ولا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم الا في حالة ضياع الصورة الاولى.

وتحكم المحكمة التي أصدرت الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية عند ضياع الاولى بناء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم الى خصمه . (مادة ١٨٣ مرافعات) والتي نقول :

« لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم الا في حال ضياع الصورة الاولى . وتحكم المحكمة التي أصدرت الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية عند ضياع الاولى بناء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم الى خصمه الآخر .

وفي حالة تعدد المحكوم لهم كان لكل منهم الحق في الحصول على صورة تنفيذية يقوم بالتنفيذ بمقتضاها فيما يختص فيه وحده . ولا عبرة في تعدد المحكوم عليهم اذ يستكفي بطبيعة الحالة بصورة واحدة ينفذ بها عليهم كل فيما يخصه .

ومما تجدر الاشارة اليه أن المادة ١٨٢، مرافعات سالفة البيان نقول : وأنه اذا امتنع قلم الكتاب عن اعطاء الصورة التنفيذية الاولى جاز لطلبها أن يقدم عريضة بشكواه الى قاضي الامور الوقتية بالمحكمة التي أصدرت الحكم ليصدر أمره فيها طبقا للاجراءات المقررة في باب الأوامر على العرائض .

وحيث أن تنظيم مجلس الدولة لا يتضمن قاضيا للامور الوقتية ، وحيث أن المجلس يأخذ بقانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لا يتعارض مع طبيعة المنازعات الادارية فاننا نرى الاستعاضة عن العريضة بطلب يقدم الى الأمين العام للمجلس في موضوع امتناع الموظف عن اعطاء الصورة التنفيذية المطلوبة .

٣ - الأصل أنه لا يجوز تسليم سوى صورة تنفيذية واحدة لتفادي تكرار التنفيذ .

٤ - أحوال التنفيذ بدون الصورة التنفيذية في حالات الحكم في الطلب

المستعجل ، وفى حالة الاحكام الموضوعية التى يكون التأخير فى تنفيذها ضارا بالمحكوم له .

سبق أن بينا أنه يشترط أن يكون السند التنفيذى مشتملا على الصيغة التنفيذية حتى يمكن التنفيذ بمقتضاه (مادة ٢٨٠ مرافعات) .

غير أن المادة ٢٨٦، من هذا القانون أجازت للمحكمة فى المواد المستعجلة أو التى يكون فيها التأخير فى التنفيذ ضارا أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلان ، وفى هذه الحالة يسلم الكاتب المسودة للمحضر وعلى المحضر أن يردّها بمجرد الانتهاء من التنفيذ .

وجدير بالذكر أن هذا الاستثناء يسرى أيضا بالنسبة للاحكام الادارية لعدم وجود تعارض بينه وبين نصوص قانون مجلس الدولة أو المبادئ العامة للقانون الادارى ، ووفقا لهذه المادة يجرى تنفيذ الحكم المستعجل أو الحكم الموضوعى الذى يكون التأخير فى تنفيذه ضارا بالمحكوم له بموجب مسودة الحكم حيث يسلمها كاتب المحكمة التى أصدرت الحكم الى المحضر المختص بالتنفيذ على أن يقوم هذا الاخير بردها اليه بعد اتمام تنفيذ الحكم ويقتضى ذلك أمران :

(الأمر الأول) : أن ذلك الامر يسرى على الأحكام الصادرة فى المواد المستعجلة والمواد الموضوعية أيضا ، شريطة أن يكون فى تأخير التنفيذ ضررا بالمحكوم له وفى المجال الادارى يمكن تطبيق ذلك على الاحكام الصادرة فى الطلب المتعلق بوقف تنفيذ القرار الادارى المطعون فيه ، كما يمكن تطبيق ذلك أيضا على الاحكام الصادرة فى دعاوى الالغاء ودعاوى القضاء الكامل متى توافر شرط الضرر من التأخير فى التنفيذ .

(الأمر الثانى) : ان التنفيذ فى هذه الحالة يجرى بدون الصورة التنفيذية للحكم ، كما يجرى بدون اعلان الحكم للمحكوم ضده<sup>(١)</sup> ، إذ يكفى التنفيذ بمسودة الحكم .

ومن الامثلة القضائية على تطبيق هذه القواعد أن محكمة القضاء الادارى قضت فى حكمها الصادر فى ١٩ أغسطس ١٩٨٠ بإيقاف تنفيذ القرار الادارى

---

(١) دكتور / حسنى سعد عبد الواحد - تنفيذ الاحكام الادارية - ص ١٩٨٤ - ص ٥٨ - ٦٠ .

الصادر بمنع الاحتفال بذكرى وفاة الزعيم مصطفى النحاس، وأمرت بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلان نظرا لانه كان قد تحدد يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٩٨٠ موعدا للاحتفال بهذه الذكرى<sup>(١)</sup>.

٥ - اعلان الحكم الى المنفذ ضده :

(أ) القواعد العامة في ظل قانون المرافعات :

ان اعلان السند التنفيذي الى المنفذ ضده وتكليفه بالوفاء وبالأداء الثابت بالسند التنفيذي يعتبر مقدمة ضرورية للتنفيذ بجميع أنواعه والغرض من الاعلان والتكليف بالوفاء اظهار جدية نية المعلن في اتخاذ الاجراءات التنفيذية واعطاء الفرصة للمعلن اليه ليقوم بالوفاء اختيارا ليقف على اجراءات التنفيذ وتخويله امكان مراقبة توافر شروط التنفيذ ، ويستطيع أن يعترض على التنفيذ اذا كان ثمة ما يبرر هذا الاعتراض ، وقد نصت على ذلك المادة ٢٨١، مرافعات<sup>(٢)</sup>.

(ب) القواعد المتبعة في القضاء الاداري :

بالنسبة للقضاء الاداري فان الاحكام التي تصدرها محاكم مجلس الدولة تعتبر دائما حصرية ، وأن الطعن فيها لا يبدأ ميعاده من تاريخ اعلانها بل من تاريخ صدورها ، وذلك طبقا لحكم المادتين (٢٣) ، و (٤٤) من قانون المجلس .

(١) محكمة القضاء الاداري في ١٩/٨/١٩٨٠ ، للدعوى ٢٠٥٦ لسنة ٢ ق ومن الأحكام الأخرى حكمها بجلسة ٢٩/١٠/١٩٨٣ في الدعوى ١١٥ لسنة ٣٨ ق بوقف تنفيذ قرار لجنة شئون الأحزاب لانكار الوجود القانوني لحزب الوفد الجديد، مع تنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلان .  
(٢) تنص المادة ٢٨١، من قانون المرافعات المدنية والتجارية على مايلي :  
يجب أن يسبق للتنفيذ اعلان السند التنفيذي لشخص المدين أو في موطنه الأصلي والا كان باطلا .

ويجب أن يشمل هذا الاعلان على تكليف المدين بالوفاء وبيان المطلوب وتعيين موطن مختار لطالب التنفيذ في البلدة التي بها مقر محكمة التنفيذ المختصة .  
ويجب عند الشروع في تنفيذ عقد رسمي يفتح اعتماد أن يعلن معه مستخرج بصاحب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية .

ولا يجوز اجراء التنفيذ الا بعد مضي يوم على الأقل من اعلان السند التنفيذي .

★ أما في القضاء الاداري فان الحكم يسرى بمجرد صدوره ، أما الاعلان فهو لتنبيه الإدارة ، ولكن اذا كان الحكم صادرا في مواجهة الفرد أو الموظف وكان تنفيذه ، ضده ، فإنه يعين لنا كمن التنفيذ سيتم طبقا لقانون المرافعات أن يتم الاعلان قبل التنفيذ والا كان باطلا .

ومع ذلك يجب على المحكوم له أن يعلن الطرف الآخر بتنفيذها ، وذلك لأنه اذا كان الحكم صادرا في مواجهة الادارة فان اعلان من صدر له الحكم لجهة الادارة يتخذ قرينة على خطئها في التراخي في التنفيذ أو الامتناع عنه ، اذ به يعلنها بتمسكه باستخلاص حقه ، ويطلعها على أسباب الحكم المرتبطة بمنطوقه والمحددة لطريقة التنفيذ وحدوده .

ومعنى ذلك أن الحكم يمسى وينتج آثاره بمجرد صدوره وأما الاعلان فهو لتنبية الادارة . وذلك بعكس ما اذا كان التنفيذ في مواجهة الفرد أو الموظف جسما سبق بيانه .

### ( ج ) تنفيذ الأحكام التي تتطلب سلطة تقديرية :

يكون تنفيذ الأحكام التي تصدر من محاكم مجلس الدولة وتتطلب سلطة تقديرية كما هو الوضع في الغاء القرار الاداري الغاء مجردا ، فان الأمر يقتضى اصدار قرار اداري لتنفيذ مقتضيات الحكم الذي صدر بالغاء القرار الغاء مجردا<sup>(١)</sup> .

على أنه ليس يكفي أن تصدر الجهة الادارية قرارها بتنفيذ الحكم حتى يقال أنها نفذته ، بل يجب أن يلي ذلك وضع قرارها موضع التنفيذ الفعلي بما يتطلبه الأمر من أعمال لمضمون القرار المذكور . ومضمون القرار الاداري بتنفيذ حكم صادر بالالغاء هو تطبيق نتائج الحكم القانونية تطبيقا فعليا بما يستتبعه ذلك من ازالة القرار المحكوم بالغائه ازالة مادية ومحو جميع الأعمال التنفيذية المادية المترتبة على القرار الملغى واعادة بناء مركز المحكوم له بافتراض أن القرار الملغى لم يصدر قط بالامتناع عن اتخاذ أى اجراء يترتب عليه احداث أثر ما للقرار للمحكوم بالغائه<sup>(٢)</sup> .

---

(١) محكمة القضاء الاداري في ١٠ مايو ١٩٥٨ من ١٢ رقم ٨٦ .

(٢) محكمة القضاء الاداري في القضية ٦٥٥ لسنة ١٧ ق ، جلسة ٦٨/٦/٣٠ - مجموعة الثلاث سنوات ٦٦ - ١٩٦٩ من ٣٦٨ .

(مشار الى الحكم بمرجع الدكتور/ حنفي سعد عبد الواحد تنفيذ الأحكام الادارية من ١٩٨٤ من ٢٢٦) .



كما هو الوضع فى إلغاء القرار الإدارى إلغاءً مجرداً ، فإن الأمر يقتضى إصدار قرار إدارى لتنفيذ مقتضيات الحكم الذى صدر بإلغاء القرار إلغاءً مجرداً<sup>(١)</sup> .

#### ★ تنفيذ الأحكام الأخرى :

(أ) أن تنفيذ الأحكام التى لا تتطلب الإلغاء المجرد، كأحكام الترميمات فإنها تتم بعمل تنفيذى لا يرقى إلى مستوى القرار لأنها لا تخرج عن كونها تنفيذ للقانون على وجهه الصحيح .

(ب) أما بالنسبة للأحكام التى تصدر بإلغاء القرار الإدارى المطعون فيه لكونه مشوباً بالمعيوب التى تبطله كعيب الشكل أو الاختصاص مثلاً ، فإن ذلك يقتضى صدور قرار بمسح القرار المحكوم بإلغائه وذلك لازالة آثار الأوضاع والمراكز القانونية التى نشأت عن القرار الذى قضى بإلغائه دون أن يمس ذلك بعض المراكز المحيطة بالقرار الملغى .

وجدير بالذكر أن مسح القرار الملغى يتم بقرار آخر يعرف بالقرار المساح ، ويكون له أثر رجعى فيرتد أثره إلى تاريخ صدور القرار المحكوم بإلغائه .

ويلاحظ أن هذا القرار لا يتقيد صدوره بميعاد السنتين يوماً المقررة للمسح الذى تجريه الإدارة من تلقاء نفسها بالنسبة للقرارات البطللة .

وبناء على ذلك يعتبر القرار الملغى معدوم الوجود إلا أن هذا الانعدام يقتصر على الوجود القانونى فحسب ، ولكنه لا يستطيع أن يتنكر للوجود الواقعى الذى تدعو إليه طبيعة الأمور كما سبق بيانه<sup>(٢)</sup> .

ومن أهم ما تجدر الإشارة إليه أنه إذا كان إلغاء القرار التأديبى لعب في الشكل أى الإلغاء دون التصدى لموضوع الادانة ذاتها ، كأن يلغى الجزاء لعدم كفالة حقوق الدفاع ، أو لعدم الاختصاص ، فالأصل أن هذا الإلغاء يرتب كافة الآثار التى يرتبها إلغاء الجزاء حسبما سبق بيانه - غير أن لذلك الوضع مظاهر خاصة تبدو من ناحيتين :

(١) محكمة القضاء الإدارى فى ١٠ مايو ١٩٥٨ من ١٢ رقم ٨٦ .

(٢) دكتور / مصطفى كمال وصفى بأسول إجراءات القضاء الإدارى ط / ٢ من ١٩٧٨

من ٥٧٣ - ٥٧٤ .

الاولى : أنه لا يمنع من العودة الى توقيع جزاء ما باتباع الاجراءات الصحيحة<sup>(١)</sup> ، وليس ثمة ما يمنع عند العودة الى العقاب بتوقيع جزاء أشد من الجزاء الملقى .

الثانية : ان الالفاء لعيب فى الشكل لا يكفى سندا للحكم بالتعويض ، وذلك باعتباره لا يمس جوهر الادانة ، لأن الادارة كانت تستطيع توقيع الجزاء فعلا لو اتبعت الاشكال الصحيحة بل ليس ثمة ما يمنعها من اعادة توقيعه<sup>(٢)</sup> .

### (★) تنفيذ الاحكام المتعلقة بالغاء عقوبة الفصل :

أن أول ما يصادف هذا الحكم هو وجوب اعادة العامل المفصول الى المركز القانونى الذى كان عليه عند الفصل والا كان تصرف الجهة الادارية الجندى بدوره معيبا ، ويصح أن يكون محلا لدعوى الالفاء أو التعويض ، ولا يكفى اعادة العامل الى وظيفة من درجة أقل من تلك التى يشغلها عند الفصل .

ونتيجة لتنفيذ الحكم تعتبر خدمة العامل متصلة ولا تعتبر اعادته تعيينا جديدا<sup>(٣)</sup> ، كما يستحق العامل عند اعادته تنفيذًا للحكم العلاقات التى حل دورها خلال مدة الفصل<sup>(٤)</sup> ، ويستحق أيضا ماكان يمكن أن يحصل عليه خلال هذه المدة من ترقية بالانتمية .

أما الترقية بالاختيار فيدق الأمر بالنسبة اليها ، نظرا لان حالة العامل لم تقوم خلال فترة الفصل التى لم يعمل خلالها .

ويرى العميد الدكتور / عبد الفتاح حسن أن المرجع فى ذلك هو حالة العامل قبل الفصل وما إذا كانت لتؤدى فى مجموعها ووفقا للمجرى العادى للامور الى ترقية يفرض يقاله فى الخدمة ، ويستند فى رأيه الى القضاء الفرنسى الذى يقرر

(١) للمحكمة الادارية العليا فى ١٤ يناير سنة ١٩٥٦ - من ١ ق - من ٣٨٠ .

(٢) المحكمة الادارية العليا فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٣ - الطعن رقم ٤٩٨ من ٤ ق .

هذه الاحكام واردة بمؤلف الدكتور / عبد الفتاح حسن «استمئل بعنوان : محاضرات فى الوظيفة العامة لطلبة ديبلوم العلوم الادارية - قسم الدكتوراه - علم دراسى ١٩٦٣ - ١٩٦٤ (من ٢٤٨ - ٢٤٩) .

(٣) محكمة القضاء الادارى فى ١٩ ابريل سنة ١٩٥٤ من ٨ ق .

(٤) محكمة القضاء الادارى فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٥ من ١٠ ق .

وجوب ترقية العامل المفصول بالاختيار خلال مدة الفصل إذا كان ليرقى لو لم يفصل ، وذلك في دور ترقيات زملائه الذين يتحدثون معه في الدرجة والإقليمية<sup>(١)</sup> .

وطبقا لهذا الرأي يلزم إعادة بناء المركز القانوني للعامل كما لو كان لم يفصل أصلا . وإتنا لا نؤيد هذا الرأي لأن إنتاج العامل ونشاطه يتغير من سنة إلى أخرى . وهناك صعوبة يمكن أن تثور في العمل ، وتمثل تلك الصعوبة فيما إذا كانت الجهة الإدارية قد عينت عاملا آخرأ على درجة العامل المفصول وكان يتعذر تنفيذ الحكم الصادر بالغاء عقوبة الفصل بتخصيص درجة أخرى شاعرة للعامل الذي صدر لصالحه الحكم ، وهنا لا يكون هناك مناصا من سحب قرار التعيين<sup>(٢)</sup> .

ويلاحظ أن البناء الرجعي لمركز العامل الذي فصل وألقي قرار فصله يجب أن يكون على حسب المسير الطبيعي للحياة الوظيفية ، فلا يجوز عند اجرائه افتراض فصل العامل بقرار جمهوري أو إحالته إلى الاستداع باعتبار أن كلا منهما حدث غير عادي في حياة العامل ، ويلاحظ كذلك أن المفروض أن يعاد تنظيم مركز العامل منذ فصله حتى التاريخ الذي تتخذ فيه الإدارة إجراءات تنفيذ الحكم وليس إلى تاريخ صدور الحكم فحسب .

١٠. تنشئ من الأحكام السابقة حالة ما إذا كان العامل قد بلغ السن المقررة لترك الخدمة أو أن تكون درجته قد أُلقيت خلال فترة الفصل .

وجدير بالإحاطة أنه في حالة إعادة العامل فالأحكام غير مستقرة في تقاضيه مرتبه خلال فترة الفصل ، فبعض الأحكام تحكم له باستحقاق كامل مرتبه عن مدة الفصل رغم عدم أدائه عملا ما باعتباره أن ذلك لم يكن عن تقصير منه ، وهو ما أخذت به محكمة القضاء الإداري في بعض أحكامها وإن كانت في أحكام أخرى كيفت هذا المرتب بأنه تعويض يوازي هذا المرتب عن مدة الفصل .

(١) دكتور / عبد الفتاح حسن - مرجع سابق - ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ويشير إلى أحكام مجلس الدولة الفرنسي التي يمتد إليها في إبداء رأيه سالف الذكر .

(٢) محكمة القضاء الإداري في ١٠ يونيو سنة ١٩٥٢ ص ٦ ق - كذلك قسم الرأي مجتمعاً فتوى رقم ٢٨٣ في ١٩٥٢/٣ ص ٦٦٩ .

والمحكمة الادارية العليا أقرت هذا النظر مقررّة أنه لما كان العامل يستحق مرتبه عن مدة الفصل كتعويض فلا يسوغ أن ينال بصورة آلية كامل هذا المرتب اذا ما ثبت أن هناك اعتبارات توجب منحه البعض فقط ، فهو يقبض مرتبه كله أو بعضه فى ضوء نشاطه الخارجى ، وما يكون قد جناه من كسب<sup>(١)</sup> .

ويلاحظ أن القضاء الفرنسى يعيل الى الاخذ بهذا الاتجاه والذي نرى أنه منطقى وعادل .

★ يقتضى تنفيذ هذا النوع من التعويض استخراج الاذن المالى الذى يسلم للمحكوم له ليصرف بمقتضاه ما حكم له به . فاذا امتنعت الادارة عن صرف المستحق كله أو بعضه فنرى أن المنازعة فى ذلك ترفع الى القضاء العادى باعتبار أن الدين الثابت فى الحكم قد استقل عن أصل المنازعة التى أوجبت اختصاص القضاء الادارى . لأن المنازعة بعد صدور الحكم لم تعد منازعة فى الراتب أو فى المسؤولية الادارية عن القرار الباطل بعناصرها ، وانما صارت مطالبة بدين عادى ثابت بحكم صادر من الجهة المختصة . وفضلا عن المسؤولية الشخصية لمن تسبب فى هذا التأخير ، يجوز لذى الشأن أن يطلب بتعويض تكملى مقابل ما أصابه من الضرر طبقا للمادة (٢٣١) من القانون المبنى متى توافرت شروطها<sup>(٢)</sup> .

★ ويكون تنفيذ هذا الحكم الأخير طبقا للأوضاع التى تنفذ بها الأحكام الصادرة من القضاء المبنى .

#### (أولا) قرار التنفيذ :

أما الأحوال التى يقتضى فيها التنفيذ اصدار قرار ادارى بالتنفيذ فهى تلك التى يتطلب التنفيذ فيها ترخضا للإدارة وملاءمة للظروف التى تصادفها فى التنفيذ . وقد يكون ذلك فى تنفيذ أحكام تسوية حالة الموظفين حسب القواعد التنظيمية كضم المدة وتسعير المؤهل مما يؤدى الى اعادة ترتيب الموظف بين زملائه وتدرجه فى كشف الأقمية بالموازنة بين وضعه وأوضاعهم . الا أن ذلك يفترض بصفة عامة فى تنفيذ

(١) المحكمة الادارية العليا فى ٢٤/٢/١٩٦٢ ص ٧ ق - وكذلك فتوى رقم ٢٠٠ فى ١٥ فبراير سنة ١٩٥٣ السنة السادسة - وفتوى رقم ١٧٣ فى ١/١/١٩٥٥ السنة الثامنة .

(٢) تنص المادة ٢٣١ على أنه يجوز للدائن أن يطلب بتعويض تكملى يضاف إلى الفوائد ، إذا ثبت أن الضرر الذى يجاوز الفوائد قد تسبب فيه المدين بمسوء نيه .

أحكام الالغاء عموماً . لأن للقرار الإداري - الذي أقيم على أسس من الملاءمة والترخيص - لا يلغى إلا بقرار إداري تعمل الإدارة فيه موازنتها وملاءمتها .

★ وإذا كان الوضع القانوني الجديد الذي قرره حكم الالغاء يستلزم اتخاذ إجراءات إدارية معينة ، كاستئذان وزارة الخزانة أو العرض على مجلس الرياسة أو مجلس الوزراء ، فقد ذكر البعض<sup>(١)</sup> أن هذه الإجراءات إنما تلزم في الأحوال العادية فقط لأنه إذا كان الوضع قد تقرر بحكم فإن المفروض حتماً أن الصالح العام قد روعي فيه فلا حاجة لضمان آخر لأن الحكم قرينة قانونية قاطعة على صحة ما نقضى به المحكمة . وأنه متى كان التنفيذ يحتاج . لتقدير واستصدار قرار إداري ، فإنه يجب صدور هذا القرار من الجهة المختصة مع مراعاة أوضاع الشكل والاختصاص ولتعمل الجهة المختصة بتقديرها في الإطار القانوني من حيث الشكل توخياً للضمانات التي قصدها المشرع ، وتعمل إرادتها في ظل الأوضاع التي يتطلبها تنفيذ الحكم<sup>(٢)</sup> .

ولكن إذا كان حكم الالغاء يتطلب تنفيذ هدم القرار الملغى وذلك كتفنيذ أحكام الغاء القرارات المعيبة بسبب الشكل أو الاختصاص ، فإن هذا الهدم لا يتم تلقائياً ، أو بقوة الحكم ، بل لابد من صدور قرار بسحب القرار المحكوم بالغاء<sup>(٣)</sup> وذلك احتفاظاً لها بتقديرها في إزالة آثار الأوضاع التي أنشأتها بترخيصها دون أن تمس بعض المراكز المحيطة بها وتمشياً مع الأصل وهو أن سحب القرار الإداري إنما يتم بقرار إداري<sup>(٤)</sup> .

★ وقرار السحب المذكور هو في حقيقته قرار بإعلان البطلان أو بإعدام وجود القرار ، وفي الحدود وبالمدى الذي أوجبه الحكم . وهو بهذه المثابة يكون رجعي

---

(١) مقالة الأستاذ المستشار/ حسين أو زيد بمجلة مجلس للدولة سنة ١٩٥٢ ص ١٦٥ عن الحكم بالالغاء - حجبه وإثاره وتنفيذه . مشار إليه بمؤلف د . وصفي الأحكام وتنفيذها ص ٢٥٣ .  
(٢) أن للقاتل بهذا الرأي لا يستلزم صدور قرار إداري بالتنفيذ وقد ورد في حجة أنه لا غناء من وراء عرض الوضع الجديد الذي قرره الحكم القضائي على جهة إدارية لتصدر فيه قراراً ذلك لأنه ليس لها إلا أن توافق بغير مناقشة لحرلما لحجية الحكم .

(٣) حكم محكمة القضاء الإداري في ١٠ من مايو ١٩٥٨ السنة الثانية عشرة - رقم ٨٦ ص ٩٢ - إذ تقول : أنه عند تنفيذ حكم الالغاء للجزئي أي الالغاء النسبي، فإن الإدارة تقوم بسحب القرار المحكوم بالغاء والقرارات التلقائية المترتبة عليها ، وهذا السحب الذي يتم تنفيذاً لحكم الالغاء لاكتفياً بمرور السنين يوماً للمقرر للسحب الذي تجريه جهة الإدارة من تلقاء نفسها بالنسبة للقرارات القابلة للالغاء قضاء ، وقيل أن تستقر بها للمراكز القانونية فتصبح حصينة من أي سحب أو إلغاء .  
(٤) دكتور / مصطفى كمال وصفي بأصول إجراءات القضاء الإداري، الأحكام وتنفيذها - مرجع سابق - ص ٢٥٤ .

الأثر ، فيرد الأثر الى تاريخ صدور القرار المحكوم بالغائه . ولا يتقيد صدوره بميعاد المستين يوما المقررة للسحب الذى تجريه الادارة بالنسبة للقرارات الباطلة من تلقاء نفسها<sup>(١)</sup> .

ويمقتضاه يعتبر القرار الملغى معدوم الوجود الا أن هذا الازدحام يكون مقصورا على الوجود القانونى فحسب كما بينا ، ولكنه لا يستطيع أن يتنكر للوجود الواقعى الذى تدعو اليه طبيعة الأمور ، ولذلك فإن الادارة تراعى ذلك فى ترتيب آثار التنفيذ ، ولما كانت الادارة حرة فى انشاء المراكز القانونية فى حدود القانون ، فانه يجوز لها أن تستبقى بعض الآثار التى كانت قد ترتبت على القرار الملغى ، ولكن على أنها انشاء مستقل وبناء للمراكز التى انهارت بسبب الالغاء ولا يمنع ذلك على الادارة مادام أن قرار التنفيذ يكون رجعى الأثر كما قمنا بهذا الاستبقاء يستند اذن من ناحية لمسلطة الادارة التقديرية كما يستند من ناحية أخرى للأثر البناء لحكم الالغاء .

وعلى ذلك لا يشترط لتنفيذ حكم صادر بالغاء قرار الترقية أن ينزل الموظف الذى ألغيت ترقيته الى الدرجة المرقى منها ، بل تترخص الادارة فى الاحتفاظ له بترقيته مادامت لديها درجة خالية - فى الحدود وبالقيود التى يقتضيها الحكم كأن يتقدم عليه المحكوم له فى الألفية<sup>(٢)</sup> .

#### موجبات الملاءمة فى قرار التنفيذ :

★ وبصفة عامة فإن الملاءمة التى تجريها الادارة عند اصدار القرار الادارى بالتنفيذ ، قد تجد ما يبررها من العوامل أو الظروف .

(١) حكم محكمة القضاء الادارى - المرجع السابق .

(٢) انظر بند (٥٨٢) من مرجع الأستاذ الدكتور / مصطفى كمال وصفى أصول اجراءات القضاء

الادارى - المكتب الثانى - تنفيذ الاحكام - ص ٢١١ .

ويلاحظ أن قسم الرأى مجتمعا والجمعية للقسام الاستشارى بمجلس الدولة كذا يتجنبان القول باهدار المركز الذى اكتسبه المطعون فى ترقيته حتى لا يعود الى الدرجة المرقى منها تنفيذا لحكم الالغاء ، وذلك شعور بالعدالة . وكذلك فإن قسم الرأى مجتمعا فى ١٧ من يناير سنة ١٩٥٤ (مجموعة المسنة الثامنة والتاسعة رقم ١٦ ص ٢١) كيف الغاء القرار فيما تضمنه من تخطى المدعى بأنه فى الحقيقة الغاء للقرار السلبى بامتناع الادارة عن ترقيته وإنتهى الى أن ذلك يقتضى أكثر من تصحيح وضع المحكوم له مع الإبقاء على الترقية المطعون فيها . وهذا التكيف محل نظر لأن مؤداه اضافة ترقية جديدة قد تكون بدون درجة وهو أمر لا يتسع له الترتيب القانونى السليم .

فقد تقتضى الضرورة واعتبارات الأمن أن تتصرف الإدارة عند تنفيذ الحكم الصادر بالإلغاء ، فلا تنفذه طبقاً للقانون البحث بل تتجاوز في ذلك بشرط أن يكون ذلك في حدود هذه الضرورة وما تقتضيه تلك الاعتبارات وأن يعوض صاحب الشأن عما لحقه من ضرر .

★ وفي ذلك قضت المحكمة الإدارية العليا<sup>(١)</sup> بأنه :

« ولئن كان الأصل أنه لا يجوز للقرار الإداري أن يعطل تنفيذ حكم قضائي والا كان مخالفاً للقانون إلا أنه إذا كان يترتب على تنفيذه فوراً إخلال خطير بالصالح العام يتعذر تداركه كحدوث فتنة أو تعطيل سير مرفق عام ، فيرجح عنئذ الصالح العام على الصالح الفردي الخاص ولكن بمراعاة أن تقدر الضرورة بقدرها وأن يعوض صاحب الشأن إن كان لذلك وجه كما أنه ولئن كان لوزير التربية والتعليم بموافقة السيد رئيس الجمهورية أن يصدر قراره بالاستيلاء على أى عقار يكون خالياً إذا كان ذلك لازماً لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها بالتطبيق للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذى تجند العمل به بعد ذلك وأن العقار لا يعتبر خالياً جازئ الاستيلاء عليه ، إلا إذا كان يوجد ثمة مانع قانونى من ذلك ، ولايجوز فى الأصل أن يستعمل قرار الاستيلاء كأداة لاعادة يد شخص حكم بإخلائه من العقار إذا كان السبب فى الحكم عليه بالإخلاء هو إخلاله بالتزاماته إخلالاً أضر بالعقار وبمملكه ، إلا إذا كان قرار الاستيلاء قد صدر بناء على الأصل المتقدم علاجاً لضرورة ملجئة حتى لا يتعطل سير مرفق التعليم ، تقدر الضرورة عند ذلك بقدرها . لئن كان ذلك كله هو ما تقدم - إلا أنه يبين من عناصر المنازعة أن الذى ألجأ الوزارة لاستصدار قرار الاستيلاء المطعون فيه هو أن المدرسة المحكوم بإخلائها تضم حوالى الألف طالبة وترتب على إخلالها تشريدن وتعطيل سير مرفق التعليم بالنسبة لهن ، بما لا يتفق والمصلحة العامة بأية حال فأريد بالقرار المذكور نفاذ هذه النتائج الخطيرة ، فيكون القرار والحالة هذه - قد صدر لضرورة ملجئة اقتضاها الصالح العام<sup>(٢)</sup> .

(١) المحكمة الإدارية العليا - حكما فى ١٠ يناير ١٩٥٩ - السنة الرابعة رقم ٤٢ ص ٥٣٣ - فى ٢٣ ديسمبر ١٩٦١ السنة السابعة رقم ١٥ - ص ١١٢ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا - حكما الصادر فى ١٠ من يناير ١٩٥٩ - كانت هذه المدرسة تابعة لجمعية بها حوالى ١٠٠٠ طالبة ، ورفع ملك البناء دعوى بالإخلاء بدعى أن المدرسة -

★ وكذلك فقد عرض مجلس الدولة الفرنسي في القضية المشهورة باسم «قضية كوتياس» «Coutéas»<sup>(١)</sup> لمبدأ مماثل ، إذ كان المنكور قد حصل على حكم بملكية لبعض الأراضي في شمال أفريقيا فلما أراد تنفيذ الحكم واستلام الأرض وجدت الإدارة أن ذلك سيثير الشعور ويهدد بأحداث فتنة عامة فاعتنت عن تنفيذ الحكم مما دعاه إلى الطعن في قرار امتناعها عن التنفيذ ، إلا أن مجلس الدولة أقر الإدارة في تصرفها لترخصها إزاء هذه الضرورة فيما يحفظ الأمن ويمنع من إثارة الفلاكل .

★ وكذلك يبرر الآن للإدارة في الترخيص في تنفيذ الأحكام الإدارية ضرورة الموازنة بين المراكز التي تأثرت بالالغاء . إذ يتعين على الإدارة وهي تعيد بناء هذه المراكز أن توائم فيما بينها حتى لا يضار أحد أصحابها أو يستفيد بسبب التنفيذ . ويبدو ذلك جليا في قضايا الموظفين<sup>(٢)</sup> مما سنعرض له في موضعه في الفصل التالي . إذ يجب على الإدارة وهي تعيد بناء مركز المحكوم له ألا تجعله يتقدم على من هو سابق له في الأقدمية أو من هو أحق منه من حيث المؤهل أو الخبرة أو الكفاية أو أن تدرجه في كادر غير الكادر الذي يجب أن يندرج فيه . كما يجب أن لا تغط المحكوم له حقه في تدرجه أو أن تغيبه فيما كان يجب أن يصل إليه لولا القرار المحكوم بإلغائه . وفي ذلك قررت المحكمة الإدارية العليا<sup>(٣)</sup> .

---

= أخلت أخلاا أضر بالملك وبالبناء وأنه يتعين إجراء اصلاحات حفظا للبناء . وحكم له بالاغلاء . ثم أصدرت الوزارة قرارا بالاستيلاء على المدرسة بالرغم من حكم الالغاء . ثم دارت مفاوضات بين الملك والمدرسة لتنفيذ حكم الالغاء ولتفقا على مهلة للتنفيذ . تقول المحكمة أن هذه المفاوضات قد جعلت قرار الاستيلاء غير ذي موضوع .

(١) صدر الحكم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ - مجلة القانون الملم ١٩٢٤ - ص ٧٤ .

(٢) أنظر على سبيل المثال ما جاء في فتوى شعبة الشؤون الداخلية والمالية في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٥ - مجموعة الفتاوى - السنة الثامنة والثامنة رقم ٨٨ - ص ١١٠ - بعد أن استعرضت القاعدة العامة في أثر حكم الالغاء وهي إعادة الطاعن إلى مركزه القانوني وكان القرار لم يصدر أصلا فتد له ما فاتته وغير أن تعرف هذا الأثر وبيان مدى استحقاق الطاعن لما فاتته من مراكز بسبب هذه القرارات أمر متروك لتقدير جهة الإدارة المنفذة للحكم تمارس فيه سلطتها على مقتضى القانون .

(٣) المحكمة الإدارية العليا - حكمها في ١٦ مارس ١٩٥٧ - السنة الثانية رقم ٧٢ - ص ٦٩٥ .



وأن القرار الصادر بالترقية ينشئ المركز القانوني فيها بآثاره من نواح عدة سواء من ناحية تقديم الموظف الى الدرجة التالية أى المرفى إليها ، أو من ناحية التاريخ الذى تبدأ منه هذه الترقية وكذلك من ناحية الموازنه فى ترتيب الأقدمية بين ذوى الشأن . فإذا صدر حكم من القضاء الإدارى بإلغاء الترقية ، نعين أن يكون تنفيذه موزونا بميزان القانون فى كافة تلك النواحي وآثار ، وذلك وضعا للأمور فى نصابها السليم ولعدم الأخلال بالحقوق أو المراكز القانونية بين ذوى الشأن بعضهم مع بعض .

★ وأخيرا فإن الإدارة - وهى تتمتع فى الأصل بسلطة تقديرية فى الاختيار والتصرف فى حدود القانون - لا تحرم من هذه السلطة وهى بصدد تنفيذ حكم الإلغاء ، فإذا استولت الإدارة على مال معين بقرار باطل ، وألغى ذلك القرار ، فليس معنى أن تكره الإدارة حتما على التخلّى عن ذلك المال وإنما ينقيد ترخيصا فى ذلك بوجوب مراعاة المشروعية ، فيجوز أن تصدر قرارا جديدا يؤدى الى احتفاظها بالمال المنكور بشرط مطابقتها للقانون وعدم التحايل فيه على عدم تنفيذ الحكم فربما دفعها شدة حاجتها اليه الى أن تعيد اصدار القرار صحيحا مبرء من العيب الذى أخذ عليها ، أو ربما عوضت عنه صاحبه التعويض الكافى طبقا للقانون . فإذا امتنع ذلك عليها قانونا وجب عليها تنفيذ الحكم وكذلك فإذا صدر الحكم بإلغاء قرار تعيين الموظف فليس ذلك حتما أن يفصله من وظيفته بل قد تستبدل بذلك اصدار قرار صحيح أو تعيين المحكوم له مع إيقائها على المطعون فى تعيينه . وتجرى الإدارة هذا التقدير اذا كان بعض من يتناولهم للتنفيذ قد رقى بالأقدمية وبعضهم الآخر قد رقى بالاختيار ، اذ لا شك أن تدرج المحكوم له بينهم يجب أن يتضمن تقدير كفايته بينهم واستحقاقه للترقية بالاختيار ضمن من كانت الإدارة قد رفعتهم فى فترة تعطّل حالته ، أو استحقاقهم للتقدم عليه لكفائتهم .

#### حدود الملازمة فى قرار التنفيذ :

هذه السلطة التقديرية التى تتمتع بها الإدارة فى تنفيذ أحكام الإلغاء بصفة عامة وأحكام التسمية العامة لحالة الموظف حسب ما تقتضيه القواعد التنظيمية ، محدودة بحدود متعددة .

فمن ذلك - من ناحية - أنها تنقيد بطبيعة الحال بالقيّد العام على تصرفها وهو

مراعاة المشروعية إذ لا معنى لالغاء القرار لمخالفته للقانون إذا عادت الإدارة من جديد إلى مخالفة القانون من ناحية أخرى في التنفيذ ، أو إلى الإصرار على موقفها وارتكاب ذات المخالفة مرة أخرى .

ومن أمثلة ذلك حكم «Veuve Japy» الذي أصدرته محكمة النزاع الفرنسية<sup>(١)</sup> إذ ألغى قرار الاستيلاء . على الأرض واستمرت الحكومة حائزة لها بالمخالفة للقانون مما أعتبرته المحكمة غصبا . وإنما يجب على الإدارة وهي تستعمل سلطتها التقديرية أن تراعى التطبيق القانوني السليم والا كان ذلك منها اهدار لقيمة الحكم .

★ وكذلك فإنه يجب على الإدارة ألا تنفذ الحكم تنفيذا صوريا<sup>(٢)</sup> أو تنفيذا أبترا بل يجب أن تنفذه تنفيذا صحيحا كاملا مراعية في ذلك ما جاء في منطوقه وما ارتبط بهذا المنطوق من أسباب جوهرية ، باستثناء الملاءمة سائلة البيان .

★ وقد أصدرت المحكمة الإدارية العليا في ذلك جملة أحكام نجتزئ منها ما قضت به<sup>(٣)</sup> من أنه :

«إذا كان القرار الملغى صادرا بالتسريح (الفصل) قد استتبع الغاؤه قضائيا إعادة المدعى كما كان في وظيفته التي كان يشغلها عند التسريح (الفصل) بمرتبها ودرجتها كما لو لم يصدر قرار بالتسريح ، فإنه لا يجوز قصر تنفيذ الحكم على مجرد إعادة الموظف إلى الخدمة في مرتبة أدنى ودرجة أقل إذ يعتبر ذلك بمثابة جزاء تأديبي مقنع» .

وبينت المحكمة أنه يجب تنفيذ الحكم تنفيذا كاملا غير مبتور ولا منقوص .

---

(١) محكمة النزاع الفرنسية - حكما في ٢٨ من فبراير ١٩٥٢ .

(٢) شبه الفقه التحايل لعدم تنفيذ الحكم بأنه مبالغة بين الإدارة والمجلس ، وضرب له مثلا إذا أصدر المجلس حكما بالغاء قرار الفصل فتلجأ الإدارة إلى الاستغناء عن الوظيفة للتخلص منه أو أن يلغى قرار الاعتقال فتلجأ الإدارة إلى إبعاده - الدكتور/ سليمان العلواني - القضاء الإداري من ١٩٥٨ - ص ٥٤٧ .

(٣) المحكمة الإدارية العليا - حكما في جلستها بدمشق في ٢٦ من نيسان (أبريل) سنة ١٩٦٠ - السنة الخامسة .

★ ومنه أيضا ما قضت به<sup>(١)</sup> في خصوص بعض موظفي وزارة الخارجية الذين تخطوا في الترقية وألغى القضاء قرارات تخطيطهم الا أن الوزارة لما نفذت الحكم لم تعد ترتيبهم وتدرجهم في كشوف الأقدمية حسب ما بينه الحكم في أسبابه الجوهرية المرتبطة بمنطوقه ، بل أكتفت بترقيتهم الى الدرجة التالية حسب وضعهم القائم وقتذاك في ترتيب الأقدمية . فبينت المحكمة العليا بمقتضى التنفيذ الصحيح للأحكام المتقدم ذكرها في ضوء الأسباب التي قامت عليها وجوب التزام القواعد التي رسمتها هذه الأحكام للوزارة في تحديد أقدميات رجال السلكين السياسى والتتصلى الذين تناولتهم القرارات المطعون فيها والمحكوم بالغائها ، وذلك باعادة ترتيب أقدميات هؤلاء جميع وضبطها منذ تعيينهم في درجات هذين السلكين وفقا للقواعد المشار اليها ، فاذا كان الثابت أن وزارة الخارجية بدلا من أن تقوم بتنفيذ منطوق هذه الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى للسبعة المحكوم لصالحهم مرتبطا هذا المنطوق بأسبابها على الوجه المبين بها وطبقا للأمر الذى قررتها على النحو السابق تفصيله .. فان الوزارة تكون قد خالفت للقانون .

★ وإذا اشتمل الحكم الصادر بالالغاء على بيان طريقة التنفيذ وما يقيد الادارة في تنفيذها الحكم ، وجب على الادارة مراعاة ذلك في قرار التنفيذ ألا تخل به ، ولو كان فيه تدخل في وظيفتها أو كان فيه إخلال بملاعمتها أو كان به عيب في القانون . لأن مجال الاعتراض على ذلك هو بالظن على الحكم بما يقوله قانونا من طرق الظن فاذا صار نهائيا تعيدت الادارة بقوته ولم يعد لها أن تتحدى بمجاوزة القاضي لسلطته أو لمخافته للقانون .

★ وقد أشرنا من قبل ان المحكمة الادارية العليا<sup>(٢)</sup> قد نعت على وزارة الخارجية انحرافها عن طريقة التنفيذ التي أشادت بها محكمة القضاء الادارى في الغائها قرار تخطي بعض رجال السلك السياسى والتتصلى وبينت أنه كان يجب على الوزارة التزام ما أشارت به المحكمة في حكمها من طريقة التنفيذ .

(١) المحكمة الادارية العليا - حكمها في ٢٩ من يونيو ١٩٥٧ - السنة الثانية رقم ١٣٦ - ص ١٣١٨ .

(٢) المحكمة الادارية العليا - حكمها في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٧ السابق ذكره وحكمها في ٢ من يوليو ١٩٦٠ - السنة الخامسة رقم ١٢١ - ص ١١٤٦ .

★ وكذلك نعت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة التربية والتعليم<sup>(١)</sup> على الادارة امتناعها عن تنفيذ حكم محكمة القضاء الادارى بمقولة أن الحكم قد تعرض لعمل من أعمال السيادة ، وذلك اعمالا لقوة الحكم . وكان ذلك بخصوص طالب صدر ضده حكم من محكمة الشعب ، ثم قضت محكمة القضاء الادارى بالغاء قرار بالامتناع عن قيده فى معهد علمى . وقد رأيت ادارة الفتوى والتشريع المذكورة وجوب تنفيذ هذا الحكم دون الاحتجاج بأنه قد عارض عملا من أعمال السيادة .

★ فاذا لم يكن الحكم قد عين طريقة التنفيذ استردت الادارة حريتها وملاءمتها فى الحدود سابقة الذكر<sup>(٢)</sup> .

★ وفى ذلك قضت محكمة القضاء الادارى بأنه اذا لم يعين الحكم طريقة التنفيذ ولا كيفيته فإنه لا يشترط فى القرار الصادر بالتنفيذ أن يكون تنفيذا حرفيا للحكم وبخاصة اذا تناول درجات أوسع نطاقا مما تناوله الحكم وشمل غير الذين تضمنتهم القرارات الملغاة . كما بينت<sup>(٣)</sup> أن الحكم بالغاء القرار الادارى قد لا يعين فى المنطوق ما الذى سينصب عليه التنفيذ على أساس مقتضى الحكم حسبما يبين من أسبابه فى حدود الموضوع الذى تناوله القرار المقتضى الغاؤه وفى ضوء ما تنازع عليه الطرفان وتجادلا فيه وقالت فيه المحكمة كلمتها اذ على هدى ذلك كله يمكن تفهم مقتضى الحكم وتفهم مراديه .

★ ومن الضرورى أن نعطي الادارة فسحة من الوقت لترتب فيه الأوضاع التى سيتناولها قرار التنفيذ . الا أنه يجب ألا تتراخى فى ذلك أكثر من الوقت اللازم الذى يقدره القاضى حسب الأحوال .

★ وفى ذلك حكمت محكمة القضاء الادارى<sup>(٤)</sup> بأن :

- 
- (١) ادارة الفتوى والتشريع بوزارة التربية والتعليم - مجموعة اللجنة الحادية عشر رقم ١٧٣ - ص ٢٩٤ .
- (٢) محكمة القضاء الادارى - حكما فى ٨ من مارس سنة ١٩٥٥ - السنة التاسعة رقم ٣٨٨ - ص ٣٥١ .
- (٣) محكمة القضاء الادارى - حكما فى ٢٧ من ابريل ١٩٤٩ - السنة الثانية رقم ١٧٨ - ص ٦٤١ .
- (٤) محكمة القضاء الادارى - حكما فى ٢٠ من يونيو ١٩٥٧ - السنة الحادية عشر رقم ص ٣٧٨ - ص ٦٣٠ .

واجب الجهة الادارية أن تقوم بتنفيذ الأحكام فى وقت مناسب من تاريخ صدورها وإعلانها ، فإن هى تقاعست أو امتنعت دون حق عن هذا التنفيذ فى وقت مناسب أعتبر هذا الامتناع بمثابة قرار إدارى سلبى مخالف للقانون يوجب لصاحب الشأن التعويض .

★ وبينت<sup>(١)</sup> أنه لما كان تنفيذ أحكام القضاء الإدارى تنفيذا عينيا يتطلب فى كثير من الأحيان اتخاذ إجراءات معينة وتدابير خاصة لما يحتمل أن يكون لهذا التنفيذ من أثر أو مساس بالأوضاع الإدارية فإنه يكون من حسن سير الأمور وجوب إعطاء جهات الإدارة فسحة معقولة من الوقت كى تدبر أمرها وتهىء السبيل الى تنفيذ الحكم على وضع يجنبها الارتباك فى عملها . وتغير هذا الوقت الملائم متروك ولاشك لرقابة المحكمة .

#### إجراءات التنفيذ :

بعد النطق بالحكم تودع مسودة الحكم مشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاء عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا ويكون المتسبب بالبطالان ملزما بالتعويضات إن كان لها وجه والمادة ١٧٥ مرافعات .

وتسلم الصورة التنفيذية للحكم وهى الصورة المأخوذة من نسخة الحكم الأصلية المزيلة بالصيغة التنفيذية «المادة ٥٤ من قانون مجلس الدولة» .

وتسلم هذه الصورة للخصم الذى تعود عليه المنفعة من تنفيذ الحكم فقط ، وبشرط أن يكون الحكم جازئ تنفيذه «المادة ١٨١ مرافعات» .

★ ومن المتصور تعدد الصور التنفيذية إذا تعدد المستفيدون من الحكم ولكنه لا يسوغ إعطاء المستفيد الواحد أكثر من صورة حرصا على عدم تعدد التنفيذ .

★ وعلى الرغم من أن الأحكام التى يصدرها مجلس الدولة حضورية وأن الطعن فيها لا يبدأ من تاريخ إعلانها بل من تاريخ صدورها ، فإن العمل مستقر على أنه

---

(١) محكمة القضاء الإدارى - حكما فى ٧ من فبراير سنة ١٩٥١ السنة الخامسة رقم ١٣٣ -

يجب على المحكوم له أن يعلن الطرف الآخر بتنفيذها مالم يكن التنفيذ جاريا بالطرق الادارية .

★ ذلك على سند من أنه اذا كان الحكم صادرا في مواجهة الادارة فان قيام المحكوم له باعلان الادارة بالحكم يبدأ من ثبوت خطئها في التراخي في التنفيذ أو الامتناع عنه اذ بذلك يتمسك الفرد باستخلاص حقه ويطلعها على أسباب الحكم المرتبطة بمنطوقه والمحددة لطريقة التنفيذ وحدوده .

★ أما اذا كان الحكم صادرا في مواجهة الفرد أو الموظف وكان تنفيذه ضده ، فانه يتعين اذا كان التنفيذ سيتم طبقا لقانون المرافعات أن يتم الاعلان قبل التنفيذ والا كان باطلا .

★ أما اذا كان التنفيذ سيتم بطريقة من طرق التحصيل الادارى فان وجوب الاعلان وطريقته تخضع لما ينص عليه قانون التنفيذ الجارى التنفيذ بمقتضاه .

★ وجدير بالملاحظة أنه في الأحوال التي يقتضى فيها التنفيذ اصدار قرار ادارى بالتنفيذ ويكون ذلك غالبا في أحكام تسوية حالات العاملين حسب القواعد التنظيمية فيجب صدور هذا القرار من الجهة المختصة مع مراعاة الشكل والاختصاص .

★ وقد تقتضى الضرورة واعتبارات الأمن والنظام العام أن تنصرف الادارة عن تنفيذ الحكم الصادر ضدها فلا تنفذه طبقا للقانون البحث بل تتجاوز في ذلك بشرط أن يكون ذلك في حدود هذه الضرورة وما تقتضيه تلك الاعتبارات وأن يعوض صاحب الشأن عن هذا الضرر وذلك حسبما سبق بيانه .

وفى ذلك تقول المحكمة الادارية العليا<sup>(١)</sup> :

وأنه ولئن كان الأصل انه لا يجوز للقرار الادارى أن يعطل تنفيذ حكم قضائى والا كان مخالفا للقانون الا أنه اذا كان يترتب على تنفيذه فورا اخلال خطير بالصالح العام يتعذر تداركه كحدوث فتنة أو تعطيل سير مرفق عام فيرجع عندئذ الصالح العام

---

(١) حكمها في ١٠ يناير سنة ١٩٥٩ - السنة الرابعة رقم (٤٢) ص ٥٢٣ - في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ - السنة السابعة رقم (١٥) ص ١١٢ .

على الصالح الفردى الخاص ولكن بمراعاة أن تقتدر الضرورة بقدرها وأن يعوض صاحب الشأن أن كان لذلك وجه كما أنه ولئن كان لوزير التربية والتعليم بموافقة السيد رئيس الجمهورية أن يصدر قراره بالاستيلاء على أى عقار يكون خاليا اذا كان ذلك لازما لحاجة الوزارة أو أحد الجامعات أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها بالتطبيق للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذى تجدد العمل به بعد ذلك وأن العقار لا يعتبر خاليا جائز الاستيلاء عليه الا اذا كان يوجد ثمة مانع قانونى من ذلك ، ولا يجوز فى الأصل أن يستعمل قرار الاستيلاء كأداة لاعادة يد شخص حكم باخلائه من العقار اذا كان السبب فى الحكم عليه بالاخلاء هو اخلاله بالتزاماته اخلاقيا أضرب بالعقار وبما لكه ، الا اذا كان قرار الاستيلاء قد صدر بناء على الأصل المتقدم علجاً لضرورة ملحة حتى لا يتعطل سير مرفق التعليم، وتقدر الضرورة عند ذلك ويقدرها، لئن كان ذلك كله هو منقذ - الا أنه يبين من عناصر المنازعة أن الذى ألجأ الوزارة لاستصدار قرار الاستيلاء المطعون فيه هو أن المدرسة المحكوم باخلائها تضم حوالى الآف طالبة ويتربى على اخلائها فورا تشريدهن وتعطيل سير مرفق التعليم بالنسبة لهن ، بما لا يتفق والمصلحة العامة بأية حال ، فأريد بالقرار المنكور نفاذ هذه النتائج الخطيرة ، فيكون القرار والحالة هذه قد صدر لضرورة ملحة اقتضاها الصالح العام<sup>(١)</sup> .

#### معاهد التنفيذ :

يجب أن يتم التنفيذ بعد اعلان الحكم بمدة معقولة لأن هذا التنفيذ قد يتطلب تغيير بعض الأوضاع الادارية أو اعادة النظر فى أقدميات عدد كبير من الموظفين وكما هو الوضع مثلا فى أحكام الالغاء المجرد للقرار الادارى .

وفى ذلك تقول محكمة القضاء الادارى :

لما كان تنفيذ أحكام القضاء الادارى تنفيذا عينيا يتطلب فى كثير من الاحيان اتخاذ

---

(١) وفى الحكم الصادر فى ١٠ من يناير ١٩٥٩ كانت هذه المدرسة تابعة لجمعية بها حوالى ١٠٠٠ طالبة ، ورفع مالك البناء دعوى بالاخلاء بدعى أن المدرسة أخلت اخلاقا أضرب بالمالك وبالبناء وأنه يتعين اجراء اصلاحات حفظا للبناء . وحكم له بالاخلاء.. ثم أسدرت الوزارة قرارا بالاستيلاء على المدرسة بالرغم من حكم الاخلاء . ثم دارت مفاوضات بين المالك والمدرسة لتنفيذ حكم الاخلاء وانفقا على مهلة للتنفيذ . تقول المحكمة أن هذه المفاوضات قد جعلت قرار الاستيلاء غير ذى موضوع . (مشار لهذا الحكم بمرجع د / مصطفى كمال وصفى، أصول واجراءات لقضاء الادارى - الاحكام وتنفيذها - مرجع سابق - ص ٢٥٦ .

اجراءات معينة وتدابير خاصة لما يحتمل أن يكون لهذا التنفيذ من أثر أو مساس بالاضلاع الادارية . فانه يكون من حسن سير الامور وجوب اعطاء جهات الادارة فسحة معقولة من الوقت كي تدبر أمرها وتهيئ السبيل الى تنفيذ الحكم على وضع يجنبها الارتياك في عملها . وتقدير هذا الوقت الملائم متروك ولا شك لرقابة المحكمة على ضوء الواقع من الأمر<sup>(١)</sup> .

#### أثر حكم وقف التنفيذ :

تلتزم الجهة الادارية بناء على الحكم الصادر بوقف تنفيذ قرارها أن تكف فوراً عن موالاة التنفيذ دون أن يكون عليها أن تعود بالحالة الى ما كانت عليه عند بدء التنفيذ وهذا بخلاف أحكام الالغاء العادية التي يجرى تنفيذها لهدم القرار الادارى واعتباره كأن لم يكن والعودة الى بناء الحالة على هذا الأساس .

فاذا قامت الادارة بموالاة التنفيذ على الرغم من صدور الحكم بوقفه كان ذلك غصباً يلزم الادارة بأشد التوبيخ كما أن ذلك يكون جريمة امتناع عن تنفيذ حكم قضائي .

ومفاد ما تقدم أن الحكم بوقف التنفيذ يعنى ارجاع الحال لاصله ولو كان تنفيذ القرار الادارى قد تم قبل الحكم وذلك حتى يفصل فى الدعوى المرفوعة بطلب الغاء القرار الادارى موضوعاً وفى ذلك نقول محكمة القضاء الادارى :

«الحكم بوقف تنفيذ قرار ادارى معناه أن يعود الأمر الى ماسبق عليه ويرد ماكان الى ماكان حتى يفصل فى الدعوى المرفوعة بطلب الغائه موضوعاً ، ومن ثم كان الحكم بوقف تنفيذ قرار الابعاد موضوع الدعوى بقاء المدعى فى مصر حتى يفصل فى الدعوى الموضوعية ولا محل للتعال بأن الابعاد قد تم قبل الحكم بوقف التنفيذ لأن هذا يجافى طبيعة الحكم وكنهه ويناقض الآثار المترتبة عليه . ومن جهة أخرى فانه فى خصوصية هذه الدعوى لم يكن تأجيلها من جلسة الى جلسة واستطالة النظر فيها الا بناء على طلب مندوب الحكومة وبعد أن قطع عهداً بعدم تنفيذ القرار حتى يفصل فى الطلب المستعجل فليس للحكومة أن تسع فى نقض ماتم من جهتها وأن هى فعلت كان سعيها مردود عليها»<sup>(٢)</sup> .

(١) الدكتور / حسنى سعد عبد الواحد «تنفيذ الاحكام الادارية» - ص ٢١٤ .

(٢) حكم محكمة القضاء الادارى - ١٣٨٠ / ٥٥ ق ١٩٥١/٨/١٨ - ٥٨٢ / ٦ - ١٣٢٥ - مشار اليه بمرجع القرار الادارى فى قضاء مجلس الدولة للأستاذ المستشار / حمدي ياسين عكاشة ص ٩١٧ .



## مسئولية المحكوم له في التنفيذ في حالة الغاء الحكم الصادر لصالحه :

يحدث أن ينفذ الحكم المستعجل ثم يلغى استئنافياً أو يقضى في أصل الحق بما يخالف مذهب القضاء المستعجل الأمر الذي يستتبع وجوب إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل التنفيذ ، فهل يسأل طالب التنفيذ عما أصاب المنفذ ضده من ضرر في هذا المقام ؟ الواقع أن الأحكام المستعجلة والأحكام الصادرة في وقف تنفيذ القرار الإداري - كباقي الأحكام الموضوعية المشمولة بالتنفيذ المعجل - إنما يجرى تنفيذها على مسؤولية طالب التنفيذ ومخاطره ، ومن ثم يجوز للمنفذ ضده الرجوع (أمام محكمة الموضوع بدعوى موضوعية) على طالب التنفيذ بتعويض الضرر الذي لحقه من جراء ذلك التنفيذ إذا ألغى الحكم استئنافياً أو رأت محكمة الموضوع لأى سبب من الأسباب عدم الأخذ به . وهذه النتيجة محل إجماع الفقه والقضاء إذا كان القائم بالتنفيذ سيء النية . أما إذا كان طالب التنفيذ حسن النية فقد ذهب البعض إلى القول بأنه لا يسأل عن تعويض الضرر الذي تخلف عن التنفيذ ، بحسبان أنه كان يباشر عملاً يحق له مباشرته بنص القانون ، فلا يتصور أن يكون مسؤولاً عنه . ولكن هذا الرأي مرجوح ، والراجع - فقها وقضاء<sup>(١)</sup> - أن طالب التنفيذ يلزم بتعويض هذا الضرر ولو كان حسن النية ، وحجج هذا الرأي تركز على مايلي<sup>(٢)</sup> :

(أ) أن طالب التنفيذ إنما يباشر التنفيذ في الحالة الدائر حولها النقاش على مخاطرة<sup>(٣)</sup> فهو غير ملزم بأجرائه ولا هو يستعمل - عند أجزائه - حقاً له ، بل مجرد رخصة ، إن شاء أعملها - على مسؤوليته - وإن شاء انتظر حتى يصدر الحكم الموضوعي في شأنها .

(١) في هذا تقول محكمة النقض أنه : لبا كان وجه الصواب أو الخطأ في تقدير للقاضي المستعجل للمنازعة فإن ذلك ليس من شأنه أن يحسم النزاع بين الخصمين في أصل الحق ، إذ هو تقدير وقضى عاجل يتحسّن به القاضي المستعجل ما يبدو للنظر الأولى أن يكون هو وجه الصواب في خصوص الاجراء المطلوب مع بقاء أصل الحق سليماً يتناضل فيه دور السنّ لدى محكمة الموضوع ، وتقع على كامل من استصدر الحكم بهذا الاجراء مسؤولية التنفيذ به إن ثبت فيما بعد من حكم محكمة الموضوع أن الحق لم يكن في جانبه .

(نقض ١٥/١٩٤٨ - مجموعة عمر - ٥ - ٥٢٤) .

(٢) راجع في سرد هذه الحجج في صدد تنفيذ الأحكام المشمولة بالتنفيذ المعجل مؤلف محمد حامد فهمي في التنفيذ - بند ٥٢ - طبعة ثالثة - وراجع في سرد مختلف الآراء في هذا الصدد مبادئ التنفيذ لمحمد عبد الخالق عمر - ص ٧٨ .

(٣) نقض ١٩٦٩/٣/٢٧ - المكتب الفني - ٢٠ - ٥٠٨ - وراجع نقض ١٩٦٧/١/٢٣ - المكتب الفني ١٨ - ١٠٨٤ .

(ب) وحتى إذا قيل أن التنفيذ يستند في هذه الحالة الى حق للمحكوم له ، فإن هذا الحق يزول بإلغاء الحكم من المحكمة الأعلى أو بصدر الحكم الموضوعي بما يخالف مذهب القضاء المستعجل ، فيصبح التنفيذ غير مستند الى حق .

(ج) أن العدالة تقضى ألا يتحمل المنفذ ضده مغبة الضرر دون طالب التنفيذ مع أن الأول - دون التالي - هو الذي كسب الدعوى في النهاية<sup>(١)</sup> .

★ ومن جانبنا نرى أن هذه الحجج القانونية والاحكام القضائية يعمل بها أمام القضاء الادارى في حالة إلغاء الحكم الصادر في الطلب المستعجل وذلك لاتحاد العلة والسبب مع ملاحظة أنه لا يترتب على الطعن في أحكام مجلس الدولة وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت محكمة الطعن بغير ذلك .

★ ★ ★

ظاهرة امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم المتعلق بوقف التنفيذ .

قد تنجح نية الإدارة السيئة الى عدم تنفيذ الحكم في الطلب المستعجل وقد يحدث ذلك في الحكم في الشق الموضوعي أيضا وقد يأخذ ذلك الاتجاه عدة أشكال تبدأ من التراخي في التنفيذ أو إساءة التنفيذ بتنفيذ الحكم تنفيذا ناقصا أو متوترا وغير ذلك وقد ترفض الإدارة تنفيذ الحكم رفضا صريحا وهو أشد أنواع الانحراف في استخدام السلطة<sup>(٢)</sup> .

(١) مشار لهذه الحجج والاحكام بمرجع قضاء الأمور المستعجلة للأستاذ المنشار / محمد على راتب وزميله - مرجع سابق - ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(٢) وقد أصدر القضاء أحكاما عديدة في الدعاوى التي رفعت اعتراضا على التنفيذ المشوه أو الناقص - مثال ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا في ٢٦ من نيسان (إبريل) ١٩٦٠ السنة الخامسة رقم (٧٥) ص ٧٣٠ في شأن موظف صدر حكم بإلغاء قرار بفصله فأعادته الإدارة الى وظيفة أدنى من وظيفته الأولى فلما أعترض على ذلك التنفيذ بدعوى قضائية جديدة رفعها أمام مجلس الدولة ، قامت الإدارة بفصله من الخدمة . وقد أعتبرت الإدارة ذلك تحديا للحكم القديم ومنطريا على مخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة . وكذلك حكما في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٥٧ (السنة الثانية رقم ١٣٦ ص ١٣١٨) وهو خاص بموظف بالملك السياسي والتقصلي صدر حكم من القضاء بإلغاء تخطيه في الترقية ونظرا لأنه معين من الخارج فقد وضع تنفيذا لحكم الإلغاء في كشف الأقمية بعد الذين رُقوا بعده الى الدرجة المعين فيها ، بحجة أن المعين من الخارج لا تكون أقميته الا اعتبارا من تاريخ تعيينه لا من تاريخ حصوله على الدرجة المالية . وذلك على الرغم من أن حكم الإلغاء بين أن أقميته تعود الى تاريخ تربيته في الجهة التي كان فيها الى الدرجة التي عين بها في وزارة الخارجية - وقد بينت المحكمة الإدارية العليا أن الوزارة قد نفذت الحكم تنفيذا ناقصا اقتصرت فيه على المنطوق دون الأساليب الجوهرية الواردة في الحكم .

فقد تعمل بعض الأجهزة التشريعية في مجال الامتناع عن تنفيذ الاحكام الى مايعرف  
«بالنصحيح التشريعي» الذي يتمثل في اصدار تشريعات جديدة تضي على الحالات  
والمراكز القانونية غير المشروعة صفة المشروعية .

كما تعتمد الحكومة أحيانا الى أسياغ صفة أعمال السيادة الى أعمال ادارية بحتة  
كوسيلة للتخلص من تنفيذ الاحكام<sup>(١)</sup> .

وسنقصر كلامنا على الرفض الصريح لتنفيذ الحكم الصادر في الطلب المتعلق  
بوقف تنفيذ القرار الإداري وذلك حين تحاول الدولة التهرب من التزاماتها مركزين  
على الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري ونبينها على النحو التالي :

★ حدث عند تنفيذ حكم صادر من محكمة القضاء الاداري في القضية رقم ٢٠٥٦  
لسنة ٣٤ ق بتاريخ ١١/٨/١٩٨٠ بوقف تنفيذ القرار الاداري بمنع احتفال أحد الافراد  
بنكري وفاة مصطفى النحاس . وبعد استنفاد كافة الاشكالات التي رفعتها الحكومة  
أمام المحاكم المختصة وغير المختصة - حدث حين ذهب المحضر يوم  
٢٧/١١/١٩٨٠ لمدير أمن القاهرة لتنفيذ الحكم أن امتنع الأخير عن التنفيذ بحجة أن  
ميعاد اقامة الاحتفال كان محدد له يوم ٢٣/٨/١٩٨٠ فأفهمه المحضر أنه قد صدر  
أمر ولائي يفيد تنفيذ الحكم يوم ٢٧/١١/١٩٨٠ أو الأيام التالية فقرر أنه : «ممتنع»  
وأن لديه تعليمات بذلك وأن المقابلة انتهت ، وقد عوقب هذا الموظف جنائيا فيما  
بعد - دون أن تشفع له تعليمات رؤسائه . وهذا يعني أن هذه الروح العدائية المتخلفة  
وهذه الأفكار العقيمة لازالت موجودة لدى البعض .

وفي هذا قالت محكمة القضاء الاداري : «ان امتناع الادارة عن تنفيذ حكم قضائي  
نهائي حازل لقوة الشيء المقضي به وواجب النفاذ .. هو مخالفة قانونية صارخة  
تستوجب مسئولية الحكومة عن التعويضات . ذلك لأنه لا يليق بحكومة في بلد  
متحضر أن تمتنع عن تنفيذ الاحكام الترتيبية بغير وجه قانوني . لما يترتب على هذه  
المخالفة الخطيرة من اشاعة الفوضى وفقدان الثقة في سيادة القانون<sup>(٢)</sup> . لأنها

---

(١) مؤلفنا : «موسوعة المحاكمات التأديبية أمام مجلس الدولة وصيغ ولجاءات القضاء  
الاداري» - الطبعة الأولى - ط١ / ١٩٨٨ - المقدمة ص - د .

(٢) حكم محكمة القضاء الاداري في القضية ١١٨١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١٩ - ص - ٦  
٦ ق - ٥٤٨ ص ١٢٣٨ .

مسئولة عن تنفيذ الاحكام عامة فمسئوليتها عن تنفيذ ما يصدر ضدها من أحكام أشد وأوجب<sup>(١)</sup> ، ولا يغير من هذا النظر أن يدعى الوزير أو الموظف «انتفاء الدوافع الشخصية لديه ، أو قوله بأنه يخفى من وراء ذلك تحقيق مصلحة عامة، ذلك أن تحقيق هذه المصلحة لا يصح أن يكون عن طريق ارتكاب أعمال غير مشروعة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) راجع حكم محكمة القضاء الإداري في القضية ٤٣٤ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥١/٥/٢٢ - س ٤ ق - ٢٧٦ ، س ٩٥٧ . وحكم المحكمة الإدارية العليا في القضية ١١٧٦ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٨ ، س ١٣ ، ق ١٦ - س ١٠١ .

(٢) حكم محكمة القضاء الإداري في القضية ٨٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٠/٦/٢٩ س ٤ ق ٢٠٢ - س ٩٥٦ .

## الفصل الثالث

### الطعن في الحكم الصادر في الطلب المتعلق بوقف تنفيذ القرار الإداري

مبق القول بأن الحكم الصادر في الشق المستعمل هو حكم قطعي قضائي وليس ولايا فيصدر من المحكمة بمقتضى سلطتها القضائية لا الولاية ، وهذا الحكم منبت الصلة بموضوع الدعوى الأصلي فهو لا يمس أصل النزاع ولا يتعرض لموضوعه ، ويلاحظ أن حكم المحكمة بوقف التنفيذ لا يعنى قطعا أنها متحكم في الموضوع بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه . وإنما كان ما يفيد هذا الحكم ويدل عليه أن الطعن في القرار يقوم على أساس جدى يبدو منه احتمال إلغاء القرار موضوعيا ، وكذلك إذا حكمت المحكمة برفض طلب وقف التنفيذ فليس معنى ذلك أنها سترفض فيما بعد الدعوى موضوعيا أى أنها سترفض الحكم بالإلغاء إذ قد يكون رفض وقف التنفيذ مبني على عدم توافر شرط الضرر المتعذر التدارك فعلا . فلا ترى المحكمة مبررا لوقف التنفيذ ، إلا أنها عند نظر الموضوع قد يبدو لها عيب القرار فتحكم بإلغائه .

ولذلك تقرر محكمة القضاء الإداري أنه :

«إذا كانت المحكمة وهى فى سبيل الفصل فى هذا الطلب تتناول الموضوع فإن نظرتها له يجب أن تكون نظرة أولية لا تتعرض له إلا بالفكر الذى يسمح لها بتكوين رأى فى خصوص وقف التنفيذ دون أن تستبق قضاء الموضوع وتنتهى الى تكوين عقيدة فيه»<sup>(١)</sup> .

أما فيما يختص بالطعن على الحكم الصادر فى طلب وقف تنفيذ القرار الإداري ، فإذا كان صادرا من المحكمة الإدارية فإنه يجوز استئنافه أمام محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية - أما إذا كان صادرا من محكمة القضاء الإداري ، فيمكن الطعن فيه متى بنى الطعن على أسباب قانونية أمام المحكمة الإدارية العليا ، ومجرد الطعن لا يوقف تنفيذ الحكم .

وطبقا للمادة (٢٣) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، فإنه يجوز

---

(١) دكتور/ حمى سعد عبد الواحد تنفيذ الأحكام الإدارية، ط/ ١٩٨٤ - ص ٢٠٢ .

الطعن أمام المحكمة الادارية العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو من المحاكم التأديبية وذلك فى الأحوال الآتية :

( ١ ) اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله .

( ٢ ) اذا وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات أثر فى الحكم .

( ٣ ) اذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع .

ويكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة أن يطعن فى تلك الأحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الأحوال التى يوجب عليه القانون فيها الطعن فى الحكم .

أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى فى الطعون المقامة أمامها فى أحكام المحاكم الادارية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا الا من رئيس هيئة مفوضى الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك اذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا أو اذا كان الفصل فى الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانونى لم يسبق لهذه المحكمة تقريره، .

★ وجدير بالاحاطة أن المشرع قد استحدث دائرة جديدة بمقتضى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ، ونصت المادة ٥٤ مكررا، منه على أنه : «إذا تبين لاحدى نواتر المحكمة الادارية العليا عند نظر أحد الطعون أنه صدرت منها أو من احدى دوائر المحكمة أحكام سابقة يخالف بعضها البعض أو رأت العدول عن مبدأ قانونى قرره أحكام سابقة صادرة من المحكمة الادارية العليا تعين عليها احوالة الطعن الى هيئة تشكلها الجمعية العامة لتلك المحكمة فى كل عام قضائى من أحد عشر مستشارا برئاسة رئيس المحكمة أو الأقدم فالأقدم من نوابه .

ويجب على سكرتارية المحكمة أن تعرض ملف الدعوى خلال ثلاثة أيام من صدور قرار احوالة على رئيس المحكمة ليعين تاريخ الجلسة التى ستعقد فيها الدعوى .  
ويعلم الخصوم بهذا التاريخ قبل حلوله بأربعة عشر يوما على الأقل وتصدر الهيئة المذكورة أحكامها بأغلبية سبعة أعضاء على الأقل، .

ويجب على قلم كتاب المحكمة ضم ملف الدعوى المطعون في الحكم الصادر فيها قبل إحالتها الى هيئة مفوضى الدولة، (مادة ٤٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) .

وتتظر دائرة فحص الطعون بعد سماع ايضاحات مفوضى الدولة ونوى الشأن إن رأى رئيس الدائرة وجها لذلك ، وإذا رأت دائرة فحص الطعون أن الطعن جدير بالعرض على المحكمة الادارية العليا ، (إما لأن الطعن مرجح القبول أو لأن الفصل في الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره أصدرت قرارا بإحالته اليها . أما إذا رأت - بالجماع الآراء - أنه غير مقبول شكلا أو باطلا أو غير جدير بالعرض على المحكمة حكمت برفضه .

ويكتفى بذكر القرار أو الحكم بمحضر الجلسة ، وتبين المحكمة في المحضر بإيجاز وجهة النظر إذا كان الحكم صادرا بالرفض ، ولا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن ، (إلا بالتماس اعادة النظر .

وإذا قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا يشر قلم كتاب المحكمة بذلك على تقرير الطعن ويخطر ذو الشأن وهيئة مفوضى الدولة بهذا القرار . (مادة ٤٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) .  
وتسرى القواعد المقررة لنظر الطعن أمام المحكمة الادارية العليا على الطعن أمام دائرة فحص الطعون .

ويجوز أن يكون من بين أعضاء المحكمة الادارية العليا من اشترك من أعضاء دائرة فحص الطعون في اصدار قرار الاحالة، .  
(مادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢)

جدير بالذكر أنه لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار والحكمة من هذه المادة كما أفصحت عنها المنكرة الايضاحية هي علاج لحالات اختلاف الأحكام الصادرة من دوائر المحكمة الادارية العليا أو تلك التى ترى فيها هذه المحكمة العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة صادرة منها .

والأحكام الواردة فى المادة ١٥٤ مكررا، من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ لا تنظم طريقا جديدا من طرق الطعن فى الأحكام الادارية .

---

(راجع المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ والذي نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣١ فى ١٩٨٤/٨/٢) .

المطلوب القأؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها .

وبالنسبة الى القرارات التى لا يقبل طلب الغائها قبل التظلم منها اداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها ، على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه اذا كان القرار صادرا بالفصل فإذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الالغاء فى الميعاد أعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه .

(مادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة ورقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢)

ولا يترتب على الطعن أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك .

كما لا يترتب على الطعن أمام محكمة القضاء الإدارى فى الأحكام الصادرة من المحاكم الادارية وقف تنفيذها الا اذا أمرت المحكمة بغير ذلك .  
(مادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢)

ويجوز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس اعادة النظر فى المواعيد والأحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الاجراءات الجنائية حسب الأحوال ، وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم .

ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم الا اذا أمرت المحكمة بغير ذلك وإذا حكم بعدم قبول الطعن أو برفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها فضلا عن التعويض ان كان له وجه، (مادة ٥١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) .

وتسرى فى شأن جميع الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه على أن الأحكام الصادرة بالالغاء تكون حجة على الكافة .  
(مادة ٥٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢)

وجدير بالاحاطة أن الطعن فى الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية لها حجية الشيء المقضى ، مثله مثل الأحكام الصادرة فى الطلب المتعلق بوقف تنفيذ القرار حسيما سبق بيانه ،



فالحكم التأديبي يحوز الحجية قبل جهة الإدارة التابع لها العامل فيمتنع عليها العودة الى محاسبته تأديبيا عن ذات الفعل الذي كان محلا للحكم بالجزاء التأديبي السابق صدوره ، فعلى جهة الإدارة أن تسلم بما انتهى اليه الحكم وأن تقوم بتنفيذه مهما كان رأيها فيه ومهما خلص لليه من جزاء .

أما حجية الحكم التأديبي أمام الجهات القضائية الأخرى فإنه لا يقيد بها ، فلا يقيد المحاكم الجنائية ولا يقيد المحاكم المدنية عندما تطرح عليها ذات الواقعة بما انطوت عليها من فعل مؤثم ويكاد يكون ذلك من المبادئ المستقرة المتعلقة بعدم حجية الحكم التأديبي أمام القضاء المدني أو الجنائي<sup>(١)</sup> .

أما عن الطعون في أحكام المحاكم التأديبية سواء كانت محاكم تأديبية عادية ، أو محاكم تأديبية عليا فيطعن في أحكامها أمام المحكمة الإدارية العليا .

وجدير بالذكر أن المشرع حين عبر «بالمحاكم التأديبية» أراد الاستغراق والعموم الذي يتناول كل ما نصت القوانين على بقاءه من المجالس والهيئات التأديبية والاستئنافية .

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري مايلي :

«اطرد قضاء المحكمة الإدارية العليا في تفسيرها لعبارة أحكام المحاكم التأديبية الواردة في المادة ١٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بقوله أن هذه العبارة وردت عامة غير مخصصة ومطلقة غير مقيدة مما يقتضى أخذها بأوسع الدلالات وأعمها وأكثرها شمولاً ، لأن المشرع حين عبر بالمحاكم التأديبية أراد بها الاستغراق والعموم الذي يتناوله كل مانصت القوانين على بقاءه من المجالس والهيئات التأديبية والاستئنافية باعتبارها كلها هيئات تؤدي وظيفة المحاكم التأديبية تماما ويمكن تشبيهها بالمحاكم . وليس مقبولا أن يبقى الشارع بالنص على بقاءها اعتبارا قراراتها في حكم القرارات الإدارية البحتة التي يطعن فيها أمام المحكمة الإدارية ، أو محكمة القضاء الإداري لما في ذلك القول من نسخ لتكييف هذه الهيئات .....»<sup>(٢)</sup> .

(١) مؤلفنا : موسوعة المحكمات التأديبية مع الحديث في التقاضي والأحكام وصيغ الدعاوى التأديبية ص ١٩٨٨ - ص ٤١٦ .

(٢) محكمة القضاء الإداري - القضية ١٧٦٢ سنة ٣٤ ق - جلسة ٢٣ مارس ١٩٧١ - مشار الى الحكم بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري من أكتوبر ١٩٧٠ حتى-

ومن أهم ما تجدر الإشارة إليه ضرورة إختصاص النيابة الإدارية عند الطعن فى أحكام المحاكم التأديبية ، ولا يصحح ذلك الإجراء إختصاص الجهة الإدارية فى شخص الوزراء أو المحافظين بصفتهم «على سبيل المثال» (١٠) .

إجراءات الطعن على الأحكام بمعرفة هيئة مفوضى الدولة أو بمعرفة نوى الشأن :

### ( أ ) تقديم الطعن من هيئة مفوضى الدولة :

تقوم هيئة مفوضى الدولة بمراجعة الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية والمحكمة التأديبية خلال مدة السنتين يوما المقررة للطعن فى هذه الأحكام . فإذا وجد المفوض بأحد الأحكام ما يوجب الطعن فإنه يتداول فيه مع زملائه ويعرضه على رئيس الهيئة لتقرير الطعن فى الحكم إن كان لذلك موجب . وعادة لا تقوم الهيئة بالطعن الا فى الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بالفصل التى يوجب القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالمحاكم التأديبية الطعن فيها ، وكذلك الأحكام الصادرة بعدم اختصاص المحكمة بعد أن تكون القضية قد أحيلت اليها من محكمة أخرى لمظنة اختصاصها ، وفيما عدا ذلك فإن الهيئة تفضل أن تترك الطعن لنوى الشأن ما داموا يملكون ذلك طبقا للقانون ، وحتى لا تتعطل النصوص التى تسمح لنوى الشأن بالطعن .

ويقدم الطعن باسم رئيس هيئة مفوضى الدولة . ويوقع على تقريره . ولا يستحق رسوم جلى الطعون التى ترفعها هيئة مفوضى الدولة (المادة ١٢٣ من قانون مجلس الدولة) ، ومن حق هيئة مفوضى الدولة أن تقدم طلبات وأسباب جديدة أم ترد فى أسباب الطعن سواء كان الطعن مقما منها أو من نوى الشأن<sup>(١١)</sup> ، كما أن المحكمة

---

= آخر سبتمبر ١٩٧١ - السنة الثانية للدوائر الاستثنائية - السنة الخامسة والعشرون للدوائر العادية - من ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(١٠) للتوسع فى الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا راجع مؤلفنا موسوعة المحاكمات التأديبية مرجع سابق .

(١١) المحكمة الإدارية العليا فى ١٢ و ١٩ من نوفمبر ١٩٥٥ - السنة الأولى - أرقام ١٧ و ١٨ - من ٥ و ١٣٣ و ١٤٠ .

العليا لا تتقيد بالطلبات وبالأسباب المقدمة من هيئة مفوضى الدولة لأنها تنزل حكم القانون وترد الأمر الى المشروعية نزولا على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام التي تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص .

#### ( ب ) تقديم الطعون من ذوى الشأن :

يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الادارية العليا موقع عليه من محامى من المقبولين أمامها . ويجب أن يشتمل التقرير - علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم - على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بنى عليه الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه .

ولم يرسم القانون طريقا معينا لايداع التقرير بالطعن أمام المحكمة الادارية العليا فيكفى لكى يتم الطعن صحيحا أن يودع التقرير بالطعن فى الميعاد القانونى وبعد استيفاء البيانات المنصوص عليها بقانون المجلس<sup>(١)</sup> ، والعبرة فى صحتها هو بايراد بياناتها بمالا يوقع من أعلنت اليه فى حيرة جدية ولذلك فلم يعتبر الخطأ فى تاريخ الحكم الممتأنف أو فى رقم الدعوى مدعاة للتجهيل مادامت البيانات الأخرى التى تضمنتها الصحيفة تكفى فى تحديد موضوعه<sup>(٢)</sup> . وليس فى نصوص القانون مايوجب أن تكون صورة صحيفة الطعن التى تعلن لذوى الشأن موقعة من الطاعن<sup>(٣)</sup> .

وليس ذو الشأن هو المحكوم عليه فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه فحسب ، بل قد يكون خصما منضمما للدعوى ، فيجوز أن يطعن فى الحكم الصادر فيها مادامت له مصلحة فى ذلك .

ويجب على ذوى الشأن عند التقرير بالطعن أن يودعوا خزانة المجلس كفالة قيمتها

---

(١) المادة (٤٤) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ م .

(٢) المحكمة الادارية العليا فى ١٣ من فبراير ١٩٦٠ - المنة الخامسة - رقم ٤١ - ص ٣٥٩ .

(٣) المحكمة الادارية العليا فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ - المنة الأولى - رقم ١٩ -

عشرة جنهات اذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة القضاء الادارى أو المحكمة التأديبية العليا أو خمسة جنهات اذا كان الحكم صادرا من المحاكم الادارية أو المحاكم التأديبية وتنضى دائرة فحص الطعون بمصادرتها فى حالة الحكم برفض الطعن .

ويجوز لذى الشأن أن يطلب من هيئة المساعدة القضائية المكونة من أحد مفوضى المحكمة الادارية العليا وكاتب ، اعفاءه من الرسوم والكفالة وتعيين محام ليقيم طعنه أمام المحكمة المذكورة .

ولا يجوز للمحكمة الادارية<sup>(١)</sup> ولا لمحكمة القضاء الادارى - أن تحيل دعوى منظورة أمامها الى المحكمة الادارية العليا لأن الاحالة يجب أن تكون بين محكمتين من درجة واحدة تابعيتين لجهة قضائية واحدة . واذا ظنت المحكمة الأدنى أن الطعن المرفوع اليها من اختصاص المحكمة الادارية العليا وأحالته اليها ، فإن هذه الأخيرة لا تنقيد بهذه الاحالة الصادرة من محكمة أدنى منها ، ومن ثم فإنها تملك البحث فى صحته ، وتحكم فى هذه الحالة بعدم جواز الاحالة وللمدعى ان شاء - مع مراعاة المواعيد - أن يرفع طعنا جديدا أمام المحكمة المختصة وفقا للإجراءات المقررة للطعن أمامها .

#### (١) ميعاد الطعن :

ميعاد الطعن كما جاء بقانون مجلس الدولة هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه وتحسب مواعيد المسافة عند الطعن فى الأحكام أمام المحكمة الادارية العليا طبقا لما هو مطبق بالنسبة للمواعيد أمام مائز محاكم مجلس الدولة .

وقد قيل أن هذا الميعاد ميعاد سقوط لا يقبل الوقف ولا الانقطاع . وأن تقديم طلب

---

(١) حكم المحكمة الادارية العليا - جلسنها المنعقدة فى دمشق فى ١٥ من مايو (أيار) ١٩٦١ - السنة السادسة رقم ١٣٩ - ص ١١٢٤ . وكانت الدعوى المحالة طعنا فى قرار مجلس التأديب ولهذا المجلس وضع خاص فى القانون السورى يجعل قراره يلتزم بالأحكام القضائية . فلما رجعت للمحكمة أن الدعوى المنظورة أمامها ليست طعنا فى قرار ادارى ، بل طعنا فى حكم قضائى - حسب تكليفها له - أحالته للمحكمة الادارية العليا لتظره .

المعافاة لا يقطعها . ولكن المحكمة الادارية العليا فصلت في ذلك<sup>(١)</sup> فقررت أن ميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا يقطعها طلب المعافاة . وأن له ذات الطبيعة التي لميعاد رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى أو المحكمة الادارية . ولذلك قبل أن القضاء سيميل الى القول بأن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا يقبل كل ما يقبله ميعاد رفع الدعوى ابتداء من الوقف الانقطاع أو الاستمرار أو إعادة فتحه .

وقد قضت المحكمة الادارية العليا بأنه اذا صدر حكم بعدم الاختصاص من المحكمة التي لجأ اليها ، ثم حكم آخر من المحكمة التي لجأ اليها بعد أن حكمت الأولى بعدم اختصاصها فنفسر الثانية بدورها حكما بعدم الاختصاص ، فان الطعن في هذا الحكم الأخير يفتح باب الطعن في الحكم الأول أيضا لنتظر المحكمة الادارية العليا الموضوع .

---

(١) المحكمة الادارية العليا - حكمها في ١٨ من نوفمبر ١٩٦١ - الطعن رقم ١٢٩٠ ، و ١٥٥٢ لسنة ٥ ق (لم ينشر) اذ جاء في حيلياته أنه ومن حيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لرفضه بعد الميعاد ، وأن المادة (١٥) من قانون مجلس الدولة توجب رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا خلال سنين يوما من تاريخ الحكم المطعون فيه وأن الثالث من الاورق أن الطعن قد تم بعد غوات الميعاد ، وأنه لا وجه للقول بأن طلب المعافاة الذي تقدم به المدعى قطع ميعاد الطعن لان نص المادة (١٥) سالفة الذكر صريح في وجوب رفع الطعن في الميعاد المنكسر من تاريخ صدور الحكم وهذا الميعاد هو ميعاد سقوط فلا ينقطع بأى اجراء شأنه في ذلك شأن ميعاد الطعن بطريق التقصص المدنى وأنه لا محل للاحتجاج بما سبق أن قضت به المحكمة الادارية العليا بأنه يترتب على طلب المساعدة القضائية قطع التقادم وقطع ميعاد رفع دعوى الالغاء ويظل التقادم أو الميعاد موقوفا لحين صدور القرار في الطلب سواء بالقبول أو بالرفض لأن قضاء المحكمة في هذا الخصوص كان منصبا على ميعاد رفع الدعوى ابتداء . ومن حيث أن المحكمة سبق أن قضت بأن مقتضيات النظام الادارى قد ملئت بالتقضاء الادارى الى تقرير قاعدة أكثر تيسرا في علاقة الحكومة بموظفيها بمراعاة طبيعة هذه العلاقة فقرر أنه يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم الطلب أو التنظيم الذي يوجهه الموظف الى السلطة المختصة متمسكا فيه بحقه طالبا أدلته وليس من شأنه في أن هذا يصنع من باب أولى على طلب المساعدة القضائية للدعوى التي يزمع صاحب الشأن رفعها على الادارة .. فلا أقل والحالة هذه من أن يترتب على طلب المساعدة القضائية ذات الاثر المترتب على مجرد الطلب أو التنظيم . ومن حيث أن ما لطلب المساعدة القضائية من أثر قاطع لميعاد رفع دعوى الالغاء أو بالاحرى حافظا له يصنع ، كذلك بالنسبة الى ميعاد الطعن أمام الادارية العليا لاتحاد طبيعة كل من الميعادين من حيث وجوب مباشرة اجراء رفع الدعوى أو الطعن قبل انقضائها والاثر القانونى المترتب على مراعاة المدة المحددة فيها أو تقويتها من حيث قبول الدعوى أو الطعن أو سقوط الحق فيها وبالتالي امكن طلب اللغاء لقرار الادارى أو الحكم المطعون أو امتناع ذلك على صاحب الشأن المختلف . لذلك فان هذا الطعن يكون مقبولا شكلا لرفضه في الميعاد القانونى .

## ( ٢ ) الرد على الطعن وتحضيره ونظره :

إذا قدم الطعن من هيئة مفوضى الدولة أو من صاحب الشأن سرت في شأنه الاجراءات المقررة لمختلف الدعاوى التي ترفع لمجلس الدولة . فيعلن الطعن للطرف الآخر ويكون للطعون ضده أن يودع قلم كتاب المحكمة رده على الطعن مشفوعا بالمستندات والاوراق المكملة ، كما يجوز للطاعن أن يرد على هذا الرد . وبعد ذلك يجوز احالة الطعن الى هيئة مفوضى الدولة لتحضيره طبقا للأصول السالف تكررنا .

وهذه الاحالة ليست ملزمة لأن الدعوى تستوفي استيفاء كاملا أمام المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه ، وقد لا يرى رئيس المحكمة لزوما لإبداء الرأي القانوني فيها اكتفاء بما يسطه الحكم المطعون فيه أو لظهور هذا الرأي ، ولمفوض المحكمة الادارية العليا حق تسوية النزاع طبقا للمبادئ التي استقرت عليها المحكمة الادارية العليا . ويرى الدكتور مصطفى كمال وصفي<sup>(١)</sup> أن بعض الاحكام قد صدرت بالتشكيك في أن يكون لمفوضى المحكمة الادارية العليا هذا الحق ، الا أن المحكمة الادارية العليا أفصحت بقضائها عما ينفي هذا الشك وقررت صراحة أن لمفوض المحكمة الادارية العليا هذا الحق . وقد فقدت هذه المسألة أهميتها بانشاء هيئة فحص الطعون وإقلاع مفوضى المحكمة الادارية العليا عن اجراء التصويات .

ويحال الطعن بعد تحضيره على هيئة مشكلة من ثلاثة من مستشاري المحكمة الادارية العليا تسمى هيئة فحص الطعون .

ويجوز لهذه الهيئة أن تنتظر الطعن قبل احالته الى هيئة مفوضى الدولة لتحضيره وأن تصدر قرارها فيه فورا . لأن تحضير هيئة المفوضين للقضايا المطعون فيها أمام المحكمة العليا ليس ملزما<sup>(٢)</sup> .

وتنظر دائرة فحص الطعون بعد سماع ايضاحات مفوضى الدولة وذوي الشأن ان رأى رئيس الدائرة وجها لذلك واذا رأت دائرة فحص الطعون أن الطعن جدير بالعرض على المحكمة الادارية العليا اما لأن الطعن مرجح الكسب أو لأن

(١) دكتور/ مصطفى كمال وصفي بأصول لجراءات القضاء الاداري، الكتاب الثاني - بند ٤٨٥

ص ١١٢ .

(٢) غير أن العمل قد جرى على ضرورة تحضير الطعن .

الفصل فى الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانونى لم يسبق للمحكمة تقريره ، أصدرت قرارها بأحاطته اليها ، أما اذا رأت بإجماع الآراء أنه غير مقبول شكلاً أو باطل أو غير جدير بالعرض حكمت برفضه . ويكتفى بنكر القرار أو الحكم بمحضر الجلسة وتبين المحكمة فى المحضر بالاجاز وجهة النظر اذا كان الحكم صادراً بالرفض ولا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن . ولكن يجوز التماس اعادة النظر .

وإذا قررت دائرة فحص الطعون لحالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا يؤشر قلم كتاب المحكمة بذلك على تقرير الطعن ويخطر نو الشأن بذلك وهيئة مفوضى الدولة بقرار المحكمة .

ويجوز أن يكون من بين أعضاء المحكمة الادارية العليا من اشترك من أعضاء دائرة فحص الطعون فى اصدار قرار الاحالة .

ومن وظائف المحكمة الادارية العليا ما نصت عليه المادة (٢٣) من قانون مجلس الدولة .

ويصفة عامة تسمى القواعد المتعلقة بنظر الدعوى الادارية على الطعون التى تنظرها هيئة فحص الطعون والمحكمة الادارية العليا . فأصول الاجراءات واحدة تقريباً أمام جميع محاكم مجلس الدولة<sup>(١)</sup> .

وطبقاً للمادة (٥٠) من قانون المجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ولا يترتب على الطعن أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك .

ويجرى العمل على أن يضمن الطاعن طعنه شكاً متعلقاً بطلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه .

---

(١) جاء فى حكم المحكمة الادارية العليا فى ٥ من نوفمبر ١٩٥٥ السنة الأولى رقم (٧) ص ٤١ وأن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا يخضع للحكم الواردة فى الفصل الثالث من الباب الأول من قانون مجلس الدولة الخاص بالاجراءات أمام القسم القضائى والمحكمة الادارية العليا بين فروعها .

## الفصل الرابع

الاجراءات التى تتخذ ضد الادارة فى حالة الامتناع  
عن تنفيذ الاحكام الصادر من مجلس الدولة بهيئة  
قضاء إدارى

( أولا ) التعويض فى حالة امتناع الادارة عن تنفيذ حكم قضائى :

ان امتناع الادارة عن تنفيذ الحكم الصادر من القضاء الادارى يعتبر بمثابة قرار  
سلبى يجيز لذوى الشأن الطعن فيه أمام مجلس الدولة<sup>(١)</sup> .

وهذا الوضع يكون مقبولا عندما يكون تنفيذ الحكم الادارى متوقفا على اصدار  
قرار ادارى بالتنفيذ .

أما فى الحالات الاخرى حيث لا يحتاج فيها التنفيذ الى اصدار قرار كحالة  
استحقاق مبالغ تلزم الادارة بدفعها فامتناع الادارة عن السداد يكون بمثابة قرار سلبى  
بالامتناع يمكن أن يكون محلا لدعوى التعويض .

وحث الادارة على التنفيذ يتطلب التظلم لديها من عدم التنفيذ لايجاد مناسبة  
للطعن ، وانشاء القرار السلبى الذى يطعن فيه برفضها اجراء التنفيذ فى حالة سكوتها  
عن الرد ، ويمكن لصاحب الشأن أن يطعن فى القرار الصريح أو السلبى بالرفض  
فى خلال ستين يوما من نشوئه ، وذلك فى الحالة التى تتطلب اصدار قرار بالتنفيذ  
وامتناع الادارة امتناعا صريحا أو ضمنيا عن اصداره .

كذلك فان تنفيذ الحكم تنفيذا ناقصا أو مشوها أو صوريا يفتح باب للطعن أمام  
المحكمة المختصة بمجلس الدولة .

المسئولية المدنية عن الامتناع عن التنفيذ وطلب التعويض المترتب عن خطأ  
الادارة :

ان الامتناع عن تنفيذ الحكم أو تنفيذه تنفيذا خاطئا من الاسباب التى توجب  
المسئولية المدنية ضد الموظف المسئول باعتبار أن ذلك خطأ شخصيا ، أو باعتباره

(١) محكمة القضاء الادارى حكمها فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٠ - س ٤ - رقم ٣٠٢ .



خطأ جسيما موجبا لهذه المسؤولية متى توافرت شروطها المعروفة ، وهي الخطأ ، والضرر ، ورابطة السببية ، كما توجب مسؤولية الجهة الادارية التابع لها الموظف طبقا للقواعد العامة<sup>(١)</sup> .

ويقول الاستاذ الدكتور محمود حافظ في هذا الشأن :-

« ان امتناع الادارة عن التنفيذ عمدا أو اهمالا يكون ركن الخطأ الموجب لمسئوليتها ، بل وللمسؤولية الشخصية للموظف الذي امتنع عن تنفيذ الحكم ، فلامضار عن هذا الامتناع أن يطلب الحكم عليهما بالتعويض<sup>(٢)</sup> .

ويلاحظ أن سوء النية في تنفيذ الحكم أو التأخر فيه ، أو مجرد الاهمال في ذلك يعتبر خطأ يوجب للمسؤولية كالفعل العمد على سواء ، فلا فارق في ذلك بين الخطأ البسيط والخطأ الجسيم<sup>(٣)</sup> .

وكذلك فإن الخطأ الموجب للمسؤولية في تنفيذ الاحكام يتناول الفعل السلبي والفعل الايجابي على حد سواء وينصرف معناه الى مجرد الاهمال والفعل العمد<sup>(٤)</sup> .

وقد بينت محكمة القضاء الاداري أن الخطأ الذي ترتبته الادارة في هذا المجال ، قد يتخذ صورة عيب الشكل ، أو عدم الاختصاص ، أو مخالفة القانون ، أو الانحراف بالسلطة ، أو اساءة استعمالها<sup>(٥)</sup> .

ويعلق الاستاذ الدكتور/ سليمان الطماوى على ذلك بأن المسؤولية عن التعويض تترتب في حق الموظف الاداري شخصا اذا وضع أن امتناعه عن التنفيذ قام على سوء نية أو كان مدفوعا بشهوة شخصية ، فضلا عن مسؤولية الجهة الادارية التابع لها ،

---

(١) محكمة القضاء الاداري في ١٩٥٦/١٢/٢٩ - س ١١ - رقم ٦٨ ، ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٠ - س ٤ رقم ٣٠٣ ، ١٩ من يونيو سنة ١٩٥٢ س ٦ رقم ٥٤٨ .

(٢) دكتور محمود حافظ : دروس في القانون الاداري ورقابة القضاء لاعمال الادارة - (١٩٥٦) - س ١٣٤ .

(٣) محكمة القضاء الاداري في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٧ - س ١١ رقم ٦٨ .

(٤) محكمة القضاء الاداري في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦ - س ١٠ رقم ٦٨ .

(٥) محكمة القضاء الاداري في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦ - س ١١ رقم ٦٨ .

والمسئولية فى ذلك تقع على الرئيس المسئول عن التنفيذ وليس على الموظف المكلف به<sup>(١)</sup> حيث يمال عن التعويض .

ويمكن تسبب المطالبة بالتعويض على أساس ما يترتب على ذلك من معنى الاخلال بكرامة المطالب بما يجعله ذا حق فى تعويض عما أصابه من ضرر أدبى ومادى وفى ذلك تقول محكمة القضاء الإدارى فى حكمها الصادر فى ٢٢ مايو ١٩٥١ س ٥٥ رقم ٢٧٦ مابلى :

« إن اصرار الحكومة على عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى ينطوى على معنى إتهانه والاخلال بكرامته مما يجعله ذا حق فى تعويضه أدبيا وماديا عن هذا الضرر . »

كما جاء بحكم آخر : « أن امتناع السلطات الإدارية عن تنفيذ حكم صادر من محكمة القضاء الإدارى موجب لمساءلتها عن تعويض المحكوم له عما أصابه من ضرر سواء كان ذلك الضرر ماديا أو أدبيا<sup>(٢)</sup> . »

كذلك قررت نفس المحكمة فى حكم آخر المبدأ السابق حيث تقول :-

« أن اصرار الوزير على عدم تنفيذ الحكم ينطوى على مخالفة الشيء المقضى وخطأ يستوجب مسئوليته عن التعويض .....<sup>(٣)</sup> . »

ومما تجدر الإشارة إليه أنه إذا كان الحكم صادرا على الدولة بدفع مبلغ من المال سواء بصفة أصلية أو بدلا من التزام آخر ، أو حتى تعويضا عن رفض التنفيذ ، فيمكن حينئذ إلزام الدولة بدفع ما عليها فى أسرع وقت ممكن بمطالبتها بتطبيق القواعد المنصوص عليها فى القانون المدنى بشأن الفوائد التأخيرية التى تستحق على مجرد التأخير العادى فى الدفع حتى بدون ضرر . وهى بذلك تختلف عن التعويضات والفوائد التعويضية التى تشترط لاستحقاقها تحقق ضرر معين .

---

(١) محكمة القضاء الإدارى فى ٢٧ مارس سنة ١٩٥٢ - س ٦ رقم ٢٥٢ .

يراجع فى هذا الشأن الدكتور سليمان الطماوى : القضاء الإدارى ١٩٥٨ - س ٥٤٤ .

(٢) محكمة القضاء الإدارى فى ٧ فبراير سنة ١٩٥١ - س ٥ رقم ١٣٣ .

(٣) محكمة القضاء الإدارى فى ١٩٥٠/٦/٢٩ - مشار اليه بمؤلف الدكتور حمضى سعد عبد الواحد - فى موضوع تنفيذ الاحكام الادارية - ( ١٩٨٤ - ص ٤٤٠ ) .

وقد اتبع القضاء الإداري في كل من فرنسا ومصر هذا الأسلوب فنصت عليه المادتين : ١١٥٣ ، ١١٥٤ من القانون الفرنسي ، والمواد ٢١٦ - ٢٢٨ من القانون المدني المصري<sup>(١)</sup> .

ومن الجدير بالذكر أن أهم القواعد القانونية التي تخول المطالبة بالتعويض قد ترجع إلى أحد النظريات أو التبريرات التالية :-

#### (١) اعتبار الحكم القضائي في مرتبة القاعدة القانونية واجبة الاتباع :-

أساس هذه النظرية اعتبار الحكم القضائي عنوان الحقيقة القانونية الملزمة بصورة نهائية ، فمتى أصبح نهائيا فإنه يعتبر في خصوصية النزاع الذي صدر فيه بمثابة قاعدة القانون واجبة الاتباع ويترتب على عدم تنفيذه مسؤولية لإدارة - وقد عبرت عن ذلك محكمة القضاء الإداري بقولها :

« إن امتناع الإدارة عن تنفيذ حكم قضائي واجب النفاذ طبقا لقانون مجلس الدولة هو مخالفة قانونية صارخة تستوجب مساءلة الحكومة عن التعويضات ، لانه لا يليق بحكومة في بلد متحضر أن تمتنع عن تنفيذ الاحكام النهائية بغير وجه حق قانوني ، لما يترتب على هذه المخالفة الخطيرة من اشاعة الفوضى وفقدان الثقة في سيادة القانون»<sup>(٢)</sup> .

#### (٢) أساس الالتزام بالتنفيذ يرجع إلى حجية الشيء المقضي به :-

طبقا لهذه النظرية تلتزم الإدارة بالتطبيق مع الشيء المقضي به<sup>(٣)</sup> «Se conformer à la chose jugée» ، أمام المحاكم العادية والقضاء الإداري .

#### (٣) أساس الالتزام بالتنفيذ يرجع إلى القوة التنفيذية للحكم :-

يؤيد الدكتور حسني سعد عبد الواحد ذلك الأسس ويتبناه في رسالته موضوع مؤلفه السابق الإشارة إليه (تنفيذ الاحكام الادارية) .

(١) دكتور حسني سعد عبد الواحد : تنفيذ الاحكام الادارية - (١٩٨٤) - ص ٤٨٣ ومابعدها .

(٢) محكمة القضاء الإداري في ١٩٥٢/٦/٢٩ - ص ٦ - ص ١٢٣٨ - القضية - ص ٥ ق .

(٣) M. Lessona: «L'obligation de l'administration de se conformer à la chose jugée par les Tribunaux judiciaires et administratifs.» (E.D.C. 1960) .

ونحن نقره في هذا الاتجاه على سند من الصيغة التنفيذية التي تزيل بها الاحكام وتلزم الوزراء ورؤساء المصالح بتنفيذ الاحكام أو اجراء مقتضاها ، وفي ذلك نقول محكمة القضاء الادارى :-

« ان الواجب يقتضى على رجال الادارة العامة وعلى رؤسهم الوزراء تنفيذ الاحكام احتراماً للقانون واعمالاً للصيغة التنفيذية التي تزيل بها الاحكام والتي تلزم الوزراء ورؤساء المصالح المختصين بتنفيذ الاحكام واجراء مقتضاها<sup>(١)</sup> .

(ثانياً) المسؤولية الجنائية للموظف الممتنع عن تنفيذ الاحكام الادارية :-

ان الحكم على الموظف الممتنع عن تنفيذ الاحكام الادارية بالتعويض لا يعفيه من المسؤولية الجنائية التي جاء ذكرها بالمادة ١٢٢ من قانون العقوبات<sup>(٢)</sup> .

ويرى الاستاذ الدكتور/ مصطفى كمال وصفى أن الركن المادى للجريمتين المنصوص عليهما في المادة ١٢٣ يتمثل فيما يلى :-

( أ ) استعمال سلطة الوظيفة فى وقف تنفيذ الحكم ويعاقب على هذا الفعل عند توافر مائز الاركان ، بعقوبة الحبس والعزل .

(ب) امتناع الموظف المختص عمدا عن تنفيذ الحكم بعد ثمانية أيام من انذاره على يد محضر .

ويرى أن القصد الجنائي المطلوب فى الجريمة الأولى هو قصد وقف تنفيذ الحكم ويلاحظ أن الامر يتطلب لتنفيذ المادة السابقة الحصول على إذن النائب العام وعليه أن يأمر بالتحقيق وأن يجريه بنفسه أو يكلف أحد المحامين العامين به وذلك قبل رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراء فيها<sup>(٣)</sup> .

(١) راجع دكتور حسنى سعد عبد الواحد - مرجع سابق - ص ٤٦ .

وكذلك : محكمة القضاء الادارى فى ١٩٥١/٥/٢٢ - ص ٥ رقم ٢٧٦ - ص ٩٥٧ .

(٢) تنص المادة على ما يلى :- « يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته فى وقف تنفيذ الاوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من أية جهة مختصة . كذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من انذاره على يد محضر اذا كان تنفيذ الحكم أو الامر دافعا فى اختصاص الموظف» .

(٣) طبقاً للفترة الثانية من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية والمعلقة بمقتضى القانون -

وأخيرا فلاننا نرى أن تشدد المشرع بالنسبة لتنفيذ الأحكام الادارية يرجع الى ضرورة احترام الادارة لحجية هذه الأحكام حرصا على سمعتها ودعمًا لثقة المواطنين فيها ، وقد جاء هذا التبرير بالمذكورة الايضاحية بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ .

### شرح المبادئ والأحكام المتعلقة بشأن المسؤولية المدنية<sup>(١)</sup> :

ان الامتناع عن تنفيذ الحكم ، أو تنفيذه تنفيذا خاطئا من الأسباب التي قد توجب المسؤولية المدنية للموظف الممنول باعتباره خطأ شخصيا متى توافرت شروط هذه المسؤولية ، وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية<sup>(٢)</sup> . كما توجب مسؤولية الجهة الادارية التابع لها الموظف طبقا للقواعد المقررة في ذلك .

ولا جدال في أن الامتناع عن تنفيذ الحكم عند ثبوته على الوجه السالف نكره يعتبر خطأ جسيما موجبا لهذه المسؤولية<sup>(٣)</sup> .

أما سوء تنفيذ الحكم أو التأخر فيه فقد اختلف فيه ، فرأت بعض الأحكام أن مجرد الإهمال يعتبر خطأ موجبا للمسؤولية كالفعل العمد على السواء . وأنه لا فارق في

---

= رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ ، لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو احد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

(١) الدكتور/ مصطفى كمال وصفي تنفيذ الأحكام، ص ٢٨٨ ومابعدا .

(٢) محكمة القضاء الاداري - حكمها في ٢٠ من ديسمبر ١٩٥٦ - السنة الحادية عشر رقم ٦٨ .

(٣) محكمة القضاء الاداري حكمها في ٢٩ من يونيو ١٩٥٠ - السنة الرابعة رقم ٣٠٣ - ص ٩٥٦ ، و ١٩ من يوليو ١٩٥٢ - السنة الخامسة رقم ٥٤٨ ص ١٢٣٨ ، وقدر جاء به :

«ان امتناع الادارة عن تنفيذ حكم قضائي نهائي حقزا لحجية الشيء المقضي به وواجب التنفيذ طبقا لقانون مجلس الدولة هو مخالفة قانونية صارخة تستوجب مسؤولية الحكومة عن التعميؤ وذلك لأنه لا يلبق بحكومة بلد متحضر أن تمتنع عن تنفيذ الأحكام النهائية بغير وجه قانوني لما يترتب على هذه المخالفة الخطيرة من اشاعة الفوضى وفقدان الثقة في سيادة القانون» .

وحكمها في ٢٠ من ديسمبر ١٩٥٦ - السنة الحادية عشر رقم ٦٨ ص ١٠١ ووصف المحكمة في حكمها الصادر في ٢٢ من مايو ١٩٥١ - السنة الخامسة رقم ٢٧٦ ص ١٩٥٧ بأن اصرار الحكومة على عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى ينطوي على معنى امتناعه الاخلال بكرامته مما يجعل له الحق في تعويضه أدبيا من هذا الضرر .

ذلك بين الخطأ اليسير والخطأ المتميز . وقد أشارت محكمة القضاء الإداري<sup>(١)</sup> إلى الرأيين في حكمها بأنه :

ان واجب الجهة الادارية أن تقوم بتنفيذ الأحكام في وقت مناسب من تاريخ صدورها وإعلائها . فان هي تقاعست أو امتنعت دون حق عن هذا التنفيذ في وقت مناسب أعتبر هذا الامتناع بمثابة قرار سلبي مخالف للقانون يوجب لصاحب الشأن حقا في التعويض . ولا وجه لما يذهب اليه المفوض في تقريره من أن الخطأ اليسير في تفسير القانون لا يوجب التعويض لأن الأمر هنا لا يتعلق بخطأ في فهم القانون إذ أن القانون يوجب تنفيذ الأحكام ولا تحتل هذه القاعدة أى غموض في تطبيقها .

وحكمت المحكمة المذكورة أيضا<sup>(٢)</sup> بأن الخطأ الموجب للمسئولية في تنفيذ الأحكام يتناول الفعل السلبي والفعل الإيجابي على السواء ، وينصرف معناه إلى مجرد الاممال والفعل العمد وربت على ذلك أن امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى ، وقد حاز قوة الشيء المقضى به ، يعتبر إجراء خاطئا ينطوي على مخالفة أصل من الأصول القانونية هو احترام حجية الشيء المقضى به والذي من شأنه اشاعة الطمأنينة واستقرار الأوضاع وإحاطة أحكام القضاء بسياج من الحماية .

وقد بينت محكمة القضاء الإداري<sup>(٣)</sup> أن الخطأ الذي ترتبه الإدارة في هذه الحالة قد يتخذ صورة عيب الشكل وعدم الاختصاص ومخالفة القانون والانحراف بالسلطة وإساءة استعمالها .

فقد حكمت محكمة القضاء الإداري<sup>(٤)</sup> بأن المسئولية عن التعويض تترتب في

---

(١) محكمة القضاء الإداري - حكمها في ٣٠ من يونيو ١٩٥٧ - السنة الحادية عشر رقم ٣٧٨ - ص ٦٣٠ .

(٢) محكمة القضاء الإداري - حكمها في ٢٠ من ديسمبر ١٩٥٦ - السنة الحادية عشر رقم ٦٨ ص ١٠١ .

(٣) محكمة القضاء الإداري - حكمها في ٢٠ من ديسمبر ١٩٥٦ السنة الحادية عشر رقم ٦٨ ص ١٠١ .

(٤) محكمة القضاء الإداري - حكمها في ٧ من فبراير سنة ١٩٥١ السنة الخامسة رقم ١٣٣ ص ٥٨٤ ، ويقرر الأستاذ الدكتور سليمان الطماوى «للقضاء الإداري ١٩٥٨ ص ٥٤٤» أن القضاء الفرنسي يعتبره كذلك خطأ شخصا يستلزم مسئولية الموظف للخاصة .

ذمة الموظف الإداري شخصيا إذا وضح أن امتناعه عن التنفيذ قام على سوء نية إذ كان مدفوعا بشهوة شخصية . واعتبرت الخطأ المذكور خطأ شخصيا يسأل عنه الموظف المسئول عن التنفيذ شخصيا ، فضلا عن مسئولية الجهة الإدارية التابع لها . والمسئولية في ذلك تقع على الرئيس المسئول في الوزارة أو المصلحة حسب تنظيمها الإداري وليس الموظف المكلف بالتنفيذ<sup>(١)</sup> . وقد حكم بأنه «لا محل لالزام مدير شئون العاملين شخصيا بشيء من التعويض عن عدم تنفيذ الحكم لأنه لم يكن صاحب السلطة في الأمر بتنفيذ الحكم أو عدم تنفيذه إذ الأمر فيه للوزير وحده» .

وخلافا لما هو مقرر في فقه القانون الإداري ، قرر القضاء عتينا لمن أصابه ضرر أبى من عدم التنفيذ الحق في التعويض عن هذا الضرر .

وفي ذلك قررت محكمة القضاء الإداري<sup>(٢)</sup> «إن اصرار الحكومة على عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى ينطوي على معنى إمتئانه والإخلال بكرامته يجعله ذا حق في تعويضه أنبيا عن هذا الضرر» ، كما قررت :<sup>(٣)</sup> «إن امتناع السلطات الإدارية عن تنفيذ حكم صادر من محكمة القضاء الإداري موجب لمساءلتها عن تعويض المحكوم له عما أصابه من ضرر سواء كان ذلك الضرر ماديا أو أنبيا طبقا للأصول العامة» .

والخلاصة أن امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم في أى صورة من الصور بشكل خطأ مصلحيا وخطأ شخصيا في نفس الوقت . وصاحب الشأن كما يستطع أن يرفع دعواه على الإدارة أو على الموظف يمكنه أن يرفعها عليهما معا<sup>(٤)</sup> وقد بينت محكمة القضاء الإداري في حكمها في ١٩٥٠/٦/٢٩ بمناسبة امتناع أحد الوزراء عن تنفيذ أحد أحكامها «أن ذات العمل أو الترك قد يكون خطأ شخصيا وخطأ مصلحيا في الوقت ذاته إذ يعد الخطأ شخصي متى وقع من الموظف أثناء تأديته وظيفته

---

(١) محكمة القضاء الإداري - حكمها في ٢٧ من مارس ١٩٥٢ - للمنة السادسة رقم ٢٥٢ من ٧٣٦ .

(٢) محكمة القضاء الإداري - حكمها في ٢٢ من مايو ١٩٥١ للمنة الخامسة رقم ٢٧٦ من ٩٥٧ .

(٣) محكمة القضاء الإداري - حكمها في ٧ من فبراير ١٩٥١ للمنة الخامسة رقم ١٣٣ من ٥٨٤ .

(٤) كنكور/ حسنى سعد عبد الواحد «تنفيذ الأحكام الإدارية» ط/ ١٩٨٤ - ص ٥٩٦ - ٥٩٧ .

أو بمناسبة تأديتها دليلاً على خطأ مصلحياً تسأل عنه الحكومة لاهمالها الرقابة والإشراف على موظفيها وعلى ذلك ليس في القانون ما يمنع من قيام مسؤولية الحكومة عن خطئها المصلحي المستقل بجانب مسؤولية الموظف عن خطئه الشخصي ولا يمنع أيضاً طالب التعويض من أن يجمع بين هاتين المسؤوليتين معا في قضية واحدة<sup>(١)</sup>.

ولكن الذي يحدث عملاً أن المضرور من عدم تنفيذ الحكم طالما له أن يرفع دعواه ضد الإدارة أو الموظف فإنه يرفعها أساساً ضد الإدارة باعتبارها الخصم الأكثر ملاءمة سواء تعلق الأمر بخطأ مرفقي أو خطأ شخصي حدث من الموظف أثناء الوظيفة أو بمناسبةها فتدفع الحكومة التعويض ، ثم يثور التساؤل بعد ذلك حول كيفية توزيع عبء التعويض بين الإدارة والموظف . حيث ينبغي التفرقة هنا بين مرحلتين : المرحلة التي يرفع فيها الفرد دعواه أو ما يسمى بمرحلة التتبع ؛ وبين المرحلة التي يتم فيها التوزيع النهائي لعبء التعويض .

فالإدارة كما تسأل عن الخطأ المرفقي سواء بمفرده أو اذا اجتمع مع الخطأ الشخصي في أحداث الضرر ، تدفع أيضاً التعويض عن الخطأ الشخصي الذي ارتكب أثناء أو بمناسبة الوظيفة حتى وإن لم يوصم بخطأ مرفقي . رغم أنها غير مسؤولة عنه في النهاية . فأساس المسؤولية في الحالتين مختلف : ففي مرحلة التتبع أو التقاضي الأولى تدفع الإدارة التعويض على أساس فكرة الضمان أو الحلول . وهو قد يكون مجرد التزام مؤقت لا يمكن أن يوصف بأنه مسؤولية ، أما في المرحلة الثانية فيتم توزيع العبء النهائي بين الإدارة والموظف على أساس المسؤولية الحقيقية<sup>(٢)</sup> .

---

(١) محكمة القضاء الإداري - حكمتها في القضية ٨٨ لسنة ٣ ق بجملة ١٩٥٠/٦/٢٩ من ٤ ق ص ٥٦ .

(٢) الدكتور/ سعاد الشراوى : راجع مقالها «التفرقة بين الخطأ المصلحي والخطأ الشخصي غير واقعي وأصبحت غير مجدية» ، تعليقاً على حكم المحكمة الإدارية العليا في ٥ ديسمبر ١٩٦٤ - بمجلة العلوم الإدارية ، ص ١٠ - العدد الثاني - ص ٢١١ - ٢٢١ ، وكذلك مقالها : «أفاق جديدة أمام المسؤولية الإدارية والمدنية» نفس المجلة ص ١١ العدد الثاني - خاصة ص ٢٢٠ وما بعدها .



## شرح المبادئ والأحكام المتعلقة بشأن المسؤولية الجنائية :

نصت المادة (١٢٣) من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ على أن :

«يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من أية جهة مختصة .

كذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي إمتنع عمداً عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إذاره على يد مدضر . اذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلا في اختصاص الموظف»<sup>(١)</sup> .

والركن المادى للجريمتين المنصوص عليهما في المادة (١٢٣) من قانون العقوبات هو :

( أ ) إستعمال سلطة الوظيفة في وقف تنفيذ الحكم ويعاقب على هذا الفعل - عند توافر سائر الأركان - بعقوبة الحبس والعزل .

(ب) إمتناع الموظف المختص عمداً عن تنفيذ الحكم بعد ثمانية أيام من إذاره على يد مدضر .

---

(١) كانت المادة قبل تعديلها بكل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته في توقيفه تنفيذ أحكام القوانين واللوائح المعمول بها أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم المقررة قانوناً أو تنفيذ حكم أو أمر أو طلب من المحكمة أو أى أمر صادر من جهة اختصاص يعاقب بالعزل والحبس . ويلاحظ أن التعديل الجوهري الذى أدخله القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ هو إضافة الفقرة الثانية الى المادة بعد تعديل صياغتها .

وقد نصت المادة (٧٢) من دستور ١٩٧١ على ذلك بقولها :

تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب . ويكون الإمتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون ، وللمحكوم له في هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة الى المحكمة .

وهو نفس ما جاءت به المادة (١٢٣) من قانون العقوبات حيث تنص على أن «يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة في أية جهة مختصة . كذلك يعاقب بالحبس كل موظف عمومي إمتنع عمداً عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إذاره على يد مدضر اذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلا في اختصاص الموظف» .

ولا يشترط في الجريمة الأولى - استعمال سلطة الوظيفة - أن يكون الفاعل مختصاً بالتنفيذ . بل يكفي أن يتدخل بسلطة وظيفته لكي يوقف التنفيذ ولو لم يكن هو المختص به . ويتخذ هذا التدخل أشكالاً عديدة كالتأثير على من يقوم بالتنفيذ أو تهديده أو نحو ذلك .

إلا أنه يجب لتمامها أن يصل باستعمال وظيفته إلى وقف تنفيذ الحكم فعلاً . فإذا لم يستجب القائم بالتنفيذ رغم استعمال الفاعل سلطة وظيفته لهذا الغرض كان ذلك شرعاً منه في ارتكاب الجثة المذكورة .

أما الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة المذكورة ، فلا بد أن تقع من الموظف . وهي لا تتم إلا بعد إنذاره على يد محضر بالتنفيذ . وبشرط أن يكون الامتناع عمداً . ونرى أن هذا الركن يكون بمجرد أن يثبت امتناع الموظف بعد ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر لأن المادة لم تشترط أن يكون ممتنعاً وقت الإنذار ، وإن كان المعتاد أن الإنذار يكون مسبوقاً بالتفاهم الذي يتبين منه الإصرار على عدم التنفيذ . وهذا الإنذار ليس هو إعلان الحكم لتنفيذه المنصوص عليه في قانون المرافعات وغيره من القوانين ، بل هو إنذار يوجه للموظف شخصياً وموضوعه تنبيهه إلى المسؤولية الجنائية عن عدم التنفيذ وذلك لأن المادة استعملت كلمة «إنذار» والإعلان يتم للجهة الإدارية ذاتها وليس للموظف شخصياً ولا يطلق عليه كلمة «إنذار» المستعملة في المادة .

وتتمتع هذه المسؤولية طبقاً للمادة (٦٣) من قانون العقوبات (١) إذا كان الموظف العمومي المتسبب أو الممتنع عن التنفيذ قد ارتكب الفعل تنفيذاً لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه اطاعته أو أعتقد أنها واجبة عليه أو إذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو أعتقد أن اجراءه من اختصاصه . وعليه أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة .

ونرى أن القصد الجنائي المطلوب في الجريمة الأولى هو قصد وقف تنفيذ الحكم ، فلا يكفي القصد الجنائي العام . ولا مجرد العمد ، أو حصول وقف تنفيذ الحكم نتيجة

لنتخله أو امتناعه . فإذا كان ذلك بقصد التريث وزيادة البحث والتأكد ومراجعة الجهات المختصة وترتيب الآثار المختلفة للإلغاء ، فلا عقاب ولا مسؤولية .

ولذلك فإن المادة المذكورة لا تعاقب على مجرد تأجيل التنفيذ والتراخي فيه ، ولا تنفيذ الحكم تنفيذاً غير سليم .

وطبقاً للمادة (٦٣) من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بمقتضى القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ :

«لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجنائية أو جنحة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . ومع ذلك فإذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة (١٢٣) عقوبات ، وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادراً في منازعة إدارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن النائب العام وعليه أن يأمر بالتحقيق وأن يجريه بنفسه أو يكلف أحد المحامين العامين به . وقد نيررت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ هذا التشديد الخاص بالنسبة لتنفيذ الأحكام الصادرة في المنازعات الإدارية بأن الأمر يتطلب فيها مزيداً من التحوط والعناية حرصاً على سمعة الإدارة والثقة العامة في قيامها على تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها .

### إجراءات رفع الدعوى الجنائية<sup>(١)</sup>

أحاط المشرع هذه الجريمة بصفة خاصة بإجراءات معينة تختلف عن إجراءات غيرها من الجرائم وقد مرت هذه الإجراءات بعدة مراحل منذ تضمين هذه الجريمة في قانون العقوبات حتى الآن . وقد قصد بهذه الإجراءات لرساء نوعين من الضمانات : ضمانات للموظف القائم على التنفيذ ، و ضمانات للفرد صاحب الحكم المطلوب تنفيذه .

ونبين ذلك على النحو التالي :

---

(١) دكتور/ حسنى سعد عبد الوالد تنفيذ الأحكام الإدارية، ص ١٩٨٤ من ٦٣١ ومباينها .

## ( أولاً ) : ضمانات الموظف القائم على التنفيذ

### ( ١ ) ضرورة الانذار :

تشرط المادة (١٢٣) عقوبات في فقرتها الثانية ضرورة انذار الموظف على يد محضر ثم مرور ثمانية أيام بعد هذا الانذار قبل رفع الدعوى ، فهو تسجيل رسمي لامتناع الادارة وتقصيرها ، ويعتبر شرطاً من شروط قبول الدعوى ، وهو ينبغى أن يوجه للموظف شخصياً لتنبهه الى المسؤولية الجنائية في حالة عدم تنفيذه الحكم .

ولا يغنى عن هذا الانذار سبق اعلان الصورة التنفيذية للحكم . بما تتضمنه من ابداء الرغبة في التنفيذ طبقاً للمادتين ( ٢٨٠ ، ٢٨١ ) مرافعات ، كما أن هذا الانذار اجراء لازم قبل الشروع في التنفيذ - أياً كان نوعه - والا كان باطلاً .. ولا يتصور أن يكون الشارع باغفاله ايراد هذا الاجراء فى النص المؤتم لامتناع الموظف عن تنفيذ الحكم قد قصد الخروج على القواعد العامة لتنفيذ الأحكام<sup>(١)</sup> . ومن البديهي أن هذا الشرط غير مطلوب الا بالنسبة للجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية .

### (٢) جواز حضور الموظف المتهم بوكيل فى حالة الإدعاء المباشر :

كانت المادة ٢٣٧ اجراءات جنائية قبل تعديلها توجب على المتهم فى جنحة معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه ، مما كان مقتضاه ضرورة حضور الموظف المتهم بالجريمة المنصوص عليها فى المادة (١٢٣) عقوبات بنفسه لأنها تنص على عقوبة الحبس والا جاز الحكم فى غيبته ، الا أنه خوفاً من أن يستخدم ذلك للكيد للموظفين نصت المادة (٦٣) اجراءات جنائية فى فقرتها الرابعة على أنه : «استثناء من حكم المادة ٢٣٧ من هذا القانون يجوز للمتهم فى الجرائم المشار اليها فى المادة (١٢٣) عقوبات عند رفع الدعوى عليه مباشرة أن ينيب عنه وكيلاً لتقديم دفاعه مع عدم الاخلال بما للمحكمة من حق فى أن تأمر بحضوره شخصياً .

وقد أضيف هذا النص بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ليعادل الحق الذى أعطى للأفراد

---

(١) نقض جنائى ٦٥٨ لسنة ٤٧ فى جلسة ١٩/٣/١٩٧٨ ، ص ٢٩ ، ص ٢٩١ .

فى رفع الدعوى . وان كان هذا الاستثناء لم يعد له أهمية كبيرة بعد تعديل المادة ٢٣٧ لاجراءات نفسها بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨٠ حيث أقصر الحضور الوجوبى للمتهم على الجنب المعاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدوره .

## ضمانات الفرد المحكوم له

### حق الادعاء المباشر :

تحريك المسؤولية الجنائية للموظف المسئول عن عدم تنفيذ الحكم كان متاحا دائما للمضرورين من هذه الجريمة عن طريق الدعوى المباشرة، أو ما يسمى فى العمل، «بالجنحة المباشرة» . ولكن يبدو - على حد قول المفكرة الايضاحية للقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - أن اطلاق هذا الحق وفى رفع الدعوى العمومية قد أدى الى سوء استعماله ، والواقع الذى تدل عليه الاحصاءات أن كثيرا من المدعين بالحقوق المدنية أسرفوا فى رفع الدعاوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية ضد خصومهم لمجرد الكيد لهم ، والنيل من كرامتهم وفى ذلك ما فيه من الأضرار التى لا تخفى . ويزداد هذا الأثر ظهورا اذا كان الاتهام موجها ضد موظف لجريمة وقعت منه أثناء تأديته الوظيفة أو بسببها اذ ينتكب عن أداء أعمال وظيفته على الوجه الأكمل فيؤثر ذلك على حسن العمل وتصاب المصلحة العامة بأضرار بليغة... .

ولذلك استبدل بنص المادة (٦٣) اجراءات جنائية نصا جديدا بموجب القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فى ٢٥ مارس ١٩٥٦ مؤداه أنه «لا يجوز تغير التائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأديته وظيفته أو بسببها . ومع ذلك اذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار اليها فى المادة ١٢٣ عقوبات وكان الحكم المطلوب تنفيذه فيها صادرا فى منازعة ادارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراء فيها الا بناء على إذن من التائب العام . وعليه أن يأمر بالتحقيق أو جريه بنفسه أو يكلف أحد المحامين العاملين به» .

وقد جاء فى المفكرة الايضاحية تبريرا لهذه الفقرة الأخيرة «أن الأمر يتطلب مزيدا

من التحوط والعناية حرصا على سمعة الإدارة والثقة العامة في قيامها على تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها . فالغرض من هذا النص كان، وضع حماية خاصة للموظفين تقيهم كيد الأفراد لهم ونزع عنهم الطبيعية للشكوى منهم فأوجب المشرع عرض الموضوع على جهة عليا تستطيع بخبرتها تقدير الأمر وبحته بمزيد من العناية والتحوط قبل رفع الدعوى الجنائية<sup>(١)</sup> .

---

(١) نقض جنائي ١٩٥٨/١٢/١٥ - من ٩ ق ٢٦٠ من ١٠٧٨ ، ونقض ١٩٦٥/٤/١٩ من ١٦ ق ٧٥ ص ٣٦٨ .

## الباب السابع

عرض عام لإشكالات التنفيذ أمام القضاء العادى  
(ويمكن استلهاهم بعضها أمام القضاء الإدارى)





# الباب السابع

عرض عام لإشكالات التنفيذ أمام القضاء العادى  
ويشتمل هذا الباب على الفصول التالية :

## الفصل الأول

مدخل موجز فى قضاء التنفيذ وإشكالاته أمام القضاء العادى  
ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : مفهوم منازعات التنفيذ واختصاص قاضى  
التنفيذ بها والتميز بين المنازعات الوقتية والموضوعية .  
المبحث الثانى : عرض عام لإشكالات التنفيذ الوقتية .

## الفصل الثانى

الاجراءات المتعلقة بمقدمات التنفيذ أمام القضاء  
العادى والإدارى

## الفصل الثالث

مفهوم المنازعة المتعلقة بإشكالات التنفيذ أمام محكمة  
القضاء الإدارى ، والتميز بين المنازعات الوقتية والموضوعية  
وبين أثر الاشكال الأول والثانى والإشكال المقام من الغير

## الفصل الرابع

اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر إشكالات التنفيذ .



## الفصل الأول

مدخل عام فى قضاء التنفيذ واشكالاته أمام القضاء العادى

تمهيد عام للموضوع مع إيضاح مصطلحاته القانونية :

ان موضوع قضاء التنفيذ والاشكالات المتعلقة به تعتبر من أهم وأدق الموضوعات التى يواجهها المتقاضون والقضاء على حد سواء .

لذلك رأينا أن نلقى الضوء بصفة عامة عليه قبل التصدى لدقائقه وتفصيلاته . ونستهدف من ذلك إعطاء فكرة عامة للموضوع قبل تناوله بالشرح والتحليل .

ونوجز الموضوع فيما يلى :

### المبحث الأول

مفهوم منازعات التنفيذ واختصاص قاضى التنفيذ بها والتمييز بين المنازعات الوقتية والمنازعات الموضوعية :

● تعددت مذاهب الفقه فى التعريف بمنازعات التنفيذ ، فقيل أنها خصومة عادية ترمى إلى الحصول على الحكم بمضمون معين .

● وقيل أنها تتعلق بأجراءات التنفيذ الجبرى وتأثيره فى سير هذه الاجراءات .

● وقيل أنها إدعاءات لو صحت فأنها تؤثر فى التنفيذ سلباً أو إيجاباً .

● وقيل أنه لا يكفى اعتبار المنازعة المتعلقة بالتنفيذ مجرد اتصالها بتنفيذ جبرى ، بل يتعين فوق ذلك أن تكون منصبة على إجراء من إجراءاته ، أو متعلقة بسير التنفيذ ومؤثرة فى جزئياته .

● وقيل أنها هى الاعتراضات أو طلبات التى يتمسك بها أحد أطراف التنفيذ أو الغير ، بمناسبة وجود دعوى تنفيذية ، خصومة تنفيذ ، ويفصل فيها القاضى بحكم قضائى يكون له أثره على الدعوى التنازعية أو خصومة التنفيذ .

● وقد جاء بحكم محكمة النقض على حكمها الصادر فى ١٣ إبريل ١٩٧٨

التعريف التالى :

« المقصود بالمنازعات الموضوعية فى التنفيذ هى تلك التى يطلب فيها الحكم بأجراء يحسم النزاع فى أصل الحق ، فى حين أن المنازعة الوقتية تتمثل فى

إجراء وقتي لا يمس أصل الحق ، والعبرة في ذلك بآخر طلبات الخصوم أمام محكمة الدرجة الأولى .<sup>(١)</sup>

● ويرى الأستاذ الدكتور/ أحمد أبو الوفا ، أنه لما كان التنفيذ الجبري هو الذي تجريه السلطة العامة بناء على طلب دائن بيده سند مستوف لشروط خاصة بقصد استيفاء الحق الثابت في السند من المدين ، وقهرا عنه ، تكون منازعات التنفيذ هي تلك المنازعات التي تدور حول الشروط الواجب توافرها باتخاذ إجراءات التنفيذ الجبري ،<sup>(٢)</sup> .

يتضح مما سبق أن منازعات التنفيذ متعددة ومختلفة الأنواع فقد تكون منازعة وقتية مستعجلة وقد تكون منازعة موضوعية . وكل من هذين النوعين قد يكون سابقا على تمام التنفيذ وقد يكون لاحقا لتمام التنفيذ ، أي أن منازعات التنفيذ قد تكون وقتية سابقة على تمام التنفيذ ( هي إشكالات التنفيذ الوقتية ) وهي الاعتراضات الوقتية القانونية التي ترفع قبل تمام التنفيذ أمام قاضي الاشكال ويطلب فيها المنفذ ضده (أو الغير) الحكم له بإجراء مؤقت هو وقف التنفيذ ، أو يطلب فيها طالب التنفيذ الحكم له بإجراء مؤقت هو الاستمرار في التنفيذ ، وذلك حتى يقضى موضوعيا فيما بعد في أصل المنازعة التي يستند إليها المستشكل كركيزة للمطالبة بالإجراء المؤقت سالف الذكر (وقف التنفيذ أو الاستمرار فيه مؤقتا) مثال ذلك أن يطلب المستشكل وقف تنفيذ الحكم الصادر بالمديونية ضده ، وذلك بصفة مؤقتة تأسيسا على أنه قام - بعد صدور ذلك الحكم بمسداد الدين إلى المحكوم له . فهذا إشكال وقتي في التنفيذ لأنه رفع قبل تمام التنفيذ ، وطلب فيه إجراء وقتي هو وقف تنفيذ السند التنفيذي وفقا مؤقتا حتى يفصل من محكمة الموضوع في أصل المنازعة التي يستند إليها المستشكل كركيزة للمطالبة بوقف التنفيذ (وهي براءة نتمته من الدين للمحكوم به لمساده إياه بعد صدور الحكم المراد تنفيذه ضده) .

( ١ ) نقض ١٩٧٨/٤/١٣ رقم ٨١ سنة ٤٥ ق .

( ٢ ) الدكتور/ أحمد أبو الوفا «التعليق على نصوص قانون المرافعات - الطبعة ٥ - ص ١٠٢٩ - ١٠٣٠ .

● والمقصود بالعارض هو أمر يتفرع عن الإجراءات بحيث يكون سبب المنازعة فيه هي ذات هذه الإجراءات كالمنازعة في أجر الحارس أو طلب استبداله ، والحجز على المنقول كالمنازعة في صحة التقرير بما في الذمة في حيز ما للمدين لدى الغير .

وقد تكون موضوعية سابقة على تمام التنفيذ (وهي ماكان يطلق عليها في القانون السابق (عبارة إشكالات التنفيذ الموضوعية) ، وهي الاعتراضات القانونية التي ترفع - قبل تمام التنفيذ - ويطلب فيها (المنفذ ضده أو الغير ، أو طالب التنفيذ) الحكم له موضوعا في أصل المنازعة التي تصلح لأن يستند اليها كركيزة للمطالبة بوقف التنفيذ من جانب المنفذ ضده أو الغير) أو الاستمرار في التنفيذ (من جانب طالب التنفيذ) ، أى أنها الوجه الموضوعي للاشكال الوقتي ، ولذلك قيل أن كل «اشكال» في التنفيذ كقطعة العملة المعدنية لها وجهان : وجه وقتي ووجه موضوعي : فإذا طلب المدعى وقف تنفيذ الحكم مؤقتا حتى يخلص في براءة الذمة فهذا هو الوجه الوقتي لمنازعة التنفيذ ، أما إذا طلب الحكم له موضوعا بعدم قابلية الحكم للتنفيذ عليه لبراءة نتمته ، فهذا هو الوجه الموضوعي لها ، ففي الوجه الوقتي السالف الذكر يطلب المدعى الحكم باجراء مؤقت هو وقف التنفيذ تأسيسا على براءة الذمة ، ولكنه لا يطلب الحكم له موضوعا ببراءة الذمة أو الحكم له موضوعا بزوال القوة التنفيذية للحكم المنفذ بمقتضاه ، بمعنى أن الحكم الذي يصدر في المنازعة الوقتية غير حاسم موضوعا في هذين الأمرين ، أما في المنازعة الموضوعية فإنه يطلب الحكم له موضوعا بحسم هذين الأمرين (زوال الصفة التنفيذية للحكم ، وبراءة الذمة) بحيث إذا صدر الحكم باجابهته الى طلباته في المنازعة الموضوعية يكون قد بت موضوعا في هاتين النقطتين اللتين كانتا - في الاشكال الوقتي - مجرد ركيزة إستند اليها المستشكل لطلب الحكم له بالاجراء الوقتي ، وهو وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه وقتا مؤقتا حتى يخلص موضوعا في هذه الركيزة .

وقد تكون وقتية مستعجلة لاحقة لتمام التنفيذ (وهي منازعات التنفيذ المستعجلة ، كدعوى عدم الاعتداد بال حجز مثلا . وقد تكون موضوعية لاحقة لتمام التنفيذ (كدعوى بطلان الحجز أو بطلان اجراءات التنفيذ المباشر الذي تم) ، وقد كان الاختصاص بنظر هذه المنازعات المختلفة مبعثا بين محاكم متعددة (في ظل قانون المرافعات الملقى) . فمنازعا ، التنفيذ الوقتية المستعجلة (السابقة على تمام التنفيذ واللاحقة لتمامه) كانت من اختصاص القضاء المستعجل (المادتان ٤٩ ، ٤٧٩ مرافعات ملقى) ، والاشكالات الموضوعية المتعلقة بتنفيذ الاحكام كانت من اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم المستشكل في تنفيذه (المادة ٤٧٩ ملقى) ، والاشكالات الموضوعية المتعلقة بتنفيذ العقود الموقفة كانت من اختصاص المحكمة

المختصة نوعيا ومحليا بنظر المنازعة (المادة سالفة الذكر) ، ومنازعات التنفيذ الموضوعية اللاحقة لنظام التنفيذ كانت من إختصاص المحكمة المختصة بالمنازعة وفق القواعد العامة<sup>(١)</sup> .

وقد رأى المشرع جمع شتات هذه المنازعات كلها في صعيد واحد فأنشأ نظام قاضى التنفيذ ، وخصه - وحده - بنظر هذه المنازعات التى كانت فيما مضى من إختصاص تلك المحاكم المتعددة ، كما أسند اليه - بالإضافة الى ذلك إختصاص إصدار القرارات الولائية المتعلقة بالتنفيذ (المادة ٢٧٥ مرافعات) ، وهذا فضلا عن إختصاصات أخرى مختلفة أسندها اليه بنصوص خاصة فى مختلف أبواب قانون المرافعات الجديد ، وهكذا أوجد المشرع قاضيا ترفع اليه منازعات التنفيذ المختلفة وجعله مختصا بها جميعا ، ويصرف النظر عن قيمتها حتى لا تشتت وتتبعثر بين محاكم مختلفة متعددة ، وحتى يتسنى بذلك أن تجرى مسائل التنفيذ على اختلافها تحت إشرافه ما لم ينص القانون على خلاف ذلك<sup>(٢)</sup> .

وقد نص المشرع على ذلك بالمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون المرافعات ، حيث نصت المادة (٢٧٤) على مايلى :

«يجرى التنفيذ تحت إشراف قاض التنفيذ يندب فى مقر كل محكمة جزئية من بين قضاة المحكمة الابتدائية ويعاونه فى ذلك عدد كاف من المحضرين وتتبع أمامه الإجراءات المقررة أمام المحكمة الجزئية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك» .

وتنص المادة (٢٧٥) على مايلى :

«يختص قاضى التنفيذ نون غيره بالفصل فى جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقفية أيا كانت قيمتها ، كما يختص بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ» .

ويلفصل قاضى التنفيذ فى منازعات التنفيذ الوقفية بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة» .

---

( ١ ) الأستاذ/محمد على راتب ومحمد نصر الدين كامل ومحمد فاروق راتب وقضاء الأمور المستعجلة، الطبعة السابعة - من ١٩٨٥ - مرجع سابق - من ٧٤١ - ٧٤٣ .  
(٢) جدير بالإحاطة ان قانون مجلس الدولة لم يأخذ حتى الآن بنظام قاضى التنفيذ ، وتختص محكمة القضاء الإدارى الآن بنظر إشكالات التنفيذ .

## السندات التنفيذية :

وجدير بالذكر أن التنفيذ الجبرى لا يجوز إلا بمسند تنفيذى والسندات التنفيذية هي الأحكام والأوامر والعقود الرسمية والأوراق الأخرى التى يعطيها القانون هذه الصفة ، ولا يجوز التنفيذ فى غير الأحوال المستثناة بنص القانون إلا بصورة من المسند التنفيذى عليها صيغة التنفيذ .

يتضح مما تقدم أن السندات التنفيذية هي :

أ - الأحكام .

ب - الأوامر .

ج - العقود الرسمية .

د - الأوراق الأخرى التى يعطيها القانون هذه الصفة .<sup>(١)</sup>

إجراءات التنفيذ وما يتصل بها من القواعد والأحكام والنظم القانونية : .

بادئ ذى بدء فإن الأمر يقتضى وجود الصيغة التنفيذية على المسند التنفيذى حتى يكون من حق حامله أن يطالب السلطة العامة باتخاذ الوسائل الكفيلة بتنفيذه .

ولاستلزام الصيغة التنفيذية فائدة كبيرة لأن وجودها على صورة المسند الذى يجرى التنفيذ بموجبيه ، هو الدليل الأكيد على أن طالب التنفيذ هو صاحب الحق الثابت بالمسند التنفيذى ، وأنه لم يستوفى هذا الحق بتنفيذ سابق ، لأن الصورة التنفيذية من الحكم أو العقد الرسمى لا تسلم إلا لصاحب الحق ، ولا تسلم له إلا صورة تنفيذية واحدة ، أما الصورة المطابقة للأصل فيجوز تسليمها لكل من يطلبها ولو لم يكن صاحب الحق مادام قد سدد الرسم المقرر عنها .

وتسرى هذه القواعد على القضاءين العادى والإدارى .

وتجدر الإشارة الى القواعد القانونية التالية :

(أولاً) : لا يجوز التنفيذ الجبرى إلا بمسند تنفيذى اقتضاء لحق محقق الرجود ومعين المقدار وحال الأداء .

والسندات التنفيذية هي الأحكام والأوامر والمحركات الموثقة ومحاضر الصلح التى تصدق عليها المحاكم أو مجالس الصلح والأوراق الأخرى التى يعطيها القانون هذه الصفة .

---

(١) سنعود الى الشرح التفصيلى لهذه السندات التنفيذية فى موضعها المناسب .

ولا يجوز التنفيذ في غير الأحوال المستثناءة بنص في القانون الا بموجب صورة من السند التنفيذي عليها صيغة التنفيذ التالية :

«على الجهة التي يناط اليها التنفيذ أن تبادر اليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة أن تعين على إجراءاته ولو باستعمال القوة متى طلب اليها ذلك » .

(ثانيا) : يجب أن يسبق التنفيذ اعلان السند التنفيذي لشخص المدين أو في موطنه الأصلي والا كان باطلا . (وذلك على التفصيل المباق إيضاحه) .

١ ويجب أن يشمل هذا الاعلان على تكليف المدين بالوفاء وبيان المطلوب وتعيين موطن مختار لمطالب التنفيذ في البلدة التي بها مقر محكمة التنفيذ المختصة .

ويجب عند الشروع في تنفيذ عقد رسمي بفتح اعتماد أن يعلن معه مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية .

ولا يجوز اجراء التنفيذ الا بعد مضي يوم على الأقل من اعلان السند التنفيذي .

(ثالثا) : على المحضر عند اعلانه السند التنفيذي أو عند قيامه بالتنفيذ قبض الدين عند عرضه عليه مع إعطاء المخالصة وذلك دون حاجة الى تفويض خاص .

(رابعا) : من حل قانونا أو اتفاقا محل الدائن في حقه حل محله فيما اتخذ من إجراءات التنفيذ .

(خامسا) : وإذا توفي المدين أو فقد أهليته أو زالت صفة من يباشر الاجراءات بالنابة عنه قبل البدء في التنفيذ أو قبل اتمامه فلا يجوز التنفيذ قبل ورثته أو من يقوم مقامه الا بعد مضي ثمانية أيام من تاريخ إعلانهم بالسند التنفيذي .

ويجوز قبل انقضاء ثلاثة شهور من تاريخ وفاة المدين أن تعلن الأوراق المتعلقة بالتنفيذ إلى ورثته جملة في آخر موطن كان لمورثهم بغير بيان اسمائهم وصفاتهم .

(سادسا) : لا يجوز للغير أن يؤدي المطلوب بموجب السند التنفيذي ولا أن يجبر على أدائه الا بعد اعلان المدين بالعزم على هذا التنفيذ قبل وقوعه بثمانية أيام على الأقل .

(سابعا) : يجوز للمحكمة في المواد المستعجلة أو في الأحوال التي يكون فيها التأخير ضارا أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلانه وفي هذه الحالة يسلم الكاتب المسودة للمحضر وعلى المحضر أن يردّها بمجرد الانتهاء من التنفيذ .



(ثامنا) : لايجوز تنفيذ الأحكام جبرا ما دام الطعن فيها بالاستئناف جائزا إلا إذا كان النفاذ المعجل منصوصا عليه في القانون أو مأمورا به في الحكم .

ومع ذلك يجوز بمقتضاه اتخاذ الاجراءات التحفظية .

★ اما القضاء الادارى فلا يأخذ بقاعدة الأثر الواقف للطعن .

(تاسعا) :النفاذ المعجل بغير كفالة واجب بقوة القانون للأحكام الصادرة في المواد المستعجلة أيا كانت للمحكمة التي أصدرتها ، وللأوامر الصادرة على العرائض ، وذلك ما لم ينض في الحكم أو الأمر على تقديم كفالة .

(عاشرا)النفاذ المعجل واجب بقوة القانون للأحكام الصادرة في المواد التجارية ، وذلك بشرط تقديم كفالة .

(الحادى عشر) : يجوز الأمر بالنفاذ المعجل بكفالة أو بغير كفالة في الأحوال الآتية :

( ١ ) الأحكام الصادرة بأداء النفقات والأجور والمرتبات .

( ٢ ) إذا كان الحكم قد صدر تنفيذا لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى أو مشمول بالنفاذ المعجل بغير كفالة أو كان مبنيا على سند رسمى لم يطعن فيه بالنزير وذلك متى كان المحكوم عليه خصما في الحكم السابق أو طرفا في السند .

( ٣ ) إذا كان المحكوم عليه قد أقر بنشأة الالتزام .

( ٤ ) إذا كان الحكم مبنيا على سند عرفى لم يجده المحكوم عليه .

( ٥ ) إذا كان الحكم صادرا لمصلحة طالب التنفيذ فى منازعة متعلقة به .

( ٦ ) إذا كان يترتب على تأخير التنفيذ ضرر جسيم بمصلحة المحكوم له .

(الثانى عشر) : يجوز التظلم أمام المحكمة الاستئنافية من وصف الحكم وذلك بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى ويكون ميعاد الحضور ثلاثة أيام .

ويجوز ابداء هذا التظلم فى الجلسة أثناء نظر الاستئناف المرفوع عن الحكم ، ويحكم فى التظلم مستقلا عن الموضوع .

(الثالث عشر) : يجوز فى جميع الأحوال للمحكمة المرفوع اليها الاستئناف أو التظلم أن تأمر بناء على طلب ذى الشأن بوقف النفاذ المعجل إذا كان يخشى وقوع ضرر جسيم من التنفيذ وكانت أسباب الطعن فى الحكم أو الأمر يرجح معها الغاؤه .

ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلا بصيانة حق المحكوم له .

(الرابع عشر) : فى الأحوال التى لا يجوز فيها تنفيذ الحكم أو الأمر إلا بكفالة يكون للملزم بها الخيار بين أن يقدم كفيلا معتدرا أو أن يودع خزانة المحكمة من النقود أو الأوراق المالية ما فيه الكفاية وبين أن يقبل ايداع ما يحصل من التنفيذ خزانة المحكمة أو تسليم الشيء المأمور بتسليمه فى الحكم أو الأمر الى حارس معتذر .

(الخامس عشر) : يكون إعلان خيار الملزم بالكفالة إما على يد محضر بورقة مستقلة ، وإما ضمن إعلان السند التنفيذى أو ورقة التكليف بالوفاء .

. ويجب فى جميع الأحوال أن يتضمن إعلان الخيار تعيين موطن مختار لطالب للتنفيذ تعلن اليه فيه الأوراق المتعلقة بالمنازعة فى الكفالة .

(السادس عشر) : لذى الشأن خلال ثلاثة الأيام التالية لهذا الإعلان أن ينازع فى اقتدار الكفيل أو الحارس أو فى كفاية ما يودع على أن يتم إعلان دعوى المنازعة خلال هذا الميعاد بتكليف الخصم بالحضور أمام قاضى التنفيذ المختص ويكون حكمه فى المنازعة انتهائيا .

وإذا لم تقدم المنازعة فى الميعاد أو قدمت ورفضت أخذ على الكفيل فى قلم الكتاب التعهد بالكفالة أو على الحارس قبوله الحراسة . ويكون المحضر المشتمل على تعهد الكفيل بمثابة سند تنفيذى قبله بالالتزامات المترتبة على تعهده .

### تنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الرسمية الأجنبية

ان الأحكام والأوامر الصادرة فى بلد أجنبى يجوز الأمر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة فى قانون ذلك البلد لتنفيذ الأحكام والأوامر المصرية فيه والمواد من ٢٩٦ حتى ٣٠١ مرافعاته ويلاحظ مايلى :

(أولاً) : يقدم طلب الأمر بالتنفيذ الى المحكمة الابتدائية التى يراد التنفيذ فى دائرتها وذلك بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى .

(ثانياً) : لا يجوز الأمر بالتنفيذ الا بعد التحقق مما يلى :

( ١ ) ان محاكم الجمهورية غير مختصة بالمنازعة التى صدر فيها الحكم أو الأمر وأن المحاكم الأجنبية التى أصدرته مختصة بها طبقا لقواعد الاختصاص القضائى الدولى المقررة فى قانونها .

(٢) إن الخصوم في الدعوى، التي صدر فيها الحكم قد كلفوا بالحضور ومثلوا تمثيلاً صحيحاً .

(٣) إن الحكم أو الأمر حاز قوة الأمر المقضى طبقاً لقانون المحكمة التي أصدرته .

(٤) إن الحكم أو الأمر لا يتعارض مع حكم أو أمر سبق صدوره من محاكم الجمهورية ولا يتضمن ما يخالف النظام العام أو الآداب فيها .

(ثالثاً) : تسرى الأحكام السابقة على أحكام المحكمين الصادرة في بلد أجنبي . ويجب أن يكون الحكم صادراً في مسألة يجوز التحكيم فيها طبقاً لقانون الجمهورية .

(رابعاً) : السندات الرسمية المحررة في بلد أجنبي يجوز الأمر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ السندات الرسمية القابلة للتنفيذ المحررة في الجمهورية .

(خامساً) : يطلب الأمر بالتنفيذ بعريضة تقدم لقاضى التنفيذ الذى يراد التنفيذ في دائرة اختصاصه .

ولا يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقق من توافر الشروط المطلوبة لرسمية السند وقابليته للتنفيذ وفقاً لقانون البلد الذى تم فيه ومن خلوه مما يخالف النظام العام أو الآداب في الجمهورية .

● ويلاحظ أن العمل بالقواعد المنصوص عليها في الحالات السابقة لا يخل بأحكام المعاهدات المعقودة أو التي تعقد بين الجمهورية وبين غيرها من الدول في هذا الشأن .

#### الاختصاص النوعي والمجلى والوالى لقاضى التنفيذ

نبين ذلك بإيجاز على أن نعود إلى شرحه تفصيلاً في موضعه المناسب من البحث :

#### أ - الاختصاص النوعي :

يختص القضاء العادى بنظر جميع المنازعات والمسائل التي تدخل في اختصاصه النوعى إلا ما استثنى بنص خاص ، ونظراً لأن قاضى التنفيذ فرع من القضاء العادى فإنه يختص بجميع منازعات التنفيذ التي تدخل في اختصاص هذا القضاء العادى !

كان نوع المنازعة سواء كان الحكم صادرا فى منازعة مندية أو تجارية أو عمالية ، أو مسألة من مسائل الأحوال الشخصية إلا ما يستثنى من اختصاص قاضى التنفيذ .  
المنازعات التى تخرج عن اختصاص قاضى التنفيذ وهى : .

( ١ ) الأحوال التى يكون فيها نفاذ الحكم كافيا وحده للإفادة منه دون حاجة لاستعمال القوة الجبرية ، وعندئذ يكون مجرد صدوره محققا كل ما قصده المحكوم له من منازعته ، كالحكم على من صدر منه تصرف فى عقار يعقد شفوئى أو بورقة غير قابلة للتسجيل بصحة التصرف وباعتبار الحكم الصادر بذلك سندا قابلا للتسجيل .  
وناقلا للملكية بهذا التسجيل .

( ٢ ) الأحوال التى تنفذ فيها الأحكام بالطريق الذى يلائمها دون استعمال القوة الجبرية سواء أكانت متعلقة بمسير الخصومة أم اثباتها (الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع - الفرعية أو الاجرائية - قطعية كانت أم غير قطعية) كالحكم بعدم اختصاص المحكمة ، فهو ينفذ بامتناعها عن نظر الدعوى والحكم باختصاصها ينفذ بسماع المرافعة فى الدعوى ، والحكم باستجواب أحد الخصوم .

(٣) المنازعات المتعلقة بالوفاء الاختيارى الذى يتم اختياريا من جانب المدين دون استعمال القوة الجبرية .

(٤) المنازعات المتعلقة بالزام المدين بتنفيذ ما التزم به عينا ، وما يقتضيها من الحكم عليه بغرامات تهديدية للضغط عليه وحمله على التنفيذ العيني (مادة ٢١٣ ، ٢١٤ من القانون المنى) .

(٥) المنازعات التى تثار أثناء التنفيذ دون أن يكون هو سببها ، ودون أن تكون قد أثرت بمناسبتها . وهذه المنازعات لا تدخل تحت حصر فاية منازعة لا يكون التنفيذ بسببها ولا تكون قد أثرت بمناسبتها لاعتبار من منازعات التنفيذ التى يختص بها قاضى التنفيذ ، وإنما يخص اختصاصها لحكم القواعد العامة .

(٦) لايختص قاضى التنفيذ بصدد إمهال المدين أو تسيط الدين إذا كان التنفيذ بموجب حكم إذ فى هذه الحالة لا تملك أية محكمة إمهال المدين بعد صدور الحكم عليه بأداء الدين فوراً<sup>(١)</sup> أما إذا كان التنفيذ يتم بموجب عقد رسمى ، فإن رأى الرأى الراجح

---

(١) ومع ذلك فقد نصت الفقرة الثانية من المادة (٣٤٦) منى على مايلى : وعلى أنه يجوز للقاضى فى حالات إستثنائية ، إذا لم يمنعه نص فى القانون أن ينظر إلى أجل معقول أو أجل ينفذ فيها التزامه ، إذا إستدعت حالته ذلك ، ولم يلحق الدائن من هذا التأجيل ضرر جسيمه .

يذهب الى جواز ذلك على تقدير أن القضاء لم يستند ولايته في الفصل في طلب الإهمال (مادة ٣٤٦ مدني) وعينئذ يملك قاضي التنفيذ أن يحكم مؤقتا بوقف التنفيذ لأن طلب الإهمال أو التقييد إنما يتقدم به المدعى لمناسبة قيام دائته باتخاذ إجراءات التنفيذ في مواجهته<sup>(١)</sup>.

## (٢) الاختصاص الولائي :

• إن قاضي التنفيذ فرع من القضاء المدني كما سبق إيضاحه ، ومن هذا المنطلق فإنه يختص بنظر جميع المنازعات في تنفيذ الأحكام والأوامر والقرارات الولائية الصادرة من المحاكم في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ، أيا كان مبنى المنازعات ، كما أنه باعتباره فرع من محاكم القانون العام يختص بكل مايتعلق بالمال من تصرفات تنصب على حقوق مدنية سواء بالإنشاء أو الإزالة أو التقييد ، وكذلك في صحة الإجراءات التي ينتج عنها هذا الأثر .

● كما يختص بنظر المنازعات في تنفيذ احكام الجهات أو الهيئات أو اللجان التي يمنحها المشرع اختصاصا قضائيا بمقتضى نص خاص مادام أن التنفيذ في جميع الحالات السابقة يمس ملكية المال ، أو يكون مآل المنازعة التنفيذ على مآل وحيزته أو أى حق يتصل به وذلك استنادا الى أن منازعات التنفيذ تنور حول الشروط الواجب توافرها بمناسبة اجراء التنفيذ الجبرى على المال<sup>(٢)</sup>.

● كذلك لا يختص قاضي التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة بالحكم في اجراء وقتي يكون مؤداه التعرض للقرار الإداري بالتأويل أو الإلغاء أو بوقف التنفيذ حتى ولو كان باطلا ، لأن الاختصاص في ذلك ينعقد لمجلس الدولة بهية قضاء اداري وذلك باستثناء اختصاص القضاء المادى بالمنازعات المتعلقة بالقرارات المنعومة لأنها تفقد صفتها كقرارات ادارية وتعتبر من قبيل الاعمال المادية التي لايلحقها حصانة ويعتبر تنفيذها عملا من أعمال القضاة والعدول<sup>(٣)</sup>.

(١) دكتور/ أحمد أبو لوف «التطبيق على نصوص قانون المرافعات» - ص ١٩٨٧ - ص ١٠٣٦ - ١٠٣٨ .

(٢) المستشار/ عز الدين الدناصورى والامناذ/ حامد عكار «القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ - مرجع سابق - ص ٧١٢ .

(٣) يتفق الفقه على أن القرار يكون مدموما في الحالات الآتية :

(أ) إذا صدر من فرد عالى ، لاصلة له بالإدارة .

(ب) إذا صدر من موظف انتضعت صفته بالإدارة بسبب من الأسباب .

● فإذا خرجت المنازعة من الاختصاص الولائي للقضاء العادي ودخلت في اختصاص جهة إدارية أخرى كمجلس الدولة فإنه يحكم بعدم اختصاصه ولأثبات نظر المنازعة ويحيلها إلى الجهة القضائية المختصة<sup>(١)</sup>.

#### الاختصاص المحلي :

تنص المادة ٢٧٦ مرافعات على أن الاختصاص عند التنفيذ علم المنقول لدى المدين يكون لمحكمة التنفيذ التي يقع المنقول في دائرتها ، وفي حيز ما للدين لدى الغير يكون لمحكمة موطن المحجوز لديه . ويكون عند التنفيذ على العقار للمحكمة التي يقع العقار في دائرتها ، فإذا تناول التنفيذ عقارات تقع في دوائر محاكم متعددة كان الاختصاص لإحداها .

وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية أن المشرع قد جعل الاختصاص المحلي لمحكمة موقع الاموال محل التنفيذ لأنها أقرب المحاكم إلى محل التنفيذ ، وأنه لم يأخذ بما تنص عليه بعض التشريعات الأجنبية من جعل الاختصاص المحلي لمحكمة أكثر العقارات قيمة حتى لا تتور منازعات فرعية حول قيمة العقارات . وإذا اتحد أطراف التنفيذ وتعددت المحجوز ، فقد يتعدد قضاء التنفيذ المختصين بتعدد كل حيز .

وإذا تعدد الحاجزون على منقولات مدينهم فالاختصاص ينعقد لقاضي التنفيذ الذي بدائرتة تلك المنقولات .

وإذا تعددت الدوائر التي تقع فيها المنقولات المحجوزة بحجز واحد ، كان

---

- (ج) إذا تضمن اعتداء على اختصاصات السلطة التشريعية أو القضائية ، أو إذا أصدرت هذه السلطات قراراً من اختصاص السلطة التنفيذية .

(د) إذا صدر من موظف لا يملك سلطة إصداره .

(هـ) إذا كان خروج الإدارة على القانون صرخاً .

وترجع معظم التطبيقات القضائية في هذه الحالة إلى اعتداء الإدارة على الحريات الفردية والأموال الخاصة .

(راجع في هذا الشأن مؤلفنا : قضاء مجلس الدولة وإجراءات وصيغ الدعاوى الإدارية، ص ١٩٨٧ - ٦٤ - ٨٧) .

(١) تنص المادة (١١٠) من قانون المرافعات على مايلي :

«على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلق بالولاية ويجوز لها عندئذ أن تحكم بفرامة لا تجاوز عشرة جنيهات وتكتم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها» .

الاختصاص لإحدى المحاكم التي تقع المنقولات في دائرتها . وذلك أسوة بالقاعدة المقررة بالنسبة إلى العقارات<sup>(١)</sup> .

## المبحث الثاني

### عرض عام لإشكالات التنفيذ الوقتية

(أولاً) : إشكالات التنفيذ الوقتية :

● سبق أن ذكرنا أن قاضي التنفيذ أصبح بحكم المادة (٢٧٥) من قانون المرافعات يختص دون غيره بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية أو الوقتية أي كانت قيمتها ، كما يختص بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ ويفصل في منازعات التنفيذ الوقتية بوصفه قاضياً للأمر المستعجلة .  
ويجب اختصام الطرف الملزم في السند التنفيذي في الإشكال إذا كان مرفوعاً من غيره سواء بابدائه أمام المحضر أو بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى فإذا لم يختصم في الإشكال وجب على المحكمة أن تكلف المشتكل باختصامه في ميعاده تحدده له<sup>(٢)</sup> .

---

(١) دكتور/ أحمد أبو الوفا والتطبيق على نصوص قانون المرافعات - الطبعة الخامسة - مرجع سابق - ص ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ .

(٢) تنص المادة (٣١٢) من قانون المرافعات على ما يلي :

«إذا عرض عند التنفيذ إشكالا وكان المطلوب منه لجراء وقتيا للمحضر أن يقف للتنفيذ أو أن يحمي فيه على سبيل الاحتياط مع تكليف الخصوم في الحالين الحضور أمام قاضي التنفيذ ولو بمساعدة وفي منزله عند الضرورة ، ويكفي إثبات حصول هذا التكليف في المحضر فيما يتعلق بواقع الإشكال وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يتم التنفيذ قبل أن يصدر للقاضي حكمه .  
وعلى المحضر أن يحرر صورا من محضره بقدر عدد الخصوم وصورة لقلم الكتاب يرفق بها أوراق التنفيذ والمستندات التي يقدمها إليه المشتكل وعلى قلم الكتاب قيد الإشكال يوم تسليم الصورة إليه في السجل الخاص بذلك .

ويجب اختصام الطرف الملزم في السند التنفيذي في الإشكال إذا كان مرفوعاً من غيره سواء بابدائه أمام المحضر على النحو المبين في الفقرة الأولى أو بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى فإذا لم يختصم في الإشكال وجب على المحكمة أن تكلف المشتكل باختصامه في ميعاده تحدده له ، فإن لم ينفذ ما أمرت به المحكمة جاز الحكم بعدم قبول الإشكال .

ولا يترتب على تقديم أي إشكال آخر وقف التنفيذ ما لم يحكم قاضي التنفيذ بالوقف .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على أول إشكال يقدمه الطرف الملزم في السند التنفيذي إذا لم يكن قد اختصم في الإشكال السابق .

تنص المادة (٣١٣) من قانون المرافعات على ما يلي :

● ويلاحظ أن أهم المنازعات الوقتية التي يفصل فيها قاضى التنفيذ هي إشكالات التنفيذ وهى العقبات التي تعترض سير التنفيذ وترفع قبل نفاذه ويطلب فيها رافعها وقف التنفيذ أو الاستمرار فيه .

● ومهمة قاضى التنفيذ مقصورة عند الفصل فى هذه الاشكالات على مجرد التحقق من أحقية أو عدم أحقية المستشكل فى طلب وقف التنفيذ أو استمراره دون التعرض لأصل الحق المتنازع عليه وذلك حسبما سبق بيانه .

● فإذا قضى قاضى التنفيذ بوقف التنفيذ أو السير فيه فإن قضاءه يكون وقتياً إلى أن يعرض للنزاع على قاضى الموضوع فيحسمه .

● وقد افترض المشرع فى إشكالات التنفيذ الوقتية أنها مستعجلة وبذلك أغنى قاضى التنفيذ مؤنة بحث توافر ركن الاستعجال .

● وجدير بالذكر أن المعوقات المادية التي تعترض التنفيذ سواء كانت من المدين أو الغير كمقاومة التنفيذ بخلق الأبواب أو استعمال القوة لتعطيل عمل المحضر أو منعه من التنفيذ لا تعتبر من إشكالات التنفيذ فإن من صدرت منه هذه الأفعال لا يستند الى حق قانوني يحميه القانون ، وإنما قصد بها الحيلولة دون التنفيذ وبذلك فإنها لا تعرض على القضاء للفصل فيها ، وإنما تكون طريقة إزالة هذه العقبات بالالتجاء إلى السلطة العامة للتنفيذ ، وذلك عملاً بأحكام المادة (٢٧٩) مرافعات<sup>(١)</sup> .

● كذلك لا تعتبر إشكالات فى التنفيذ الخلقات التي تنور بين المحضر المكلف بالتنفيذ وبين طالب التنفيذ لأبواب شكلية مثل إذا ما كان المند التنفيذى لم يعلن للمدين قبل التنفيذ ، أو أنه لم يتضمن التنفيذ على المدين بالوفاء أو لأسباب أخرى . كما إذا

---

= لا يترتب على العرض الحقيقي وقف التنفيذ إذا كان العرض محل نزاع . ولقاضى التنفيذ أن يأمر بوقف التنفيذ مؤقتاً مع ايداع المعروض أو مبلغ أكبر منه يمينه .

تنص المادة (٣١٤) من قانون المرافعات على مايلي :

«إذا تغيب الخصوم وحكم القاضى بشطب الاشكال زال الأثر الواقف للتنفيذ المترتب على رفعه .

( ١ ) تنص المادة (٢٧٩) من قانون المرافعات على مايلي :

يجرى التنفيذ بواسطة المحضرين وهم ملزمون بجله بناء على طلب ذى الشأن متى ملهم السند التنفيذى .

فإذا ما امتنع المحضر عن التقيام بأى إجراء من إجراءات التنفيذ كان لصاحب الشأن أن يرفع الأمر بعريضة إلى قاضى التنفيذ .



استند المحضر إلى أن التنفيذ يقع في دائرة محكمة أخرى ، أو لأسباب مادية ، كما إذا ادعى المحضر أن مكان التنفيذ لا يمكن الوصول إليه لأسباب طبيعية كحالة السيول التي تقطع الطريق .

● نفى كل هذه الحالات يرفع طالب التنفيذ الأمر لقاضي التنفيذ المختص بالإشراف على المحضر ، وذلك بعريضة يقدمها له ، فيقوم القاضي بإصدار أمره على العريضة للمحضر ويتعين على المحضر في هذه الحالة تنفيذ قرار القاضي .

● وجدير بالذكر أن الأمر الذي يصدره قاضي التنفيذ في هذه الحالة يعتبر أمراً ولائياً ، ويشترط لإصدار هذا الأمر الولائي أن يكون وجه الحق واضح ، أما إذا كانت المنازعة قانونية وانطوت على خلاف جدى بين المحضر وصاحب الشأن فإنها ترفع إليه بطريق رفع إشكال يحسم فيه قاضي التنفيذ الأمر بصفته القضائية بحكم وقضى .

● وهذا القرار لا يمنع من صدر ضده ، من رفع إشكال في التنفيذ يختصم فيه رافعه قلم المحضرين وخصمه في التنفيذ ويطلب الحكم بوقف التنفيذ أو إستمراره ، ويفصل قاضي التنفيذ في الإشكال جميعاً يترأى له من فحص المستندات .

● ويلاحظ أن المادة (٤٩) من قانون المرافعات القديم كانت تنص على أن قاضي الأمور المستعجلة يحكم بصفة مؤقتة ومع عدم المماس بالحق في المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية ، ومؤدى ذلك أنه يتناول بصفة مؤقتة في نطاق الاشكال المطروح عليه ، تقدير جدية النزاع لا ليفصل فيه بحكم حاسم للخصومة وإنما ليتحسس وجه الصواب في الاجراء الوقتي المطلوب ، فيقضى على هذاه لا بعدم الاختصاص ، بل بوقف التنفيذ المستشكل فيه أو بإستمراره ، وتقدير قاضي الأمور المستعجلة في ذلك - خطأ كان أو صواباً - هو تقدير وقضى لا يؤثر على الحق المتنازع فيه ، إذ يبقى محفوظاً سليماً يتناضل فيه ذوو الشأن أمام الجهة المختصة ومن ثم فالقرار الذي يصدره القاضي المستعجل بالاستمرار في التنفيذ في

---

- فإذا وقعت مقاومة أو نعد على المحضر وجب عليه أن يتخذ جميع الوسائل التحفظية وأن يطلب معونة القوة العامة والسلطة المحلية .

(\*) نقول محكمة النقض في إبطون رقم ٢٣ لسنة ١٧ إلى جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٤٨ :  
« ان اختصاص القضاء المستعجل بالمنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الأحكام أو السندات التالفة للتنفيذ مقرر بالمادة (٢٨) القديم، من قانون المرافعات ، وهذه المنازعات تكون مستعجلة بطبيعة الحال متى رفعت قبل تمام التنفيذ .

الاشكال المرفوع عن تنفيذ حجز ، هو إجراء وقفي لا يحوز حجية تحول دون إثارة النزاع لدى محكمة الموضوع بشأن رفع الحجز ، والحكم المطعون فيه إذا انتهى الى رفض الدفع بعدم جواز سماع دعوى الموضوع (رفع الحجز) تأسيساً على هذا النظر لا يكون قد خالف القانون .

● ويجوز لقاضى التنفيذ أن يقضى بما يخالف الأمر الولاى الذى سبق أن أصدره إذ أن أيهما لا يحد من اختصاصه بالتفصل فى الاشكال المرفوع أمامه<sup>(١)</sup> .

● ومما تجدر الإشارة اليه أيضاً أن الاشكال فى تنفيذ أى حكم لا يمكن رفعه من المحكوم عليه إلا متى كان سببه حاصلًا بعد صدور هذا الحكم ، أما إذا كان سببه حاصلًا قبل صدوره فإنه يكون قد اندرج ضمن الدفع فى الدعوى وأصبح فى غير إستطاعة المحكوم عليه التحدى به على من صدر له الحكم سواء أكان قد دفع به فى الدعوى أم لم يدفع به<sup>(٢)</sup> .



● وفى نهاية هذا المخلّ الموجز فإننا ننضم إلى غالبية الفقه فى طلب تعديل التشريع القائم ، واعتبار تخصيص قاضى تنفيذ فى المحكمة الجزئية بمثابة تنظيم داخلى فى المحكمة بحيث تنشأ دوائر خاصة بالتنفيذ فى كل محكمة جزئية ، لدوائر العمال ودوائر الاحوال الشخصية ، دون أن يكون اختصاصها نوعياً من النظام العام بحيث لا يكون لإختصاص قاضى التنفيذ إلا قيمة إدارية بحتة ، فإذا فصل فى غير منازعات التنفيذ لا يترتب أى جزاء ، ويكون من الجائز إحالة المنازعة إدارياً الى الدائرة المختصة فى أى مسألة تكون عليها الإجراءات دون أن يترتب على ذلك أى جزاء<sup>(٣)</sup> .

---

(١) المستشار/ عز الدين لئناصورى والاستاذ/ جلمد عكاز/ القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ، - مرجع سابق - ص ٧١٥ ، ٧١٦ .

(٢) الطعن رقم ٨٣ ص ٣ ق جلسة ١٩٣٤/٦/١٤ - مشار اليه بمجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض فى ٥٠ علماً الجزء الأول، المجلد الرابع ١٩٨٧ - ص ١٥ .

(٣) من القائلين بهذا رأى الدكتور/ أحمد أبو الوفا - مرجع سابق - ص ١٠٦٥ - ١٠٦٦ وكذلك الدكتور/ عبد الخالق عمر .

● هذا بالنسبة للقضاء العادى ، أما بالنسبة للقضاء الادارى فإننا نلاحظ أن قانون المجلس رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ جاء خلوا من تحديد الهيئة المختصة بإشكالات التنفيذ بالنسبة للأحكام التى تصدرها الاجهزة القضائية بالمجلس ، ويجرى العمل بالمجلس الآن باختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر الاشكال الوقتى .

● ونلاحظ كذلك أن كثيرا من المتقاضين يتعمدون رفع الاشكال فى تنفيذ الأحكام الصادرة من القضاء الادارى أمام القضاء العادى (المستعجل) لعلهم المسبق بأنه غير مختص ولائيا بنظرها (الا فى حلتى التنفيذ على المال محالا ومالا، وحالة ما إذا كان القرار منعما .

● وبذلك فهم يستهدفون صدور حكم من القضاء العادى بإحالة الاشكال الأول للقضاء الادارى لعدم اختصاص القضاء العادى بنظره ولائيا ، ولعلمهم أن الأثر الموقوف للاشكال الأول فى التنفيذ يظل منتجا لأثره حتى أن تقضى فيه المحكمة المختصة ولائيا (المادة ١١٠ مرافعات) وذلك ما بقيت صحيفة الاشكال مستمرة وقائمة فى مفعولها إلى أن تزول من الوجود بالحكم الذى يصدر فى الاشكال .

وقد ترتب على هذا الأمر تضخم منازعات إشكالات التنفيذ أمام مجلس الدولة فى الآونة الأخيرة مما يشغل القضاء الادارى عن سرعة الفصل فى القضايا المقامة أمامه .

● لذلك نقترح تخصيص قاضيا بالمجلس لنظر اشكالات التنفيذ فى الأحكام الادارية على غرار المعمول به بالقضاء العادى فيختص دون غيره بالفصل فى منازعات التنفيذ الوقتية .

#### (ثانيا) ملاحظات عامة موجزة لموضوع منازعات التنفيذ :

سبق أن بينا أن منازعات التنفيذ تتمثل فى المنازعات التى تدور حول الشروط التى يجب توافرها لاتمام التنفيذ الجبرى أو التى تتصل بأى عارض من عوارضه . وتلخيصا للنقاط الأساسية فى هذا الموضوع نبين ما يلى :

(أولا) : ان منازعات التنفيذ تتمثل فى عقبات قانونية تطرح بصدها خصومة على

القضاء ، فهي ليست عقوبات مادية يقصد بها منع التنفيذ مثل مقاومة المحضرين عند توقيع الحجز .

(ثانياً) : هذه المنازعات لا تعتبر اعتراضاً على التنفيذ فحسب ، وإنما هي منازعة متعلقة به ، ولهذا فإنها قد تقام قبل البدء في التنفيذ : ومن أمثلة ذلك إنكار القوة التنفيذية للسند التنفيذي بشرط عدم المساس بحجية الأحكام . ويلاحظ مايلي :

(١) قد تقام المنازعة بعد تمام التنفيذ ، كما قد تقام من قبل الدائن بقصد السير في إجراءات التنفيذ ، إذا امتنع المحضر عن مباشرته بهجة قيام مانع قانوني يمنعه من أداء مهمته .

(٢) وقد تقام المنازعة دون أن يكون موضوعها متصل بالاعتراض على التنفيذ أو بطلب السير فيه وإنما يكون متصل بعارض من عوارضها بحيث يكون سبيلها كالمنازعة في صحة التقرير بما في الذمة في حجز ما للمدين لدى الغير .

(ثالثاً) : ان هذه المنازعات قد تطرح على القضاء في شكل خصومة يصدر فيها حكم قطعي أو حكم وقفي أو في شكل إجراءات ولائية يصدر فيها أمر ولائي ، وتأسيساً على ذلك لا تختلف منازعة التنفيذ عن أية منازعة قضائية أخرى .

فالقاعدة أن لكل منازعة ، وجه موضوعي ، وجه وقفي ووجه ولائي ، إذا تطلب الأمر ذلك ، حسبما منعود إلى بيانه تفصيلاً .

(رابعاً) : ان هذه المنازعات ليست من قبيل التظلم في الحكم المراد التنفيذ بمقتضاه إذا كان التنفيذ حاصلًا بمقتضى حكم ، وذلك عملاً بالقاعدة القانونية الصحيحة التي تقول : «ان منازعة التنفيذ تتعلق بالشروط التي يجب توافرها لاتخاذ إجراءات التنفيذ الجبري أو التي تنصل بأى غرض من عوارضه ، فهي نعى على التنفيذ وليست نعى على الحكم إذ أن مجال النعى على الحكم سبيل طرق الطعن التي يقررها القائلون فلا يمكن أن تؤسس منازعات التنفيذ على الادعاء بأن المحكمة قد أخطأت في وصف الحكم الصادر منها ، فسبيل ذلك يكون بالطعن فيه أو بالتظلم من الوصف طبقاً للأصول القانونية الصحيحة ، كما لا يملك قاضى التنفيذ تعديل وصف الأحكام من أنها ابتدائية أو انتهائية ، ولا الأمر بشمولها بالنفاذ المعجل إذا كانت غير مشمولة به ، كما لا يملك أن يمنع تنفيذها إذا كانت مشمولة بالنفاذ المعجل ، بل هو لا يملك في هذه الأحوال اصدار أمر مؤقت بوقف التنفيذ أو استمراره لأن الاشكال في هذه

الحالات يتضمن الطعن في وصف للحكم المراد تنفيذه ، والطعن في هذه المسألة يرفع إلى المحكمة المختصة بنظره طبقاً للقواعد الواردة بقانون المرافعات .

كذلك إذا لم يحسم الحكم مسألة لم تطرح على المحكمة أو طرحت عليها ولم يصدر فيها قضاء بصورة صريحة أو ضمنية ، جاز الاستشكال في تنفيذه طالما أن مبنى هذا الاشكال لا يمس ما قضت به المحكمة بالفعل من حيث موضوع النزاع الذي صدر به الحكم أو سببه أو أطرافه<sup>(١)</sup> .

(خامساً) : بناء على ما تقدم باته من المقرر قانوناً أنه إذا كانت الأداة التي يجري التنفيذ بمقتضاها حكماً ، وكان الاشكال مرفوعاً ممن يعتبر الحكم المذكور حجة عليه ، فيتعين أن يكون مبنى الاشكال أمراً من الأمور التالية لصدور ذلك الحكم المستشكل فيه ، لأنه إذا كان سبب الاشكال حاصلًا قبل صدور ذلك الحكم فإنه يكون قد اندرج ضمن الدفوع في الدعوى ، سواء كان قد دفع به فعلاً أو لم يدفع ، كما أنه لا يجوز بناء الاشكال على أساس الطعن في ذلك الحكم بالاستئناف تعرض ذلك لحجية الحكم المستشكل في تنفيذه وهو محرم على قاضي التنفيذ ... وإذا قضى الحكم بوقف التنفيذ على خلاف القاعدة القانونية المتقدمة فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

---

( ١ ) حكم محكمة الأمور المستعجلة بالإسكندرية في ١٦ يناير ١٩٥٥ في القضية رقم ٤٣٧١ - من ١٩٥٤ قضائية لم يشر ، - وجاء ذكره بمؤلف الدكتور/ أحمد أبو الوفا التعليق على نصوص قانون المرافعات، ص ١٠٤٢ ج ولأهمية هذا الحكم نشير إليه فيما يلي :

«... أن الحكم المستشكل فيه يعتبر سنداً تنفيذياً في أن المستشكل ضدهما الأول والثاني أصحاب حق قانوني في حيازة النصف شائعاً في المحل ... وهذا هو الأمر الذي تعرض له الحكم المستشكل فيه وقضى فيه في حدود طلبات طالب التمكين أما تحديد مكان الجزء الواجب تسليمه وموقعه من الدكان فهو لم يكن موضوع طلبات الخصوم ، ولم يكن بالتالي موضوع حكم المحكمة فلا يعتبر الحكم المستشكل فيه سنداً تنفيذياً في هذا الخصوص لأنه لم يتعرض لهذه المسألة بقضاء ولا هي مطروحة منه . ومن ثم فالتسليم الذي نص عليه الحكم وقضى به ، ويعتبر سنداً تنفيذياً فيه هو التسليم الشائع للمعنوي - أي التسليم الرمزي ، أما للتسليم المادي فلا يكفي فيه أن يطلب من المحكمة الموضوعية تمكين الخصم من استلام الحصة من الدكان بل يتعين أن يطلب منها حدود هذا الجزء ومعلمه من بقية أجزاء الدكان وأن تقضى المحكمة بذلك ... وهذا أمر يحتاج بطبيعته الحال إلى فحص وإلى نقاش أمام محكمة الموضوع وقد يحتاج الأمر إلى معالجة أو تدب خبير ... ومن ثم يكون الاشكال قائماً على سند من الجدة .

(سادسا) ان الاحكام القابلة للتنفيذ الجبرى يقصد بها فى معنى قانون المرافعات أحكام الإلزام التى تصدر فى طلب موضوعى لأحد الخصوم . وأن تكون قابلة للتنفيذ جبرا سواء بحكم القواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ المعجل ، فتخرج من عدادها الاحكام الموضوعية التى يعد صدورها فى ذاته بمثابة وفاء للالتزام المدين أو محققا بمرجده لكل ماقصده المدعى من دعواه ، ولما كانت أحكام الإلزام التى يقتصر التنفيذ الجبرى عليها هى تلك التى تتضمن إلزام المدعى عليه اداء معينا يقبل التنفيذ الجبرى بحيث لا تقتصر على تقرير حق ، «مركز قانونى ، أو واقعة قانونية» ، بل تتعدى إلى وجوب أن يقوم المحكوم عليه بعمل أو أعمال لصالح المحكوم له ، فإن نكل عن ذلك حلت الدولة فى اضافة الحماية القانونية عليه عن طريق التنفيذ بوسائل القوة الجبرية<sup>(١)</sup> .

(سابعا) : المقصود من المنازعات الموضوعية فى التنفيذ هى تلك التى يطلب فيها الحكم بإجراء يحسم النزاع فى أصل الحق ، فى حين أن المنازعة الوقتية هى التى يطلب فيها الحكم بإجراء وقتى لا يمس أصل الحق ، والعبرة فى ذلك بأخر طلبات الخصوم أمام محكمة أول درجة<sup>(٢)</sup> .

(ثامنا) : أنه وإن كان يجب أن يكون الحق الموضوعى المراد اقتضاؤه بالتنفيذ الجبرى محقق الوجود ، ومعين المقدار ، وحال الأداء ، وأن يكون المسند التنفيذى دالا بذاته على توافر هذه الشرائط فيه ، إلا أن الشارع تقديرا منه للاعتبارات العملية المتصلة بتشجيع الائتمان أجاز استثناء من الأصل العام التنفيذ بعقود فتح الاعتماد الرسمية ولو لم تتضمن الاقرار بقبض شئ ، وأوجب فى ذات الوقت ضمانا لمصلحة المدين الحاصل التنفيذ ضده أن يعلن عند الشروع فى التنفيذ مع عقد فتح الاعتماد مستخرج من حساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية .

(تاسعا) : يشترط لكي تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ فى معنى المادة (٢٧٥) من قانون المرافعات مايلى :

(أولاً) : أن يكون التنفيذ جبريا .

(ثانيا) : أن تكون المنازعة منصبة على إجراء من إجراءات التنفيذ أو مؤثرة فى

---

(١) نضض منضى - الطعن ٤٤٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٨ سنة ٢٩ - ص ١٢٦٩ .

(٢) الطعن ٨١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٤/١٣/١٩٧٨ - ص ٢٩ - ص ١٠٥٥ .

سير التنفيذ وإجراءاته ، أما المنازعات التي لا تمس اجراء من إجراءات التنفيذ أو سير التنفيذ وجريانه فلا تعتبر منازعة في التنفيذ ، وبالتالي لا تدخل في اختصاص قاضي التنفيذ .<sup>(١)</sup>

محكمة التنفيذ بالقضاء العادي هي المحكمة ذات الاختصاص العام بالتنفيذ الجبري مالم ينص القانون على اختصاص جهة أخرى كما لو كان التنفيذ مسندا الى جهة ادارية ، أو كان متعلقا بقرار اداري فلا يحق التعرض له بالانفاء أو بوقف التنفيذ لأن هذا الأمر يدخل في ولاية القضاء الإداري باستثناء حالة التنفيذ على المال حصيما سبق بيانه .

ونبين فيما يلي ما يخرج عن اختصاص محكمة التنفيذ .

(أولاً) : يخرج عن اختصاص محكمة التنفيذ كل ما يتعلق بتنفيذ غير جبري ، كما هو الحال بالنسبة لتنفيذ حكم بصحة ونفاذ عقد بيع<sup>(٢)</sup> ، إذ هذا الحكم لا يعتبر سندا تنفيذيا . وذلك مالم ينص القانون بنص خاص على اعطاء هذا الاختصاص لمحكمة التنفيذ .

(ثانياً) : يخرج عن اختصاص محكمة التنفيذ كل تنفيذ جبري يجعله المشرع من ولاية جهة أخرى سواء كانت جهة ادارية أو جهة قضائية . ويقتصر الخروج على مايرد بشأنه نص ، فإذا نص المشرع على جعل اجراء التنفيذ لجهة ادارية ، كان لها وحدها الاختصاص بالإشراف عليه ، ولكن ليس معناه أن لها الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بهذا التنفيذ . ولهذا فانه اذا كان الحجز الإداري يخرج في اجرائه وفي الإشراف عليه عن اختصاص محكمة التنفيذ ، فانه يبقى لهذه المحكمة - كما سنرى - الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة به . فالمنازعات تعتبر دعاوى قضائية ترفع الى جهة المحاكم ، وبالتالي الى المحكمة المختصة بهذه الجهة وهي محكمة التنفيذ .

(ثالثاً) : يخرج عن اختصاص محكمة التنفيذ كل تنفيذ جبري يجعله المشرع من اختصاص محكمة أخرى داخل جهة المحاكم . ويلاحظ في هذا الصدد أن الخروج عن الاختصاص لا يكون أبداً بالنسبة للإشراف على التنفيذ فهو دائما لمحكمة التنفيذ ، ولكنه قد يكون بالنسبة لاصدار الأوامر المتعلقة بالتنفيذ أو بالنسبة لمنازعات التنفيذ .

(١) نقض ١٦٧٩/٤/١٠ - سنة ٣٠ - العدد الثاني - ص ٩١ .

(٢) أنظر : محمد علي راتب ونصر الدين كامل - جزء ثان بند ٤٢١ - ص ٢٢ .

وفيما عدا مايرجعه المشرع عن ولاية جهة المحاكم أو عن اختصاص محكمة التنفيذ ، يكون الاختصاص بمسائل التنفيذ لهذه المحكمة . فمحكمة التنفيذ هي المحكمة ذات الاختصاص العام بالتنفيذ ولهذا يلاحظ مايلي :

( أ ) تختص محكمة التنفيذ دون حاجة لنص خاص على اختصاصها بالنسبة للتنفيذ أو المنازعة المعنية ، فإذا وجد مثل هذا النص ، فليس له الا قيمة تأكيدية .

(ب) إذا نص القانون على الاختصاص بمسألة من مسائل التنفيذ الجبرى يكون للمحكمة المختصة وفقا للقواعد العامة ، فإن الاختصاص يكون لمحكمة التنفيذ وليس للمحكمة المختصة وفقا للقواعد العامة في الاختصاص<sup>(١)</sup> .

(ج) تختص محكمة التنفيذ بتنفيذ الحكم الصادر من غير جهة المحاكم إذا كان التنفيذ باحدى طرق التنفيذ الجبرى التى ينص عليها قانون المرافعات . فإذا أثبتت منازعة في التنفيذ فلا تختص بها إذا كان من شأن ذلك التعرض لقرار ادارى بالألغاء أو بوقف التنفيذ أو كان متعلقا بتنفيذ حكم إدارى فيما عدا الاستثناءات التى ينص عليها المشرع مثل التنفيذ على مال ملكية أو حيازه بشروط خاصة اذ مثل هذا التعرض يخل فى ولاية جهة القضاء الادارى .

(د) تختص محكمة التنفيذ بتنفيذ الحكم الصادر بالتعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية ، ويشمل اختصاصها نظر المنازعات المتعلقة بهذا التنفيذ<sup>(٢)</sup> .

(هـ) رغم عدم اختصاص محكمة التنفيذ بتنفيذ الحكم الصادر بحقوبة مالية كالحكم الصادر بالرد أو المصادرة أو الازالة أو الغلق أو الهدم ، فإنها تختص بالمنازعات التى ترفع من غير المحكوم عليه بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها . (مادة ٥٢٧ إجراءات جنائية)<sup>(٣)</sup> .

(١) قارن : محمد عبد الخالق عمر : بند ٤٢ من ٣٥ .

(٢) مصر الابتدائية مستعجل ٩ يناير ١٩٣٥ - المحاماة ٣٥ - ٢ - ٤٥٥ - ٢٠٨ .

(٣) طنطا الابتدائية (جنح مستأنفة) ٢٩ ديسمبر ١٩٥٤ - المحاماة ٣٥ - ١٢٧١ - ٩٣٧ .

مصر الابتدائية (مستعجل) ٢٨ مارس ١٩٣٨ - المحاماة ١٩ - ٨٥٢ - ٣٥٠ .

★ وجدير بالإحاطة أن المقصود بعبارة (غير المحكوم عليه) هو «المتهم» وذلك طبقا لحرفية النص الوارد بالمادة ٥٢٧، إجراءات جنائية .



( و ) تختص محكمة التنفيذ بتنفيذ الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية ولو لم يرد التنفيذ على مال ، كما هو الحال بالنسبة لتنفيذ أحكام الحضانة<sup>(١)</sup> . ويكون الأمر كذلك بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية للأجانب مالم ينص القانون على اختصاص محكمة أخرى<sup>(٢)</sup> ، وفي نطاق هذا النص وهذه .

(د) إذا نص القانون على اختصاص محكمة معينة بجميع المسائل المنفردة أو المتعلقة بقضية معينة نظرت أمامها ، فإن هذا الاختصاص لا يشمل ما يتعلق بالتنفيذ الجبرى . ولهذا فإن النص على اختصاص المحكمة التي أشهرت الإفلاس بجميع المسائل المتعلقة بالتفليسة مادة ٢٥٤١ مرافعات لا يشمل مسائل التنفيذ<sup>(٣)</sup> .

---

( ١ ) التنفيذ الجبرى : للدكتور/ قصى والى - ١٩٧١ بند ٣٨٥ ص ٥٩٩ ، محمد عبد الخالق : بند ٥٥ ص ٤٦ - ٤٧ . أبو الوفا : بند ١٥٧ ص ٣٦٩ . عزمى عبد الفتاح : ص ٣١٥ . وقارن : وجدى راغب ص ٢٦٨ حاشيه ٤ . وهو يرى قصر اختصاص محكمة التنفيذ على التنفيذ على المال . وهذه التفرقة فى تنفيذ الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية بين التنفيذ على المال كالحكم بالنفقة والتنفيذ على غير المال . كخفول الزوجة فى طاعة زوجها كان القضاء يأخذ بها قبل صدور قانون ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالنسبة لاختصاص القضاء المستعجل بشكايات التنفيذ ، إذ كان يقصره على الاشكالات المتعلقة بالتنفيذ على المال ، أما مالا يتعلق بالمال فقد كان الاختصاص بشكاياته للمحكمة الشرعية (أنظر نقض منى ١٩ فبراير ١٩٥٣ - مجموعة النقض ٤ - ٥١١ - ٧٥ ، الأمور المستعجلة بالقاهرة ١٦ فبراير ١٩٤٩ - المحاماة ٣٤ - ١٠٩٠ - ٤٥٦) . ولم يعد لهذه التفرقة أساس بعد جعل الاختصاص بجميع مسائل الأحوال الشخصية لجهة المحاكم .

(٢) محمد عبد الخالق عمر : بند ٥٥ ص ٤٦ .

(٣) محمد عبد الخالق عمر : بند ٤٤ ص ٣٧ .

## الفصل الثاني

### الاجراءات المتعلقة بمقدمات التنفيذ

#### أمام القضاين العادى والادارى

(أولاً) : الوضع أمام القضاء العادى :

★ ★ المقصود بمقدمات التنفيذ هي الاجراءات التى تسبق التنفيذ ويجب اتخاذها قبل الشروع فيه . وذلك طبقاً للمادة (٢٨١ مرافعات)<sup>(١)</sup> .

★ ★ ويبين من نص المادة المذكورة أنه ولايجوز لجراء التنفيذ الا بعد اعلام المدين بالمسند التنفيذى حتى يحاط علماً به ويبان ما هو مطلوب منه وأنه لا يجوز اجراء التنفيذ الا بعد مضى يوم من اعلان المسند التنفيذى ، وقد استثنى المشرع من وجوب اعلان المسند التنفيذى للمدين قبل تنفيذ الأحكام الصادرة فى المواد المستعجلة أو فى الأحكام التى يكون فيها التأخير ضاراً ، فأجاز للمحكمة أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته وذلك طبقاً لصحيح المادة (٢٨٦ مرافعات) والتى تقول .

★ ★ يجوز للمحكمة فى المواد المستعجلة أو فى الأحوال التى يكون فيها التأخير ضاراً أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلانه وفى هذه الحالة يسلم الكاتب المسودة للمحضر وعلى المحضر أن يردّها بمجرد الانتهاء من التنفيذ .

★ ★ ويهذه المناسبة فقد استقرت محكمة النقض على مايلى :

«ان اعلان الحكم أو السند الواجب التنفيذ للمدين والتنبيه عليه بالوفاء وان

---

( ١ ) تنص المادة (٢٨١) من قانون المرافعات على مايلى :

« يجب أن يسبق التنفيذ اعلان المسند التنفيذى لشخص المدين أو فى موطنه الأصلى والا كان باطلا .

ويجب أن يشتمل هذا الاعلان على تكليف المدين الوفاء ويبان المطلوب وتعين موطن مختار لطالب التنفيذ فى البلدة التى بها مقر محكمة التنفيذ المختصة .

ويجب عند الشروع فى تنفيذ عقد رسمى بفتح اعتماد أن يطان معه مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية .

ولا يجوز اجراء التنفيذ الا بعد مضى يوم على الأقل من اعلان السند للتنفيذى .

كان من الاجراءات التى رتب القانون على اغلالها البطلان الا أن هذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام ، اذ هو قد شرع لمصلحة المدين وحده فلا يقبل من غيره التمسك به - فاذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن هذا الاعتراض لم يبد الا من الطاعن وهو الحائز وهو غير المدين فان النتيجة التى انتهت اليها الحكم برفض هذا الاعتراض تكون صحيحة فى القانون<sup>(١)</sup> .

★ ★ وقد استقرت أحكام النقض أيضا على مايلى :

وإذا كانت المادة (٣٥٢) من قانون المرافعات السابق والتى تقابلها المادة (١٨١) من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنهى عن تسليم صورة الحكم المنذبة بالصيغة التنفيذية الا للخصم الذى تضمن الحكم عود منفعة عليه من تنفيذه ، كما تنهى عن تسليمها لهذا الخصم الا اذا كان الحكم جائزا تنفيذه فان مقتضى ذلك أن وضع صيغة التنفيذ على صورة الحكم التى يبد الخصم يكون شاهدا على أنه هو صاحب الحق فى اجراء التنفيذ وأن هذا الحكم جائز تنفيذه جبرا<sup>(٢)</sup> .

★ ★ وجدير بالاحاطة أيضا أن قضاء النقض قد جرى فيما يتعلق بعبارة المحل الذى يتم الاعلان فيه على مايلى :

ان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن المحل المقصود فى المادة السادسة من قانون المرافعات هو المركز الشرعى المنسوب الى الشخص الذى يفترض أنه عالم بما يجرى فيه مما يتعلق بنفسه وأنه موجود فيه دائما ولو غاب عنه فى بعض الاحيان والمحل بهذا المعنى ، كما يجوز أن يكون محل سكن للشخص الذى يعيش فيه يجوز أن يكون محل عمله الذى يقوم فيه باستيفاء ماله وإيفاء ماعليه ، وإذا كانت المادة السابعة من قانون المرافعات قد تحدثت عن خادم المعن اليه أو أقاربه الساكنين معه فان هذا معناه أن أحكام المادة المذكورة واجبة التطبيق حيث يكون الاعلان قد وجه الى مسكن المراد اعلانه وهو لا يعنى

---

(١) الطعن رقم ٢٧٥ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٥٩ - من ١٠ ص ٦٨٨ - مشار الى الحكم بمؤلفنا : موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ واشكالاته أمام القضاء العادى - مرجع سابق - ص ٤٧٩ .

(٢) الطعن رقم ٣١٢ سنة ٣١ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٦٧ من ١٩ ص ٩٠ - مشار الى هذا الحكم بمؤلفنا السابق - ص ٤٧٨ .

بحال أن الشارع لم يرد بالمحل الا المسكن اذ لو كان ذلك مراد الشارع لنص على وجوب الاعلان في المسكن بدلا من أن ينص على وجوبه في المحل مع الفرق الواضح في مدلول اللفظين ، وعلى ذلك فلا يقدح في صحة عمل المحضر كون المحل الذي قصده ليجرى فيه اعلان تقرير الطعن بالنقض هو محل عمل المطعون عليه لامحل سكنه<sup>(١)</sup> .

★ ★ وبمناسبة الاعلان الى الخصوم شخصا أو في محلهم الأصلي جرى قضاء النقض على مايلي :

«اتزاع في أن المقصود بكلمة «لمحله» الواردة بالمادة (٦) من قانون المرافعات (قديم) انما هو المحل الاصيل ، اذ أن الشارع عندما أراد أجازة الاعلان للمحل المختار نص على ذلك صراحة ، كما تبين ذلك من مراجعة المواد (٣٣٢ ، ٣٦٥ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥) وغيرها من قانون المرافعات . وهذه القاعدة وان كانت عامة ويتعين الحكم بتوجيها ببطلان الطعن شكلا عملا بالمادة (٢٢) من قانون المرافعات في حالة عدم اعلائه الى الخصوم شخصا أو في محلهم الأصلي ، الا أنه يجب حتما مع ذلك أن ينظر في الأمر ، فإن كان الاعلان على غير مقتضى تلك القاعدة حصل بفعل الخصوم كان غير باطل ، لأن البطلان المترتب على عدم الاعلان في المحل الأصلي لا يتعلق بالنظام العام . ويكفي نزوله قبول الاعلان في المحل المختار ، خصوصا مع عدم ذكر المحل الأصلي في الأوراق المعونة بمعرفة الخصم الذي يتمسك بهذا البطلان<sup>(٢)</sup> .

★ ★ كذلك جرى قضاء النقض بالنسبة للمكان الذي يباشر فيه الشخص حرفته موطننا خاصا له مايلي :

«يعتبر المكان الذي يباشر فيه الشخص حرفته موطننا خاصا له - بجانب موطنه الأصلي - وذلك لمباشرة أي شأن قانوني يتصل بهذه الحرفة (المادة ٤١) من القانون المنقح فإذا كان موضوع اعلان الطعن يتعلق بعمل المعطن اليه كمحام - في خصوص الاقرار المنسوب صدور له بوصفه وكيل مفوضا

---

(١) الطعن رقم ١٣٤ السنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٧/٥/١ - مشار الى هذا الحكم بمؤلفنا السابق - ص ٤٨٢ - ٤٨٣ .

(٢) الطعن رقم ٢٣ سنة ١ ق - جلسة ١٩٣٢/١/٢٨ - مشار الى هذا الحكم بمؤلفنا السابق - ص ٤٨٢ .

بالأقرار محل الدعوى فإن توجيه الاعلان لمكتبه عن أمر يتصل بمهنته ويكون قد وقع صحيحاً<sup>(١)</sup> .

#### اعلان السند التنفيذي :

ان اعلان السند التنفيذي قبل اجراء التنفيذ بميعاد معين هو واجب ألقاء القانون على كامل الدائن قبل اتخاذ اجراءات التنفيذ الجبرى اذ يجب اعلان المدين بالسند التنفيذي وأن يشتمل الاعلان على تكليفه بالوفاء ، وإنذاره بأنه اذا لم يف فإن الحق سيستوفى جبرا عنه . وفائدة هذا الاعلان هو اخبار المدين بحق الدائن فى التنفيذ الجبرى ومده ، وتمكينه من مراقبة استعمال الدائن له . فيستطيع أن يعترض على التنفيذ اذا كان لديه وجه للاعتراض ، أو أن يقوم بالوفاء اختيارا فيتجنب تحمل اجراءات التنفيذ الجبرى . أما للتكليف بالوفاء مع الانذار فإنه يرمى الى تأكيد امتناع المدين عن الوفاء باعتباره اعتداء على حق الدائن يبرر الحماية القانونية بطريق التنفيذ الجبرى<sup>(٢)</sup> .

وتنص المادة (٤/٢٨١) مرافعات على أنه يجب أن ينقضى يوم كامل على اعلان السند التنفيذي وبين البدء فى اجراءات التنفيذ ويسرى حكم هذه المادة على التنفيذ أيا كان طريقه .

★ ★ وهذا الاجراء يعد من الاجراءات المتعلقة بمقدمات التنفيذ وليس من الأعمال المكونة لخصومة التنفيذ بل هو مقدمة لها وسابق عليها .

★ ★ وطبقا للمادة (٢٨٠) مرافعات) فإنه يجوز للمحكمة فى المواد الممتعجة أو الأحوال التى يكون فيها التأخير ضارا أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلان ، وفى غير هذه الحالة يجب القيام بالاعلان قبل اجراء التنفيذ .

★ ★ ومن أهم ما تجدر الاشارة اليه أن البطلان المقرر جزاء لتخلف الاعلان أو تمييعه هو بطلان مقرر لمصلحة المنفذ ضده الذى لم يعلن أو أعلن اعلانا باطلا

---

(١) الطعن رقم ٤٤ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢ م ١٣ - ص ١٢٢٠ - مشار الى

هذا الحكم بمؤلفنا السابق - ص ٤٨٣ - ٤٨٤ .

(٢) الدكتور/ عبد الباسط جيمعى ،التنفيذ، بند ٣٢٥ ص ٦٠ ، والدكتور/ فتحى والى ،التنفيذ الجبرى، ص ٨٨ ص ٣٢١ وما بعده .

فله أن ينزل عنه فيكون التنفيذ بغير هذا الاعلان صحيح ولكن ليس لغيره التمسك به ، وفي ذلك قضت محكمة النقض بمايلي :

«انه ليس للحائز التمسك ببطلان اعلان السند التنفيذي اذ هذا البطلان مقرر لمصلحة المدين كما أنه ليس للحائز التمسك في هذا الخصوص بالمادة ١٠٧٢ منى التي تقضى فقرتها الثانية بأنه « يجوز للحائز في جميع الأحوال أن يتمسك بالدفع التي لا يزال للمدين بعد بالحكم بالدين حق التمسك بها «لأن دفع المدين التي يجوز للحائز أن يتمسك بها بالشروط المبينة بهذه المادة هي الدفع المتعلقة بموضوع الدين ذاته ووجوده ولا علاقة لها باجراءات التنفيذ<sup>(١)</sup> .

### القواعد المنصوص عليها بقانون المرافعات المدنية والتجارية في شأن مقدمات التنفيذ

سبق أن أوضحنا أن القضاء الادارى مازال يأخذ بالأحكام الواردة بقانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية .

ولهذا نجد من المفيد ذكر النصوص المتعلقة بقانون المرافعات في هذا الشأن فيما يلي :

#### ( ١ ) عمال الدولة المنوط بهم وظيفة التنفيذ :

ان المحضرين هم الموظفين العموميين المكلفين قانونا باجراء التنفيذ بناء على طلب ذى الشأن متى سلمهم السند التنفيذي مادة ١/٢٧٩ مرافعات<sup>(٢)</sup> .

وجدير بالاحاطة أنه يجب أن يكون المحضر مختصا محليا باجراء التنفيذ وينحصر اختصاصه في دائرة المحكمة التي يعمل بها ، فاذا قام بالتنفيذ خارج نطاقها كانت أعماله باطلة ، كما أن قيام المحضر بأى اجراء من اجراءات التنفيذ بدون طلب من صاحب الشأن يبطل هذا العمل .

---

( ١ ) مشار الى هذا الحكم بمؤلف الدكتور/ فتحى والى «التنفيذ الجبرى» - مرجع سابق - ص ٢٤٥ - ٢٤٦ .

(٢) نص المادة (١/٢٧٩) من قانون المرافعات على مايلي :  
يجرى التنفيذ بواسطة المحضرين وهم ملزمون باجرائه بناء على طلب ذى الشأن متى سلمهم السند التنفيذي».

## (٢) السند التنفيذي الواجب التنفيذ بمقتضاه :

(أولاً) ولا يجوز التنفيذ الجبرى الا بمسند تنفيذ اقتضاء لحق محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء .

والسندات التنفيذية هى الأحكام والأوامر والمحرمات الموثقة ومحاضر الصلح التى تصدق عليها المحاكم أو مجالس الصلح والأوراق الأخرى التى يعطيها القانون هذه الصفة .

ولا يجوز للتنفيذ فى غير الأحوال المستثناة بنص فى القانون الا بموجب صورة من السند التنفيذى عليها صيغة التنفيذ التالية :

. على الجهة التى يُلَاحَظ بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة أن تعين على اجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب إليها ذلك ، مادة ٢٨٠ مرافعات .

(ثانياً) : «يجب أن يسبق التنفيذ اعلان السند التنفيذى لشخص المدين أو فى موطنه الأصلي والا كان باطلا .

ويجب أن يشتمل هذا الاعلان على تكليف المدين بالوفاء وبيان المطلوب وتعيين موطن مختار لمطالب التنفيذ فى البلدة التى بها مقر محكمة التنفيذ المختصة .

ويجب عند الشروع فى تنفيذ عقد رسمى بفتح اعتماد أن يعلن معه مستخرج بحساب المدين من واقع دفتر الدائن التجارية .

ولا يجوز اجراء التنفيذ الا بعد مضى يوم على الأقل من اعلان السند التنفيذى مادة ٢٨١ مرافعات .

(ثالثاً) : «على المحضر عند اعلانه السند التنفيذى أو عند قيامه بالتنفيذ قبض الدين عند عرضه عليه مع اعطاء المخالصة وذلك دون حاجة الى تفويض خاص » مادة ٢٨٢ مرافعات .

(رابعاً) : «من حل قانوناً أو اتفاقاً محل الدائن فى حقه حل محله فيما أتخذ من اجراءات التنفيذ» مادة ٢٨٣ مرافعات .

(خامساً) : «إذا توفى المدين أو فقد أهليته أو زالت صفة من يباشر الاجراءات

بالتأييد عنه قبل البدء فى التنفيذ أو قبل اتمامه فلا يجوز التنفيذ قبل ورثته أو من يقوم مقامه الا بعد مضى ثمانية أيام من تاريخ اعلانهم بالسند التنفيذى .

ويجوز قبل انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ وفاة المدين أن تعلن الأوراق المتعلقة بالتنفيذ الى ورثته جملة فى آخر موطن كان لمورثهم بغير بيان أسمائهم وصفاتهم .  
مادة ٢٨٤ مرافعات .

(سائسا) : «لايجوز للغير أن يؤدى المطلوب بموجب السند التنفيذى ولا أن يجبر على أدائه الا بعد اعلان المدين بالمعزم على هذا التنفيذ قبل وقوعه بثمانية أيام على الأقل» مادة ٢٨٥ مرافعات .

(سايها) : «يجوز للمحكمة فى المواد المستعجلة أو فى الأحوال التى يكون فيها التأخير ضارا أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلانه وفى هذه الحالة يسلم الكاتب المسودة للمحضر وعلى المحضر أن يردّها بمجرد الانتهاء من التنفيذ .» مادة ٢٨٦ مرافعات .

### (٣) النفاذ المعجل وشرط تقديم كفيل مقتدر :

(أولاً) : «لايجوز تنفيذ الأحكام جبراً مادام الطعن فيها بالاستئناف جائزاً الا اذا كان النفاذ المعجل منصوصاً عليه فى القانون أو مأموراً به فى الحكم<sup>(١)</sup> .

ومع ذلك يجوز بمقتضاه اتخاذ الاجراءات التحفظية» مادة ٢٨٧ مرافعات .

(ثانياً) : «النفاذ المعجل بغير كفالة واجب بقوة القانون للأحكام الصادرة فى المواد المستعجلة أيا كانت المحكمة التى أصدرتها ، وللأوامر الصادرة على العرائض ، وذلك مالم ينص فى الحكم أو الأمر على تقديم كفالة» . مادة ٢٨٨ مرافعات .

(ثالثاً) : «النفاذ المعجل واجب بقوة القانون للأحكام الصادرة فى المواد التجارية ، وذلك بشرط تقديم كفالة» . مادة ٢٨٩ مرافعات .

(رابعاً) : «يجوز الأمر بالنفاذ المعجل بكفالة أو بغير كفالة فى الأحوال الآتية :

(١) الأحكام الصادرة بأداء النفقات والأجور والمرتبات .

(٢) اذا كان الحكم قد صدر تنفيذاً لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى أو مشمول

---

(١) إن هذا الوضع القائم أمام القضاء العادى يختلف عنه فى القضاء الإدارى الذى يتبع مبدأ الأثر غير الواثق للطعن والذى يعتبر مبدأ علم يترتب عليه إكتساب الحكم قوة للتنفيذ منذ صدوره شأنه =



بالنفاذ المعجل بغير كفالة أو كان مبنيا على سند رسمي لم يطعن فيه بظن زوير وذلك متى كان المحكوم عليه خصما فى الحكم السابق أو طرفا فى السند .

(٣) اذا كان المحكوم عليه قد أقر بنشأة الالتزام .

(٤) اذا كان الحكم مبنيا على سند عرقى لم يجده المحكوم عليه .

(٥) اذا كان الحكم صادرا لمصلحة طالب التنفيذ فى منازعة متعلقة به .

(٦) اذا كان يترتب على تأخير التنفيذ ضرر جسيم بمصلحة المحكوم له . مادة

٢٩٠ مرافعات .

(خامسا) : يجوز التظلم أمام المحكمة الاستئنافية من وصف الحكم وذلك بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى ويكون ميعاد الحضور ثلاثة أيام .

ويجوز إبداء هذا التظلم فى الجلسة أثناء نظر الاستئناف المرفوع عن الحكم ويحكم فى التظلم مستقلا عن الموضوع بمادة ٢٩١ مرافعات .

(سادسا) : يجوز فى جميع الأحوال للمحكمة المرفوع اليها الاستئناف أو التظلم أن تأمر بناء على طلب ذى الشأن بوقف النفاذ المعجل اذا كان يخشى وقوع ضرر جسيم من التنفيذ وكانت أسباب الطعن فى الحكم أو الأمر يرجح معها الغاؤه .

ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلا بصيانة حق المحكوم له، مادة ٢٩٢ مرافعات .

(سابعا) : وفى الأحوال التى لا يجوز فيها تنفيذ الحكم أو الأمر الا بكفالة يكون للملزم بها الخيار بين أن يقدم كفيلا مقدرا أو أن يودع خزانة المحكمة من النقود أو الأوراق المالية مافيه الكفالية وبين أن يقبل إيداع ما يحصل من التنفيذ خزانة المحكمة أو تسليم الشيء المأمور بتسليمه فى الحكم أو الأمر الى حارس مقدّر، مادة ٢٩٣ مرافعات .

(ثامنا) : يكون اعلان خيار الملزم بالكفالة اما على يد محضر بورقة منفصلة واما ضمن اعلان السند التنفيذى أو ورقة التكليف بالوفاء .

ويجب فى جميع الأحوال أن يتضمن اعلان الخيار تعيين موطن مختار لطالب التنفيذ تملن اليه فيه الأوراق المتعلقة بالمنازعة فى الكفالة . مادة ٢٩٤ مرافعات .

---

= فى ذلك شأن حجبه ولا يشل من أثر هذه القوة إلا القضاء بإيقافها من محكمة الطعن .

(تاسعا) : بذا الشأن خلال ثلاثة الأيام التالية لهذا الاعلان أن ينازع فى اقتدار الكفيل أو الحارس أو فى كفاية ما يودع على أن يتم إعلان دعوى المنازعة خلال هذا الميعاد بتكليف الخصم بالحضور أمام قاضى التنفيذ المختص ويكون حكمه فى المنازعة انتهائيا .

وإذا لم تقدم المنازعة فى الميعاد أو قدمت ورفضت أخذ على الكفيل فى قلم الكتاب التعمد بالكفالة أو على الحارس قبوله الحراسة . ويكون المحضر المشتمل على تعهد الكفيل بمثابة سند تنفذى قبله بالالتزامات المترتبة على تعهده ، «مادة ٢٩٥ مرافعات» .

#### (٤) تنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الرسمية والأجنبية :

(أولاً) : يقدم طلب الأمر بالتنفيذ الى المحكمة الابتدائية التى يراد التنفيذ فى دائرتها وذلك بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى «مادة ٢٩٧ مرافعات» .

(ثانياً) : لا يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقق مما يلى :

( ١ ) ان محاكم الجمهورية غير مختصة بالمنازعة التى صدر فيها الحكم أو الأمر وان المحاكم الأجنبية التى أصدرته مختصة بها طبقاً لقواعد الاختصاص القضائى الدولى المقررة فى قانونها .

(٢) ان الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها الحكم قد كلفوا بالحضور ومثلوا تمثيلاً صحيحاً .

(٣) ان الحكم أو الأمر حاز قوة الأمر المقضى طبقاً لقانون المحكمة التى أصدرته .

(٤) ان الحكم أو الأمر لا يتعارض مع حكم أو أمر سبق صدوره من محاكم الجمهورية ولا يتضمن ما يخالف النظام العام أو الآداب فيها . «مادة ٢٩٨ مرافعات» .

(ثالثاً) : تسرى أحكام المواد السابقة على أحكام المحكمين الصادرة فى بلد أجنبى . ويجب أن يكون الحكم صادراً فى مسألة يجوز التحكيم فيها طبقاً لقانون الجمهورية . «مادة ٢٩٩ مرافعات» .

(رابعاً) : السندات الرسمية المحررة فى بلد أجنبى بجوز الأمر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة فى قانون ذلك البلد لتنفيذ السندات الرسمية القابلة للتنفيذ المحررة فى الجمهورية .

ويطلب الأمر بالتنفيذ بعريضة تقدم لقاضى التنفيذ الذى يراد التنفيذ فى دائرة اختصاصه .

ولايجوز الأمر بالتنفيذ الا بعد التحقق من توافر الشروط المطلوبة لرسمية السند وقابليته للتنفيذ وفقاً لقانون البلد الذى تم فيه ومن جلوه مما يخالف النظام العام أو الآداب فى الجمهورية «مادة ٣٠٠ مرافعات» .

(خامساً) : ويلاحظ أن العمل بالقواعد المنصوص عليها فى الحالات السابقة لا يخل بأحكام المعاهدات المعقودة أو التى تعقد بين الجمهورية وبين غيرها من الدول فى هذا الشأن «مادة ٣٠١ مرافعات» .

#### (٥) محل التنفيذ والأموال التى لايجوز التنفيذ عليها :

(أولاً) : «يجوز فى أية حالة كانت عليها الاجراءات قبل ايقاع البيع ايداع مبلغ من النقود مساو للدين المحجوز من أجلها والفوائد والمصاريف يخصص للوفاء بها دون غيرها . ويترتب على هذا الايداع زوال الحجز عن الأموال المحجوزة وانتقاله الى المبلغ المودع» .

وإذا وقعت بعد ذلك حجوز جديدة على المبلغ المودع فلا يكون لها أثر فى حق من خصص لهم المبلغ «مادة ٣٠٢ مرافعات» .

(ثانياً) : «يجوز للمحجوز عليه أن يطالب بصفة مستعجلة من قاضى التنفيذ فى أية حالة تكون عليها الاجراءات بتقدير مبلغ يودعه خزانة المحكمة على نمة الوفاء للحاجز ، ويترتب على هذا الايداع زوال الـ جز عن الأموال المحجوزة وانتقاله الى المبلغ المودع» .

ويصبح المبلغ المودع مخصصاً للوفاء بمطلوب الحاجز عند الاقرار له به أو الحكم له بثبوته . «مادة ٣٠٣ مرافعات» .

(ثالثاً) : «إذا كانت قيمة الحق المحجوز من أجله ، لا تتناسب مع قيمة الأموال

المحجوز عليها . جز للمدين أن يطلب من قاضى التنفيذ الحكم بصفة مستعجلة بقصر الحجز على بعض هذه الأموال . ويكون ذلك بدعوى ترفع وفقا للإجراءات المعتادة ويختصم فيها الدائنون المحجوزون . ولا يكون الحكم الصادر قابلا للطعن بأى طريق . ويكون للدائنين المحجوزين قبل قصر الحجز أولوية فى استيفاء حقوقهم من الأموال التى يقصر الحجز عليها . مادة ٣٠٤ مرافعات .

(رابعاً) : لايجوز الحجز على ما يلزم المدين وزوجه وأقاربه وأصهاره على عمود النصب المقيمين معه فى معيشة واحدة من الفراش والثياب وكذلك مايلزمهم من الغذاء لمدة شهر . مادة ٣٠٥ مرافعات .

(خامساً) : لايجوز الحجز على الأشياء الأتية الا لاقتضاء ثمنها أو مصاريف صيانتها أو نفقة مقررة :

( ١ ) مايلزم المدين من كتب وأدوات ومهمات لمزاولة مهنته أو حرفته بنفسه .

(٢) اثاث الماشية اللازمة لانتفاع المدين فى معيشته هو واسرته وما يلزم لغذاء هذه الماشية لمدة شهر . مادة ٣٠٦ مرافعات .

(سائماً) : لا يجوز الحجز على مايحكم به القضاء من البالغ المقررة أو المرتبة مؤقتاً للنفقة أو للصرف منها فى غرض معين ولا على الأموال الموهوبة أو الموصى بها لتكون نفقة الا بقدر الربع وقاء لدين نفقة مقررة . مادة ٣٠٧ مرافعات .

(سابعاً) : والأموال الموهوبة أو الموصى بها مع اشتراط عدم جواز الحجز عليها لايجوز حجزها من دائنى الموهوب له أو الموصى له الذين نشأ دينهم قبل الهبة أو الوصية الا لدين نفقة مقررة وبالنسبة المبينة فى المادة السابقة . مادة ٣٠٨ مرافعات .

(ثامناً) : لا يجوز الحجز على الأجور والمرتبات الا بمقدار الربع وعند التزامه يخصص نصفه لوفاء دين النفقة المقررة والنصف الآخر لما عداه من الديون . مادة ٣٠٩ مرافعات .

(تاسعاً) : وإذا وقع الحجز على ثمار أو محصولات أو غيرها من المنقولات التى

يتعين تسليمها الى الدولة أو إحدى الهيئات العامة أو المؤسسات العلمية أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها وجب على الحارس على هذه المنقولات أن يقدم الى من يسلمها صور محاضر الحجز الموقعة عليها . وينتقل الحجز بتسليم المنقول ومحضر حجزه الى الثمن الذى يستحقه المدين ، وذلك دون أى إجراء آخر . مادة ٣١٠ مرافعات .

(عاشرًا) : لايجوز للمدين ولا للقضاة الذين نظروا بأى وجه من الوجوه اجراءات التنفيذ أو المسائل المتفرعة عنها ولا للمحامين الوكلاء عن مباشر الاجراءات أو المدين أن يتقدموا للمزايدة بأنفسهم أو بطريق تمخير غيرهم والا كان البيع باطلا . مادة ٣١١ مرافعات .

### (ثانيًا) : الوضع أمام القضاء الادارى :

بادئ ذى بدء نقول أنه يمكن الاستفادة بالمبادئ والأحكام التى استقر عليها القضاء العادى فى شأن مقدمات التنفيذ والطرق المتعلقة باعلان المسند التنفيذى مع اجراء الملاءمات اللازمة التى يتطلبها تنفيذ الأحكام الصادرة من مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى ، ونتناول مقدمات التنفيذ أمام القضاء الادارى على النحو التالى :

#### الحكم القابل للتنفيذ :

★ ★ يكون الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى أو إحدى المحاكم الادارية قابلاً للتنفيذ به طبقاً لما ورد بقانون مجلس الدولة ، مع ملاحظة المبدأ المتعلق بالأثر غير الواقع للتنفيذ عند الطعن مالم تحكم محكمة الطعن بغير ذلك .

★ ★ وقد نصت المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ذلك بقولها :

«لايترتب على الطعن أمام المحكمة ا: اورية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك» .

★ ★ كما نصت الفقرة الثانية من المادة (٥١) من القانون المذكور على مايلى :

«كما لا يترتب على الطعن أمام محكمة القضاء الادارى فى الأحكام الصادرة من المحاكم الادارية وقف تنفيذها الا اذا أمرت المحكمة بغير ذلك» .

★ ★ والمقصود أنه لا يترتب على الطعن أمام محكمة القضاء الإداري بهينة استئنافية ، فى الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية وقف تنفيذها الا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك ، كذلك لا يترتب على رفع الالتماس وقف تنفيذ حكم دعوى الالفاء ، وتنزيل الأحكام الصادرة بالالفاء من محاكم مجلس الدولة بالصيغة التنفيذية الآتية :

«على الوزراء ورؤساء المصالح المختصين تنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه» .

★ ★ وفى غير هذه الأحكام تكون الصورة التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية :  
«على الجهة التى يناط بها التنفيذ أن تبادر اليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة أن تعين على إجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب اليها ذلك»<sup>(١)</sup> .

★ ★ وبصفة عامة يمكن ايجاز الاجراءات المتعلقة بمقدمات التنفيذ فيما يلى :  
( أ ) تحرير نسخة الحكم الأصلية .

( ب ) تسليم الصورة التنفيذية للحكم .

( ج ) قرار تنفيذ الاحكام الصادرة من مجلس الدولة بهينة قضاء ادارى .

★ ★ ونشرح ما أوجزناه على النحو التالى :

( أ ) تحرير نسخة الحكم الأصلية

عند النطق بالحكم تودع مسودة الحكم فقط (مادة ١٧٥ مرافعات) وتحفظ بملف القضية ولا تعطى منها صورة ، ولا يجوز للخصوم الا الاطلاع عليها (مادة ١٧٧ مرافعات) ، ويوقع رئيس الجلسة وكاتبها على هذه النسخة .

ويمكن إعطاء صورة بسيطة غير مزيلة بالصيغة التنفيذية من نسخة الحكم الأصلية لمن يطلبها ولو لم يكن له شأن فى الدعوى وذلك بعد سداد الرسم المستحق (العادة ١٨٠ مرافعات) .

---

(١) المادة (٥٤) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

### (ب) تسليم الصورة التنفيذية للحكم

الصورة التنفيذية للحكم هي الصورة المأخوذة من نسخة الحكم الأصلية والمبنية بالصيغة التنفيذية وذلك طبقاً للمادة (٥٤) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢<sup>(١)</sup>.

وتختتم هذه الصورة بعد تنزيلها بالصيغة التنفيذية بخاتم المحكمة ويوقعها الكاتب المختص (مادة ١٨١ مرافعات) .

وتسلم هذه الصورة للخصم الذى تعود عليه منفعة من تنفيذ الحكم فقط وبشرط أن يكون الحكم جائزاً تنفيذه (مادة ١٨١) مرافعات .

فإذا كان طالب الصورة غير مستفيد من تنفيذ الحكم ، أو كان الحكم غير جائز للتنفيذ كأن يكون بأمر ملهى كرفض الدعوى الإدارية أو كانت محكمة الطعن قد أمرت بوقف تنفيذه ، ففى هذه الحالات لا تسلم الصورة .

ومن المتصور تعدد الصور التنفيذية إذا تعدد المستفيدين من الحكم إلا أنه لا يسوغ إعطاء المستفيد الواحد أكثر من صورة حرصاً على عدم تعدد التنفيذ بالحكم الواحد ، وإذا إمتنع قلم كتاب عند إعطاء الصورة التنفيذية الأولى ، فإنه يجوز لطالبيها أن يقدم إلى المحكمة التى أصدرت الحكم بطلب يلتزم فيه تسليمه هذه الصورة .

والأمر أمام القضاء العادى يتمثل فى أنه يجوز لطالب الصورة التنفيذية أن يقدم بعريضة إلى قاضى الأمور الوقفية بالمحكمة ليصدر أمره على هذه العريضة وفقاً للجراءات المقررة فى باب الأولر على عرائض المنصوص عليه بقانون المرافعات المدنية والتجارية .

ويختصم الطالب فى هذه العريضة الخصم الآخر وقلم الكتاب لمجرد استكمال الشكل وذلك على سند من أن قلم الكتاب لا يعد خصماً حقيقياً . وللطالب إذا صدر الأمر برفض طلبه ، ولمن صدر عليه الأمر ، الحق فى التظلم

---

(١) تنص المادة (٥٤) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على مايلي : . والاحكام الصادرة بالالغاء تكون صورتها التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية : على الوزراء ورؤساء المصالح المختصين تنفيذ هذا الحكم واجراء مقتضاه . أما الأحكام الأخرى فتكون صورتها التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية : على الجهة التى يناط بها التنفيذ أن تبادر اليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة أن تعين على اجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب اليها ذلك .

الى المحكمة المختصة ، ويكون النظم بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى أمام المحكمة وتقضى فيه بتأييد الأمر أو بتعديله أو بإلغائه . ويجب أن يكون النظم مسببا والا كان باطلا .

وفى جميع الأحوال يسقط الأمر الصادر على عريضة اذا لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، ولا يمنع هذا السقوط من استصدار أمر جديد<sup>(١)</sup> .

أما اذا ضاعت للصورة التنفيذية من أحد الخصوم فانه يجوز تسليمه صورة تنفيذية ثانية ، وتحكم المحكمة التى أصدرت الحكم فى المنازعات التى تنور بشأن هذه الصورة الثانية ، ويكون ذلك بناء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم الى خصمه الآخر (مادة ١٨٣ مرافعات)<sup>(٢)</sup> .

★ ★ أما بالنسبة للقضاء الإدارى فيتم الأمر بتقديم طلب الى المحكمة وتتولى هى اعلان الخصم الآخر<sup>(٣)</sup> .

( ج ) قرار تنفيذ الأحكام الصادرة من مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى :

يكون تنفيذ الأحكام التى تتطلب ملطة تقديرية - كالإلغاء المجرى - بقرار إدارى جديد ، أما الأحكام التى لا تتطلب ذلك كأحكام التسويات فانها تتم بعمل تنفيذى لا يرقى الى مستوى القرار الإدارى لأنها تتم تنفيذا للقانون الذى يقضى بإجراء التسويات على وجه معين ، ومن أمثلة ذلك قانون الرسوم الوظيفى وغيره من القوانين التى تعيد تصوية المراكز القانونية للعاملين على وجه معين .

أما اذا كان حكم الإلغاء لا يتطلب تنفيذه سوى مدم القرار الملغى وذلك كتفويض أحكام

---

( ) يرجع فى هذا الشأن الى مؤلفنا موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ وإشكالاته أمام القضاء المادى والكتاب الثانى من الموسوعة بعنوان قضاء التنفيذ وإشكالاته - ص ٢٩٧ وما بعدها .

(٢) تنص المادة (١٨٣) من قانون المرافعات على مايلى :

«لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم الا فى حال ضياع الصورة الأولى . وتحكم المحكمة التى أصدرت الحكم فى المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية عند ضياع الأولى بناء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم الى خصمه الآخر .

(٣) المستشار/ هانى الدرديرى «البلبل العلمى للإجراءات أمام مجلس الدولة» ص ٤٢٥ .



الغاء القرارات المعيبة بعيب في الشكل أو الاختصاص فإن هذا الهم لا يتم تلقائياً أو بقوة الحكم ، بل يجب صدور قرار بسحب القرار المحكوم بإلغائه<sup>(١)</sup> .

وذلك احتفاظاً لها بتفسيرها في إزالة آثار الأوضاع التي أنشأتها بترخصها دون أن تمس بعض المراكز المحيطة بها وتمشياً مع الأصل القانوني الصحيح وهو أن سحب القرار الإداري يتم بقرار آخر يعرف بالقرار الساحب .

وقرار السحب المذكور يكون له أثر رجعي أى هو رجعي الأثر فيرتد أثره الى تاريخ صدور القرار المحكوم بإلغائه ، ولا يتقيد صدوره بميعاد الصنين يوماً المقررة للسحب الذي تجريه الإدارة بالنسبة للقرارات الباطلة من تلقاء نفسها<sup>(٢)</sup> .

★ ★ ومفاد ما تقدم أن السحب الإداري الذي تجريه الإدارة يستوى في أثره وفي رجعيته مع حكم الالغاء الذي تصدره المحكمة في الدعوى التي يطلب فيها الغاء قرار معين مثل طلب الغاء قرار فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية وذلك هو ما يعرف بالالغاء النسبي، والذي يختلف عن الالغاء المجرد الذي يلغى القرار برمته ثم تقوم الإدارة بترتيب الأفعليات على النحو الذي يتفق مع صحيح القانون .

★ ★ وجدير بالاحاطة أن مهمة القاضي الإداري تقف عند حد الغاء القرار غير المشروع ، أما تنفيذ هذا الالغاء فتختص به جهة الإدارة<sup>(٣)</sup> .

★ ★ وتجدر الإشارة الى مايلي :

( ١ ) تترخص الإدارة عند التنفيذ بالملائمة على الوجه التالي :

( أ ) يكون للإدارة بسبب الضرورة واعتبارات الأمن أن تتصرف عند تنفيذ الحكم الصادر بالالغاء بتعطيل التنفيذ وتتجاوز به بشرط أن يكون ذلك في حدود هذه الضرورة وما تقتضيه الاعتبارات الملحة على أن تعوض صاحب الشأن عما لحق به من ضرر<sup>(٤)</sup> .

---

(١) محكمة القضاء الإداري في ١٠ مايو ١٩٥٨ - السنة الثانية عشر رقم ٨٦ .

(٢) دكتور/ مصطفى كمال وصفي ، أصول إجراءات القضاء الإداري، ط٢ ص ٥٧٤ وما بعدها .

(٣) قضت المحكمة الإدارية العليا بذلك في حكمها الصادر في ٢٤ فبراير ١٩٧٤ رقم ٧٦ .

(٤) المحكمة الإدارية العليا - حكمها في ١٠ يناير ١٩٥٩ - السنة الرابعة رقم ٤٢ في ٢٣

ديسمبر ١٩٦١ رقم ٥١ -

(ب) لايحق للادارة أن تقوم بالتنفيذ بطريقة صورية ، فإذا صدر قرار على سبيل المثال بإلغاء قرار نقل المدعى نقلا نوعيا أو مكانيا فتقوم الادارة بتنفيذه ، ثم تصدر قرارا آخر بعد ذلك بنقله ، وقد لوحظ ذلك لنا في بعض القضايا التي بوشرت بمعرفتنا ونضرب لذلك مثلا بالدعوى التي أقامها موكلنا السيد/ .... والرقية ٢٠٩٩ لسنة ٤٣ قضائية أمام محكمة القضاء الإداري «دائرة الجزاءات» والتي قضى فيها بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٩ بإلغاء نقله الى أسبوط ، ثم قامت الادارة بتطبيق حكم الالغاء ، ثم قامت بعد ذلك بنقله الى محافظة سوهاج . ويعتبر هذا الإجراء مشوبا بإساءة إستعمال السلطة وتلاعبا في تنفيذ الأحكام .

(ج) بالنسبة لتنفيذ الحكم بإلغاء فصل العامل فإن ذلك لا يقتضى اصدار قرار جديد بالتعيين تتخذ فيه الاجراءات القانونية للتعيين ، ولا أن تراعى في المحكوم له شروط التعيين من جديد<sup>(١)</sup> .

(د) يجوز التنفيذ بموجب عقد فتح الاعتمادات الرسمية ولو لم تتضمن الاقرار بقبض شيء ويجب أن يعلن الى المدين عند الشروع في التنفيذ مع عقد فتح الاعتماد بمستخرج من حسابه من واقع دفاتر الدائن التجارية<sup>(٢)</sup> .

(هـ) من حل قانونا أو اتفاقا محل الدائن في حقه حل محله فيما أتخذ من اجراءات التنفيذ ، فإلخلف يتابع الاجراءات دون حاجة لاعادة ملتم منها وذلك طبقا للمادة ٢٨٣ مرافعات<sup>(٣)</sup> .

---

« وقد عرض على مجلس الدولة الفرنسي قضية هامة تعرف ب«قضية كوت باس» لمبدأ مماثل ، حيث أقر مجلس الدولة الفرنسي امتناع الادارة عن تنفيذ حكم ملكية ب«كوت باس» لبعض الأراضي في شمال أفريقيا لأنه يهدد بالحدوث فتنة علمية .

(١) ادارة الفتوى والتشريع لوزارة العدل - مجموعة الفتاوى - المنة الحادية عشر - رقم ٢٧١ .

(٢) راجع التنفيذ الجبرى للدكتور/ قصى والى - ط/٨٠ - ص ١٠٣ ، ومنازعات التنفيذ الوقتية للمستشار/ مصطفى مجدى هرجه - ط/٢ ص ٣٥٣ ، وكذلك المشكلات العملية في قضاء التنفيذ للاستاذين المستشارين عبد الحميد المنشاوى وعبد الفتاح مراد - ص ١٣٣ - ١٣٧ .

(٣) تنص المادة (٢٨٣) من قانون المرافعات على مايلى :

«من حل قانونا أو اتفاقا محل الدائن في حقه حل محله فيما أتخذ من اجراءات التنفيذ .

(و) ان التنازل عن السند التنفيذي يفقده قوته التنفيذية ويزيل عنه صفته كمسند تنفيذي ، وفي ذلك يقول القضاء المستعجل مايلي :

لما كان من المقرر أن التنازل عن الحكم يفقده قوته التنفيذية ويزيل عنه صفته كمسند تنفيذي ، فلا يصلح بعد حصول هذا التنازل التنفيذ بمقتضاه<sup>(١)</sup> .

---

(٣) الاشكال رقم ١١٦٩ لسنة ١٩٨٧ تنفيذ الاسكندرية - جلسة ١٤ ابريل ١٩٨٨ م .

## الفصل الثالث

مفهوم المنازعة المتعلقة باشكالات التنفيذ أمام محكمة القضاء الإدارى ، والتمييز وبين المنازعات الوقتية والموضوعية وبين أثر الاشكال الأول والثانى والإشكال المقام من الغير

(أولا) : مفهوم المنازعة المتعلقة باشكالات التنفيذ ، والتمييز بين منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية :

★ ★ استحدث المشرع نظام قاضى التنفيذ أمام القضاء العادى بهدف جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ فى يد قاضى واحد قريب من محل التنفيذ وجعله يختص بالفصل فى جميع المنازعات سواء أكانت وقتية أو موضوعية ، وسواء أكانت من الخصوم أم من الغير ، مما يقتضاه أن قاضى التنفيذ بالقضاء العادى أصبح دون غيره المختص نوعيا بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أيا كانت قيمتها ، وذلك فيما عدا ما استثنى بنص خاص .

★ ★ وبهذه المناسبة فإن المقصود بالمنازعة الموضوعية فى التنفيذ هى تلك التى يطلب المستشكل الحكم بحسم النزاع فى أصل الحق ، فى حين أن المنازعة الوقتية هى التى يطلب فيها الحكم بإجراء وقتى لا يمس أصل الحق ، والمبرة فى ذلك بأخر طلبات الخصوم<sup>(١)</sup> .

★ ★ ولكى تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ يتعين أن يكون التنفيذ جبريا ، وأن تكون المنازعة منصبة على اجراء من اجراءات التنفيذ أو مؤثرة فى سير التنفيذ واجراءاته وذلك بأن يكون الحكم الذى يصدر فى المنازعة متعلقا بصحة أو بطلان اجراء من اجراءات التنفيذ أو منصبا عليه لأسباب لاحقة للحكم تحول دون اتمام التنفيذ .

★ ★ أما المنازعات التى لا تمس اجراء من اجراءات التنفيذ فلا تعتبر منازعة فى التنفيذ فى حكم المادة (٢٧٥) من قانون المرافعات .

★ ★ وجدير بالذكر أن المادة (١٠٩) من قانون المرافعات تنص على أن الدفع

---

(١) الطعن ٨١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١٢ - س ٢٩ - ص ١٠٠٥ .

بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ، ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى .

★ ★ ولذلك فإن الاختصاص المتعلق بنوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام ، ولهذا فإن مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائما على المحكمة ، ويعتبر الحكم الصادر من المحكمة مشتملا حتما على قضاء ضمني في شأن الاختصاص .

★ ★ فإذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها كما لو أقيمت دعوى استكمال في تنفيذ حكم صادر من القضاء الإداري أمام القضاء العادي في غير الحالات التي يختص بنظرها فعليها أن تحيل الدعوى إلى القضاء الإداري الذي يختص بها عملا بصحيح المادة (١١٠) من قانون المرافعات فيما تنص عليه من أنه على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ، فإذا هي قضت في النزاع مجاوزة اختصاصها وأيدها الحكم المطعون فيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن<sup>(١)</sup> .

★ ★ أما إذا انتقلنا إلى بحث اشكالات التنفيذ أمام القضاء الإداري فيلاحظ عدم وجود قاضيا للتنفيذ كالوضع القائم بالنسبة للقضاء العادي - وقد ثار الجدل أمام الفقه والقضاء حول جهة الاختصاص بنظر اشكالات التنفيذ بمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ، واستقر الرأي على أن تختص بها محكمة القضاء الإداري حصيصا منعود إلى بواطنه تفصيلا ، ويؤخذ في هذا المجال بأغلب المبادئ التي استقر عليها القضاء العادي بشرط أن لا تتعارض مع طبيعة الدعوى الإدارية وذلك على سند من أن القضاء الإداري مازال يأخذ بقانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الإدارية .

★ ★ وجدير بالذكر أن التنفيذ إذا كان حاصلًا بموجب حكم فإن الاستكمال في تنفيذ الحكم لا يحق أن يتضمن نعيًا على الحكم أو تجريحا له أو طعنا فيه أو تأويلا أو تفسيرًا له .

---

(١) مؤلفنا : موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ وإشكالاته أمام القضاء العادي من ١٩٩٠ - ١٩٩١ = ص ٤٧٠ و ٤٧٣ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٥ .

★ ★ فتجريح الحكم أو النعى عليه بما يفسده (أو بمعنى آخر محاكمته) مجاته طرق الطعن في الأحكام وليس الاستشكال في التنفيذ .

★ ★ فإذا كان الحكم صادرا من المحكمة الإدارية فيطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري بصفة استئنافية ، وإذا كان صادرا من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم التأديبية .عادية أو تأديبية عليا ، فيطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا مارا بدائرة فحص الطعون بعد وصول تقرير هيئة مفوضي الدولة ، ويجوز أن يشتمل الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على شق متعلق بوقف التنفيذ ، حيث يمكن الطعن أمامها في الحكم الصادر في هذا الشق الذي صدر من محكمة القضاء الإداري ، مع ملاحظة أن الطعن في أحكام المحاكم التأديبية تختصم فيه النيابة الإدارية بسفنها وليس جهة الإدارة وذلك سواء كان الطعن في الحكم صادرا من المحكمة التأديبية العادية أو العليا .

★ ★ وجدير بالذكر أن حالة الاستعجال مفترضة دائما في جميع اشكالات التنفيذ . حيث أن الشارع قد اعتبرها مستعجلة بطبيعتها<sup>(١)</sup> . ويلاحظ أن طلب وقف تنفيذ القرار الإداري يخضع لميعاد رفع الدعوى بالنسبة للحالات التي يتطلب فيها القانون ذلك ، لأنه مشتق من طلب الإلغاء .

★ ★ أما تفسير الأحكام فلا تختص به محكمة الاشكال وإنما تختص به المحكمة التي أصدرت الحكم .

★ ★ ★

(ثانيا) : التمييز بين الاشكال الأول والاشكال الثاني والاشكال المقام من الغير

#### (١) الاشكال الأول :

نرى أن الاشكال الأول في التنفيذ ذا أثر موقف للتنفيذ يستوى في ذلك أن يكون قد رفع الى محكمة مختصة بنظره أو الى محكمة غير مختصة به ، ويظل هذا الأثر باقيا ما بقيت صحيفته قائمة ولا يزول الا بصور حكم يترتب عليه زوال صحيفة الاشكال لبطلانها أو بسقوط الخصومة أو باعتبارها كأن لم تكن .

---

(١) المستشار الدكتور/ محمد كمال الدين منير «قضاء الأمور الإدارية المستعجلة» ص ١٩٨٨ - ص ٣٥٤ .  
وكذلك المستشار/ محمد عبد اللطيف «القضاء المستعجل» ط/ ٣ ص ٤٥١ .

وتأسيما على ذلك، فإذا قضى بعدم اختصاص القضاء العادى وأحيل الإشكال إلى القضاء الإدارى طبقاً لحكم المادة (١١٠) مرافعات<sup>(١)</sup>، فإن هذه الاحالة لا يترتب عليها انتهاء الخصومة فى الإشكال الأول فلا تزول صحيفته وإنما تنقل الدعوى إلى المحكمة المحالة إليها التى يعين عليها أن تنظرها بحالتها من حيث انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التى أحالتها، ويعتبر صحيحاً أمامها ما تم من إجراءات قبل الاحالة بما فى ذلك صحيفة الإشكال وأثرها الواقف للتنفيذ. والقرض هنا أن الإشكال أقيم لأول مرة قبل البدء فى التنفيذ أو قبل تمامه طبقاً لصحيح المادة (٣١٢) من قانون المرافعات<sup>(٢)</sup>.

★ ★ ونخلص مما تقدم إلى أن أثر الإشكال الأول فى وقف التنفيذ يظل منتجاً لآثاره ما بقيت صحيفته منتجة ومستمرة إلى أن نقضى فيه المحكمة المختصة وذلك دون انتظار صدور حكم فى هذا الإشكال وذلك بشرط أن يكون اشكالا وقتياً.

ففى حقيقة الأمر أن أثر الإشكال الأول يظل منتجاً لآثاره ما بقيت صحيفته فنية ومستمرة فى مفعولها كصحيفة دعوى إلى أن تزول من الوجود بالحكم فيها، أو بالرضاء بين الطرفين أو أثبات ترك الخصومة فى الإشكال، حيث ينتهى بذلك أثر الإشكال وتزول الخصومة بالنسبة للعقبة التى كانت سبباً فى رفع الإشكال.

ويمتنى أن يكون الحكم قد صدر برفض الإشكال أو بعدم جواز نظرة لمسبق الفصل فيه أو بعدم قبوله أو ببطلان صحيفة الدعوى أو باعتبارها كأن لم تكن، أو بمقوط الخصومة أو بشطب الإشكال<sup>(٣)</sup> فكل ذلك يترتب عليه الأثر الواقف للتنفيذ المترتب على رفع الإشكال أعمالاً للمادة ٣١٤ مرافعات.

---

(١) تنص المادة (١١٠) من قانون المرافعات على مايلى : «على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة، ولو كان عدم الاختصاص متعلقة بالولاية ويجوز لها عندئذ أن تحكم بغرامة لاتجاوز عشرة جنيهات. وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها.

(٢) مؤلفنا : موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ واشكالاته أمام القضاة العادى والإدارى والمجلد الأول - القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ واشكالاته أمام القضاء العادى - ص ١٩٩٠ - ٥١٠ - ٥١١.

(٣) تنص المادة (٣١٤) من قانون المرافعات على مايلى : «إذا تغيب الخصوم وحكم القاضي بشطب الإشكال زال الأثر الواقف للتنفيذ المترتب على رفعه.

أما إذا حكم بعدم الاختصاص الولائي إذا رفع الاشكال أمام القضاء العادي وأحيل إلى القضاء الإداري فإن أثره يظل قائماً إلى أن يحكم فيه بمعرفة المحكمة المختصة ولاتياً ، وهي محكمة القضاء الإداري.

والجدير بالاحاطة أن الاحكام التي لانتهى الخصومة في الاشكال ولاتزال صحيحة الدعوى فإنه لا يترتب عليها زوال الأثر الواقف للاشكال ، كالحكم الذي يصدر بعدم الاختصاص سواء محلياً أو نوعياً أو ظرفياً ، والذي يقرن دائماً بالاحالة إلى المحكمة المختصة ، لأن الحكم في هذه الحالة لا يزيل صحيفة الدعوى من الوجود بل يحركها من المحكمة المرفوع أمامها للدعوى إلى المحكمة المختصة كما هي منتجة لكافة أثارها القانونية .

## (٢) الاشكال الثاني

إذا كان الاشكال إشكالاً ثانياً لا يكون له أثر واقف ويكون كذلك إذا قدم بعد رفع الاشكال الأول وجدير بالذكر أنه لا يشترط لذلك أن يكون قد حكم في ذلك الاشكال الأول .

أما إذا رفع أكثر من إشكال في وقت واحد فإن كلا منهما يعتبر إشكال أول .

ويلاحظ أن الاشكال الذي يقومه الطرف الملتزم في السند التنفيذي لا يعتبر ثانياً إذا لم يكن قد اختصم في الإشكال السابق (مادة ٣/٣١٢ مرافعات)<sup>(١)</sup> ، ويكون من

---

(١) تنص المادة (٣١٢) من قانون المرافعات على مايلي :

«إذا عرض عند التنفيذ إشكالاً وكان المطلوب منه إجراء وقتياً فللمحضر أن يقف التنفيذ أو أن يمضي فيه على سبيل الاحتياط مع تكليف الخصوم في الحالين الحضور أمام قاضي التنفيذ ولو بموعد ساعة وفي منزله عند الضرورة ويكفي إثبات حصول هذا التكليف في المحضر فيما يتعلق برافع الاشكال ، وفي جميع الاحوال لا يجوز أن يتم التنفيذ قبل أن يصدر القاضي حكمه . وعلى المحضر أن يحرر صورياً من محضره بقدر عدد الخصوم وصورة لقلم الكتاب يرفق بها أوراق التنفيذ والمستندات التي يقدمها إليه المستشكل وعلى قلم الكتاب قيد الاشكال يوم تسليم الصورة إليه في السجل الخاص بذلك .

ويجب اختصام الطرف الملتزم في السند التنفيذي في الاشكال إذا كان مرفوعاً من غيره سواء بآبائه أمام المحضر على النحو المبين في الفقرة الأولى أو بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى -



حقه أن يرفع إشكاله الذي يعتبر أول وبالتالي يوقف التنفيذ<sup>(١)</sup>، أى أن الإشكال الذى يرفع من الطرف الملزم فى السند التنفيذى يكون متحلياً بالاثار الواقف ولو كان مسبوقاً فى التاريخ بإشكال وقتى آخر مادام الإشكال الأسبق تاريخاً غير مرفوع منه ولا هو اختصم فيه<sup>(٢)</sup> يستوى فى ذلك أن يكون الإشكال المرفوع من الملزم فى السند التنفيذى مرفوعاً الى المحكمة المختصة أو الى محكمة غير مختصة ، وقد استحدث قانون المرافعات القائم هذا الاستثناء بالمادة ٣١٢ منه حتى لا يتحايـل صاحب الحق الثابت فى سند تنفيذى على القانون ، فيوعز الى شخص آخر برفع إشكال قبل أن يرفع الملزم فى السند التنفيذى إشكاله ويمنع بذلك وقف التنفيذ<sup>(٣)</sup> ، هذا ويلاحظ أنه اذا كان الأمر أمر تحايـل ، فإنه يمكن أن نتصور أن الطرف الملزم فى السند التنفيذى يستطيع بدوره أن يتحايـل فى استخدام الاستثناء المقرر لصالحه وذلك بأن يوعز الى آخر برفع إشكال يجيء خلواً من اختصاصه فيمنع بوقف التنفيذ أكثر من مرة ، وتلافياً لمثل هذا التحايـل استحدث المشرع فقرة فى المادة ٣١٢ مرافعات (بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦) هى الفقرة الثالثة منها التى توجب إخضاع الطرف الملزم فى السند التنفيذى فى الإشكال اذا كان مرفوعاً من غيره سواء بإبدائه أمام المحضر ... أو بالأجراءات المعتادة لرفع الدعوى ، فإذا لم يختصم فى الإشكال وجب على المحكمة أن تكلف المستشكل باختصاصه فى ميعاد تحدده له فإن لم ينفذ ما أمرت به المحكمة جاز الحكم بعدم قبول الإشكال<sup>(٤)</sup> .

- فإذا لم يختصم فى الإشكال وجب على المحكمة أن تكلف المستشكل باختصاصه فى ميعاد تحدده له ، فإن لم ينفذ ما أمرت به المحكمة جاز الحكم بعدم قبول الإشكال .  
ولا يترتب على تقديم أى إشكال آخر وقف التنفيذ مالم يحكم قاضى التنفيذ بالوقف .  
ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على أول إشكال يقيمه الطرف الملزم فى السند التنفيذى اذا لم يكن قد اختصم فى الإشكال السابق .

(١) دكتور/ محمد كمال منير ، قضاء الامور الادارية المستعجلة ، ص ١٩٨٨ - مرجع سابق -  
ص ٣٦٧ ، هاشم ، ويشير الى الأستاذ الدكتور/ عبد الباسط الجببى .  
(٢) الأستاذ/ محمد على راتب وزميله قضاء الامور المستعجلة / ص ٧ - ١٩٨٥ - مرجع سابق - ص ٨٢٠ .

(٣) تقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس الأمة تعليقا على المادة (٣١٢) من القانون القائم وهذه اللجنة هى التى اقترحت استحداث الاستثناء المذكور .

(٤) قالت المذكورة الايضاحية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ الذى استحدثت هذه الفقرة ان التطبيق العملى قد كشف عن بعض صور التحايـل من جانب الطرف الملزم من السند التنفيذى -

ويلاحظ أن الجزاء الذى وضعته المادة وهو الحكم بعدم قبول الدعوى هو جزء «جوازى» حتى يكون فى يد المحكمة أن تقضى به أولا تقضى به حسب ظروف الحال فى الدعوى لاحتمال أن يكون عدم إختصاص الطرف الملتزم فى السند التنفيذى راجعاً لأسباب جدية لا تحاليل فيها ، كأن يكون عدم اختصاصه راجعاً لمسبب خارج عن إرادة المستشكل<sup>(١)</sup> .

### (ثالثاً) : الاشكال المقام من الغير

★ ★ ثارت خلافات حادة فى الفقه والقضاء حول اعتراض الغير ومنازعة فى التنفيذ فى الحكم الذى لم يكن طرفاً فيه فيما يتعلق بأحكام الالغاء أو فى طعون الانتخابات أو فى كل أنواع القضاء الموضوعى .

★ ★ وذلك على سند من حجية الأحكام لاسيما أحكام الالغاء .

★ ★ وذلك الأمر مردود من جانب الأغلبية بأن الحجية لاتعنى سوى قيام قرينة قانونية قاطعة مؤداها افتراض أن الاجراءات التى انتهت بها صحيحة قانوناً ، وأن هذا الحكم عنوان الحقيقة القانونية . فهذه القرينة تنفرع الى شقين أو قرينتين : قرينة الصحة ، وقرينة الحقيقة وهى تعنى أن الحكم يجب أن يحترم من الجميع : القاضى والأفراد والادارة ، ومواء أكانت حجية مطلقة أو نسبية ، وهذا ما يعبر عنه بالقوة الانزامية للحكم .

★ ★ غير أن احترام الشخص للحكم شىء وتنفيذه للحكم شىء آخر .

وبناء على ماتقدم فإن الاعتراض المقام من الغير فى التنفيذ لا يمكن أن يكون موجهاً لحجية الحكم بدعوى أنه لم يكن طرفاً فيه أصلاً - وإنما يوجه لقوته التنفيذية حين تمتد لتمس بحقوقه المكتسبة وللتى تشكل جزء من البنيان القانونى من المجتمع

---

= للإستفادة من حكم الفقرة الثالثة من المادة ٣١٢ (الخامسة حالياً) بقصد عرقلة اجراءات التنفيذ وذلك بأن يوعز الى شخص غيره برفع اشكال فى التنفيذ دون إختصامه فيه ليوافق التنفيذ ثم يلجأ هو بعد ذلك عقب الحكم فى الاشكال الاول المرفوع بإيماز منه الى رفع اشكال منه يترتب عليه وقف التنفيذ عملاً بحكم الفقرة الثالثة من المادة ٣١٢ (الخامسة حالياً) وتلافياً لذلك رؤى اضافة فقرة جديدة الى المادة ٣١٢ .. وهى الفقرة التى أوردنا نصها فى المتن .

(١) للمذكرة الاصلاحية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل للمادة ٣١٢ من قانون المرافعات .

ويعتبر احترامها جزء من الشرعية مثلها مثل احترام الحقوق التي قضى بها الحكم الجارى تنفيذه سواء بمواء<sup>(١)</sup> .

وخلاصة القول أنه يجوز قبول الاشكال المقام من الغير مهما كانت حجته لأنه يستشكل في تنفيذ هذا الحكم الذى أعتدى على حقوقه المكتسبة أو كان ماسا بمركزه المزمنى وهو ما ينطبق على منازعات التنفيذ دون طرق الطعن فى الحكم .

أما الاختصاص فينعتد لمحكمة القضاء الادارى فى هذا الشأن متى كان الحكم المستشكل فى تنفيذه صادرا من القضاء الادارى .

وعدير بالاحاطة أن القضاء الادارى يحق له الاسترشاد بالبداء العامة فى نظر لشدات التنفيذ المقامة من الغير ، ونذكر أهمها فيما يلى

(أ) يجب أن يكون المستشكل من «الغير» حقيقة .

(ب) جدية الاشكال المقام من «الغير» .

(ج) يجب أن يكون الحكم باستمرار التنفيذ يتعارض مع حقوق هذا الغير الممارض فى التنفيذ والتي يؤيدها ظاهر المسمدات ، أما اذا اتضح للقاضى خلاف ذلك ، وأن الاشكال قصد من تأخير التنفيذ ووضع العراقيل فى سبيله ، فانه يقضى منعه والإستمرار فى التنفيذ<sup>(٢)</sup> .

تتميز .. الاشكال الأول والاشكال التالى أمام القضاء العادى والتي يمكن الأخذ بها أمام القضاء الادارى مع اجراء الملاممات اللازمة لطبيعة الدعوى الادارية واختص من محكمة القضاء الادارى بنظر الاشكالات .

رجدير بالذكر أن عبارة «الاشكال الاول» تنطبق على الإشكال الوقتى الذى يرفع أولا فيترتب على رفعه الأثر الواقف للتنفيذ حسبما سبق بيانه .

أما عبارة «الإشكال التالى» فتطلق على الاشكال الذى يكون مسبوقاً بإشكال أول .

---

(١) دكتور/ حسنى سعد عبد الواحد تنفيذ الأحكام الادارية (مرجع سابق - ص ٤٧ ومابعدها) .

(٢) تعليقات ندالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسية نية ١٢٢ وما بعدها - مشار الى المرجع بمؤلف الأمتاد/ محمد على راتب وزميله/ مرجع سابق - ط/٧ - ص ١٩٨٥ - ص ٨١٠ - ٨١١ .

ويرجع في معرفة اذا ماكان الاشكال الوقتى «اشكالا أولا» أو اشكالا تاليا الى تاريخ رفع الاشكال ، فليهما ما أسبق تاريخا يكون هو «اشكال أول» .

فاذا رفعت عدة إشكالات فى وقت واحد فانها جميعاً تعتبر «إشكالا أول» مستوى فى ذلك أن تكون مرفوعة من شخص واحد أو من أشخاص متعددين .

وغنى عن البيان أن تاريخ رفع الاشكال هو تاريخ ايداع صحيفته بقلم كتاب المحكمة ، اذا كان مرفوعا بصحيفة، أو تاريخ ابدلته أمام المحضر عند التنفيذ ودفع الرسم المستحق .

★ ★ ولكى يكون الاشكال الوقتى «اشكالا تاليا» محروماً من الأثر الواقف للتنفيذ يتعين أن يكون «الإشكال الأول» من فصيلة الاشكالات فى التنفيذ ، بمعنى أن المنازعة الأولى فى التنفيذ التى تحرم الاشكال الوقتى التالى من أثره الواقف هى منازعات التنفيذ التى تكون من فصيلة «الاشكالات الوقتية» أى «المنازعات الوقتية السابقة على التنفيذ» .

فاذا كانت المنازعة الأولى فى التنفيذ منازعة تنفيذ مستعجلة تالية لتتمام التنفيذ كدعوى عدم الاعتداد بالحجز أو كانت منازعة تنفيذ موضوعية «سواء قبل تمام التنفيذ أو بعده» فانها لا تحرم الاشكال الوقتى لللاحق لها من أثره الواقف أى لاتعتبر بالنسبة له «اشكالا أول» بالمعنى الذى نحن بصدد معالجته فلا يعتبر اشكالا أولا بالمعنى الذى نعالجه الآن وهذه النتيجة منطوقية من المشرع لأن هذه المنازعة لا يترتب على رفعها وقف التنفيذ أما الذى يترتب وقف التنفيذ فهو الاشكال الوقتى أى منازعة التنفيذ الوقتية السابقة على تمام التنفيذ<sup>(١)</sup> .

وجدير بالأحاطة أن المدينين سيئوالتيه قد يستغلوا ما يترتب على رفع الأشكال من اثر فى وقف التنفيذ فكان المدين يقدم اشكالا أمام المحضر يوقف التنفيذ ، فإن حكم فيه برفضه أو انتهت الخصومة فيه بغير حكم ، وشرع المحضر فى اتمام التنفيذ . عاد المدين الى تقديم اشكال آخر بوقف التنفيذ ويمنع المحضر من اتمامه . ولعلاج هذا الوضع ، فرق القانون بين الاشكال الاول والاشكال الثانى . فوفقاً للمادة (٤/٣١٢) : لا يترتب على تقديم أى اشكال آخر وقف التنفيذ مالم يحكم قاضى التنفيذ

---

(١) الأمانات/ محمد على راتب وزميلاء: قضاء الامور المستعجلة ط/ ٧ - من ١٩٧٥ - مرجع سابق ص ٨١٧ .

★ حالة عملية بوشرت بمعرفة المؤلف يثبت بها تحايل المستشكلين على القانون للحيلولة دون تنفيذ الأحكام الحائزة على حجية الأمر المقضى :

حصل الدكتور/ عزت سيد اسماعيل على حكم من محكمة استئناف القاهرة رقم ٤١١٢ لسنة ٩٧ ق بإخلاء كل من (١) .... (٢) ..... و (٣) ..... من الجراج الذى يمتلكه بعتاره ، فأقام الأول =

بالوقف ومعنى هذا أن الاشكال الثاني، أو الآخر على خلاف الاشكال الأول لا يترتب على تقديمه وقف التنفيذ<sup>(١)</sup> . ذلك أن المشرع قد افترض في رفعه سوء النية والرغبة في عرقلة التنفيذ . ولهذا فإن الاشكال الثاني لا يوقف التنفيذ الا اذا حكم القاضي بوقفه بعد نظر الاشكال .

ولكن ما معنى اشكال آخر ؟ لاعتبر الاشكال اشكالا آخر لا يوقف التنفيذ الا اذا كان منصبا على ذات التنفيذ محل الاشكال الأول . فاذا حجز على منقولات لشخص واستشكل في الحجز ، ثم حجز على منقولات أخرى له ، واستشكل هذا الشخص في الحجز الثاني فإن اشكاله يعتبر اشكالا أولا يوقف التنفيذ ولو كان الحجزان قد تما بموجب نفس السند التنفيذي . وقد كان القانون الملقى لا يعتبر الاشكال اشكالا ثانيا الا اذا رفع بعد أن يكون قد حكم في الاشكال الأول بالاستمرار في التنفيذ . فكان اذا رفع الاشكال قبل زوال الأثر الواقف للاشكال الأول ، فإنه لا يكون اشكالا آخر بل اشكال أول يترتب عليه وقف التنفيذ . ولكن البعض استغل هذا الشرط ، فكان يرفع اشكالا بوقف التنفيذ ، وقبل الفصل فيه يرفع اشكالا يعتبر اشكالا أولا يوقف التنفيذ لأنه رفع قبل الفصل في الاشكال السابق . وهكذا الى ما لا نهاية . ولهذا أغلقت المجموعة الجديدة هذا الشرط . فالاشكال الآخر لا يوقف التنفيذ ، ولو رفع قبل الفصل في الاشكال الأول .

على أن المشرع الجديد يستثنى من قاعدة عدم ترتيب الاشكال الثاني وقف التنفيذ ، حالة ما اذا كان هذا الاشكال هو أول اشكال يرفعه الطرف الملزم في السند التنفيذي اذا لم يكن طرفا في الاشكال السابق (مادة ٣١٢/ فقرة أخيرة) . وعلى هذا فإنه عند تنفيذ حكم قضائي ، اذا رفع اشكال من غير المحكوم عليه ولم يختص المحكوم عليه في هذا الاشكال . وبعد هذا الاشكال رفع المحكوم عليه اشكالا في التنفيذ ، فإن هذا الاشكال الثالث ، يؤدي الى وقف التنفيذ رغم أنه ليس اشكالا أول . وينطبق هذا الاستثناء أيضا على أول اشكال يرفعه ملتزم بموجب السند ، ولو كان الاشكال السابق مرفوعا من ملتزم آخر بموجب نفس السند . وعلة هذا الاستثناء هو مواجهة ما كان

---

= اشكالا في التنفيذ رقم ١٧٥٦ لسنة ١٩٩٠ مسعجل الجيزة ، وقد فمنا بادخال الثاني والثالث في الاشكال لنقط عليهما خط الرجعة في اقامة كل منهما اشكالا أولا وصدر الحكم برفض الاشكال المذكور ، فعمدوا الى اقامة اشكالا آخر من الغير رقم ٢٧٩٩ لسنة ١٩٩٠ - وقد ألبتنا التحاليل ، قضى برفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ .

(١) ويلاحظ أن الاشكال لا يعتبر اشكالا ثانيا الا اذا سبقه اشكال أول . ولاعتبر المنازعة الموضوعية ولو ترتب على رفعها وقف التنفيذ كدعوى الاسترداد اشكالا ، ولهذا فإنه اذا رفع اشكال بعد دعوى استرداد ، فإن هذا الاشكال لا يعتبر لمجرد سبقه بدعوى استرداد اشكالا ثانيا بل هو اشكال أول عكس هذا ، وجدي راغب ص ٣٨٣ .

يحدث من تحايل من بعض طالبي التنفيذ ، اذ كان طالب التنفيذ يسخر شخصا من الغير لرفع اشكال ضده يوقف التنفيذ وينتهي هذا الوقف كأثر لزوال صحيفة الدعوى أو الحكم فيها ، ثم يعمد الطالب بعد ذلك الى اجراء التنفيذ ، وعندما يرفع المنفذ ضده الملزم بموجب السند التنفيذي اشكالا يفاجأ بأن اشكاله هو اشكال ثان لا يوقف التنفيذ .

وهذا الاستثناء الذى وضعه المشرع لصالح الملزم بموجب السند التنفيذي استغله فى العمل هذا الطرف الملزم بقصد عرقلة اجراءات التنفيذ ، وذلك بأن يقوم هذا الطرف بالاتفاق مع شخص من الغير على رفع اشكال فى التنفيذ دون اختصاصه فيه ، فيوقف التنفيذ . وبعد ذلك يقوم الملزم برفع اشكال آخر يوقف التنفيذ مرة أخرى . وتلافيا لذلك أضيفت الفقرة (٣) الى المادة (٣١٢) بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦ والتى توجب اختصاص الطرف الملزم فى السند التنفيذي<sup>(١)</sup> وفقا لما سبق بيانه .

ويترتب على اختصاصه فى الاشكال ، عدم استفادته من الفقرة الاخيرة من المادة (٣١٢) ولا يؤدى رفع اشكاله بعد ذلك الى وقف التنفيذ .

وجدير بالأحاطة أن هذه القواعد التى إستقر عليها القضاء العادى يمكن الأخذ بها أمام القضاء الإدارى لتعلقها بمبادئ قانونية مستقرة فى قضاء التنفيذ وإشكالاته ، وكل ما هناك أن الاختصاص ينعقد لقاضى التنفيذ دون غيره للفصل فى جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقفية التى تثار أمله فى تنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء العادى وذلك طبقاً لصحيح المادة ٢٧٥ مراقمت، كما يختص بتنفيذ بعض الأحكام الصادرة من القضاء الإدارى وذلك على سبيل الإستثناء مثل تلك المتعلقة بالتنفيذ على المال ملكية أو حيازة غير أننا نتحفظ ونقول أنه يمتنع على القضاء العادى النظر فى إشكالات التنفيذ المتعلقة بالمال إذا كان مبنياها أمر من الأمور الإجرائية أو الموضوعية التى ينسب المستشكل مخالفة القضاء الإدارى لها وذلك حسبما إستقرت عليه أحكام النقض «نقض منى - أول فبراير ١٩٧٣ س ٢٣ ص ١٣١» .

أما الإختصاص بنظر إشكالات التنفيذ ومنازعاته فى نظام مجلس الدولة فأصبح ينعقد لمحكمة القضاء الإدارى حسبما منبئيه فى الفصل التالى .

---

(١) المنكرة الإيضاحية لمشروع لقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦ .

## الفصل الرابع

### إختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر إشكالات التنفيذ

ان اشكالات التنفيذ التى تصدر فى حكم أصدرته إحدى محاكم مجلس الدولة بحسب تكييفه القانونى هو منازعة ادارية يجب أن يختص بها مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، ولا يختص بها القضاء العادى الا فى الأحوال التى ينص عليها القانون كما هو الوضع بالنسبة الى التنفيذ على مال بتحفظات خاصة حسبما سبق بيانه .

★ وذلك على سند من أن تنفيذ بعض أحكام مجلس الدولة بهيئة قضائية كأحكام الالغاء انما يتم بقرارات ادارية فيكون للتنفيذ علاقة ادارية ولا يمكن القول بغير ذلك<sup>(١)</sup> .

★ ★ فضلا عن ذلك فان تنفيذ هذه الاحكام يتعلق بامتيازات ادارية معينة كعدم جواز التنفيذ الجبرى على الخزانة العامة وبعضها يتصل ببعض الدواعى الادارية كاعتبارات الميزانية ، وعدم جواز المقاصة فى الديون الادارية ، وحصانات المال العام<sup>(٢)</sup> .

★ ★ ويضاف الى ما تقدم أن هذه المنازعات تتصل بالموضوع الأصلي اتصالا وثيقا فيختص بها القضاء الإدارى .

★ ★ وأخيرا فان عرض الإشكال على محكمة القضاء الإدارى التى أصدرت الحكم أمر طبيعى لأنها القاضى الطبيعى فى هذا الشأن .

---

(١) دكتور/ مصطفى كمال وصفى : أصول إجراءات القضاء الإدارى ط٢ - ١٩٧٨ - ص

(٢) ومن قبيل ذلك أحكام المحكمة الادارية العليا حيث قضت بأن «الاستيلاء على مصنع وان كان عملا تنفيذيا وماديا الا أنه لا يتم الا تنفيذًا لقرار ادارى فيختص المجلس بنظره» (المحكمة الادارية العليا فى ٣٠ من نوفمبر ١٩٦٨ لسنة ١٣ رقم (١٤) صفحة ١١٥) ، وقد وصلت المحكمة الادارية العليا قرار رفض وزير الخزانة تقرير معاش استثنائى بأنه قرار ادارى والمحكمة الادارية العليا - حكمها فى ٢٧ من يونيو ١٩٦٩ - السنة ١٤ (١١٨) صفحة ٨٨٨ . وأن امتناع الوزارة عن تنفيذ حكم واجب التنفيذ هو قرار ادارى فيختص به المجلس (المحكمة الادارية العليا - حكمها فى ١٨ من نوفمبر ١٩٦٧ - السنة ١٣ رقم (١٦) صفحة ١٠١ - وأن الأمر بإزالة مبانى خارج خط التنظيم هو قرار ادارى ونيس عملا تنفيذيا - المحكمة الادارية العليا فى ١٨ يناير ١٩٦٩ - السنة ١٣ رقم (٣٤) صفحة ٢٦٤) .

★ ★ وقد أصبحت هذه المحكمة هي المختصة بنظر إشكالات التنفيذ بالنسبة للأحكام الصادرة من القضاء الإداري .

★ ★ وسبب ذلك أنه لا يوجد بمجلس الدولة قاض تنفيذ كما هو الوضع القائم في قانون المرافعات المدنية والتجارية حيث تنص المادة (٢٧٥) - سالفه البيان - على إختصاص قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقفية أيا كانت قيمتها ، كما يختص بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ ويفصل قاضى التنفيذ في منازعات التنفيذ الوقفية بوصفه قاضياً للأمر المستعجل .

فالاختصاص بمنازعة التنفيذ في نطاق القضاء الإداري يكون دائما لمحكمة أول درجة التي يدخل النزاع الأصلي في اختصاصها حتى لو تعلق الأمر بتنفيذ حكم صادر من محكمة الدرجة الأعلى ، وذلك على سند من أن الاشكال في التنفيذ أو المنازعة فيه ، لا يخرج عن كونها دعوى جديدة ينبغي أن تخضع للقواعد العامة في التقاضى .

وبناء على ذلك فإن الاختصاص في هذا الشأن يكون للمحكمة ذات الولاية العامة في المنازعة الادارية حتى لو تعلق الأمر بتنفيذ حكم صادر من محكمة ادارية ، لأن هذه الأخيرة ذات اختصاص محدد ، وبناء على ذلك فمحكمة القضاء الإداري هي المحكمة المختصة دائما بمنازعات التنفيذ في الأحكام الادارية والتي تدخل في اختصاص القضاء الإداري على سند من أنها ذات الاختصاص العام طبقا للمادة ١٣ ، من قانون مجلس الدولة والتي تقول : .

تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المسائل المنصوص عليها في المادة ١٠ ، عدا ماتخص به المحاكم الادارية والمحاكم التأديبية كما تختص بالفصل في الطعون التي ترفع اليها عن الأحكام الصادرة من المحاكم الادارية . ويكون الطعن من نوى الشأن أو من رئيس هيئة مفوضى الدولة .

كذلك يدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري منازعات التنفيذ المحالة اليها من القضاء العادى طبقا للمادة ١١٠ ، من قانون المرافعات والتي تقول : .

وعلى المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، ويجوز لها عندئذ



أن تحكم بغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات وتلزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها .

ويعلق الشراح على هذه المادة بأنها مستحقة بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨<sup>(١)</sup> ، بعد أن كان القضاء قد استقر في ظل القانون الملغى على عدم جواز الاحالة بعد الحكم بعدم الاختصاص اذا كان ذلك راجعا الى سبب متعلق بالوظيفة وكان مبنى هذا القضاء فكرة استقلال الجهات القضائية بعضها عن بعض الآخر وهي فكرة لم يعد لها محل بعد أن تطور القضاء واتحصر في جهتين تتبعا سيادة واحدة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) المستشار/ عز الدين الناصوري والاسناد/ حامد عكاز : بالتطبيق على قانون المرافعات، ص ٢٩٣ - ٢٩٥ .

(٢) استحدث قانون المرافعات الجديد في المادة ١١٠ نصا مؤداه أن على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقا بالولاية بعد أن كان القضاء قد استقر في ظل القانون الملغى على عدم جواز الاحالة بعد الحكم بعدم الاختصاص اذا كان ذلك راجعا الى سبب متعلق بالوظيفة وكان مبنى هذا القضاء فكرة استقلال الجهات القضائية بعضها عن البعض الآخر وهي فكرة لم يكن لها محل بعد تطور القضاء وانحصاره في جهتين تتبعا سيادة واحدة (المذكورة الايضاحية للقانون ، وراجع أيضا التعليق على قانون المرافعات للناصوري وعكاز - الطبعة للثانية - ص ٢٩٣ ، وتقتين المرافعات لمحمد كمال عبد العزيز - الطبعة الثانية) ... وقد أصدرت محكمة النقض العديد من الأحكام في هذا الشأن ننكر منها ما يأتي : ان المادة ١١٠ من قانون المرافعات قد جرى نصها بأن «على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها ، فقد رأى المشرع تبسيط الاجراءات في صدد الأحكام المتعلقة بالاختصاص النص على وجوب أن تأمر المحكمة بإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة في كل حالة من الحالات التي تقضى فيها بعدم اختصاصها بنظرها ، ولو كان القضاء بعدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم اختصاص المحكمة ولايا بنظر الدعوى على أن الاختصاص بالفصل في الطعن في القرار الإداري آنف الذكر ينعقد للقضاء الإداري ، غير أنه اقتصر على الحكم بعدم الاختصاص ولم يأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري فإن الحكم يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص » (الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ٨١/١٢/٣٠ - السنة ٣٢ - العدد الثاني - ص ٢٤٩٦) ... «أن المشرع في المادة ١١٠ من قانون المرافعات يلزم المحكمة غير المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة كما يلزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها مما يجعل رفع الدعوى أمام المحكمة غير المختصة مؤبدا بذاته الى نظرها وكأنه إجراء من -

وجدير بالملاحظة أن محكمة النقض قد أرست بعض القواعد المتعلقة بالاحالة والمشار إليها بالمادة السابقة ، ففي مجال عدم إعادة تحضير الدعوى تقول المحكمة :

«على المحكمة المحال إليها الدعوى أن تنظرها بحالتها التي أحيلت بها ، ومن ثم فإن ما تم صحيحا من إجراءات قبل الاحالة يبقى صحيحا بما في ذلك إجراءات رفع الدعوى وتتابع الدعوى سيرها أمام المحكمة المحال إليها الدعوى من حيث انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التي أحالتها ، فإذا ما تمت تهيئة الدعوى للمرافعة بإجراءات

إجراءات رفعها أمامها فتعتبر الدعوى وكأنها قد رفعت منذ البداية أمامها وتكون العبرة في تاريخ رفعها هو يرفع الدعوى أمام المحكمة غير المختصة ، ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن على المحكمة المحال إليها الدعوى أن تنظرها بحالتها التي أحيلت بها ومن ثم فإن ما تم صحيحا من إجراءات قبل الاحالة يبقى صحيحا بما في ذلك إجراءات رفع الدعوى وتتابع جلساتها أمام المحكمة المحال إليها الدعوى من حيث انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التي أحالتها (الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨٢/١١/٢١ - السنة ٣٣ - العدد الثاني ص ١٠١٢) . وأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم النهائي ولو اشتمل على خطأ في القانون تكون له قوة الأمر المقضى التي تعلق على اعتبارات النظام العام . لما كان ذلك وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة القضاء الإداري قد قضت بتاريخ ١ مارس سنة ١٩٧٦ بعدم اختصاصها ولايا بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة وقد أصبح هذا القضاء نهائيا بعدم الطعن عليه ، وكانت المحكمة المحال إليها الدعوى تلزم بنظرها تطبيقا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات ، فإنه يتمتع على الخصوم فيها إعادة طرح مسألة الاختصاص الولائي من جديد (الطعن رقم ٥٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ٨١/١/١١ - السنة ٣٢ - العدد الأول ص ١٤٩) ، إن المشرع لم يربط البطلان جزاء على رفع الاستئناف إلى محكمة غير مختصة ، بل أنه لم يعرض لهذه المسألة بنص خاص ، ومن ثم تنطبق عليه القواعد المقررة بشأنها أمام محكمة الدرجة الأولى صلا بالمادة ٢٤٠ من قانون المرافعات ، ولما كان مفاد المادة ١١٠ من هذا القانون أنه إذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وجب إحالتها إلى المحكمة المختصة ، وتلتزم المحكمة المحال عليها الدعوى بالاحالة سواء كانت من طبقة المحكمة التي قضت بها أو من طبقة أعلى أو أنى منه ، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الاستئناف رفع ابتداء إلى المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية في الموعد القانوني ، قضت تلك بعدم اختصاصها بنظره وإحالته إلى محكمة الاستئناف - المختصة - فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم حكم الاحالة وقضى في الاستئناف المحال إليه شكلا وموضوعا فإنه لا يكون قد خالف القانون، (الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٥ - السنة ٣١ - العدد الثاني ص ١٣٨٠) .

(مشار إلى هذه الأحكام بمؤلف المستشار - السيد خلف محمد قضاء المحاكم الجزئية والإينائية سنة ١٩٨٨ ص ١١٤ - ١١٥ هامش) .

صحيحة أمام المحكمة فلا يقتضى الأمر من المحكمة المحال إليها اتخاذ إجراءات جديدة لتحضيرها<sup>(١)</sup> .

وفي مجال تطبيق النص الوارد بالمادة ١١٠، سألقة الذكر على الهيئات ذات الاختصاص القضائي تقول محكمة النقض مايلي : - .

و.... إذا كانت المنكرة الإيضاحية لتلك المادة ١١٠، قد أشارت الى جهتي القضاء الأساسيتين العادى والادارى إلا أن النص سالف الذكر قد جاء عاماً مطلقاً ينطبق أيضاً إذا ما كانت الدعوى داخلة فى اختصاص هيئة ذات اختصاص قضائى كهيئات التحكيم لتوافر العلة التى يقوم عليها حكم النص ..<sup>(٢)</sup> .

ويسير القضاء الادارى فى نفس هذا الاتجاه ، وفى ذلك تقول المحكمة الادارية العليا : ومن حيث أن المحكمة سبق لها أن قضت بأن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها - أى بالفصل فى موضوعها - ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وأن المشرع إنما استهدف من ايراد حكم هذا النص حسم المنازعات ووضع حد لها حتى لا تتقاذفها أحكام عدم الاختصاص من محكمة لأخرى ، وفى ذلك ما فيه من مضية لوقت القضاء وحماية من تناقض أحكامه .. ولأنه إزاء صراحة نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات وإطلاقه فقد بات ممتنعاً على المحكمة التى تحال اليها الدعوى بعد الحكم بعدم الاختصاص من المحكمة المحيلة أن تعاود البحث فى موضوع الاختصاص أيا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص والأسباب التى بنى عليها حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة ، إذ قدر المشرع أن الاعتبارات التى اقتضت الأخذ بهذه القاعدة تسمو على مايتطلبه

(١) محكمة النقض فى ١٩٦٣/٢/٧٠ - المكتب القنى - السنة ١٤ ق - ص ٩٨٦ .

(٢) محكمة النقض فى ١٩٧٩/٢/٢٤ - ملعن ٦٣٤ - ص ٤٥ .

التنظيم القضائي عادة من تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى ، وبمراعاة الزام المحكمة المحال اليها للدعوى وهو ما يكاد يؤدي الى انعدام حالات التنازع السلبى تقريبا فى العمل<sup>(١)</sup> .

ومن وجهة نظرنا نرى أن هذا الحكم جاء جامعا مانعا ووضع القواعد الأصولية فى موضوع الاحالة ، غير أنه من المتصور وقوع بعض الصعوبات مثل حالة الاحالة الى محاكم مجلس الدولة نون تحديد محكمة القضاء الادارى .

وسوف نعرض بعض الاحكام الحديثة فى هذا الشأن بالباب المتعلق بهذا الموضوع .

---

(١) المحكمة الادارية العليا فى ١٢/٢٠/١٩٧٥ - القضية ٥٩٥ - من ١٧ ق .

## الباب الثامن

أهم المبادئ العامة في عدم الاختصاص المحلي والنوعى والولائى وتطبيقات قضائية حديثة ، مع عرض لأهم القواعد القانونية في منازعات التنفيذ وأشكالاته .



## الباب الثامن

أهم المبادئ العامة في عدم الاختصاص المحلي والنوعى  
والولائى وتطبيقات قضائية حديثة مع عرض لأهم القواعد  
القانونية فى منازعات التنفيذ واشكالاته  
ويشتمل هذا الباب على فصلين وهما :

### الفصل الأول

أهم المبادئ العامة فى عدم الاختصاص المحلى والنوعى  
والولائى مع تطبيقات قضائية حديثة

### الفصل الثانى

عرض لأهم القواعد القانونية فى منازعات التنفيذ واشكالاته





## الفصل الأول

أهم المبادئ العامة فى عدم الاختصاص المحلى والنوعى والولاى مع وتطبيقات قضائية حديثة

( أولا ) : أهم المبادئ العامة فى الاختصاص المحلى والنوعى والولاى :

بادئ ذى بدء فإن المادة (١١٠) من قانون المرافعات بالنسبة للدعاوى العادية تنص على أنه اذا قضى بعدم الاختصاص (المحلى أو النوعى أو الوظيفى) تعين على المحكمة أن تشفع ذلك باحالة الدعوى الى المحكمة المختصة (محليا أو نوعيا أو وظيفيا) وعندئذ تلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها ، فهل تنطبق المادة ١١٠ على الدعاوى المستعجلة - أى هل يقضى القضاء المستعجل باحالة الدعوى الى المحكمة المختصة عندما يحكم بعدم اختصاصه بنظرها ؟

★ ★ للجابة على ذلك نقول :

اذا كان الاختصاص محليا فان القضاء المستعجل يتعين أن يشفع الحكم بعدم الاختصاص المحلى باحالة الدعوى الى المحكمة المختصة محليا . وكذلك الشأن فى عدم الاختصاص الوظيفى اذا اتضح له أن الدعوى المستعجلة المرفوعة أمامه خارجة عن اختصاصه وظيفيا ، لدخولها فى ولاية جهة قضاء أخرى ، كأن ترفع الدعوى المستعجلة أمام قاضى الأمور المستعجلة بطلب اثبات حالة تتعلق بعقد ادارى أو بقرار ادارى أو دعوى حراسة مستعجلة تتصل بعقد ادارى ، فان للقاضى المستعجل حين يقضى بعدم اختصاصه وظيفيا بنظر الدعوى يتعين عليه أن يحيلها الى جهة القضاء الادارى المختصة بنظر هذه الدعوى المستعجلة . أما اذا كانت الدعوى خارجة عن اختصاص القاضى المستعجل وظيفيا وغير داخله فى اختصاص جهة قضاء أخرى (كما هو الشأن بالنسبة لأعمال الميادة مثلا ، فانه يقضى بعدم اختصاصه ولن تكون هناك احالة لجهة أخرى بطبيعة الحال ويتعين على المحكمة أن تقرر الحكم بعدم الاختصاص الوظيفى واحالة الدعوى الى المحكمة المختصة وظيفيا بنظرها كأن يتضح لها أن الدعوى داخله فى الاختصاص الوظيفى لجهة القضاء الادارى<sup>(١)</sup> أو

(١) الأستاذ/ محمد على راتب ومحمد نصر الدين كامل ومحمد فاروق راتب قضاء الأمور المستعجلة - الطبعة السابعة - ١٩٨٥ - ص ٩٦ - ٩٩ .

يتضح لها أن الدعوى تدخل فى الاختصاص الوظيفى لاحدى اللجان القضائية التى لها اختصاص مستقل عن جهتى القضاء العادى والادارى ، أما بالنسبة للاختصاص النوعى ففى أمره تفصيل : فهناك حالات لا خلاف فى انطباق المادة (١١٠) عليها عند الحكم بعدم الاختصاص النوعى ، كأن يحكم القضاء الموضوعى بعدم الاختصاص النوعى ، لأن الدعوى المستعجلة داخله فى اختصاص المحكمة المستعجلة نوعيا دون محكمة الموضوع (الكلية أو الجزئية)<sup>(١)</sup> وكذلك الشأن اذا رفعت أمام القضاء المستعجل دعوى موضوعية بحتة ، فإنه يقضى بعدم اختصاصه نوعيا بنظرها ويتعين عليه أن يقرن حكمه بالاحالة أمام محكمة الموضوع المختصة (جزئية كانت أو كلية حسب الأحوال : مثال ذلك أن ترفع أمام القضاء المستعجل دعوى يطلب تثبيت ملكية أو مطالبة بدين أو مطالبة بتعويض أو غير ذلك من الطلبات الموضوعية البحتة التى تختص بها محكمة الموضوع (جزئية كانت أو كلية حسب الأحوال)<sup>(٢)</sup> . أما اذا قضى بعدم اختصاص القضاء المستعجل نوعيا بنظر الدعوى بسبب افتقارها الى أحد ركنى اختصاصه (الاستعجال وعدم المساس بالموضوع) فإن هذا الحكم لا يقرن بحالة الدعوى الى محكمة الموضوع ، بل أن المحكمة المستعجلة تقصر حكمها - فى هذه الحالة - على عدم اختصاصها بنظر الدعوى ويمتنع عليها أن تشفع حكمها بحالتها الى محكمة الموضوع لأنه بالحكم بعدم الاختصاص نوعيا فى مثل هذه الدعوى (لائتفاء الاستعجال أو المساس بأصل الحق) تنتهى الخصومة

(١) كأن ترفع الدعوى المستعجلة - بصفة مستقلة غير تابعة - أمام المحكمة الكلية أو أمام محكمة جزئية من المحاكم التى يتمتع اختصاصها بنظر قضايا الموضوع ، وليست لها صفة مستعجلة (كالمحاكم الجزئية بالقاهرة مثل عابدين الجزئية أو مصر الجديدة الجزئية أو الوايلي الجزئية ، والمحاكم للجزئية بالاسكندرية مثل المطايرين أو كرموز الجزئية) فلها تكون غير مختصة نوعيا بنظر الدعوى ويتعين عليها عند الحكم بعدم الاختصاص النوعى أن تقرن ذلك بالاحالة الى المحكمة المستعجلة المختصة نوعيا .

(\*) بالنسبة للاشكل الأول فى التنفيذ فاذا أقيم أمام محكمة غير مختصة فإن أثره فى إيقاف التنفيذ يظل قائما حتى تحكم فيه المحكمة المختصة ولاتها .

(٢) تقول محكمة النقض أنه اذا تبين للقضاء المستعجل أن المطلوب منه حسب الطلبات الأصلية أو المعدلة هو طلب موضوعى - فصل فى أصل الحق - فيتعين عليه أن يحكم بعدم اختصاصه ويحيله الى محكمة الموضوع المختصة بالطلب المعروض عليه عملا بالمادتين ١٠٩ و ١١٠ من قانون المرافعات . (نقض ١٩٧٩/٦/٢٠ - المكتب اللغوى ٣٠ - ٦٨٩ - وبهذا المعنى أيضا نقض ١٩٧٧/٦/٢٢ - المكتب اللغوى ٢٨ - ١٤٧٠ - وقال الحكم الأخير أنه اذا كان البين من الأوراق أن الدعوى رفعت ابتداء أمام القضاء المستعجل بطليين هما :

أمام القضاء المستعجل ولا يبقى منها ما يجوز إحالته لمحكمة الموضوع طبقاً للمادة ١١٠ من قانون المرافعات إذ أن المدعى طلب في دعواه هذا الأمر باتخاذ إجراء وقضى وهذا الطلب لا تختص به استقلالاً محكمة الموضوع ، ولا تملك المحكمة تجويره من طلب وقضى الى طلب موضوعي ، لأن المدعى هو الذى يحدد طلباته فى الدعوى . ويلاحظ أن المحكمة المستعجلة ان هى أخطأت - فى هذه الحالة - ولم تكتف بالحكم بعدم الاختصاص بل شفعته بإحالة الدعوى - خطأ - الى محكمة الموضوع فإن محكمة الموضوع يتعين عليها أن تقضى بعدم قبول هذه الدعوى التى أحيلت عليها خطأ ، لأنها تكون قد طرحت عليها بغير الطريق الذى رسمه القانون ل طرح الدعوى على المحكمة (وهو ايداع صحيفةها بقلم الكتاب ثم اعلانها الى المدعى عليه .

★ ★ وقد أثير جدل - فى فترة من الفترات - حول ماإذا كانت جهة القضاء الادارى عندما تحال اليها الدعوى من جهة القضاء العادى ، تلتزم بهذه الاحالة من عدمه ؟ فذهبت بعض الأحكام الى القول بأن ما ورد بنص المادة ١١٠ مرافعات (من التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها) لا يخل بحق محاكم جهة القضاء الادارى من عدم التزامها بالاحالة للأسباب التى بنيت عليها بحيث اذا رأت أنها - على الرغم من الاحالة - غير مختصة بنظر الدعوى وجب عليها الحكم بعدم اختصاصها دون أن تحيل الى المحكمة الأخرى التى استفتت ولايتها بحكمها القطعى الذى صدر منها بعدم الاختصاص<sup>(١)</sup> ولكن المحكمة الادارية العليا قد علنت فى حكم حديث لها - عن قضائها السابق وأوضحت أنه ازاء صراحة المادة ١١٠ مرافعات فقد أضحت من الممتنع على المحكمة التى تحال اليها الدعوى بعد الحكم فيها بعدم الاختصاص أن تعاود البحث فى الاختصاص مرة أخرى أيا كانت طبيعة المنازعة

---

٢ الطرد والتسليم وكان الطالبان مؤسسين على ملكية المدعى للطالبان موضوع النزاع وغصب المدعى عليه لها فانهما بهذه المثابة طالبان موضوع بيان رفعاً خطأ الى محكمة الأمور المستعجلة ، حالة أن المحكمة المختصة بهما هى محكمة الموضوع ويكون الحكم اذ قضى بعدم اختصاصه بنظرهما والاحالة قد أصاب صحيح القانون .

(١) المحكمة الادارية العليا فى ١٩٧٤/٤/٢٨ - المكتب الفنى - ١٩ - ٣١٩ ، وحكمها فى ١٩٧٨/٣/٢٦ طعن ١٢١٣ ، ١٢١٦ ، ١٢١٨ لسنة ١٨ ق ، وحكمها فى ١٩٧٨/٣/٢٦ طعن ١٩/٢٣ ق .

المطروحة أمامها ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص أو الأسباب التي بنى عليها ولو كان الاختصاص متعلقا بالوظيفة ، إذ قرر المشرع أن الاعتبارات التي اقتضت الأخذ بهذا النظر تسمو على ما يتطلبه التنظيم القضائي من عدم تمليط قضاء على قضاء محكمة أخرى<sup>(١)</sup> .

#### (ثانيا) تطبيقات قضائية حديثة :

من الأحكام الحديثة التي لم تنتشر، والصادرة من القضاء العادي والقضاء الإداري في عدم الاختصاص والإحالة (المتعلقة بإشكالات التنفيذ) ما يلي :

منازعات إشكالات التنفيذ التي أقيمت أمام القضاء العادي وحكم في بعضها بعدم الاختصاص الولائي ، والإحالة إلى محكمة القضاء الإداري .

( ١ ) نعرض الحكم الصادر من محكمة القاهرة للأمور المستعجلة «الدائرة الثامنة» والصادر في ١٩٨٩/١٠/٣١ في القضية رقم ٢١٠١ لسنة ١٩٨٩ مستعجل القاهرة . وانتهت المحكمة بالحكم بعدم اختصاصها ولائيا بنظر المنازعة وأحالته بحالتها إلى محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ، ولأهمية هذا النموذج من الأحكام التي قضى فيها بعدم الاختصاص الولائي والإحالة طبقا للمادة (١١٠) مرافعات ننشر هذا الحكم كاملا فيما يلي :

---

(١) المحكمة الإدارية في العليا ١٩٨١/٦/٢٦ - طعن رقم ٢٦/١٤١٧ ق .

★ جاء بأحكام النقض المتعلقة بعدم الاختصاص مايلي :

يجرى نص المادة ١١٠ مرافعات بأنه «على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتجاوز لها عندئذ أن تحكم بفرامة لا تجاوز عشرة جنيتها وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها وقد رأى المشرع تبسيطا للجراء في صدد الأحكام المتعلقة بالاختصاص للنص على وجوب أن تأمر المحكمة بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة في كل حالة من الحالات التي تقضى فيها بعدم اختصاصها بنظرها . ولو كان القضاء بعدم الاختصاص متعلقا بالولاية . (الطعن رقم ٨٢٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣) .

بسم الله الرحمن الرحيم  
باسم الشعب  
محكمة القاهرة للأموال المستعجلة  
الدائرة الثامنة

الجلسة المدنية المنعقدة علنا بمرأى المحكمة في يوم الثلاثاء الموافق  
١٩٨٩/١٠/٣١ برئاسة السيد الأستاذ/ نبيل عزيز إبراهيم رئيس المحكمة  
وبحضور السيد/ .....  
أمين السر

صدر الحكم الآتي  
في القضية رقم ٢١٠١ لسنة ١٩٨٩ مستعجل القاهرة  
المرفوعة من السيد/ رئيس مجلس إدارة البنك .....  
ومحله المختار قطاع الشؤون القانونية بمقر البنك ب.....

مُنْصَد

- ١ - السيد/ ..... يعلن بمقر أقالمته ب.....  
ممنشكلى ضده  
٢ - السيد/ محضر أول محكمة قصر النيل الجزئية يعلن سيادته بمقر وظيفته بعايدين

المحكمة

بعد سماع المرافعة ومطالعة الأوراق .

حيث تخلص الوقائع في أن البنك الممنشكلى ممثلًا في رئيس مجلس إدارته قد  
أقام الاشكال المائل قبل الممنشكلى ضدّهما الثاني بصفته وذلك بصحيفة أودعت بقلم  
كتاب هذه المحكمة في ١٩٨٩/٧/٦ وأعلنت لهما قانونًا ، التمس في ختامها الحكم :  
أولاً : بقبول الاشكال شكلاً . وثانياً : وفي الموضوع بوقف تنفيذ الحكم الصادر في  
٨٩/٦/١٩ في الدعوى رقم ٢٠٩٩ لسنة ٤٣ ق محكمة القضاء الإدارى دائرة  
الجزاءات مع إلزام الممنشكلى ضده بالسداد ماريق ومقابل أتعاب المحاماة .

وقال شرحاً لذلك أن الممنشكلى ضده الأول قد أصدر قراراً بنقله مديراً لإدارة  
الشؤون القانونية بفرع البنك بأسبوط فأقام الدعوى رقم ٢٠٩٩ لسنة ٤٣ ق أمام مجلس  
الدولة والتي قضى فيها بجملة ١٩٨٩/٦/١٩ بقبول الدعوى شكلاً وبايقاف تنفيذ  
القرار المطعون فيه رقم (٩٩) لسنة ١٩٨٩ والصادر في ١٩٨٩/٢/٢٣ بنقل المدعى

الى وظيفة مدير ادارة الشؤون القانونية لبنك أسيوط وألزمت جهة الادارة المدعي عليها بالمصاريف وأمرت بإحالة الدعوى الى هيئة مفوضى الدولة لتجهيزها واعداد تقرير بالرأى القانونى فى موضوعها ولما كان البنك يستشكل فى تنفيذ ذلك الحكم لأسباب حاصلها أولا : عدم اختصاص مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى . ثانيا : أن المستشكل ضده قد نفذ القرار فعلا وباشر عمله ببنك .... بمحافضة أسيوط مما يكون معه الحكم قائما على غير أساس . ثالثا : أن الحكم المستشكل فيه قد قضى بمالم يطلبه المستشكل ضده ، رابعا : وعلى فرض بأن مجلس الدولة وهو المختص بنظر الدعوى فانه لما كان قرار النقل لا يحتوى على جزاء تعسفى ومن ثم فلا تكون دائرة الجزاءات مختصة به ومن ثم فقد أقام اشكاله المائل بطلباته سألقة البيان .

وحيث أنه لدى نظر الدعوى بجلسات المرافعة فقد مثل طرفى التداعى كل بوكيل عنه والحاضر عن المستشكل أدخل رئيس مجلس ادارة بنك ..... بمحافضة أسيوط وذلك بصحيفة تأشّر عليها بالجدول وأعلنت له قانونا ليصدر الحكم فى مواجهته والحاضر عن المستشكل ضده الأول قدم حافظة مستندات طويت على الصورة التنفيذية من الحكم المستشكل فيه وإعلان بتنفيذ الحكم مؤرخ ١٩٨٩/٧/٤ كما قدم مذكرة بدفاعه دفع فيها بعدم اختصاص المحكمة ولائيا وبجلسة المرافعة الأخيرة قررت المحكمة حجز الدعوى للنطق بالحكم فيها بجلسة اليوم .

وحيث أنه عن الدفع المبدى من المستشكل ضده الأول بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الاشكال فانه لما كان قاضى الأحوال الشخصية أيا كان مبنى المنازعة كما وأنه باعتباره فرعا من محاكم القانون العام المختصة بكل ما يتعلق بالمال من تصرفات تنصب على حقوق مدينه سواء بالانشاء أو بالازالة أو للتنفيذ وعلى ذلك فانه يختص بجميع منازعات تنفيذ أحكام المحاكم الادارية<sup>(١)</sup> الا اذا كان مبنى الاشكال أمر من الأمور التى نص عليها قانون مجلس الدولة ولا مثل لها فى قانون المرافعات ، كما يختص بنظر المنازعات فى تنفيذ أحكام الهيئات أو اللجان التى يمنحها المشرع اختصاصا قضائيا مادام أن التنفيذ فى جميع هذه الحالات يمس ملكية المال أو حيازته وعلى ذلك فان قاضى التنفيذ يختص بنظر

---

(١) لوحظ لنا أن الحكم أخطأ فى عبارة «المحاكم الإدارية - والحقيقة أن التعبير الصحيح هو أحكام القضاء الإدارى، نظرا لأن المحاكم الإدارية غير محكمة القضاء الإدارى وغير المحكمة الإدارية العليا .

منازعات التنفيذ في الأحكام الصادرة من غير جهة القضاء العادي بشروط ثلاثة أن لا ينص القانون صراحة على أن هذه المنازعة من اختصاص جهة أو هيئة ، وثانيها أن يكون التنفيذ على المال أو يكون مآله التنفيذ على المال ، وثالثا : أن ينفذ قاضي التنفيذ القيود التي يفيد بها عند نظر منازعات التنفيذ في الأحكام المدنية (في هذا المعنى القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ المستشار الناصوري وحامد عكاز - طبعة ٨٦ ص ٧١٢ ومابعدا) .

لما كان متقدم وكان الحكم المستشكل فيه تنفيذه والصادر من محكمة القضاء الإداري قد قضى بإيقاف القرار المطعون فيه والخاص بنقل المستشكل ضده ومن ثم فإن المنازعة في تنفيذ هذا الحكم تكون بالتالي قد فقدت شروط اختصاص قاضي التنفيذ بنظرها باعتبارها تتعلق بقرار إداري وأن التنفيذ لا ينصب على المال مما يكون معه الدفع المبدئي من المستشكل ضده الأول قد صادف صحيح الواقع والقانون مما تقضى معه المحكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبإحالتها بحالتها إلى محكمة القضاء الإداري المختصة ولائيا بنظرها وذلك عملا بمقتضى نص المواد ١١٠ ، ١١١ ، ١١٣ مرافعات مع إبقاء الفصل في المصاريف للحكم المنهي للخصومة عملا بمفهوم المخالفة لنص المادة ١٨٤/١ من قانون المرافعات .

#### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة في مادة تنفيذ وقتية :

بعدم اختصاصها ولائياً بنظر المنازعة وإحالتها بحالتها إلى محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة وأبقت الفصل في المصاريف وعلى قلم كتاب المحكمة تحديد جلسة لنظر الاشكال واخطار الخصوم بكتاب مسجل يعلم الوصول .

رئيس المحكمة ،

أمين السر ،

★ ★ ★

(٢) : منازعات الاشكالات التنفيذ التي أحيلت من القضاء العادي إلى محكمة القضاء الإداري وتصدت للحكم فيها :

(١) تعرض الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بدائرة منازعات الأفراد والهيئات، في الدعوى رقم ٥٩٢٦ لسنة ٤٤ ق والصادر بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣١ في الاشكال في التنفيذ رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٩٠ الذي كان مقاما أمام الدائرة (٥)

مستعجل بمحكمة عابدين وأحيل الى محكمة القضاء الادارى للاختصاص الولاى  
وقضت محكمة القضاء الادارى بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بالاستمرار  
فى تنفيذ الحكم المستشكل فيه ، ولأهمية هذا النموذج من الأحكام ننشر هذا الحكم  
الحديث كاملا فيما يلى :

بسم الله الرحمن الرحيم  
باسم الشعب  
مجلس الدولة  
محكمة القضاء الادارى  
دائرة منازعات الأفراد والهيئات

بالجلسة المنعقدة علنا يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٠/٧/٣١  
برئاسة السيد الأستاذ المستشار/ محمد عبد الرحمن سلامه نائب رئيس المجلس  
وعضوية السدين الامتاذين/ ادوارد غالب سيفين وكيل المجلس  
السيد محمد العوضى وكيل المجلس  
وحضور السيد الأستاذ المستشار/ ابراهيم الصغير ابراهيم مفوض الدولة  
ومكرتاريسه السيد/ سامى عبدالله أمين السر

أصدرت الحكم الآتى  
فى الدعوى رقم ٥٩٢٦ لسنة ٤٤ ق  
المقامة من :  
دكتور/ .....

ضد  
السيد/ رئيس مجلس الوزراء وآخرين

الوقائع :

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٠  
طلب فى ختامها الحكم باستمرار تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٩٢٨ لسنة  
٤٤ ق بجلسة ١٩٩٠/٥/٨ مع الأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته الأصلية بدون  
اعلان .



وقال شرجا للدعوى أنه حصل على حكم لصالحه بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فى الدعوى رقم ٢٩٢٨ لسنة ٤٤ ق بجلسة ١٩٩٠/٥/٨ وأعلن الحكم وتم تقديمه الى الصادر ضدهم لتنفيذه واقامة مرادق الاحتفال بنكرى الزعيم مصطفى النحاس يوم ١٩٩٠/٦/١٤ وهو ما يعنى قيام الجهة الادارية بتسليم التصريحات اللازمة التى بدونها لا يمكن تنفيذ الحكم الا أن الجهة الادارية أقامت اشكالا كيديا بطلب وقف تنفيذ الحكم أمام محكمة القاهرة للأمر المستعجلة وغير المختصة . ويخلص المدعى الى طالب الحكم بطلباته .

وتحدد لنظر الدعوى جلسة ١٩٩٠/٧/٢٤ وحضر المدعى وقدم حافظة مستندات طويت على الصورة التنفيذية للحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بجلسة ١٩٩٠/٥/٨ فى الدعوى ٢٩٢٨ لسنة ٤٤ ق ، كما قدم ما يفيد اعلان الحكم والتنبيه بالتنفيذ وصورة من محضر تنبيه بوقف تنفيذ القرار مؤرخ ١٩٩٠/٦/١٢ رقم ١٦٣ تنفيذ، وثابت فيه أنه أقيم اشكال فى التنفيذ رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٩٠ م أمام الدائرة (٥) مستعجل عابدين . وقررت المحكمة النطق بالحكم بجلسة ١٩٩٠/٧/٣١ م .

وبجلسة اليوم صدر الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع الايضاحات وبعد المناولة .

من حيث أن المدعى يطلب الحكم بالاستمرار فى تنفيذ الحكم الصادر لصالحه فى الدعوى رقم ٢٩٢٨ لسنة ٤٤ ق بجلسة ١٩٩٠/٥/٨ م .

ومن حيث أنه من المعتبر عليه وفقا لقضاء هذه المحكمة أنه اذا كان الاشكال المبدى من الصادر ضده الحكم هو الصورة الطبيعية للاشكال الا أنه يجوز لطالب التنفيذ أن يقيم اشكالا يطلب فيه الاستمرار فى تنفيذ الحكم اذا ما اعترضت تنفيذه مشاكل أو عقبات .

ومن حيث أن الحكم المستشكل فى تنفيذه قضى فى منطوقه بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فيما تضمنه من رفض عقد اجتماع للاحتفال بنكرى الزعيم مصطفى النحاس .

ومن حيث أن المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه : «لا يرتب على الطعن أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك ... وأن مؤدى هذا النص أنه لا يسوغ الامتناع عن تنفيذ حكم صادر من محكمة القضاء الادارى مادام أن دائرة فحص الطعون لم تأمر بوقف تنفيذه .

ومن حيث أنه لم يثبت من الاوراق أن دائرة فحص الطعون أمرت بوقف تنفيذ الحكم المطلوب بالاستمرار فى تنفيذه فمن ثم فلا يجوز لجهة الادارة الامتناع عن تنفيذه وذلك اعمالا لما نصت عليه المادة ٧٢ من الدستور ، ولا عبرة فى هذا الصدد بالاشكال المقام من الجهة الادارية أمام محكمة عابدين المستعجلة .

ومن حيث أنه ترتبنا على ما تقدم يكون من المتعين القضاء بالاستمرار فى تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى .

ومن حيث أن الجهة الادارية وقد خسرت الدعوى فانها تلتزم بمصروفاتها .

#### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة : بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بالاستمرار فى تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٩٢٨ لسنة ٤٤ ق بجلسة ١٩٩٠/٥/٨ ، وألزمت الجهة الادارية المصروفات .

رئيس المحكمة  
توقيع

سكرتير المحكمة ،  
توقيع

(٣) تعرض الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى «دائرة منازعات الأفراد والهيئات (أ)» والصادر بتاريخ ١٩٩١/٢/١٩ فى الدعوى رقم ٦٦٩٥ لسنة ٤٣ ق فى الاشكال فى التنفيذ رقم ٦٢٥٦ لسنة ١٩٨٩ مستعجل القاهرة المحال بجلسة ١٩٨٩/٦/١٢ ، حيث قضت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بعدم اختصاصها ولايا بنظر الاشكال واحالته لمحكمة القضاء الادارى للاختصاص ، وقضت محكمة القضاء الادارى بقبول الاشكال وفى الموضوع برفضه .

ولأهمية هذا النموذج من الأحكام ننشر هذا الحكم الحديث كاملا فيما يلى :

بسم الله الرحمن الرحيم  
باسم الشعب  
مجلس الدولة - محكمة القضاء الإداري  
دائرة منازعات الأفراد والهيئات (أ)

بالجلمة المنعقدة علنا فى يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩١/٢/١٩  
برئاسة السيد الأستاذ المستشار/نبيل أحمد سعيد نائب رئيس مجلس الدولة  
ورئيس محكمة القضاء الإداري  
وعضوية السبدين الأستاذين المستشارين/الوارد غالب سيقين وكيل مجلس الدولة  
/ أحمد عبد الفتاح حسن وكيل مجلس الدولة  
وحضور السيد الأستاذ المستشار/ محمد حجازى حسن مفوض الدولة  
ومكرتارية السيد/ سامى عبدالله خليفة أمين السر

أصدرت الحكم الآتى  
فى الدعوى رقم ٤٣/٦٦٩٥ قضائية  
المقامة من :

- ١ - رئيس مجلس الشورى  
٢ - وزير العدل  
٣ - وزير الاعلام  
٤ - وزير الداخلية

ضد

السيد/ ..... بصفته رئيسا لمجلس ادارة ورئيس تحرير جريدة .....

الوقائع

أقام المدعون هذه الدعوى ابتداء بصحيفة أودعت قلم كتاب محكمة القاهرة للأمور  
المستمعلة بتاريخ ١٩٨٩/١/١١ وقبنت بجدولها برقم ١١١ لسنة ١٩٨٩ ت - م  
القاهرة - طالبين فى ختامها الحكم بقبول الاشكال شكلا وفى الموضوع بوقف تنفيذ  
الحكم الصادر بجلمة ١٩٨٩/١/١٠ من محكمة القضاء الإداري فى الدعوى رقم  
٤٢/٦٢٥٦ ق دائرة منازعات الأفراد والزام المستشكل ضده بالمصروفات .

وقالوا شرحا للدعوى أن حكما صدر من محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ٤٢/٦٢٥٦ قى المقامة من المستشكل ضده بيقى بوقف تنفيذ قرار مصادرة العدد رقم ١٠٧ من جريدة ..... ومليترتب على ذلك من آثار ، واذ كان الحكم مجعفا بحقوق المدعين فقد أقاموا عنه الاشكال المائل على سند من القول بأن الشخص المعنوى الذى يتولى اصدار صحيفة ..... انما صدر قرار من الجهة المختصة بحله وتأييد ذلك بحكم محكمة القضاء الإدارى الصادر بجلسة ١٩٨٩/١/١٠ فى الدعوى رقم ٤٢/٦٢٢٣ قى ، فمن ثم نعدو وقد انقضت صفة للشخص مصدر الجريدة ومن ناحية أخرى فان الترخيص الصادر لمحلية ..... منظورا أمام المحكمة الادارية العليا والمطعون أمامها فى حكم محكمة القضاء الإدارى الذى استند عليه الترخيص المشار اليه فضلا عن أن الترخيص تم معجبه فعلا بموجب قرار صدر من المجلس الأعلى للصحافة بغير أن يطعن عليه .

وخلص المستشكلون الى أن الحكم المستشكل فى تنفيذه - فضلا عن انعدامه - طعن عليه أمام المحكمة الادارية العليا ومطلوب وقف تنفيذه .

وبجلسة ١٩٨٩/٦/١٢ قضت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بعدم اختصاصها ولائها بنظر الاشكال وإحالاته بحالته الى محكمة القضاء الإدارى للاختصاص وأبقت الفصل فى المصروفات .

وبتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٩ ورد ملف الدعوى الى هذه المحكمة وقيد بجدولها برقم ٤٣ / ٦٦٩٥ قى .

وعينت جلسة ١٩٨٩/١٠/٣١ لنظر الاشكال وتداولت المحكمة نظره على النحو الموضح بمحاضر الجلسات ، وبجلسة ١٩٩٠/١١/٢٧ قررت المحكمة النطق بالحكم بجلسة ١٩٩١/٢/١٩ مع التصريح بتقديم مذكرات ومستندات خلال أربعة أسابيع ، وفات ذلك الأجل ولم تقدم أية مذكرات أو مستندات .

وبجلسة اليوم صدر الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة .

من حيث أن المشتككين يطلبون الحكم بوقف تنفيذ الصادر من محكمة القضاء الإداري بجلسة ١٩٨٩/١/١٠ في الدعوى رقم ١٩٨٩/٢٢٥٦ والذي قضى بوقف تنفيذ قرار مصادرة العدد رقم ١٠٧ من جريدة .....

ومن حيث أن الاشكال استوفى أوضاعه واجراءاته المقررة قانونا ومن ثم فهو مقبول شكلا .

ومن حيث أن المشتككين يقيمون لشكالهم على أن الحكم المطعون فيه جاء مجحفا بحقوقهم بصفاتهم وقام على أسانيد غير صحيحة واقعا وقتلونا وذلك كله على النحو الموضح سلفا .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الاشكال بني على أسباب بسطت تحت نظر المحكمة التي أصدرت الحكم المشتكل في تنفيذه ، ولم يتضمن أية أسباب جديدة طرأت بعد صدوره ، وأن ما وجهه المشتكلون من مطاعن ان هي صحت تصلح أن تكون سببا للطعن في الحكم بالطريق الذي رسمه القانون ولا تستقيم وجها للاشكال في تنفيذه .

ومن حيث أن الحكم المشتكل في تنفيذه هو حكم واجب النفاذ عملا بنص المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي تنص على أنه : لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك .... واذا لم يثبت من الأوراق أن دائرة فحص الطعون أمرت بوقف تنفيذ الحكم المشتكل في تنفيذه فلن الاشكال المائل يعدو مجردا من كل أساس متعيئا رفضه .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم مصروفاتها عملا بنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

#### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع برفضه وألزمت الجهة الادارية المصروفات .

رئيس المحكمة ،  
توقيع

سكرتير المحكمة ،  
توقيع

## الفصل الثاني

عرض لأهم القواعد القانونية في منازعات التنفيذ وإشكالاته  
المتبعة أمام القضاة العادى والإدارى (\*)

ونبينها فيما يلى :

القاعدة الأولى :

تخرج منازعة التنفيذ المتعلقة بقرار إدارى عن اختصاص قاضى التنفيذ ، وتختص  
بها محاكم مجلس الدولة .

القاعد الثانية :

يختص قاضى التنفيذ بالقضاء العادى بمنازعة التنفيذ المتعلقة بقرار الهدم طبقا  
للمادة (٦٠) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم  
العلاقة بين المؤجر والمستأجر .

القاعدة الثالثة :

جرت أحكام المحكمة الادارية العليا على أنه وان كان الأصل أن قاضى التنفيذ  
محوط بحدود اختصاص الجهة القضائية التى يتبعها الا أنه من الثابت أن قاضى التنفيذ  
باعتباره فرعا من الجهة القضائية ذات الاختصاص العام فى نظر جميع المنازعات  
المتصلة بالمال يملك الفصل فى إشكالات تنفيذ الأحكام الصادرة من الجهات القضائية  
الأخرى ، .

(المحكمة الادارية العليا- لدعوى رقم ٩٣ من ١٦ جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨ من ١٣٦) .

★ ★ ونعلق على هذا الحكم يتحفظات معينة وردت بالمتمن ويمكن الرجوع  
اليها ، كما نلاحظ أن هذه القاعدة غير مقصورة على التنفيذ على المال بل تطبق عندما  
يكون مآل التنفيذ منصبا على المال ملكيه أو حيازته .

القاعدة الرابعة :

استقرت أحكام المحكمة الادارية العليا على أن قرارات توقيع الحجز الإدارى

(★) نعرض القواعد المتعلقة بمنازعات التنفيذ أمام القضاء العادى حتى يمكن إستلهاهم ما يصلح  
منها أمام القضاء الإدارى بعد إجراء الملاحظات التى تتفق مع طبيعة الدعوى الادارية كدعوى  
إستيفائية وإستفامية ، وذلك فضلا عن عرض القواعد المعمول بها أمام القضاء الإدارى .

ليست من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المتعلق بتعريف القرار الادارى .

( المحكمة الادارية العليا - القضية رقم ١١٧٤ من ١٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣٠ - ص ١٥ - قاعدة ٥٩ - ٣٨١ ) .

#### القاعدة الخامسة :

الحكم الصادر من المحكمة التأديبية ( العلية أو العليا ) يصلح مندأ تنفيذياً بالرغم من الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا طالما لم تأمر دائرة فحص الطعون بوقف التنفيذ .

( تراجع المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ) .

#### القاعدة السادسة :

يجب تكملة السند التنفيذى بسند آخر اذا كان السند التنفيذى يشير اليه صراحة بشرط أن يكون السند اللاحق موضعاً تاماً أنه يكمل السند الأول أو يعتمد عليه فى التكملة . وعند التنفيذ يقدم السندان : السند التنفيذى ، والسند الذى يشير اليه معا على أنه يلاحظ أن تكون الاشارة الواردة فى السند التنفيذى إلى سند آخر موجودة وقت تكوينه ، يكمل بها السند ما نقصه من شروط الحق .

ولهذا حكم بأنه لا يجوز تنفيذ الحكم الذى يلزم المحكوم عليه برد أشياء معينة ، وفى حالة تخلفه عن الرد يدفع قيمتها التى يحددها الخبير . ذلك أن المبلغ الذى يجب دفعه يحدده الخبير بعد الحكم ، ولا تكفى مجرد الاشارة الى تقدير الخبير لتكملة نقص للسند التنفيذى .

( استئناف مخطط ٢١ يونيو ١٩٦٨ - مشار اليه بمؤلف المكتور/ فتوى والى بالتنفيذ الجبرى من ١٩٨٨ ص ١٣٧ متن وملامش ) .

#### القاعدة السابعة :

يجب أن تكون الصورة التنفيذية فى حيازة طالب التنفيذ ، وهذه الحيازة يجب أن تكون مشروعة أى أن يكون طالب التنفيذ هو الشخص الذى أعطيت له هذه الصورة أو خلف هذا الشخص أو وكيل أى منهما .

( يراجع مرجع مسبقه ، بالتنفيذ الجبرى، بند ٢٨ - ص ٤٩ ) .

### القاعدة الثامنة :

فى حالة ضياع الصورة التنفيذية لا يكفى لاجراء التنفيذ اثبات سبق صدور الصورة وعدم استعمالها ، بل يجب الحصول على صورة أخرى .

وقد حكم بأنه اذا قضت المحكمة التى أصدرت الحكم أو الأمر برفض الادعاء بفقد الصورة التنفيذية الأولى استنادا الى خلو الأوراق فان هذا القضاء هو فى حقيقته قضاء فى الدعوى بحالتها ، ويجوز رفع الدعوى من جديد بعد تصحيح هذه الحالة أو تغييرها .

( نكض منى ٣ يناير ١٩٨٧ فى الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٤٣ ق ) .

وإذا إدعى خلف الدائن ضياع الصورة المعطاة لسلفه فعليه أيضا الالتجاء الى القضاء للحصول على صورة أخرى .

### القاعدة التاسعة :

لا يكفى وجود صورة تنفيذية بيد الدائن لتحويله الحق فى التنفيذ الجبرى بل يجب أن يكون السند ذا قوة تنفيذية ، فاذا حدث وأخطأ كاتب المحكمة فوضع الصيغة التنفيذية على حكم قابل للاستئناف غير نافذ على الصورة التنفيذية فان ذلك لا يكفى لاجراء التنفيذ .

( بنى سويل الابتدائية - ٤ نوفمبر ١٩٥٠ - المحاماة ٣١ - ١٤١٧ - ٤٠٨ ) .

فاذا أجرى التنفيذ فعلا بموجب هذه الصورة فان التنفيذ يقع باطلا .

( الأمور المستعجلة بالقاهرة - ١١ ديسمبر ١٩٥٠ - المحاماة ٣١ - ١٠١١ - ٣٠٢ ) .

وقد حكم بأن هذا البطلان لا يصححه أن يحوز الحكم القوة التنفيذية بعد وضع الصيغة التنفيذية وإعلان السند التنفيذى للمدين .

### القاعدة العاشرة :

يجب أن يكون حق طالب التنفيذ مستحق الأداء ، ولهذا فانه اذا كان هذا الحق احتماليا أو مقيدا بأى وصف فانه لا ينفذ جبرا .



## القاعدة الحادية عشرة :

وضع المشرع نص خاص ( ٢/٤٦٠ م ملغى ) يسمح بالتنفيذ بمقتضى العقد الرسمي بفتح الاعتماد ، نقله عنه القانون الجديد فى المادة (٣/٢٨١) ووفقا لهذا النص يجوز للبنك أن ينفذ بمقتضى العقد الرسمي بفتح الاعتماد لأقتضاء المبالغ التى سحبها العميل ولو لم يتضمن العقد اقرارا من العميل بقبض شئ .

(نقض مبنى ١٩ يناير ١٩٧١ - مجموعة للنقض ٢٢ - ٥٢) .

وكل ما اشترطه الشارع هو أن يعلن البنك عند الشروع فى التنفيذ مع العقد ملخصا لحساب المدين من دفاتر البنك يعين المبالغ التى سحبها العميل ، وذلك حتى يعلم المدين بما هو ملزم بأدائه على وجه اليقين ، ويمكن من مراقبة استيفاء السند المنفذ به لجميع الشروط الشكلية والموضوعية التى يكون بتوافرها صالحا للتنفيذ بموجبها .

(نقض مبنى ١٢ يونيو ١٩٧٣ - مجموعة للنقض ٢٤ - ٩٠٦ - ١٥٨) .

ومن هذا يبدو خروج هذا النص على القاعدة العامة التى لا تسمح بالتنفيذ الا اذا توافرت شروط الحق فى ذات السند التنفيذى ولا تسمح بتكاملته من أوراق أخرى الا اذا أشار إليها السند صراحة .

(اللكود/ فتوى والى التنفيذ الجبرى، ص ١٩٨٨ - مرجع سابق - ص ١٣٨ - ١٤٠) .

## القاعدة الثانية عشرة :

اذا حكم فى غير صالح المستشكل جاز لطالب التنفيذ أن يواصل السير فى التنفيذ بغير حاجة الى اعلان المستشكل بهذا الحكم ، لأنه ليس قضاء بأمر معين يقتضى التنفيذ الجبرى وانما هو مجرد تقرير بأحقية الطالب فى السير فى التنفيذ الذى وقف السير فيه بسبب رفع الاشكال ، ولأن التنفيذ انما يجرى أصلا بمقتضى السند التنفيذى الصادر ضد المحكوم عليه فى دعوى الحق ، ويجب فقط على طالب التنفيذ أن يرفق بأوراق التنفيذ شهادة من قلم كتاب محكمة التنفيذ تفيد أنه قضى فى الاشكال فى غير صالح المستشكل ، ويمكن الاستغناء عن هذه الشهادة اذا كان السند التنفيذى قدم فى دعوى الاشكال وأشر عليه بما يفيد أنه قضى فى الاشكال ضد المستشكل .

## القاعدة الثالثة عشرة :

عدم جواز ورود اشكال على حكم صادر فى اشكال آخر :

فمن المقرر قانونا أن الاشكال لا يرد على اشكال ذلك أن الاشكالات لا ترد الا على السندات التنفيذية ، والحكم الصادر فى الاشكال لا يعتبر سندا تنفيذيا صالحا للتنفيذ جبرا اذ هو لا يتضمن إلزاما معينا للخصوم بل يقرر مركزا قانونيا موجودا من قبل كما فى حالة القضاء برفض الاشكال ، أو ينشئ مركزا قانونيا لم يكن موجودا ، وبالتالي فهو ليس قضاء بالالزام حتى يمكن تنفيذه جبرا ، وبالتالي فليس محلا للاستشكال فى تنفيذه .

( الاشكال رقم ١٤٠٣ لسنة ١٩٨٧ تنفيذ استئنافية - جلسة ١٩٨٧/١١/١٧ ) .

## القاعدة الرابعة عشرة :

زوال القوة التنفيذية للحكم المستعجل بالغائه استثنائيا يفقده اعتباره كسند تنفيذي :

من المقرر أن الحكم المشمول بالنفاذ المعجل يصلح سندا تنفيذيا مادام حائزا لصفته هذه ، فان زالت عنه صفته كسند تنفيذي زالت عنه بالتالى صلاحيته كسند للتنفيذ كأن يسقط بمضى المدة أو بالتنازل عنه أو بالغائه من المحكمة التى تنظر الطعن أو غير ذلك من الأسباب التى تزيل عنه صفة السند التنفيذى ، واذا كان ذلك وكان البادى من ظاهر الأوراق أن الحكم الممتثل فيه قد زيلته صفته كسند تنفيذي بحسبانه حكم مستعجل مشمول بالنفاذ المعجل بقوة القانون وذلك بالغائه استثنائيا مما يفقده صلاحيته كسند للتنفيذ بمقتضى الأمر الذى يتعين معه وقف تنفيذه<sup>(١)</sup> .

(قضاء الأمور المستعجلة لمعد على راتب وزميله- الطبعة السابعة - ص ٨٦٥ - والسندات التنفيذية لعبد الحميد المنشاوى - ط ٨٦ ص ١١ - ١٢) .

## القاعدة الخامسة عشرة :

يشترط لصيرورة الحكم سندا تنفيذيا مايلى :

(أولا) يجب أن يكون الحكم صادرا بالالزام ، فان كان حكما مقررأ أو حكما

---

(١) وجدير بالإحاطة أن هذا المبدأ صالح للتطبيق أمام القضاء الإدارى مع إجراء الملائمة اللازمة .

بمنشأه ولم يتضمن هذا أو ذاك قضاء بالزام فلا يصح أن يكون سنداً تنفيذياً إذ حكم الالتزام وحده هو الذى يصلح أن يكون سنداً تنفيذياً دون الحكم التقريرى ودون الحكم المنشئ ، وحكم الالتزام هو ذلك الذى يقضى على المحكوم عليه بأداء جزائى كالزام المدين بوفاء الدين والزام المتعرض بالامتناع عن التعرض والزام البائع بتسليم المبيع والزام المشتري بدفع الثمن .

(ثانياً) يجب أن يكون الحكم أما باتاً أو حائزاً قوة الشيء المحكوم فيه ، أو مشمولاً بالنفاذ المعجل ، يستوى فى هذا جميعه أن يكون الحكم المذكور صادراً من قضاء الموضوع أو صادراً من قضاء الأمور المستعجلة . والحكم البات هو ذلك الذى لا يقبل الطعن فيه بأى وجه من وجوه الطعن ( العادية أو غير العادية ) والحكم الحائز قوة الشيء المحكوم فيه هو ذلك الذى لا يقبل الطعن فيه بطريق من طرق الطعن العادية حتى ولو كان قابلاً للطعن فيه بطريق من طرق الطعن غير العادية وحتى لو طعن فيه فعلاً بوجه من هذه الوجوه ، والحكم المشمول بالنفاذ المعجل يصلح سنداً تنفيذياً ، وحكم البات أو الحائز قوة الشيء المحكوم فيه أو المشمول بالنفاذ المعجل يصلح سنداً تنفيذياً مادام حائزاً لصفته هذه ، فإن زالت عنه هذه الصفة زالت عنه بالتالى صلاحيته كمسند للتنفيذ<sup>(١)</sup> .

المثال : الإيجار ليس ضرورة الحكم سنداً تنفيذياً أن يكون حكماً متوافراً على السابق لها فيما تقدم فى (أولاً) و(ثانياً) بل يجب - فوق هذا - أن يكون حكمٌ مذكور مبرراً بالصيغة التنفيذية أو معنى - طبقاً للقانون - من الحصول على هذه الصيغة : كما لو كان حكماً منصوباً فيه على التنفيذ بالمسودة مثلاً .

(الأستاذ/ محمد على راتب وزملاءه : قضاء الأمور المستعجلة ، الجزء الثانى - الطبعة السادسة ص ٩٥٢ وما بعدها) .

### القاعدة السابعة عشرة :

يتعين أن يبنى الإنشكال المرفوع ممن يعتبر الحكم حجة عليه على أمور تالية

(١) يختلف الوضع فى القانون الإدارى حيث يأخذ بنظام الأثر غير الواقف للحكم إلا إذا حكمت محكمة الطعن بغير ذلك ويكتسب الحكم فى المنازعات الإدارية قوته التنفيذية منذ صدوره شأنه فى ذلك شأن حجيته ، ولا يشل من أثر هذه القوة إلا القضاء مثل إيقاف التنفيذ الذى تحكم به دائرة فحص الطعون ، كما أن الطاعن عليه أن يضع لحكم أول درجة وكل القرارات والأعمال التى تجرى ضد حكم أول درجة تعتبر باطلة مراجع المادة ١/٤٩ من قانون المجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

لصدوره لأنه اذا كان سبب الاشكال حاصلا قبل صدور ذلك الحكم فإنه يكون قد اندرج ضمن الدفوع فى الدعوى ، سواء كان قد دفع بها فعلا أو لم يدفع ، كما أنه لا يجوز بناء الاشكال على أساس الطعن فى ذلك الحكم بالاستئناف لتعرض ذلك لحجية الحكم المبتسثل فى تنفيذه وهو محظور على قاض التنفيذ - وإذا قضى الحكم بوقف التنفيذ على خلاف القاعدة القانونية المتقدمة ، فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة السابعة عشرة :

ان انقطاع الخصومة لا يرد على إجراءات التنفيذ فمفاد نص المادة ١٣٠ مرافعات أن مجرد وفاة الخصم أو فقده أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سير الخصومة ، أما بلوغ الخصم سن الرشد فإنه لا يؤدى بذاته الى انقطاع سير الخصومة ، وانما يحصل هذا الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر ، وفى إجراءات التنفيذ لا يحدث أى انقطاع للخصومة اذا فقد المنفذ ضده أهليته أو زالت صفة نائية بعد بدء التنفيذ وانما يجب توجيه الإجراءات اللاحقة على تحقق هذه الحالة الى نائبه ، أو الى المنفذ ضده اذا كانت قد اكتملت أهليته حسب الأحوال .

( نقض منى - جلسة ١٩٨٠/١٢/١٨ - سنة ٣١ - للعدد الثلثى - ص ٢٠٦٧ ) .

وان حكم ايقاع البيع - عدم جواز استئنافه الا فى الحالات الواردة بالمادة (١/٤٥١) مرافعات فقد المنفذ ضده أهليته أو زوال صفته لا يترتب عليه انقطاع الخصومة - وجوب توجيه الإجراءات الى نائبه .

( نقض منى - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣٠ - للطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥١ ق ) .

#### القاعدة الثامنة عشرة :

##### الأثر الموقف للاشكال الأول :

لما كان الاشكال فى التنفيذ الذى يرفع لقاضى التنفيذ من الملتزم بالدين لأول مرة قبل البدء فيه أو قبل تعلمه ذا أثر موقف للتنفيذ ، يستوى فى ذلك أن يكون قد رفع الى محكمة مختصة بنظره أول الى محكمة

(١) هذه القاعدة تتبع أمام القضاءين العادى والإدارى .

غير مختصة به ، ويظل هذا الأثر باقيا ما بقيت صحيفته قائمة ، ولا يزول الا بصنور حكم يترتب عليه زوال صحيفة الإشكال لبطانها أو بسقوطها الخصومة أو باعتبارها كأن لم تكن أو حكم بشطب الإشكال ، ولكن الحكم بعدم الاختصاص والاحالة لا يترتب عليه انتهاء الخصومة في الإشكال ، وليس من شأنه أن يزيل صحيفته ، وإنما هو ينقل الدعوى الى المحكمة المحالة اليها التي يتعين عليها أن تنظرها بحالتها من حيث انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التي أحالتها ، ويعتبر صحيحا أمامها ماتم من إجراءات قبل الاحالة بما في ذلك صحيفة الإشكال وأثرها الواجب للتنفيذ<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة التاسعة عشرة :

« أنه وإن كانت محكمة القضاء الإداري هي المختصة وحدها بالفصل في المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية إلا أنه متى صدر الحكم فيها بالانزام أصبح سندا يمكن التنفيذ به على أموال المحكوم عليه ، فتختص المحاكم المدنية بمراقبة إجراءات التنفيذ والنظر في مدى صحتها ويطلائها باعتبارها صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بالمال ، ويختص القضاء المستعجل باعتباره فرعا منها ينظر الإشكالات الوقتية المتعلقة بالتنفيذ . إذ لا شأن لهذه الإشكالات بأصل الحق الثابت في الحكم المستشكل فيه . كما أنها لا تعد طعنا على الحكم ، وإنما تنصل بالتنفيذ ذاته للتحقق من مطابقته لأحكام القانون . وذلك بخلاف المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت . والتي تنصل بموضوع المنازعات الخارجة عن اختصاص القضاء العادي والتي قد يرى القاضى المستعجل فيها ما لا يراه قاضى الدعوى وهي المسائل التي استقر قضاء محكمة النقض على عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها<sup>(٢)</sup> .

#### القاعدة العشرون :

« يشترط لكي تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ في معنى المادة (٢٧٥) من قانون المرافعات ( أولا ) أن يكون التنفيذ جبريا (ثانيا) أن تكون المنازعة منسبة على

(١) نقض ١٩٨٠/١/٨ سنة ٢١ ق - الجزء الأول - ص ٩٨ - مشار الى الحكم بمؤلفنا : موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ وإشكالاته مع الاحكام الجديلة والصيغ القانونية أمام القضاة العاديين والإداريين - المجلد الأول أمام القضاء العادى - ص ٥١٠ - ٥١١ . وهذه القاعدة تتبع أمام القضاة العاديين والإداريين .

(٢) الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١ - مشار الى الحكم بالمرجع السابق ص ٥٠٢ - ٥٠٣ .

اجراء من اجراءات التنفيذ أو مؤثرة في سير التنفيذ واجراءاته ، أما المنازعات التي لا تمس اجراء من اجراءات التنفيذ أو سير التنفيذ وجريانه فلا تعتبر منازعة في التنفيذ وبالتالي لا تدخل في اختصاص قاضي التنفيذ<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة الواحدة والعشرون :

«المقصود بالعقود الرسمية المشار اليها في المادة (٥٧) من قانون المرافعات السابق ، الأعمال القانونية التي تتم أمام مكاتب التوثيق للشهر العقاري . والمتضمنة التزاما بشيء يمكن اقتضاؤه جبرا ، مما يجعل لها بهذه المثابة قوة تنفيذية تجيز لصاحب الحق الثابت فيها أن ينفذ بها دون حاجة للاعتناء الى القضاء»<sup>(٢)</sup> .

#### القاعدة الثانية والعشرون :

عدم جواز تجريح الحكم المستشكل فيه أو تخطئته .

ان التنفيذ ان كان حاصلًا بمقتضى حكم فان الاشكال في تنفيذه لا يقبل ولا يجدى ، اذا تضمن تجريحا للحكم أو طعنا فيه ، فلطعن في الأحكام طرق بينها القانون ليس منها الاستشكال في تنفيذ الحكم . فالأصل أن الاشكال لا يجدى الا اذا كان مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم الحاصل بالتنفيذ بمقتضاه ، أما ان كان مبنيًا على وقائع سابقة على الحكم فالمفروض أن الحكم قطع فيها ، وتحول حججه دون إعادة طرحها على القضاء الا بطريق من طرق الطعن في الأحكام التي نص عليها القانون<sup>(٣)</sup> . فادعاء المدين الوفاء يصلح سببا للاشكال اذا كان مبناه ادعاء الوفاء بعد صدور الحكم الحاصل بالتنفيذ بمقتضاه ، ولا يصلح سببا للاشكال اذا كان مبناه ادعاء الوفاء قبل صدور الحكم ، لأنه في هذه الحالة يتضمن طعنا على الحكم .

وتفريعا على ما تقدم لا يجدى الاشكال المبني على الادعاءات الآتية :

(١) أن الحكم صدر من محكمة غير مختصة .

(١) نقض ١٩٧٩/٤/١٠ - سنة ٢٠ - العدد الثاني - ص ٩١ - مشار الى الحكم بمؤلفنا السابق

ص ٤٧٣ .

(٢) الطعن بالنقض رقم ٢٥٧ سنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩ ص ٢٢ - مشار الى

الحكم بمؤلفنا السابق ص ٤٧٥ .

(٣) تتبع هذه القاعدة أمام القضاءين المدني والإداري .

(٢) أن الحكم خاطيء من حيث ما قضى به ، أو من حيث ما طبقه من القواعد القانونية ، أو أنه باطل لعيب من العيوب المبطله له<sup>(١)</sup> .

(٣) أن الحكم شمل بالنفاذ أو أنه وصف بأنه حكم انتهائى خطأ ، ولكن اذا لم تشمل المحكمة حكمها بالنفاذ المعجل وشرع فى تنفيذه على أساس أنه مشمول بالنفاذ بقوة القانون ، فلمدين أن يستشكل فى تنفيذه ، مدعيا أن الحكم صادر فى حالة ليست من حالات النفاذ المعجل بقوة القانون ، وكذلك اذا لم يكن الحكم موصوفا بأنه انتهائى ثم شرع فى تنفيذه على أساس أنه حكم انتهائى ، فلمدين أن يستشكل مدعيا أن الحكم حكم ابتدائى ومن ثم فهو غير جائز التنفيذ ، ويقبل الاشكال فى هاتين الحالتين وأما لهما لأنه لا يتضمن طعنا على الحكم وإنما الطعن موجه الى تنفيذه<sup>(٢)</sup> .

#### القاعدة الثالثة والعشرون :

«أنه وإن كان الأصل أن قاضى التنفيذ محوط بحدود اختصاص الجهة القضائية التى يتبعها ... الا أنه من الثابت أن قاضى التنفيذ - باعتباره فرعا من الجهة القضائية ذات الاختصاص العام فى نظر جميع المنازعات المتصلة «بالمال»- يملك الفصل فى اشكالات تنفيذ الاحكام الصادرة من الجهات القضائية الأخرى . وهذا لا يمس بأى حال من الأحوال القواعد المنظمة لاختصاص جهات القضاء المختلفة ، ذلك لأن اشكالات تنفيذ الحكم هى منازعات لا شأن لها بأصل الحق الثابت فيه ولا تعد طعنا عليه . وإنما هى تتصل بذات التنفيذ وما اذا كان صحيحا أم باطلا أو جائزا أم غير جائز . فمن ثم فإن قاضى التنفيذ باعتباره فرعا من المحاكم ذات الاختصاص العام اذ يختص بموضوع اشكال فى حكم ادارى أو بنظر اشكال فى تنفيذ من الناحية الوقتية بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة ، قلنه لا يمس القضاء الصادر من القضاء الادارى عند الحكم ببطالان التنفيذ أو عدم جوازه ، لأن الحكم ببطالان التنفيذ أو عدم جوازه أو بوقفه إنما يبنى على اعتبارات وأسباب تتصل بتوافر الشروط والأوضاع الواجبة قانونا للتنفيذ أو عدم توافرها . وهذه الشروط والأوضاع يحددها قانون

---

(١) ولكن يقبل الاشكال اذا كان مبنيا على الادعاء بتزوير الحكم الحاصل للتنفيذ بمقتضاه أو الادعاء بطلانه بطلانا جوهريا يعممه وجوده كما اذا كان الحكم قد صدر بناء على اجراءات وجهت نحو شخص متوفى أو شخص لم يمان بصحيفة الدعوى ، (راجع محمد حامد فهمى - بند ١٢١) .  
(٢) يلاحظ نظالم الأثر غير الواثق فى التنفيذ المتبع فى قانون مجلس الدولة والمشار اليه بهامش صفحة ٤٦٨ من هذا المؤلف .

المرافعات وهي لا تتصل من قريب أو بعيد بذات المنازعة الادارية التي يختص بنظرها القضاء الادارى دون غيره<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة الرابعة والعشرون :

استقر الفقه الادارى على أنه :

«إذا زالت العلة والأسباب التي بنى عليها الحكم الوقتى فإنه ينهار ويصبح فى حكم العدم»<sup>(٢)</sup> .

#### القاعدة الخامسة والعشرون :

قررت محكمة النقض مايلى :

«القضاء العادى هو صاحب الولاية العامة فى نظر المنازعات المدنية والتجارية والحد من هذه الولاية يجب أن يكون بنص القانون بشرط ألا يخالف ذلك أحكام الدستور وهذا الاستثناء يجب عدم التوسع فى تفسيره»<sup>(٣)</sup> .

★ ويلاحظ أنه محظور على القضاء العادى النظر فى منازعات القرارات الادارية فيما عدا المنعنة حيث يصبح الاختصاص بنظرها مشتركا بينه وبين القضاء الإدارى .

#### القاعدة السادسة والعشرون :

(أ) إذا أقيم الاشكال من الغير الذى لم يمثل فى الحكم موضوع المسند التنفيذى ولم يكن مختصا فى الدعوى موضوع الاشكال فلا يحاج بالحكم الصادر فى الدعوى ، وهذا الحكم لا يعتبر سنداً تنفيذياً بالنسبة للمستشكل من الغير حيث أن الحكم لا يعتبر من قضاء الالتزام بالنسبة اليه - وتتبع هذه القاعدة أمام القضاءين العادى والإدارى .

(ب) جرى قضاء محكمة النقض بأن الحجوز الادارية واجراءاتها لا تعد من قبيل

---

(١) حكم المحكمة الادارية العليا فى القضية ٥١٣ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨ - ص ٣١٦ .

(٢) الدكتور/ مصطفى كمال وصفي نائب رئيس مجلس الدولة سلفه «أصول اجراءات القضاء الادارى طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١، (ط/٢ - ص ١٩٧٨ - ص ٣٨٦) .

(٣) نقض ١٩٨٢/١٢/٢٨ - طعن رقم ٦٧ من ٤٩ ق - مشار اليه بمؤلف المستشار/ عز الدين الدناصورى والأستاذ/ حامد عكاز «القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ» - ص ٦٣ بند ٥٠ .



الأوامر الادارية اثني لا يجوز المحاكم الغاؤها أو تأويلها أو وقف تنفيذها ومن ثم تختص المحاكم بنظر الدعاوى الخاصة ببطلان اجراءات هذه الحجوز أو الغائها أو بوقف اجراءات البيع<sup>(١)</sup>.

#### القاعدة السابعة والعشرون :

والأصل في المرافق العامة أن تتولاها الدولة الا أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تعهد ادارتها الى فرد أو شركة ، وسواء كان استغلال الدولة للمرفق العام بنفسها أو عهدت به الى غيرها فان مبدأ وجوب إطراد المرفق وانتظامه يستلزم أن تكون الأدوات والمنشآت والآلات والمهمات المخصصة لادارة المرفق بمنزلة من الحجز عليها شأنها في ذلك شأن الأموال العامة ، وهذه القاعدة هي التي تعد من أصول القانون الاداري قد كشف عنها المشرع في القانون رقم (٥٣٨) لسنة ١٩٥٥ - الذي أضاف المادة (٨ مكرر) لقانون المرافق العامة رقم (١٢٩) لسنة ١٩٤٧ لتقتضي بأنه لا يجوز الحجز ولا اتخاذ اجراءات تنفيذ أخرى على المنشأة والأدوات والآلات والمهمات المخصصة لادارة المرافق العامة<sup>(٢)</sup>.

#### القاعدة الثامنة والعشرون :

مفاد نص المادتين الأولى والثالثة من القانون ١١ لسنة ١٩٥١ اللتين تقضيان بعدم جواز الحجز تحت يد الحكومة والهيئات المحلية على مبالغ منها المعاش أو المكافأة ، انه يجب حتى تتمتع هذه المبالغ بالحصانة التي أضفاها عليها القانون أن تكون مستحقة من أحد تلك الهيئات للموظف أو للمستخدم أو غيرهما من المستخدمين بطريق مباشر بوصفها معاشاً أو مكافأة ومن ثم فالأصل أن صفة المكافأة تظل لاصقة بالمبلغ الذي استحقه الموظف طالما كان هذا المبلغ تحت يد الجهة الحكومية أثناء حياته . أما اذا كان الموظف قد توفي قبل أن يقبض مكافأة عن مدة خدمته ثم توقع

---

(١) نقض ١٩٥٣/٥/٢١ - السنة الرابعة - ص ١٠٧٣ - مشار اليه بمؤلفنا موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ وإشكالاته مع الاحكام للحنية والصغى القانونية المجلد الأول - أمام القضاء المدني - ص ١٩٩١/٩٩٠ - ص ٤٨٨ .

(٢) الطعن رقم ١٧٦ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١ ص ١٣ - ٩٧٣ - مشار اليه بمؤلفنا والقضاء المستعجل وقضاء التنفيذ وإشكالاته مرجع سابق - ص ٤٩٧ - ٤٩٨ .

الحجز عليها فانها بوفاته تصبح تركة توزع على ورثته الشرعيين ونزول تبعاً لذلك الحصانة التي أضفاها عليها القانون<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة التاسعة والعشرون :

« انه وان كانت محكمة القضاء الإداري هي المختصة وحدها بالفصل في المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية إلا أنه متى صدر الحكم فيها بالإلزام أصبح سنداً يمكن التنفيذ به على أموال المحكوم عليه فتختص المحاكم المدنية بمراقبة إجراءات التنفيذ والنظر في مدى صحتها ويطلائها باعتبارها صلاحية الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بالمال ، ويختص القضاء المستعجل باعتباره فرعاً منها بنظر الاشكالات الوقتية المتعلقة بالتنفيذ ، إذ لا شأن لهذه الاشكالات بأصل الحق الثابت في الحكم المستشكل فيه . كما أنها لا تعد طعناً على الحكم ، وإنما تتصل بالتنفيذ ذاته للتحقق من مطابقة أحكام القانون . وذلك بخلاف المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت . والتي تتصل بموضوع المنازعات الخارجة عن اختصاص القضاء العادي والتي قد يرى القاضي المستعجل فيها ما لا يراه قاضي الدعوى وهي المسائل التي استقر قضاء محكمة النقض على عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها<sup>(٢)</sup> .

#### القاعدة الثلاثون :

« ان الاشكال في التنفيذ الذي يرفع للقاضي التنفيذ من الملزم بالدين لأول مرة قبل البدء فيه أو قبل تلممه طبقاً للمادة (٣١٢) من قانون المرافعات ذا أثر موقف للتنفيذ ، يستوى في ذلك أن يكون قد رفع الى محكمة مختصة بنظره أو الى محكمة غير مختصة به ، ويظل هذا الأثر باقياً ما بقيت صحيفته قائمة . ولا يزول إلا بصور حكم يترتب عليه زوال صحيفه الاشكال لبطلائها أو بسقوط الخصومة أو باعتبارها كأن لم تكن أو حكم بشطب الاشكال ، وكان الحكم بعدم الاختصاص والاحالة لا يترتب عليه إنهاء الخصومة<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٤ - مشار اليه بمؤلفنا : «القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ واشكالاته» مرجع سابق - ص ١٩٩٠/١٩٩١ - ص ٤٩٨ - ٤٩٩ .  
(٢) الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١ - مشار اليه بمؤلفنا «القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ واشكالاته» مرجع سابق - ص ١٩٩٠ - ١٩٩١ - ص ٥٠٢ - ٥٠٣ .  
(٣) ونتيجة لذلك إذا استشكل في حكم صادر من القضاء الإداري أمام القضاء العادي =

## القاعدة الواحدة والثلاثون :

رفع المدعى لدعوى اشكال أمام المحكمة الجزئية ناعيا على النيابة العامة تعرضها لعقد الإيجار الذى حصل عليه من مالك العقار بما ينطوى على معنى طلب الغاء القرار المطلوب وقف تنفيذه - إحالة الدعوى الى القضاء الادارى للاختصاص - لهذا القضاء أن يكيف طلبات المدعى فى ضوء طبيعة دعوى الالغاء وأحكامها دون التقييد بالفاظ وعبارات هذه الطلبات - اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الالغاء شرط لقبول الدعوى . ولاهمية هذا الحكم نذكره فيما يلى :

تقول المحكمة الادارية العليا

وأن المدعى أقام دعوى اشكال رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٧٥ بتنفيذ جزئى بورسعيد طلبا وقف تنفيذ قرار النيابة العامة مألقة الذكر وناعيا على النيابة العامة تعرضها لعقد الإيجار الذى حصل عليه من مالك العقار عن الشقة محل النزاع ما ينطوى على معنى طلب الغاء القرار المطلوب وقف تنفيذه فى حكم قانون مجلس الدولة أخذا فى الاعتبار أن المدعى أقام دعواه أمام القضاء المدنى وحدد طلباته وفقا لما أصطلح عليه فى هذا الشأن وأذ أحيلت الدعوى الى القضاء الادارى للاختصاص فان لهذا القضاء أن يكيف طلبات المدعى فى ضوء طبيعة دعوى الالغاء وأحكامها دون التقييد بالفاظ وعبارات هذه الطلبات لأن العبارة بالمعنى وليست بالالفاظ والمباني . وبناء على ذلك فان الدعوى وقد اقترن فيها طلب وقف التنفيذ بطلب الالغاء على النحو السالف الذكر فانها تكون مقبولة بما لا وجه للنمى عليها بدعوى عدم اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الالغاء ويكون الحكم المطلعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب مجانباً للصواب حقيقاً بالالغاء،<sup>(١)</sup>

## القاعدة الثانية والثلاثون :

يجب أن يكون الحق الموضوعى المراد اقتضاؤه بالتنفيذ الجبرى محقق الوجود ومعين المقدار - وحال الأداء وأن يكون السند التنفيذى دالا بذاته على توافر هذه الشروط<sup>(٢)</sup> . وتتبع هذه القاعدة أمام القضاءين العادى والإدارى .

= ورفض بإحالة الاشكال إلى محكمة القضاء الادارى للاختصاص الولائى طبقا للمادة (١١٠) مرافعات فإن الأثر الموقوف للاشكال الأول فى هذا الغرض يظل قائما حتى تحكم فيه محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة - وقد أوضحنا ذلك بالنماذج القضائية السابقة .

(١) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى ١٥ سنة - الجزء الثانى - ٨٩٦٥ - ١٩٨٠ - ٨٧ - ٢٣ (١٩٧٨/١/١٠) ١٥٩/٢٣ - بند ٥٥ - ص ١٠٠٢ .

(٢) نفس ٢٧٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٥ - ص ٢٨ ص ١٥٩ .

### القاعدة الثالثة والثلاثون :

«يجوز لقاضى التنفيذ أن يصدر حكما بوقف تنفيذ الحكم المستعجل اذا استبان له من ظاهـر الأوراق تغـير الظروف»<sup>(١)</sup> وتتبع هذه القاعدة أمام القضاة العادى والإدارى .

### القاعدة الرابعة والثلاثون :

قضت المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى ١٠ يناير ١٩٥٦ بمابلى :  
«أنه ولئن كان الأصل أنه لا يجوز للقرار الإدارى أن يعطل تنفيذ حكم قضائى الا أنه اذا كان يترتب على تنفيذه فورا اختلافا خطيرا بالصالح العام يتعذر تداركه كتعطيل سير مرفق عام فيرجح عندئذ الصالح العام على الصالح الفردى الخاص»<sup>(٢)</sup> .

### القاعدة الخامسة والثلاثون :

وحالة الاشكال للمحكمة المختصة ولائها ليس من شأنه أن يزيل صحيفته ، وإنما ينقل الدعوى الى المحكمة المحالة اليها التى يتعين عليها أن تنظرها بحالتها من حيث انتهت اجراءاتها أمام المحكمة التى أحالتها ، ويعتبر صحيحا أمامها ما تم من اجراءات قبل الاحالة بما فى ذلك صحيفة الاشكال وأثرها الواقف للتنفيذ...<sup>(٣)</sup> ، وتتبع هذه القاعدة عند إحالة الاشكال من القضاء العادى إلى محكمة القضاء الإدارى للاختصاص الولائى حسبما سبق بيانه .

### القاعدة السادسة والثلاثون :

«يشترط فى الاشكال ألا يكون نعيما على الحكم ولكنه نعيما على التنفيذ ، ويمكن

---

(١) مؤلفنا : موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ واشكالاته أمام القضاء العادى ومجلس الدولة - المجلد الأول - أمام القضاء العادى - ص ١٩٩١ - ص ٤٦٣ .

(٢) المحكمة الادارية العليا - حكما فى ١٠/١٠/١٩٥٩ - للسنة الرابعة رقم (٤٢) - ص ٥٣٣ فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ - السنة السابعة رقم (١٥) ص ١١٢ - مشار الى الحكم بمؤلف الأستاذ الدكتور / مصطفى كمال وصفي (نائب رئيس مجلس الدولة سابقا) ص ١٩٦٤ ص ٢٥٦ متن وهامش .

(٣) نقض ١/٨/١٩٨٠ - ص ٣١ ق - الجزء الأول - ص ٩٨ - مشار اليه بمؤلفنا : موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ واشكالاته أمام القضاء العادى والإدارى ، والمجلد الأول - أمام القضاء العادى - ص ١٩٩١ - ص ٥١٠ - ٥١١ .

للقاضى المستعجل الانتقال للمعابنة ، كما يمكن للقضاء الإدارى أن يندب من يشاء للتحقق من الدفع المتعلق بتغيير الظروف التى صدر فى ظلها الحكم المستشكل فيه لاسيما اذا أصبح التنفيذ يرد على معلوم ، حيث أن القانون المدنى يشترط أن يكون الحق الموضوعى المراد اقتضاؤه بالتنفيذ الجبرى محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء ، وأن يكون السند التنفيذى دالا بذاته على توافر هذه الشروط ، فإذا تخلف فى الحق أحد هذه الشروط فإنه لا يجوز التنفيذ بمقتضاه ، وكل إجراء يتخذ فى سبيل التنفيذ يكون باطلا<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة السابعة والثلاثون :

إذا صدر حكم بالالتزام فى المنازعات المتعلقة بالعقود الادارية وكان يتطلب التنفيذ على المال ، فإن الاختصاص ينعقد للقضاء العادى ، وإن كانت محكمة القضاء الإدارى هى المختصة بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالعقود الادارية .

انه وإن كانت محكمة القضاء الإدارى هى المختصة وحدها بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالعقود الادارية ، الا أنه متى صدر الحكم فيها بالالتزام أصبح سندا يمكن التنفيذ به على أموال المحكوم عليه ، فتختص المحاكم المدنية بمراقبة إجراءات التنفيذ ، والنظر فى مدى صحتها وطلاتها باعتبارها صاحبة للولاية العامة بالفصل فى جميع المنازعات المتعلقة بالمال ، ويختص القضاء المستعجل باعتباره فرعا منها بنظر الاشكالات الوقتية المتعلقة بالتنفيذ ، إذ لا شأن لهذه الاشكالات بأصل الحق الثابت بالحكم المستشكل فيه ، كما أنها لا تعد طعنا على الحكم ، وإنما تتصل بالتنفيذ ذاته للتحقق من مطابقته لأحكام القانون ، وذلك بخلاف المسائل المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت ، والتى تتصل بموضوع المنازعات الخارجة عن اختصاص القضاء العادى ، والتى قد يرى القاضى المستعجل فيها مالا يبراه قاضى الدعوى ، وهى المسائل التى استقر قضاء هذه المحكمة على عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها .

( الطعن رقم ٣٤٧ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١ ، ٢٤ ص ١٣١ ) .

(١) مؤلفنا : موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ واشكالاته ، أمام القضاء العادى -

مرجع سابق - ص ١٩٩١ ص ٥٠٧ .

## القاعدة الثامنة والثلاثون :

التعرض المستند الى قرار ادارى لا يصلح أساسا لرفع دعوى بمنع التعرض .  
التعرض المستند الى قرار ادارى لا يصلح أساسا لرفع دعوى بمنع هذا التعرض .  
لما يترتب حتما على الحكم لمصلحة رافعها من تعطيل هذا القرار ووقف تنفيذه ،  
وهو ما يمتنع على المحاكم العادية ، ولا يغير من ذلك عدم قيام المطعون عليها بالنظم  
من هذا القرار الى اللجنة الادارية التى حددها القانون أو أن ينسب الى القرار عيب  
من عيوب عدم المشروعية لأن النظر فى ذلك كله يكون من اختصاص جهة القضاء  
الادارى طالما كان القرار لم يلحقه عيب ينحدر به الى درجة العدم .

## القاعدة التاسعة والثلاثون :

أمر الأداء يصدر من القاضى بوصفه رئيسا للمحكمة وليس قاضيا للأمر  
الوقتية .

متى كان يبين من الأوراق أن أمر الأداء وإن وجه طلبه الى قاضى الأمور  
الوقتية ، إلا أنه يبين من الصورة الرسمية لهذا الأمر أن الذى أصدره هو ... بوصفه  
رئيسا للمحكمة ، وليس بوصفه قاضيا للأمر الوقتية . ومؤدى ذلك أنه أصدر هذا  
الأمر بمقتضى سلطته للقضائية لا سلطته الولائية ، ومن ثم فإن للنعى على الحكم  
المطعون فيه - بمقولة أنه قضى بتأييد أمر الأداء رغم بطلانه لصوره ممن لا ولاية  
له - وهو قاضى الأمور الوقتية - يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٢٣٠ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١ من ٢٣ ص ٨٧٥) .

## القاعدة الأربعون :

طلب الغاء وصف التنفيذ هو طلب وقتى تابع للطلب الأصيل .

طلب الغاء وصف التنفيذ هو طلب وقتى تابع للطلب الأصيل وحكم محكمة  
الاستئناف فيه لا تأثير له مطلقا على استئناف الموضوع ولا يمنع المحكمة التى  
أصدرته من الفصل فى استئناف الموضوع - ولهذا أجاز المشرع فى المادة ٤٧١  
مرافعات قديم أن يكون التظلم من التنفيذ أمام نفس الهيئة التى يرفع اليها الاستئناف عن

الحكم - وعلى ذلك فلا محل للقول بأن رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم فى الاستئناف الوصفى أبدى رأيه فى موضوع الدعوى بما جاء بأسباب هذا الحكم وأنه بذلك قد قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية يمنعه من الفصل فى استئناف الموضوع متى كان الحكم فى الاستئناف الوصفى انما يستند الى ما يندو للمحكمة من ظاهـر مستندات الدعوى .

(الطعن رقم ٣٨ سنة ٢٣ قى - جلسة ١٩٥٧/١/١٠ من ٨ ص ٤٥) .

### القاعدة الواحد والأربعون :

قيام النزاع أثناء نظر الاشكال فى التنفيذ على الحق غير مانع من اختصاص الأمور المستعجلة للفصل فى الاجراء المؤقت .

قيام النزاع أثناء نظر الاشكال فى التنفيذ على الحق المقصود حمايته غير مانع من اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالفصل فى الاجراء المؤقت . ذلك أن له أن يتناول بصفة وقتية وفى نطاق الاشكال المعروض عليه تقدير جدية هذا النزاع لا ليفصل فيه بحكم حاسم للخصومة ولكن ليتحسس منه وجه الصواب فى الاجراء الوقتى المطلوب منه فيقضى على هذاه لا بعدم الاختصاص بل يوقف التنفيذ المستشكل فيه أو باستمراره . وتقديره هذا وقتى بطبيعته لا يؤثر على الحق المتنازع عليه اذ يبقى محفوظا سليما يتنازل فيه ذوو الشأن أمام الجهة المختصة . فاذا كان الحكم الصادر من القضاء المستعجل قد قضى بوقف تنفيذ الحكم المنفذ به وأقام قضاءه على ما استخلصه من للمستندات المقدمة فى الدعوى من وقوع مقاصة قانونية وقدر أن النزاع فى حصول المقاصة غير جدى فلان ما أورده الحكم من ثبوت المقاصة انما هو تقرير وقتى ليس من شأنه أن يمس أصل الحق ومن ثم فلا شبهة فى أن الحكم الصادر من القضاء المستعجل بوقف التنفيذ لا يكون قد جاوز اختصاصه .

وتتبع هذه القاعدة أمام القضاة الإدارى .

(الطعن رقم ٤١٨ سنة ٢٤ قى - جلسة ١٩٥٨/٣/١٣ من ٩ ص ٢١٦) .

## القاعدة الثانية والأربعون :

★ اختصاص المحكمة الدستورية العليا بنظر النزاع المنبثق عن تنفيذ حكمين متناقضين أحدهما صادر من القضاء العادي ، والآخر صادر من القضاء الإداري والبحث في أولوية الحكم القابل للتنفيذ :

تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها - فضلا عن اختصاصاتها الأخرى<sup>(١)</sup> - بالفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى (المادة ٢٥ ثالثا من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩) .

وحين صدر قانون نظام القضاء سنة ١٩٤٩ لم يتناول في المادة ١٩ منه سوى حالة التنازع في الاختصاص . إلى أن أضاف المشرع بالقانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ حالة التنازع بشأن تنفيذ الأحكام المتناقضة . وكان الاختصاص بالفصل في التنازع لمحكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية ، ثم صدر قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ الذي جعل الاختصاص بالتنازع في الاختصاص والنزاع بشأن تنفيذ حكمين صادرين من جهتين قضائيتين مختلفتين من اختصاص محكمة أسماها محكمة تنازع الاختصاص وهو ما أتبعه أيضا قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٦ الذي أنشأ المحكمة العليا فمنحها هذا الاختصاص إلى جانب اختصاصاتها الأخرى . إلى أن صدر القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وأحل محلها المحكمة الدستورية العليا الحالية . ويشترط لاختصاص المحكمة الدستورية العليا بهذا النوع من المنازعات عدة شروط<sup>(٢)</sup> :

١ - فيشترط أولا أن يكون الحكمان صادرا من جهتين قضائيتين مختلفتين كالتي تنازع بين تنفيذ حكم إداري وحكم صادر من القضاء العادي . أما حالة التعارض بين تنفيذ حكمين صادرين من جهة قضائية واحدة فلا يدخل في اختصاصها<sup>(٣)</sup> .

(١) كالرقابة على دستورية القوانين واللوائح . والفصل في تنازع الاختصاص (مادة ٢٥ أولا وثانيا) ، وتفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين (مادة ٢٦) .

(٢) دكتور/ حسني سعد عيد الواحد تنفيذ الأحكام الإدارية، ص ١٩٨٤ - ص ١٢٤ - ١٢٦ .

(٣) راجع حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعويين ١ ، ٢ لسنة ٢ ق - جلسة ٣ يناير ١٩٨١ ، مجموعة قرارات وأوامر المحكمة الدستورية ، الجزء الأول ، ق ٩ ، ص ٢٧٦ ،

ومنتوبه أيضا بمجلة المحاماة ص ٦١ ، العدد ٧ - ٨ ، ص ٥٦ . فإذا كان التعارض قائما بين حكم من محكمة أعلى وآخر من محكمة أدنى فإن حكم المحكمة العليا يجب أن يطو على حكم المحكمة الأدنى وينفذ دونه مادام كلاهما قد صدر في عين موضوع النزاع حتى ولو لم يشر أمام المحكمة العليا صدور مثل هذا الحكم راجع حكم المحكمة الإدارية العليا في القضية ١٢٧١ لسنة ٢ ق ، جلسة ١١/٣٠/٥٧ - أبو شادي : ج/ ١ - ص ٩٠٦ .



٢ - كما يشترط أن يتعلق الأمر بتنفيذ حكمين قضائيين ، فالتعارض بين حكم قضائي وبين الأمر الصادر من رئيس محكمة القضاء الإداري بتوقيع الحجز التحفظي لا يدخل في اختصاصها ، لأن هذا الأمر ليس حكما لأنه لم يصدر في خصومه انتقدت أمام القضاء . وإنما صدر بموجب السلطة الولائية للقاضي ولم يحسم به النزاع فلا يحوز حجية الأمر المقضي<sup>(١)</sup> . وكذلك لا تعد أحكاما في هذا المجال فتاوى الجمعية العمومية للتسم الاستشاري للفتوى والتشريع<sup>(٢)</sup> .

٣ - كما ينبغي أن يكون الحكمان المطلوب وقف تنفيذ أحدهما قد حسما النزاع في موضوعه وتناقضا تنافضا من شأنه أن يجعل تنفيذهما متعذرا ، ولذا كان قد صدر حكم من القضاء المستعجل بعدم اختصاصه بنظر دعوى طرد مستأجر من قطعة أرض مملوكة للحكومة لعدم قيام طرف الاستعجال . كما صدر حكم آخر من محكمة القضاء الإداري على هذا المستأجر بالطرد فإنه لا يكون ثمة تنافض بين الحكمين بالمعنى الذي تنصد إليه الفقرة الثانية من المادة ١٩ سالفه الذكر (من قانون نظام للقضاء) لأن الحكم الصادر من القضاء المستعجل لم يقض في موضوع دعوى الطرد . أما الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري فإنه يكون وحده الذي حسم النزاع الموضوعي وهو وحده القابل للتنفيذ دون الحكم الآخر<sup>(٣)</sup> .

وأخيرا فإنه ينبغي ملاحظة أن البحث في طلب التنازع في هذه الحالة يكون مقصورا على موضوع الأولوية في التنفيذ من الناحية القانونية لبيان أى الحكمين المتناقضين قد صدر من جهة لها ولاية الحكم في النزاع دون النظر إلى أى اعتبار

---

(١) راجع حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية ١٨ لسنة ١ ق - جلسة ٧ مارس ١٩٨١ - المجموعة ج/١ - ق ١٢ ص ٢٩٢ - ومنشور أيضا بالمحكمة س ٦١ - العدد ٧ ، ٨ ص ٦٢ .  
(٢) راجع حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية ١٥ لسنة ١ ق جلسة ١٧ يناير ١٩٨١ - المجموعة ج/١ ص ٢٧٩ - ومنشور أيضا بالمحكمة س ٦١ - العدد ٧ ، ٨ ص ٥٧ .  
(٣) الحكم الصادر في الطلب رقم ١ لسنة ٢٧ ق تنازع اختصاص بجلسة ١٩٥٨/١/٢٥ - مجموعة قواعد التقض المدنية س ٩ ص ٨ . وراجع أيضا حكم المحكمة العليا في الدعوى ٢ لسنة ٢ ق جلسة ٤ مارس ١٩٧٢ . مجموعة أحكام وقرارات المحكمة العليا أعداد وأقوت المشمولى وعيد العميد عثمان - ج/٣ ، ق ١٠ - ص ١٩٥ والمحكمة الدستورية العليا في القضية ١٢ لسنة ١ ق جلسة ٥ أبريل ١٩٨٠ - ج/١ ق ٧ ص ٢٦٦ - منشور أيضا بالمحكمة س ٦١ عدد ٧ ، ٨ ص ٥١ .

آخر ومن ثم قلا محل في هذا الطلب لبحث ما يتمتع به أحد الطرفين من أن أحد الحكامين قد صدر بطريق التواطؤ أو أنه سقط بمضى المدة لعدم تنفيذه<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة الثالثة والاربعون :

وجوب اختصام الطرف الملزم بالسند التنفيذي ولأهمية هذه القاعدة نعرضها كاملة فيما يلي :

وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون المرافعات فإنه يجب اختصام الطرف الملزم في السند التنفيذي في الاشكال اذا كان مرفوعا من غيره سواء بإبدائه أمام المحضر على النحو المبين بالفقرة الأولى من ذات المادة أو بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى ، فاذا لم يختصم في الاشكال وجب على المحكمة أن تكلف المستشكل باختصامه في ميعاد تحدده له فان لم ينفذ ما أمرت به المحكمة جاز الحكم بعدم قبول الاشكال . والهدف من هذا النص هو أن يكون الحكم صادرا في مواجهة الملزم بالسند التنفيذي وهو صاحب المصلحة الحقيقية وحتى لا يتحايل صاحب الحق الثابت في سند تنفيذي على القانون فيوعز الى شخص آخر برفع اشكال قبل أن يرفع الملزم في السند اشكاله ويمنع ذلك وقف التنفيذ .

ويترتب على ذلك أنه اذا كان الاشكال مرفوعا من الغير ولم يختصم فيه الطرف الملزم بالسند التنفيذي وجب على المحكمة أن تكلف المستشكل باختصامه في ميعاد تحدده له فان لم ينفذ ما أمرت به المحكمة جاز الحكم بعدم قبول الاشكال ومن ثم فالحكم بعدم قبول الاشكال جوازي للمحكمة فلها بدلا من القضاء به أن تحكم على المستشكل بالغرامة المنصوص عليها بالمادة ١/٩١ من قانون المرافعات فاذا لم ينفذ رغم ذلك كان لها أن تقضى بعدم قبول الاشكال ولا يمنع من ذلك سبق توقيعها غرامة عليه .

وخلاصة ما سبق ، أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بعدم قبول الاشكال قبل أن تكلف المستشكل باختصام الملزم في السند التنفيذي فالتكليف أمر لازم قبل الحكم بعدم القبول .

---

(١) للحكم في الطلب ٣ لسنة ٢٦ ق تتنازع اختصاصات بجملة ١٤/٦/١٥٨٨ - مجموعة النقض المدنية من ٩ ص ٢٦٥ ، وراجع أيضا حكم المحكمة العليا في الدعوى ١١ لسنة ١ ق - جلسة ٥ يونيو ١٩٧١ - للرجع السابق ، ق ٥ ص ٨٠ .  
(مشار الى هذه الاحكام بالمرجع السابق) .

ويسرى ذلك أيضا في حالة تعدد الملتزمين في السند التنفيذي إذا رفع الاشكال من غيرهم إذ يجب تكليفه باختصامهم جميعا في حالة عدم اختصاصه لهم .

والمدين الملتزم بالسند التنفيذي ، عملا بنص الفقرة الأخيرة من المادة (٣١٢) مرافعات إذا لم يختصم في الاشكال السابق فإنه لا يعتبر حجة عليه ويكون من حقه أن يرفع اشكاله ويعتبر لشكاله في هذه الحالة اشكالا أول وبالتالي موقفا للتنفيذ<sup>(١)</sup> .

ويعتبر الاشكال مرفوعا من وقت ايدائه أمام المحضر لا من وقت اعلان المستشكل ضده به ، وإذا امتنع المحضر عن رفع الاشكال الى القاضي رغم اعتراض المستشكل جاز للأخير تكليف خصمه بالحضور أمام القاضي بصحيفة دعوى ويعتبر الاشكال في هذه الحالة مرفوعا من وقت الاعتراض أمام المحضر لا من وقت ايداع الصحيفة قلم الكتاب وفي ذلك قضت محكمة النقض بأن الاشكال يعتبر مرفوعا بتقديمه الى المحضر ومن وقت هذا التقديم . ولئن كان القانون قد أوجب على المحضر أن يحدد للمستشكل وقت المثول أمام قاضي التنفيذ مع تكليف المستشكل بذلك في المحضر فإن هذا لا يعنى أن الاشكال لا يعتبر مرفوعا الا بهذا الاجراء إذ لا يمكن أن يكون تقصير المحضر سببا في حرمان المستشكل من الاحتكام الى من يحق له الاحتكام اليه فإن قام هو في هذه الحالة بتكليف خصمه بالحضور أمام القاضي المختص ليفصل في الاشكال الذي قدمه الى المحضر . فإن قيامه بذلك لا يعدو أن يكون تحريكا للاشكال الذي سبق رفعه وأوقف نظره بسبب اخلال المحضر بما فرضه عليه القانون فإذا كان الثابت بمحضر التنفيذ أن المستشكل قدم الى المحضر اعتراضاته على التنفيذ فقرر رفضها ومعنى في التنفيذ ثم أقل محضره فبإدرا المستشكل في اليوم التالي الى اعلان خصومه بالاشكال الذي امتنع المحضر عن قبوله فإن الحكم إذ قضى بعدم اختصاص القضاء الممتنع بنظر هذا الاشكال قولا منه بأنه مرفوع بعد تمام التنفيذ يكون قد جا مخالفا للقانون<sup>(\*)</sup> .

(تقضى منى ١٩٤٨/٢ - مجموعة عمر - الجزء الخامس - ص ٥٢٠) .

---

(١) الدكتور/ عبد الباسط جيمبي بطرق واشكالات التنفيذ ط/ ١٩٧٤ ص ١٨٩ .  
(\*) نقترح الأخذ بنظام قاضي التنفيذ بالقضاء الإداري ليعنى له النظر في الحالة سالفة الذكر متى كان الإشكال ينصب على تنفيذ حكم إداري .

## القاعدة الرابعة والأربعون :

### الحكم برفض الاشكال والاستمرار فى التنفيذ :

إذا استبان لقاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للأمر المستعجلة عدم جدية الاشكال وأنه لا محل لاجابة الممشكل الى طلب وقف التنفيذ فإنه يقضى برفض الاشكال . مع ملاحظة أن ما جرت عليه بعض الأحكام من اضافة عبارة «الاستمرار فى تنفيذ الحكم» أن هو ألا تزيد فى منطوق الحكم . ومع ذلك فقد ذهب رأى الى أنه اذا رفضت المحكمة طلبا بوقف التنفيذ فلها بناء على طلب المدعى عليه أن تحكم علوة على رفض الاشكال بالاستمرار فى التنفيذ ولو كان هذا الطلب لم يعلن المدعى ذلك أن طلب الاستمرار فى التنفيذ من مميزات رفض الاشكال<sup>(١)</sup> .

★ وفى أى الأحوال فإنه اذا حكم برفض الاشكال أو بأى حكم آخر فى غير صالح الممشكل كالحكم مثلا بعدم قبول الاشكال لأى سبب من الأسباب أو بعدم جواز نظره لمابقة الفصل فيه فى اشكال آخر فان الحالة تعود الى ما كانت عليه ويجوز لطالب التنفيذ السير فى اجراءاته بغير حاجة الى اعلان الممشكل بالحكم الصادر فى الاشكال لأن التنفيذ انما يجرى أساسا بمقتضى المسند التنفيذى الصادر لصالح طالب التنفيذ وليس الحكم فى الاشكال الا مقررًا لذلك الحق ومزيلا لما يعترض التنفيذ من عقبات .

★ وتسمى هذه القاعدة بالنسبة للقضامين العادى والإدارى .

★ وخلاصة القول أننا قد إستشهدنا من تسجيل هذه القواعد والأحكام أن يكون الشرح مبنيًا على أسس عملية وتطبيقية تتعاضد فائدتها فى حلل العمل والممارسة الفعلية .

---

(١) الدكتور/ فتحى والى «التنفيذ الجبرى» - مرجع سابق - ص ٤٦١ ، وجاء بتعليمات الوزارة أن التنفيذ يستمر فى طريقه بمجرد صدور حكم القاضى المستعجل فى القضية التى اعترضت التنفيذ ، برفض الاشكال وسواء قضى هذا الحكم فى منطوقه بالاستمرار فى التنفيذ صراحة أو اقتصر على القضاء برفض الاشكال فقط لأن الحكم بالرفض ينطوى بطريق اللزوم على قضاء بالاستمرار فى التنفيذ (مستور الوزارة رقم ٧٤ - ٢١ / ٦ (٧١) فى ١٩٥٧/١/٢٠ ومشار اليه فى اجراءات الاعلان والتنفيذ للاستاذ/ مصطفى هلال الطبعة الأولى ص ٢٦٢ .

## الباب التاسع

الدعاوى المتعلقة بتفسير الحكم، وتصحيحه، والتماس إعادة  
النظر، ودعوى البطلان الأصلية في أحكام القضاء الإداري



## الباب التاسع

الدعاوى المتعلقة بتفسير الحكم وتصحيحه ، والتماس  
إعادة النظر ، ودعوى البطلان الأصلية مع عرض لبعض  
القواعد القانونية بشأن اعتراض الخارج عن الخصومة  
ويشتمل هذا الباب على الفصول التالية :

### الفصل الأول

دعوى تفسير الحكم

### الفصل الثاني

دعوى تصحيح الحكم

### الفصل الثالث

التماس إعادة النظر ، مع تطبيقات من  
أحكام النقض ، والقضاء الإداري

### الفصل الرابع

دعوى البطلان الأصلية في أحكام القضاء الإداري





## الباب التاسع

الدعاوى المتعلقة بتفسير الحكم ، وتصحيحه ، والتماس  
اعادة النظر ودعوى البطلان الأصلية

تمهيد :

ان المحكمة التأديبية تستند سلطتها بحيث يخرج النزاع من اختصاصها فلا تستطيع أن تعيد النظر في حكمها سواء لدواعي الملامة ، أو لعدم المشروعية ، تلك الامر الذى يملكه الرئيس الادارى اذا أصدر قرارا اداريا بالجزاء<sup>(١)</sup> . واستثناء من هذا الاصل العام بجوز الرجوع الى المحكمة التأديبية فى الحالات التالية :

(الحالة الاولى) حالة تفسير الحكم .

(الحالة الثانية) حالة تصحيح ما قد يقع فى الحكم من اخطاء .

(الحالة الثالثة) حالة التماس اعادة النظر .

وجدير بالاحاطة أنه بالرجوع الى المادة التاسعة عشر من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ نجد انها تنص على أنه : يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية بطريق التماس اعادة النظر فى المواعيد والاحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ولهذا أثر التساؤل عن مدى لكان الالتجاء الى هذا الطريق أمام المحاكم التأديبية ، لاسيما ولم يكن هناك سببا قانونيا بامتناء أحكام المحاكم التأديبية من الطعن بالتماس اعادة النظر اذا تحققت أسبابه ودواعيه المنصوص عليها بالمادة (٢٤١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية لاسيما وأن هذه الاسباب تحدث أحيانا فى مجال التأديب .

لذلك نص المشرع بالمادة (٥١) من قانون مجلس الدولة الجديد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على جواز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى

(١) دكتور/ سليمان محمد الطماوى : قضاء التأديب، ص ١٩٨٧ - مرجع سابق - ص ٦٦٤ -

والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس اعادة النظر<sup>(١)</sup> .  
أما الطعون المتعلقة بتفسير الاحكام وتصحيحها فلا خلاف عليها . ولاهمية هذه  
الدعاوى منفرد لكل منها مطلباً مستقلاً بهذا المبحث .

---

(١) تنص المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة على مايلي :

يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم  
التأديبية بطريق التماس اعادة النظر في المواعيد والاحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات  
المدنية والتجارية أو قانون الاجراءات الجنائية حسب الاحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة  
المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم .

ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم الا اذا أمرت المحكمة بغير ذلك واذا حكم بعدم قبول  
الطعن أو برفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيهاً فضلاً عن التعويض اذا  
كان له وجهه .

## **الفصل الاول**

### **دعوى تفسير الحكم**

نعرض دعوى تفسير الحكم فى ظل القواعد العامة لقانون المرافعات المدنية والتجارية ، والمعمول بأحكامها أمام القضاء الادارى بما يتلاءم مع طبيعة الدعوى الادارية وذلك على النحو التالى :

(أولاً) دعوى تفسير الحكم فى ظل القواعد العامة لقانون المرافعات المدنية والتجارية :

تنص المادة (١٩٢) مرافعات على مايلى :

«يجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التى أصدرت الحكم تفسير ما وقع فى منطوقه من غموض أو إبهام ويقدم الطلب بالالوضاح المعتادة لرفع الدعوى . ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متما من كل الوجوه للحكم الذى يفسره ، ويسرى عليه مايسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية» .

وطبقا لهذا النص ولآراء الفقه ولاحكام النقض نعرض شروط طلب التفسير على النحو التالى :

- (١) أن يكون للحكم المطلوب تفسيره حكما قطعيا .
- (٢) أن يكون الحكم فى منطوقه مشوبا بغموض أو إبهام أو شك فى تفسيره أو يحتمل أكثر من معنى .
- (٣) الوضع القائم فى تقديم طلب التفسير فى حالة استئناف الحكم المطلوب استئنافه .

ونبين ذلك على النحو الآتى :

## (١) أن يكون الحكم المطلوب تفسيره حكما قطعيا :

يجب أن يكون الحكم قطعيا لانه لا يتصور وجود ثمة فائدة من تفسير قضاء غير ملزم لا يحوز الحجية ، ولذلك يشترط أن يكون المطلوب تفسيره هو منطوق الحكم أو الاسباب المكمل له .

ويثور الخلاف بصدد تفسير الاحكام الوقتية وهى تلك التى تحوز حجية مؤقتة فقيل أنه يمكن تعديلها متى تغيرت الظروف التى بنيت عليها ، ولا محل لطلب تفسيرها .

ومع ذلك يرى البعض أن هذه الاحكام يجوز طلب تفسيرها لانها تحوز الحجية وتنفذ ، فاذا اعتورها غموض أو ابهام جاز طلب تفسيرها حتى يسهل تنفيذها وحتى لا تقوم أى عقبات فى سبيل ذلك ، بل يرى البعض أن هناك من الاحكام غير القطعية ما قد يقتضى تفسير ، كما اذا أصدرت المحكمة حكما غير قطعى بنذب خبير ولم تحدد فيه بيانا دقيقا لمأمورية الخبير طبقا لما يقضى به قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فيضطر صاحب المصلحة من الخصوم الى طلب تفسير الحكم ، بل قد يضطر الخبير نفسه الى ذلك<sup>(١)</sup> .

## (٢) أن يكون الحكم فى منطوقه مشوبا بغموض أو ابهام أو شك فى تفسيره أو يحتمل أكثر من معنى :

الطلب فى هذه الحالة يكون مقصور على تفسير الغموض ، وعلى المحكمة أن توضح حكمها على النحو الذى كانت تقصده ، ولكن اذا كان المطلوب تعديل قضاء المحكمة فإن الطلب لايقبل فى هذا الشأن .

(١) راجع فى ذلك :

أ - دكتور/ أحمد أبو الوفا : فظرية الاحكام فى قانون المرافعات، ص ١٩٦٤ - ص ٧٤٠ - ٧٤١ .

ب - دكتور/ مصطفى كمال وصفى : أصول وإجراءات القضاء الإدارى، ط/٢ ص ٥٣٤ حيث يقول : «... والأصل أن طلب التفسير يكون فى الاحكام الموضوعية وذلك لانه لا جدوى فى تفسير قضاء غير ملزم لا يحوز الحجية ، الا أنه من الاحكام التفرعية ما قد يتطلب التفسير كالحكم بنذب خبير مع الغموض فى بيان مهمته .... » .

(٣) الوضع في تقديم طلب التفسير في حالة استئناف الحكم المطلوب تفسيره :

ان محكمة الدرجة الاولى التي ينطأ اليها بتفسير حكمها لا تملك ذلك بعد استئناف الحكم لانه أصبح محل نظر محكمة الدرجة الثانية وقد تلغيه أو تعمله ، فلا مصلحة لتفسيره ، غير أنه متى ثبتت مصلحة في طلب تفسير الحكم ولو بعد استئنافه لاحتمال تمام تنفيذه قبل نظر الاستئناف في حالة كونه مشمولاً بالنفاذ المعجل ، فإن طلب التفسير يقبل ولو بعد رفع الاستئناف ، وهذا لا يتعارض مع حق محكمة الدرجة الثانية في تعديل أو إلغاء حكم محكمة الدرجة الاولى<sup>(١)</sup> .

وجدير بالاحاطة أنه قد يحتج أمام محكمة ما بحكم صادر من محكمة أخرى ، وفي هذه الحالة فإنه على المحكمة الاخرى أن تفسر الحكم فتأخذ بما تراه مقصوداً منه بشرط أن تبين في أسباب حكمها الاعتبارات المؤدية الى وجهة نظرها شأنها في ذلك شأن تفسير سائر المستندات والعقود والأوراق التي تقدم اليها<sup>(٢)</sup> .

ويشترط في تلك الحالة أن تتوفر مصلحة جنية لطلب التفسير ، ومن ثم فإنه اذا كان الحكم قد تم تنفيذه ولا يقصد من طلب التفسير الا ارضاء رغبة في نفس الطالب فإن طلبه لا يقبل .

ويلاحظ أن المحكمة التي أصدرت الحكم سواء كانت محكمة جزئية أو ابتدائية أو محكمة استئناف ، وسواء أكانت فصلت في الدعوى باعتبارها من محاكم الدرجة الاولى أم الثانية ، فهي تختص بطلب تفسير حكمها لغرضاً نوعياً ومعلياً .

ويقدم الطلب بالامضاء المعتادة لرفع الدعاوى طبقاً للنصوص الواردة بقانون المرافعات ، ويلاحظ أنه اذا رفع الطلب الى محكمة الاستئناف فإنه يقدم بتكليف بالحضور في جميع الاحوال لان هذا الطلب ليس من قبيل استئناف الحكم ، ومن ثم لا يتقيد في رفعه بإجراءات الاستئناف التي تجعل القاعدة في رفعه بتقرير بقلم كتاب المحكمة الاستئنافية .

★ وعند تفسير المحكمة لحكمها فلها لا تملك تعديل قضاءها أو الرجوع عنه

(١) ككتور/ أحمد أبو الوفا : نفس المرجع السابق ص ٧٤٢ .

(٢) محكمة النقض في ١٩٣٢/١٣/٢٤ - في الطعن رقم ٥٤ - ص ٢ ق ، ونقض ٩ يونية سنة ١٩٣٨ - رقم ٣ - ص ٨ ق ، ونقض أول ديسمبر ١٩٣٢ - في الطعن رقم ٤٩ - ص ٢ ق .

أو الاضافة اليه ، وإن فعلت ذلك فإن تفسيرها يكون قابلا للطعن بالطريق المناسب ، والحكم الصادر بالتفسير يعتبر من كافة الوجوه متبها للحكم الذى يفسره ويسرى عليه مايسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية<sup>(١)</sup> .

★ وتطبق هذه القاعدة أمام القضاء العادى والإدارى .

وأخيرا فعند تسليم صورة من الحكم يجب أن تسلّم معها صورة من الحكم الصادر بالتفسير<sup>(٢)</sup> .

(ثانيا) دعوى تفسير الحكم فى ظل المنع أمام القضاء الإدارى :

ينبع القضاء الإدارى نفس القواعد الواردة بالمادة (١٩٢) مرافعات حسبما سبق بيّنه<sup>(٣)</sup> .

★ وتتبع ذلك أمام للقضاء الإدارى بعد إجراء الملاحظات التى تتفق مع طبيعة الدعوى الإدارية .

وقد تناولت المحكمة الادارية العليا هذا الامر فى عدة أحكام عديدة من أهمها حكمها الصادر فى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٨ فى الدعوى رقم ١٤٠ للمنة الرابعة القضائية ، وتكتفى بعرض هذا الحكم على النحو التالى :

تقول المحكمة :

«ومفاد هذا أن طلب تفسير الحكم لا يكون الا بالنسبة الى قضائه الوارد فى منطوقه ، وهو الذى يحوز حجية الشئ المقضى به ، أو قوته دون أسبابه الا ما كان من هذه الأسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطا جوهريا ومكونا لجزء منه مكمل له كمالا لا يكون الا حيث يقع فى هذا المنطوق غموض أو ابهام يقتضى الايضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم ، ابتقاء الوقوف

(١) نقض ٢١ يونية ١٩٦٢ - من ١٣ ق - من ٨٣٧ .

(٢) بكتور/ أحمد أبو الوفا : نظرية الاحكام فى قانون المرافعات - مرجع سابق - ٧٤٥ - ٧٤٦ .

(٣) راجع مؤلفنا - مجلس الدولة وإجراءات وصيغ الدعاوى الادارية، من ١٩٨٧ - ص ٤٨٤ .

على حقيقة المراد منه حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد . ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمما للحكم الذى يفسره من جميع الوجوه لا حكما جديدا ، ولذا يلزم أن يقف عند حد إيضاح ما أبهم بالفعل بحسب تقدير المحكمة ، لا ما التمس على نوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه ، وذلك دون المساس بما قضى به الحكم المفسر بنقص ، أو زيادة ، أو تعديل والا كان فى ذلك اختلال بقوة الشيء المقضى به وفى هذا النطاق يتحدد موضوع طلب التفسير ، فلا يكون له محل إذا تعلق بأسباب منقكة عن المنطوق ، أو بمنطوق لا غموض فيه ولا ابهام ، أو إذا استهدف تعديل ما قضى به الحكم بالزيادة أو النقص ولو كان قضاؤه خاطئا ، أو رعى الى إعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية ايا كان وجه الفصل فى هذه الطلبات ، ومن ثم إذا ثبت أن الحكم المطلوب تفسيره قد انتهى الى القضاء صراحة فى منطوقه بإلغاء الحكم المطعون فيه ، وباستحقاق المدعى تسوية المنازعة على أساس قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، وكان الواضح من المنطوق والاسباب ان المحكمة لم تستجب الى طلبات المدعى الاصلية التى يعيد تكرارها تحت ستار دعوى التفسير ، (وهى منحة الدرجة التاسعة براتب قدره خمسة جنيهات شهرياً من بدء تعيينه بوصفه حاصلا على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية بالتطبيق لقواعد الاتصاف الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤) وإنما قضت باستحقاقه تسوية المنازعة على أساس قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وفقاً لقاعدة التصالح التى تضمنها هذا القرار والارقام التى حدها ، وذلك نظرا الى أن الاعتماد المالى لتنفيذ قواعد الاتصاف بالنسبة الى أمثال المدعى من حملة مؤهله لم يصدر ، وما فتح إنما هو اعتماد مالى لاتصاف خدم المساجد كطائفة ، لا بوصفهم حملة مؤهلات دراسية ، بل بغض النظر عن هذه المؤهلات باعتبار وظائفهم ذات مرتب ثابت لا يحتاج شاغلها الى مؤهل - فإذا ثبت ما تقدم فإن دعوى التفسير التى يستهدف بها المدعى فى حقيقة الامر إعادة طرح المنازعة من جديد فيما سبق أن فصلت فيه المحكمة من الطلبات بما لا غموض فيه ولا ابهام تكون فى غير محلها ويتعين القضاء برفضها والزامه بمصروفاتها .

(ثالثا) تطبيقات قضائية من أحكام النقص بشأن طلب تفسير الاحكام :  
والتي يمكن للقضاء الادارى أن يستلهم بعضها فى أحكامه .  
نورد فيما يلى أهم الاحكام التى استقرت عليها محكمة النقص فى تفسير الاحكام :  
القاعدة الاولى :

لمحكمة الموضوع أن تفسر الاحكام التى يحتج بها لديها تفسيرها لملائم المستندات  
التي تقدم لها فتأخذ بما تراه مقصودا منها - بشرط أن تبين فى أسباب حكمها  
الاعتبارات المؤدية الى وجهة نظرها<sup>(١)</sup> .  
القاعدة الثانية :

سلطة قاضى الموضوع فى تفسير الاحكام المقدمة له كمستندات فى الدعوى هي  
كمسلطته فى تفسير العقود والاوراق الاخرى ، سلطة تامة لا تراقبه فيها محكمة  
النقص ، فله أن يفسرها على أى وجه تحتمله لفاظتها وأن لا يلتزم معناها الظاهر  
المتبادر للهمم مادام أنه يبنى تفسيره على اعتبارات معقولة مبررة لدخوله عن هذا  
المعنى الظاهر الى المعنى الذى رااه هو مقصودا منها<sup>(٢)</sup> .  
القاعدة الثالثة :

«ان سلطة محكمة الموضوع فى تفسير الاحكام التى يحتج بها لديها هي السلطة  
المخولة لها فى تفسير سائر للمستندات التى تقدم لها فللقاضى - اذا ما استند أمامه  
الى حكم - أن يأخذ بالتفسير الذى يراه مقصودا منه ، وليس عليه الا أن يبين فى  
أسباب حكمه الاعتبارات التى استند اليها فى التفسير الذى ذهب اليه<sup>(٣)</sup> .  
القاعدة الرابعة :

«الحكم التفسيري يعتبر جزءا متما للحكم الذى يفسره وليس حكما مستقلا . فما  
يسرى على الحكم المفسر من قواعد الطعن بالطرق العادية أو غير العادية يسرى  
عليه ، سواء أكان هو فى تفسيره قد مس الحكم المفسر بنقص أو بزيادة أو بتعديل

(١) الطعن بالنقص رقم ٥٤ - سنة ٢ ق - جلسة ١٩٣٢/١١/٢٤ .

(٢) الطعن بالنقص رقم ٤٩ - سنة ٢ ق - جلسة ١٩٣٢/١٢/١ .

(٣) الطعن بالنقص رقم ٣ - سنة ٨ ق ع جلسة ١٩٣٨/١/٩ .



فيما قضى به معتديا بذلك على قوة الشيء المحكوم فيه ، أم كان لم يمسه بأي تغيير مكتفيا بتوضيح ما أبهم منه .

والحكم التفسيري الذي يزيد أو ينقص فيما قضى به الحكم المفسر يجوز الطعن فيه بطريق النقض من جهة أنه خالف القانون باعتدائه على قوة الشيء المحكوم فيه وذلك إذا كان صادرا من محاكم الاستئناف طبقا للمادة التاسعة من قانون النقض . وأما إذا كان الحكم المفسر صادرا من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية فإنه طبقا للمادة العاشرة من هذا القانون ، لا يجوز الطعن فيه ، ولا في الحكم التفسيري تبعاً له بطريق النقض إلا إذا كان صادرا في قضية وضع يد ، أو في مسألة اختصاص وكان مبنيا على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، وعلى ذلك فلا يقبل الطعن في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية نصيرا للحكم الصادر منها بتعيين حارس قضائي بمقولة أنه جاء على خلافه ومن قوة الشيء المحكوم فيه<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة الخامسة :

« لما كان الحكم المطلوب نصيره قد قضى بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه حتى ينفصل في الطعن ، وكان هذا الحكم لا يشوبه غموض ولا إبهام فهو بحسب صريح لفظه واضح مدلوله إنما يصرى على مالم يكن قد تم قيل صدوره من إجراءات التنفيذ ، لأن ما تم لا يتصور وقفه ، ولأن الشارع إنما قصد بالمادة (٤٢٧) مرافعات قديم نفاذ الضرر قبل وقوعه ولا يمكن الغاء ما تم من التنفيذ إلا بنقض الحكم المطعون فيه ، وهذا يختلف تماما عن حكم وقف التنفيذ موضوعا وسببا وأثرا ، لما كان ذلك ، فإن طلب التفسير يكون غير مقبول »<sup>(٢)</sup> .

#### القاعدة السادسة :

« متى كان الحكم المطلوب نصيره واضحا لاحتاج إلى تفسير ويفيد بجلاء أن المحكمة لم تر إجابة طلب معين ورفضته وكان الحكم المطعون فيه قد فسر الحكم السابق بأنه لم يرفض الطلب المذكور بل قبله فإن المحكمة تكون قد جاوزت سلطتها في التفسير وأخطأت في تطبيق القانون »<sup>(٣)</sup> .

(١) الطعن بالنقض رقم ٢٤ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٣٣/١٠/٢٦ .

(٢) الطعن بالنقض رقم ١١٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/٥/١٣ .

(٣) الطعن بالنقض رقم ١٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٣ .

★ يلاحظ على ماجاء بالقاعدة الخامسة حيث أن المستقر في القضاء الإداري جميعا سبق بيانه أنه لا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت محكمة الطعن بغير ذلك أخذا بقاعدة الأثر غير الراجف للطعن .

#### القاعدة السابعة :

و الحكم الصادر بالتفسير أو التصحيح يعتبر من كل الوجوه متمما للحكم الذى يفسره أو يصححه فيسرى عليه مايسرى على الحكم المذكور الذى صدر أولا فى الدعوى<sup>(١)</sup>.

#### القاعدة الثامنة :

منأط الاخذ بحكم المادة (٣٣٦) مرافعات قديم أن يكون الطلب بتفسير ما وقع فى منطق الحكم من غموض أو ابهام حتى يمكن الرجوع الى المحكمة التى أصدرته بطلب يقدم لها بالاوضاع المعتادة غير محدد بموعده يسقط بانقضائه الحق فى تقديمه . أما اذا كان قضاء الحكم واضحا لايشوبه غموض ولا ابهام فانه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة للرجوع عنه والمماس بحجيته وانما يكون السبيل الى ذلك الطعن فيه خلال الميعاد المحدد باحدى طرق الطعن القابل لها<sup>(٢)</sup>.

(ويلاحظ أن المادة (٣٦٦ قديم) تقابل المادة (١٩٢) من القانون ١٣ لسنة ١٩٦٨).

#### القاعدة التاسعة :

تمتئ كان الحكم قد التزم فى تفسير قضائه الحكم المفسر دون أن يعمه بالتعديل فان النعمى عليه بمسح الحكم المفسر وبإهدار حجبيته يكون على غير أساس<sup>(٣)</sup>.

#### القاعدة العاشرة :

وان سلطة محكمة الموضوع فى تفسير الاحكام التى يحتج بها لديها هى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة كسلطتها فى تفسير سائر المستندات الاخرى التى يقتنها الخصوم فى الدعوى فلها اذا احتج أمامها بحكم أن تأخذ بالتفسير الذى تراه مقصودا منه ، دون أن تلتزم بعباراته الظاهرة ما دامت تبني تفسيرها على اعتبارات مسوغة<sup>(٤)</sup>.

#### القاعدة الحادية عشرة :

تنص المادة (١/١٩٢) من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ - المقابلة

---

(١) الطعن بالنقض رقم ٥٣٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢١ من ١٣ - ١٣٧ .  
(٢) الطعن بالنقض رقم ٣٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨ - من ١٦ - ١٣٣٩ .  
(٣) الطعن بالنقض رقم ٣٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨ من ١٦ - ١٣٣٩ .  
(٤) الطعن بالنقض رقم ٣٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٣ من ١٨ - ١٥٥٢ .

للمادة (٢٦٦) من قانون المرافعات السابق - على أنه يجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو ابهام . ويقدم الطلب بالالوضاح المعتادة لرفع الدعوى ، والمستفاد من صريح هذا النص - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن مناط الاخذ به أن يكون الطلب بتفسير ما وقع في منطوق الحكم من غموض أو ابهام ، أما اذا كان قضاء الحكم واضحاً ، لا يشوبه غموض ولا ابهام ، فانه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة للرجوع عنه وللمساس بحجيته<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة الثانية عشرة :

«متى كان الحكم المطلوب تفسيره - الصادر من محكمة النقض - واضحة دلالاته ولا يحتاج الى تفسيره ، وقد بت في أن زوج المتوفاة كان من رعايا الدولة العثمانية وأن المتوفاة تعتبر مصرية بحكم القانون وفقاً للمادة (٣/١) من قانون الجنسية الصادر في ١٩٢٩/٣/١٠ ، وان ثبوت الجنسية للمتوفاة على هذا الوضع يتمتع معه قانوناً تطبيق أحكام استرداد الجنسية عليها ، وانما تطبق عليها أحكام التجنس بجنسية أجنبية ، وقد اشترطت المادة (١٢) من قانون الجنسية المذكور سبق استئذان الحكومة المصرية في هذا التجنس ، والا فان الجنسية المصرية تظل قائمة الا اذا رأت الحكومة المصرية اسقاطها ، لما كان ذلك فان مآثره للطلالبون في طلبهم لا يعدو أن يكون مجادلة في الممكّل القانوني التي بت فيها الحكم المطلوب تفسيره ، وهو أمر غير جائز ، لان أحكام النقض باثة لا سبيل الى الطعن فيها»<sup>(٢)</sup> .

#### القاعدة الثالثة عشرة :

«متى كانت سلبية المحكمة في طلب التفسير تقف عند حد التحقق من وجود غموض أو ابهام في منطوق حكمها المطلوب تفسيره ، فلا يقبل من الطالبيين ما آثاروه بالجلسة من الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية ، أو لحالة هذا الطلب الى محكمة القضاء الاداري لوجود دعوى أمامها بهذا الخصوص»<sup>(٣)</sup> .

(١) الطعن بالنقض رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٢/٤/١٩ من ٢٣ - ص ٧٣٩ .

(٢) الطعن بالنقض رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٢/٤/١٩ من - ص ٧٣٩ .

(٣) الطعن بالنقض رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٢/٤/١٩ من ٣ - ص ٧٣٩ .

## الفصل الثاني

### دعوى تصحيح الحكم

نعرض هذه الدعوى طبقاً لاحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية وما يتبع بشأنها أمام القضاء العادى ثم وضعها أمام القضاء الادارى .

(أولاً) : عرض دعوى تصحيح الحكم فى ظل القواعد العامة لقانون المرافعات المدنية والتجارية :

نصت المادة (١٩١) من قانون المرافعات رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨ على ما يلى :

تتولى المحكمة تصحيح ما يقع فى حكمها من أخطاء مادية بحثة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب لحد الخصوم من غير مرافعة ويجزى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الاصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة .

ويجوز الطعن فى القرار الصادر بالتصحيح اذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه فى الفقرة السابقة وذلك بطرق الطعن الجائزة فى الحكم موضوع التصحيح أما القرار الذى يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلا .

والحكمة من نص المشرع على تصحيح الاخطاء المادية فى الحكم ترجع الى اعتبارات قدرها بشأن تصحيح ما يقع فى منطوق الحكم من اخطاء مادية بحثة كتابية أو حسابية ، أى أن سلطة المحكمة فى تصحيح ما يقع فى منطوق حكمها مقصور على الاخطاء المادية البحتة بحيث لا تؤثر على كيان الحكم ولا تنفذه ذاتيته ولا تجعله مقطوع الصلة بالحكم المصحح ، ومن ثم فيجب الا تغير منطوقه بما يناقضه لما فى ذلك من المماس بحجية الشيء المحكوم فيه ، فان فعلت ذلك تكون قد تجاوزت حقها فى قرار التصحيح وهو أمر لا تملكه مما يتعين معه نقض قرار التصحيح واعتباره كأن لم يكن بسبب الخطأ فى القانون<sup>(١)</sup> .

ويرفع طلب التصحيح الى المحكمة التى أصدرت للحكم سواء أكانت محكمة

---

(١) مقدمة للنقض - الطعن رقم ٣٣٤ سنة ٧٠ ق جلسة ١١/٢٧/١٩٥٢ .

جزئية أو ابتدائية أم محكمة استئناف ، وسواء أكانت فصلت في الدعوى باعتبارها من محاكم الدرجة الاولى أو الثانية ، فهي تختص وحدها بطلب التصحيح اختصاصا نوعيا أو اختصاصا محليا ، ويلاحظ أن هذه القاعدة من النظام العام مثلها مثل القاعدة المتعلقة بطلب التفسير<sup>(١)</sup> . وقضت محكمة النقض بأنه إذا كان الخطأ الذي شاب الحكم لا يعدو أن يكون خطأ ماديا فقط فإنه لا يصلح سببا للطعن بطريق النقض والشأن بتصحيحه إنما يكون للمحكمة التي أصدرت الحكم وفقا لما نص عليه قانون المرافعات في هذا الشأن .

ويكون التصحيح بقرار تصدره المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب من أحد الخصوم بغير مرافعة ، ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الاصلية ويوقعه هو ورئيس المحكمة .

ويجب أن يكون تصحيح الحكم من واقع العناصر الثابتة بنفس القرار ، والمنتجة له<sup>(٢)</sup> .

à l'aide d'elements fournis par cette decision même

وقضى بأن القاضى الذى أصدر الحكم يملك تكملة ما أغفل النص عليه من بيانات بشرط أن يكون الاغفال ماديا بحتا .

ويلاحظ أن القرار الذى يصدر برفض التصحيح لا يجوز الطعن فيه على استقلال وإنما تكون وسيلة التظلم منه هي الطعن فى الحكم ذاته متى توافرت الشروط اللازمة لذلك<sup>(٣)</sup> .

(١) الاصل فى تصحيح الاحكام أن يكون بطرق الطعن المقررة بالقانون لا بدعى مبتدأ ، والا نهارت قواعد الشيء المحكوم فيه واتخذ التصحيح وسيلة للمماس بحجيتها ، واستثناء من هذا الاصل وللتفسير أجازت المادة (٣٦٤) من قانون المرافعات القديم والمقبلة للمادة (١٩١) من قانون المرافعات الجديد تصحيح ماصاه يقع فى منطق الحكم من أخطاء مادية بحتة كتابية كانت أو حسابية بطلب من أحد الخصوم أو من تلقاء نفس المحكمة كما أجازت للمادة (١٩١) مرافعات جديد ، جواز الطعن فى القرار الصادر بالتصحيح على النحو المشار اليه بالمادة (١٩١) سالفة البيان .  
(يراجع الطعن بالنقض رقم ١٣ لسنة ٣٢ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٥/٣ - من ١٦ ص ٢٥٢) .

(٢) دكتور/ أحمد أبو الوفا : نظرية الاحكام فى قانون المرافعات - ط/٢ ع ص ٧٤٨ - ٧٥٠ .

(٣) نقض ٢ ابريل ١٩٥٣ - فى القضية رقم ٢٤ لسنة ٢١ ق ، ونقض ٢ ديسمبر ١٩٥٤ فى القضية رقم ١٩٦٢ ، ورقم ١٨٤ لسنة ٢١ ق .

وما عدا الاخطاء المادية البحتة سواء كانت كتابية أو حسابية والتي تكون قد أثرت في الحكم فسيبل اصلاحها والطعن فيه يكون بطريق الطعن المناسب .

وجدير بالاحاطة أن الحكم الصادر بالتفسير أو التصحيح تكون له طبيعة الحكم الاصلى ، فاذا كان الحكم الاصلى قطعيا أو وقتيا أو غير قطعى أو موضوعيا أو فرعيا فان الحكم الصادر فى التفسير أو التصحيح تكون له نفس طبيعة الحكم الاول .

شروط تصحيح الحكم :

بناء على ما تقدم فإنه يشترط لتصحيح الحكم مايلى :

١ - أن يكون الحكم قطعيا .

٢ - أن يكون مشوبا فى منطوقه أو فى الاسباب المكملة له بأخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية ، ويجب أن يكون لهذا الخطأ المادى اساسا فى القانون حتى لا يكون التصحيح ذريعة للرجوع فى الحكم والساس بحجته .

وقد قضت محكمة النقض بأنه متى كانت سلطة المحكمة فى طلب التصحيح تقتف عند التحقق من وقوع اخطاء مادية بحتة فى حكمها ، فلا يقبل من الطالبين ما أثاروه فى الجلسة من الدفع بعدم استورية قانون الجنسية أو وقف الفصل فى هذا الطلب لوجود تنازع فى الاختصاص بين جهة القضاء العادى وجهة القضاء الادارى رفعوا بشأنه طلبا الى جهة تنازع الاختصاص<sup>(١)</sup> .

٣ - تنج بعض الآراء الى اشتراط تقديم طلب تصحيح الحكم قبل رفع استئناف عنه<sup>(٢)</sup> .

ومع ذلك فقد قضت محكمة النقض : بأنه لما كان رفع الاستئناف ينقل الموضوع برمته الى محكمة الاستئناف ويعيد طرحه عليها مع اسانيده القانونية وأدلته الواقعية ، فإنه يكون لهذه المحكمة بما لها من ولاية فحص النزاع أن تتدارك مايرد فى الحكم المستأنف من أخطاء مادية وأن تقضى على موجب الوجه الصحيح<sup>(٣)</sup> ..

(١) الطعن بالنقض رقم ١٧ - من ٣٤ ق - جلسة ١٩ ابريل سنة ١٩٧٢ - من ٧٢٤ .

(٢) الدكتور/أحمد أبو الوفا : نظرية الاحكام فى قانون المرافعات - مرجع سابق - من ٧٤٤ .

(٣) نقض ٢٧ أكتوبر ١٩٥٥ فى القضية رقم ٢٠٩ لسنة ٢٢ ق .

ومن ناحية أخرى فقد قضت محكمة النقض بأنه : « إذا كان ما وقعت فيه محكمة الاستئناف لا يعدو أن يكون خطأ مائيا لا يؤثر على كيان الحكم ولا يفقده ذاتيته في معنى المادة (١٩١) من قانون المرافعات الجديد، تتولى المحكمة المشار إليها تصحيحه بقرار تصدره بنفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم... »<sup>(١)</sup>.

★ ★ ★

(ثانيا) دعوى تصحيح الحكم في ظل المتبع أمام القضاء الإداري :  
يتبع القضاء الإداري نفس القواعد الواردة بالمادة (١٩١) مرافعات حسبما سبق بيأتها .

وبناء على ماتقدم فقد قضت المحكمة الإدارية العليا بأنه :  
« إذا لم يكن الخطأ الواقع في منطوق الحكم أو في أسبابه الجوهرية المكمل له من الأخطاء المادية البحتة فلا يجوز تصحيحه بطريقة تصحيح الحكم المشار إليها بالمادة (١٩١) .. »<sup>(٢)</sup>.

كما قضت نفس المحكمة بأن « المحكمة تملك تصحيح ما وقع في المنطوق وفي الأسباب الجوهرية التي تعتبر مكمل له من أخطاء مادية بحتة أو كتابية أو حسابية »<sup>(٣)</sup>.

وطبقا لما سبق إيضاحه وكما جاء بالفقرة الثانية من المادة (١٩١) من قانون المرافعات الجديد، فإنه يجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح ، أما القرار الذي يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال حسبما سبق لنا الإشارة إلى ذلك .

وقد لخصت المحكمة الإدارية العليا تلك المبادئ والاحكام في حكم شهير لها يعتبر من أهم أحكامها في هذا الموضوع حيث تقول :

(١) الطعان ١١ ، ٣٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٧/١/١٩٧٩ - من ٣٠ - ص ٢٤٧ - .

(٢) المحكمة الإدارية العليا في ١٦ يوليو سنة ١٩٧٣ - من ١٨ ق - رقم ٧٦ .

(٣) المحكمة الإدارية العليا في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ع من ١ ق .

أن المادة (١٩١) من قانون المرافعات تقضى بأن تتولى المحكمة تصحيح مايقع بحكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مراعاة ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه رئيس المحكمة ، وجرى قضاء محكمة النقض تفسيرا لهذا النص على أن الاصل فى تصحيح الاحكام أن يكون بطريق الطعن المقررة فى القانون لا بدعوى مبتدأ ، والا انهارت قوة الشيء المحكوم فيه واتخذ التصحيح وسيلة للمساس بحجيتها ، واستثناء من هذا الاصل أجاز القانون تصحيح ما عساه يقع فى منطوق الحكم من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية بطلب من أحد الخصوم أو من تلقاء نفس المحكمة ، أما ما عدا هذه الأخطاء المادية المحضة التى تكون قد أثرت على الحكم فيكون سبيل اصلاحها بالطعن فى الحكم بطريق الطعن المناسب ، كما جرى فى قضاء هذه المحكمة على أنه وإن كانت المحكمة الإدارية تستلذ ولايتها باصدار حكمها الا أنها تملك تصحيح ما وقع فى المنطوق أو فى الاسباب الجوهرية التى تعتبر متممة له من أخطاء مادية أو كتابية أو حسابية بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب نوى الشأن . ولا يعتبر الحكم المصحح معدلا للحكم الذى يصححه بل متمما له فاذا جاوزت المحكمة حدود ولايتها فى التصحيح الى التعديل أو التفسير كان حكمها مخالفا للقانون .

ومن حيث أن تغيير منطوق الحكم المطعون فيه من عدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد الى الحكم بأحقية المدعى فى طلباته لا يعد تصحيحا لخطأ ماضى لحق الحكم بل يعد تغييرا للمنطوق بما يناقضه مما يعد مساسا بحجية الشيء المحكوم فيه ومخالفا للقانون متعينا الفاؤه ، غير أنه من ناحية أخرى فإن الطعن فى قرار التصحيح لصدوره بالمخالفة لحكم المادة (١٩١) سالفة الذكر من شأنه أن ينقل موضوع النزاع برمته الى المحكمة العليا ويعد طرحة عليها بأسانيده القانونية وأثلته الواقعية ويكون لها بما لها من ولاية فحص النزاع أن تقضى فيه على موجب الوجه الصحيح<sup>(١)</sup> .

(١) المحكمة الادارية العليا - جلسة ٤ مارس سنة ١٩٧٦ ع فى القضية رقم ٢٨٥ لسنة ١٥ ق .



## الفصل الثالث

### التماس إعادة النظر - مع تطبيقات من أحكام النقص والقضاء الإداري

(أولا) التماس إعادة النظر طبقا لقانون المرافعات المدنية والتجارية :

التماس إعادة النظر هو طريق طعن غير عادي في الأحكام الانتهائية يقام أمام نفس المحكمة التي أصدرت الحكم الملمعون فيه بسبب أو أكثر من الأسباب التي نص عليها القانون .

وقد أخذ نظام مجلس الدولة المصري بهذا الطريق غير المادي في الطعن في الأحكام الانتهائية واستقيت أحكامه من قانون المرافعات المدنية والتجارية طبقا لما ورد بالمواد رقم ٢٤١ حتى ٢٤٧<sup>(١)</sup> .

- 
- (١) تنص المادة (٢٤١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على مايلي :
- للخصم أن يلتمسوا إعادة النظر في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية في الأحوال الآتية :
- (١) إذا وقع من الخصم غش كان من شأنه التأثير في الحكم .
- (٢) إذا حصل بعد الحكم اقرار بتزوير الأوراق التي بنى عليها أو قضى بتزويرها :
- (٣) إذا كان الحكم قد بنى على شهادة شاذة قضى بعد صدوره بأنها مزورة .
- (٤) إذا حصل الملتبس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها .
- (٥) إذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بكثرة مما طلبوه .
- (٦) إذا كان منطوق الحكم مناقضا لبعضه لبعض .
- (٧) إذا صدر الحكم على شخص طبيعي أو اعتباري لم يكن ممثلا تمثيلا صحيحا في الدعوى وذلك فيما عدا حالة النيابة الاتفاقية .

- (٨) - لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها بشرط إثبات غش من كان يمثل أو توكله أو إهماله الجسيم .
- كذلك تنص المادة (٢٤٢) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على مايلي :
- ميعاد الالتماس أربعين يوما ، ولا يبدأ في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الأربع الأولى من المادة السابقة الا من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو الذي أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم بثبوته أو الذي حكم فيه على شاهد الزور أو اليوم الذي ظهرت فيه الورقة المحتجزة .
- ويبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة السابعة من اليوم الذي يعلن فيه الحكم الى من يمثل المحكوم عليه تمثيلا صحيحا . ويبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثامنة من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو لتواطؤ أو الإهمال الجسيم .
- كذلك تنص المادة (٢٤٣) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على مايلي :
- يرفع الالتماس أمام المحكمة التي أصدرت الحكم بصيغة تودع قلم كتابها وفقا للاوضاع -

ومنورد الاحكام العامة لالتماس اعادة النظر فى ظل قانون المرافعات المدنية والتجارية ثم فى ظل الاحكام التى أخذت بها محاكم مجلس الدولة وذلك على النحو التالى :-

#### أحكام التماس اعادة النظر فى ظل قانون المرافعات المدنية والتجارية :

يرفع الالتماس الى نفس المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لأن الالتماس يبنى على أسباب لو أن المحكمة تنبّهت اليها لتغيير حكمها وإنما غلبت عنها هذه الأسباب لمسهو غير متعمد منها أو بسبب المحكوم له ، ويكفى تنبيهها اليها لتصحيح الحكم الصادر منها متى تبينّت هذه الأسباب .

---

= المقررة لرفع الدعوى . ويجب أن تشمل صحيفته على بيان الحكم الملتزم فيه وتاريخه وأسباب الالتماس والا كالت باطلّة .

ويجب على رافع الالتماس فى الحالتين المنصوص عليهما فى الفقرتين السابعة والثامنة من المادة ٢٤١ أن يودع خزانة المحكمة مبلغ عشرة جنيهات على سبيل الكفالة ولا يقبل قلم الكتاب صحيفة الالتماس اذا لم تصحب بما يثبت هذا الإيداع .

ويجوز أن تكون المحكمة التى تنظر الالتماس مؤلفة من نص القضاة الذين أصدرت الحكم . كذلك تنص المادة (٢٤٤) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على مايلى :

لايترب على رفع الالتماس وقف تنفيذ الحكم .

ومع ذلك يجوز للمحكمة التى تنظر الالتماس أن تأمر بوقف التنفيذ متى طلب ذلك وكان يفسى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه . ويجوز للمحكمة عند ما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفلا بصوافة حق المطعون عليه .

كذلك تنص المادة (٢٤٥) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على مايلى :

نفصل المحكمة أولا فى جواز قبول التماس اعادة النظر ثم تحدد جلسة للمرافعة فى الموضوع دون حاجة الى اعلان جديد . على أنه يجوز لها أن تحكم فى قبول الالتماس وفى الموضوع بحكم واحد اذا كان الخصوم قد قدموا أملما طلباتهم فى الموضوع .

ولا تعيد المحكمة للنظر الا فى الطلبات التى تناولها الالتماس .

وتنص المادة (٢٤٦) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على مايلى :

هناحكم برضى الالتماس فى الحالات المنصوص عليها فى الفقرات البت الأولى فى المادة (٢٤١) يحكم على الملتزم بفرامة لا تقل عن ثلاثة جنيهات ، ولا تجاوز عشرة جنيهات واذا حكم برضى الالتماس فى الحالتين المنصوص عليهما فى الفقرتين الاخيرتين تقضى المحكمة بمصادرة الكفالة كلها أو بعضها . وفى جميع الاحوال يجوز الحكم بالتعويضات ان كان لها وجه .

وتنص المادة (٢٤٧) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على مايلى :

الحكم الذى يصدر برضى الالتماس أو الحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى بعد قبوله لا يجوز الطعن فى أيهما بالالتماس .

ويجوز أن تكون المحكمة التي تنظر الالتماس مؤلفة من نفس القضاة الذين أصدروا الحكم المطعون فيه .

#### الاحكام الجائز الطعن فيها بالالتماس :

الاحكام الجائز الطعن فيها بالالتماس هي الاحكام الصادرة بصفة انتهائية أى الاحكام الصادرة من محكم للدرجة الثانية أو من محاكم الدرجة الاولى فى حدود نصابها الانتهاهى ، أما الاحكام الابتدائية فلا يجوز الطعن فيها بالالتماس ولو شأب الحكم سبب من أسباب الالتماس .

والحكم الذى يجوز الطعن فيه بالالتماس يجب أن يكون انتهائيا من وقت صدوره .

ويبنى على ذلك أن المحكوم عليه بحكم ابتدائى اذا فوت على نفسه ميعاد الطعن بالاستئناف سقط حقه بالطعن بالالتماس .

والاحكام الانتهائية يجوز الطعن فيها بالالتماس ولو كانت غيابية قابلة للطعن فيها بالمعارضة ، فكون الحكم قد صدر غيابيا لا يمنع من اعتباره انتهائيا ما دام قد صدر من محاكم الدرجة الثانية أو من محاكم الدرجة الاولى فى حدود نصابها الانتهاهى ، ويعتبر الطعن فى الحكم الغيابى بالالتماس فى أثناء ميعاد المعارضة نزولا عن حق المعارضة وذلك عملا بأحكام القانون .

وقد منع المشرع الطعن بالالتماس فى الحكم الذى يصدر برفض الالتماس ، والحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى بعدم قبول الالتماس وذلك عملا بالقاعدة الاصولية والتي تقول «أن الالتماس بعد الالتماس لا يجوز» .

ويلاحظ أن الالتماس فى الحكم الصادر برفض الالتماس أو فى الحكم فى موضوع الدعوى بعدم قبول الالتماس قد ينصب على الملتمس كما ينصب أيضا على الملتمس ضده عملا بالقاعدة المقررة فى المعارضة .

#### أسباب الالتماس :

الالتماس طريق طعن غير عادى كما سبق بيانه وأسباب الالتماس واردة فى قانون المرافعات على سبيل الحصر فلا يجوز الطعن فى الحكم بالالتماس الا على أساس الاسباب الواردة بالمادة (٢٤١) من قانون المرافعات مسلفة الذكر .

### ميعاد الالتماس :

ميعاد الالتماس طبقاً للمادة ٢٤٢، مرافعات أربعون يوماً تبدأ طبقاً للقاعدة العامة من يوم اعلان الحكم ، غير أنه اذا كان سبب الالتماس هو الغش أو تزوير الاوراق التى بنى عليها الحكم ، أو شهادة الزور ، أو الحصول على ورقة خاطئة ، فإن الميعاد لا يبدأ الا من اليوم الذى ظهر فيه الغش أو الذى يثبت فيه التزوير باقرار قاعله أو الحكم به ، أو الذى حكم فيه على شاهد الزور أو الذى ظهرت فيه الورقة المحتجزة .

أما اذا كان سبب الالتماس أن المحكوم عليه من ناقصى الاهلية ، أو جهات الوقف ، أو الاشخاص المعنوية ، أو أشخاص القانون العام لم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً فإن الميعاد لا يبدأ الا من اليوم الذى يعلن فيه الحكم الى من يمثل المحكوم عليه تمثيلاً صحيحاً .

### اجراءات رفع الالتماس :

يرفع الالتماس طبقاً للمادة (٢٤٣) مرافعات) بتكاليف بالحضور أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، ويراعى فى تحرير الاعلان واعلانه القواعد المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى ، ويوجب القانون أن تشتمل صحيفة الالتماس على بيان الحكم الملتمس فيه ، وعلى اسباب الالتماس والا كانت الصحيفة باطلة .

ويجب على رافع الالتماس فى الحالتين المنصوص عليهما فى الفقرتين السابعة والثامنة من المادة (٢٤١) أن يودع خزينة المحكمة مبلغ عشرة جنيهات على سبيل الكفالة ، ولا يقبل قلم الكتاب صحيفة الالتماس اذا لم تصحب بما يثبت هذا الابداع .

### الحكم فى الالتماس :

لا تنتظر المحكمة الا الطلبات التى تناولها الالتماس ويمر نظر الخصومة أمام محكمة الالتماس بدورين - طبقاً لما جاء بالمادتين ٢٤٥ و ٢٤٦ من قانون المرافعات وهما :-

**الدور الأول :** تنتظر فيه المحكمة فى جواز قبول الالتماس أى تنتظر فيه من ناحية القبول بمعنى ما اذا كان الالتماس قد رفع فى الميعاد عن حكم قابل للالتماس ، وبناء

---

(١) دكتور/ رمزى سيف - «قانون المرافعات المدنية والتجارية» - من ١٩٥٧ - ص ٦٤٩ وما بعدها .

على سبب من الاسباب التي ذكرها القانون - وهي تلك الاسباب سالفة الذكر ، وينتهي هذا الدور أما بالحكم بعدم قبول الالتماس ، وفي هذه الحالة ينتهي الامر عند هذا الحد ، ويحكم على الملتزم بالفرامة التي ينص عليها القانون وبالتضمينات ان كان لها وجه ، واما بالحكم بقبول الالتماس وفي هذه الحالة يلغى الحكم المطعون كله أو الجزء الذي قبل الالتماس فيه ، ويالحكم بقبول الالتماس يبدأ الدور الثاني .

**الدور الثاني :** لا يبدأ الدور الثاني الا اذا حكم بقبول الالتماس وفي هذه الحالة تحدد المحكمة جملة للمرافعة في موضوع الدعوى دون الحاجة لاعلان جديد للحكم في الموضوع .

ويلاحظ أنه ليس هنالك ثمة ما يمنع من الحكم بقبول الالتماس والحكم في الموضوع بحكم واحد بشرط أن يكون الخصوم قد تراضوا في الموضوع وأبدوا طلباتهم فيه أو مكثوا من ذلك .

والحكم الذي يصدر برفض الالتماس والحكم في موضوع الدعوى بعدم قبول الالتماس لا يجوز الطعن فيهما بالمعارضة - في حالة ما اذا كانا غائبين - أو بالالتماس كما أنه لا يجوز الطعن فيهما بالاستئناف اذ الفرض أنهما صادران من محكمة تفصل في الدعوى بصفة انتهائية .

ويلاحظ أنه لا يترتب على رفع الالتماس وقف تنفيذ الحكم ومع ذلك فانه يجوز طبقاً لحكم المادة (٢٤٤) للمحكمة التي تنظر الالتماس أن تأمر بوقف التنفيذ متى طلب منها ذلك وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه ، وذلك طبقاً للشروط التي يتطلبها القضاء المستعجل بالمحاكم العادية ، أو تتطلبها شروط الايقاف أمام مجلس الدولة .

ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلاً بصيانة حق المطعون عليه .

**( ثانياً ) تطبيقات من احكام محكمة النقض المحتى في قضايا**

**التماس اعادة النظر**

**(القاعدة الاولى) :**

أنه وان كان قضاء الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو يكثر مما طلبوه يعتبر وجه

من وجوه التماس إعادة النظر، وإذا لم يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها هذا القضاء فإنه يكون باطلا عملا بالمادة (٣٤٧) مرافعات «قديم» ويجوز الطعن فيه بالنقض لوقوع هذا البطلان فيه .

(نقض ١٩٦٥/٢/١٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة السابعة عشرة - ص ٢٠١) .

#### ( القاعدة الثانية ) :

تنص المادة (٤١٧) مرافعات «قديم» في فقرتها الرابعة على أن الخصوم أن يتمسوا إعادة النظر في الأحكام الصادرة بصفة نهائية إذا حصل الملتزم بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كما تنص المادة (٤١٨) مرافعات «قديم» على أن ميعاد الالتماس يبدأ في هذه الحالة من يوم ظهور الورقة المحتجزة ويبين من استقراء هذين النصين أن للمشرع لم يقصد بلفظ الظهور الذي يبدأ به ميعاد الالتماس أن يحوز الملتزم الورقة حيازة مادية ولما يكفي ان تتكشف له الورقة وتصبح في متناول يده وتحت نظره بحيث يمكن الاطلاع عليها دون ما حائل أو عائق .

(نقض ١٩٦٢/٦/٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة الثالثة عشرة - ص ٧٨٢)

#### ( القاعدة الثالثة ) :

ان ما أجازته المادة (٤٢٦) مرافعات «قديم» من الطعن بالنقض في أي حكم انتهائي أيا كانت المحكمة التي أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم أخرم سبق أن صدر في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الامر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الانتهائي الذي فصل على خلاف الحكم الاول فإذا لم يتحقق ذلك بأن كان التناقض في ذات منطق الحكم المطعون فيه مما يجوز أن يكون من أحوال «التمس» إعادة النظر، فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم يكون غير جائز .

(نقض ١٩٥٧/٦/٢٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة الثامنة - ص ٦٦٠)

#### ( القاعدة الرابعة ) :

ان الغش الذي بنى عليه الالتماس هو الذي يقع ممن حكم لصالحه في الدعوى بناء عليه ، ولم يتح للمحكمة أن تتحرز عند أخذها به بسبب عدم قيام المحكوم عليه بحضه وتقريرها في حقيقة شأنه لجهله به .

(نقض ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩ - مجموعة للنقض في سنة - للجزء الاول - ص ٢٩٥ قاعدة ١٠١) .

### (القاعدة الخامسة) :

ما تناولته الخصومة وكان محل أخذ ورد بين طرفيها وعلى أساسه رجحت المحكمة قول خصم على آخر وحكمت له اقتناعاً منها ببرهانه ، لا يجوز أن يكون مبيهاً لالتماس إعادة النظر في الحكم تحت ستار تسمية اقتناع المحكمة بالبرهان غشا .

(نقض ١٩٤٧/١٢/١١ - المرجع السابق - ص ٢٩٥ - قاعدة ٢٠ ، نقض ١٩٥٢/٤/١٧ - للمرجع السابق - ص ٢٩٥ - قاعدة ٢٠) .

### ( القاعدة السادسة ) :

يشترط لقبول التماس إعادة النظر وفقاً لنص المادة (٤٢٤) من قانون المرافعات والمختلطة (المطابقة للمادة ٢/٣٧٢ من قانون المرافعات القديم) ثبوت تزوير الورقة التي كانت أساساً للحكم ، أما باعتراف الخصم ولما بالقضاء بتزويرها بعد الحكم ، على أن يكون ذلك قبل رفع الالتماس ، ولهذا يكون الالتماس غاية لاصلاح حكم بني على ورقة مزورة وليس وسيلة لاثبات التزوير فلا يجوز رفع الالتماس والادعاء بالتزوير في دعوى الالتماس ، في ورقة بني عليها الحكم الملتزم فيه .

(نقض ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ المرجع السابق - ص ٢٩٦ - قاعدة ١٥) .

### (القاعدة السابعة) :

يشترط في الورقة التي حصل عليها الملتزم أن تكون محجوزة بفعل الخصم وأن تكون قاطعة واذن فمتى كان الطاعن قد حصل على ورقة بتوقيع المطعون عليه نفيد استلامه مبلغاً منه بعد الحكم النهائي فإنه لا يتوفر بالحصول على هذه الورقة الحالة الرابعة المنصوص عليها في المادة (٤١٧) وقديم، مرافعات .

(نقض ١٧ أبريل سنة ١٩٥٢ - المرجع السابق - ص ٢٩٦ - قاعدة ١٦) .

### (القاعدة الثامنة) :

لا يجوز الطعن بالطرق غير الاعتيادية في الاحكام الصادرة من محاكم الدرجة الاولى ولو كانت مواعيد الطعن فيها بالطرق العادية قد انقضت .

(نقض ١٩٦٩/٥/٢٧ - سنة ٢٠ - ص ٨١٧) .

#### (القاعدة التاسعة) :

الغش لا يعتبر سببا لالغاء الاحكام النهائية عن طريق رفع دعوى مستقلة أو في صورة رفع لدعوى مبتدأة ، وانما هو سبب لالتماس اعادة النظر فيها وهذا الطريق لا يقبل في أحكام محكمة النقض التي لا يجوز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن وهى نهاية المطاف فى الخصومة .

(نقض ١٩٧٠/٦/١١ - سنة ٢١ - ص ١٠٣١) .

#### (القاعدة العاشرة) :

الغش الذى يبنى عليه التماس اعادة النظر هو ما كان خافيا على الخصم طيلة نظر الدعوى ، بحيث لم تتح له الفرصة لتقديم دفاعه فيه وتنوير حقيقته للمحكمة لينأثر به الحكم أما ما تناولته الخصومة وكان محل أخذ ورد بين طرفيها فلا يجوز التماس اعادة النظر فيه .

(نقض ١٩٦٦/١١/٣٠ - سنة ١٧ - ص ١٧٥٨) .

#### (القاعدة الحادية عشرة) :

لم يقصد المشرع بلفظ «الظهور» الذى يبدأ به ميعاد الالتماس أن يجوز للمتمس الورقة حيازة مادية ، وانما يكفى أن تنكشف له الورقة وتصبح فى متناول يده وتمت نظره بحيث يمكنه من الاطلاع عليها دون ما حائل أو عائق .

(نقض ١٩٦٢/٦/٧ - ص ١٣ - ص ٧٨٢) .

#### (القاعدة الثانية عشرة) :

النمى على الحكم بأنه قضى للمطعون ضده الاول بكثير مما طلبه فى استئنافه هو سبب للطعن فيه بطريق الالتماس وليس بطريق النقض .

(نقض ١٩٧٣/٥/١٢ - ص ٢٤ - ص ٧٤٠) .

#### (القاعدة الثالثة عشرة) :

الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه هو من وجوه الالتماس وبمقتضاء يعاد عرض النزاع على المحكمة التى فصلت فيه ليستترك للقاضى ما وقع



فيه من سهو غير متعمد - فإن كانت المحكمة قد بينت في حكمها المطعون فيه وجهة نظرها فيه وأظهرت فيه أنها قضت بما قضت به مدركة حقيقة ما قدم لها من الطلبات وعالمة بأنها بقضائها هذا المطعون فيه إنما تقضى بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه ومع ذلك أصرت على هذا القضاء مسببة إياه في هذا الخصوص - فإنه يمتنع الطعن على الحكم بطريق الاتمسك وسبيل الطعن عليه في هذه الحالة هو النقض .

(نقض ١٩٥٩/١٠/٢٢ - مجموعة القواعد القانونية لمحنة للنقض - الجزء الثالث - ص ١٥٨ قاعدة رقم ٢ ، نقض ١٩٧٦/٦/٢٢ طعن ٧٢٣ - ص ٤٢ ، نقض ١٩٧٨/١/٢٥ طعن رقم ٧٥٤ ص ٤٠ ، نقض ١٩٧٦/٥/٢٧ - ص ٢٧ - ص ١٢١١) .

#### (القاعدة الرابعة عشرة) :

يشترط لقيام الوجه الثاني من أوجه الاتمسك أن يكون الحكم حجة على المعارض .  
دون أن يكون ماثلاً في الدعوى بشخصه ، وأن يثبت غش من كل يمثله أو تواطؤه أو إهماله الجسيم ، وإن تقوم علاقة سببية بين الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم بين الحكم بحيث يكون هو الذي أدى إلى صدورهِ على الصورة التي صدر بها .  
(نقض ١٩٧٧/١/٥ - طعن ٦٨ لسنة ٤١) .

#### (القاعدة الخامسة عشرة) :

إذا كانت حجية الحكم تمتد إلى الدائن العادي فإنه يجوز له التظلم من الحكم الصادر ضد مدينه بطريق الاتمسك متى أثبت غش هذا الأخير أو تواطؤه أو إهماله الجسيم .  
(نقض ١٩٧٧/١/١٣ طعن رقم ١٦ - ص ٤٤) .

#### (القاعدة السادسة عشرة) :

وجوب التزام المحكمة بطلبات الخصوم وسبب الدعوى ، بطلب صحة ونفاذ عقد البيع . الحكم بصحة العقد وتثبيت ملكية المدعى . قضاء بما لم يطلبه الخصوم .  
(نقض ١٩٨٠/٢/١٩ طعن رقم ٢٩٢) .

#### (القاعدة السابعة عشرة) :

الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم . قضاء محكمة النقض في الطعن السابق بأن النعي

عليه أصبح غير منتج بعد أن صبحته محكمة الاستئناف في الاتماس المرفوع اليها  
عن ذات الحكم . لا يعد تحصيना للحكم الصادر في ذلك الاتماس .

(نقض ١٩٧٦/٥/١ - ص ٢٧ - ص ١٠٤٩) .

#### القاعدة الثامنة عشرة :

قاعدة عدم جواز الطعن بالاتماس اعادة النظر في الحكم الذي سبق الطعن فيه بهذا  
الطريق هي قاعدة أساسية واجبة الاتباع على اطلاقها ولو لم يجريها نص خاص في  
القانون ، وتقوم على أصل جوهري من قواعد المرافعات يهدف الى استقرار الاحكام  
ووضع حد للنقاضي .

(نقض ١٩٧٧/١/٢٢ - ص ٢٨ - ص ٢٨٩) .

#### القاعدة التاسعة عشرة .

طلب تصفية الشركة . تضمينه بطريق اللزوم طلب حلها . القضاء بحل الشركة  
وتصفيتها . لا يعد قضاء بما لم يطلبه الخصوم .

(نقض ١٩٧٩/٣/٥ - طعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤) .

#### القاعدة العشرون :

المبرة في طلبات الخصوم في الدعوى هي بما طلبوه على نحو صريح وجازم ،  
وتتقيد المحكمة بطلباتهم الختامية ، بحيث اذا أغفل المدعى في مذكراته الختامية -  
التي حدد فيها طلباته تحديدا جامعا - بعض الطلبات التي كان قد أوردتها في صحيفة  
افتتاح الدعوى فان فصل المحكمة في هذه الطلبات الاخيرة يكون قضاء بما لم يطلبه  
الخصوم ، وهي اذ تقضى بشيء لم يطلبوه أو بأكثر مما طلبوه ، وهي مدركة حقيقة ،  
ما قدم لها من طلبات وعالمية بأنها انما تقضى بما لم يطلبه الخصوم ، أو بأكثر مما  
طلبوه ، مسببة اياه في هذا الخصوص ، فيكون سبيل الطعن عليه هو النقض (اذا  
كان هو وسيلة الطعن) ، أما اذا لم تتعمد المحكمة ذلك وقضت بما صدر له حكمها  
من سهو وعدم ادراك ، دون تسبب لوجهة نظرها ، كان هذا من وجوه التماس اعادة  
النظر طبقا للفقرة الخامسة من المادة (٢٤١) من قانون المرافعات .

نقض ١٩٨١/١/٢٦ - طعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٨ قضائية ، نقض ١٩٧٨/١/١٧ - طعن رقم ٧٥٦ لسنة  
٤٤ قضائية) .

### (ثالثاً) أحكام التماس إعادة النظر

#### أمام القضاء الإداري

سبق أن بينا أن القضاء الإداري يأخذ بالأحكام العامة الواردة بقانون المرافعات المدنية والتجارية بالنسبة لالتماس إعادة النظر وذلك فيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الإدارية ، ونعرض فيما يلي أهم الحالات التي يقبل فيها التماس إعادة النظر أمام القضاء الإداري وهي :

#### ( أ ) حالة الغش الذي يجيز إعادة النظر في الأحكام :

اتفق الفقه والقضاء الإداري على أنه يجب في الغش الذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام توافر أربعة شروط وهي :

##### الشرط الأول :

شروط غش من أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى باستعمال طرق احتيالية لاختفاء الحقيقة وتضليل المحكمة .

##### الشرط الثاني :

أن يكون الغش مجهولاً من الخصم أثناء المرافعة في الدعوى .

##### الشرط الثالث :

أن يحصل غش خفية بحيث يستحيل على الخصم دفعه سواء كانت الاستحالة أدبية أم مادية .

##### الشرط الرابع :

أن يكون الغش قد أثر على المحكمة في حكمها ، وبمعنى آخر أن يكون الحكم قد بنى على الوقائع المكنوبة التي لفتها الخصم لادخال الغش على المحكمة دون سواها بحيث أن تكون قد اعتمدت في حكمها على الواقعة المكنوبة .

ولذلك فإذا كانت طلبات الملتبس وأقواله ودفاع الحكومة وأمانيدها مبسوبة أمام المحكمة في غير استخفاء ، كان الالتماس غير قائم على أساس من القانون<sup>(١)</sup> .

---

(١) محكمة القضاء الإداري ١ مارس ١٩٥٣ - ص ٧ - ص ٥٧٥ ، وكذلك في ١٦/٨/١٩٤٨ ، ص ٢ - ص ٨٢٤ وأحكام أخرى مبنية .

وعلى هذا الاساس حكم بأن ه أدلاء الحكومة ببيانات أو بأوراق تخالف الثابت بملف الموظف يعتبر غشا يبيح قبول الائتماس<sup>(١)</sup> .

وعلى العكس من ذلك فمجرد انكار المدعى عليه دعوى خصمه وتفننه في أساليب دفاعه لا يكفي لاعتباره غشا يجيز الائتماس باعادة النظر ، لأن هذا ليس طريق طعن عادى يتدارك به الخصم ما فاتته من دفاع أو يتوصل به من تصحيح مايعيبه من حكم الملتمس واعادة النظر فيه من خطأ فى تقدير الوقائع أو فى تطبيق القانون ، لاسيما اذا كانت الوقائع المقول بانطوائها على الغش مطروحة على المحكمة لتحقيقها وتمحيصها ، وكان استخلاص النتائج فيها خاضعا لتقديرها ، وكان الخصم فى مركز يسمح له بمناقشة خصمه فى هذه الوقائع ومراقبة عمله ، والدفاع عن النقطة التى يتظلم منها بالتماسه ، كما يجب أن يكون الغش مؤثرا فى رأى المحكمة بحيث لو علمت بحقيقته لاتخذت فى حكمها وجهها آخر . فلا تأثير للغش اذا كانت الوقائع التى تناولتها لم تعتمد المحكمة عليها فى حكمها أو لم يكن من شأنها أن تؤثر فى رأيها<sup>(٢)</sup> .

وخلصه القول أن أحكام محكمة القضاء الادارى تعدت بالغش كسبب من أسباب الائتماس اذا كان خافيا على الملتمس اثناء سير الدعوى غير معروف له ، فاذا كان مطلقا على أعمال خصمه ولم يناقشها أو كان فى وسعه تبين غشه وسكت عنه ولم يكشف حقيقته للمحكمة ، أو كان فى مركز يسمح له بمراقبة تصرفات خصمه ولم يبين أوجه دفاعه فى المسائل التى يتظلم منها ، فانه لا وجه للائتماس ، لان طريق الائتماس هو طريق غير عادى من طرق الطعن فى الاحكام وليس وجهها يتمسك به الخصم المهمل حينما يكون فى مكنته كشفه والدفاع عن نفسه .

وجدير بالذكر ان المحكمة الادارية العليا قد أكدت أحكام محكمة القضاء الادارى ورتبت عليها نتائجها ولها أحكام كثيرة متواترة فى هذا الخصوص<sup>(٣)</sup> .  
(ب) حالة تناقض الحكم فى نصوصه بدرجة تجعل تنفيذه مستحيلا :

(١) محكمة القضاء الادارى ٢٧ بونية ١٩٥١ - ص ٥ - ص ١١٣١ .

(٢) محكمة القضاء الادارى فى أول ابريل سنة ١٩٥٣ - ص ٧ ص ٨٥٠ وأحكام أخرى متواترة .

(٣) دكتور/ سليمان محمد الطماوى : القضاء الادارى - الكتاب الثانى - قضاء التعويض وطرق الطعن فى الاحكام - ص ١٩٧٧ - ص ٦٧٧ وما بعدها .

يشترط لجواز الالتماس في هذه الحالة أن يكون الحكم متناقضا في نصوصه بدرجة تجعل تنفيذه مستحيلا . أما التناقض في الاسباب أو عدم معقولية الاسباب أو التناقض بين حكمين فإن ذلك لا يجيز الالتماس وأن كان يجيز الطعن بالنقض<sup>(١)</sup> .

#### (ج) حالة القضاء بما لم يطلبه الخصوم :

يقصد بهذه الطلبات الحكم للخصوم بشيء معين ولم تكن الأدلة التي يقدمونها لاثبات طلباتهم مستندة الى نص قانوني . ولكن اذا قضت المحكمة بالطلبات استنادا الى نص قانوني فلا يعتبر انها حكمت بما لا يطلبه الخصوم ، ويلاحظ كذلك أن الخلاف في تفسير القانون والخطأ فيه لو صح فيه الجدل ، لا يكون وجها للالتماس باعتباره قضاء بما لا يطلبه الخصوم<sup>(٢)</sup> .

ويجدر بنا أن ننبه الى الملاحظات التالية :

#### الملاحظة الاولى :

اختلفت الآراء في المحكمة التي يرفع اليها التماس اعادة النظر وهل هي المحكمة التي أصدرت الحكم أو المحكمة التي أصبحت مختصة بنظر النزاع ، والرأى الذي يرجحه القضاء هو أن يرفع الالتماس الى المحكمة التي أصدرت الحكم وذلك استثناء بالمادة ٢٤٣ مرافعات والتي تقول :

« يرفع الالتماس امام المحكمة التي اصدرت الحكم بصحيفة تودع قلم كتابها وفقا للاوضاع المقررة لرفع الدعوى » .

#### الملاحظة الثانية :

ان رفع الالتماس لا يترتب عليه وقف تنفيذ الحكم الا اذا أمرت المحكمة بغير ذلك وذلك استثناء بالمادة ٢٤٤ مرافعات والتي تقول :

(١) محكمة للقضاء الإداري في ١٦/٧/١٩٤٨ - ص ٢ - ص ٨٢٤ .

(٢) محكمة للقضاء الإداري ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ - ص ٧ - ص ٢٤٤ .

★ جدير بالإحاطة أن نص المادة ٢٤٥ مرافعات ينطبق أمام القضاء الإداري وجاء بها مايلي :

« تفصل المحكمة أولاً في جواز قبول إلتماس إعادة النظر ثم تحدد جلسة للمرافعة في الموضوع دون حاجة إلى إعلان جديد . على أنه الجوز لها أن تحكم في قبول الإلتماس وفي الموضوع بحكم واحد إذا كان الخصوم قد قدموا أسماهم طلباتهم في الموضوع . ولا تعيد المحكمة النظر إلا في الطلبات التي تناولها الإلتماس » .

« لا يترتب على رفع الالتماس وقف تنفيذ الحكم . ومع ذلك يجوز للمحكمة التي تنتظر الالتماس أن تأمر بوقف التنفيذ متى طلب ذلك وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه . ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلا بصيانة حق المطعون عليه . »

#### الملاحظة الثالثة :

إن الحكم بعدم قبول الطعن أو برفضه ، قد يعرض الطاعن للحكم عليه بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات فضلا عن التعويضات حسبما تقرره المحكمة ، ومرد ذلك إلى الطابع الاستثنائي للطعن بالالتماس ، وذلك استثناء بحكم المادة ٢٤٦٠ مرافعات والتي تقول : « إذا حكم برفض الالتماس في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الست الأولى في المادة ٢٤١٠ ، يحكم على الملتبس بغرامة لا تقل عن ثلاثة جنيهات ولا تتجاوز عشرة جنيهات وإذا حكم برفض الالتماس في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين الأخيرتين تقضي المحكمة بمصادرة الكفالة كلها أو بعضها وفي جميع الأحوال يجوز الحكم بالتعويضات إن كان لها وجه ، . »

#### الملاحظة الرابعة :

بالنسبة للقضاء بما لم يطلبه الخصوم رأيت المحكمة الإدارية العليا أن هذا الوجه من أوجه مخالفة القانون التي تؤدي إلى الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا وليس إلى الالتماس أمام محكمة الموضوع<sup>(١)</sup> .

#### ( رابعا ) تطبيقات قضائية من أحكام القضاء الإداري :

##### القاعدة الأولى :

الفصل في قبول الالتماس يشمل الفصل في المواعيد وصلاحيات أسباب الالتماس :

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري : « إن ما قضى به قانون المرافعات بأن المحكمة تفصل أولا بقبول الالتماس ، يشمل الفصل في المواعيد وبناء الالتماس على سبب من الأسباب التي أوردها القانون على سبيل الحصر في المادة ٢٤١٠ من قانون المرافعات<sup>(٢)</sup> . »

---

(١) المحكمة الإدارية العليا في ١٦ مارس ١٩٥٧ - من ٢ - رقم ٧٥ ، وكذلك محكمة القضاء الإداري في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٨ - من ٢ - رقم ١١٥ من ٦٤٧ ، وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ - من ٧ - رقم ١٥٤ - من ٢٢٤ .

ومشار إلى هذه الأحكام بمرجع الدكتور/ مصطفى كمال وصفي - مرجع سابق - ص ٥٣٠ .

(٢) محكمة القضاء الإداري في ٦ ديسمبر سنة ٥٥ - من ١٠ - ق - رقم ٨٤ .

ويلاحظ أنه إذا رفع الملتمس دعواه على أنها التماس ثم قرر تنازله عن التماسه أثناء نظر الدعوى تعتبر التماس وليست دعوى عادية .

#### القاعدة الثانية :

أن التناقض الذى يجيز التماس اعادة النظر فى الحكم هو الذى يقع فى منطوقه دون أسبابه وفى ذلك تقول محكمة القضاء الادارى :

أن التناقض الذى يجيزه التماس اعادة النظر فى الحكم هو الذى يقع فى منطوقه دون أسبابه كما تنص على ذلك صراحة الفقرة السادسة من المادة ٤١٧ ، من قانون المرافعات القديم<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة الثالثة :

استكمالا للقاعدة السابقة يقع التناقض فى منطوق الحكم غير أنه من المقرر أن من أسباب الحكم مايفصل فى النزاع وما يتصل اتصالا مباشرا بمنطوقه بحيث يعتبر جزءا متما لمنطوقه وفى ذلك تقول محكمة القضاء الادارى :

« ... وأن كانت الفقرة السادسة من المادة (٤١٧) مرافعات قديم، تقتضى لجواز الطعن بطريق التماس اعادة النظر - أن يقع التناقض فى منطوق الحكم بأن يكون مناقضا بعضه بعضا غير أنه من المقرر أن من أسباب الحكم ما يفصل فى النزاع ، وما يتصل به اتصالا مباشرا بمنطوقه بحيث يعتبر جزءا متما لمنطوق . ومثل هذه الاسباب تأخذ حكم المنطوق ، ويرد عليها ما يرد عليه من دفوع وطعون كالدفع بقوة الشيء المقضى فيه والطعن بالالتماس فيما إذا قضى فى الاسباب بما لم يطلبه الخصوم أو لما يقع من تناقض بين منطوق الحكم والاسباب المتصلة مباشرة بالمنطوق لاعتبارها - كما تقدم - جزءا منه<sup>(٢)</sup> .

(١) محكمة القضاء الادارى فى ٣٠ مايو سنة ١٩٥١ - من ٥ ق - ص ٩٨٥ .

(٢) محكمة القضاء الادارى فى ٢ مايو سنة ١٩٥٦ - السنة العاشرة ص ٣٢٢ ويلاحظ أن المحكمة الادارية العليا قضت فى حكمها الصادر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ (السنة الثالثة - ص ٧٠) بأن التناقض بين منطوق الحكم وأسبابه يردى الى نقضه ولفاقه وجاء فى حكمها المشار اليه : متى ثبت أن منطوق الحكم لا يتفق فى نتيجته مع الاسباب ... فان أسباب الحكم المنكورة تكون قد تناقضت مع منطوقه ومن ثم يكون قد بنى على مخالفة القانون ويعين القضاء بالنقله ....

#### القاعدة الرابعة :

ان طريق التماس اعادة النظر هو طريق استثنائي ولذلك فانه لا يجوز التوسع في تفسير الاسباب التي تجيزه . وفي ذلك تقول محكمة القضاء الادارى :

« ان تأسيس التماس اعادة النظر على أن ثمة تناقضا بين حكمين في موضوع واحد أحدهما صادر من الدائرة ( أ ) بقبول الدعوى والآخر من الدائرة (ب) برفضها وذلك قياسا على حالة ما اذا كان منطوق الحكم مناقضا بعضه لبعض مردود بأن هذا السبب لم يرد في المادة (١٧) من قانون المرافعات «القديم» فضلا عن أن الالتماس طريق استثنائي لاعادة النظر في الحكم ، ولاسباب وردت على سبيل الحصر فلا يجوز قياس حالة صدر فيها حكمان متناقضان عليها اذ السبيل الذي أوجده القانون لهذه الحالة هو اللجوء الى المحكمة الادارية العليا بطريق الطعن في الحكم<sup>(١)</sup> .

#### القاعدة الخامسة :

القضاء مستقر على عدم قبول التماس اعادة النظر في أحكام المحكمة الادارية العليا مع جواز الطعن بالتماس اعادة النظر في حكم دائرة فحص الطعون الصادر بالرفض .

• وتقول المحكمة الادارية العليا :

«... يبين مما تقدم أن دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الادارية العليا ، وتشكل على نحو يغير تشكيلها وتصدر أحكامها على استقلال طبقا لقواعد نص عليها القانون ، وهي بهذه المثابة محكمة ذات كيان قائم بذاته ، ومن ثم تكون دائرة فحص الطعون هذه وقد أصدرت حكمها في الطعنين رقم ١٣٥٩ لسنة ١٠ قضائية و ١٥٩٥ لسنة ١٠ قضائية الملتمس فيهما ، هي المختصة بنظر الالتماس المرفوع ، وهو ما يقتضى الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالتها الى دائرة فحص الطعون المختصة<sup>(٢)</sup> .

(١) يراجع دكتور/ الطماوى : القضاء الادارى - التعويض وطرق الطعن في الاحكام - مرجع سابق - ص ٦٨٠ - ٦٨١ .

(٢) المحكمة الادارية العليا في ١٧ فبراير سنة ١٩٦٨ - ص ١٣ ص ٥٠٠٩ .



ونرى أن هذا الحكم يعتبر من أهم الأحكام التي تجيز الطعن بالتماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة من دائرة فحص الطعون .

ولذلك لا نرى التسليم ببعض الآراء التي ترفض الطعن في أحكام دائرة فحص الطعون بطريق التماس إعادة النظر ، وذلك على سند من أن الاستفادة من حكم المحكمة الإدارية العليا - الموضح بالقاعدة السابقة - هو إجازة الطعن بهذا الطريق غير العادي من طرق الطعن ، ونضيف إلى رأينا أن أحكام دائرة فحص الطعون تصدر باجماع الآراء دون كتابة الأسباب أو الحثيات . إلا بإشارة موجزة ، ولذلك فمن العزل إجازة الطعن في أحكامها بالتماس إعادة النظر .

بعض الملاحظات العامة :

(أولا) تنص المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة على مايلي :

«يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحكمة ..» .

وجدير بالاحاطة لأن التماس إعادة النظر يعتبر من طرق الطعن الاستثنائية وهو غير جائز أمام المحكمة الإدارية العليا ، لأن النص قصره على محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية .

غير أنه لوحظ لنا صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا (مشار إليه بالقاعدة الثالثة يفهم منه أنه يمكن تقديم الالتماس أمام دائرة فحص الطعون .

وتخضع أسباب الالتماس أمام القضاء الإداري للقواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية حسبما سبقت الإشارة إلى ذلك .

ومن الأحكام القضائية أن الالتماس لا يقبل إذا بنى على أوراق كانت معلومة للمحكمة أثناء نظر الدعوى ، وإن حصول الملتمس بعد الحكم على الفتوى الصادرة من إدارة الفتوى بالوزارة المدعى عليها في موضوع مماثل لموضوع الدعوى لا يعتبر حصولا على ورقة قاطعة في الدعوى يجيز الالتماس ، إذ أن المحكمة

لا تنقيد بها ، بل هي تنزل حكم القانون على الوقائع المعروضة عليها<sup>(١)</sup> .

وبالنسبة للقضاء بما لم يطلبه الخصوم ففضت المحكمة الإدارية العليا بأن هذا الوجه من أوجه مخالفة القانون يؤدي إلى الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا وليس بطريق الالتماس أمام محكمة الموضوع<sup>(٢)</sup> .

ويلاحظ أن المحكمة التي أصدرت الحكم هي التي تنتظر الالتماس .

وأخيراً فإن المحكمة لا تعيد النظر إلا في الطلبات التي تناولها الالتماس ولكن إذا كانت هذه الطلبات مرتبطة بغيرها ارتباطاً لا يقبل التجزئة فإن الالتماس يتناول الطلبات المرتبطة<sup>(٣)</sup> .

(ثانياً) حالة الغش من أهم الحالات التي يركز عليها التماس إعادة النظر غير أن عدم اطلاع المحكمة على بعض المنكرات المقدمة في الدعوى لا يكون في ذاته حالة الغش التي تجيز التماس إعادة النظر .

#### وتقول محكمة القضاء الإداري :

أنه عن الالتماس شكلاً فقد نصت المادة ١٩ من قانون مجلس الدولة السابق رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على أنه يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الإدارية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون أصول المحاكمات .

ومن حيث أن المادة ٢٤٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ نصت على أن ميعاد الالتماس أربعون يوماً ولا يبدأ في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الأربع الأولى من المادة السابقة، وتعلق الفقرة الأولى من المادة ٢٤١ بحالة إذا وقع غش من الخصم كان من شأنه التأثير في الحكم وهي الحالة التي يستند إليها الملتزم في الالتماس المعروض لا يبدأ الميعاد إلا من اليوم الذي ظهر فيه الغش .. الخ .

(١) محكمة القضاء الإداري في ١١/١١/١٩٥٧ - من ١١ ق - رقم ٩١ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا في ١٦/٣/١٩٥٧ - من ٢ ق - رقم ٧٥ .

(٣) دكتور/ مصطفى كمال وصفي : أصول لجراءات القضاء الإداري - ٢/ط - من ٥٣١ .

ومن حيث أن الحكم الملتزم إعادة النظر فيه صدر من هذه المحكمة بجملة ١٩٦٩/٦/٢٥ وقد أقام الملتزم التماسه هذا عنه في ١٣/٧/١٩٦٩ فمن ثم فإنه يكون مقبلا في الميعاد القانوني ، ولأنه قدم بالاجراءات المعينة لذلك فهو مقبول شكلا .

ومن حيث أنه عن الموضوع ذاته بتعين ابتداء بحث ما اذا كان الالتماس قائما على احدى الحالات التي أجاز قانون المرافعات المدنية والتجارية للتماس إعادة النظر فيها .

ومن حيث أن المادة ٢٤١ من هذا القانون نصت على أنه «للخصوم أن يلتمسوا إعادة النظر في الاحكام الصادرة بصفة انتهائية في الأحوال الآتية :

١ - اذا وقع من الخصم غش من شأنه التأثير في الحكم .

٢ - ..... الخ» .

ومن حيث أنه يستفاد من صحيفة الالتماس ومذكرة المدعي الشارحة أن هذه الحالة المضمنة في الفقرة الأولى من المادة ٢٤١، سالفة الذكر هي التي يستند اليها المدعي في التماسه إعادة النظر في الحكم الصادر من هذه المحكمة بجملة ١٩٦٩/٦/٢٥ م في الدعوى رقم ٩٧٤ لسنة ٢١ ق .

ومن حيث أنه حتى تعتبر الحالة المشار اليها من حالات التماس إعادة النظر يجب أن تتوفر لذلك الشرط آتية البيان وهي :

(أولاً) : أن يكون الغش صادرا من الخصم .

(ثانيا) : أن يظهر بعد صدور الحكم .

(ثالثا) : أن يكون من شأنه التأثير في الحكم .

ومن حيث أنه عن الشرط الاول فإن الواقعة التي يستند اليها الملتزم للقول بوقوع الغش الذي قال به يخلص فيما أورده الملتزم من أن الحكم الملتزم منه صدر دون أن تطلع المحكمة على مذكرته التي تأثر عليها بمصاد الرسوم المطلوبة على مبلغ التعويض الذي كان قد طلبه وطلباته العارضة الاخيرة كما أنها لم تطلع على المذكرة المقدمة منه وقت حجز الدعوى للحكم وإنما اكتفت في ذلك بتقريره مفوضي الدولة .

ومن حيث أنه اذا كان الحكم الملتزم منه قد قضى باستبعاد بعض طلبات المدعي

من الجدول لعدم مبداد رسوم عنها رغم قيامه بسداد هذه الرسوم ، ورغم وجود المذكرتين اللتين أشار اليهما المدعى بملف الدعوى ٩٧٤ لسنة ٢١ قضائية الصادر فيها الحكم الملتزم منه فمن ثم فانه اذا قات المحكمة الاطلاع على هاتين المذكرتين لاستبانة ما اذا كان الملتزم قد أدى هذه الرسوم من عدمه فان هذا من شأنه أن يكون سببا للطعن عليه أمام المحكمة الادارية العليا دون أن يكون فى حد ذاته حالة الغش التى تجيز التماس اعادة النظر إذ أنه ليس ثمة ما يفيد اخفاء هاتين المذكرتين عمدا عن المحكمة عند اصدار الحكم ولتقرير حدوث هذا الغش لا يكفى عدم اشارة المحكمة اليهما فى حكمها اذ أن الموقف السلبى المتمثل فى هذا لا يفيد الموقف الايجابى المستفاد من واقعة الغش الا اذا أفادت تلك ظروف الحال بكيفية لا يثور حولها الشك .

ومن حيث أنه لو قيل بوقوع اخفاء عمدى للمستندات المقدمة فى الدعوى فان ذلك لا يتصور الا أن يكون بفعل احد موظفى قلم كتاب المحكمة الا أنه لاثبات ذلك يجب أن يقوم عليه الدليل المادى المقنع دون أن يكفى ذلك مجرد الاتهام العارى عن الدليل . ومن حيث أنه فضلا عن هذا فان القول بوجود اخفاء عمدى للاوراق المشار اليها بفعل العاملين بقلم كتاب المحكمة يجب له حتى يكون حالة الغش التى تبيح التماس اعادة النظر أن يكون بايعاز أو تحريض من خصم الملتزم فى الدعوى الاصليّة وهى المؤسسة المدعى عليها وهذا بدوره لا دليل عليه من الاوراق بل أنه يأتي مناقضا لما هو مفترض من أن الجهة الادارية بمعناها الواسع المشتمل على المؤسسات العامة انما هى دائماً خصم شريف فى الدعوى الامر الذى لا يسوغ معه اتهامها بارتكاب الغش أو التحريض عليه أو الابعاز به الا أن يقوم دون ذلك الدليل المادى القوى وهذا هو ما خلت منه الاوراق بما لامنط مع من عدم التعويل على ما قاله الملتزم جزافا من اتهامات الى المؤسسة الملتزم ضدها . ويعزز من هذا أن المستندات المقول باخفائها غشا وعمدا هذه المستندات لم تكن تحت يد المؤسسة المدعى عليها ، بل أنها كانت منذ تقديمها فى حوزة المحكمة دون أن يكون للمؤسسة سلطان عليها حتى يمكن أن ينسب اليها المساهمة فى اخفائها .

ومن حيث أنه متى كان هذا فان الحالة التى امتدت اليها المدعى فى التماسه تكون لا وجود لها ومن ثم يكون الاتماس مقعما فى غير ما شرع قانونا تقديمه من حالات وبالتالي فهو حقيق بالرفض .

ومن حيث أنه متى كان هذا فانه لامحل لبحث الاسانيد التى ساقها المدعى على

أحقيقته في طلباته بالدعوى المشار إليها أو بحث ماطلب ضمه من مستندات يراها مؤيدة لهذه الطلبات .

ومن حيث أنه بالنسبة الى طلب المدعى تعويضه عن الاضرار المادية والادبية والنفسية التي أصابته من صدور الحكم الملتصم منه على نحو ما صدر به فإنه وقد استبان عدم وقوع غش من جانب المؤسسة المدعى عليها فإنه من ثم لاسند من للقانون لهذا الطلب ويكون من ثم ولجب الرفض هو الآخر<sup>(١)</sup> .

(ثالثا) أحكام المحكمة الإدارية العليا لا تقبل الطعن بطريق التماس اعادة النظر - الحكم بعدم جواز نظر الالتماس - لوجه للحكم على الملتصم بالغرامة - الحكم بالغرامة لا يكون الا عند الحكم بعدم قبول الالتماس أو رفضه .

#### وتقول المحكمة :

يبين من استعراض التطور التشريعي للنصوص التي تنظم المحكمة الإدارية العليا وتبين اختصاصاتها - أن المشرع قد أنشأ هذه المحكمة بالقانون رقم (١٦٥) لسنة ١٩٥٥ ليكون خاتمة المطاف فيما يعرض من قضية على القضاء الإداري وناط بها مهمة التعقيب النهائي على جميع الاحكام الصادرة من المحاكم الإدارية ومحكمة القضاء الإداري ، واتساقا مع ذلك فقد نص في المادة (١٥) من ذلك القانون على أنه لا يقبل الطعن في أحكام هذه المحكمة بطريق التماس اعادة النظر ، وقد سكت القانونان التاليان لمجلس الدولة رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ ورقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ الحالي عن ايراد نص مماثل لنص المادة (١٥) من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وإنما ورد فيها النص على أنه يجوز الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الإدارية بطريق التماس اعادة النظر في المواعيد والاحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية وذلك في الفقرة الاولى من المادة (١٩) من القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ والفقرة الاولى من المادة (٥١) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ المعمول به حاليا ، ومن ثم فإنه لما كانت المحكمة الإدارية العليا لم تبدل منزلتها في هذين القانونين عما كانت عليه في القانون رقم

(١) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري السنة الثانية الاستثنائية - من أول أكتوبر ١٩٧٠ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٧١ - قاعدة ١٨ - ص ٢٥٢ - ٢٥٤ - في القضية رقم ١٤٣٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

(١٦٥) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه اذ ما برحت على رأس القضاء الادارى ونهاية المطاف فيه ، فقد جرى قضاء هذه المحكمة في ظل القانونين رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ ورقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ على أن أحكام المحكمة الادارية العليا كانت وما زالت لا تقبل الطعن بطريق التماس اعادة النظر وذلك بمفهوم المخالفة لنص الفقرة الاولى من المادة (١٩) من القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ والفقرة الاولى من المادة (٥١) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم جواز نظر الالتماس مع الزام الملتمس بالمصروفات طبقا للمادة (١٨٤) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ولا وجه للحكم على الملتمس بالغرامة لان الحكم بالغرامة لا يكون الا عند الحكم بعدم قبول الالتماس أو برفضه طبقا للفقرة الثانية من المادة (٥١) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، فاذا قضت المحكمة بعدم جواز الالتماس دون التصدى لبحث موضوعه فلا يكون ثمة وجه للحكم بالغرامة<sup>(١)</sup> .

(رابعا) يجوز التقدم لدائرة فحص الطعون بالتماس اعادة النظر في قرارها الصادر بالرفض .

#### وتقول المحكمة :

يبين مما تقدم أن دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الادارية العليا ، وتشكل على نحو يفاير تشكلها وتصدر أحكامها على استقلال طبقا لقواعد نص عليها القانون . وهي بهذه المثابة محكمة ذات كيان قائم بذاته . ومن ثم تكون دائرة فحص الطعون هذه ، وقد أصدرت حكمها في الطعين رقمى ١٣٥٩ لسنة ١٠ قضائية و١٥٩٦ لسنة ١٠ قضائية الملتسم فيهما هي المختصة بنظر الالتماس المرفوع عنهما ، وهو يقتضى الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحالتها الى دائرة فحص الطعون المختصة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى ١٥ سنة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الثانى - بند ٤٠٧ - ص ١٣٧٦ - ١٣٧٧ .

(٢) المحكمة الادارية العليا - ص ١٣ - ص ٥٠٩ - مشار للحكم بمراجع الدكتور محمد سليمان الطماوى - قضاء التأديب .

## الفصل الرابع

### دعوى البطلان الأصلية فى أحكام القضاء الإدارى

• • أن دعوى البطلان الأصلية فى الأحكام الصادرة بصفة انتهائية تنفد عند الحالات التى تتطوى على عيب جسيم وتمثل اهدارا للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته .

• • فإذا أجاز استثناء الطعن بدعوى بطلان أصلية فى الأحكام الصادرة بصفة انتهائية فإن هذا الاستثناء فى غير الحالات التى نص عليها المشرع كما فعل فى المادة (١٤٧) مراقمات<sup>(١)</sup> . يقف عند الحالات التى تتطوى على عيب جسيم يتمثل فى اهدار العدالة بحيث يفقد الحكم فيها وظيفته .

• • أما بالنسبة للحالات التى يجوز فيها الطعن فى أحكام المحكمة الإدارية العليا فإنها لا تصح إلا اذا انتفت عن الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا صفة الأحكام القضائية .

فلا يجوز الطعن فى أحكام المحكمة الإدارية العليا الا اذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية أو بمسبب يجعل هذه الأحكام باطلة كمسبب عدم اعلان صحيفة الطعن اعلانا قانونيا صحيحا أو أن يصدر الحكم عن ممسثار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل فى الدعوى<sup>(٢)</sup> .

---

(١) تنص المادة رقم (١٤٧) من قانون المرافعات على مايلى :

« يقع باطلا عمل القاضى أو قضاؤه فى الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم واذا وقع هذا البطلان فى حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام محكمة أخرى » .

وجدير بالذكر ان الأحوال المتقدمة هى الواردة بالمادة (١٤٦) مراقمات .

(٢) للمحكمة الادارية العليا - الطعن رقم ١٥٠٤ - ١٤ / ١١ / ١٩٨٠ (١٩٨٠/١١/٢١) - مشار ٢٩/٥/١٦ - مشار لهذا الحكم بمجموعة المبادئ التقنوية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى خمسة عشر عاما ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الثانى - ص ١٣٨٠ - ١٣٨١ .

كذلك الحكم الصادر من محكمة الادارية العليا فى ١٩٧٠/١١/٢١ (١٥٠٤ - ١٤ / ١١ / ١٩٧٠) مشار اليه بالمرجع السابق ص ١٣٨٠ .

وبصفة عامة اذا اقترن الحكم بعبب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية .  
وجدير بالاحاطة أن توافر سبب من أسباب عدم الصلاحية فى أحد أعضاء  
المحكمة الذين لم يشتركوا فى إصدار الحكم أو المداولة فيه . وكذا فى مفوض الدولة  
لدى المحكمة لا يؤدى الى بطلان الحكم نظرا الى أن عدم الصلاحية مسألة شخصية  
لا تجاوز شخص القاضى الذى تقوم به ولا يتأثر بها من يجلسون معه فى الدائرة  
التي يزيد عدد نصابها عن النصاب الذى تصدر به أحكام المحكمة . كذلك فإن  
المفوض لا يشترك فى الفصل فى الدعوى ولا يقضى بشيء فيها .

وفى ذلك تقول المحكمة الادارية العليا فى حيثيات حكمها الصادر فى  
٧٩/٦/١٧ مايلى :

«ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية قضى أن يكون القاضى غير  
الصالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم اذا كان له  
مصلحة فى الدعوى القائمة »المادة ١٤٦ مرافعات» ويقع باطلا عمل القاضى  
أو قضاؤه فى تلك الحالة ولو تم باتفاق الخصوم واذا وقع هذا البطلان فى حكم  
صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها الغاء الحكم وإعادة نظر  
الطعن أمام دائرة أخرى (المادة ١٤٧) ويبين القانون فى المادة (١٤٨) الأسباب  
التي تجيز طلب رد القاضى وفرضت المادة ١٥١ تقديم طلب الرد قبل تقديم أى  
دفع أو دفاع الا سقط الحق فيه ونصت المادة ١٦٣ على أن تتبع القواعد  
والاجراءات المتقدمة عند رد عضو النيابة اذا كانت طرفا متضما لسبب من  
الأسباب المنصوص عليها فى المادتين ١٤٦ و١٤٨ وقد جرى قضاء هذه  
المحكمة على تطبيق أصول تلك الأحكام من قانون المرافعات على ماتصده  
محكمة القضاء الادارى لتعلقها بأسس النظام القضائى وما تقتضيه من اطمئنان  
الخصوم الى حيدة القاضى ومن نأى به من مظنة الشبهة وزاد هذا القضاء فى  
الاحتياط فسوى بين أعضاء تلك المحاكم الذين يقضون فى الدعوى ومفوض  
الدولة الذى يقوم بتحضيرها وايداء الراى القانونى فيها وقضى ببطلان الحكم  
اذ قام بالمفوض سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل فى الدعوى التى صدر  
فيها .

ومن حيث أن أحكام المحكمة الادارية العليا تصدر عن أعلى محكمة طعن فى  
القضاء الادارى فلا يجوز أن يعقب عليها ولا أن يقبل طعن فيها الا أن تنتفى



عنها صفة الأحكام القضائية بأن يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى أو أن يقتزن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية واذ كانت أسباب عدم الصلاحية شخصية لا تتجاوز شخص القاضي الذي تقوم به ولا يتأثر بها من يجلسون معه في الدائرة التي يزيد عدد أعضائها على النصاب الذي تصدر به أحكامها كما لا يؤثر سبب عدم الصلاحية الذي يقوم بمفوض الدولة ولدى المحكمة الإدارية العليا فيما تصدره من أحكام واذ يبين من الاطلاع على أوراق الحكم أن السيد المستشار/ نبيل سعيد لم يشارك بشيء في نظر الطعنين ولا في اصدار الحكم فيهما ولا المداولة فيه كما لم يثبت اشتراك السيد المستشار أحمد كمال أبو الفضل في الحكم وهو لم يشترك في تقدير كفاية الطاعن وماساقه المدعى من دلائل لا تفيد في اثبات شيء من هذا الاشتراك وهي تتفق ومايجرى عليه العمل في توزيع القضايا بين أعضاء الدائرة من السادة المستشارين<sup>(١)</sup> ... فيكون الطعن لاستنله من القانونين ويتعين رفضه ..

★ ويجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري ومن المحاكم التأديبية العادية والعليا اذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم .

ومما تجدر الإشارة إليه أن القانون لم يحدد ميعاداً معيناً لرفع دعوى البطلان الأصلية للطعن بالبطلان في أحكام المحكمة الإدارية العليا<sup>(٢)</sup> .

وأخيراً فإذا قضى بقبول الطعن بدعوى البطلان الأصلية فإن ذلك يستتبع بطلان الحكم وإلغائه وإحالة موضوع الطعن الى دائرة أخرى من دوائر المحكمة الإدارية العليا لإعادة نظره عملاً بنص للفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من المرافعات .

وكما سبق القول فإن المحكمة الإدارية العليا لاكتفص بنظر التماس إعادة النظر .

فهذا الاختصاص ينمذ لدائرة فحص الطعون باعتبارها محكمة ذات ولاية قضائية مما يجعلها مختصة بالنظر في الطعن في حكمها بالتماس إعادة النظر وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر في ١٧/٢/١٩٦٨ ميلادي :

---

(١) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في ١٥ مئة - ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - الجزء الثاني - ص ١٣٨١ - ١٣٨٢ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا - طعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣١ ق عليا - جلسة ١٩٨٩/٦/٢٩ م .

« ان دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الادارية العليا وتشكل على نحو يغاير تشكيلها وتصدر أحكامها على استقلال طبقا لقواعد نص عليها القانون وهي بهذه المثابة محكمة ذات كيان بذاته ومن ثم تكون دائرة فحص الطعون هذه وقد أصدرت حكمها في الطعنين رقمي ١٣٥٩ لسنة ١٠ القضائية و١٥٩٦ لسنة ١٠ القضائية الملتصين فيهما هي المختصة بنظر الالتماس المرفوع عنهما . وهو ما يقتضى الحكم بعدم اختصاص المحكمة الادارية العليا .

★ ونكرر القول بأن الحكم القضائي متى صدر صحيحاً يظل منتجاً لأثارة فلا يجوز بحث أسباب العوار التي تلحظة إلا عن طريق الطعن فيه بالطرق التي حددها المشرع على سبيل الحصر - وننبه كذلك إلى أن المحكمة الإدارية العليا تعتبر أعلى محكمة طعن في القضاء الإداري ، ولا يجوز أن يعقب عليها أو يطعن في أحكامها إلا إذا إنتقلت عنها صفة الأحكام القضائية ، بأن يقرن الحكم يعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية كما ننوه أنه يشترط لقبول دعوى البطلان الأصلية أن توجه إلى حكم صادر من محكمة تتبع جهة قضائية تتوافر لها سلطة القضاء على النحو الذي يقره القانون .

• ونظرا لأهمية موضوع الطعن بدعوى البطلان الأصلية في أحكام المحكمة الإدارية العليا فسوف نمجّل بعض الطعون المتعلقة بهذا الموضوع والأحكام الصادرة فيها من المحكمة الإدارية العليا بالباب العاشر المتعلق بصيغ الدعاوى الإدارية وذلك حتى يصطبّح البحث بصيغة عملية وتطبيقية .

# الباب العاشر

الصيغ القانونية  
والمبادئ المتعلقة بها



# الباب العاشر

الصيغ القانونية

ويشتمل هذا الباب على الفصول التالية :

## الفصل الأول

الصيغ المتعلقة بالاجراءات الادارية والقانونية

## الفصل الثاني

الصيغ المتعلقة بالاعلانات والانتذارات القضائية

## الفصل الثالث

الصيغ المتعلقة بالشق المستعجل والموضوعى (الايكاف والالغاء)  
فى المنازعات الادارية

## الفصل الرابع

الصيغ العملية المتعلقة باقامة اشكالات التنفيذ فى أحكام القضاء  
الادارى أمام المحاكم العادية - والحكم فيها بعدم الاختصاص  
الولاىى والاحالة لمحكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة  
وتصديها للحكم فيها طبقا للمادة (١١٠) مرافعات

## الفصل الخامس

الصيغ العملية المتعلقة بدعوى البطلان الأصلية فى الأحكام  
الصادرة من القضاء العادى ومن قضاء المحكمة الإدارية العليا

## الفصل السادس

صيغ دعاوى متنوعة

## الفصل الأول

### الصيغ المتعلقة بالاجراءات الادارية والقانونية

ونعرضها على النحو التالي :

( ١ ) صيغ التظلم الوجوبى السابق على رفع الدعوى ، مع التمهيد بعرض المبادئ القانونية بالنسبة للموظفين العموميين ، وبالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام ، مع عرض صيغ مختارة ( \* ) .

( ٢ ) صيغة طلب الاعفاء من الرسوم القضائية، مع التمهيد بعرض المبادئ العامة .

( ٣ ) اجراءات تقديم عريضة الدعوى أمام محاكم القضاء الادارى ، والمحاكم التأديبية ، والمحاكمة الادارية العليا ، مع التمهيد بالمبادئ العامة .

( ٤ ) صيغة محضر ايداع العريضة والمستندات .

( ٥ ) صيغة طلب الحكم بمسقوط الخصومة أو انقضاؤها بمضى المدة .

( ٦ ) صيغة تعجيل دعوى بعد انقضاء الخصومة .

( ٧ ) صيغة طلب استكمال الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية وفقا للمادة (١٩٣) من قانون المرافعات .

( ٨ ) صيغة طلب تصحيح حكم وفقا للمادة (١٩١) من قانون المرافعات .

( ٩ ) صيغة طلب تفسير حكم وفقا للمادة (١٩٢) من قانون المرافعات .

(١٠) صيغة منكرات التدخل فى الدعوى طبقا لحكم المادة (١٢٦) من قانون المرافعات ، مع التمهيد بعرض الأحكام العامة .

---

( \* ) تجدر الإشارة إلى أن المنازعات المتعلقة بملفائ والتاء القرارات الإدارية والتعويض عنها المتعلقة بالماملين بشركات القطاع العام تنتظر أمام الدوائر العمالية بالقضاء العادى ، أما المنازعات التأديبية فختص بها المحاكم التأديبية بمجلس الدولة طبقاً لنص المادة ١٥ من القانون ٤٧ لسنة ٧٢ . [راجع مؤلفنا موسوعة المحاكمات التأديبية أمام مجلس الدولة من ١٩٨٨ ج ١ ص ٣٤٤ ومابعدها] .

## الفصل الأول

### (١) صيغة التظلم الوجوبى السابق على رفع الدعوى

تمهيد :

عرض المبادئ القانونية بالنسبة للموظفين العموميين .

★ نصت المادة (١٢) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على مايلى  
«لا تقبل الطلبات الآتية» :

( أ ) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية .

(ب) الطلبات المقدمة رأساً بالطعن فى القرارات الادارية النهائية المنصوص عليها فى البنود ثالثاً ورابعاً وتاسعاً من المادة (١٠) وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم . وتبين اجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من رئيس مجلس الدولة .

وجدير بالذكر ان البنود (ثالثاً) ، و(رابعاً) ، و(تاسعاً) من المادة (١٠) المنكورة تتناول طلبات الالغاء التى يقدمها ذوى الشأن بالطعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالترقية أو بمنح علاوات ، والطلبات الخاصة بالغاء القرارات الصادرة بالاحالة الى المعاش أو الاستيداع أو بالفصل بغير الطريق التأديبى ، والطلبات الخاصة بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

كذلك فان التظلم الوجوبى واجب قبل رفع الدعوى التى يقدمها ذوى الشأن من الموظفين العموميين طعناً فى قرارات ادارية يطلبون الغائها كالطعن بالغاء قرار ادارى فيما يتضمنه من تخطى الموظف فى الترقية سواء كانت ترقية متعلقة بدرجة أعلى أو متعلقة بوظيفة أعلى وذلك على سند من أن أحكام القضاء الادارى تجيز الطعن فى التخطى فى الترقيات الادبية .

وكما سبق القول فإن التظلم يفتح ميعاد ستين يوماً جديدة لرفع الدعوى ، غير أنه اذا رفعت الدعوى قبل مضى الستين يوماً المنصوص عليها فى القانون ، فإن التظلم يكون مقبولاً ، لان المشرع لم يخرج فى صدد المواعيد عما هو متبع فى شأن التظلم الاختيارى اعتباراً بأن انتظار المواعيد مقصود به اضحاح المجال أمام الجهة الادارية

لإعادة النظر في قرارها المطعون فيه عليها تتراجع وتسحب فتنتهى الخصومة ، وهذا فضلا على أن الميعاد ينقضى أثناء سير الدعوى إذا لم تقم الإدارة بإجابة المتظلم الى طلباته .

فإذا قام المتظلم برفع الدعوى قبل انتظار البيت فى تظلمه ، ثم استجابت له الإدارة أثناء نظر الدعوى تحمل المدعى المصروفات لرفعه الدعوى قبل الاوان<sup>(١)</sup> .

ويجب أن يشتمل التظلم على البيانات التالية :

١ - اسم المتظلم ووظيفته وعنوانه .

٢ - تاريخ صدور القرار المتظلم منه ، وتاريخ نشره فى الجريدة الرسمية أو فى الوقائع المصرية ، أو فى النشرة للمصلحة أو تاريخ اعلان المتظلم به .

٣ - موضوع القرار المتظلم منه والاسباب التى بنى عليها التظلم ، ويمكن أن يرفق بالتظلم المستندات التى يرى المتظلم تقييمها .

ويجب على جهة الإدارة أن تعنى بتلقى التظلمات وتقيدها فى سجل خاص يبين فيه تاريخ تقييمها أو ورودها ويسلم الى المتظلم ابصال مبين به رقم التظلم وتاريخ تقييمه ، ويمكن أن يرسل اليه الايصال الدال على ذلك عن طريق البريد بكتاب موصى عليه وبعد ذلك تقوم جهة الإدارة بفحص التظلم والانتهاء الى رأى بشأنه ، وإذا أخطرت جهة الإدارة المتظلم بأن تظلمه قيد البحث فان ميعاد رفع الدعوى يظل ممتدا حتى اخطار المتظلم بالنتيجة .

ونظرا لما يتميز به تظلم العاملين بالقطاع العام من أحكام خاصة بهم فقد رأينا بيانها فيما يلى :

★ احكام التظلم الوجودى فى المنازعات التأديبية بالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام :

بين القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام بالمادة الرابعة والثمانين منه الاختصاص فى توقيع الجزاءات التأديبية وكيفية التظلم منها .

(١) راجع فى هذا الشأن .

حكم المحكمة الإدارية العليا فى ٨ مارس ١٩٦٩ - مجموعة السنة ١٤ رقم ٥٧٠ - ص ٤٤٢ . وكذلك المحكمة الإدارية العليا فى ١٧ مايو ١٩٥٨ - مجموعة السنة الثالثة رقم ١٣٣ .



ولأهمية النصوص الواردة بهذه المادة نشير إليها فيما يلي :

«يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية كما يلي :

١ - لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصاته توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لايجاوز ثلاثين يوما في السنة بحيث لا تزيد منته في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس الإدارة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٢ - لرئيس مجلس الإدارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة فما دونها توقيع أى من الجزاءات التأديبية الواردة في البنود من ١ - ٨ من الفقرة الاولى من المادة (٨٢)<sup>(١)</sup> .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس ادارة الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وتعرض التظلمات من الجزاءات الموقعة من رئيس مجلس الإدارة على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الإدارة للنظر في هذه التظلمات من بين أعضائها عضوا تختاره اللجنة النقليية .

---

(١) تنص المادة (٨٢) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام على مايلي :

«الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي :

(١) الانذار .

(٢) تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر .

(٣) الخصم من الاجر لمدة لا تجاوز شهرين في السنة .

ولا يجوز أن يتجاوز الخصم تنفيذا لهذا الجزاء ربع الاجر شهريا بعد الجزاء الجازم الحجز عليه أو التنازل عنه قانونا .

(٤) الحرمان من نصف العلاوة الدورية .

(٥) الوقف عن العمل لمدة لا تجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الاجر .

(٦) تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد على سنتين .

(٧) خفض الاجر في حدود علاوة .

(٨) خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة .

٣ - للمحكمة التأديبية بالنسبة للجزاء الواردة في البنود من ٩ - ١١ من المادة (٨٢) يكون التنظيم من هذه الجزاءات أمام المحكمة الادارية العليا (\*) .

٤ - لمجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها عدا اعضاء مجلس الادارة المعينين والمنتخبين وأعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية توقيع أى من الجزاءات الواردة في المادة (٨٢) من هذا القانون .

ويكون التنظيم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٥ - لرئيس الجمعية العمومية للشركة بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة توقيع احد جزاءى التنبيه أو اللوم وله توقيع أى من الجزاءات الواردة في البنود من ١ - ٨ على أعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية فيما عدا جزاء الوقف فيكون بناء على حكم من السلطة القضائية المختصة .

ويكون التنظيم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وفي جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت في التنظيم وكذلك أحكام المحاكم التأديبية نهائية .

---

- (٩) الخفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الاجر بما لايتجاوز القدر الذى كان عليه قبل الترقية .  
(١٠) الاحالة الى المعاش .  
(١١) الفصل من الخدمة .

أما بالنسبة للعاملين من شاغلي الوظائف العليا الواردة بجنود توصيف وتقييم الوظائف المعتمدة من مجلس ادارة الشركة فلا توقع عليهم الا الجزاءات التالية :

- (١) التنبيه .
- (٢) اللوم .
- (٣) الاحالة الى المعاش .
- (٤) الفصل من الخدمة .

(\*) تراجع المادة ٨٤، من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨، بأصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام ، وتراجع كذلك المواد ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ من هذا القانون كما يرجع في هذا الشأن إلى الجزء الأول في مؤلفنا موسوعة المحاكمات التالية أمام مجلس الدولة ط ١ س ٨٨ .

٦ - للمحكمة التأديبية المختصة بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية توقيع جزاء الاحالة الى المعاش أو الفصل من الخدمة :

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة الادارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان العامل بالحكم .

★ ★ ★

أ - صيغة تظلم وجوبى بشأن رفض قبول استقالة :-

السيد الاستاذ/ وكيل وزارة التربية والتعليم بمحافظة ( ..... )  
تحية طيبة وبعد .

تقدم لميادنتكم الاستاذ/ ..... مدرس أول رياضيات «ج» بمدرسة .....  
الثانوية العسكرية باستقالة مسببة غير مشروطة يطلب فيها استقالته من الخدمة فى  
..... /..... /..... .

وقد أشرتكم ميادنتكم عليها بالتأشير الصادر بقراركم رقم (س) المؤرخ /.....  
/..... بالتأشير التالى :

«لا تقبل استقالات ولا تنظر فيها أثناء العام الدراسى» .

ونظرا لان هذا التأشير مخالف للقانون «الدستورى» حيث يتعارض تماما مع  
المادة الثالثة عشر من الدستور الدائم والتي تقول :

«العمل حق وواجب ..... ولا يجوز فرض أى عمل جبرا على المواطنين  
الا بمقتضى قانون .....» .

وحيث انه لا يوجد قانون يحرم المغرس من استقالته طالما لم يكن مكلفا أو  
موقعا على اقرار بخدمة الدولة مدة معينة ، وذلك حتى لا يصير العمل سخرة .

فبناء على ما تقدم فان تأشير ميادنتكم سالف الذكر به مخالفة صارخة للدستور  
وذلك نظرا لان أمركم المتعلق بعدم قبول استقالات أو عدم النظر فيها لا يستند الى  
أى قانون وحتى لو كان ثمة قانون فى هذا الشأن فهو قانون غير دستورى ويدفع  
بعدم دستوريته .

## لذلك

يتنظم موكلنا الأستاذ/ ..... من رفض قبول استقالته سلفه البيان ويرجو قبولها واعطائه شهادة رسمية بمدة خدمته وخبرته ، وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

وفى حالة عدم الاستجابة يحتفظ موكلى بحق الالتجاء الى القضاء الادارى لاستصدار حكم من محكمة القضاء الادارى بقبول استقالته وبقيّة طلبانه وكل ما يترتب على ذلك من آثار<sup>(١)</sup> .

وتفضلوا يا سيادة الوكيل بقبول مبالغ الشكر وعظيم الاحترام (\*) .

وكيل المتظلم

.....

المحامى



(١) تنص المادة (١٧) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على مايلي :  
العامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة .  
ولا تنتهى خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة . ويجب البت فى طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن الطلب مطلقا على شرط أو مقررنا بلفيد وفى هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه .

ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك على الا تزيد مدة الاجراء على اسبوعين بالاضافة الى مدة الثلاثين يوما الواردة بالفقرة السابقة .

فاذا أحيل العامل الى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم فى الدعوى بغير جزاء الفصل أو الإحالة الى المعاش .

ويجب على العامل أن يستمر فى عمله الى أن يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة أو الى أن ينقضى الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة .

★ جدير بالاحاطة أن هذه الدعوى بوشرت بمعرفتنا كوكيل عن أحد المدرسين بمدرسة الزقازيق الثانوية العسكرية ، وحكم لصالحه بقبول الطلب المبستعل والمتعلق بليقاف القرار المطعون فيه وكل ما يترتب عليه من آثار .

(ب) صيغة بشأن التظلم من قرار التخطي في ترقية أدبية (بالتلفزيون)

نعرض موضوع التظلم وأسبابه الفعلية حتى يستفاد به في الحالات المعاملة :

أولا : صدر القرار الإداري رقم (س) بتاريخ ..... / ..... / ..... من السيد/ ..... وتناول في مادته الأولى تعيين السيد/ ..... للموظف من الدرجة الأولى التخصصية مراقبا للبرامج الرياضية للفتاة .....

ثانيا : تتظلم الاستاذة/ ..... من صدور هذا القرار المجحف بها وذلك تأسيما على الاعتبارات التالية :

١ - ان هذا القرار تخلى المتظلمة حيث أن ..... الذي صدر بشأنه القرار المتظلم منه أحدث من المتظلمة بأربع سنوات في الاقمية والاقمية تعبر عن الخبرة الكلية في مجال ترتيب الوظائف .

٢ - الوظيفة التي يشغلها السيد/ ..... بموجب القرار موضوع التظلم هي وظيفة مراقب للبرامج الرياضية ، ولم يبق له شغل هذه الوظيفة أو التدرج في الوظائف السابقة عليها والمؤدية اليها (بالتلفزيون) .

٣ - وظيفة السيد/ ..... الثابتة بصفة رسمية في بطاقات وصف الوظائف هي وظيفة .....

ثالثا : للمتظلمة الحق في الطعن على القرار السابق تأسيما على مايلي :

١ - وظيفة مراقب البرامج الرياضية التي يشغلها المطعون عليه تتطلب مطالب تأهيل معينة من أهمها المؤهلات العلمية المتخصصة في النشاط الرياضي وهي التي تتوفر في المتظلمة الحائزة على - بكالوريوس التربية الرياضية ، وديبلوم الدراسات العليا فضلا عن كونها حاصلة على الماجستير في البرامج الرياضية المتعلقة بالتلفزيون ، وتلك المؤهلات غير متوافرة في المطعون عليه بالقرار المتظلم منه والرقم ....

٢ - جميع تقارير الطالبة بدرجة ممتاز وذلك فضلا على منحها علاوة تشجيعية في العام الماضي مما يدل على قدرتها وكفاءتها للوظائف القيادية .

٣ - سبق للمتظلمة أن قامت بقيادة الفرق الرياضية والإشراف عليها وتخصصت

فى التحكيم الدولى مما يؤكد احقيتها فى شغل الوظائف القيادية فى نطاق البرامج الرياضية التى تدرت عليها وأظهرت كفاءة تامة فى مجالها على النحو السابق ، ذلك الامر الذى يقتدر ليه السيد/ ..... الذى فضل على المنظمة بدون وجه حق بموجب القرار (س) .

رابعاً : وحيث أن القرار المطعون فيه لم يحمل على سبب مشروع فإنه مشوب بانعدام الدافع المعقول ، والتعسف ، وإساءة استعمال السلطة ، ويخرج عن قاعدة الملازمة المشروعة فى إصدار القرارات الادارية ، فضلاً عن اعتباره من الناحية القانونية قراراً شديد القسوة على المنظمة وغير ذى فائدة بالنسبة لتحقيق المصلحة العامة لأنه يصبح مشوباً بعدم تناسب القرار مع اسبابه كما يستظهر من القرار المطعون فيه التعسف فى استعمال الحقوق الادارية .

ولذلك فالقرار المطعون فيه قد أخل بالمركز القانونى للمنظمة واعترف بمركز قانونى للسيد/ ..... على غير سند من المبادئ المعمول بها فى تقييم وتوصيف الوظائف وترتيبها على الاسس العلمية السليمة .

وحيث أن الادارة لا تترخص فى إصدار القرار المطعون فيه بأى سلطة تقديرية لأنها مقيدة بالشروط والضوابط والقواعد التنظيمية لتوصيف الوظائف طبقاً لمطالب التأهيل حسبما سبق بيانه .

وحيث أن الادارة قد خالفت تلك القواعد فإن القرار المطعون فيه يصبح مشوباً بإساءة استعمال السلطة ، نظراً لاحقية المنظمة فى الوظيفة التى سلبت منها بدون وجه حق ، وعين عليها من لا يستحق لعدم توافر الضوابط التنظيمية فى حقه من حيث افتقاره الى مطالب التأهيل اللازمة لوظيفة مراقب البرامج الرياضية فضلاً عن أن المنظمة أقدم منه بأربع سنوات . مع التماوى فى درجة الكفاءة ، بل هى الأكفأ .

وحيث أن التعيين فى الوظيفة الاعلى يعتبر طبقاً لما استقر عليه القضاء الادارى ترقية أدبية ، فإنه يحق للجهة الادارية أن تجرى هذه الترقية الادبية وفقاً لقواعد وضوابط تضعها مسبقاً ويشترط للقضاء الادارى ألا يكون فى وضعها إخلال بالقواعد التى ينظمها قانون العاملين(\*) .

---

(\*) هذه الدعوى بوشرت بمعرفتنا وصدر فيها الحكم رقم ٣٧١٥ لسنة ٣٧ ق من محكمة القضاء الادارى مدائرة الجزاءات والترقيات، بتاريخ ١١/١٧/١٩٨٨ لصالح موكلتنا . الأستاذ وفاء فاضل .

## (٢) صيغة طلب الاعفاء من الرسوم القضائية

تمهيد :

(أولا) المبادئ القانونية :

يحدث أحيانا أن يكون المدعى غير قادر على القيام بتكاليف التقاضى ، وهنا يحق له التقدم الى لجنة المساعدات القضائية بالمحكمة طبقا لقانون الرسوم القضائية ، ويطلب اعفاؤه من هذه الرسوم وندب أحد المحامين لمباشرة اجراءات القضية التى يرغب فى اقامتها .

ويلاحظ أن طلبات الاعفاء من الرسوم ، يفصل فى شأنها مفوض الدولة طبقا للفقرة الاخيرة من المادة السابعة والعشرين من قانون المجلس التى تنص على ما يلى :

«وفصل المفوض فى طلبات الاعفاء من الرسوم» .

وجدير بالاحاطة أن طلب الاعفاء من الرسوم لا يعتبر من اجراءات رفع الدعوى ، ولا يتصل بالخصومة لان الدعوى لا تعتبر مرفوعة الا بتحديد نطاقها وايداع صحيفةا الى المحكمة المختصة .

ويترتب على تقديم طلب الاعفاء الآثار التالية :

أولا : قطع المواعيد فى دعوى الانفاء :

يترتب على طلب الاعفاء قطع ميعاد رفع الدعوى وذلك على خلاف المتبع فى القضاء العادى ، نظرا لان طلب الاعفاء من وجهة نظر القضاء الادارى يعتبر اجراء أقوى من التظلم الادارى<sup>(١)</sup> .

ثانيا : طلب الاعفاء يقوم مقام التظلم الوجوبى :

ان طلب الاعفاء من الرسوم يؤدى الى النتيجة التى يؤدى اليها التظلم الوجوبى ، وقد استقر القضاء الادارى على ذلك وأصبح قضاؤه مستقرا فى ذلك الشأن .

---

(١) للمحكمة الادارية العليا فى ١٩٥٨/٣/٨ - مجموعة العشر سنوات .

ثالثا : طلب الاعفاء له أثر المطالبة القضائية فى قطع التقادم بالنسبة لطلبات الاستحقاق .

وذلك مثل طلبات الاستحقاق لمبالغ مستحقة عن تعويض أو تسوية ، ومن الضرورى أن يرفق بطلب الاعفاء شهادة بعدم ميسرة الطالب ثم يقيد الطلب برقم معين فى الجدول الخاص بطلبات الاعفاء ، ويوقع الطلب من صاحب الشأن نفسه وليس محاميه الا اذا كان للاخير توكيل يجيز له ذلك .

وجدير بالذكر انه اذا حصل المحامى المنتدب على قرار بندبه للدفاع عن الطالب دون علم صاحب الشأن ، فان الخصومة لا تتعد لعدم قيامها بين أطرافها الفعليين . ويجوز لصاحب الشأن أن يلجأ لمحام آخر غير الذى نص عليه قرار المعافاة ، وهنا يجب على المحامى أن يقدم التوكيل ويمدد رسم دفعة للمحاماة اللازمة .

ولا يعتبر تراخى المحامى المنتدب عنرا يبيح امتداد المواعيد فاذا تعذر على المحامى المنتدب أن يقوم بمهمته لعذر قوى فيجب على صاحب الشأن الالتجاء الى لجنة المساعدات القضائية (المفوض) طالبا ندب محام آخر قبل فوات مواعيد الطعن .

وبعد استيفاء شكل الطلب يحدد مفوض الدولة المختص جلسة لنظر طلب الاعفاء ويخطر بذلك الطالب والجهة الادارية المختصة ، ويمكن حضور المحامين مع طالبى الاعفاء ..

وترفع الدعوى المطلوب رفعها فى حدود المتين يوما التالية لصدور القرار المتعلق بقبول طلب الاعفاء ، أما الدعاوى الاخرى فلا تنقيد بذلك ، ونقصد بها الدعاوى التى لا تنقيد بشرط الميعاد ، فاذا كانت الدعوى تتعلق مثلا بالتعويض فان الحق فى رفعها لا يتقيد الا بالتقادم المسقط للحق المطالب وهكذا .

(رابعا) : يخضع الاعفاء من الرسوم لنص المادة التاسعة من المرسوم المتعلق بتعريف الرسوم والاجزاءات أمام محكمة القضاء الادارى الصادر فى



١٤٦/٨/١٩٤٦ ونص على مايلي : « يعفى من الرسوم كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن دفعها بشرط أن تكون الدعوى محتملة الكسب » .

وتعليقا على هذه المادة نرى أن بعض القادرين يتحايلون بأساليب ملتوية لاعفائهم من الرسوم للحصول على قرينة أن الدعوى محتملة الكسب ، ولذلك نرى استبعاد هذه العبارة ، وضرورة التحقق من عدم الميسرة الحقيقية لطالب الاعفاء بطرق أكثر واقعية .

ويلاحظ أيضا أن المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم (٥٤٩) سنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة تقضى بمسريان الاحكام المتعلقة بالرسوم القضائية فى المواد المدنية والتجارية فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى قانون مجلس الدولة .

وجدير بالاحاطة أن حالة عجز أو عدم ميسرة طالب الاعفاء تعتبر حالة شخصية تزول بميسرة الطالب ، أو بوفاته وقدرته خلفائه على سداد الرسوم .

ويمكن اثبات حالة عجز الطالب بشئى طرق الاثبات فى ظل القواعد القائمة .

ولا يثبت العجز عادة ما يلجأ الطالب الى وسيلة الحصول على شهادة بذلك موقعا عليها من اثنين من الموظفين بالحكومة أو للتسلع العام ويصدق عليها من رئيسهما .



وبعد هذا العرض نقدم صيغتين تمثل الاولى منهما صيغة طلب الاعفاء من الرسوم القضائية ، وتمثل الثانية صيغة شهادة إدارية بإثبات العجز عن دفع الرسوم والمصروفات اللازمة لرفع الدعوى .

## (أولاً) صيغة طلب الاعفاء من الرسوم القضائية

السيد الأستاذ المفوض

رئيس هيئة المساعدات القضائية

بمحكمة .....

مقدمة ..... الموظف بوظيفة .....

والمقيم بـ ..... (ويذكر المحل المفتر أن وجد) .

والدعوى مقامة :

ضد

السيد/ ..... بصفته مدعى عليه

والسيد/ ..... بصفته مدعى عليه

ويعلنان بـ .....

الموضوع

وتتلخص وقائع الدعوى فى .....

ويستند الدفاع الى .....

وحيث أن المدعى عاجز تماما عن سداد الرسوم القضائية :

---

★ ملاحظة :

يقدم الطلب من أصل وخمس صور ويوقع الأصل فقط من الطالب ..  
وبالنسبة لجهة الاعلان يتبع ما جاء بالمواد (١٣) ، (١٤) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ،  
والمادة (٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بالنسبة للهيئات العام .

## لذلك

يلتمس الطالب اعفائه من الرسوم القضائية مع تدب أحد الاساتذة المحامين لمباشرة الدفاع عنه في هذه الدعوى أمام محكمة ..... والحكم بقبول الدعوى شكلاً .

وفي الموضوع بـ .....

مع إلزام جهة الادارة بالمصروفات وأتعاب المحاماة .

توقيع مقدم طلب الاعفاء

★ ★ ★

(ثانياً) : صيغة شهادة ادارية باثبات العجز عن دفع الرسوم والمصروفات  
اللازمة لرفع الدعوى

نشهد نحن الموقعان أننا بأن

السيد/ ..... الموظف بـ .....

غير قادر على دفع الرسوم والمصروفات القضائية المتعلقة بإقامة دعواه أمام  
محكمة .....

الشاهد الثاني

الشاهد الأول

الاسم : .....

الاسم : .....

الوظيفة : .....

الوظيفة : .....

رقم البطاقة : .....

رقم البطاقة : .....

التوقيع :

التوقيع :

تصديق رئيس المصلحة

تحريراً في / / ١٩

الخاتم الرسمي

### ٣ - اجراءات تقديم عريضة الدعوى

تمهيد :

( أولاً المبادئ القانونية :

(١) حالة رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى والمحاكم التأديبية :

تنص المادة لل خامسة والعشرين من قانون مجلس الدولة وهى الواردة بالفصل الخاص بالاجراءات أمام محكمة القضاء الإدارى والمحاكم التأديبية على مايلى :

يقدم الطلب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المعقولين أمام تلك المحكمة ، وتتضمن العريضة عدا البيانات العامة المتعلقة باسم الطالب ومن يوجه اليهم الطلب وصفاتهم ومحال اقامتهم ، موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار ، ان كان مما يجب التظلم منه ونتيجة التظلم وبيانا بالمستندات المؤيدة للطلب ويرفق بالعريضة صورة أو ملخص من القرار المطعون فيه .... .

وللطالب أن يقدم مع العريضة مذكرة يوضح فيها اساتيد الطلب ، وعليه أن يودع قلم كتاب المحكمة عدا الاصول عددا كافيا من صور العريضة والمذكرة وحافظة المستندات .. (وعادة يطلب قلم الكتاب تسعة نسخ من العريضة) .

وتعلن العريضة ومرفقاتها الى الجهة الادارية المختصة والى ذوى الشأن فى ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديمها ويتم الاعلان بطريق البريد بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

ويعتبر مكتب المحامى الموقع على العريضة محلا مختارا للطالب ، كما يعتبر مكتب المحامى الذى ينوب عن ذوى الشأن فى تقديم ملاحظاتهم محلا مختارا لهم ، كل ذلك الا اذا عينوا محلا مختارا غيره .... .

(٢) حالة رفع الطعن أمام المحكمة الادارية العليا :

تنص المادة الرابعة والاربعين من قانون مجلس الدولة فى شأن الطعون التى تقام أمام المحكمة الادارية العليا على مايلى :

«ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه» .

ويقدم الطعن من نوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين امامها ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم - على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان بالاسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن ، فاذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه ..

ويجب على نوى الشأن عند التقرير بالطعن ايداع خزانة المجلس كفاية مقدارها عشرة جنيهات ، תקضى دائرة فحص الطعون بمصادرتها فى حالة الحكم برفض الطعن ولا يسرى هذا الحكم على الطعون التي ترفع من الوزير المختص ، وهيئة مفوضى الدولة ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ومدير النيابة الادارية،<sup>(١)</sup> :

★ ★ ★

(٤) صيغة محضر ايداع العريضة والمستندات بمحكمة القضاء الادارى :

مجلس الدولة  
محكمة القضاء الادارى  
(المجلد العام)

(تموذج محضر ايداع)  
قضاء ادارى

محضر - ايداع،

فى الدعوى رقم : لمة القضائية .

المرفوعة من : .....

ضد : .....

---

(١) هذا ونرجىء الكلام عن صيغ العرائض المتعلقة بالدعاوى المختلفة أمام المحكمة الادارية ، ومحكمة القضاء الادارى الى الباب التالى .

أنه في يوم : ..... الموافق / / ١٩ م .  
حضر الى سكرتارية المحكمة السيد / .....  
بتوكيل رقم : .....  
وأودع المستندات الآتى ببيانها :  
١ - .....  
٢ - .....  
٣ - .....  
٤ - .....  
٥ - .....  
فقط لا غير  
المودع ( )  
تحريرا في : / / ١٩ م .

سكرتير الجدول  
( )

★ ★ ★

(٤ ب) صيغة محضر ايداع عريضة الدعوى أمام الدائرة الاستئنافية :

مجلس الدولة  
محكمة القضاء الإداري  
(السجل العام)

محضر ايداع،

في الدعوى رقم : ..... لسنة ..... القضائية .  
المرفوعة من : .....  
ضد : .....  
أنه في يوم : ..... الموافق / / ١٩ م .  
حضر الى سكرتارية المحكمة السيد / .....  
بتوكيل رقم : .....

وأودع المستندات الآتية بياتها وهي: .....

المودع ( )

تحريرا فى : / / ١٩ م .

سكرتير الجدول  
( )

★ ★ ★

(٥) صيغة طلب الحكم بسقوط الخصومة أو انقضاءها بمضى المدة  
أو تركها<sup>(١)</sup>.

المسيد الاسناد المستشار  
تحية طيبة وبعد  
(تستوفى الدعاية) .

#### الموضوع

بتاريخ / / ١٩٨ أقام ..... المدعى ضده الدعوى  
رقم ..... لسنة ..... ق وطلب فيها الحكم له بـ .....  
وحيث أنه انتضى على هذا الاجراء اكثر من .....

---

(١) تنص المادة ١٣٤ من المرافعات على أنه : لكل ذى مصلحة من الخصوم فى حالة عدم السير فى الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انتضت سنة من آخر اجراء صحيح من اجراءات التقلضى .

وتنص المادة ١٣٥ على أنه : لا تبدأ مدة سقوط الخصومة فى حالات الانقطاع الا من اليوم الذى قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة باعلان ورثة خصمه الذى توفى أو من قام مقام من فقد أهلية الخصومة أو مقام من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الاصلى .

أما بالنسبة لانقطاع الخصومة الذى نصت عليه المادة ١٣٢ من المرافعات فإن المحكمة الإدارية العليا نقول فى الطعن رقم ١٣٤٨ من ٣٠ ق عليها بجملة ٨٦/١٢/٣٠ مايلى : يترتب على إنقطاع الخصومة أثران :-

(الأول) : هو وقف جميع المواعيد السارية فى حق من قام به سبب الإنقطاع وهذه القاعدة تعتبر من القواعد المتعلقة بالنظام العام تنضى به المحكمة من تلقاء نفسها وإذا لم تعلم المحكمة بقيام سبب الإنقطاع وأصدرت حكمها فى الموضوع فإن الذى يتمسك ببطلان هو الخصم الذى شرع الانقطاع =

## لذلك

يلتمس الطالب تحديد أقرب جلسة لنظر هذا الطلب ليعلم المدعى ضده بها ليسمع الحكم بسقوط (أو انقضاء) الخصومة في الدعوى الرقيمة ..... لسنة ..... في وما يترتب على ذلك من آثار والزامه بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .

## وكيل الطالب

توقيع .....

## المحامى

= لمصلحته وفي هذه الحالة ينعين التفرقة بين المواعيد والإجراءات التي تسرى لصالحه وتلك التي تسرى عليه فلا يسرى منها سوى تلك التي تسرى لصالحه (الثاني) : يتمثل في بطلان الإجراءات التي تحصل أثناء الانتفاع مثل إجراءات الإثبات والأحكام التي تصدر أثناء الانتفاع والبطلان في هذه الحالة بطلان نمبي .

كذلك تقول المحكمة الإدارية العليا في الطعنين ٤٨٩ ، و ٨١٥ لسنة ٢٧ ق عليا الصادر الحكم فيها بجملة ٨٦/١/١٨ إن ترك الخصومة هو تصرف إرادي من جانب المدعى يرد على الدعوى وجميع إجراءاتها ، ولكنه لا يمس الحق المرفوعة به الدعوى . أما بالنسبة لإنقضاء الدعوى بمعنى المدة فانه طبقا لنص المادة ١٤٠ مرافعات تنقضي الخصومة بمعنى ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على الطعن بطريق النقض ، وبهذه المناسبة فإن ميعاد السنة المقررة لسقوط الدعوى التأديبية يبدأ من تاريخ علم الرئيس المباشر بواقعة المخالفة علماً بقرينة .

وجدير بالذكر أننا سبق أن أوضحنا أن قواعد الباب السابع الواردة بقانون المرافعات المدنية والتجارية والذي يتناول موضوع عوارض الخصومة يسرى بصفة عامة أمام محاكم مجلس الدولة فيما يتعلق بالمنازعات الإدارية ، وقد تحفظنا على ذلك القول بأن مريان هذه القواعد تسرى بما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الإدارية .

وبناء على ذلك نقول أن هذه القواعد لم تحظى كلها بتطبيق عام أمام محاكم المجلس ، فبينما نجد أن هذه المحاكم قد أخذت كثيراً بأحكام وقف الخصومة وانقطاعها وتركها لم تنقيد بهذا الاتجاه بالنسبة لسقوط الخصومة وانقضائها بمعنى المدة .

وسبب ذلك يرجع إلى الدور الإيجابي للقاضي الإداري باعتباره قاضي مشروعية تتحصر مهمته في وزن القرار الإداري بميزان المشروعية والتأكد من أن الإدارة لم تخرج من ذلك النطاق باسناد قرار إداري مشوب بأحد العيوب التي توصف بالبطلان أو الاعتداء ، كما لو أصدرت الإدارة قراراً مغرماً من صفته لكونه مشوب بعبث عدم الاختصاص الجسيم .

ومع ذلك، فإننا نرى أنه ليس ثمة ما يمنع من الاستهداء بأحكام الباب السابع من قانون المرافعات المدنية والتجارية في سقوط الخصومة . لأن الدور الإيجابي للقاضي الإداري لا يستطيع أن يسعفه بشيء لم ينص عليه القانون بالتمنية للسقوط .



## (٦) صيغة تعجيل دعوى بعد انقطاع الخصومة<sup>(١)</sup>

السيد الأستاذ المستشار/ رئيس (محكمة القضاء الإدارى - أو المحكمة الإدارية حسب المستوى الوظيفى للمدعى)

تحية طيبة

مقدمة لميادنتكم ..... المصرى الجنسية والمقيم بـ .....  
ومهنته ..... وموطنه المختار مكتب الأستاذ ..... المحامى  
والكائن بـ .....)

### الموضوع

بجلسة / / ١٩٨ حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة فى القضية  
رقم ..... لسنة قى بسبب وفاة .....  
وحيث أنه يحق للطالب تعجيل الدعوى ضد ..... عملاً بأحكام المادة ١٣٣ من  
قانون المرافعات .

### لذلك

يلتمس الطالب تحديد أقرب موعد لاستئناف المير فى الدعوى للحكم فى الطلبات  
موضوع الدعوى وهى .....  
مع حفظ كافة الحقوق الأخرى .

وكيل الطالب

التوقيع .....

المحامى

---

(١) طبقاً للمادة ١٣٠ مرافعات ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاء أحد الخصوم ، أو بفقده أهلية الخصومة ، أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين إلا إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها - ولا تنقطع الخصومة بوفاء وكيل المدعى ، ولا بلفضاء وكالته ، أو بالتفحى أو العزل - وللمحكمة أن تمنع أجلاً مناسباً للخصم الذى توفى وكيله أو انتفت وكالته إذا كان قد باذر فعين له وكيلًا جديدًا خلال الخمسة عشر يوماً التالية لانقضاء الوكالة الأولى . وقد استقرت محكمة النقض على أنه إذا بلغ القاصر من الرشد واستمر نائبه القانونى بمكثه فى الخصومة برضائه فلا يحدث أى انقطاع إذ أن النيابة تتغير من نيابة قانونية إلى نيابة اتفاقية فبقى للنائب صفة فى تمثيل الخصم .

(نقض مدنى فى ١٩/١٢/١٩٧٣ - مجموعة النقض ١٤٥/٢ - ٢٢٢) .  
كذلك قضت محكمة النقض بأن الحكم بانقطاع سير الخصومة فى الدعوى لا يحد أن يكون -

## (٧) صيغة طلب استكمال الفصل في بعض الطلبات الموضوعية

وفقا للمادة ١٩٣ مرافعات

السيد الاستاذ المستشار/ ..... (محكمة القضاء الادارى ، أو المحكمة  
الادارية - بحسب المستوى الوظيفى .  
تحية طيبة وبعد  
(تستوفى الديباجة)

### الموضوع

أقام المدعى الدعوى الرقيمة ..... فى ..... لسنة ..... قضائية وطلب فى  
ختامها الحكم بطلانته وهى :

أولا : .....

ثانيا : .....

ثالثا : .....

رابعا : .....

وبتاريخ ..... صدر حكم المحكمة ويقضى حسبما جاء بمنطوقه بـ .....

وحيث أن الحكم المشار اليه التفت عن الطلب الثالث وهو .....

فيحق للمدعى أن يطلب الى المحكمة استكمال الفصل فى طلباته طبقا لصحيح  
المادة ١٩٣ مرافعات والتي تقضى بأنه :

«إذا أغفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن  
أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها للفصل فيه» .

### لذلك

يلتمس المدعى تحديد أقرب جلسة لاختار المعان اليه السيد/ ..... وليسمع الحكم  
بقبول هذا الطلب شكلا، وفى الموضوع الحكم بـ ..... مع حفظ سائر الحقوق الاخرى.

وكيل الطالب

التوقيع .....

المحامى

= قرارا تقدره المحكمة لما لها من سلطة ولائيه فى مراقبة التقاضى وليست قضاء فى الحق .  
ومن أهم ما تجدر الإشارة اليه أن المحكمة الادارية العليا قضت بأن :

تعميل نظر الدعوى بعد التقاعاها أمام القضاء الادارى يأخذ حكم اقامتها ابتداء من حيث الالتزام  
بالاجراءات التى رسمها القانون لاتعقاد الخصومة ، ويستأنف سيرها بالبداء طلب التعميل قام كتاب  
المحكمة فى الميعاد المقرر .

(راجع حكم المحكمة الادارية العليا فى ١٥ سنة - ج/٢ - ص ١٠٦٢) .

## (٨) صيغة طلب تصحيح حكم وفقا للمادة (١٩١) مرافعات<sup>(١)</sup>

المسيد الاستاذ المستشار/ رئيس (محكمة القضاء الادارى - (أو المحكمة الادارية حسب المستوى الوظيفى للطالب)

تحية طيبة وبعد .

(ننقل الديباجة والاعلان حصيما سبق بيانه بالصيغ السابقة) .

### الموضوع

بتاريخ / / ١٩٨٨ أصدرت المحكمة حكمها فى القضية رقم .....  
لمسنة ..... ق وجاء فى منطوق هذا الحكم ما يلى :

أولاً : عدم قبول الدعوى شكلا بالنسبة لطلب الالغاء لرفعها بعد الميعاد .

ثانياً : الزام جهة الادارة المدعى عليها بأن تدفع للمدعى تعويضا قدره ١٠١ جنيه (مائة وواحد جنيه) .

ثالثاً : الزام المدعى وجهة الادارة بالمصروفات مناصفة .

وصحة «ثانياً» تقتضى اضافة عبارة مؤقتنا الى قيمة التعويضات وذلك طبقا لطلبات المدعى الثابتة بعريضة الدعوى وبالمذكرات ، وآخرها المذكرة المودعة فى فترة حجز الدعوى للحكم والمسلمة رسميا لامين سر المحكمة فى / / ١٩٨٨ . ويتوقعه الثابت عليها حيث جاء بالبند «ثانياً» من الطلبات ما يلى ٢ - الطلب الاحتياطى : الحكم للطلاب بتعويض مؤقت قدره ١٠١ جنيه عما أصابه من ضرر مادى وألم نفسى بسبب اعتباره مستقيلا قبل السن القانونية بحوالى ..... عاما لانه من مواليد / / ١٩ واعتبر مستقيلا فى / / ١٩ وذلك طبقا لاحكام المائتين ١٦٣ ، ١٦٤ من القانون المدنى ونظرا لتوافر قواعد الممنولية فى القانون الادارى وعلى سند من توافر الخطأ المنسوب للادارة ، ورابطة السببية بينه وبين الاضرار المادية والادبية التى لحقت بالمدعى .

---

(١) تراجع المانة (١٩١) مرافعات . وجاء بالفقرة الأولى منها مايلى :  
تتولى المحكمة تصحيح مايقع فى حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة ، ويجزى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ..... .

مع إلزام الجهة المدعى عليها بالمصاريف واتعاب المحاماة .....  
وهذه المستندات مودعة ملف القضية ولم يحدث بها أى تعديل أو تغيير .  
وحيث أن الحكم نص فى أسبابه فى الفقرة الأخيرة من الصفحة الثالثة على مايلى :

«ومن ثم يتعين الحكم له بالتعويض الذى يطالب به وقدره مائة جنيه وواحد ،  
واغفل ذكر عبارة (مؤقتا) الواردة بالصحيفة والمنكرات .

وحيث أنه جاء بالفقرة الأخيرة قبل عبارة (فهذه الأسباب ، مايلى) :

«ومن حيث أن المدعى أجيب الى بعض طلباته، .

ونظرا لأن الطلبات التى امتجابت المحكمة لها هى الحكم بمبلغ ١٠١ جنيه تعويضا  
مؤقتا طبقا للوارد بالمريضة والمنكرات المودعة .

وحيث أن العرف القضائى جرى على طلب مبلغ ١٠١ جنيه مصرى هو  
تعويضا مؤقتا وليس نهائيا .

وحيث أن الأسباب مكتملة للمنطوق .

فبناء على ما تقدم

فان اغفال ذكر تعويضا مؤقتا هو خطأ ماذى بحث مما يجوز تصحيحه عملا  
بأحكام المادة ١٩١ مرافعات .

لذلك

يلتمس وكيل الطالب صدور قرار المحكمة بتصحيح ما ورد بالحكم المشار اليه  
بإضافة (عبارة مؤقتا) الى ما ورد بمنطوق الحكم بالفقرة ثانيا<sup>(١)</sup> .

وكيل المدعى

تحريرا فى / / ١٩

---

(١) الدعوى المتعلقة بهذه الصيغة متعلقة بالدعوى الرقيمة ٢٨٣٣ لسنة ٣٧ ق والمرفوعة من  
موكنا الدكتور ..... ضد الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بوشرت بمعرفتنا .

## (٩) صيغة طلب تفسير حكم وفقا للمادة ١٩٢ من قانون المرافعات<sup>١</sup>

السيد الاستاذ المستشار رئيس (المحكمة المختصة) .  
تحية طيبة وبعد . (تنقل النيابة حسبما سبق بيانه بالصيغة السابقة) .

### الموضوع

بتاريخ / / ١٩ أصدرت الهيئة الموقرة حكما فى القضية رقم ..... لمنه ..... قى وقضت فى حكمها بمايلى : (بذكر المنطوق والاسباب الجوهرية المرتبطة به) ، وبعان هذا الحكم الى المحكوم ضده ادعى أن الحكم صادر بتعويض قدره ١٠٠ جنيه فقط على سند من أن الحكم قضى بذلك .

وحيث أن الطالب طلب فى عريضة الدعوى الحكم بتعويض مؤقت قدره ١٠١ جنيه حسبما هو ثابت بعريضة الدعوى وبالمذكرات الختامية .

وحيث أنه بمطالعة أسباب الحكم وحيثياته يبين أنه استهدف الحكم بتعويض مؤقت قدره ١٠١ جنيه وليس تعويضا نهائيا قدره مائة جنيه .

فان الطالب يتقدم بهذا الطالب لتفسير صحة ما جاء بالحكم .

### لذلك

يلتمس الطالب تحديد أقرب جلسة لنظر هذا الطلب واعلان المحكوم ضده السيد/ ..... ليسمع الحكم بطلباته وهى :

#### (١) تنص المادة ١٩٢ من قانون المرافعات على ما يلى :

يجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التى أصدرت الحكم تفسير ما وقع فى منطوقه من غموض أو إبهام ويقدم الطلب بالاوضاع المعتادة لرفع الدعوى ، ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متعما من كل الرجوع للحكم الذى ينسر ويمر عليه ما يمرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية .

ويقدم هذا الطلب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بالاجراءات المعتادة حسبما سبق بيانه .  
وجدير بالإحاطة أن طلب التفسير لا يكون إلا فى حالة غموض الحكم .  
وتتبع هذه القواعد أيضا فى حالة غموض الأحكام وفى ذلك تقول محكمة النقض :  
معنى كان للنص واضحا صريحا جليا قاطعا فى الدلالة على المراد منه ، فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهزاء بالمرآة التشريعية التى سبقته أو للحكمة التى أمّله وقصد الشارع منه ، لأن محل هذا البحث إنما يكون عند غموض للنص أو وجود لبس فيه .  
(الطعن ٣٢٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١٢ . سفة ٢٧ ص ١٠٨٧) .

أولاً : قبول الطلب شكلاً .

ثانياً : وفي الموضوع الحكم للطلاب بتعويض مؤقت قدره مائة وواحد جنيه والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .

وكيل الطالب

### (١٠) صيغة مذكرات التدخل في الدعوى طبقاً لأحكام المادة ١٢٦ من قانون المرافعات

تمهيد :

المبادئ العامة :

طبقاً لصحيح المادة ١٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فإنه يجوز لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضماً ل أحد الخصوم أو طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى .

ويكون التدخل بالأجراءات المعتادة برفع الدعوى قبل يوم الجلسة ، أو بطلب يقدم شفاهة بالجلسة في حضورهم ، ويثبت في محضرها ولا يقبل التدخل بعد أقفال باب المرافعة ومفاد هذه المادة أن التدخل في الخصومة هو نوع من الطلبات العارضة يتدخل شخص غريب عن الخصومة فيها للدفاع عن مصلحته ، وينقسم التدخل بحسب الغرض الى : تدخل انضمامي ، وتدخل إختصاصي أو هجومي .

ويترتب على اعتبار نوعي التدخل من الطلبات العارضة أنه تسرى عليها أحكامها ، ومنها أنه لا يجوز التدخل بعد أقفال باب المرافعة ، وأنه يتعين أن تكون له صلة مباشرة بموضوع الطلب الأصلي ، وإن تكون المحكمة مختصة بدعوى التدخل ولأثباتها ، ونوعياً ، وقيماً ، كما يشترط في التدخل بنوعية توافر شروط الدعوى من أهلية ومصلحة وصفة ، كما يشترط ألا يكون طالب التدخل ممثلاً في الدعوى الأصلية فلا يجوز لأحد الخصوم في الدعوى الأصلية أن يتدخل فيها بصفة أخرى .  
وجدير بالاحاطة أن التدخل الاختصاص هو الذي يدعى فيه المتدخل بحق ذاتي

---

= كذلك قضت المحكمة الادارية العليا في الطعن ٨٢٤ لسنة ٢٦ القضائية بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٨٥ بأنه : لا يجوز أن يتخذ التفسير ذريعة لإصلاح خطأ أو إستكمال نقص وقع فيه الحكم أو لتمثيل الحكم ... فإذا كانت عبارات المنطوق في ذاتها صريحة واضحة جلية فلا يهم إن كان المنطوق قد جانب الصواب في تطبيق القانون أو تأويله أو أنه أخطأ في فهم الوقائع وأساس ذلك أن هناك فرق بين مجال التفسير ومجال الطعن في الحكم ..... .

يطلب الحكم به لنفسه - أما التدخل الاتضامى فيقصد به تأييد أحد الخصوم فى طلباته فالتدخل يهدف من تدخله المحافظة على حقوقه عن طريق الاتضام لأحد الخصوم دفاعا عن حقه فى الدعوى ، ومن صور التدخل الاتضامى فى المنازعة الادارية بالنسبة لدعاوى الإلغاء تدخل المطعون فى ترقبته خصما ثالثا منضما للحكومة - ويخضع التدخل واختصام الغير للقواعد المنصوص عليها بقانون المرافعات بالنسبة للمنازعات الادارية لعدم وجود نص خاص بقانون المجلس فى هذا الموضوع إلا بالنسبة لسلطة مفوضى الدولة فى الأمر بدخول شخص ثالث (مؤلفنا وقضاء مجلس الدولة من ١٩٨٨ - من ٢١٩ وما بعدها) ويترتب على التدخل أن يصبح المتدخل طرفا فى الدعوى ويصبح الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه .

★ ★ ★

مثال لصيغة مذكرة دفاع المتدخل إتضاميا مع الجامعة أمام هيئة هيئة  
المفوضين(\*)  
مذكرة بدفاع

الدكتور/ ..... مت دخلا .....

ضد

الدكتور/ ..... بصفته مدعيا  
فى الدعوى الرقيمة ..... لمنة ..... ق جلسة ..... أمام محكمة .....

الموضوع

بإدء ذى بدء فإن الدكتور/ ..... مدير مستشفى جامعة  
..... يرجو قبول تدخله ..... للدفاع عن حقه فى  
الدعوى المشار اليها بعالية منضما إلى الجامعة فى دفاعها طبقا للإجراءات

(\*) نرى أن التدخل فى هذه القضية هو تدخل إتضاميا مع جهة الإدارة لمساندتها فى الرد على الدعوى ، وحيثنا فى عدم اعتبار التدخل هنا إختصاميا هو أن التدخل الإختصامى يدعى فيه المتدخل بحق ذاتى يطلب الحكم به لنفسه بحق ذاتى .  
كما إذا كان هناك نزاع بين شخصين على التعيين فى وظيفة معينة فيتدخل شخص ثالث طالبا الحكم لنفسه التعيين فى هذه الوظيفة فى مواجهة الخصمين الأصليين ونقول محكمة النقض : بمفاد قانون المرافعات وعلى ملجى به قضاء محكمة النقض أنه إذا إقتصرت طلبات المتدخل على إيداء -

المنصوص عليها بالمادة ١٢٦، من قانون المرافعات المدنية والتجارية والذي يجرى العمل به أمام مجلس الدولة .

### الوقائع

أقام المدعى الدكتور/ ..... الدعوى رقم ..... لسنة ..... ق والمتداولة أمام الهيئة الموقرة مدعيا أنه أحق من الدكتور/ ..... (المتدخل) فى شغل وظيفة مدير مستشفى جامعة ..... وطعن فى قرار تعيين الدكتور/ ..... (المتدخل) الرقم ..... فى / / والقرار المتعلق بتسكين الدكتور/ ..... (المتدخل) بالبطان لمخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة بحجة أنه طبيب أسنان وأن المدعى طبيب بثرى .

وقد لخص المدعى طلباته الختامية بإلغاء القرارين المشار إليهما فيما تضمناهما من تسكين وتعيين الدكتور/ ..... (المتدخل) على هذه الوظيفة بدلا من الدكتور / (المدعى) بأثر رجعى من / / ١٩ .

### - الدفاع -

بمطالبة أوراق الدعوى ومذكرات المدعى (المتدخل ضده) يتضح أنه لا صحة لكل ما جاء بها شكلا وموضوعا ، ونوضح ذلك فيما يلى :

(أولا) سبق أن تقدم المدعى (المتدخل ضده) بمذكرة الى مدير الإدارة العامة للشئون الطبية يطلب تسكينه على إحدى الإدارات بالإدارة العامة للشئون الطبية ولم يطلب تسكينه على وظيفة مدير مستشفى .

(ثانيا) إن قرار تسكين الدكتور ..... (المتدخل) تم تسكينه مديرا لمستشفى جامعة ..... منذ سنة ١٩ بالقرار رقم ..... فى / / ١٩ وقد تحصن القرار ضد الإلغاء لفوات ميعاد الطعن فيه ، ولذلك فلا محل بطلب المدعى إلغاء هذا القرار بأثر رجعى وتعيينه محل الدكتور/ (المتدخل) لأن ذلك

---

= أوجه دفاع لتأييد طلبات الخصم الذى حصل الانضمام إليه ، ولم يطلب الحكم لنفسه بحق ذاتي يدعيه فى مواجهة طرفي الخصومة فإن التدخل على هذا النحو أيا كانت مصلحة المتدخل فيه لايدع تدخل هجوميا وإنما هو تدخل إنضمامي مما يجوز طلبه ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف (نقض ١٩٦٨/١١/٢٦ من ١٩ ق ص ١٤٠٧) .



لا يتفق مع كافة القوانين الوضعية ولا مع المنطق السليم حيث لا يجوز وضع شخص على وظيفة لم يشغلها بأثر رجعي أو إلغاء قرار تحصن ضد الإلغاء .

(ثالثا) يستشهد الدفاع بما جاء بدفاع الإدارة العامة للشئون الإدارية - جامعة ..... في خصوصية الرد على دعوى المدعى (المتدخل ضده) في شأن تسكين الدكتور/ ..... (المتدخل) بوظيفة مدير مستشفى حيث جاء الرد متضمنا مايلي : «أما بخصوص دعوى الدكتور/ ..... (المدعى والمتدخل ضده) فإنه لا حق له فيها حيث أن الإدارة العامة للشئون الطبية حينما قامت بالاعداد للمستشفى منذ عام ١٩ فقد رشحت الدكتور ..... (المدعى) ليكون عضوا باللجنة ، ولكنه اعتذر بحجة أنه ليس لديه الاستعداد للتفكير في هذا المجال ، وصمد زميله السيد الطبيب/ ..... (المتدخل) وقام بالعمل على خير وجه ولم يعترض عليه طوال هذه المدة التي تزيد عن خمس سنوات» .

واستطردت الإدارة العامة للشئون الإدارية بجامعة ..... نقول في دفاعها السابق ما يلي : «ولما كانت الإدارة العامة للشئون الطبية تحرص على اعداد العاملين فيها اعدادا علميا فقد رشحت السيد الدكتور/ ..... (المدعى) لدراسة الدكتوراه في ..... لاعداده للعمل الذي وضعته فيه الإدارة ، فانها كذلك قامت بترشيح السيد الطبيب/ ..... (المتدخل) لدراسة دبلوم ادارة المستشفيات بكلية التجارة جامعة ، وقد نجح بالفعل وحصل على دبلوم ادارة المستشفيات ، وذلك الى جانب خبرته الطويلة في الاعداد للمستشفى وتجهيز الوحدات العلاجية بجامعة .....» .

واختتمت الجامعة كتابها بما يلي :

«من هذا يتبين أن الجامعة وضعت كل عامل في المكان المناسب له واعتته الاعداد العلمي ليقوم بعمله على أسلوب علمي سليم» .

(رابعا) سبق أن صدرت عدة أحكام من القضاء الإداري تعطى أطباء الاسنان الاحقية في شغل مناصب مديري مستشفيات ، ونذكر من الاحكام التي صدرت في هذا الشأن الحكم الخاص بتعيين أحد أطباء الاسنان بمستشفى الهيئة القومية للسكك الحديدية مديرا لتلك المستشفى ، ويعزز ذلك ما جاء بكتاب نقابة أطباء الاسنان بدار المهن الطبية الرقيم ..... في / / ١٩ .

(خامسا) ومن أهم ما يمكن أن يثار في هذا الموضوع أن قرار تسكين الدكتور/ ..... (المتدخل) قد تم وفقا لاجراءات وقواعد واردة في قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الذي أقر هذا التسكين ، وبذلك يتضح أن قرار تسكينه صدر صحيحا طبقا لقرار رئيس الجهاز رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ ، وطبقا لقوانين ولوائح ترتيب الوظائف وتقييمها والاصول العامة في التسكين ولأن العامل بالدولة يسكن على الوظيفة التي يشغلها بالفعل طالما كانت درجته معادلة لدرجة الوظيفة وهذا الأمر متوافر تماما في حالة الدكتور/ ..... (المتدخل) ويضاف الى ذلك ان الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من قرار رئيس الجهاز المركزي رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ تجيز للوحدة الادارية أن تسكن العامل في وظيفته التي يشغلها والمعادلة لدرجته ، مما يؤكد صحة الاجراءات التي اتخذتها الجامعة ، ولا يتدح في ذلك كون الدكتور ..... (المتدخل) طبيب أسنان نظرا لان الجامعة أعدته لإدارة التمتشفيات وخصل بالفعل على دبلوم تخصصي في هذا العمل من كلية التجارة بجامعة .....  
- لذلك -

يلتمس الدكتور/ ..... (المتدخل) في الدعوى الماثلة التقرير بما يلي : -  
أولا : التقرير بالاعتداد بصحة شغل السيد الدكتور ..... (المتدخل) لشغل وظيفة مدير مستشفى جامعة ..... بالقرارات الصحيحة التي تحصنت بمضى العدة وهي القرار الرقم ..... في / / ١٩ . والقرار الرقم .... في / / ١٩ .

ثانيا : التقرير برفض الدعوى المقامة من المدعى الدكتور/ ..... الرقيمة ..... لسنة ... ق لعدم إبتنائها على أسباب قانونية صحيحة .  
وكيل الدكتور .....  
دكتور خميس السيد اسماعيل  
المحامى بالنقض

#### ملاحظة :

هذه الدعوى الرقيمة (س) لسنة ٣٧ ق بوشرت بمعرفتنا وتم الحكم فيها لصالح موكلنا .  
\* تقول المحكمة الادارية العليا : «إذا كان المطعون في ترقيته بالرغم من أنه لم يختصم ولم يتدخل أمام محكمة القضاء الاداري فيجوز له التدخل في درجات التقاضي الأعلى بطلب الإضمام إلى أحد الخصام» .  
ومفاد ذلك أن التدخل الهجومي لايجوز في درجات التقاضي الأعلى .  
وجدير بالذكر أن الحكم الصادر في الدعوى يعتبر حجة على المتدخل أيا كان نوع التدخل (المحكمة الادارية العليا في ١٩٦٠/١/٣٠ في القضية ٧٦ س ٤ ق ، حكمها في ١٩٦٦/٣/١٧) .

## الفصل الثاني

### الصيغ المتعلقة بالاعلانات والاذنارات القضائية(\*)

ونعرضها على النحو التالي :

- ( ١ ) صيغة الاعلان بعريضة الدعوى .
- ( ٢ ) صيغة اعلان بطلبات جديدة أو بتعديل الطلبات الأصلية .
- ( ٣ ) صيغة اعلان بورقة موجهة لأحد الوزراء .
- ( ٤ ) صيغة اعلان موجه الى هيئة عامة .
- ( ٥ ) صيغة اعلان على يد محضر لشخص معلوم الإقامة .
- ( ٦ ) صيغة اعلان الى شخص له موطن معلوم بالخارج عن طريق النيابة العامة .
- ( ٧ ) صيغة اعلان موجه الى شخص غير معلوم مقر إقامته أو موطنه المختار .
- ( ٨ ) صيغة اعلان موجه الى مصر لمصرية أو في الخارج .
- ( ٩ ) صيغة اذار باقامة جنحة مباشرة في حالة الامتناع عن تنفيذ الأحكام الصادرة من مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري طبقاً لمصحيح المادة (١٢٣) عقوبات والمادة (٦٢) اجراءات جنائية .

---

(\*) تقول المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٢٨ القضائية والصادر الحكم فيه بجلسة ١٩٨٦/٦/٢٨ أنه طبقاً لحكم المادة (٢٢) مرافعات يزول البطلان وإذا انزل عنه من شرع البطلان لمصلحته صراحة أو ضمناً ..... وأن البطلان الناشئ عن صفح الدعاوى وإعلائها وبطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو في تاريخ الجلسة يزول بحضور المعلن إليه في الجلسة المحددة لنظر الدعوى أو بإيداع منكرة بدفاعة ..... .

## ( ١ ) صيغة اعلان بعريضة الدعوى

انه فى يوم ..... الموافق / / ١٩ الساعة .....  
بناء على طلب ..... ومهنته ..... وجنسيته .....  
ومقيم ..... وموطنه المختار مكتب الاستاذ/ ..... والمحامى والكائن مكتبه  
برقم ..... شارع ..... بمدينة .....  
أنا/ ..... محضر محكمة ..... قد انتقلت فى تاريخه اعلاه وأعلنت .  
السيد/ وزير ..... مدعى عليه بصفته  
ويعلم فى مواجهة هيئة قضايا الدولة بمبنى المجمع بقصر النيل بالقاهرة .  
وقد أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه العريضة للعلم بما جاء بها .  
مخاطبا مع :

★ تقسم الدعاوى الادارية بصفة رئيسية الى منازعات موضوعية ومنازعات ذاتية Litiges objectives, et litiges subjectives.  
ويجانب هذا التقسيم يوجد للتقسيم التقليدى وهو تقسيم المنازعات الإدارية إلى منازعات الإلغاء و«Contentieux de l'annulation». ومنازعات القضاء الكامل أو التعويض «Cont., de pleine juridiction» ومنازعات التفسير «Cont., de l'interprétation» ومنازعات الجزاء «Cont. de repression» وبصفة عامة فإن الدعوى أو بمعنى أصح «المنازعات الإدارية» تكون موضوعية إذا كان المدعى يستند إلى سند موضوعى «Titre Objectif» ويطلب بأثر من آثار المركز القانونى الذى أنشأ هذا السند - ويمثل السند الموضوعى فى القاعدة التنظيمية مواء نشأ المركز عن هذه القاعدة مباشرة أو عن عمل شرطى Acte Condition ، أدخل الفرد فى نطاق التطبيق القانونى لهذه القاعدة التنظيمية ، فالمركز القانونى الناشئ عن قانون الجنسية على سبيل المثال هو مركز موضوعى نشأ عن التطبيق المباشر لقاعدة تنظيمية وهى قانون الجنسية ، ومركز الموظف بالنسبة للوظيفة هو مركز موضوعى ناشئ عن التطبيق القانونى المباشر لقانون العاملين المدنيين بالدولة .  
ومن أهم خصائص الدعوى الإدارية أن أغلبها يخضع للقانون العام ويطبق عليها القانون الإدارى ، ولكن ذلك لا يمنع من وجود قلة يطبق فى شأنها القانون الخاص بعد تطويعه لينتلازم مع طبيعة الدعوى الادارية .

جاء بالظعن رقم ٥٦٩ لسنة ٢٩ ق عليا جلسة ١١/١٩٨٦ أن : «الخصومة الإدارية تتمتع بصيغة قانونا متى تم إيداع عريضة الدعوى قلم كتاب المحكمة على الوجه المبين بقانون مجلس الدولة وإعلان العريضة طبقا لنص المادة (٢٥) من القانون المذكور وإيلاغ قلم الكتاب الخصوم بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى هى إجراءات مستقلة ليس من شأنها التأثير فى صحة إعتقاد الخصومة» .

## (٢) اعلان بطلانيات جديدة أو بتعديل الطلبيات الاصليّة

أنّه في يوم ..... الموافق / / ١٩ الساعة .....  
بناء على طلب ..... ومهنته ..... وجنسيته .....  
ومقيم ..... وموطنه المختار مكتب الأستاذ/ ..... المحامي والكاتب مكتب  
برقم ..... شارع ..... بمدينة .....  
أنا/ ..... محضر محكمة ..... قد انتقلت في تاريخه اعلاه وأعلنت كلا من :  
(١) السيد/ وزير ..... مدعى عليه بصفته  
(٢) والسيد/ ..... مدعى عليه بصفته  
ويعتبران في مواجهة هيئة قضايا الدولة بمعنى مجمع التحرير بقصر النيل .

### وأعلنتهما بالآتي

أقام الطالب ضد المعلن اليهما الدعوى الرقيّة ..... لسنة .....  
أمام محكمة .....  
وبجلسة / / ١٩ عدل الطالب طلباته الاصليّة قبل المعلن اليهما  
الي : .....  
ونظرا لتخلف ممثلي الحكومة عن حضور الجلسة قررت المحكمة تأجيل الدعوى  
الي جلسة / / ١٩ مع التصريح للطالب بالاعلان بطلانيته الجديدة .

### لذلك

أنا المحضر مالف الذكر قد أعلنت المعلن اليهما بصورة من هذا العلم بتعديل  
الطلبيات على النحو المشار اليه بهاليه ويتاريخ الجلسة الجديدة التي ستعقد علنا أمام  
محكمة ..... في يوم ..... الموافق / / ١٩ .  
ولأجل :

---

(\*) تراجع المواد ١٢٣ و ١٢٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ -  
وجدير بالإحاطة أن القضاء الإداري يأخذ بالمادتين المذكورتين لعدم وجود تناقض بينهما وبين  
المعمول به بهذا القضاء .

ندل على ذلك بأن المحكمة الإدارية العليا قد أنزلت حكم المادة ١٢٤ مرافعات بنفسها في قضائها  
الصادر في ٢٤ فبراير ١٩٦٨ ص ١٣، ومشار اليه بمؤلف الدكتور مصطفى كمال وصفي أصول إجراءات  
القضاء الإداري - مرجع سابق ص ٤١٤ - هذا ويراعى تطبيق أحكام المادة ١٢٧، مرافعات .

### (٣) صيغة إعلان بورقة موجهة لأحد الوزراء أو المحافظين<sup>(١)</sup>

أنه في يوم ..... الموافق / / ١٩ الساعة  
بناء على طلب السيد/ ..... ومهنته ..... وجنسيته ..... وديانته .....  
ومقيم بـ ..... ومحلّه المختار مكتب الأستاذ/ ..... والكائن مكتبه  
بشارع ..... بمدينة .....  
أنا/ ..... محضر محكمة ..... الجزئية قد انتقلت في التاريخ المذكور أعلاه  
إلى محل إقامة :  
السيد/ الوزير (أو المحافظ) لوزارة (أو محافظة) .....  
ويعلم في مواجهة هيئة قضايا الدولة والكائن مقرها بمجمع التحرير بقصر النيل  
بالقاهرة مخاطباً مع :

#### وأعلنته بالآتي

(ينكر موضوع الإعلان) .....  
.....  
.....

---

(١) تنص الفقرة (١) ، والفقرة (٢) من المادة (١٣) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على مايلي :

(فقرة ١) : ما يتعلق بالدولة يسلم للوزراء ومديري المصالح المختصة والمحافظين أو لمن يقوم مقامهم فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو فروعها بالأقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها .

(فقرة ٢) : ما يتعلق بالأشخاص العامة يسلم للنائب عنها قانوناً أو لمن يقوم مقامه فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم الصورة إلى هيئة قضايا الدولة إدارة قضايا الحكومة أو فروعها بالأقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها ،،  
★ وذلك فيما عدا نص عليه في قوانين خلسة .

تعليق : جدير بالاحاطة أن المادة ١٣ سالفة البيان تفرق بين ما يتعلق بتسليم أوراق المحضرين إلى الوزراء والمحافظين ومديري المصالح المختصة بين ما إذا كانت الأوراق المطلوب إعلانها مجرد إعلانات وإنذارات - وبين ما إذا كانت تنطوي على صحف دعاوى أو صحف طعون أو أحكام ، ففي الحالة الأولى يتم الإعلان إلى الوزراء والمحافظين ومديري المصالح المختصة مباشرة ، أما في الحالة الثانية فيتطلب القائلون أن يتم الإعلان في موطن قانوني افترضه المشرع لهم =

## لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد سلمت المعان إليه صورة من هذا وكلفته بالحضور أمام محكمة ..... والكانن مقرها بـ ..... بالجلسة التي ستنعقد بها عنناً يوم ..... الموافق / / ١٩ لبتاء من الساعة الثامنة صباحاً لسمع الحكم بـ ..... مع الإلزام بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة (أو بحكم انتهائى طبقاً لموضوع الدعوى) .  
ولأجل :



### (٤) صيغة اعلان موجه الى هيئة عامة<sup>(١)</sup>

أنه فى يوم الموافق / / ١٩ الساعة

بناء على طلب السيد/ ..... ومهنته ..... وجنسيته ..... وديانته ..... ومقيم بـ ..... ومحلته المختار مكتب الأستاذ/ ..... المحامى والكانن مكتبه بـ .... أنا/ ..... محضر محكمة ..... الجزئية قد انتقلت فى التاريخ المنكور أعلاه الى حيث المقر القانونى :

للسيد/ رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة لـ ..... بصفته ويعطى بمقر عمله بالمركز الرئيسى بالهيئة العامة لـ ..... (مثل الهيئة العامة لسكك حديد مصر - أو الهيئة العامة للبريد - أو الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية) والكاننة برقم ..... بشارع ..... بدائرة قسم ..... بمحافظة ..... مخاطباً مع :

- وهو هيئة قضائيا الدولة .

- وإذا ماتعد المعان إليهم من الوزراء والمحافظين وتعدت بالنالى فروع تلك الإدارة جاز الإعلان لأى فرع منها .

(نقضى ١٧ فبراير ١٩٦٦ - مع ص ٢٧ ص ٣١٨ - مشار للحكم بمؤلف المنشار/ سيد البنال المطول فى شرح الصيغ القانونية ص ١٩٨٧ ص ٥٨) .

(١) تنص المادة (٨) من لائحة تنظيم العمل فى الإدارات القانونية بالهيئات العامة -

## وأعلنته بالآتي

(ينكر موضوع الاعلان) .....

.....

.....

### لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد سلمت المعلن اليه صورة من هذا وكلفته بالحضور أمام محكمة ..... الكائن مقرها ب ..... بالجلسة التي ستعقد بها علنا يوم ..... الموافق / / ١٩ ابتداء من الساعة الثامنة صباحا ليسمع الحكم ب ..... مع الالتزام بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه بحكم مشمول بالنفذ المعجل وبلا كفالة (أو بحكم انتهائي طبقا لموضوع الدعوى) .  
ولأجل :

- وشركات القطاع العام الصادرة بقرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧ على مايلي :  
«يتولى مدير الادارة القانونية بنفسه مباشرة الدعاوى والطعون الهامة والتحقيق مع الموظفين من مستوى الادارة العليا والتحقيقات والقناوى والاصحاب الفنية واعداد مشروعات العقود ذات الامة الخاصة» .

وتنص المادة (١٢) من نفس اللائحة على مايلي :

«يعرض مدير الادارة القانونية على رئيس مجلس الادارة في الهيئة أو الشركة التي يعمل بها للدعاوى التي ترفع عليها من أحد أعضاء الادارة القانونية أو منها ضد أحدهم ، وذلك لتقرير احوالها الى ادارة قضايا الحكومة لمباشرتها» .

وتنص المادة (١٨) من نفس اللائحة على مايلي :

«يباشر عضو الادارة بنفسه الدعاوى التي يعهد اليه بها منذ تسليمه أوراقها وحتى صدور الحكم فيها ، وعليه أن يباشر ما يقتضيه الأمر من تنفيذ الحكم أو الطعن فيه مالم يخرج ذلك عن اختصاصه طبقا لتوزيع العمل فاعليه المبادرة الى عرض الأمر على مدير الادارة القانونية لاحالته على العضو المختص» .

وتنص المادة (١٩) من نفس اللائحة على مايلي :

«يقوم العضو باعداد صحف الدعاوى والطعون التي تحال عليه ويعد مذكرات الدفاع وحرافظ المستندات وتودع المذكرة أو الحافظة ملف القضية بالمحكمة بعد اعتمادها من مدير الادارة القانونية أو من يفوضه» .

وتنص المادة (٢٠) من نفس اللائحة على مايلي :

«لا يجوز لعضو الادارة أن يغفل أو يتنازل عن دفع شكلى أو موضوعى الا لضرورة توجب -



- ذلك ، وبعد موافقة مدير الإدارة القانونية كتابة على مذكرة بعدما عضو الإدارة .

وتنص المادة (٧١) من نفس اللائحة على مايلي :

بعد عضو الإدارة مكترة برأيه من حيث ملاممة الطعن فى الاحكام الصادرة ضد الهيئة أو الشركة التى يعمل بها بناء على مايراه من أسباب قانونية أو أسباب ظاهرة فى الأوراق ويقوم بعرضها على مدير الإدارة القانونية قبل انقضاء مهلة الطعن بوقت مناسب مع بيان آخر مهلة للطعن حتى يقوم مدير الإدارة القانونية بإجراء اللازم فيها طبقاً للمادة (١١) .

وتنص المادة (٧٢) من نفس اللائحة على مايلي :

بعد عضو الإدارة مكترات بتنفيذ الاحكام المشمولة بالنفذ الصادرة لصالح الهيئة أو الشركة التى يعمل بها ويتلعب تنفيذها وبعد أوامر تنفيذ الاحكام المشمولة بالنفذ الصادرة ضدها ويوقع على أمر التنفيذ الى جانب توقيع مدير الإدارة القانونية وعليه أن يراعى فى تحريرها ليضاح مفردات المبالغ الواجب صرفها مع توجيه نظر جهة الصرف الى وجوب التثبت من عدم وجود مانع من الصرف كتنزّل أو حجز أو مقلصة أو غير ذلك ، والى أن يتم الصرف بعد سحب للصورة التنفيذية من الحكم أو التأسيس عليها بما يفيد السداد أو التنفيذ ، والى أخذ أقرار من المحكوم لصالحه بالتخالص .

وتنص المادة (٣) من قانون الإمارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على مايلي :

طريئس مجلس إدارة الهيئة العامة أو للمؤسسة العامة ، تكليف ادارتها القانونية بأى عمل مما تختص به الادارات القانونية للوحدات التابعة بسبب أهميته أو ظروفه ، كما يجوز لمجلس إدارة الهيئة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها ، بناء على اقتراح ادارتها القانونية ، إحالة بعض الدعاوى والمنازعات التى تكون للمؤسسة أو الهيئة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، طرفاً فيها ، الى إدارة قضائيا للحكومة لمباشرتها ، أو التعاقد مع مكاتب المحامين الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى والمنازعات بسبب أهميتها .

★ ★ ويلاحظ أن هذه المبادئ القانونية كانت تصرى على المؤسسات العامة قبل إلغائها .

★ ★ وجدير بالذكر أنه إذا ما عهد الى هيئة قضائيا للدولة أو مكتب أحد المحامين بتولى مهمة مباشرة بعض القضايا عن الهيئة حسبما سبق بيانه ، فإن هيئة قضائيا للدولة أو مكتب المحامى يعتبر بمثابة محلا مفتترا للهيئة العامة بشأن القضايا المسندة الى أى منهما .

★ ★ وطبقا لاحكام للنقض فلا يعيب الاعلان مايقع من خطأ فى اسم الممثل الحقيقى للشخص الاعتبارى وأى الشخص المعنوى .

(وجدير بالاحاطة أن للشخصية المعنوية يمثلها شخص طبيعى) .

(نقض ١٩٦٦/٥/٢٥ طعن ١٢٩١ من ٣٢ ق - مج ١٧ ص ١٢٣٦ - مشار للحكم بالمرجع

السابق) .

## ( ٥ ) صيغة اعلان على يد محضر لشخص معلوم الاقامة<sup>(١)</sup>

أنه فى يوم ..... الموافق / / ١٩ الساعة  
بناء على طلب السيد/ ..... ومهنته ..... وجنسيته ..... وديانته .....  
ومقيم بـ ..... ومحلته المختار/ ..... والكائن ..... بشارع ..... مدينة  
أنا/ ..... محضر محكمة الجزئية قد انتقلت فى التاريخ المذكور  
أعلاه الى محل اقامة :  
السيد/ ..... ومهنته ..... وجنسيته ..... ومقيم .....  
مخاطبا مع :

### وأعلنته بالآتى

(يذكر موضوع الاعلان فيما يلى) .....  
.....  
.....

### لذلك

أنا المحضر مالف الذكر قد سلمت المعلن إليه صورة من هذا وكلفته بالحضور  
أمام محكمة ..... الكائن مقرها بشارع ..... بالجملة التى ستعقد بها علنا يوم  
..... الموافق / / ١٩ اعتبارا من الساعة الثامنة صباحا لىسمع الحكم  
بـ ..... مع الزامه بالمصروفات. وأتعاب المحاماه بحكم مشمول بالنفاذ المعجل  
وبلا كفالة (أو بحكم انتهائى طبقا لموضوع الدعوى) .  
ولأجل :

---

(١) تنص المادة (١٠) من قانون المرافعات على مايلى :  
تسلم الأوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه أو فى موطنه ويجوز تسليمها فى الموطن  
المختار فى الاحوال التى بينها القانون .  
واذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه فى موطنه كان عليه أن يسلم الورقة الى من  
يقرر أنه يعمل فى خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والاقارب والاصهار -

## ( ٦ ) صيغة اعلان موجه الى شخص له موطن معلوم بالخارج عن طريق النيابة<sup>(١)</sup>

أنه في يوم الموافق / / ١٩ الساعة

بناء على طلب السيد/ ..... ومهنته ..... وجنسيته ..... وديانته .....  
ومقيم ..... ومحله المختار ..... للكائن ..... بشارع ..... مدينة .....  
أنا/ ..... محضر محكمة ..... الجزئية قد انتقلت في التاريخ المذكور أعلاه  
الى مقر محكمة ..... وسلمت السيد الأستاذ/ وكيل النائب العام بمقر عمله بمراى  
النياية الكائن بـ ..... صورة من هذا الاعلان الموجه الى ..... المقيم .....  
يوضح عنوان المعن اليه بالخارج بالتفصيل .

وذلك لارساله لوزارة الخارجية المصرية لارساله المطلوب اعلانه بالطرق  
الدبلوماسية .  
مخاطبا مع :

---

= وتنص المادة (١١) من قانون المرافعات على مايلى :

«إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الرقعة اليه طبقا للمادة السابقة أو امتنع من وجده من  
المكتورين فيها عن التوقيع على الاصل بالاستلام أو عن استلام الصورة ، وجب عليه أن يسلمها  
فى اليوم ذاته الى مأمور القسم أو للمركز أو للعمدة أو شيخ البلد الذى يقع موطن المعن اليه فى  
دلتوته حسب الأحوال .»

وعلى المحضر - خلال أربع وعشرين ساعة - أن يوجه الى المعن اليه فى موطنه الاصل  
أو المختار كتابا مضمنا يخبره فيه أن الصورة سلمت الى جهة الادارة .  
ويجب على المحضر أن يبين ذلك كله فى حينه فى أصل الاعلان وصورته ، ويعتبر الاعلان  
منفجا لآثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانونا .

(١) تنص المادة (٩/١٣) من قانون المرافعات على مايلى :

«مايتعلق بالاشخاص الذين لهم موطن معلوم فى الخارج يسلم للنياية العامة وعلى النيابة ارسالها  
لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية ، ويجوز أيضا فى هذه الحالة ويشترط المعاملة بالمثل  
تسليم الصورة مباشرة لمقر البعثة الدبلوماسية للدولة التى يقع بها موطن المراد اعلانه كى تتولى  
توصيلها اليه» .

ويلاحظ مايلى :

- ★ ينتج الاعلان أثره بمجرد اعلانه للنياية .
- ★ ويجب ترجمه الاعلان باللغة الاجنبية لبلد المعن اليه .
- ★ يرفق بالإعلان ترجمة حرفية بلغة البلد التى يقع بها المعن اليه .

## وأعلنته بالآتي

.....  
.....  
.....  
= ★ ★ على النجبة ارسال الاعلان، لوزارة الخارجية لتوصيله بالطرق الدبلوماسية ، كما يجوز في حالة المعاملة بالمثل تسليمه لمقر البعثة الدبلوماسية للدولة التي يقع بها موطن الشخص المراد اعلانه كي تتولى توصيله اليه .

ويراعى في الاعلان الاوراق والوثائق القضائية بين مصر وغيرها من دول الجماعة العربية احكام الاتفاق الموقع في هذا الشأن في ٩ يونيه سنة ١٩٥٣ م .  
★ ★ وتشير الى المبادئ التي استقرت عليها احكام النقص المتعلقة بالمواطن ، وتسليم صحف الدعاوى واوراق المحضرين ويمكن الأخذ بها بالقضاء الإداري وهي :  
(المبدأ الأول) :

تنص المادة (٢/٤٠) من القانون المعنى على أنه يجوز أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الشركة المطنون عليها أعلنت الطاعنين بصحيفة الدعوى في محل اقامتهم بمركز المنصورة ، وأن الطاعنين أنفسهم حين استأنفوا الحكم الصادر من محكمة أول درجة اتخذوا في صحيفة الاستئناف ذات البلدة موطناً أصلياً لهم فإن المواطن يظل قائماً ويصح إعلانهم فيه ، وإذا وجه خبير الدعوى إليهم في المواطن المذكور فإن هذا الاجراء يكون صحيحاً ، ويكون للنمى على الحكم بالبطلان - مباشرة الخبير المأمورية في غيابهم دون اخطارهم في محل اقامتهم - غير منبذة . -

(الطعن رقم ٣٨٣ من ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٣٠) .  
(المبدأ الثاني) :

تنص المادة (٢/١٢) من قانون المرافعات على أنه اذا ألقى الخصم موطنه الأصلي أو المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح اعلانه فيه ، وتسلم الصورة عند الاقتضاء الى جهة الادارة طبقاً للمادة السابقة ، وإذا كان الثابت أن المطنون عليها الثالثة لم تعلن بصحيفة الاستئناف في موطنها الأصلي ولم تسلم صورة الاعلان لجهة الادارة صلاً بنص الفقرة ملفقة الذكر ، بل قامت الطاعنة باعلانتها للنجابة في ١٩٧١/١٢/٨ أى بعد أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب - فإن النمى - بأن المطنون عليها الثالثة قد غيرت موطنها الأصلي ، ولم تخبر الطاعنة بهذا التغيير - يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٥١٦ سنة ٤٢ ق - مع من ٢٧ من ٧٤٢ - جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣ م)  
(المبدأ الثالث) :

والمحضر غير مكلف بالتحقق من شخص المراد إعلانه طالما أنه خوطب في موطنه الأصلي بل يكفي أن يسلم صورة الاعلان في هذا المواطن الى من يقرر أنه المراد اعلانه .  
(الطعن رقم ١٠٣ سنة ٤٢ ق - مع من ٢٩ من ٧٢٥) .

## ( ٧ ) صيغة إعلان موجه الى شخص غير معلوم مقر إقامته أو موطنه المختار في جمهورية مصر العربية أو في الخارج

أنه في يوم ..... الموافق / / ١٩ ..... الساعة  
بناءً على المحضر المؤرخ في / / ١٩ ..... للثابت فيه عدم اعلان السيد/  
..... والذي كان مقيماً بـ ..... (وهو آخر موطن معلوم له بمصر)  
ونظراً لأنه بعد التحريات التي أجراها الطالب وأجريتها أنا/ .....  
محضر محكمة ..... الجزائية أقر أنه بعد التحريات التي أجريتها أنا بصفتي لدى  
مكتب البريد وغيره من الجهات الأخرى . والتي لم تسفر عن معرفة مقر إقامة  
الطاعن أو موطنه المختار .

### لذلك

فقد توجهت الى محكمة ..... حيث مقر وظيفة الأستاذ/ ..... وكيل النائب  
العالم وسلمته صورة من هذا الاعلان .  
مخاطباً مع<sup>(١)</sup> :

كذلك يجوز تسليم الاعلان الى وكيل أو خادم المراد اعلانه اذا ماقرر أمام المحضر أنه وكيله  
أو خادمه ويشترط أن يتم ذلك في موطن المعلن اليه - ولا يشترط توفر الإقامة بالنسبة لهؤلاء بل  
يكفي مجرد التواجد في الموطن ساعة حصول الاعلان .

(١) تنص المادة (١٣) لفقرة (١٠) من قانون المرافعات على مايلي :

«إذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب أن تشمل الورقة على آخر موطن معلوم له  
في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج وتسلم صورتها للثابة .  
وفي جميع الحالات اذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة اليه أو امتنع اعلانه أو من  
ينوب عنه عن التوقيع على أصلها بالاستلام أو عن استلام الصورة أثبت المحضر ذلك في حينه  
في الأصل والصورة وسلم الصورة للثابة العامة .  
★ ويلاحظ مايلي :

أ - يشترط لصحة الاعلان في مواجهة للثابة في الحالة المبينة بهذه الصيغة أن يثبت طالب  
الاعلان أنه بذل الجهد الكافي للتعرف على محل إقامة المعلن اليه الا انه لم يهتدى اليه ، وأن يثبت  
في ورقة الاعلان آخر موطن كان معلوما للشخص المراد اعلانه .

## ( ٨ ) صيغة إعادة إعلان المدعى عليه المتخلف

### عن الحضور

أنه في يوم الموافق / / ١٩ الساعة

بناء على طلب السيد/ ..... ومهنته ..... وجنسيته ..... وديانته .....  
ومقيم ..... وموطنه المختار مكتب الأستاذ/ ..... المحامي والكائن  
برقم ..... بشارع ..... جهة .....  
أنا/ ..... محضر محكمة ..... الجزئية قد انتقلت في التاريخ المذكور أعلاه  
الى محل إقامة :  
السيد/ ..... ومهنته ..... وجنسيته ..... ومقيم بـ .....  
مخاطباً مع :

### وأعدت اعلانه بمايلي :

- (١) أقام الطالب ضد المعلن إليه الدعوى رقم ..... لسنة ١٩ أمام  
محكمة ..... وتحدد لنظرها جلسة / / ١٩ م
- (٢) حدد الطالب طلباته في ..... «بتكر موضوع الدعوى»
- (٣) تخلف المعلن اليه عن الحضور بالجلسة المشار اليها وصدر القرار السابق  
للمحكمة بتأجيل نظر القضية لجلسة / / ١٩ مع التصريح للطالب باعادة  
إعلان المدعى عليه .

### لذلك

أنا المحضر مللف الذكر قد أعلنت المعلن اليه بصورة من هذا ونبهت عليه  
بالحضور أمام المحكمة المشار اليها بعاليه بجلستها التي ستعقد علنا أمام ..... في

= ب - متى استبان محكمة الموضوع في حدود سلطتها الموضوعية كفاية التحريات التي قام  
بها طالب الاعلان للتقصي عن محل اقامة المراد اعلانه وتثبت من أن الخطوات التي سبقت الاعلان  
في مواجهة النيابة يعتبر معها الاعلان صحيحا فلا معقب عليها في ذلك لتعلق ذلك بأمر موضوعي .  
ولا يجوز أن يتمسك ببطلان الاعلان في مواجهة النيابة لعدم كفاية التحريات الا لمن شرع  
البطلان لمصلحته .

(الطعن رقم ٢٤ ص ٣٠ ق ١٢/١٩٦٤ - مج س ١٥ ص ١١٠٦)

★ يعمل بهذه القواعد أمام القضاء الإداري لملاحتها له .

يوم ..... الموافق / / ١٩ الساعة الثامنة صباحا ليرسم الحكم  
بالتطلبات في الدعوى المشار إليها .

وفي حالة تخلفه يعتبر الحكم الذي سيصدر في حقه ضده حضوريا عملا بنص  
المادة (٨٤)<sup>(١)</sup> مرافعات .

ولأجل :

(١) تنص المادة (٨٤) من قانون المرافعات على مايلي :

«إذا تخلف المدعى عليه وحده في الجلسة الأولى وكانت صحيفة الدعوى قد أعلنت لشخصه  
حكمت المحكمة في الدعوى ، فإذا لم يكن قد أعلن لشخصه كان على المحكمة (في غير الدعاوى  
المستعجلة) تأجيل نظر القضية إلى جلسة تالية يعان المدعى بها الخصم للقلب ويعتبر الحكم في  
الدعوى في الحالتين حكماً حضورياً .

فإذا تعدد المدعى عليهم وكان البعض قد أعلن لشخصه والبعض الآخر لم يعان لشخصه وتنبؤوا  
جميعاً أو تغيب من لم يعان لشخصه وجب على المحكمة في غير الدعاوى المستعجلة تأجيل نظر  
الدعوى إلى جلسة تالية يعان المدعى بها من لم يعان لشخصه من التائبين . ويعتبر الحكم في الدعوى  
حكماً حضورياً في حق المدعى عليهم جميعاً .

★ ويمكن لرفاق صورة من صحيفة الدعوى إذا تضمن لقرار السابق للمحكمة هذا الأمر .  
ولاحظ مايلي :

(أ) في حالة إعادة إعلان أصل صحيفة الدعوى يسرى حكم المادة ٨٥ مرافعات والتي تقول :  
«إذا تبينت المحكمة عند غياب المدعى عليه بطلان اعلانه بالصحيفة وجب عليها تأجيل القضية  
إلى جلسة تالية يعاد اعلانه لها اعلانياً صححوا بواسطة خصمه» .

(ب) جدير بالذكر أنه إذا تبينت المحكمة عند غياب المدعى عليه بطلان اعلان تكليفه بالحضور  
وجب عليها تأجيل القضية إلى جلسة تالية يعان بها بواسطة خصمه ولا يعد (إلا بتاريخ الاعلان  
الصحيح .

(ج) يستوى أن يكون بطلان الاعلان متعلقاً بالنظام العام أو المصلحة الخاصة ، ولا يستثنى حكم  
المادة (٨٥) مرافعات إلا في الحالة التي يرجع فيها البطلان إلى فعل الخصم الغائب لأنه لو حضر  
لم يكن له التمسك بالبطلان ويجب على المدعى تجديد الميعاد الباطل ولو كان الميعاد المحدد له قد  
انقضى ، فإذا امتنع عن إجراء الاعلاء طوقت عليه المحكمة الجزاءات المقررة بحكم المادة (٩٩)  
مرافعات ، مع الاطاحة بأن اعلان أصل الصحيفة ليس له أثر رجعي ، فلا ينتج الاعلان الجديد أثره  
إلا من تاريخ اعلانه صححاً .

(الاستاذ/ محمد كمال عبد العزيز مفتين المرافعات ص ٢٢٨) .

★ لانتطبق المادة ٨٤، بحرفيتها أمام القضاء الإداري لسببين . (أولاً) لأنه لا يأخذ بنظام شطب  
الدعوى المعمول به أمام القضاء العادي . (ثانياً) لأن للمحكمة الإدارية العليا قد استقرت على أن  
المنازعة الإدارية تتم بتقديم عريضتها إلى قلم كتاب المحكمة المختصة ، وتنفذ الخصومة الإدارية  
صحيفة مادامت العريضة قد استوفت بياناتها الجوهرية التي يطلبها القانون ، وأن إعلان العريضة  
إلى الجهة الإدارية أو إلى نوى الشأن ليس ركناً من أركان المنازعة الإدارية أو شرطاً لصحتها ،  
وإنما هو إجراء لاحق ومستقل يستهدف إبلاغ الطرف الآخر قيام المنازعة (حكم المحكمة الإدارية  
العليا في الطعن رقم ١٤٣٤ من ق عليا (٣٠) والصادر في ٨/١/٨٦) .

## ( ٩ ) صيغة انذار باقامة جنحة مباشرة في حالة عدم تنفيذ حكم طبقا لحكم المادة (١٢٣) عقوبات

أنه في يوم .....  
بناء على طلب السيد/ ..... الموظف بجهة ..... والمصرى الجنسية  
وموطنه المختار مكتب الأستاذ/ ..... المحامي ومكتبه كائن برقم .....  
شارع ..... مدينة .....  
أنا/ ..... محضر قد انتقلت في التاريخ المذكور أعلاه الى كل من :-  
١ - السيد/ .....  
٢ - السيد/ .....  
ويعلنان بـ .....  
مخاطبا مع :-

### والنذرتهما بالآتي

بتاريخ / / ١٩٨٨ أبلغ الى المنذر اليهما الحكم الصادر في الدعوى رقم ..... لسنة ..... ق والذي يقضى بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع بالغاء قرار جهة الادارة بأرجاء استقالة المدعى وقبولها وما يترتب على ذلك من آثار والزام جهة الادارة بالمصروفات وعشرة جنهيات أتعاب المحاماة وقد تم شمول الحكم بالصيغة التنفيذية في ..... ١٩٨٨ .

غير أن جهة الادارة لم تقم بتنفيذ هذا الحكم طبقا لقرار المنذر .

وحيث أن امتناع جهة الادارة عن تنفيذ أحكام مجلس الدولة يعتبر مغلا بحجية الاحكام وتدخل في أحكام القضاء الامر الذي يتعارض مع قاعدة الفصل بين السلطات .

وحيث أن محكمة القضاء الإداري قضت بأن اصرار الوزير على عدم تنفيذ الحكم ينطوي على مخالفة للقوة الشيء المقضي هو خطأ يستوجب مسئوليته عن التعويض المطالب به ولا يدفع عن هذه المسئولية أو ينفي «الدوافع الشخصية لديه» أو قوله بأنه ينبغي ..... وأن تحقيق ذلك لا يصح أن يكون عن طريق أعمال غير مشروعة .

---

- كما أن القضاء الإداري لا يعرف نظام شطب الدعوى جزاء لتخلف المدعى عن متابعة دعواه ، وأناس ذلك أن نظام شطب الدعوى لا يتفق وطبيعة التقاضي أمام مجلس الدولة لأن الدعوى الإدارية حسبما سبق بيانه دعوى استئنافية واستئنافية تقوم هيئة المفوضين باستيفائها ومتابعتها . (راجع حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن ٩٤١ لسنة ٢٩ ق عليا والصادر بجلسته ١٩٨٦/١/٢٨ - مشار اليه بموسوعة المبادئ القانونية العليا - السنة الأولى العدد الثاني مارس ١٩٩١ ص ٢٠٠ ) .



(راجع حكم محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر في ١٩٥٠/٩/٢٩) .  
وحيث أن الامتناع عن تنفيذ الأحكام المشمولة بالصيغة التنفيذية معاقب عليه بموجب المادة ١٢٣ عقوبات والتي تنص على مايلي :-

بمقابل الحبس والعزل كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من أية جهة مختصة .

كذلك بمقابل الحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلا في اختصاص الموظف ..

وحيث أنه قد ترتب على ذلك إصابة الطالب بأضرار أدبية ومادية لا يمكن تقديرها بأقل من مبلغ ..... جنيهها .

- لنذك -

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعان لهما بصورة من هذا وكلفتهما بتنفيذ الحكم المشار اليه بهذا الإنذار ويحق للطالب في حالة الأصرار على عدم التنفيذ الاحتماء بنص المادة ١٢٣ عقوبات سالفة البيان مع المطالبة بالتعويض سالف الذكر .

ولاجل ....

يلاحظ مايلي :

(١) الدعوى المتعلقة بهذه الصيغة بوشرت بمعرفتنا في الدعوى للرقعة (س) لسنة (٢٩) في وحكم فيها لصالح موكلنا .

(٢) ترفع الدعوى بعد المهلة المشار اليها مع التقيد بحكم المادة (٦٣) لاجراءات جنائية .

(٣) هناك استثناء هام على الأصول سالفة الذكر أقرته المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر في ١٩٥٩/١/١٠ حيث تقول : «إذا كان القرار الإداري لايجوز في الأصل أن يعطل تنفيذ حكم قضائي نهائي والإلا كان مخالفا للقانون ، إلا أنه إذا كان يترتب على تنفيذه فورا (إخلال خطير بالصالح العام يتعدى تداركه لحدوث فترة أو تعطيل سير المرفق العام فيرجح حينئذ الصالح العام على الصالح الفردي الخاص لكن بمراعاة أن تقدر الضرورة في هذه الحالة بقدرها وأن يوضح صاحب الشأن إذ كان لذلك وجه .

(المحكمة الإدارية العليا رقم ٧٢٤ من ٣ في ٥٩١/١٠ مج ٤ ص ٥٣٣) .

## الفصل الثالث

### الصيغة المتعلقة بالشق المستعجل والموضوعي

#### «الإيقاف والالغاء، في المنازعات الادارية»

ونعرض ذلك على النحو التالي :

( ١ ) صيغة دعوى متعلقة بطلب إيقاف والغاء قرار بسحب ترخيص محل بيع  
أسلحة .

( ٢ ) صيغة دعوى متعلقة بطلب إيقاف والغاء قرار ادارى فيما تضمنه من فصل  
أحد العاملين بغير الطريق التأديبى .

( ٣ ) صيغة دعوى متعلقة بطلب إيقاف والغاء القرار السلبى برفض قبول  
استقالة .

( ٤ ) صورة الحكم الصادر فى الدعوى موضوع الصيغة السابقة .

( ٥ ) صيغة دعوى متعلقة بطلب إيقاف والغاء قرار صادر من مجلس تأديب  
الطلبة بالجامعة .

( ٦ ) صيغة دعوى إيقاف والغاء قرار اسقاط عضوية لمجلس شعبى محلى .

( ٧ ) طعن انتخابى بشأن قرار استبعاد مرشح من كشف المرشحين لعضوية  
مجلس الشعب .

صيغة رقم (١) : صيغة متعلّقة بدعوى إيقاف وإلغاء

قرار إداري صادر بسحب ترخيص محل بيع أسلحة

السيد الأستاذ المستشار/ .....

تحية طيبة وبعد

يتقدم بهذا لمساعدكم (يتبع ماسبق بيانه) .

ضمم

السيد/ ..... (تذكر وظيفة وصفة المدعى عليه في الدعوى)

ويعلن/ ..... (طبقا للمادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة و ١٣ من قانون المرافعات) .

- الوقائع -

(١) بتاريخ / / ١٩ استولى ضباط مباحث أمن الدولة على عدد ..... قطعة سلاح من المحل المتخذ مركز رئيسيا للمدعى بشارع ..... دون تحرير محضرا بذلك اكتفاءا بتحرير بيان بالأسلحة التي استولوا عليها دون أى توقيع ، كما استولوا على دفتر الوارد الثابت به بيانات استيراد هذه الأسلحة من الخارج والتي تثبت وصف ورقم السلاح ورقم رخصة النقل ، وأثبتت صدور الترخيص من مصلحة الأمن العام ، ثم صدر قرار بسحب جميع تراخيص محلات المدعى .

(٢) بتاريخ / / ١٩ صدر القرار رقم ..... من مدير الأمن العام بإلغاء سحب تراخيص المحلات المملوكة للمدعى اكتفاء بسحب ترخيص المركز الرئيسي للمدعى والكائن بشارع ..... بالذات؛ ذلك لحين الفصل فى القضية رقم ..... بتاريخ ..... مع إعلان المدعى بذلك .

(٣) أن الدافع للمصادرة يتمثل فى احتمال أن تكون الأسلحة المستولى عليها مسروقة من احرار قضية ..... وليس المدعى طرفا فيها على الاطلاق .

## - أسباب الدعوى -

أولا : بطلان قرار سحب الترخيص المتعلق بالمركز الرئيسي :-

إن القرار الإداري طبقا لأحكام المحكمة الإدارية العليا يجب أن يكون حقيقيا لا وهميا ويجب أن يستمد أصوله من أصول ثابتة ومنتجة ومستخلصة استخلاصا سائغا ومعقولا ، ويتطبيق هذه المبادئ يتضح بطلان قرار سحب الترخيص بما لا يدع مجالا للشك ، ونخل على ذلك بمايلي :-

أ - سبب القرار المطعون فيه لا يستند الى أصول تنتجها ولم يستند الا الى تحريات المباحث العامة .

ب - مما يدل على بطلان التحريات أن كل قطعة سلاح بالمحل مقيدة بدفاتر رسمية وخاضعة لتفتيش وزارة الداخلية طبقا لقانون الأسلحة رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ .

ج - يتحتم قبل استعمال الدفاتر التي تسجل بها الأسلحة أن تقدم الى مديرية الأمن لمراجعة أرقام الصفحات والتوقيع على كل منها وختمها بخاتم المديرية .

د - استناد أسباب القرار الى تحريات المباحث العامة استناد فاسد وباطل ، وذلك طبقا لأحكام المحكمة الإدارية العليا التي تقول :-

«أن التحريات تعتبر بمثابة تحقيق غير منظور وتحمل في طياتها أخطر وأدق الثمران» إذ على أساسها يتم إصدار القرار بالمنح أو بالمنع ولذلك فإن المشرع أجاز الطعن فيها ، وللقضاء الإداري حق الرقابة عليها حتى في بواعثها وأسباب صدورها . (المحكمة الإدارية العليا في ١٣/٤/١٩٥٧) .

ويتطبيق هذه القواعد الأصولية يتضح فساد التحريات التي لا تستند الى أسباب صحيحة .

هـ - قرار السحب قرار باطل لأنه معلق على شرط ما سوف تسفر عنه التحقيقات الجذائية من صحة الوهم الذي انزلت فيه وزارة الداخلية .

ولذلك فطبقا لأحكام المحكمة الإدارية العليا فإن نفاذ هذا النوع من القرارات وتحقيق آثارها يكون مرهونا بتحقيق الشرط الذي علق عليه القرار .

ثانيا : لا يمكن التحدى بحالة الطوارئ بسحب الترخيص المتعلق بتركز  
الرئيسي :-

فطبقا لصحيح أحكام المحكمة الادارية العليا فان قرار الحاكم العسكري العام يجب  
أن يكون له سبب يقوم على حالة واقعية وقانونية تدعو الى التدخل والا فقد القرار  
علة وجوده ، كما يجب أن يكون السبب حقيقيا لا وهميا ولا صوريا ، وقرار وزارة  
الداخلية فى الدعوى الماثلة غير محمول على سبب صحيح ، كما يفقد ركن الارادة  
الصحيحة وبذلك أصبح قرارا مشوباً بالبطلان وإساءة إستعمال السلطة .

### - التلخيص -

يرجى من عدالة المحكمة الحكم بطلاننا المشروعة وهى :-

(١) إيقاف القرار المطعون عليه رقم ..... بتاريخ / / ١٩ بصفة  
عاجلة لتوافر شروط الاستمجال والجدية والمشروعية ، لانه يترتب على هذا القرار  
شل الحركة التجارية للمدعى مما يصيبه بخسارة قائمة لا يمكن تداركها .

(٢) وفى الموضوع الغاء القرار المطعون عليه .

(٣) الحكم للمدعى بالتعويض المطالب به وقدره مليون من الجنيهات المصرية  
لتوافر ركن الخطأ فى إصدار القرار المطعون عليه ولما أصاب المدعى من ضرر .  
بالغ من الناحيتين المادية والأدبية وتوافر رابطة السببية مع الخطأ والضرر .  
ويحتفظ المدعى بحقه فى تقديم المستندات والمذكرات التفصيلية فى الموضوع .

وكيل المدعى ؛

دكتور خميس السيد اسماعيل

المحامى بالنقض والادارية العليا ؛

---

ملاحظة :-

هذه الدعوى بوشرت بمعرفتنا ؛ وتحكم فيها لصالح موكلنا السيد .....

**صيغة رقم (٢) : صيغة دعوى الغاء قرار ادارى فيما تضمنه  
من الفصل بغير الطريق التأديبى مع طلب الاستمرار فى صرف  
المرتب**

السيد الاستاذ المستشار/ رئيس محكمة القضاء الادارى - أو المحكمة  
الادارية (طبقا للمستوى الوظيفى للمدعى)

(تنقل للديلاجة وجهة الاعلان حسبما سبق بيانه بالصيغ السابقة)

**ضد**

السيد وزير .....  
ويعلن بادارة قضايا الحكومة بالمبنى الكائن بـ .....

بتاريخ ..... صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ..... لسنة .....  
بفصل المدعى بغير الطريق التأديبى وحمل قرار الفصل على سبب لا سند له من  
الصحة حيث ادعت جهة الادارة أنه أخل بواجبات وظيفته مما أضر ضررا جسيما  
بالمصلحة الاقتصادية للدولة .

وعندما علم المدعى بهذا القرار فى ..... قام بالتظلم منه الى جهة الادارة  
التي أصرت على موقفها .

ونظرا لان قرار الفصل مالف الذكر مخالف للقانون ولمبدأ المشروعية الشكلية  
والموضوعية ، حيث لم يسمع دفاع الطالب فى الموضوع للرد على الاسباب الباطلة  
التي استندت اليها جهة الادارة ، الامر المخالف للمبادئ القانونية الصحيحة والتي  
تقضى بضرورة سماع أقوال الموظف ، الامر الذى لم يتبع فى حالة المدعى فى  
دعواه الماثلة والذى يخل بضمانات الدفاع وهى ضمانات جوهرية .

---

(\*) نص المادة السادسة عشر من قانون النيابة الإدارية والمحكمات التأديبية على أنه : إذا  
أسفر التحقيق عن وجود شبهات قوية تهمس كرامة الوظيفة أو النزاهة أو الشرف أو حسن السمعة  
جاز لمدير النيابة الإدارية إقتراح فصل الموظف بغير الطريق التأديبى - ويكون الفصل فى هذه  
الحالة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير أو الرئيس المختص ،  
وقد قضت المحكمة الإدارية العليا بأن نص هذه المادة لا تنطبق إلا على الموظفين وحدهم -

وحيث أنه يحق للمدعى التقدم بطلب صرف راتبه بصفة مستعجلة لحين القضاء  
فى الموضوع لعدم وجود أى مورد مالى للمدعى غير ما كان يتقاضاه من وظيفته  
التي فصل منها على غير سند من القانون .

#### أنشأ

يلتمس المدعى الحكم بطلباته المشروعة وهى :-  
أولاً : قبول الدعوى شكلاً .

ثانياً : الحكم بصفة مستعجلة باستمرار صرف مرتبه وقدره ..... وذلك اعتباراً  
من تاريخ فصل المدعى فى ..... وأن يكون التنفيذ بالمسودة الاصلية للحكم .  
ثالثاً: وفى الموضوع الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه مع كل ما يترتب على ذلك من آثار .  
رابعاً : إلزام جهة الادارة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة مع حفظ سائر  
الحقوق الاخرى للمدعى .

وكيل المدعى

.....

المحامى

★ ★ ★

**صيغة رقم (٣) : صيغة دعوى الغاء القرار السلبى برفض قبول  
استقالة ..... وتسوية واعطاء شهادة بمدة خدمة واخلاء الطرف**

السيد الامتاذ المستشار .....  
(تقدم الدعوى للمحكمة المختصة نوعياً طبقاً للمستوى الوظيفى للطالب)  
يتقدم بهذا لميادنتكم (يتبع ما سبق بيليه) .

= دون العمال من حيث إصدار قرار جمهورى بالفصل ، وجاء بحكمها بأداة للقرار الجمهورى ،  
ونفى فيه بالقرار الصادر من وكيل الوزارة وغنى عن البيان أن هذا القرار لا يستوجب لصحته أن  
يسبق تحقيق ولاعرض أمر التعامل المقترح فصلة على اللجنة الفنية المختصة .  
[المحكمة الادارية العليا ٧٦٢ - ١١ (١٩٦٩/١/١٨) ٢٥٦/٣٣/١٤] .

ومن جانبنا لانقر هذا النوع من الفصل لمخالفته روح الدستور ولأنه يحجب الشخص عن قاضية  
الطبيعى الذى يزن الأمور - بميزان المشروعية -  
ويشترط لإعادة العامل المفصول إلى الخدمة ألا يكون قد بلغ من التقاعد وقت الإعادة إلى  
الخدمة (راجع للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ، وحكم الإدارية العليا الصادر فى ١٩٨٦/١/١٨ فى  
الطعنين ٥٨٦ و ٦٣٠ لسنة ٢٤ ق) .

## ضد

السيد/ ..... (تكرر وظيفة المدعى عليه وصفته في الدعوى)  
ويعلى/ ..... طبقا للمادة (٢٥) من قانون مجلس الدولة و (١٣) من قانون  
المرافعات .

## الموضوع

(١) استقال زوج الطالبة من وزارة التربية والتعليم ، والتحق بمرفق التعليم  
بالمملكة العربية السعودية وتقدمت المدعية الى مديرة مدرسة البنات الثانوية التى تعمل  
بها بطلب تلتزم فيه منحها اجازة لمرافقة زوجها ، ولكنها رفضت طلبها فأضطرت  
للانقطاع للحاق بزوجها لجمع شتات الأسرة ، وتم انقطاعها فى ..... ومازالت  
منقطعة حتى تاريخ تقديم العريضة ، ولم تتخذ الادارة ضدها أى اجراء تأديبى خلال  
الشهر التالى للانقطاع ، ومن ثم فانها تعتبر مستقيلة بالتطبيق لاحكام المادة (٩٨) من  
القانون رقم ٤٧ الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة ، أى تعتبر استقالها مقبولة بحكم  
القانون .

(٢) تطلعت المدعية من قرار رفض ادارة ..... التعليمية ولكن الادارة  
تسلبت عن الرد مما يعتبر بمثابة قرارا سلبيا منها برفض طلبها .

## اسباب الدعوى

(١) لم تكشف الادارة التعليمية عن الدوافع والاسباب التى تبرر امتناعها عن انهاء  
خدمة الطالبة بالمخالفة للمادة (٩٨) من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الامر الذى يعد  
مخالفة لصحيح القانون .

(٢) امتناع الادارة عن اعتبار الطالبة مستقيلة فيه مخالفة لاحكام الدستور اذ تنص  
المادة (١٣) منه على مايلى :-

« يجوز فرض أى عمل على المواطنين ..... »



- لنالك -

تطلب المدعية الحكم بطلباتها المشروعة وهي :-

أولا : قبول الطعن شكلا .

ثانيا : الحكم بصفة مستعجلة بإيقاف القرار الملبى برفض طلبها وذلك نظرا لتوافر شرط الاستعجال والجدية والمشروعية في هذا الطلب .

مع الحكم برفع اسم المدعية من عداد العاملين بوزارة التربية والتعليم ومنحها شهادة بخلو طرفها من العمل وبمدة خبرتها وعملها وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

ثالثا : وفي الموضوع الغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار .

رابعا : إلزام الجهة الادارية بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وكيل المدعية

دكتور خميس السيد اسماعيل

المحامى

---

ملاحظة :-

هذه الدعوى بوشرت بمعرفتنا ، وقضى فيها لصالح موكلتنا ولاهمية هذا النوع من الدعاوى فى الحياة العملية ننشر للحكم المتعلق بها ..

صيفة رقم (٤) : صورة حكم صادر من محكمة القضاء الإدارى  
بخصوص شق مستعجل بوقف تنفيذ القرار السلبي بامتناع  
الادارة عن انتهاء خدمة مدرسة وتسليمها شهادة بخلو طرفها  
من العمل ومدة خدمتها وعملها

بسم الله الرحمن الرحيم  
مجلس الدولة - محكمة القضاء الإدارى  
دائرة التسويات

بالجلسة المنعقدة علنا فى يوم الاثنين الموافق : ١٩٨٣/٢/٧ .

برئاسة السيد المستشار/ .....  
وعضوية السنيين الاستاذين/ .....  
المستشارين  
ومحضر السيد الامتاذ المستشار/ .....  
ومكتاترية السيد/ .....  
مفوض الدولة  
أمين السر

«أصدرت الحكم الآتى،  
فى الدعوى رقم ٧٠٧ لسنة ٣٧ ق  
المقامة من السيدة .....  
ضد/ السيد محافظ القاهرة  
«الوقائع»

أقامت المدعية هذه الدعوى بإيداع صحيحتها قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ  
٨٣/١١/٢٤ طالبة الحكم (أولا) وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار السلبي بامتناع  
منطقة مصر القديمة والمعادى التعليمية عن انتهاء خدمة المدعية ورفع اسمها من عداد  
العاملين واعطائها شهادة بخلو طرفها من العمل ومدة خبرتها وعملها (ثانيا) وفى  
الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار والزام الادارة  
المصروفات . وبشرح دعاوها قالت أنها كانت مدرسة بمدرسة المعادى الثانوية

للبنات التابعة لمنطقة مصر القديمة والمعادى التعليمية وقد طلبت في ١٠/١٠/١٩٨٢  
أجازة لمرافقة زوجها الذي يعمل بالمملكة العربية السعودية الذي أنهى خدمته بالتربية  
والتعليم من ١/٤/١٩٨٢ ولكن الإدارة لم ترد عليها وانقطعت عن عملها عازفة عن  
الوظيفة اعتباراً من ١٩/١٠/١٩٨٢ حتى الآن وتقدمت الى الإدارة طالبة اعطائها  
ما يفيد انتهاء خدمتها باعتبارها مستقيلة وخلو طرفها وشهادة بمدة خبرتها فأمنتعت بغير  
مسوغ من واقع أو قانون . ولما كانت المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة  
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تعتبر خدمة العامل منتهية من تاريخ انقطاعه  
وكان يتعين على الإدارة اصدار قرار بانتهاء خدمتها من ذلك التاريخ . ولما كان هذا  
الامتناع عن انتهاء خدمتها واعطائها شهادة بهذا الانتهاء وبخلو طرفها ومدة خبرتها  
يترتب عليه نتائج يتعذر تداركها ويتوافر به ركن الاستعجال فضلاً عن توافر ركن  
الجدية ومخالفة القانون فقد خلصت المدعية من ذلك الى طلب الحكم لها بطلانها  
وارفقت بعريضة الدعوى حافظة بها ٤ مستندات لاثبات قيام علاقة الزوجية وأن  
زوجها السيد/ ..... مسافر الى المملكة العربية السعودية . وقد تحدد  
لنظر الشق المستعجل جلسة ١٧/١/١٩٨٣ وعلى الوجه الثابت بمحضر الجلسة حيث  
قدم الحاضر عن المدعية حافظة بمستندين ومنكرة رددت المدعية فيها دفاعها وتقرر  
اصدار الحكم بجملة اليوم .

### ١ المحكمة :

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة .

ومن حيث أن المدعية تهدف بالشق المستعجل من الدعوى الى الحكم بوقف تنفيذ  
القرار الملبى بامتناع جهة الادارة عن انتهاء خدمتها واعطائها شهادة تفيد ذلك وخلو  
طرفها ومدة خبرتها وعملها .

ومن حيث أن المحافظ هو الذى يمثل المحافظة بما يتبعها من مديريات الخدمات  
ومنها الادارة التعليمية أمام القضاء عملاً بقانون الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم  
٤٣ لسنة ١٩٧٩ فمن ثم يكون محافظ القاهرة فى الدعوى المائلة هو الشخص الذى  
توجه اليه المنازعة واذا استوفت الدعوى سائر الاجراءات المقررة قانوناً فهي مقبولة  
شكلاً ..

ومن حيث أن سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الالغاء وهي فرع منها مرددا الى الرقابة القانونية التي يملؤها القضاء الادارى على القرار على أساس وزنه بميزان القانون ووزنه بميزانا مناطه المشروعية فلا يوقف تنفيذ القرار الا اذا توافر ركنان الاول ركن الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار المطعون فيه نتائج يتعذر تداركها والثانى يتصل بمبدأ المشروعية أى أن يكون ادعاء الطالب قائما بحسب الظاهر على أسباب تحمل فى طياتها سندا لالغاء القرار كل ذلك دون مساس بطلب الالغاء ذاته الذى يبقى حتى يفصل فيه موضوعيا .

ومن حيث أنه بالنسبة لركن الاستعجال فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن امتناع الادارة عن انتهاء خدمة العامل الذى انقطع عن العمل وانتهت خدمته باعتباره مستقيلا وفقا لحكم القانون دون مبرر قانوني يمثل عقوبة قانونية تحرمه من السفر والانتقال مادام الثابت من جواز سفره وبطاقته العائلية أنه موظف بها اذ أن الامر يحتاج الى موافقتها كما يمنعه من تغيير بيانات بطاقته العائلية أو الشخصية كذا عدم افادته عن مدة خبرته السابقة فى الوظيفة الجديدة عند تقدمه الى عمل آخر يتكسب منه وهي كلها أمور تقيد حريته وتشكل قيودا عليها ويتعارض مع ما كفله الدستور للمواطنين من حرية الانتقال والهجرة والعمل فى حدود القانون ومما لا شك فيه أن الاعتداء على الحريات أو تقييدها بلا موجب من القانون هو أبرز الصور التى يترتب عليها نتائج يتعذر تداركها وبما يتوافر معه ركن الاستعجال .

ومن حيث أنه بالنسبة الى ركن الجدية فان الثابت من ظاهر الاوراق دون التعرض لاصل طلب الالغاء أن المدعية قد انقطعت عن العمل بدون اذن اعتبارا من ١٠/١٨/٨٢ ثم استمرت منقطعة عن العمل عازفة عن الوظيفة ولم تجد جهة الادارة ذلك كما هو ثابت من كتاب ادارة مصر القديمة التعليمية الى المحكمة كما أفادت بأن المدعية أحيلت الى التحقيق فى ١٩٨٢/١٢/٢ ومن ثم فان المدعية تعتبر مقدمة لاستقلالها من الخدمة وفقا لنص المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ كما أن

جهة الادارة لم تقدم ما يفيد اتخاذها أى إجراء تأديبي ضدها خلال الشهر التالى اذ لم يبدأ التحقيق معها الا فى ١٩٨٢/١٢/٢ بينما كان الانقطاع اعتبارا من ١٩٨٢/١٠/١٩ أى بعد أكثر من شهر عن الانقطاع ومن ثم فان خدمتها تعتبر بحسب الظاهر منتهية من تاريخ الانقطاع وفقا لهذا النص وكان يتعين على جهة الادارة اصدار قرار بانتهاء خدمتها واعطائها شهادة تفيد ذلك وخلو طرفها ومدة خبرتها وفقا لنص المادة ٢٦٢ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ويكون امتناع الادارة عن ذلك مخالفا للقانون مما يتوافر معه ركن الجدية فى طلبه ايقاف التنفيذ .

ومن حيث أنه بذلك يكون قد توافر فى الطلب المستعجل ركن الاستعجال والجدية ويكون طلب وقف التنفيذ قائما بحسب الظاهر على سبب صحيح من القانون ويتعين الحكم بوقف تنفيذه مع عدم المماس بأصل طلب الالغاء وما يتفرع عنه من دفع ودلائل موضوعية حتى يفصل فيه موضوعيا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتقديم تقرير فى الدعوى .

ومن حيث أن جهة الادارة تكون قد خسرت هذا الشق من الدعوى فيتعين إلزامها بمصروفات الطلب المستعجل وفقا لنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

### فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلا وفى الطلب المستعجل بوقف تنفيذ القرار الملبي بامتناع ادارة مصر القديمة التعليمية عن انتهاء خدمة المدعية وتسليمها شهادة بخلو طرفها من العمل ومدة خبرتها وعملها وألزمت جهة الادارة بمصروفات هذا الطلب وقررت احالة الدعوى الى هيئة مفوضى الدولة لتحضيرها وتقديم تقرير فى الموضوع .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

**صيغة رقم (٥) : صيغة الغاء قرار صادر من مجلس تأديب  
الطلبة بجامعة ..... بفصل طالب فصلا نهائيا من الجامعة**

المسيد الاستاذ المستشار/ نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة  
القضاء الادارى بدائرة منازعات الافراد

تحية طيبة وبعد

يتقدم بهذا لميادنتكم (نكتب الديباجة)

**ضد**

المسيد/ رئيس جامعة ..... بصفته .....  
ويعلم بموطنه القانونى بجامعة ..... او بإدارة قضايا الحكومة  
بمبنى مجمع التحرير مخاطبا مع :

**- الوقائع -**

١ - بتاريخ / / ١٩ أدى الطالب/ ..... الامتحان فى مادة  
..... وسلم ورقة الاجابة الى ملاحظ اللجنة وسلم منه بطاقة اثبات شخصيته .

٢ - بتاريخ / / ١٩ فوجيء الطالب باستدعائه للكلية ..... للتحقيق  
معه لاتهامه بعدم تسليمه ورقة الاجابة .

٣ - دافع الطالب عن نفسه باتكار التهمة بدليل تسلمه بطاقة شخصيته من الملاحظ  
المختص .

**- أسباب الطعن -**

أولا : الاتهام غير صحيح بدليل انه لا يمكن تسليم الطاعن بطاقة شخصيته الا  
بعد تسليم ورقة اجابة للملاحظ المختص .

ثانيا : اذ الاتهام لايلقى جزافا وانما بناء على الجزم واليقين وليس بناء على الشك  
والظن والتخمين .

ثالثاً : أن العقوبة الموقعة تمت على أساس الافتراض الجنلي بصحة الواقعة المكنوبة ، جاء على غير سند من الواقع أو الحقيقة أو القانون .

ومن حيث أن هذا الطعن قد استوفى أوضاعه الواجبة قانوناً . ومن حيث أنه يشتمل على مطلبين : الأول منهما يتعلق بإيقاف قرار مجلس تأديب الجامعة رقم ..... الصادر في / / ١٩ ، والثاني يتعلق بإلغاء القرار المطعون فيه . وحيث أن الشك المتعلق بالإيقاف توافرت له أسباب الاستعجال : ولجدية ، والمشروعية ، وتعذر تدارك أمر لا يمكن تداركه في المستقبل ، إذ أن القرار المطلوب إيقافه وإلغائه يضر بمستقبل الطاعن ضرراً بليفاً .

### - ثالث -

يلتمس الطاعن الحكم بطلانه المشروعة وهي :-

أولاً : الحكم بقبول الطعن شكلاً .

ثانياً : الحكم بإيقاف تنفيذ القرار الصادر برقم ..... بتاريخ / / ١٩

ثالثاً : وفي الموضوع إلغاء قرار مجلس تأديب الطلبة الصادر من جامعة .... بتاريخ ..... والذي تضمن فصل الطاعن نهائياً من كلية ..... مع ما يترتب على ذلك من آثار .

مع إلزام المطعون ضده بصفته بالمصرفات ومقابل أتعاب المحاماة وحفظ مائزر الحقوق الأخرى للطاعن .

---

(★) جدير بالإحاطة أن تأديب الطلاب كان يتم أمام مجلس تأديب من درجة واحدة يجوز الطعن من قراراته بالمعارضة متى صدرت غيابية ، كما يجوز التظلم من هذه القرارات إلى رئيس الجامعة - قرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٥٥ لسنة ٨١ أدخل تعديلاً أساسياً على نظام التأديب محله طريقه الإستئناف أمام مجلس تأديب إستئنافي - والمشرع لم يقرر الإستئناف وإنما لتحصيل ماتم في أول درجة ، والتأكد من سلامة كافة إجراءاته بتناول أصبح ضمانة هامة لتحقيق دفاع الطاعن وبيان مآخذ يشوب الإجراءات من عيوب - وهذه موثري أن تتناول الصيغة هذا الوضع إذا ما ترتب إخلال بضمانات الدفاع (ويرجع في ذلك إلى مسبق أن يبينه في المنازعات المتعلقة بتأديب الطلاب) . راجع حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٢٠/٣ ق على جلسة ١٩٨٥/١/٥ ، وكذلك الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا المشكلة وفقاً للمادة ٥٤ مكرراً من قانون مجلس الدولة في الطعن ٢٩/٥ ق على جلسة ١٩٨٥/١٢/١٥ .

صيغة رقم (٦) ايقاف وإلغاء قرار إسقاط عضوية مجلس شعبي محلي

السيد الأستاذ المستشار/.....

.....

.. وبعد

يتقدم بهذا لميادنتكم/..... الخ .

**ضد**

السيد/ رئيس مجلس شعبي محلي ..... بصفته

ويعلن بـ..... (المادتان ٢٥ من قانون المجلس ، و ١٣ من قانون المرافعات) .

ويعرض الآتي :

### **الموضوع**

.....

( ١ ) يشرح الطاعن مخالفة العضوية التي نسبت اليه ، والاجراءات الباطلة التي اتبعت في اسقاط عضويته .

( ٢ ) يبين أوجه المخالفة للقانون في ذلك سواء من حيث الموضوع أو من حيث الاجراءات .

( ٣ ) ينتهي الى أن قرار اسقاط عضويته حرى بالايقاف والالغاء .

### **بناء على ما تقدم**

فقد توافرت شروط ايقاف تنفيذ هذا القرار بصفة مستعجلة لتوافر شروط الاستعجال والمشروعية ، والجدية ، وأمر يتعذر تداركه .

**لذلك**

يلتمس الطاعن :

. (أولاً) : الحكم بقبول الطعن شكلاً .

(ثانياً) : الحكم بصفة مستعجلة بإيقاف تنفيذ القرار المطعون فيه ، وعلى أن يكون التنفيذ بمسودة الحكم الأصلية .

(ثالثاً) : وفي الموضوع بالغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار ، والزام المدعى عليه بصفته بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .  
وحفظ كافة الحقوق الأخرى .

وكيل الطاعن ؛



## الصيغة السابعة : طعن انتخابي بشأن قرار استبعاد مرشح من كشف المرشحين لعضوية مجلس الشعب

السيد الأستاذ/ المستشار رئيس محكمة القضاء الإداري

مقدمه لميادنتكم ..... المصري الجنسية ومقيم برقم ..... بشارع .....  
بمدينة ..... ومحله المختار مكتب الأستاذ/ ..... المحامي والكائن مقره برقم  
..... بشارع ..... بمدينة .....

### ضد

السيد/ وزير الداخلية بصفته

ويعلن عن طريق هيئة قضايا الدولة بـ .....  
مخاطبا مع :

### الموضوع

يتمثل موضوع الطعن فيما يلي :

(أولاً) : يطعن الطالب على قرار اللجنة المشكلة بمحافضة ..... وذلك طبقا  
للمادة التاسعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب - والمعدة  
بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ وكل ما أتى به المشرع على هذا القانون من تعديلات .

(ثانياً) : ينصب الطعن على القرار الإداري رقم ..... الصادر  
بتاريخ / / ١٩ برفض إدراج اسم الطالب ضمن أسماء المرشحين  
لعضوية مجلس الشعب في الكشوف المعدة لذلك .

---

(\*) أقرت المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر في ١٩٧٧/٤/٩ القواعد التالية في شأن  
قضايا الانتخابات لمجلس الشعب وهي :-  
(أ) خضوع القرارات الإدارية في شأن عملية الانتخابات للرقابة القضائية ماعدا مايقضى أو  
يفرضه نص صريح قائم .

(ب) جواز الطعن في القرارات الصادرة من لجنة الاعتراضات باعتبارها لجنة إدارية ذات  
اختصاص قضائي - وقرارها تأييد استبعاد أحد المرشحين لعضوية مجلس الشعب من كشوف  
المرشحين يعد قرارا إداريا مما أسند الاختصاص بالتققيب عليه إلى مجلس الدولة بحكم اختصاصه  
الأصول للفصل في المنازعات الإدارية الثلاث له بنص المادة (١٧٢) من الدستور - ولايجوز الخلط  
بين هذا الطعن وبين صحة العضوية التي اختص مجلس الشعب بالفصل فيها .

(ثالثاً) : استندت اللجنة في قرارها المطعون عليه الى عدم توافر الشرط المنصوص عليه في البند رقم ..... من المادة ..... من قانون مجلس الشعب المشار اليه وذلك نظراً لمخالفة الاستناد لصحيح القانون ولبطلان مزاعم اللجنة التي اثبتت بها عدم توافر شروط الترشيح في الطالب دون تمسبب القرار بأسباب ولقبة أو قانونية صحيحة الأمر المخالف لأحكام القضاء الإداري التي اشترطت في أسباب القرار أن يكون متفقاً مع الواقع وصحيح القانون .

(رابعاً) : يستند الطالب الى المستندات المنطوية عليها الحافظة والتي تثبت بطلان قرار اللجنة وصحة دفاع الطالب مما يجعل قرار اللجنة المطعون فيه حراً بالانقاف والافناء .

### لذلك

يلتمس الطالب من عدالة الهيئة الموقرة الحكم بطلباته المشروعة وهي :

(أولاً) : الحكم بقبول الطعن شكلاً لتقديم عريضة الدعوى في الميعاد القانوني الصحيح .

(ثانياً) : الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وذلك نظراً لتوافر شروط الاستعجال و المشروعية والجدية ولتعذر أمر لا يمكن تداركه ، وذلك نظراً لأنه قد تحدد يوم / / ١٩ لإجراء الانتخابات المذكورة .

على أن يكون التنفيذ بمسودة الحكم الأصلية وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

(ثالثاً) : وفي الموضوع-الحكم بالغاء قرار لجنة الاعتراضات رقم ..... الصادر في / / ١٩ م من محافظة ..... والذي قرر رفض ادراج اسم الطاعن في كشف المرشحين لعضوية مجلس الشعب - وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

مع إلزام جهة الإدارة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

### وكيل الطاعن؛

.....

---

★ تقول المحكمة الإدارية العليا في حكمها في ١٩٥٥/١١/٥ «أن القرار الإداري يجب أن يقوم على سبب يبرره فلا تتدخل الإدارة الا اذا قامت حالة واقعية أو قانونية تمسوخ تدخلها . . . كذلك تقول محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٥٤ : «للقضاء بماله من رقابة على سلامة القرار الإداري أن يتحرى حظه من الصحة في أسبابه ، فان ظهر أنها غير صحيحة ولو توهمت الإدارة صحتها بحسن نية فقد القرار سند القانوني الذي يقوم عليه وشابه عيب مخالفته القانون» .

(مشار لهذه الأحكام بمؤلفاً : موسوعة المحكمات التأديبية ط/ ١٩٨٨ - ج/ ١ - ص ٧٤ - ٧٥) .

## الفصل الرابع

الصيغ العملية المتعلقة بأشكال التنفيذ في أحكام القضاء الإداري ، وصور لبعض الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الأشكال المحالة إليها من محكمة القضاء العادي لاختصاصها الولائي بنظرها

ونعرضها على النحو التالي :

(أولا) : نعرض نمونجا متكاملا لصيغ عملية ومذكّره وأحكام حديثة فيما يلي :

(أ) صيغة أشكال أول مقام من اتحاد الأذاعة والتلفزيون استكمالاً في تنفيذ الحكم رقم ٣٧١٥ لسنة ٣٧ في الصادر من دائرة الترقّيات بمحكمة القضاء الإداري .

(ب) صيغة مذكرة مقدمة الى محكمة القضاء الإداري في الاشكال السابق بعد الاحالة اليها من القضاء العادي .

(ج) صيغة الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الاشكال في تنفيذ الحكم رقم ٣٧١٥ لسنة ٣٧ في المشار اليه ، وقضى بقبول الاشكال شكلاً ورفضه موضوعاً .

(دنيا) : صيغة صورة حكم صادر من محكمة القضاء الإداري دائرة منازعات الأفراد في الاشكال المقام من الحكومة أمام القضاء العادي بطلب وقف تنفيذ الحكم الصادر من القضاء الإداري فيما تضمنه من رفض عقد اجتماع لنكوي الزعيم مصطفى النحاس ، وقضت محكمة القضاء الإداري في الاشكال (الذي تختص بنظره ولائياً) بالاستمرار في تنفيذ الحكم .

(ثالثاً) صيغة صحيفة أشكال أول متعلقة بحجز إداري على أموال لا يجوز التنفيذ عليها .

(رابعاً) صيغة صورة حكم صادر من محكمة القضاء الإداري في اشكال محال اليها من القضاء العادي .

(خامساً) صيغة أشكال في تنفيذ حكم من الغير الذي لم يكن طرفاً في الدعوى .

(سادسا) صيغة صحيفة دعوى أمام قاضى التنفيذ من مدين يطلب قصر الحجز على بعض الأموال المحجوز عليها .

(سابعا) : صيغة متعلقة بمحضر اشكال فى تنفيذ .

(ثامنا) : صيغة توكيل بالتنفيذ «صيغة أولى» .

(تاسعا) : صيغة توكيل بالتنفيذ «صيغة ثانية - واقعية» .

---

★ جدير بالذكر أن المادة (٢٧٥) مرافعات تجعل قاضى التنفيذ دون غيره مختصا بالفصل فى جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقفية أيا كانت قيمتها ، كما يختص باصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ ويفصل فى منازعات التنفيذ الوقفية بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة .

ويقصد بالأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى فى معنى المادة (٢١٢) مرافعات أحكام الأزام التى تكون قابلة للتنفيذ جبرا سواء بحكم القواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ الممجل .

★ وجدير بالاحاطة أنه ان كان الأصل أن قاضى التنفيذ معوط بحدود اختصاص الجهة القضائية التى يتبعها فلا يجوز له الحكم باتخاذ إجراءات وقفية تتعلق بحق يكون النزاع فيه من اختصاص جهة قضائية غير القضاء المدنى - وبناء على ذلك لا يختص قاضى التنفيذ باشكالات التنفيذ فى الأحكام الصادرة من القضاء الادارى باستثناءات معينة من أهمها التنفيذ على المال ملكية أو حيازة بشرط ألا يمس الحكم الصادر من القضاء الادارى عند الحكم ببطالان التنفيذ أو عدم جوازه لأنه لا يختص بتعيب الحكم الادارى أو التمس عليه أو محاكمته اذ يترك ذلك لمحكمة الطعن طبقا للأوضاع القانونية المقررة ، لأن قاضى التنفيذ ليس قاضى طعن على الأحكام .

وخلاصة القول أن قاضى التنفيذ لا يختص بنظر المنازعات الوقفية فى تنفيذ الأحكام الادارية وكذلك الأحكام التى تصدرها أى هيئة من الهيئات التى تعتبر جهة قضاء مستقلة عن جهة القضاء العادى فيما عدا الحالات المستثناءة ومن أهمها للتنفيذ على المال .

(أولاً) : نعرض نموذجاً متكاملًا فيما يلي :

( أ ) : صيغة الأشكال الأول المقام من اتحاد الإذاعة والتلفزيون في تنفيذ الحكم رقم ٣٧١٥ لسنة ٣٧ ق الصادر من محكمة القضاء الإداري ، دائرة الترقّيات، لصالح موكلتنا :

السيد الأستاذ المستشار/ نائب رئيس مجلس الدولة .

رئيس محكمة القضاء الإداري

دائرة الترقّيات

تحية طيبة ...

يتشرف بتقديم هذه الصحيفة ..... المحامي نيابة عن السيد الأستاذ ..... بصفتة رئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون بموجب توكيل رسمي رقم ..... لسنة ١٩ توثيق ..... ومحل القانوني مقر الإدارة المركزية للشئون القانونية بمبنى الإذاعة والتلفزيون بشارع كورنيش النيل لمسبورو قسم بولاق - القاهرة .

ضد

السيدة/ ..... ومحلها المختار مكتب السيد الأستاذ الدكتور/ خميس السيد اسماعيل المحامي والكاتب بـ .....

ويعرض الآتي

في تاريخ ١٩٨٨/١١/١٧ أصدرت محكمة القضاء الإداري دائرة الترقّيات حكماً في الدعوى رقم ٣٧١٥ لسنة ٣٧ ق والمقامة من السيدة/ ..... المعروف ضدها ضد السيد/ رئيس مجلس الأمناء ويقضى الحكم بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع إلغاء القرار رقم (٠٠) لسنة ١٩ فيما تضمنه من تخطي المدعية في التعيين في وظيفة مدير عام البرامج الرياضية مع ما يترتب على ذلك من آثار وألزمته الجهة الإدارية بالمصروفات .

وفي ١٩٨٨/١٢/٢٠ تم إعلان الحكم لإتحاد الإذاعة والتلفزيون بغية تنفيذه .  
وحيث أن الإجراءات الواردة في قانون المرافعات تسمى أمام القضاء الإداري

فيما يرد به نص خاص في قانون مجلس الدولة (المحكمة الادارية العليا بجلسة ١٩٥٨/٦/٧ - مجموعة أحكام الادارة العليا لسنة ٣ ص ١٣٧٣) .

وحيث أنه يحق للطالب عملاً بالمادة ٣٢٢ مرافعات رفع اشكال في تنفيذ هذا الحكم تأسيساً على أن ثمة عقبات قانونية تحول دون التنفيذ تتصل بالوظيفة المطلوب التنفيذ عليها وشاغلها حالياً حيث أن شاغل هذه الوظيفة يتعذر نقله الى أية وظيفة أخرى من ذات درجتها (مدير عام) لعدم استيفائه شروط الشغل بالإضافة إلى أن ترقيته الى وظيفة من درجة مدير عام لم تلغى طبقاً للحكم سالف الذكر . ومن ثم لا يمكن تنفيذ الحكم لهذه العقبة القانونية، (\*) .

#### لذلك

يلتمس المستشكل بعد اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة تحديد جلسة لنظر هذا الاشكال وعلان المستشكل ضده ليمسح الحكم بيقول الاشكال شكلاً وفي الموضوع بأيقاف تنفيذ الحكم للمستشكل في تنفيذه والزامه بالمصروفات والانتعاب .



(ب) : صيغة مذكرة مقدمة في الاشكال رقم ٣٥٥٤ لسنة ٤٣ ق بدفاع موكلتنا ضد اتحاد الاداعة والتليفزيون أمام محكمة القضاء الادارى «دائرة الترقيات» :

#### مذكرة

مقدمة الى محكمة القضاء الادارى «دائرة الترقيات» جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠ المحددة لنظر الدعوى رقم ٣٥٥٤ لسنة ٤٣ ق بشأن الاستشكال في الحكم الصادر للاستاذة/ ..... في الدعوى رقم ٣٧١٥ لسنة ٣٧ ق .

(\*) يلاحظ أن هذا الأشكال بني على أسس غير قانونية ، لأن محكمة القضاء الادارى هي المختصة دائماً بمنازعات التنفيذ المتعلقة بالأحكام الادارية ، وذلك بأعتبارها المحكمة ذات الاختصاص العام طبقاً للمادة ١٢٥ من قانون المجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ويدخل في اختصاصها منازعات التنفيذ المحالة إليها من القضاء العادى طبقاً للمادة ١١٠ من قانون المرافعات ، وذلك فضلاً عما اكتسبه الحكم المستشكل فيه من حجية ، ولأن الأشكال لم يبنى على أسباب قانونية لاحقة . يحول دون التنفيذ ، وذلك فضلاً عن الأسباب التى أشرنا إليها بدفاعنا بشأن الرد على هذا الأشكال المقام من اتحاد الاداعة والتليفزيون - وقد رفض الأشكال لعدم الاختصاص الولاى وأحيل لمحكمة القضاء الادارى وتم تنفيذ الحكم لصالح موكلتنا الأستاذة موفاء فاضل التى أصبحت مديراً عاماً للبرامج الرياضية بالتليفزيون .

## بدفاع

الأستاذة/..... مستشكل ضدها

## ضد

الأستاذ/..... رئيس مجلس أمناء اتحاد  
الإذاعة والتلفزيون

## الواقعات

تتمثل الواقعات موضوع القضية المستشكل في تنفيذ الحكم الصادر فيها فيما  
يلي :

(أولاً) : تتمثل الواقعات في اقامة المستشكل ضدها الدعوى ٣٧١٥ لسنة ٣٧ ق بموجب صحيفة أودعت قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٣ ضد وزير الدولة للإعلام ورئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون بصفتها بشأن طعن المستشكل ضدها على القرار (... ) لسنة ١٩ فيما تضمنه من تخطيها في تعيين بوظيفة ومراقب للبرامج الرياضية بالقناة الأولى بالتلفزيون، وكل مايرتب على ذلك من آثار ، واستندت في دفاعها الى أن المطعون عليه بالقرار المذكور تخطى المستحكمة في الترقية ولم يسبق له شغل الوظيفة التي تطالب بها أو التدرج في الوظائف السابقة عليها ، وجاء بدفاعها أنها الأحق من حيث الأقدمية والتساوي في مرتبة الكفاية ، ومطالب التأهيل اللازمة لشغل الوظيفة ، واستندت الى بطاقة وصف الوظيفة التي تطالب بها ، ونكرت أنها حائزة على بكالوريوس التربية الرياضية ودبلوم الدراسات العليا ، مع العلم بأنها حصلت أثناء تداول الدعوى على درجة الماجستير في البرامج الرياضية التلفزيونية ، وقدمت بطاقة الوصف الدالة على استيفاء مطالب التأهيل اللازمة لشغل وظيفة مدير عام البرامج الرياضية .

وأثناء تداول الدعوى رقيت المدعية الى وظيفة مدير عام البرامج الرياضية بوظيفة كبير مخرجين رياضة فطعتت للمستشكل ضدها في هذا القرار فيما تضمنه من تخطيها في الترقية بوظيفة مدير عام البرامج الرياضية، التي أسندت للميد/.....

بالرغم من عدم توافر مطالب التأهيل اللازمة لشغله وظيفة مدير عام البرامج الرياضية، التي توافرت في المستشكل ضدّها دون المطعون على ترقّيته .

(ثانياً) : جاء بحجّيات الحكم الصادر للمدعية في الدعوى رقم ٣٧١٥ لسنة ٣٧ ق في ٨٨/١١/١٧ ص ٧، مايلي :

«ومن حيث أنّه من العرض السابق يبيّن أنّ وظيفة مدير عام البرامج الرياضية، تتطلب ثقافة علمية متخصصة في النشاط الرياضي ، وأنّ المؤهل المناسب لها هو مؤهل رياضي .

ومن حيث أنّ الثابت أنّ المدعية حاصلة على بكالوريوس التربية الرياضية وأنّ المطعون على ترقّيته حاصل على ليسانس الآداب ، ومن ثمّ يكون المؤهل المناسب للترقية إلى الوظيفة المطعون في الترقية إليها هو المؤهل الحاصلة عليه المدعية .

ومن حيث أنّه لا يغير مما تقدّم ما تستند إليه الجهة الادارية من أنّ المدعية تتقصبها القدرة على القيادة والتوجيه ، وذلك أنّ هذا القول قد جاء مرسلاً ولا يستند لبديل من الأوراق ، بل أنّ حصول المدعية في تقاريرها على مرتبة «ممتاز» بما تتضمنه هذه التقارير من عنصر خاص بالقدرة على القيادة إنما ينفي زعم الجهة الادارية في هذا الشأن ، ويعدّو ما تتمسك به على هذا النحو غير قائم على سند صحيح من الواقع مستوجبا طرده .

ومن حيث أنّه في ضوء ما تقدّم يكون القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي المدعية في التعيين في وظيفة مدير عام البرامج الرياضية قد صدر على خلاف صحيح حكم القانون مستوجبا الانقضاء .

(ثالثاً) : قام السيد رئيس مجلس أمناء اتحاد الاذاعة والتلفزيون بالاستشكال في تنفيذ الحكم سالف الذكر على غير منذ من أسباب لاحقة على الحكم وذلك بالمخالفة للمبادئ القانونية والاحكام القضائية .

(رابعاً) : جاء بأسباب الاشكال الواردة بعريضة المستشكل مايلي :

« وحيث أنّه يحقّ للطالب عملاً بالمادة ٣٢٢ مرافعات رفع اشكال في تنفيذ



هذا الحكم تأسيسا على أن ثمة عقبات قانونية تحول دون التنفيذ تتصل بالوظيفة المطلوب التنفيذ عليها وشاغلها حاليا حيث أن شاغل هذه الوظيفة يتعذر نقله الى أية وظيفة أخرى من ذات درجتها مدير عام، لعدم استيفائه شروط الشغل بالإضافة الى أن ترقيته الى وظيفة من درجة مدير عام، لم تلقى طبقا للحكم سالف الذكر . ومن ثم لا يمكن تنفيذ الحكم لهذه العقبة القانونية .

(خامسا) : أثناء تداول الدعوى وبعد ترقية المستشكل ضدها الى درجة مدير عام بوظيفة، كبير مخرجين، عدلت طلباتها مطالبة الغاء القرار رقم (..) لسنة ١٩ فيما تضمنه من تخطي المدعية في التعيين في وظيفة مدير عام البرامج الرياضية التي تستحقها طبقا لمطالب تأهيل شغل هذه الوظيفة التي لا تتوافر في المطعون على شغله لتلك الوظيفة لعدم توافر مطالب التأهيل بالنسبة اليه لأنه حاصل على ليسانس الآداب ، وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

(سادسا) : صدر الحكم المستشكل في تنفيذه وقضى بما يلي :

حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلا ، وفي الموضوع بالغاء القرار رقم (..) لسنة ١٩ فيما تضمنه من تخطي المدعية في التعيين بوظيفة مدير عام البرامج الرياضية وما يترتب على ذلك من آثار .

### الدفاع

(أولا) : أن مجاء بأسباب الأشكال سالفه البيان مردوده بما يلي :

(١) يتضح من أسباب الاشكال أنها لم تلتئ بأسباب لاحقة للحكم وإنما تجاهلت قوة الأمر المقضى للحكم وكان على المستشكل أن يعلم بأن القرار الملفى يعتبر معدوم الوجود ويجب تنفيذه احتراماً لحجية الاحكام ، ولا يمكن أن تتعلل الإدارة بالاسباب الواردة بالاشكال ، وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإدارى :

«ان اصرار الوزير على عدم تنفيذ الحكم ينطوى على مخالفة لقوة الشيء المقضى .....»

(محكمة القضاء الإدارى فى حكمها الصادر فى ١٩٥٠/٩/٢٩ - مشار اليه بمزلقنا : قضاء مجلس الدولة واجراءات وصيغ للدعاوى الإدارية - ط/٢ - ص ١٩٨٨ من ٤٩٢) .

★ ★ كذلك يعاقب بالحبس كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الاموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو أية جهة مختصة. (مادة ١٢٣ عقوبات) .

(٢) إستقر القضاء على أنه اذا كان مبنى الاشكال وقائع سابقة على الحكم فإنه يكون قد اندرج ضمن الدفوع في الدعوى سواء أكان قد دفع بها فعلاً أو لم يدفع بها لأن المفروض أن الحكم قد حسم جميع أسباب النزاع .

(الأستاذ/ محمد كمال الدين منير، قضاء الامور الادارية المستعجلة، ص ١٩٨٨ - رسالة دكتوراه - ص ٣٥٢) .

وفي ذلك تقول محكمة النقض مايلي :

«الاشكال من المحكوم عليه لا يجوز قبوله الا اذا كان سببه قد جد بعد صدور الحكم المستشكل في تنفيذه ، ولما كان الدفع بعدم التنفيذ - الذي يتمسك به الطاعن - قائما قبل صدور الحكم الذي رفع الاشكال عنه فإن هذا الدفع يكون قد إندرج ضمن الدفوع في الدعوى التي صدر فيها الحكم المذكور ومن ثم يمتنع على المحكوم عليه التحدى به على من صدر له هذا الحكم وذلك سواء كان قد دفع به في تلك الدعوى أم كان لم يدفعه .

(الطعن رقم ١١٤ سنة ٣٣ - جلسة ١٩٦٦/١١/١٠ - ص ١٧ - ص ١٦٧٣ - مشار اليه بمرجع المشكلات العملية في قضاء التنفيذ، للمستشارين/عبد الحميد المنشاوي وعبد الفتاح مراد - ١/٣ - ص ١٩٨٨ - ص ١٩٦ - فقرة ٥) .

(ثانياً) : قامت المستشكل ضدهما في ١٩٨٨/١٢/٢٠ بإعلان الحكم المستشكل فيه لإتحاد الإذاعة والتلفزيون لتنفيذه غير أن هذا الاتحاد تقاعس في التنفيذ متعللاً بالاشكال الذي لم يبين على أسباب لاحقه للحكم ولاصلة لها بصحيح القانون . فضلاً على أنه أقيم أمام القضاء العادى وهو غير مختص ولاثيا بنظره .

(ثالثاً) : جاء بطلبات المستشكل مايلي :

«قبول الاشكال شكلاً وفي الموضوع بايقاف تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه .....» .

وهذا الطلب حرى بالرفض طبقاً لصحيح الفقرة الأولى من المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .  
وذلك على سند من أنه لا يجوز إيقاف أحكام محكمة القضاء الإدارى الا اذا أقرت بذلك دائرة فحص الطعون .

نلتمس : لنفك

(أولاً) : رفض الاشكال لعدم إبتلائه على أسباب قانونية صحيحة وعدم إبتلائه على أسباب لاحقة للحكم .  
(ثانياً) : الزام المنتشكل بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وكيل المنتشكل ضدها،  
دكتور/ خميس السيد اسماعيل  
المحامى بالنقض ؛

★ ★ ★

(ج) : صيغة حكم صادر من محكمة القضاء الإدارى فى الإشكال  
رقم ٣٥٥٤ لسنة ٤٣ ق .

باسم الشعب  
مجلس الدولة - محكمة القضاء الإدارى  
دائرة الترقيات

بالجلمة المنعقدة علناً فى يوم الخميس الموافق ١٨/٥/١٩٨٩ .  
برئاسة السيد الأستاذ المستشار/ عبد المنعم فتح الله نائب رئيس مجلس الدولة  
وعضوية السنيين الأستاذين المستشارين/ مامى الصباغ و/أبو العلا سعد الدين  
وحضور السيد الأستاذ المستشار/ الدكتور محمد رضا سليمان مفوض الدولة  
وسكرتارية السيد/ جمال كامل صليب أمين السر

أصدرت للحكم الآتى :  
فى الإشكال رقم ٣٥٥٤ لسنة ٤٣ ق  
المقام من  
رئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون  
ضد

## الوقائع:

بموجب صحيفة مودعة قام كذاب المحكمة في ١٣/٣/١٩٨٩ أقام المستشكل هذا الاشكال طالباً الحكم بقبوله شكلاً ، وفي الموضوع بايقاف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى «دائرة الترقيات» فى الدعوى رقم ٣٧١٥ لسنة ٣٧ ق بجلسة ١٧/١١/١٩٨٨ مع الزام المستشكل ضدها بالمصروفات .

وقال المستشكل شرحاً لذلك أن محكمة القضاء الادارى أصدرت حكماً فى الدعوى رقم ٣٧/٣٧١٥ ق المقامة من ..... ضد اتحاد الإذاعة والتليفزيون طعنأ على القرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٨٣ فيما تضمنه من تخطيها فى الترقية الى وظيفة مراقب للبرامج الرياضية بالقناة الأولى ، وأثناء تداول الدعوى عثلت طلباتها للطعن على القرار ٢٥ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من تخطيها فى التعيين فى وظيفة مدير عام للبرامج الرياضية . وبجلسة ١٧/١١/١٩٨٨ أصدرت المحكمة حكماً فى الدعوى ، وقضت بقبولها شكلاً ، وفى الموضوع بالغاء القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من تخطى المدعية فى التعيين بوظيفة مدير عام البرامج الرياضية، وما يترتب على ذلك من آثار . وفى ٢٠/١٢/١٩٨٨ تم اعلان الحكم لاتحاد الاذاعة والتليفزيون بغية تنفيذه ، فأقام الاشكال المائل إستناداً الى أن ثمة عقبات قانونية تحول دون تنفيذ الحكم وتتصل بالوظيفة المطلوب التنفيذ عليها حيث أن من يشغلها يتعذر نقله الى وظيفة أخرى من درجة مدير عام لعدم استيفائه لشروط شغلها ومن ثم يتعذر التنفيذ للسبب المذكور .

وتحدد لنظر الاشكال جلسة ٢٠/٤/١٩٨٩ وفيها أودع وكيل المستشكل ضدها مذكرة دفاع طلب فى ختامها الحكم برفض الإشكال لعدم إبتناؤه على أسباب قانونية صحيحة ، والزام المستشكل بالمصروفات ، وبذات الجلسة قررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم ، وفيها صدر الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة قانوناً .

من حيث أن المشتكل يطلب الحكم بوقف تنفيذ الحكم الصادر من هذه المحكمة  
فى الدعوى رقم ٣٧١٥ لسنة ٣٧ ق بجلسة ١٧/١١/١٩٨٨ م .

ومن حيث أن الإشكال المائل فقد استوفى أوضاعه الشكلية ، فمن ثم يكون مقبولا  
شكلا .

ومن حيث أنه عن موضوع الاشكال فإن المستقر عليه أنه يشترط لوقف تنفيذ  
الحكم المشتكل فيه أن يمتد الاشكال الى وقتل وأسياب جنت بعد صدور الحكم  
المشتكل فى تنفيذه وتتعلق بالاجراءات الخاصة بعملية التنفيذ ذاتها ، ولكن لا يجوز  
الالتجاء اليه واتخاذ وسيلة لتعطيل التنفيذ إلا إذا ائنتت الاسباب على الوقائع الجديدة  
المرتبطة بعملية التنفيذ ذاتها . وكذلك فإنه لا يجوز للمحكمة متى أصدرت حكمها  
فى الدعوى الاصلية أو تعرضت لذات موضوع الدعوى من جديد متخذة من الاشكال  
ذريعة للتعديل أو المساس بالحكم الصادر منها ، ولذى استفتت ولايتها بإصداره ،  
ولا تكون ثمة وسيلة لتعديله أو الفائه الا بالطعن فيه بالطرق المقررة قانوناً . كما  
أن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا من الخصوم أنفسهم ، أو الطعن بالإلتماس  
بإعادة النظر من الخصم الخارج عن الخصومة .

ومن حيث أن الاوراق قد خلت بالنسبة للاشكال المائل من أسباب أو وقائع  
استجبت بعد صدور الحكم وتتعلق بعملية التنفيذ ، فمن ثم فإنه لا يجوز للمحكمة أن  
تحل محل محكمة الطعن أو تقوم بدورها المخول لها فى حالة اللتماس إعادة النظر ،  
لأن الاشكال يختلف عن اللتماس وتختلف سلطة المحكمة بالنسبة لكل منها ، الأمر  
الذى يكون معه الاشكال المائل غير قائم على سند صحيح من الواقع أو القانون  
مستوجباً رفضه .

ومن حيث أن من خسر الإشكال يلزم قانونا بالمصروفات عملاً بحكم المادة  
(١٨٤) من قانون المرافعات .

#### قلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاشكال شكلاً ، ورفضه موضوعاً ، وألزمت المشتكل  
المصروفات .

رئيس المحكمة ؛

سكرتير المحكمة ؛

(ثانيا) : صيغة صورة حكم صادر من محكمة القضاء الإدارى دائرة منازعات الأفراد فى الاشكال المقام من الحكومة أمام القضاء العادى بطلب وقف تنفيذ الحكم الصادر من القضاء الادارى فيما تضمنه من رفض عقد اجتماع لذكرى الزعيم مصطفى النحاس ، وقضت محكمة القضاء الادارى بعد الإحالة، فى الاشكال (الذى تختص بنظره ولائيا) بالاستمرار فى تنفيذ الحكم .

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة

محكمة القضاء الادارى

دائرة منازعات الأفراد والهيئات

بالجلسة المنعقدة علنا فى يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٠/٧/٣١ م

نائب رئيس المجلس	برئاسة السيد الأستاذ المستشار/ محمد عبد الرحمن سلامة
وكيل المجلس	وعضوية السديدين الامتاذين/ادوارد غالى سيفين
وكيل المجلس	السيد محمد العوضى
مفوض الدولة	وحضور السيد الامتاذ المستشار/ابراهيم الصغير ابراهيم
أمين السر	وسكرتارية السيد/ سامسى عبدالله

أصدرت الحكم الآتى

فى الدعوى ٥٩٢٦ لسنة ٤٤ ق

المقامة من

د/ .....

ضد

١ - رئيس مجلس الوزراء

٢ - وزير الداخلية

وأخريين

## الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٠/٧/١٩٩٠ طلب فى ختامها الحكم باستمرار تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٩١٨ لسنة ٤٤ بجلسة ٥/٨/١٩٩٠ مع الامر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته الاصلية بدون اعلان .

وقال شرحا للدعوى انه حصل على حكم لصالحه بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فى الدعوى رقم ٢٩٢٨ لسنة ٤٤ بجلسة ٥/٨/١٩٩٠ وأعلن الحكم وتم تقديمه الى الصادر ضدهم لتنفيذه واقامة سرادق الاحتفال بذكرى الزعيم مصطفى النحاس يوم ١٤/٦/١٩٩٠ وهو ما يعنى قيام الجهة الادارية بتسليم التصريحات اللازمة التى بدونها لا يمكن تنفيذ الحكم الا أن الجهة الادارية أقامت اشكالا كيديا بطلب وقف تنفيذ الحكم أمام محكمة القاهرة الأمور المستعجلة وغير المختصة . ويخلص المدعى الى طلب الحكم بطلانته .

وتحدد لنظر الدعوى جلسة ٢٤/٧/١٩٩٠ وحضر المدعى وقدم حافظة مستندات طويت على الصورة التنفيذية للحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بجلسة ٥/٨/١٩٩٠ فى الدعوى رقم ٢٩٢٨ لسنة ٤٤ ق كما قدم مايفيد اعلان الحكم والتنبيه بالتنفيذ وصورة من محضر تنبيه بوقف تنفيذ القرار مؤرخ ١٢/٦/١٩٩٠ رقم ١٦٣ تنفيذ وثابت فيه انه اقيم اشكال فى التنفيذ رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٩٠ أمام الدائرة (٥) مستعجل عابدين وواحيل لمجلس الدولة للاختصاص الولائى . وقررت المحكمة النطق بالحكم بجلسة ٣١/٧/١٩٩٠ .

وبجلسة اليوم صدر الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسنابه عند النطق به .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المناولة .

من حيث أن المدعى يطلب الحكم بالاستمرار فى تنفيذ الحكم الصادر لصالحه فى الدعوى رقم ٢٩٢٨ لسنة ٤٤ بجلسة ٥/٨/١٩٩٠ .

ومن حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها المقرره قانونا فهى مقبولة شكلا .

ومن حيث أنه من المستقر عليه وفقا لقضاء هذه المحكمة أنه اذا كان الاشكال المبدى من الصادر ضد الحكم هو الصورة الطبيعية للأشكال الا أنه يجوز لطالب التنفيذ أن يقيم اشكالا يطلب فيه الاستمرار في تنفيذ الحكم اذا ما اعترضت تنفيذه مشاكل أو عقبات .

ومن حيث أن الحكم المستشكل في تنفيذه قضى في منطوقه بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فيما تضمنه من رفض عقد اجتماع للاحتفال بذكرى الزعيم مصطفى النحاس .

ومن حيث أن المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك ... وأن مؤدى هذا النص فانه لا يسوغ الامتناع عن تنفيذ حكم صادر من محكمة القضاء الادارى مادام أن دائرة فحص الطعون لم تأمر بوقف تنفيذه .

ومن حيث أنه لم يثبت من الاوراق ان دائرة فحص الطعون أمرت بوقف تنفيذ الحكم المطلوب الحكم بالاستمرار في تنفيذه فمن ثم لا يجوز لجهة الادارة الامتناع عن تنفيذه وذلك اعمالا لما نصت عليه المادة ٧٢ من الدستور ، ولا عبء في هذا الصدد بالاشكال المقام من الجهة الادارية أمام محكمة عابدين المستعجلة .

ومن حيث أنه ترتب على ما تقدم يكون من المتعين القضاء بالاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى .

ومن حيث أن للجهة الادارية وقد خسرت الدعوى فاتها تلتزم بمصروفاتها .

#### فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة :- بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بالاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٩٢٨ لسنة ٤٤ بجلية ١٩٩٠/٥/٨ ، والزمته الجهة الادارية المصروفات .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة



(ثالثا) : صيغة صحيفة اشكال أول متعلق بحجز ادارى على أموال لا يجوز التنفيذ عليها .

أنه فى يوم الموافق / / ١٩ الساعة .....  
بناء على طلب السيد/ ..... المصرى الجنسية والمسلم الديانة ومحل الاختار  
مكتب الأستاذ/ ..... المحامى الكائن بمقره .....  
أنا/ ..... محضر محكمة ..... الجزئية انتقلت فى تاريخه الى محل كل  
من :

(١) السيد/ .....

مخاطبا مع :

(٢) السيد/ .....

مخاطبا مع :

وهما يقيمان بشارع ..... برقم ..... بمدينة .....

(٣) السيد/ المحضر الأول بمحكمة ..... الجزئية ..... بصفته

ويعلن بسراى محكمة ..... الجزئية .

مخاطبا مع :

وأعلنتهم بالآتى

بتاريخ / / ١٩ قام المعلن اليهم بتوقيع الحجز الادارى رقم  
..... الصادر ..... على منقولات المستشكل وبيانها كالاتى :

.....  
.....

وقد حدد يوم ..... موعدا لبيعها وفاء لمبلغ .....

وحيث أن هذه الأشياء المحجوزة من الأموال التى لا يجوز التنفيذ عليها طبقا لما  
جاء بالفصل الخامس من قانون المرافعات والمادة ٣٠٥ - ٣١١ ، ومفاد ذلك يكون  
الحجز قد توقع باطلا ، ويحق للطلاب اقامة هذا الاشكال قبل تمام البيع .

### لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت العلن اليهم بهذه العريضة وكلفتهم بالحضور أمام الأستاذ/ قاضي التنفيذ أمام محكمة ..... الكائنة ..... بتاريخ / / ١٩ ..... الساعة ..... لسماع الحكم في مادة تنفيذ وبصفة مستعجلة بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع بايقاف البيع المحدد له تاريخ / / ١٩ وعدم الاعتداد بما تم من اجراءات الحجز الادارى المتوقع بتاريخ / / ١٩ واعتباره كأن لم يكن وما يترتب على ذلك من آثار . مع الزام الجهة الادارية الحاجزه بالمصروفات وأتعاب المحاماة . ولأجل .

★ ★ ★

(رابعاً) : صيغة صورة حكم صادر من محكمة القضاء الادارى فى اشكال محال اليها من القضاء العادى لعدم اختصاصه الولائى والحكم يتعلق بوقف تنفيذ قرار مصادرة العدد رقم ١٠٧ من جريدة صوت العرب

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة - محكمة القضاء الادارى

دائرة منازعات الافراد والهيئات «أ»

بالجلسة المنعقدة علنا فى يوم الثلاثاء الموافق ١٩/٢/١٩٩١ .

برئاسة السيد الاستاذ المستشار/ نبيل احمد سعيد      نقيب رئيس مجلس الدولة،  
ورئيس محكمة القضاء الادارى

وعضوية السيدين الاستاذين المستشارين/ ادوارد غالب سيقين «وكيل مجلس الدولة»  
/ احمد عبد الفتاح حسن «وكيل مجلس الدولة»  
وحضور السيد الاستاذ المستشار/ محمد حجازى حسن «مفوض الدولة»  
وسكرتارية السيد/ سامى عبدالله خليفة «أمين المراء»

أصدرت الحكم الآتى  
فى الدعوى رقم ٤٣/٦٦٩٥ قضائية

المقامة من :

- ١ - رئيس مجلس الشورى .  
٢ - وزير العدل .  
٣ - وزير الاعلام .  
٤ - وزير الداخلية .

ضد :

السيد ..... بصفته رئيسا لمجلس ادارة ريبون - سرحا بدة صوت العرب .

الوقائع

أقام المدعون هذه الدعوى ابتداء بصحيفة أودعت قلم كتاب محكمة القاهرة للمؤمر المستعجلة بتاريخ ١٩٨٩/١/١١ وقيدت بجدولها برقم ١١١ لسنة ١٩٨٩ ت - م القاهرة - طالبين فى ختامها الحكم بقبول الاشكال شكلا وفى الموضوع بوقف تنفيذ الحكم الصادر بجلسة ١٩٨٩/١/١٠ من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ٤٢/٦٢٥٦ ق دائرة منازعات الافراد والزام المستشكل ضده بالمصروفات .

وقالوا شرحا للدعوى أن حكما صدر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ٤٢/٦٢٥٦ ق المقامة من المستشكل ضده بقرضى بوقف تنفيذ قرار مصادرة العدد رقم ١٠٧ من جريدة صوت العرب وما يترتب على ذلك من آثار ، واذا كان الحكم مجحفا بحقوق المدعين فقد أقاموا عنه الاشكال المائل على سند من القول بأن الشخص المعنوى الذى يتولى اصدار صحيفة صوت العرب ، انما صدر قرار من الجهة المختصة بحله وتأييد ذلك بحكم محكمة القضاء الادارى الصادر بجلسة ١٩٨٩/١/١٠ فى الدعوى رقم ٤٢/٦٣٢٣ ق ، فمن ثم تغذو وقد نقضت صفة للشخص مصدر الجريدة ومن ناحية أخرى فان الترخيص الصادر لجريدة صوت العرب منظورا أمام المحكمة الادارية العليا والمطعون أمامها فى حكم محكمة القضاء الادارى الذى استند عليه الترخيص المشار اليه فضلا عن أن الترخيص تم سحبه فعلا بموجب قرار صدر من المجلس الأعلى للصحافة بغير أن يطلع عليه وخلص المستشكلون الى ان الحكم المستشكل فى تنفيذه - فضلا عن انعدامه - طعن عليه أمام المحكمة الادارية العليا ومطلوب وقف تنفيذه .

وبجلسة ١٩٨٩/٦/١٢ قضت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الاشكال وإحالته بحالته الى محكمة القضاء الادارى للاختصاص وأبقت الفصل فى المصروفات .

وبتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٩ ورد ملف الدعوى الى هذه المحكمة وقيد بجدولها برقم ٤٣/٦٦٩٥ .

وعينت جلسة ١٩٨٩/١٠/٣١ لنظر الاشكال وتداولت المحكمة نظره على النحو الموضح بمخاضر الجلسات ، وبجلسة ١٩٩٠/١١/٢٧ قررت المحكمة النطق بالحكم بجلسة ١٩٩١/٢/١٩ من التمسح بتقديم مذكرات ومستندات خلال اربعة اسابيع ، وقالت ذلك الاجل ولم تقدم أية مذكرات أو مستندات .

وبجلسة اليوم صدر الحكم وأودعت مسودته للمشتملة على أسبابه عند النطق به .

#### المحكمة،

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة .

من حيث أن المشتككين يطلبون الحكم بوقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بجلسة ١٩٨٩/١/١٠ فى الدعوى رقم ١٩٨٩/٦٢٥٦ والذى قضى بوقف تنفيذ قرار مصادرة العدد رقم ١٠٧ من جريدة صوت العرب .

ومن حيث أن الاشكال استوفى أوضاعه واجراءاته المقررة قانونا من ثم فهو مقبول شكلا .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الاشكال بنى على أسباب بسطت تحت نظر المحكمة التى أصدرت الحكم المشتكل فى تنفيذه ، ولم يتضمن أية أسباب جديدة طرأت بعد صدوره ، وأن ما وجهه المشتكلون من مطاعن ان هى صحت تصلح أن تكون سببا للطعن فى الحكم بالطريق الذى رسمه القانون ولا تستقيم وجها للاشكال فى تنفيذه .

ومن حيث أن الحكم المشتكل فى تنفيذه هو حكم واجب النفاذ عملا بنص المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التى تنص على أنه لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا إذا أمرت

دائرة فحص الطعون بغير ذلك ... «وإذا لم يثبت من الأوراق أن دائرة فحص الطعون أمرت بوقف تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه فإن الاشكال المائل يغدو مجردا من كل أساس متعينا رفضه .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

### بظاهرة الاسباب

حكمت المحكمة بقول الاشكال شكلا وفي الموضوع برفضه وألزمت الجهة الادارية بالمصروفات .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

★ ★ ★

(خامسا) : صيغة اشكال في تنفيذ حكم من الغير الذي لم يكن طرفا في الدعوى

أنه في يوم الموافق / / ١٩ الساعة

بناء على طلب السيد/ ..... المقوم بـ ..... ومحلل المختار مكتب الأستاذ/ ..... والكائن بـ .....

أنا/ ..... محضر محكمة ..... الجزئية قد انتقلت الى حيث محل اقامة كل من :

١ - السيد/ ..... ويقوم بـ .....

مخاطبا مع :

٢ - السيد/ محضر أول محكمة ..... الجزئية ويعلم بمقر عمله بالمحكمة والكائنة بـ .....

مخاطبا مع :

وأعلنتهما بالآتي

استصدر المعلن اليه الأول ضد المعلن اليه الثاني الحكم رقم ..... والصادر من محكمة ..... ويقضى بـ .....

ولما كان الطالب ليس طرفا في الدعوى الصادر فيها هذا الحكم<sup>(١)</sup> ، ولذا فهو لا يحاج به ، وفي تنفيذه ما يتعارض مع حقوقه وهى :

- ( أ ) .....  
(ب) .....

وحيث أن حقوقه ثابتة من ظاهر مستنداته الجنية ، ولما كان المعلن اليه الثانى المنوط به التنفيذ لحين الفصل فى هذه الاشكال .

### بناء عليه

أنأ المحضر سالف الذكر قد انتقلت الى حيث محل اقامة المعلن اليهما وميلتهما صورة من هذه الصحيفة وكلفتها بالحضور أمام قاضى التنفيذ محكمة ..... وذلك فى تمام الساعة الثامنة صباح يوم ..... الموافق / / ١٩ لسماع الحكم بقبول الاشكال شكلا وفى الموضوع بوقف تنفيذ الحكم رقم ..... لسنة ١٩ الصادر من محكمة ..... مع إلزام المعلن اليه الأول بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .  
ولأجل :

#### (١) تنص المادة (٣١٢) من قانون المرافعات على مايلى :

«إذا عرض عند التنفيذ اشكالا وكان المطلوب منه اجراء وقتيا فللمحضر أن يقف التنفيذ أو أن يمضى فيه على سبيل الاحتياط مع تكليف الخصوم فى الحالين الحضور أمام قاضى التنفيذ ولو بميعاد ساعة وفى منزله عند الضرورة ويكفى إثبات حصول هذا التكليف فى المحضر فيما يتعلق برفع الاشكال وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يتم التنفيذ قبل أن يصدر القاضى حكمه .  
وعلى للمحضر أن يحرر صورة من محضره بقر عدد الخصوم وصورة لقلم الكتاب يرافق بها أوراق التنفيذ والمستندات التى يقدمها اليه المستشكل وعلى قلم الكتاب قيد الاشكال يوم تسليم الصورة اليه فى السجل الخاص بذلك .

ويجب اختصام الطرف الملزم فى السند التنفيذى فى الاشكال اذا كان مرفوعا من غيره سواء بأبدائه أمام المحضر على النحو المبين فى الفقرة الاولى أو بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى وإذا لم يختصم فى الاشكال وجب على المحكمة أن تكلف المستشكل باختصامه فى ميعاد تحدده له ، فان لم ينفذ ما أمرت به المحكمة جاز الحكم بعدم قبول الاشكال .

ولا يترتب على تقديم أى اشكال آخر وقف التنفيذ مالم يحكم قاضى التنفيذ بالوقف .  
ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على أول اشكال يقيمه الطرف الملزم فى السند التنفيذى اذا لم يكن قد اختصم فى الاشكال السابق» .

(سادسا) : صيغة صحيفة دعوى أمام قاضى التنفيذ من مدين يطلب قصر  
الحجز على بعض الأموال المحجوز عليها<sup>(١)</sup>

أنه فى يوم                      الموافق                      /                      /                      ١٩ الساعة .....  
بناء على طلب (أ) ومهنته ..... وجنسيته ..... ومقيم .....  
وموطنه المختار مكتب الأستاذ/ ..... المحامى بشارع ..... بجهة .....  
أنأ/ ..... محضر محكمة ..... الجزئية قد انتقلت فى تاريخه أعلاه  
الى محل اقامة (ب) ومهنته ..... وجنسيته ..... ومقيم .....  
مخاطبا مع :

### وأعلنته بالآتى

بتاريخ                      /                      /                      ١٩ أوقع المعلن له حجزا تنفيذيا ضد الطالب وفاء  
لمبلغ ..... جنيه نفاذا للحكم رقم ..... سنة ..... محكمة .....  
على الأموال الآتية : (تكرر الأموال) .

وحيث أن قيمة الدين المحجوز من أجله لا تتناسب مع قيمة الأموال المحجوزة  
عليها . اذ يكفى أن ينفذ المعلن له على ..... وقيمه تفوق بكثير الدين المنفذ به .

وحيث أنه يحق للطالب عملا بالمادة ٣٠٤ مرافعات أن يطلب من السيد/ قاضى  
التنفيذ الحكم بصفة مستعجلة بقصر الحجز على .....

### بناء على

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن له بصورة من هذا الاعلان ونهيت عليه  
بالمحضور أمام السيد قاضى التنفيذ بمحكمة ..... الكائنة به ..... بجلستها التى

---

(١) ملاحظات : (١) يختص فى هذه الدعوى جميع الدفنون الحليزون ولا يكون الحكم الصادر  
قابلا للطعن بأى طريق .

\* إن قاضى التنفيذ فى ظل القضاء العادى : يخص وحدة يمثلزعات التنفيذ موضوعية أم وقتية  
أم تلك التى تتم فى صورة أوامر على عرائض - فيكون على التوالى محكمة الموضوع، وقاضى  
الأمر المستعجلة، وقاضى الأمور الوقتية، ونظام قاضى التنفيذ غير معمول به أمام القضاء الإدارى  
فالمنازعات التى تثار أمام هذا القضاء تنقسم إلى قسمين «الأول يتعلق بطلبات الإيقاف» وتفصل فيه  
محاكم المجلس بصفة إثنائية عندما يطلب الإيقاف فى عريضة الدعوى مع الشق المتعلق بالإلغاء  
كما تفصل فيه المحكمة الإدارية العليا إذا ما تضمنته عريضة الطعن طبقا للمادة ٥٠١ من قانون =  
٦٠٩

ستعقد علنا يوم ..... الموافق / / ١٩ ابتداء من الساعة الثامنة صباحا لسماعه الحكم بصفة مستعجلة بقصر الحجز الموقع من المعلن اليه ضد الطالب بتاريخ / / ١٩ وللمبين بصدر هذه الصحيفة على ..... وذلك بحكم غير قابل للطعن مع التزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وينفذ بنفسه الأصلية .

★ ★ ★

### (سابعا) : صيغة متعلقة بمحضر اشكال في تنفيذ (\*)

أنه في يوم ..... سنة ١٩ الموافق / / ١٩ الساعة .... بناء على طلب ..... وموطنه المختار ..... وعلى الحكم الصادر من محكمة ..... فى القضية ..... سنة ..... المعلن قانونا ، وعلى توكيل التنفيذ .....

انتقلت أنا/ ..... المحضر بمحكمة ..... بمساعدة وإرشاد ..... الى محل إقامة (١) ومهنته ..... وجنسيته ..... ومقيم ..... مخاطبا مع :

ونبهته الى أن يدفع مبلغ ..... المبين مفرداته ويعد منذرا بالحجز فى حالة عدم الدفع وهذا بيان المبلغ المطلوب :

= المجلس - أما إشكالات التنفيذ فتفصل فيها محكمة القضاء الإدارى حسبما سبق بيانه غير أنه يمكن الأخذ بالقواعد المتبعة أمام قاضى التنفيذ على سبيل الإستهداء إلا إذا وجد نص خاص يقضى بغير ذلك .

### (★) ملاحظات :

١ - لا يترتب على تقديم أى اشكال آخر وقف للتنفيذ مالم يحكم قاضى التنفيذ بالوقف ولا يبرى هذا الحكم على أول اشكال يقيمه الطرف الملزم فى السند التنفيذى اذا لم يكن قد اختصم فى الاشكال السابق (مادة ٣١٢ مرافعات) .

٢ - اذا تغيب الخصوم وحكم للقاضى بشطب الاشكال زال الأثر الواقف للتنفيذ المترتب على رقمه (مادة ٣١٤ مرافعات) .

٣ - يجوز الحكم على من خسر الاشكال بغرامة لا تقل عن ٥ جنيهات ولا تزيد على ٢٠ جنيتها وذلك مع عدم الاخلال بالتعويضات أن كان لها وجه (مادة ٣١ مرافعات) .

★ ويلاحظ أن نظام شطب الدعوى غير معمول به أمام القضاء الإدارى .



فأجاب بعدم الدفع وأنه يستشكل في التنفيذ لأن .....  
 وحيث أن الأسباب التي أبدأها لذلك تستوجب الإيقاف فقد قبلت هذا الاشكال بعد  
 تسلمي لرسمه فعلا وقدره ..... لتوريده خزانة المحكمة وكلفت المستشكل  
 بالحضور أمام السيد قاضي التنفيذ بمحكمة ..... للامور المستعجلة بالجلسة التي  
 ستعقد علنا في يوم الموافق / / ١٩ للساعة الثامنة صباحا لتنظر  
 هذا الاشكال وسأخذ الاجراءات اللازمة لاعلان المستشكل ضده بهذا الاشكال .

المحضر :

المستشكل :

.....

.....

### (ثامنا) : صيغة توكيل بالتنفيذ (صيغة أولى)

وكلت أنا/ ..... بطاقة عائلية رقم ..... السيد المحضر في تنفيذ الحكم  
 رقم ..... لسنة ١٩ منى كلى ..... المشمول بالإنفاذ .

ضد

السيد/ ..... ومهنته ..... المقيم برقم ..... شارع ..... قسم ..... محافظة .....

وذلك اقتضاء لمستحققات الطالب وهي : .....

(★) من المقرر أن قاضي التنفيذ ليس مختصا بنظر اشكالات للتنفيذ الوكفية في الاحكام الصادرة  
 من مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، لأن التعرض لها يخرج عن ولاية القضاء المدنى وقاضى  
 التنفيذ ماهو الا فرع منه ، غير أن الأمر يختلف اذا صار نزاع مؤقت مالى بحت في تنفيذ الحكم  
 الادارى لا يمس صميم الحكم أو الاجراءات التي بنى عليها ، فان قاضى التنفيذ يختص بالفصل في  
 هذه المنازعة متى كان التنفيذ يجرى طبقا للأوضاع المقرر في قانون المرافعات أو قانون الحجز  
 الادارى ، وعلى ذلك يجوز للمدين المنفذ عليه بدعوى ادارى أن يستشكل في تنفيذ بسبب عدم مراعاة  
 الاجراءات السابقة على التنفيذ سواء أكانت اجراءات شكلية أو موضوعية ، كما أو أغفل المحكوم  
 له اعلان المحكوم عليه بالمدن التنفيذى والتنبيه عا - بالوفاء وبيان المطلوب منه عملا بالمادة (٢٨١)  
 مرافعات ، أو اذا أوقع الحجز على شيء لا يجوز للحجز عليه قانونا وهكذا ..

(★) ويشترط للاختصاص قاضى التنفيذ بنظر الاشكالات في تنفيذ الاحكام الادارية المقررة على سبيل  
 الاستثناء أن الاشكال مؤسسا على أسباب لاحقة لصدور الحكم ولا يجوز لقاضى التنفيذ أن يمس حجية الحكم  
 الادارى المستشكل في تنفيذه ، وعلى ذلك لايجوز تأسيس الاشكال على أن الحكم المنفذ به قد خالف  
 قواعد الاختصاص المحلى أو التوعى ، أو أنه أخطأ في تطبيق القانون أو تأويله أو تفسيره ، لأن-

وللسيد المحضر اعطاء المخالصة اللازمة في حالة قيام المنفذ ضده بالوفاء ،  
والتنفيذ على المنقولات، المملوكة له في حالة عدم الوفاء (\*) .  
. واتخاذ كافة الاجراءات التنفيذية لاقتضاء حق الطالب .

تحريرا في . / / ١٩ (طالب التنفيذ) ،

★ ★ ★

### (تاسعا) : صيغة توكيل بالتنفيذ (صيغة ثانية - واقعية)

أقر أنا/ الدكتور/ خميس السيد اسماعيل المحامي بالنقض والكائن مكتبى برقم/ ٤  
شارع ٢٦٣ بعمارة برج الحداثى بحدائق المعادى بالننى وكلت أحد السادة محضرى  
الدقى فى تنفيذ الحكم رقم ٧٣٨ لسنة ١٩٧٩ الصادر من محكمة الجيزة الابتدائية  
والمؤيد استئنافيا بالحكم رقم ٤١١٢ لسنة ٩٧ ق والقاضى بإخلاء المدعى عليهم  
الملقزمين بالسند التنفيذى المعلن اليهم فى يوم ..... الموافق / / ١٩٩١  
من جراح التداعى والكائن برقم/ ..... وذلك بصفتى وكلاء عن الدكتور/  
عزت السيد اسماعيل طالب التنفيذ وذلك بموجب التوكيل الرسمى العام رقم ٢٩٦٣/أ  
لسنة ١٩٨٩ الصادر من مكتب الأهرام للنموذجى .  
وهذا توكيل منى بتنفيذ الحكم المنكور باعتباره حكما انتهائيا .

الموكل المقر بما فيه ؛

الدكتور/ خميس السيد اسماعيل

المحامي بالنقض ؛

---

ـ قاضى التنفيذ ليس محكمة طعن على الحكم ، ولذلك لا يمكنه التحدى بأن الحكم خالف الثابت فى  
الأوراق أو أنه مشوب بالبطلان لأن تمسيبه معيب بالصور أو مشوبا بالتناقض أو بالفساد فى  
الاستدلال ، أو أن المحكمة قبلت مستندات أو منكرات من الخصوم فى فترة حيز الدعوى للحكم  
دون أن يطلع عليها الطرف الآخر .

ويخص قاضى التنفيذ بالأشكال المتعلق بحكم منعدم ، ولذلك يملك فحص المنازعة الوقتية لمعرفة  
ما اذا كانت تتعلق بحكم ادارى أم أن الأمر ليس كذلك ، وما اذا كان الحكم معيبا بمعيب يحدرد به  
الى درجة الاتعدام أم أن ما أصابه من عيب إنما هو مجرد بطلان ، فاذا استبان أن العيب يشكل  
البطلان فإنه يقضى بعدم الاختصاص ، أما اذا اتضح له أنه معوم فإنه يقضى بوقف تنقيذه .

## الفصل الخامس

الصيغ العملية المتعلقة بدعوى البطلان الأصلية في الأحكام  
الصادرة من القضاء العادى ومن المحكمة الإدارية العليا

ونعرض هذا الموضوع على النحو التالى :

(أولاً) : صيغة دعوى بطلان أصلية فى حكم صادر من القضاء العادى .

(ثانياً) : موضوع متكامل يشتمل على مايلى :

( أ ) الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بجلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨ فى  
الطعنين رقمى ٢٣٢٨ و ٢٥١٠ لسنة ٢٩ قى عليا المقدم من ادارة قضايا الحكومة  
وهيئة مفوضى الدولة فى الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى  
رقم ٣٨٣٩ لسنة ٣٦ قى والصادر بجلسة ١٩٨٣/٤/١٨ م .

(ب) تقرير مفوض الدولة فى الطعون رقم ١١ لسنة ٣٥ قى عليا والمتعلق  
بدعوى البطلان الأصلية فى الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا ،الدائرة  
الثانية، بجلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨ فى الطعنين رقمى ٢٣٢٨ و ٢٥١٠ لسنة ٢٩ قى  
عليا .

★ ★ ولم يصدر الحكم فى هذا الطعن بالبطلان حتى الانتهاء من طبع هذا  
المؤلف .

★ ★ وننشر صورة الطعن ، وتقرير هيئة مفوضى الدولة وغير المنشورين ،  
لأهمية الموضوع من الناحية العملية .

(أولاً) : صيغة صحيفة دعوى بطلان أصلية فى حكم صادر من القضاء العادى .

أنه فى يوم                      الموافق                      /                      /                      ١٩ الساعة .  
بناء على طلب السيد/..... ومهنته ..... المقيم ..... شارع .....  
قسم ..... محافظة ..... ومحل المختار مكتب الأستاذ/ ..... المحامى الكائن  
بـ ..... أنا/ ..... محضر محكمة ..... قد انتقلت الى محل إقامة  
السيد/ ..... ومهنته ..... المقيم برقم ..... شارع ..... قسم .....  
محافظة .....  
مخاطبا مع :

### وأعلنته بالآتى

بتاريخ                      /                      /                      ١٩ توفى المرحوم/ ..... مورث الطالب حسبما  
تضمنته شهادة الوفاة المؤرخه                      /                      /                      ١٩ والمودعة حافظة بمستندات  
الطالب ، وبتاريخ                      /                      /                      ١٩ أقام المعلن اليه الدعوى رقم .. لسنة  
١٩ مدنى .. ضد مورث الطالب ابتغاء الحكم له بـ ..... وبعد أن تداولت  
الدعوى بالجلسات باجراءات تم اتخاذها كلها فى مواجهة المورث المذكور بالرغم  
من ثبوت وفاته قبل رفع الدعوى ومن ثم يكون اعلان صحيفتها قد تم فى مواجهة  
شخص متوفى وهو الاجراء الذى لا تتخذ به خصومة ، ويكون الحكم الصادر بناء  
على ذلك باطلا وفقا لما هو مقرر من أن المبنى على الباطل يلحق به فيكون بدوره باطلا .  
لما كان متقدما وكانت الدعوى مאלفة البيان رفعت بتاريخ  
/                      /                      ١٩ بعد وفاة مورث الطالب ، وقد صدر الحكم فيها بتاريخ  
/                      /                      ١٩ استنادا الى اجراءات مشوية بالبطلان ومن ثم يكون هذا  
الحكم باطلا منذ صدوره ، ذلك أن القاعدة أن الحكم القضائى متى صدر صحيحا يظل  
منتجا لكافة آثاره فيمتنع بحث أسباب العوار التى تلحقه الا عن طريق التظلم منه  
بطرق الطعن المناسبة ولا سبيل لاهدار حجية هذه الأحكام بدعوى بطلان أصلية  
أو الدفع بهذا البطلان فى دعوى أخرى ، ومن المسلم به استثناء من هذا الأصل العام  
فى بعض الصور ، القول بإمكان زفع دعوى بطلان أصلية أو الدفع بذلك ، اذا تجرد

الحكم من أركانه الأساسية بحيث يشوبه عيب جوهري جسيم يصيب كيانته وينال منه ويفقده صفته كحكم ويحول دون اعتباره موجودا منذ صدوره . فلا يستنفذ القاضي سلطته ولا يترتب الحكم حجية الأمر المقضى ولا يرد عليه التصحيح ، لأن المدوم لا يمكن رأب صدعه ، ومن قبيل ذلك صدور الحكم على من ثبت وفاته قبل رفع الدعوى .

وأذ كان ذلك ، وكان المعلن إليه وقد استصدر هذا الحكم الباطل يمكنه التنفيذ بموجبه على التركة تحت يد الطالب في حين أنه لم يواجه بثمة دفاع من أوجه الدفاع العديدة التي من شأنها نحض الحجج التي استند إليها في دعواه ، ومن ثم تكون للطالب باعتبارها وارثا مصلحة في طلب تقرير بطلان هذا الحكم حتى يتمكن من مواجهة المعلن إليه إذا ما عاود الادعاء بما قضى له به .

#### بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في تاريخه الى محل اقامة المعلن إليه وأعلنته بصورة من هذا وكلفته بالحضور أمام محكمة ..... الدائرة ..... بمقرها الكائن بشارع ..... وذلك بجلستها المنعقدة علنا في يوم ..... الموافق / / ١٩ ..... الساعة التاسعة صباحا لسماع الحكم ببطلان الحكم رقم ..... لسنة ١٩ منى ..... واعتباره كأن لم يكن منذ صدوره في / / ١٩ مع إلزام المعلن إليه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل بلا كفالة<sup>(١)</sup> .

مع حفظ كافة الحقوق ، ولأجل العلم ..

---

(١) المستشار/ أنور طلبه والصيغ التقنوتية للمصحف والأوراق القضائية ومطبوعات الشهر العقاري - الجزء الثاني - ص ١٩٨٧ - ص ٣٤١ - ٣٤٣ ، ويشير الى مايلي :

وأن المبرة في طلب بطلان الحكم بحدوث الوفاة قبل رفع الدعوى ، وترفع الدعوى بإيداع صحيفة قلم الكتاب متى كانت ترفع بطريق الايداع ، فإن كانت ترفع بتكليف بالحضور فانها لا تكون قد رفعت بتقديم صحيفة قلم الكتاب وإنما باعلان صحيفة ويكون تاريخ الاعلان هو تاريخ رفعها .

(ثانياً) : موضوع متكامل يشتمل على الطعن بالبطلان في الأحكام الصادرة من مجلس الدولة :

( أ ) الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بجلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨ في الطعن رقم ٢٣٢٨ و ٢٥١٠ لسنة ٢٩ ق عليا والمقدم من ادارة قضايا الحكومة وهيئة مفوضي الدولة في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٣٨٣٩ لسنة ٣٦ ق و الصادر بجلسة ١٩٨٣/٤/١٨ م . وهو للحكم الذي طعن عليه بدعوى البطلان الأصلية .

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة

المحكمة الإدارية العليا

الدائرة الثانية

بالجلسة المنعقدة علنا برئاسة السيد الأستاذ المستشار/ يوسف شلبي يوسف نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس المحكمة بجلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨ وعضوية السادة الأساتذة المستشارين/ محمد فؤاد عبد الرازق الشعراوي ومحمد يسري زين العابدين وصلاح الدين أبو المعاطي نصير والدكتور/ محمد عبد السلام مخلص وأحمد إبراهيم عبد العزيز. تاج الدين

ويحضور السيد الأستاذ المستشار/ عبد المنعم أحمد مفوض الدولة وحضور السيد/ عبد السلام عبد الحميد الحنفى مسكرتير المحكمة

(\*) نورد فيما يلي المبادئ والقواعد التي جاءت بأحكام المحكمة الإدارية العليا في دعوى البطلان الأصلية وفي طعن الخارج عن الخصومة :

القاعدة الأولى: تختص المحكمة الإدارية العليا بالفصل في طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا ما شابته عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية (١٥٠٤ - ١٤ (١٩٧٠/١١/٢١) ، ٢٩/٥/١٦ .

القاعدة الثانية: دعوى البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية يقف عند الحالات التي تنتطوى على عيب جسيم وتمثل إهداراً للعدالة يفقد فيها الحكم وزنه (١٥٠٤ - ١٤ (١٩٧٠/١١/٢١) ، ٢٩/٥/١٦ .

## أصدرت الحكم الآتي

في الطعنين رقمي ٢٣٢٨ و ٢٥١٠ لسنة ٢٩ ق علي

المقدم من

ادارة قضايا الحكومة وهيئة مفوضي الدولة

في الحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري في الدعوى ٣٨٣٩ لسنة ٣٦ القضائية  
الصادر بجلسة ١٨/٤/١٩٨٣ .

المقامة من المادة : .....

ضد : وزير التربية والتعليم

## الاجراءات

في ١٩/٦/١٩٨٦ أودعت ادارة قضايا الحكومة قلم كتاب المحكمة الادارية العليا  
تقرير طعن قيد بجدولها برقم ٢٥١٠ لسنة ٢٩ القضائية في الحكم الصادر من محكمة  
القضاء الاداري بجلسة ١٨/٤/١٩٨٣ في الدعوى رقم ٣٨٣٩ لسنة ٣٦ القضائية  
المقام من المادة : .....

وقضى الحكم بقبول الدعوى شكلا وبأحقية المدعين في اعتبار دبلوم معهد  
المعلمين الابتدائي الحاصلين عليه مؤهلا عاليا وتسوية حالتهم على هذا الأساس مع  
مايترتب على ذلك من آثار وفروق مالية والزام الجهة الادارية المصروفات . وطلبت  
الطاعنه - للأسباب الواردة بتقرير الطعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع  
بالغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المدعين المصروفات .

بتاريخ ١٩٨٣/٦/٦ أودعت هيئة مفوضي الدولة نيابة عن وزير التربية والتعليم  
قلم كتاب هذه المحكمة تقرير طعن قيد بجدولها برقم ٢٣٢٨ لسنة ٢٩ القضائية في

---

= «القاعدة الثالثة» : لايجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا إلا إذا إنتفت عنها صفة  
الأحكام القضائية بأن يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في  
الدعوى أو أن يقتزن الحكم بعبىب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية . (٥٩٣ - ٢٤  
١٩٧٩/٦/١٧) ١٢٢/٢٤ .

(\*) وجدير بالاحاطة أن هذه الأحكام منشورة بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة  
الإدارية العليا في خمسة عشر علماً ١٩٦٥ - ١٩٨٥، ج ٢ د - ع، ص ١٣٨٠ - ١٣٨٢ .  
«القاعدة الرابعة» : قضت المحكمة الإدارية العليا بعدم جواز طعن الخارج عن الخصومة أمامها ،  
ويأخصصاص المحكمة التي أصدرت الحكم بنظر هذا الطعن في الحدود المقررة قانوناً لإلتباس إعادة النظر  
(حكم المحكمة الإدارية العليا - الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٩ ق علي بجلسة ١٢/٤/١٩٨٧ - حكم لم ينشر) .

ذات الحكم وطلبت الطاعنة للأسباب التى أوردها فى تقرير الطعن - الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى مع الزم المطعون ضدهم المصروفات .

وقد تمت هيئة مفوضى الدولة تقريراً بالرأى القانونى مسبباً فى الطعن ارتأت فيه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعهما بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المدعين المصروفات .

ونظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة وقررت ضم الطعن رقم ٢٥١٠ لسنة ٢٩ القضائية الى الطعن رقم ٢٣٢٨ لسنة ٢٩ القضائية ليصدر فيهما حكم واحد ولحالتهما الى المحكمة الادارية العليا (الدائرة الثانية) حيث تحدد لنظرهما أمامها جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠ وفيها استمعت المحكمة الى مآراء لزوم سماعه من ايضاحات ذوى الشأن على النحو المبين بمحضرها وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم وفيها صدر الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه لدى النطق به .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة .

من حيث أن عناصر المنازعة تتحصل - حسبما يبين من الأوراق فى أنه بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٧ أقام السادة/ ..... الدعوى رقم ٣٨٣٩ لسنة ٣٦ القضائية أمام محكمة القضاء الادارى ضد وزير التربية والتعليم ومحافظ القاهرة ، طالبين الحكم بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع باعتبار مؤهل معاهد المعلمين الخاصة (المعلمين الابتدائية) مؤهلا عاليا وما يترتب على ذلك من آثار وتسوية حالتهم على هذا الأساس مع الزام الجهة الادارية المصروفات .

وبجلسة ٣ من يناير سنة ١٩٨٣ حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلا وبأحقية المدعين فى اعتبار مؤهل دبلوم معهد المعلمين الابتدائى مؤهلا عاليا وتسوية حالتهم على هذا الأساس وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية والزام الجهة الادارية المصروفات ، وشيدت قضاءها على أن الحاصل على دبلوم المعلمين الابتدائى ودبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية منح الدرجة السادسة للمخفضة بمرتب شهرى قدره ص ١٠ جنيها ، وذلك بالتطبيق لاحكام قرار مجلس الوزراء الصابرين فى ٩،٢



من سبتمبر سنة ١٩٥١ والقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وأن قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ٧٥ الصادر نفاذاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لم ينكر دبلوم المعلمين الابتدائي ودبلوم التجارة التكميلية العالية وعند بيانه المؤهلات الأقل من المتوسط وفوق المتوسط وهذا يؤكد بقاء التقييم السابق ... يضاف الى ذلك أن المحكمة الدستورية أصدرت بجملة ٣ من فبراير سنة ١٩٧٧ فى طلب للتفسير رقم ٧ لسنة ٨ ق قرار باعتبار دبلوم الدراسات التجازية التكميلية العليا مؤهلاً عالياً الامر الذى يقتضى أعمال مبدأ المساواة بينه وبين دبلوم المعلمين الابتدائي .

ومن حيث أن الطعنين يقومان على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله لأن قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد ميز فى المعاملة بين حاملي الشهادات المالية والمؤهلات الجامعية المقرر تعيينهم ابتداء فى الدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى والإدارى بمرتب قدره ١٢ جنيها شهرياً ، وبين حملة المؤهلات الأخرى المعتمد لها عند التعيين أو بعد فترة محددة الدرجة السادسة المخفضة بمرتب شهري قدره ١٠٫٥٠ جنيها تجعل لافراد الطائفة الأولى أفضمية تزيد بمقدار ثلاث سنوات على أفراد الطائفة الثانية ، فضلاً عن زيادة المرتب الشهري عند بدء التعيين ، وهذا يعنى اختلاف المركز القانونى لافراد كل طائفة كما أن مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ قد قرر بأن المؤهل العالى هو الذى تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول عليه أربع سنوات على الأقل بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية (القسم ) أو مايعادلها ، أما حملة المؤهلات غيز العالیه فيتم تعيينهم بالكادر المتوسط ، ولما كان مؤهل المدعى قد تم الحصول عليه بعد دراسة أقل من أربع سنوات فلا يجوز اعتباره مؤهلاً عالياً فى تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن دبلوم مدارس المعلمين الابتدائي (دبلوم مدارس المعلمين الابتدائية) وهو المؤهل الحاصل عليه كل من المدعين مقرر له الدرجة السادسة المخفضة بماهية ١٠٫٥٠ جنيها شهرياً ويمنح بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد الحصول على الثانوية العامة (القسم العام - اللقائه)

ومن ثم فإن عنصر ومقومات اعتباره من بين المؤهلات العاليه أو الجامعية فى تطبيق القوانين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، ١١٢ لسنة ١٩٨١ وكذلك المرسوم الصادر فى ١٩٥٣/٨/٦ تكون غير متوافرة سواء من حيث درجة بداية التعيين والماهية المقررة ومدة الدراسة التى يتعين قضاءها للحصول عليه وهى أربع سنوات وبالتالى لايحوز اعتبار هذا المؤهل مؤهلا عليا - ولايحوز الاستناد الى التقييم للذى أتى به قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقد فى ٢ ، ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ حيث لم يقرر للمؤهل المذكور سوى الدرجة السادسة المخفضه بماهية ١٠٥ جنيتها شهريا ، ولاوجه للاستناد الى ما قرره المحكمة الدستورية العليا بجملة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ فى طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ ق من اعتبار دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العليا من المؤهلات العاليه وهو أحد المؤهلات الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لالوجه لذلك لان القرار التفسيرى مقصور على المؤهل محل التفسير وحده دون أن يمتد الى غيره من المؤهلات الاخرى ولايحوز القياس عليه أو التوسع فيه بما يؤدى الى اعتبار أحد المؤهلات من المؤهلات العاليه عاليه بما يجافى طبيعة ووصف الشهادات والدبلومات العاليه فى ضوء المعايير والضوابط سالفة الذكر .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم واذا قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بقبول الطعنين شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

### فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وبإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى وألزمت المدعى المصروفات ..

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجملة يوم الاحد الموافق ١٤٠٦ هجرية  
والموافق / / ١٩٨ م بالهيئة المبينة بصدوره .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

(ب) : تقرير مفوض الدولة في الطعن رقم ١١ لسنة ٣٥ في عليا والمتعلق بدعوى البطلان الأصلية في الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا ،الدائرة الثانية، بجلسة ٨٦/١٢/٢٨ في الطعنين رقمي ٢٣٢٨ و ٢٥١٠ لسنة ٢٩ في عليا .  
(وهو الحكم سالف الذكر)

تقرير مفوض الدولة  
في الطعن رقم ١١ لسنة ٣٥ في عليا  
المقام من

(١) .....

(٢) .....

في الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا - الدائرة الثانية - بجلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨ في الطعنين رقمي ٢٣٢٨ و ٢٥١٠ لسنة ٢٩ في عليا

الاجراءات

بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٩ أودع الأستاذ/ منصف نجيب سليمان المحامي - بصفته وكيلًا عن الطاعنين مكرتارية المحكمة الادارية العليا تقرير طعن قيد برقم ١١ لسنة ٣٥ ق . عليا في الحكم المشار اليه بصدر هذا التقرير .

وللأسباب الواردة بتقرير الطعن طلب الطاعنان الحكم بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، وببطلان الحكم المطعون فيه مع جميع ما يترتب على ذلك من آثار قانونية ومالية ، والزام الجهة الادارية المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وأعلنت صحيفة الطعن في مواجهة هيئة قضايا الدولة في ١٩٨٨/١٠/١١ م .

---

(\*) نظراً لإحتواء هذا التقرير على مبادئ وقواعد جوهرية هامة تتعلق بشروط إعلان الطعن طبقاً لنصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وما يترتب على الإخلال بها من بطلان ، (راجع المادتين ١٣ ، ١١٤ مرافعات) فلأننا ننشر هذا التقرير كاملاً لتقننه العملية ، لا سيما وأن المجلس يأخذ بقانون المرافعات المدنية والتجارية فيما يتعلق بقواعد الإعلان ، كما يشتمل التقرير على أحكام هامة للمحكمة الادارية العليا في هذا الخصوص .

## الوقائع

تخلص وقائع المنازعة حسبما يبين من مطالعة الأوراق أنه بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٢ أقام الطاعنان وآخرون دعواهم رقم ٣٨٣٩ لسنة ٣٦ ق أمام محكمة القضاء الإداري ضد وزير التربية والتعليم ومحافظ الغربية (بصفتهما) طالبين في ختامها الحكم بقبولها شكلا وفي الموضوع باعتبار مؤهل معاهد المعلمين الخاصة (المعلمين الابتدائية سابقا) مؤهلا عاليا مع ما يترتب على ذلك من آثار وتسوية حالة المدعين على هذا الأساس مع إلزام الجهة الإدارية المصروقات .

وبجلسة ١٨/٤/١٩٨٣ حكمت محكمة القضاء الإداري بقبول الدعوى شكلا وبأحقية المدعين في تسوية حالتهم باعتبار مؤهلهم مؤهلا عاليا مع ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية .

وبتاريخ ٦/٦/١٩٨٣ أودعت هيئة مفوضي الدولة مكرتارية المحكمة الإدارية العليا تقرير الطعن رقم ٢٣٢٨ لسنة ٢٩ ق . عليا طالبة - لما ورد به من أسباب - الحكم بقبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى وإلزام المدعين المصروقات .

وبتاريخ ١٩/٦/١٩٨٣ أودعت هيئة قضايا الدولة (إدارة قضايا الحكومة) مكرتارية المحكمة تقرير الطعن رقم ٢٥١٠ لسنة ٢٩ ق . عليا طالبة الحكم بقبول الطعن شكلا ، وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى وإلزام المطعون ضدهم المصروقات .

وتداول نظر الطعنين أمام دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا على النحو الثابت بمحاضر الجلسات حيث قررت بجلسة ١٠/١١/١٩٨٦ ضم الطعن رقم ٢٥١٠ لسنة ٢٩ ق عليا إلى الطعن رقم ٢٣٢٨ لسنة ٢٩ ق . عليا ليصدر فيهما حكم واحد

واحالة الطعنين الى المحكمة الادارية العليا - الدائرة الثانية - وحددت لنظرهما أمامها جلسة ١٩٨٦/١١/١٠ ، ونظر الطعنان أمام المحكمة الادارية العليا بالجلسة المشار اليها ، وأضت بجلسته ٨٦/١٢/٢٨ بقبول الطعنين شكلا وفي موضوعهما بالغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى وألزمت المدعين المصروفات .

وأقامت المحكمة قضاها على أن عناصر ومقومات اعتبار مؤهل المدعين من بين المؤهلات العالية أو الجامعية في تطبيق القوانين أرقام ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، ١١٢ لسنة ١٩٨١ ، وكذلك المرسوم الصادر في ١٩٥٣/٨/٦ تكون غير متوافره سواء من حيث درجة بداية التعيين والماهية المقررة ومدة للدراسة التي يتعين قضاؤها للحصول عليه ، وبالتالي لا يجوز اعتبار هذا المؤهل مؤهلا عاليا .

وتحصل أسباب الطعن المائل في أن الثابت أن هيئة قضايا الدولة قامت باعلان طعنها في حكم محكمة القضاء الادارى للمدعين في مواجهة الأستاذ/ ..... المحامى ، ولم يتم تسليم هذه الاعلانات لسيادته ، وتم تسليمها بقسم الشرطة ومن ثم فان اعلان عريضة الطعن المشار اليه للمدعين يكون قد وقع باطلا اذ كان يتعين أن يتم إعلان كل منهم على موطنه الأصلي المعلوم تماما لمديرية التربية والتعليم بحكم وجود ملفات خدمتهم لديها ، ولم يكن من الجائز قائلونا اعلانهم في مواجهة محاميهم المباين أو في مواجهة جهة الادارة ، وذلك عملا بصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات ولعلم المديرية بموطنهم الأصلي .

وأضاف تقرير الطعن أنه لا ينال مما تقدم مانصت عليه المادة ٢١٤ المشار اليها في فقرتها الأخيرة من أنه اذا كان المنطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين بعريضة دعواه موطنه الأصلي جاز اعلانه بعريضة الطعن في موطنه المختار المذكور بعريضة دعواه ، ذلك أن هذا الحكم لا يجوز تطبيقه في مجال المنازعات الادارية لعدم اتفاقه مع نص وروح قانون مجلس الدولة وطبيعة المنازعات الادارية ، ونظرا لعلم الجهات الادارية بعنوانين كل العاملين فيها العلم التام التافى لضرورة اعمال الاستثناء المقرر بالفقرة الاخيرة من المادة ٢١٤ المشار اليها .

ومنى كان اعلان عريضة الطعن المشار اليه باطلا ولم يخطر أى من المطعون

ضدّهم اخطارا صحيحاً بالجلسات التي عقدت لنظره ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد صدر باطلا .

واختتم الطاعنان صحيفة طعنهما أنه لما كان من شأن تنفيذ الحكم المطعون فيه أن يصيبهما بأضرار يتعذر تداركها تتمثل في المساس بمركزيهما الوظيفي ، الأمر الذي يحق معه لهما أن يطلبوا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه لحين الفصل في الموضوع .

## الرأى القانونى

### عن الشكل :

ومن حيث أن الطاعنين يطلبان الحكم بىطلان حكم المحكمة الادارية العليا ، ولم يرد نص في القانون يحدد ميعادا لرفع دعوى البطلان الأصلية بالطعن بالبطلان فى أحكام المحكمة الادارية العليا ومن ثم تكون الدعوى قد استوفت أوضاعها الشكلية ... (راجع حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣١ ق . علما بجلسة ١٩٨٦/٦/٢٩)

### عن الموضوع :

ومن حيث أن الطعن يقوم على بطلان الحكم المطعون فيه لعدم إعلان الطاعنين بعريضة الطعن ، أو اخطارهم لخطارا صحيحا بالجلسات التي عقدت لنظره .

ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا قد جرى على أنه إذا أُجيز استثناء الطعن بدعوى بطلان أصلية فى الأحكام الصادرة بصفة باته ، فإن هذا الاستثناء - فى غير الحالات التى نص عليها القانون كما فعل فى المادة ١٤٧ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ - يجب أن يقف عند الحالات التى تنطوى على عيب جسيم يمثل اهدارا للعادلة يفقد فيها الحكم وظيفته .

ومن حيث أن المادة ٣٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص فى فقرتها الثانية على أن ..... يبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ، ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل ويجوز فى حالة الضرورة تقصيره الى ثلاثة أيام ..... .

وعلة هذا النص الذي رددته قوانين مجلس الدولة المتعاقبة هي تمكين نوى الشأن بعد تمام تحضير الطعن وتهينته للرافعة من الحضور بأنفسهم أو بوكالتهم أمام المحكمة للدلاء بما لديهم من إيضاحات ، وتقديم ما يمن لهم من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها ، وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لنوى الشأن ، ومن ثم فإنه يترتب على اغفال الإبلاغ بتاريخ الجلسة عيب جسيم في الإجراءات من شأنه الإضرار بمصالح الخصم الذي وقع هذا الاغفال في حقه والاخلال بحقه في الدفاع الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه ....

(راجع حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٤٩٧ لسنة ٢٢ ق . عليا بجلسة ١٩٩٠/٣/١٨ ، وحكما في الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٣٣ ق . عليا بجلسة ١٩٩٠/٣/٢٥ ) .

ومن حيث أن الثابت من مطالعة الأوراق أنه عند إعلان صحيفة الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٩ ق . عليا في مواجهة الأستاذ/ محمد كامل الموجي المحامي - باعتباره محامي المدعين أمام محكمة أول درجة - رفض سيادته استلام صحيفة الطعن بدعوى أنه ليس وكيلاً عنهم ولا صفة له في استلام الطعن المشار إليه . كما لم تعلن صحيفة الطعن رقم ٢٣٢٨ لسنة ٢٩ ق . عليا للمدعين بأي طريقة من طرق الاعلان .

وقد عين لنظر الطعنين المشار إليهما جلسة ١٩٨٦/٣/٢٤ أمام دائرة فحص الطعون ولم يخط المدعون بهذه الجلسة وتخلفوا عن الحضور فيها ، وتداولوا نظر الطعنين بجلسة ١٩٨٦/٥/١٢ و بجلسة ١٩٨٦/١٢/٢٣ حيث لم يخطر المدعى أيضا بهاتين الجلستين وتخلفوا عن الحضور فيهما، و بجلسة ١٩٨٦/١١/١٠ (والتي أخطرها) المدعي على عنوان محاميهم السابق وتخلفوا عن الحضور فيها أيضا) قررت المحكمة ضم الطعنين ليصدر فيهما حكم واحد ، وأحالت الطعنين إلى المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الثانية) وحدثت لنظرهما أمامها جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠ ونظر الطعن المشار إليهما أمام المحكمة الإدارية العليا الدائرة الثانية بجلسة ١٩٨٦/١١/٣٠ ولم يحضر أحد من المدعين بنفسه أو بوكيل عنه إذ لم يتم إبلاغهم بتاريخ الجلسة المشار إليها ، وفي تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الطعنين للحكم بجلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨ حيث لم يحضر أحد من المدعين أيضا لعدم إعلانهما بأي

طريقة من طرق الاعلان ، وكان من اليسير على المحكمة أن تكلف جهة الادارة بتقديم بيان بالموطن الأصلي للمدعين وهو معلوم تماما لها بحكم الرابطة الوظيفية القائمة بين الطرفين ووجود ملفات خدمة المدعين لدى جهة الادارة .

ومن حيث أنه بالبناء على ملتمس ، يكون نظر الطعن أمام تلك الدائرة قد تم بمعزل عن المدعين مما ينطوى على اخلال بحق الدفاع يشوب اجراءات نظر الطعن بعيب جوهري يبطلها ، ويستتبع بطلان الحكم الصادر فيهما مما يتعين معه القضاء بالغائه وباحالة الطعن الى دائرة أخرى من دوائر المحكمة الادارية العليا لاعادة نظرها عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات .

ومن حيث أنه عن طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه - كما أشار بذلك تقرير الطعن المائل - فإن قضاء المحكمة الادارية العليا قد جرى على أن طلب وقف التنفيذ يتعين أن يتم على ركنين أولهما : قيام الاستعجال بأن كان يترتب على التنفيذ نتائج يتعذر تداركها ، وثانيهما : يتصل بمبدأ المشروعية بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر على أسباب جديّة .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم ، ولأن توافر في طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ركن المشروعية ، الا أنه ينتفى بشأن ركن الاستعجال الأمر الذي يتعين معه القضاء برفض هذا الطلب والزام المدعين بمصروفاته .

### فلهذه الأسباب

نرى الحكم بقبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع بالغاء الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا الدائرة الثانية بجلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨ في الطعن رقمي ٢٣٢٨ و ٢٥١٠ لسنة ٢٩ ق . عليا وباحالة الطعن الى دائرة أخرى للفصل فيهما(★) .

---

(★) لم يصدر الحكم في هذه الدعوى حتى تاريخ الانتهاء من طبع هذا المؤلف .



★ صيغة حكم حديث صادر في دعوى بطلان أصلية بالطعن رقم ١٣٩ لسنة ٢٣ ق علنا وحكم فيه بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفض الدفع بعدم جواز الطعن لسابقة الفصل فيه وبطلان الحكم المطعون فيه

### مجلس الدولة المحكمة الإدارية العليا الدائرة الثالثة

بالجملة المنعقدة علنا برئاسة السيد الأستاذ/ محمد فؤاد عبد الرزاق الشبراوي  
نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس المحكمة  
وعضوية السادة الاساتذة/ رأفت محمد السيد يوسف وفاروق علي عبد القادر وكمال  
زكي عبد الرحمن التلمعي وعطية الله رسلان أحمد فرج المستشارين  
وحضور مفوض الدولة السيد الأستاذ/ رجب عبد الحكيم سليم المستشار المساعد  
والسيد/ رفعت عبد الغني سليمان السري  
مكتير المحكمة

### أصدرت الحكم الآتي .

في الطعن المقيد بالسجل العام برقم ١٣٩ لسنة ٢٣ القضائية المقام من السيدة/ .....  
الممثلة القانونية للشركة المتحدة للبوقيهات والمطاعم المسيحية ضد السيد/ محافظ المنوفية  
بصفته عن الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الأولى) بجلسة ١٩٨٦/٢/٨  
في الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٢١ القضائية المقام من الطاعنة ضد المطعون ضده .

### الاجراءات

في يوم الاثنين الموافق ١٩٨٦/١١/١٧ أودع الاستاذ/ ..... المحامي بصفته  
وكيلا عن السيدة/ ..... بصفتها الممثلة القانونية للشركة المتحدة للبوقيهات

(★) ننشر هذا الحكم كاملاً لاحتوائه على مبادئ قانونية هامة في التقدم ، والبطلان ، وأحكام  
النقض المتعلقة بعدم الصلاحية ، وأحكام المحكمة الإدارية العليا في هذا الشأن ، وذلك بالإضافة إلى  
لتقاعدة الهامة الواردة بالمادة (٢٧١) مراتب والتي تنص بأنه :  
بترتيب على نقض الحكم لإلغاء جميع الأحكام ، أي كانت الجهة التي أصدرتها والأعمال اللاحقة  
للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها - وإذا كان الحكم لم ينقض إلا من جزء منه بقي  
نافذا فيما يتعلق بالأجزاء الأخرى مالم تكن مترتبة على الجزء المنقوض .  
كما أوضح الحكم أن دعوى البطلان كما سبق لنا إيضاحه لا تنقيد بمواعيد رفع الدعوى أمام  
القضاء الإداري الواردة بالمادة ٤٤٤ من قانون المجلس ، وأن الحق في رفعها لا يسطر إلا بالتقدم  
الطويل عملاً بحكم المادة ٣٧٤ من القانون المدني ، وذلك عكس ما نقلت به هيئة مفوضي الدولة  
في الطعن الملل .

والمطاعم السياحية - مكرتارية المحكمة الادارية العليا تقرير الطعن المائل رقم ١٣٩ لسنة ٣٣ ق ضد السيد/ محافظ المنوفية في الحكم الصادر من تلك المحكمة بجلسته ١٩٨٦/٢/٨ في الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق عليا المقام من الشركة الطاعنة ضد المطعون ضده والذي قضى بقبول الطعنين المضمومين رقمي ٣٥٣ و ٨٦٥ لسنة ٣١ ق شكلا وفي موضوعهما برفض الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣١ ق والزام الشركة الطاعنة بمصروفاته ، وبإلغاء الحكم المطعون فيه بمقتضى الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق و بقبول الدعويين رقمي ٥٢٨٩ لسنة ٣٧ ق و ١٢٤٨ لسنة ٣٨ ق شكلا ورفضهما موضوعا والزام الشركة بمصروفات هذا الطعن .

وطلبت الطاعنة في ختام تقرير الطعن ، وللاسباب المبينه به ، الحكم باحالة هذا الطعن إلى دائرة أخرى لنظره مجددا لبطان الحكم المطعون فيه بطلانا مطلقا يتعلق بالنظام العام وللحكم فيه مجددا مع الزام المطعون ضده بالمصروفات شامله أتعاب المحاماة .

وبتاريخ / / ١٩٨ تم اعلان المطعون ضده بتقرير الطعن لدى هيئة قضايا الدولة .

وتم تحضير الطعن أمام هيئة مفوضى الدولة التي أعدت تقريراً بالرأى القانوني اقترحت فيه الحكم (أولا وبصفة أصلية) بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع ببطان الحكم المطعون فيه وباعادة الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق عليا الى المحكمة الادارية العليا للفصل فيه مجددا من دائرة أخرى مع ابقاء الفصل في المصروفات (ثانيا وبصفة احتياطية) بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد القانوني مع الزام الطاعنة بالمصروفات .

وبجلسته ١٩٨٩/٤/١٩ نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون وفيها قررت الدائرة اصدار الحكم بجلسته ١٩٨٩/٦/٧ مع التصريح بالاطلاع وتقديم مكررات لمن يشاء خلال ثلاثة أسابيع . وأثناء هذا الاجل وبتاريخ ١٩٨٩/٥/٢ أودعت الطاعنة مذكرة بدفاعها انتهت فيها الى التصميم على الطلبات الواردة بتقرير الطعن وذلك بعد أن أشارت في ختام مذكرته الى أن الحكم المطعون فيه بالطعن المائل - ببطلانه هذا قد فوت على الشركة الطاعنة درجة من درجات التقاضي بالمخالفة للمستور والقانون الذي جعل درجات التقاضي على مرحلتين وأن قضاء محكمة النقض قد أسقر على

أن مبدأ التفاضل على درجتين من المبادئ الاساسية للنظام القضائي وأن اخلال محكمة الاستئناف به أثره بطلان حكمها ولو لم يتمك الطاعن بإعادة القضية الى محكمة أول درجة (نقض جلسة ١٩٨٢/٦/٢ فى الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٥٠ ق) . كما أنه بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٠ وضعت هيئة قضايا الدولة مذكرة بدفاعها خلصت فيها الى طلب الحكم : (أصليا) بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد القانوني . و (احتياطيا) بعدم جواز نظر الطعن لمابقة الفصل فيه و (على سبيل الاحتياط الكلى) بعدم قبول الطعن لعدم توافر إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة ١٤٦ مرافعات مع الزام الطاعنة فى أى الحالات بالمصروفات والاعتاب عن الدرجتين . وبجلسة ١٩٨٩/٦/٧ قررت دائرة فحص الطعون احوالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا (الدائرة الثالثة) وحددت لنظره امامها جلسة ١٩٨٩/٦/٢٧ وتداول نظر الطعن بعد ذلك أمام المحكمة على النحو المبين بمحاضر الجلسات . وبتاريخ ١٩٨٩/١١/٨ أودعت الطاعنة مذكرة ثانية بدفاعها سمعت فيها على الطلبات الواردة بقرار الطعن بعد أن كررت من جديد أن هذه المنازعة أولى بها أن تعود الى محكمة القضاء الادارى حتى لا يجرم طرف الخصومة من احدى درجتى التفاضل لاسيما وأن محكمة القضاء الادارى لم تقل كلمتها فى الدعويين وإنما قضت بعدم جواز نظر الدعويين لمابقة الفصل فيهما أى لم تتعرض بشيء لموضوع الخصومة . وأخيرا وبجلسة ١٩٩٠/٢/٦ أودعت الطاعنة حافظة مستندات طويت على صوره رسمية من الحكم الذى أصدرته محكمة النقض بجلسة ١٩٨٩/١٢/١٧ والطعن رقم ٢٢١٦ لسنة ٥٣ ق لصالح الشركة وقد دونت الطاعنة على غلاف تلك الحافظة أن المنازعة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه قد اتصلت بقضاء مجلس الدولة بطريق الاحالة من محكمة استئناف طنطا وقد طعن فى حكم محكمة الاستئناف الذى أحال المنازعة الى محكمة القضاء الادارى أمام محكمة النقض فقضت بنقضه واختصاص المحاكم المدنية بنظر النزاع وأحالت القضية مرة أخرى الى محكمة استئناف طنطا ووفقا لنص المادة ٢٧١ من قانون المرافعات يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام أيا كانت الجهة التى أصدرتها والاعمال اللاحقة متى كان ذلك الحكم المنقوض أنسبا لها ومن ثم فإن حكم محكمة القضاء الادارى وحكم المحكمة الادارية العليا محل هذا الطعن قد انهار تماما بصور حكم محكمة النقض المشار اليه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات ، وبعد المداولة .

ومن حيث أنه عن شكل الطعن فانه من المسلم به أن المشرع حصر طرق الطعن في الاحكام ووضع لها آجالا محدده واجراءات معينة وأنه يتمتع بحث أسباب العوار التي قد تلحق بالاحكام الا عن طريق النظم منها بطرق الطعن المناسبة لها ، بحيث اذا كان الطعن غير جائز أو كان قد استغلق فلا سبيل لاهداز تلك الاحكام بدعوى بطلان أصلية وذلك تقديرا لحجية الاحكام باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها الا أنه استثناء من هذا الاصل العام وفي أحوال محدده قرر المشرع لصاحب الشأن الحق في رفع دعوى بطلان أصلية كجزاء على تحقق أى سبب من أسباب عدم الصلاحية الحتمية لهيئة المحكمة التي أصدرت الحكم محل هذه الدعوى ، الا أن المشرع لم يحدد ميعادا محددا لرفع هذه الدعوى ومن ثم فإن الحق في رفع تلك الدعوى يسقط بالتقادم الطويل المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ من القانون المدني وبناء على ما تقدم فإن الطعن العائلي يكون مقبولا شكلا . وبالتالي فإن الدفع المثار من هيئة قضائية الدولة بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد ميعاد الستين يوما المنصوص عليه في المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة يكون قائما على غير أساس من القانون جديرا بالرفض .

ومن حيث أنه عن الموضوع فإن وقائع الطعن تخلص - حسبما هو ثابت بالاوراق - في أنه بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢١ أقام الممثل القانوني للشركة العربية المتحدة للبونيفيات والمطاعم السليحية الدعوى رقم ٥٢٨٩ لسنة ٣٧ ق أمام محكمة القضاء الإداري (دائرة العقود الادارية والتعويضات) ضد محافظ المنوفية بطلب الحكم بقبول الدعوى شكلا وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر من المدعى عليه بانهاه عقد ايجار الشركة لبرج المنوفية وتسليمه لمن رسا عليه المزااد وفي الموضوع بانعدام هذا القرار وما يترتب عليه من آثار مع اللزام المدعى عليه بالمصروفات وأتعاب المحاماة .

وتداول نظر الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري على النحو التالي بمحاضر جلساتها وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعوى رقم ١٢٤٨ لسنة ٣٨ ق الى الدعوى

رقم ٢٨٩ ، لسنة ٣٧ ق للارتباط وليصدر فيهما حكم واحد ، قضت بجملة ١٩٨٥/١/٢٠ بعدم جواز نظر الدعوى لمسايق الفصل فيها .

وفي يوم الاربعاء الموافق ١٩٨٥/٢/٦ أودع الاستاذ/ ..... المحامي بصفته وكيلًا عن وكيل الممثلة القانونية للشركة العربية المتحدة لليوفيهات والمطاعم السياحية قلم كتاب المحكمة الادارية العليا تقريراً بالطعن قيد بجنولها تحت رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق ضد محافظ المنوفية في حكم محكمة للقضاء الادارى المبالغ الإشارة اليه .

وبجلسة ١٩٨٤/١٠/٢٣ عرض الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣١ ق عليا المقام من الشركة الطاعنة ضد المطعون ضده وآخرين على دائرة فحص الطعون بالدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا (دائرة منازعات الافراد والعقود الادارية والتعويضات) فقررت بجملة ١٩٨٥/٦/١٧ احالته الى دائرة فحص الطعون بالدائرة الثالثة للمحكمة الادارية العليا (دائرة الاصلاح الزراعي والعقود والتعويضات) لنظره بجملة ١٩٨٥/٧/٢٧ ، كما عرض الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق أيضا على دائرة فحص الطعون بالدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا بجملة ١٩٨٥/٤/٤ فقررت بجملة ١٩٨٥/٦/١٧ احالة هذا الطعن أيضا الى دائرة فحص الطعون بالدائرة الثالثة للمحكمة الادارية العليا .

وبجلسة ١٩٨٥/٧/٣ قررت دائرة فحص الطعون بالدائرة الثالثة للمحكمة الادارية العليا ضم الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق الى الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣١ ق ليصدر فيهما حكم واحد ، ثم قررت بجملة ١٩٨٥/٩/١٨ احالة الطعنين الى المحكمة الادارية العليا (الدائرة الثالثة) وحددت لنظرهما أمامها جلسة ١٩٨٥/١١/٥ وفي هذه الجلسة الاخيرة قررت المحكمة (الدائرة الثالثة) احالة الطعنين الى الدائرة الاولى للمحكمة الادارية (دائرة منازعات الافراد والهيئات والعقود والتعويضات) وحددت لنظرهما أمامها جلسة ١٩٨٥/١٢/١٤ وذلك بعد أن عاد الى الدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا اختصاصها بنظر الطعون الخاصة بالعقود الادارية والتعويضات .

وتداول نظر الطعنين رقمي ٢٥٣ لسنة ٣١ ق و ٨٦٥ لسنة ٣١ ق أمام الدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا على النحو للتأيت بمحاضر جلساتها . وبجلسة ١٩٨٦/٢/٨ أصدرت المحكمة حكمها المشار اليه بصدر هذا الحكم .

ومن حيث أن الطاعنة تنعى على حكم المحكمة الادارية العليا سالف الذكر

بالبطلان بناء على ما عرضته من أسباب بتقرير الطعن حاصلها بطلان الحكم المطعون فيه بطلاناً مطلقاً يخلق بالنظام العام اعمالاً للمواد ١٤٦/٥ و ١٤٧ و ١٥٠ من قانون المرافعات والمادة ٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وحسبما استقر قضاء محكمة النقض المشار اليه بتقرير الطعن . وذلك أن الثابت من الاطلاع على الحكم الذى أصدرته المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق أن السيد الأستاذ المستشار/ محمد المهدي المليحي كان عضواً فى الدائرة التى أصدرت ذلك الحكم (عضو اليمين الاول فيها) وذلك على الرغم من سابقة تنحيه عن نظر الدعويين رقمى ٥٢٨٩ و ١٢٤٨ لسنة ٣٨ ق (محل الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق المذكور) أمام محكمة القضاء الادارى وسابقة حكمه على نفسه بعدم الصلاحية لنظر تلك الدعويين - فان الحكم الذى أصدرته المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق المشار اليه آنفاً يكون قد وقع باطلاً وخلصت الطاعنة فى تقرير طعنها الى طلب الحكم ببطلان الحكم المذكور والغائه واحالة الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق لنظره أمام دائرة أخرى غير تلك التى أصدرت الحكم الباطل والفصل فى ذلك الطعن من جديد .

ومن حيث أنه باستعراض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية يتبين أن المادة ١٤٦ منه تنص على أنه يكون للقاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم فى الاحوال الآتية :

١ - ..... ٢ - ..... ٣ - ..... ٤ - ..... ٥ - إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم فى الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدى شهادة فيها .

كما تنص المادة ١٤٧ من القانون المذكور على أنه يقع باطلاً عمل القاضى أو قضاؤه فى الاحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم .

وإذا وقع هذا البطلان فى حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها الغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى .

ومن حيث أن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن الحكم القضائى متى صدر صحيحاً يظل منتجاً آثاره فيمنع بحث أسباب العوار التى تلحقه الا عن طريق النظم

منها بطرق الطعن المناسبة ، ولا سبيل لاهتار هذه الاحكام بدعوى بطلان أصلية أو الدفع به فى دعوى أخرى . ومن المعلوم به استثناء من هذا الأصل العام فى بعض الصور القول بإمكان رفع بطلان أصلية أو الدفع بذلك ، اذا تجرد الحكم من أركانه الأساسية بحيث يشوبه عيب جوهري جسيم يصيب كيانه ويفقده صفته كحكم ويحول دون اعتباره موجودا منذ صدوره فلا يستند القاضى سلطته ولا يترتب الحكم حجية الأمر المقضى ولا يرد عليه التصحيح لأن المدعوم لا يمكن رأب صدعه . ( محكمة النقض فى الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٤ - مجموعة المكتب الفنى فى خمسين عاما - الجزء الأول - المجلد الثالث - مبدأ ١٤٩٨ - صفحة ٣٥٧٧ ) .

ومن حيث أن المحكمة الادارية العليا قد استقر قضاؤها أيضا على أنه ولئن كانت أحكام المحكمة الادارية العليا خاتمة المطاف فيما يمرض من أفضية على القضاء الادارى ومن ثم لا تقبل الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن - شأنها فى ذلك شأن الاحكام الصادرة من محكمة النقض - واذا كان الشارع قد أجاز للخصم أن يطلب الى محكمة النقض الغاء الحكم الصادر منها اذ قام بأحد اعضاء الهيئة التى أصدرته سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها فى المادة ١٤٦ من قانون المرافعات وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى فإن مثل هذه الوسيلة ينبغي إتاحتها للخصم اذا ما وقع البطلان فى حكم المحكمة الادارية العليا لذلت العيب وذلك لوحدة العلة التى تقوم على حكمة جوهريّة من توفير طمأننة أساسية لتطمين المتقاضين وصون سمعة القضاء .

ومن حيث أنه على هدى ملتزم واذا كان الثابت من الاوراق فى الطعن المائل أن الطاعن مقيم أن أقام الدعوى رقم ٥٦٨٦ لسنة ٣٧ ق أمام محكمة القضاء الادارى (دائرة العقود الادارية والتعويضات) وتحدد نظرها أمام هذه الدائرة جلسة ١٩٨٢/٩/٢٥ م وتداول نظرها بعد ذلك أمامها على النحو المبين بمحاضر جلساتها ، وبجلسة ١٩٨٤/١/٢٦ قررت الدائرة برئاسة السيد الاستاذ المستشار/ محمد المهدى المليحي عرض الدعوى على السيد المستشار/ نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة القضاء لاحتالتها الى دائرة أخرى لوجود مانع لدى الدائرة من الفصل فيها ، وبناء على ذلك أحييت الدعوى الى دائرة أخرى من نواتر محكمة

القضاء الإداري وتداول نظرها أمامها إلى أن قضت بجلسته ١٩٨٥/١/٢٠ بعدم جواز نظر الدعوى (الدعويين المضمومتين رقمي ٥٢٨٦ لسنة ٣٧ ق و ١٢٤٨ لسنة ٣٨ ق) لمبق الفصل فيهما وذلك على النحو المالك بيانة تفصيلا .

ولما كان التالبت من الاوراق أن حكم محكمة القضاء الإداري مالك الذكر كان محل الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق عليا المشار اليه آنفا . واذا كان يبين من الاطلاع على الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بجلسته ١٩٨٦/٢/٨ فى الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ مالك الذكر أن السيد الامتاذ المستشار/ محمد المهدي المليحي كان عضوا فى دائرة منازعات الافراد والعقود الادارية والتعويضات التى أصدرت ذلك الحكم ومن ثم يكون قد قام بالسيد الامتاذ المستشار/ محمد المهدي المليحي سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل فى الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق عليا لمبق تنحية عن نظر الدعوى رقم ٥٢٨٩ لسنة ٣٧ قضاء ادارى محل الطعن المذكور .

ومن حيث أنه ولئن كانت أسباب عدم الصلاحية سواء نتيجة ظروف عدم الصلاحية الحتمية أو نتيجة ظروف عدم الصلاحية التقديرية ، والمنصوص عليها سواء فى قانون السلطة القضائية أو فكتون المرافعات كلها تعتبر أسباب حتمية لا تتجاوز شخص العضو الذى قام به سبب عدم الصلاحية ، ولا تمتد الى أعضاء المحكمة الآخرين - فكل أسباب عدم الصلاحية شخصية الا أن التالبت أن دائرة العقود الادارية والتعويضات بمحكمة القضاء الإداري برئاسة السيد الامتاذ المستشار/ محمد المهدي المليحي قررت بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٤/١/٢٢ وجود مانع . لرد الدائرة من الفصل فى الدعوى . الا أنها لم تسبب قرارها هذا ، فقد خلا محضر الجلسة من أية اشارة الى المانع الذى قام لدى هذه الدائرة وحال بينها وبين صلاحيتها للفصل فى تلك الدعوى ، كما لم يتضمن محضر الجلسة أيضا أسماء أى من السادة اعضاء الدائرة الذين قام بهم سبب عدم الصلاحية ومن ثم فان المانع الذى قام لدى الدائرة يشمل والحالة هذه جميع السادة المستشارين الاعضاء بها .

ومن حيث أنه ترتيبا على ماتقدم فانه يكون قد قام فى أحد السادة المستشارين الذين شاركوا فى الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق وهو السيد الامتاذ المستشار/ محمد المهدي المليحي سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل فى ذلك الطعن الأمر الذى يتعين معه القضاء ببطلان ذلك الحكم .



ومن حيث أنه عن الدفع المشار من هيئة قضايا الدولة بعدم جواز نظر الطعن لم سابقة الفصل فيه تأسيسا على أن رفض الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣١ ق أدى الى إلغاء الحكم المطعون فيه بالطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق وقد حاز كل منهما قوة الشيء المحكوم فيه وأن التعرض لأى منهما منفردا يتعارض وحجية الشيء المحكوم فيه فإن هذا القول مردود بأن الثابت من الاوراق كما سلف البيان تفصيلا أن الطعن المائل هو فى حقيقة الأمر دعوى بطلان أصلية ولما كانت الشركة الطاعنة لم يسبق لها أن - مثل هذه الدعوى أعلم القضاء الادارى ضد نفس الخصم - ~~السبب ومن ثم فإن حجية الأمر المقضي منه~~ علما فى المادة ١٠١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بالصدار قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية تعد منتقاة فى هذه الحالة ويكون الدفع بعدم جواز نظر الطعن لم سابقة الفصل فيه وبالتالي قائما على غير أساس من القانون خلیفا بالرفض .

ومن حيث أنه عن طلب الشركة الطاعنة اعادة المنازعة الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها حتى لا يحرم طرفا الخصومة من احدى درجتى التقاضى لاسيما وأن تلك المحكمة لم تقل كلمتها فى للدعويين وانما قضت بعدم جواز نظر الدعويين لم سابقة الفصل فيهما أى أنها لم تتعرض بشيء لموضوع الخصومة - فإن هذا القول مردود بأنه لما كان الثابت من الاوراق أن المنازعة صالحة للفصل فيها من الناحية الموضوعية وأنه طبقا لما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا يكون لهذه المحكمة سلطة الفصل فى النزاع دون ثمة ما يدعوى الى اعادته الى محكمة أول درجة للصادر منها الحكم المقضى بالغائه .

ومن حيث أنه عن اعادة الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق عليا الى المحكمة الادارية العليا للفصل فيه مجددا من دائرة أخرى مع ابقاء الفصل فى المصروفات فإنه لما كانت هذه الدائرة الثالثة من نواتر المحكمة الادارية العليا هى المختصة حاليا بنظر الطعون فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى فى مجال العقود الادارية ومن ثم فإنها تكون هى المختصة دون غيرها بالفصل فى الطعن المذكور وتحدد نظرته أمامها جملة ١٩٩٠/٥/١٥ ولا يغير من ذلك ما تثيره الشركة الطاعنة من أنه بصور حكم محكمة النقض فى الطعن رقم ٢٢١٦ لسنة ٥٣ ق المشار اليه أنفا لصالحها فإن حكم محكمة القضاء الادارى وحكم المحكمة الادارية العليا محل الطعن المائل يكونان قد انتهارا تماما بصور ذلك الحكم هذا بنص المادة ١/٢٧١ من قانون ٢٣٥

المرافعات والتي تقضى بأنه يترتب على نقض الحكم الغاء جميع الاحكام أيا كانت  
الجهة التي أصدرتها والاعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا  
لهاء هذا القول من جانب الشركة الطاعنة مردود بأن ما انتهى اليه حكم محكمة النقض  
سالف الذكر بشأن تحديد الطبيعة القانونية للعقد محل النزاع واعتباره عقدا مدنيا وليس  
عقدا اداريا ومن ثم يختص القضاء المدني بنظر المنازعات الناشئة عنه ، هذا الحكم  
لا يقيد القضاء الادارى هذا فضلا من أن الاحالة قد تمت وفقا للمادة ١١٠ من قانون  
المرافعات ومن ثم ~~لا~~ القضاء الادارى مختصا بنظر الدعوى ..

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفض الدفع بعدم جواز نظر  
الطعن لسابقة الفصل فيه وببطلان الحكم المطعون فيه وحددت جلسة ١٩٩٠/٥/١٥  
لنظر الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ١٩٩٠ ~~لحق~~ عليها وأبقت الفصل في المصروفات .  
صدر هذا الحكم وتلى علناً بجملة الثلاثاء ٧ رمضان سنة ١٤١٠ هـ الموافق من  
ابريل سنة ١٩٩٠ .

رئيس المحكمة .

سكرتير المحكمة

## **الفصل السادس**

### **صیغ دعاوى متنوعة**

ونعرض هذا الموضوع على النحو التالى :

(أولاً) : صیفة دعوى تعویض ناتجة عن المسئولية المنبئة الناتجة عن عدم تنفيذ أحكام القضاء الإدارى ، وصیفة الاعلان المتعلق بها .

(ثانياً) : صیفة دفع بعدم دستورية تشريع معين أمام القضاء الإدارى .

(ثالثاً) : صیفة طلب تفسير حكم صادر من القضاء الإدارى .

(رابعاً) : صیفة دعوى بطلب الحكم بالطلبات التى أغفلتها المحكمة . .

(أولاً) : صيغة دعوى تعويض ناتجة عن المسؤولية المدنية الناتجة عن عدم تنفيذ أحكام القضاء الإداري وصيغة الاعلان المتعلق بها .

تمهيد :

بادئ ذي بدء يجب أن تعطى الإدارة فسخة من الوقت لتتخذ فيها الاجراءات المناسبة لتنفيذ الحكم دون ماطلة أو تسويف<sup>(١)</sup> .

ويجب أن يتم التنفيذ طبقاً لأحكام قانون المرافعات<sup>(٢)</sup> - أما حالة امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم فيحق لصاحب الشأن الرجوع الى القضاء للطعن في امتناع الإدارة عن التنفيذ ، والمطالبة بالحقوق الناشئة عن الحكم كاملة ، وذلك فضلاً عن الادعاء المدني ، واتخاذ الاجراءات الجنائية المنصوص عليها بالمادة (١٢٣) عقوبات ضد جهة الإدارة الممتنعة عن التنفيذ ، وذلك فضلاً عن جواز محاكمة الموظف المسؤول تأديبياً بسبب امتناعه عن التنفيذ أو التراخي فيه مع امكان مطالبته بتعويض مناسب عن الاضرار الناجمة عن ذلك .

ويعد هذا التمهيد نتناول الموضوع على النحو التالي :

( ١ ) : الطعن القضائي بسبب الامتناع عن التنفيذ :

إن امتناع جهة الإدارة عن تنفيذ الحكم الصادر من القضاء الإداري يعتبر بمثابة قرار سلبي يجوز لنزى الشأن الطعن فيه أمام المحكمة المختصة بمجلس الدولة<sup>(٣)</sup> .

أما في الأحوال التي لا يحتاج فيها للتنفيذ الى اصدار قرار إداري كإزالة بعض العقبات المادية ، أو استحقاق المبالغ المحددة في الحكم ، فالغالب أنها تنشئ قرار سلبي بالامتناع ، ويمكن أن يترتب على ذلك اقلمة دعوى بالتعويض أو تسوية الحقوق المترتبة على الحكم إذا كان المحكوم له موظفاً .

---

(١) محكمة القضاء الإداري في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٧ من ١١ ق .

(٢) تراجع المواد ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ بقانون المرافعات والورادة بالتفصيل الثالث المتعلق بتنفيذ الأحكام والقرارات مع مراعاة عمل الملائمة اللازمة بين أحكام هذه المواد وطبيعة المنازعات الإدارية التي تقضى بأن الطعن لا يوقف التنفيذ إلا إذا حكم بالإيقاف من محكمة الطعن (راجع المادة (٥٠) من قانون المجلس) .

(٣) محكمة القضاء الإداري في ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٠ من ٤ ق .

ويلاحظ أن إجراءات الطعن تخضع للقواعد العامة بشأن التظلم إلى جهة الإدارة قبل رفع الدعوى .

وجدير بالذكر أنه إذا قامت الإدارة بتنفيذ الحكم تنفيذاً ناقصاً أو مشوهاً أو صورياً ، فإنه يحق للمتضرر الطعن في قرار التنفيذ الناقص أمام المحكمة المختصة بمجلس الدولة .

## (٢) المسؤولية المدنية عن عدم التنفيذ :

إن الامتناع عن تنفيذ الحكم أو تنفيذه تنفيذاً خاطئاً من الأسباب التي توجب المسؤولية المدنية ، ويتم ذلك بالادعاء مدنياً ضد الموظف المسئول في حالة ارتكابه خطأ شخصياً متى توافرت الشروط القانونية اللازمة لتحريك هذه الدعوى ، فيشترط توافر شروط الخطأ الشخصى طبقاً للمعايير المحددة لذلك ، كما يشترط توافر ما تقضى به المادة (١٦٣) من القانون المدني والتي تتطلب توافر الخطأ والضرر ورابطة السببية ، كما لا تتجوز جهة الإدارة من المسؤولية على أساس مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه متى توافرت الشروط القانونية في هذا الشأن وطبقاً لحكم المادة (١٧٤) من القانون المدني<sup>(١)</sup> . وسبق لنا الإشارة إلى هذا الموضوع تفصيلاً ويلاحظ أن الخطأ الموجب للمسؤولية عن الامتناع عن تنفيذ الأحكام يتناول كلا من الفعل السلبي ، والفعل الإيجابي ، وينصرف إلى مجرد الإهمال أو الفعل العمد<sup>(٢)</sup> .

وقد بينت محكمة القضاء الإداري أن الخطأ الذي يمكن أن ترتكبه الإدارة يمكن أن يكون في عيب الشكل ، أو عدم الاختصاص ، أو مخالفة القانون ، أو الإحراق بالمنطقة ، أو إساءة استعمال السلطة<sup>(٣)</sup> .

---

(١) جاء بالمادة (١٧٤) من القانون المدني مايلي :

(١) يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ، متى كان واقفاً منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها .

(٢) وتقوم رابطة التبعية ، ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه ، متى كانت له عليه سلطة فعلية في رعايته وفي توجيهه .

(٢) محكمة القضاء الإداري في ٢٠ ديسمبر ١٩٥٦ م ١١ ق .

(٣) محكمة القضاء الإداري بطلت الحكم السابق .

### (٣) الصيغة (صيغة عملية بوشرت بمعرفة المؤلف) :

بخصوص عريضة الدعوى المدنية بطلب التعويض .

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ المستشار/ رئيس محكمة القضاء الإداري «دائرة العقود» .

مقدمه لميادنتكم الدكتور/ خميس السيد اسماعيل المحامي بالنقض وكيل الاستاذة/  
وفاء فاضل المدير العام بجهاز التلفزيون العربى والمصرية الجنسية والمسلمة الديانة  
وموطنها المختار مكتبه للكاتن برقم/ ٤ شارع ١٦٣ بحدائق المعادى بخلف مستشفى  
القرات المسلحة .

#### ضد

(١) الأستاذ/ رئيس مجلس أمناء اتحاد الاذاعة والتلفزيون بصفته .

(٢) الأستاذ/ ..... رئيس الادارة المركزية للشئون القانونية باتحاد الاذاعة  
والتلفزيون والممنول عن تنفيذ الاحكام القضائية بصفته .

ويطلبان بمقر عملهما بمبنى الاذاعة والتلفزيون بكورنيش النيل بقسم  
بولاق .

#### الموضوع

توجد الموضوع فيما يلى :

(أولاً) : تطالب المدعية بتعويض مؤقت قدره ١٠١ جنيه نتيجة عدم تنفيذ الحكم  
الصادر لها من محكمة القضاء الإداري «دائرة الجزاءات والقرقيات» فى  
١٩٨٨/١١/١٧ فى الدعوى ٣٧١٥ لسنة ٣٧ ق والذى قضى بميلى :

«حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بإلغاء القرار رقم (٢٥)  
لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من تخطى المدعية فى التعيين فى وظيفة مدير عام  
البرامج الرياضية مع ما يترتب على ذلك من آثار وألزمت الجهة الادارية  
المصروفات» .

(ثانياً) : قامت الطالبة باعلان صورة الحكم الى الاستاذ/ رئيس مجلس أمناء اتحاد  
الاذاعة والتلفزيون، واستلمه واستلم صورته الموظف المختص فى  
١٩٨٨/١٢/٢٠ م .

(ثالثاً) : استمرت المطالبة فى متابعة الاتصال بالمختصين لتنفيذ الحكم غير أن  
المعلن اليه الثانى لم يستجب ، وعمد الى التصريف فى التنفيذ ، بل وهدد المطالبة بأنها  
إذا استمرت فى تنفيذ الحكم فإنه سيعمل على نقلها الى مكان لا يرضاه .  
وقد أثبتت المطالبة هذا التهديد بمنكرة قامت برفعها الى رئيس أمناء اتحاد الاذاعة  
والتليفزيون .

(رابعاً) : ازاء هذا التحدى المافر المشوب بساءة استعمال السلطة قامت المطالبة  
بانذار المختصين بانذار على يد محضر وطلبت تنفيذ الحكم فى نطاق المهلة  
القانونية .

(خامساً) : أصر المدعى عليه على عدم تنفيذ الحكم راكباً متن الشطط وساءة  
استعمال السلطة ، ومنتكراً للحكم المشمول بالصيغة التنفيذية وبحجية الاحكام  
الصادرة من مجلس الدولة .

(سادساً) : تقيم المطالبة حقها بالتعويض على خطأ المدعى عليهما والضرر  
المادى والأببى الذى لحقها بسبب هذا الضرر ورابطة السببية بين الخطأ والضرر  
ونذلك طبقاً لحكم المادة (١٦٣) من القانون المدنى .

كما تتمسك بحكم محكمة القضاء الإدارى حيث يقول :

«ان اصرار الوزير على عدم تنفيذ الحكم ينطوى على مخالفة لقوة الشيء  
المقضى هو خطأ يستوجب مسئوليته عن التعويض المطالب به ولا يدفع عن هذه  
المسئولية أو ينفي الدوافع الشخصية لنيه أو قوله بأنه ينبغي ... وأن تحقيق  
ذلك لا يصح أن يكون عن طريق أعمال غير مشروعة» .

(محكمة القضاء الإدارى فى حكمها الصادر فى ١٩٥٠/٩/٢٩ مشار الى الحكم بمؤلفها/ قضاء مجلس  
الدولة وإجراءات وصيغ المعاول الإدارية، ١٩٨٨/٢/٢٥ - ص ٤٦١) .

•• كذلك يعاقب بالحبس كل موظف عمومى استعمال سلطة وتوظيفه فى وقف  
تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو احكام القوانين واللوائح أو تأخير حصول  
الاموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو أية جهة  
مختصة .

(مادة ١٧٣ عقوبات) .

## ننذك

تلتزم الطالبة بعد الاطلاع على هذه العريضة وتحضيرها تحديد أقرب جلسة للحكم بطلباتها العادلة وهي :

(أولاً) : قبول دعوى التعويض شكلاً عن عدم تنفيذ الحكم الصادر للطالبة في الدعوى رقم ٣٧١٥ لسنة ٣٧ ق الصادر الحكم فيها بجلسة ١٧/١١/١٩٨٨ م .

(ثانياً) : الحكم للطالبة بتعويض مؤقت قدره (١٠١ جنيه) على سبيل التضامن بين المدعى عليهما الأول والثاني بسبب الخطأ المنسوب اليهما في عدم تنفيذ الحكم والضرر الذي لحق بالطالبة مع توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر ، وذلك فضلاً عن الاضرار الأدبية التي لحقت بالطالبة ، وما لحق بها من اهانة وتحقير بين أقرانها وزملائها بسبب عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالحها والذي قضى لها بالعمل الذي يتفق مع مؤهلاتها العلمية بالنسبة لوظيفة مديرة عام البرامج الرياضية، حيث أنها تخرجت في كلية التربية الرياضية وحصلت على درجة الماجستير في البرامج الرياضية التليفزيونية بينما يدعى المدعى عليهما على غير سند من الواقع أو القانون بأنه يتعذر نقل الشاغل للوظيفة المحكوم بها للطالبة الى وظيفة أخرى من ذات درجتها لعدم استيفاء شروط الشغل ، ويقرر المدعى عليهما أنه لذلك لا يمكن تنفيذ الحكم ، أى أنهما يضعان العراقيل بمسوء نية في عدم تنفيذ الحكم ويمتنعان صراحة عن تنفيذه ، بالرغم من عدم توافر مطالب التأهيل اللازمة لشغل الوظيفة بالنسبة للمدعى عليه حيث أنه حاصل فقط على ليسانس الآداب .

وتحتفظ الطالبة باستكمال دفاعها وإيداع مستنداتها أثناء تداول الدعوى .

وكيل الطالبة

دكتور/ خميس السيد اسماعيل

المحامى بالتقضى ،



## اعلان بعريضة الدعوى (★)

أنه فى يوم الموافق / ١٩٨٩ الساعة

بناء على طلب الأستاذ/ وفاة أحمد فاضل المدير العام بجهاز التلفزيون العربى والمصرية الجنسية والمسلمة الديانة وموطنها المختار مكتب الأستاذ الدكتور/ خميس السيد اسماعيل المحامى بالنقض والكائن مكتبه برقم/ ٤ شارع ١٦٣ بحللق المعادى بخلف مستشفى القوات المسلحة .

أنا/...محضر محكمة .... قد انتقلت فى تاريخه أعلاه وأعلنت كلا من :

(١) الأستاذ/ رئيس مجلس أمناء اتحاد الاذاعة والتلفزيون بصفته .

(٢) الأستاذ/ ..... رئيس الادارة المركزية للشئون القانونية باتحاد الاذاعة والتلفزيون والمسئول عن تنفيذ الاحكام القضائية بصفته ويطعن بمقر عملهما بمبنى الاذاعة والتلفزيون بكورنيش النيل بقسم بولاق مخاطبا مع :

وقد أعلنت المعلن اليهما بصورة من هذه العريضة للملم بما جاء بها .

ولأجل .

---

(★) يلاحظ أنه فى حالة إعلان أصل صحيفة الدعوى بمصرى حكم المادة (٨٥) مرافعات . وجدير بالإحاطة أنه إذا تبين للمحكمة عند غياب المدعى عليه بطلان إعلان تكليفه بالحضور وجب عليها تأجيل القضية إلى جلسة تالية يمد إعلانه بها بواسطة خصمه ، ولا يمتد إلا بتاريخ الإعلان الصحيح .

وجدير بالذكر أن إعلان أصل الصحيفة ليس له أثر رجعى ، فلا ينتج الإعلان الجديد أثره إلا من تاريخ إعلانه صحيحا (راجع الاستاذ محمد كمال عبد العزيز بتقنين المرافعات ص ٢٢٨) .

(ثانياً) : صيغة دفع بعدم دستورية تشريع معين أمام محكمة القضاء الإداري  
السيد الأستاذ المستشار ورئيس محكمة القضاء الإداري .  
مقدمه لميادنتكم السيد/ ..... ومحلله المختار مكتب ..... المحامي والكائن  
برقم..... بمدينة ..... محافظة..... .

### شـد

- ١ - السيد/ رئيس مجلس الشعب ..... بصفته .
  - ٢ - السيد/ وزير العدل ..... بصفته .
- ويعلنان بهيئة قضائيا . الدولة .

### الموضوع

اولا : نظم الدستور اختصاص مجلس الشعب بـ ..... طبقا للمواد ..... من  
الدستور .

ثانيا : تصدى المجلس باصدار التشريع المتعلق بـ .... جاء مخالفا للدستور  
ومتعارضا مع أحكامه ، ولذا فهو قانون غير دستوري ومخالف لقاعدة التدرج الهرمي  
للقواعد القانونية التي تقضي بعدم مخالفة التشريع للدستور .

★ في سنة ١٩٧٩ صدر قانون المحكمة الدستورية العليا ونصت المادة (٢٩) من هذا القانون  
على أن تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي :  
(أ) اذا تراهى لاحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر إحدى الدعاوى  
عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم الفصل في النزاع أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق  
بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .  
(ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص  
القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر  
الدعوى وحددت لمن أثار الدفع مهلا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة  
الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد أعبر الدفع كأن لم يكن .  
وقد نص القانون كذلك بالمادة (٣٠) منه على وجوب تضمين القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة  
الدستورية العليا ، أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها لحكم المادة السابقة بيان النص للتشريع  
المطعون بعدم دستوريته ، والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة .  
كذلك نصت المادة (٣١) من القانون على أنه يجوز : فكل ذي شأن أن يطلب من المحكمة  
الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى في الحالة المشار اليها في البند ثانيا من  
المادة (٢٥) ، ويجب أن يبين في الطلب موضوع النزاع وجهان للقضاء التي نظرتة وما اتخذته  
كل منهما في شأنه ، ويترتب على ما تقدم الطلب وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه .

ثالثاً : ان مايجعل هذا التشريع غير دستورى ، أنه فى حقيقة الامر يتضمن فى حقيقته الموضوعية تصرف فردى ، وليس قاعدة تنظيمية عامة ، وذلك فلا يمكن اعتباره ذى طبيعة تشريعية على الاطلاق .

رابعاً : تضاف الاسباب الاخرى المتصلة بموضوع الدعوى وهى : .....

### لذلك

يرجى من عدالة الهيئة الموقرة تحديد أقرب جلسة للحكم فى طلبات المدعى وهى :

أولاً : قبول الدعوى شكلاً .

ثانياً : إيقاف تنفيذ القرار رقم ..... الصادر فى ..... بشأن .....

ثالثاً : إحالة الطعن بعدم دستورية التشريع الذى استند اليه القرار المطعون فيه الى المحكمة الدستورية العليا للاسباب الواردة بهذا الدفع .

رابعاً : وفى الموضوع الفاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من .... وكل ماينترتب على ذلك من اثار مع الزام المدعى عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

---

- وتصل المحكمة من تلقاء نفسها فى جميع المسائل الفرعية (مادة ٤٧) وتعتبر أحكامها وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن (مادة ٤٨) .  
كذلك فان أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية ، وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة وتشر الأحكام والقرارات المشار اليها فى الفقرة السابقة بالجريدة الرسمية ويغير مصروفات خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدورها .  
ويترب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم .

وبخلاصة القول أن المحكمة تختص بالرقابة اء ضمنية على دستورية القوانين والوائح ، والفصل فى تنازع الاختصاص الاجباى ، والسلبى ، كما تختص بالمنازعات التى تثار بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ، فضلاً عن تفسير نصوص القوانين جميعاً سبق بيانه .  
ولا يورنا القول بأنه يجوز للمحكمة فى جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يعرض لها بعباسية ممارسة اختصاصاتها ويصل بالنزاع المعروض عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة بتحضير الدعاوى للدستورية .

(ثالثاً) : صيغة طلب تفسير حكم صادر من  
القضاء الإداري<sup>(١)</sup>

السيد الأستاذ المستشار/ رئيس (المحكمة المختصة) :

تحية طيبة وبعد :

مقدمة لميادنتكم ..... المصرى الجنسية والمقيم بـ ..... ومهنته .....  
وموطنه المختار مكتب الأستاذ/ ..... المحامى والكائن مكتبه بـ .....

**الموضوع**

بتاريخ / / ١٩ أصدرت الهيئة الموقرة حكمها فى القضية  
رقم ..... لسنة ..... وقضت فى حكمها بما يلى : (ينكر المنطوق والأسباب  
الجوهرية المرتبطة به) ويعلن هذا الحكم الى المحكوم ضده ادعى أن الحكم صادر  
بتعريض قدره ١٠٠ جنيه فقط على سند من أن الحكم قضى بذلك .

وحيث أن الطالب طلب فى عريضة الدعوى الحكم بتعويض مؤقت قدره ١٠١  
جنيه حسيما هو ثابت بعريضة الدعوى وبالمذكرات .

وحيث أنه بمطالبة أسباب الحكم وحيثياته يبين أنه استهدف الحكم بتعويض مؤقت  
قدره ١٠١ جنيه وليس تعويضاً نهائياً قدره مائة جنيه .

فإن الطالب يتقدم بهذا الطلب لتفسير صحة ما جاء بالحكم<sup>(٢)</sup> .

---

(١) تنص المادة (١٩٢) من قانون المرافعات على ما يلى :

«يجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التى أصدرت الحكم تفسير ما وقع فى منطوقه من غموض  
أو ابهام ويقدم الطالب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى ، ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متعماً من  
كل الوجهه للحكم الذى يفسره ، ويسرى عليه مايسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق  
الطعن العادية وغير العادية ، وذلك بالنسبة للقضاء العادى .

ويقدم هذا الطلب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بالإجراءات المعتادة حسيما سبق بيانه .

(٢) هذه الصيغة تتعلق أيضا بالدعوى الرقيمة ٢٨٢٣ سالفة البيان وبوشرت بمعرفتنا (مؤلفنا  
القضاء مجلس الدولة مرجع سابق ص ٤٨٤) .

\* لايجوز للمحكمة وهى تنظر طلب التفسير أن تعرض من جديد لوقف تنفيذ الحكم المطلوب  
تفسيره .

### الفصل

يلتمس الطالب تحديد أقرب جلسة لنظر هذا الطلب وإعلان المحكوم ضده  
السيد/ ..... ليعلم الحكم بطلبته وهي :  
(أولاً) : قبول الطلب شكلاً .

(ثانياً) : وفي الموضوع الحكم للطالب بتعويض مؤقت قدره ١٠١,٠ جنيه  
والمصروفات ومقابل أتعاب المعاماة وحفظ كافة الحقوق الأخرى للطالب .

وكيل الطالب  
توقيع .....  
المحامى

★ ★ ★

(رابعاً) : صيغة دعوى يطلب الحكم بالطلبات التى أغفلتها  
المحكمة<sup>(١)</sup>

أنه فى يوم ..... الموافق / / ١٩ الساعة

بناء على طلب السيد/ ..... ومهنته ..... وجنسيته ..... ومقيم  
بـ ..... وموطنه المختار مكتب الأستاذ/ ..... المحامى والكائن مكتبه  
بـ ..... .

أنا/ ..... محضر محكمة ..... الجزئية قد انتقلت فى التاريخ المذكور  
أعلاه الى محل إقامة :

السيد/ ..... ومهنته ..... وجنسه 4 ..... ومقيم بـ ..... .

مخاطباً مع :

---

(١) تنص المادة (١٩٣) من قانون المرافعات على مايلى :

«إذا أغفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية جاز لسلعب الشأن أن يعلن خصمه  
بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه» .

## وأعلنته بالآتى

أقام الطالب دعوى ضد المعلن اليه أمام محكمة ..... وقيدت بجدولها  
برقم ..... لسنة ..... يطلب الحكم له بالطلبات التالية :

- ..... (أولاً)
- ..... (ثانياً)
- ..... (ثالثاً)
- ..... (رابعاً)

ويتاريخ / / ١٩ أصدرت المحكمة حكماً بالفصل فى الطلبين  
الأول والثانى وأغلقت الفصل فى الطلبين الثالث والرابع والتفتت عنهما رغماً عن  
ورودهما بصحيفة افتتاح الدعوى التى تنقيد المحكمة بنطاقها .

وحيث أنه يحق للطالب عملاً بنص المادة (١٩٣) مرافعات رفع دعوى أمام  
المحكمة نفسها للحكم فى الطلب التى أغلقتها دون التقيد بميعاد من مواعيد الطعن .

### لذلك

أنا المحضر مالف الذكر قد انتقلت الى محل اقامة المعلن اليه وأعلنته بصورة  
من هذا وكلفته بالحضور أمام محكمة ..... للكلنة بـ ..... بجلستها التى مستعقد  
علنا بها يوم ..... الموافق / / ١٩ السابعة الثامنة صباحاً لئسمع  
الحكم بالزامه بـ ..... مع المصروفات وأتعاب المحاماة عن الدرجتين وذلك بحكم  
مشمول بالنفاذ المعجل ويدون كقالة .

ولاجل :

---

★ تنص المادة ١٩٣ من مرافعات على مايلى :

«إذا أغلقت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية جاز لاصحاب الشأن أن يعن خصمه  
بصحيفة للحضور أمامها لتظر هذا الطلب والحكم فيه .

## بسم الله الرحمن الرحيم

### الخاصة

★ ★ تناولنا في تقديم هذا المؤلف أهمية القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ واشكالاته بسبب كثرة المنازعات الادارية وتدققها والحاجة الملحة الى وقف تنفيذ بعض القرارات الادارية المشوبة بمخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله أو تلك المشوبة باساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من الأسباب المتعلقة بعدم المشروعية سواء أكانت شكلية أو موضوعية .

★ ★ وجدير بالذكر أن سلطة وقف تنفيذ القرار الادارى مشتقة من سلطة الالغاء ، وهى فرع منها مرددا الى الرقابة القانونية التى يسلطها القضاء الادارى على القرار على أساس وزنه بميزان مناطه المشروعية ، فلا يوقف تنفيذ القرار الا اذا توافرت أسباب إيقافه ، ونعنى بها أركان الاستعجال ، والجدية ، والمشروعية ، بحيث يكون ادعاء الطالب قائما بحسب الظاهر من الأوراق على ترجيح الغاء القرار المطلوب إيقافه دون مساس بأصل الحق المتنازع عليه ، والذي يظل قائما بتناضل فيه الخصوم عند عرض الشك الموضوعى ، ويقضى القاضى فى طلب الايقاف بما يستظهره من ظاهر الأوراق دون أن يغوص فى أصل الحق المتنازع عليه الا بالقدر الذى يساعده على تفهم الدعوى ، ويجب ضرورة توافر للشرط الشكلى المتعلق بإبداء طلب الايقاف فى صحيفة الدعوى ملازما للشك الموضوعى المتعلق بالالغاء .

★ ★ وبهذه المناسبة ذهبت المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ١٣ ق فى ١١/١١/١٩٦٨ الى حق القاضى فى الكشف عن النية الحقيقية التى قصدتها المدعى من دعواه فاذا كانت نيته تتجه الى طلبى الايقاف والالغاء بخليل قيام المدعى بأداء الرسم المستحق عن الطلبين فانه يستشف من ذلك أن المدعى يستهدف طلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف القرار والغائه .

★ ★ ويلاحظ أن الحكم الصادر بوقف التنفيذ هو حكم وقى لا يقيد المحكمة عند نظر موضوع الالغاء غير أنه فى ذات الوقت حكم قطعى يمكن الطعن فيه أمام محكمة الطعن المختصة متى توافرت الأسباب ، ومن ناحية أخرى فهو قابل للتنفيذ طبقا لقاعدة مبدأ الأثر غير الواقف للطعن المعمول به بالنسبة للأحكام التى يصدرها مجلس الدولة بهيئة قضائية .

ويمثل هذا المبدأ في قابلية الحكم الإداري للتنفيذ سواء كان صادر في الشق المستعجل أو الشق الموضوعي رغم الطعن عليه مالم يطلب إيقاف تنفيذه ويقضى بذلك فعلا ، فنظام الأثر غير الواقف في القانون الإداري يعتبر مبدأ عاما يترتب عليه اكتساب الحكم قوته التنفيذية منذ صدوره شأنه في ذلك شأن حجبيته ، وتقرر هذا المبدأ أمام القضاء الإداري الفرنسي منذ مرسوم ٢٢ يوليو سنة ١٨٠٦ ، وقد أخذ قانون مجلس الدولة الحالي رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بهذا المبدأ بالمادة ٥٠٠ ، من هذا القانون .

وقد أوضحنا أن الأحكام التي يمكن تنفيذها هي أحكام الالتزام «jugements» «d.obligation ou de Condamnation» دون الأحكام التقديرية «jugement de claratoire» أو المنشئة .

وقد أوضحنا عدم اختصاص القضاء العادي بنظر اشكالات التنفيذ المتعلقة بالأحكام الإدارية فيما عدا بعض الاستثناءات كتلك التي يكون موضوعها التنفيذ على المال ملكية أو حيازة ، وبيننا المعوقات التي تحول دون التنفيذ وتنشأ بعد صدور الحكم ، ونكرنا أنها ليست نعيها على الحكم أو تخطئته له ، فمجال ذلك طرق الطعن التي يقررها القانون على سند من أن قاضي الاشكال لا يملك محاكمة الحكم المستشكل في تنفيذه ولا يملك تخطئته ولا تعييبه ، ولكن تصديه للاشكال يكون بسبب معوقات قانونية أو مادية تحول دون التنفيذ أو تعوقه مثل تغير الأوضاع والمراكز القانونية التي نشأت بعد صدور الحكم المستشكل في تنفيذه ، أو أن التنفيذ أصبح يرد على معدوم وذلك على سبيل المثال وليس الحصر .

ولذلك فقد رأينا أنه اذا كان سبب الاشكال حاصلا قبل صدور الحكم المستشكل في تنفيذه فإنه يكون قد إندرج ضمن وسائل الدفاع والدفع سواء دفع بها فعلا أو لم يدفع .

وبالنسبة للمنازعات الموضوعية في التنفيذ ، فنكرنا أنها تلك التي يطلب فيها الحكم بحسم النزاع في أصل الحق في حين أن المنازعة الوقتية هي التي يطلب فيها الحكم بإجراء وقتي لا يمس أصل الحق ، ونكرنا أن العبارة في ذلك بأخر طلبات الخصوم أمام محكمة أول درجة .

وتجدر الإشارة الى أن اختصاص القضاء الإداري باشكالات التنفيذ لم يكن مستقرا الا بعد أن أصبحت محكمة القضاء الإداري هي صاحبة الاختصاص في نظر اشكالات



التنفيذ التى تقام أمامها أو تلك التى تحال إليها من القضاء العادى لعدم الاختصاص  
الولاىى .

★ ★ ★

وبعد هذا العرض الموجز يحق لنا أن نسلط الضوء على بعض الملاحظات  
وأوجه القصور فيما يتعلق بقانون المجلس أو تلك المتعلقة بالاجراءات والنظم  
القائمة ، مع الاشارة الى وسائل اصلاحها وهى :

( أولا ) لم يأخذ المجلس حتى الآن بنظام قاضى التنفيذ المشار اليه بالمادة  
( ٢٧٥ ) من قانون المرافعات ، ونرى ضرورة ايجاد نظام بديل له .

( ثانيا ) بعض الملاحظات المتعلقة بالاجراءات التى تقوم بها هيئة مفوضى  
الدولة فى تحضير الدعوى وتهيتها للمرافعة :

بادئ ذى بدء فان الشق المتعلق بالطلب المستعجل يعرض مباشرة على الدائرة  
المختصة بالحكم فيه ، فاذا قيلته شكلا وموضوعا فلا تقوم هيئة مفوضى الدولة  
بتحضيره ، ويكون إختصاصها مقصورا على تحضير الشق الموضوعى المتعلق  
بطلب الالفاء وذلك اعمالا لنص المادة السابعة والعشرين من قانون مجلس الدولة  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي تقول :

تتولى هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى وتهيتها للمرافعة ولمفوضى  
الدولة فى سبيل تهية الدعوى الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن للحصول  
على ما يكون لازما من بيانات وأوراق وأن يأمر باستدعاء ذوى الشأن لمساؤلهم  
عن الوقائع التى يرى لزوم تحقيقها أو بخول شخص ثالث فى الدعوى أو بتكليف  
ذوى الشأن بتقديم منكرات أو مستندات تكميلية وغير ذلك من اجراءات التحقيق  
فى الأجل الذى يحدده لذلك .

★ ★ وبمطالعة هذا النص يبين لنا أن إختصاص هيئة مفوضى الدولة فى  
تحضير الدعوى وتهيتها للمرافعة فى الشق للموضوعى المتعلق بالالفاء هو من  
الاجراءات الجوهرية بحيث لا يمكن للمحكمة التى تنتظر الشق الموضوعى أن  
تتصدى للدعوى الا بعد وصول تقرير هيئة مفوضى الدولة وعرضه عليها . غير  
أننا قد لاحظنا فى حالات غير قليلة أن هيئة مفوضى الدولة تعد التقرير برأيها القانونى

فى الشق الموضوعى استنادا الى ما جاء بالحكم الصادر فى الشق المتعلق بايقاف التنفيذ ، وذلك رغما عن تغيير المراكز القانونية فى بعض المنازعات الادارية الأمر الذى يجعل التقرير غير معبر عن المراكز القانونية الجديدة لطرفى الخصومة ، وقد يضار أحد الخصوم بسبب هذا الاجراء المخالف لصحيح القانون ، لاسيما وأن حجية الحكم الصادر فى طلب ايقاف التنفيذ لا تخرج عن كونها حجية موقوته بصدر الحكم فى الطلب الموضوعى المتعلق بالانقضاء - ومما يزيد الأمر تعقيدا أن هيئة مفوضى الدولة لا تستطيع إسترداد تقريرها عندما يدخل فى حوزة المحكمة ، وهنا لا يملك المضار الا أن يطلب من المحكمة إعادة تحضير الدعوى بهيئة مفوضى الدولة ، غير أن هذا الطلب متروك للسلطة التقديرية للمحكمة التى تنظر الدعوى وقد تستجيب له ، وقد ترفضه على سند من القول بأنها مستتولى هذه المهمة بنفسها . (وذلك حسبما حدث فى تحضير الشق الموضوعى فى الدعوى رقم ٢٥٣١ لسنة ٤١ قضائية) .

★ ★ لذلك فالأمل معقود على تلافى هذا القصور وتحضير الشق الموضوعى بعد الحكم فى الشق المتعلق بطلب وقف التنفيذ المستعجل بناء على تحقيق وتمحيص للأمر الواقع بعد الحكم فى الشق المستعجل .

★ ★ كذلك فان نظام هيئة مفوضى الدولة بوصفه الحالى مقصور على تحضير الدعوى واعادتها لنظرها بالمحكمة المختصة ، غير أن بعض التقارير تنتهى الى رأيين متناقضين بحيث يقرر أحدهما قبول الدعوى شكلا وأحقية المدعى موضوعا ، بينما يقرر الرأى الآخر الذى يصدر على سبيل الاحتياط عكس ما انتهى اليه الرأى الأول ، وفى هذا النطاق لا يكون التقرير حاسما .

★ ★ كذلك ففى حالات غير قليلة تسند الهيئة كتابة التقرير الى أحد أعضائها الذى لم يقم بمهمة تحقيق الدعوى وتفهم كنهها ونطاقها وعناصرها والمراكز القانونية لطرفى الخصومة بطريقة مباشرة ، كما نلاحظ أن نظر الدعوى أمام هيئة المفوضين قد يستمر وقتا غير قليل مما يطيل أمد النزاع ويضر بمصالح المدعين . كما لوحظ لنا أيضا أن نظام هيئة مفوضى الدولة فى مصر منبت الصلة عن النظام الدقيق المعمول به فى النظام الفرنسى ، فمفوض الدولة فى النظام الفرنسى يقوم بفحص الاتجاه القضائى ويسهم فى تطويره ، فلا يقصر عمله على ابداء الرأى من خلال نظرة محدودة ، وضيقة ، ونتيجة لذلك فقد شارك مفوضوا الدولة فى فرنسا فى ابتداع نظريات متطورة للقانون الادارى ، ونذكر منهم أسماء لامعة أصبحت لها شهرة ذائعة

في ارساء أصول وقواعد القانون الادارى باعتباره قانونا قضائى النشأة وقتهى النزعة ، ونشير الى بعض هذه الأسماء اللاحقة وعلى رأسها «ادوارد لافرييه» الذى كان له أكبر الأثر فى تكوين قواعد القانون الادارى الحديث ، و «تيسيه» ، «ليون بلوم» ، و «موريو» ، و «رومييه» ، و «أدون» ، و «كورتى» وغيرهم ، ومن مظاهر أهمية مفوضى الدولة فى فرنسا أن تقاريرهم تنشر فى مجموعات الأحكام وفى الدوريات العلمية حتى تقيد الباحثين والمشتغلين بالقضاء الادارى .

★ والأمل معقود على أن يحذوا مفوضوا الدولة فى مصر حذو زملائهم بمجلس الدولة الفرنسى لاسيما وأنهم من الصفوة الممتازة .

(ثالثا : بعض الملاحظات المتعلقة بالاجراءات التى تتبعها دائرة فحص الطعون فيما يتعلق باصدار أحكامها :

باستعراض النظام القضائى المتعلق بالأحكام التى تصدرها دائرة فحص الطعون نلاحظ مايلى :

( ١ ) مشكلة اصدار دائرة فحص الطعون أحكامها بدون أسباب أو حيثيات :

تنص المادة «السادسة والاربعين» من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه اذا رأت دائرة فحص الطعون باجماع الآراء أن الطعن غير-مقبول شكلا ، أو باطل ، أو غير جدير بالعرض على المحكمة ، حكمت برفضه مكتفية بذكر القرار أو الحكم بمحضر الجلسة ، مع بيان وجهة نظرها إذا كان الحكم صادرا بالرفض ، وأنه لا يجوز الطعن فى قرارها بأى طريق من طرق الطعن لأن الحكم الصادر منها برفض الطعن يحوز حجية الشيء المقضى (الطعن رقم ١٧٤٥ س ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/٥/١٣) .

★ ومن جانبنا نرى أن هذا النص به اجحاف شديد بالمقتاضيين لاسيما وأن قرارها لا يخرج عن كونه طبقا للتكليف القانونى الصحيح حكما قضائيا له كل مقومات الأحكام ، وينطبق به فى جلسة علنية ، ولهذا يجب أن يشتمل على عرض مجمل لوقائع الدعوى ، ثم طلبات الخصوم ، وخلاصة موجزة لدفعهم ودفاعهم الجوهري ، ورأى هيئة المفوضيين فى الدعوى ، ثم يذكر بعد ذلك أسباب الحكم ومنطوقه وذلك حسبما تقتضيه الفقرة الثانية من المادة (١٧٨) من قانون المرافعات

المعدلة بالقانون (١٣) لسنة ١٩٧٣ - لاسيما وأن المجلس يأخذ بهذا القانون فيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية .

(٢) وقد نكون أكثر طموحا في طلب الاكتفاء بتحضير الطعن بمعرفة هيئة مفوضى الدولة ، ورفع تقرير عنه بعد ذلك الى المحكمة الادارية العليا ، لأننا نعتقد أنها تعتبر القاضى الطبيعى الذى يتوجه اليه الطاعن بطعنه ، وفى هذا اختصار للوقت وللجراءات .

(رابعاً) : بعض الملاحظات المتعلقة بأحكام المحكمة الادارية العليا :

( أ ) تنضى الفقرة الأولى من المادة التاسعة والاربعين من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على مايلى :

«لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورات المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها» .

وقد استقرت أحكام النقض على أنه متى كان النص واضحاً صريحاً جلياً قاطعاً فى الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهزاء بالمرآل التشريعية التى سبقته أو بالحكمة التى أمّلته وقصد الشارع منه ، لأن محل هذا البحث إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه (الطعن ٣٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/١٢ سنة ٢٧ ص ١٠٨٧) .

★ غير أننا لاحظنا أن المحكمة الادارية العليا لم تعدد بنص المادة التاسعة والاربعين سالفه البيان ، كما خالفت أحكام التفسير التى استقرت عليها أحكام النقض بل وأحكام المحكمة الادارية العليا نفسها ، ونحل على ذلك بما جاء بأسباب وحيثيات الحكم الصادر فى الطعن رقم ٢٥١٢ سنة ٣٠ القضائية والذى حكم فيه بجملة ١٧ من يناير سنة ١٩٨٧ (والمنشور بمجموعة أحكام المحكمة الادارية العليا - السنة ٣٢ بالصفحة ٦٦٦ ومابعدها) وجاء به مايلى :

«ومن حيث أن المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة اذ أجازت للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه بالالغاء فقد اشترطت لذلك أن يكون من شأن تنفيذ القرار ترتب نتائج قد يتعذر تداركها . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه فى المنازعات التى تكور حول حقوق مالية يتنازعها أطراف الدعوى ، ينتفى

تصور وأقوع نتائج يتعذر تداركها من تنفيذ ما قد يصدر من قرارات في هذه المنازعات إذ يؤول الأمر بعد حسم موضوع هذه المنازعات إلى أن يسترد كل صاحب حق حقه .

★ ونرى أن هذا الحكم جاء مخالف تماما لنص المادة ٤٩ سالفه البيان ولم يكن للمحكمة الحق في المصادرة على حكم هذه المادة طالما هي قائمة ولم تلغ أو تعدل ، وإستنادا إلى قواعد التفسير الصحيح للقانون وإلى أن تعذر الأمر الذي لا يمكن تداركه، هو من الشروط الجوهرية لقبول طلب إيقاف للتنفيذ ، فلا يمكن المصادرة عليه ، لأن القانون أعلى منزلة من حكم المحكمة الإدارية العليا ، وكان عليها أن تلتزم به ولا تحيد عنه بالتأويل أو التفسير لأن ذلك لا يكون إلا في حالة غموض النص .

(ب) تردد الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا وعدم الاستقرار في بعض أحكامها :

★ وإثباتا لذلك نقرر أن المحكمة الإدارية العليا أصدرت حكما في الطعن ٦٣٩ لسنة ٣٩ ق عليا بجلسة ١٩٨٢/٦/٢٦ وجاء بحجتيات هذا الحكم مايلي :

وعلى الجهات الإدارية أن تلتزم بمنح المعاريين بالخارج مهلة الستة أشهر المنصوص عليها بقرار مجلس الوزراء بجلسة ١٩٧٥/٨/٦ باعتبارها المدة المناسبة التي يمكن معها لهؤلاء العاملين إنهاء متعلقاتهم بالبلاد التي يعملون بها فإذا ما صدر قرار إنهاء الخدمة قبل مضي الفترة المذكورة يكون قد صدر مخالفا للقانون ويتعين إلغاؤه .

(مشار إلى هذا الحكم بمؤلفنا كعضاء مجلس النولة وأجراءات وصيغ الدعاوى الإدارية من ٨٨ هامش ٤٣) .

كما جاء بحكم المحكمة الإدارية العليا مايلي : «لا يجوز قانونا أية وزارة تعطيل قرارات صادرة من مجلس الوزراء لأنه صاحب السلطة الإدارية العليا في البلاد ، ولا يجوز أية سلطة أخرى أننى منه وبغير تعريض خاص بذلك أن توقف تنفيذ قراراته أو تعطلها» .

(المحكمة الإدارية العليا - من ٣ ق - يونيو ١٩٤٩ - من ٩٨١ - وحكمها في ٢ يونيو ١٩٤٩ - من

٣ ق - من ٩٠٢ - مشار لهذه الأحكام بمؤلف الدكتور/ سليمان الطماوي «القرارات الإدارية» ط٣ -

ص (٣٣٧) .

وجاء بحكم المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة في ١٥/١٢/١٩٨٧ ،

١٩٨٩/١٢/٢٦ لسنة ٣١ ق عليا مايلي :

استقر القضاء على اعتبار القاعدة التنظيمية الصادر بها قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٥ أمرا ملزما للجهات الادارية وتمثل المهلة الواردة به حقا مقرا للعاملين بالدولة .

★ ★ ونظرا لسلامة هذه الأحكام ومشروعيتها على سند مما سبق ايضاحه ، وعلى سند من أن قرارات مجلس الوزراء تعتبر قانونا بالمعنى الواسع لمفهوم القانون ، واستنادا الى توجيهات وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والرقابة والمتابعة الصادرة بالكتاب المحرر فى مارس ١٩٧٦ ، والذي جاء به : «المرجو التكرم بعدم انتهاء خدمة أى من المعارين أو الحاصلين على أجازات بدون مرتب والذين يقرر عدم تجديد اعارتهم لأى سبب من الأسباب الا بعد مضى مدة أشهر من تاريخ الاعارة أو الاجازة المسموح بها وذلك حتى يمكن تهيئة الاستقرار المنشود للخبرات المصرية العاملة بالدولة العربية .

وبناء على ذلك سلمت أحكام المحكمة الادارية العليا باقرار حق الطاعن فى مهلة الستة أشهر ومن أمثلة ذلك ماجاء بحكمها فى الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٢٩ قضائية والصادر فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٨٢ حيث: جاء بحجتيات الحكم مايلى :

«ومن حيث أنه متى كان القرار المطعون فيه بانتهاء خدمة المدعى قد صدر دون مراعاة المهلة الواجب منحها الى المدعى للعودة لاستلام عمله فإنه بذلك يكون قد خالف القواعد القانونية التى تحكم انها خدمة المعارين بالخارج للانقطاع عن أعمالهم ، ويكون بالتالى قد صدر على غير أساس سليم من القانون ويتعين لذلك الغاؤه ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله وتطبيقه ومن ثم يتعين الحكم بالغائه والغاء القرار المطعون فيه والزام الجهة الادارية المصروفات» -

★ ★ غير أن المحكمة تراجعت بعد ذلك عن أحكامها سالفة البيان وعن المبادئ والتوجيهات المستقرة حيث انتهت الى أن الأخذ بالمهلة التى قررها مجلس الوزراء هو أمر جوازى للسلطة المختصة ومن أمثلة ذلك الحكم الصادر فى الطعن رقم ٩١٨ لهيئة ٢٨ ق عليا ، والحكم الصادر فى الطعن رقم ١٦١٠ لسنة ٢٩ ق عليا بجملة ١٥/٥/١٩٨٦ ، والحكم الصادر فى الطعن رقم ١٥٥٠ لسنة ٢٧ ق عليا ، والحكم الصادر فى الدعوى رقم ٣٢٣٥ لسنة ٣٧ ق ، والحكم الصادر فى الدعوى رقم ٣٨٤٥ لسنة ٣٨ ق .

★ ★ ومن هنا يبين عدم استقرار المحكمة الإدارية العليا على مبادئ قانونية واحدة في الحالات المتجانسة ، مما يسبب التفرقة في المعاملة بين المتقاضين ، رغمًا عن وحدة الموضوع والسبب ، فبعضهم حكم له بموجب الأحكام التي قررت أن قرارات مجلس الوزراء ملزمة ، والبعض رفضت دعواه على سند من القول أن قرارات مجلس الوزراء لا تخرج عن كونها قرارات غير ملزمة تترخص فيها الإدارة بسلطة التقدير والملائمة ، ذلك الأمر الذي يضعف أحكام المحكمة الإدارية العليا رغمًا عن كونها أعلى سلطة قضائية بمجلس الدولة ، وقد نتج عن ذلك إقامة دعاوى البطلان الأصلية في بعض الأحكام ، وقيلت شكلا وموضوعا ، وقد أثبتنا بعض هذه الحالات عندما تصدينا لدعوى البطلان الأصلية أمام القضاءين المادى والإدارى ، والأمل معقود على علاج هذا الأمر لاسيما وأن المحكمة الإدارية العليا تشكل من الصفوة الممتازة من الأمانة المستشارين الذين نوليهم كل ثقة وتقدير .

#### (خامسا) ملاحظات تتعلق بالتحايل على تنفيذ الأحكام :

يلجأ بعض المحكوم لغير صالحهم الى وسيلة اشكالات التنفيذ بطريقة مخالفة لما يستهدفه القانون ، وسبق لنا ايضاح ذلك .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أن بعض المجالس التشريعية تلجأ الى بعض الوسائل غير المشروعة لايقاف تنفيذ الأحكام حيث تلجأ الى حيلة تعرف بالتصحيح التشريعي، حيث تلجأ الى وضع تشريع جديد يعدل الأوضاع والمراكز القانونية التي تصدر الأحكام بموجبها .

وأنا لا نقر هذا التحايل على القانون على سند من أنه : ولو أن المشرع هو الذى ينشئ الجهات القضائية ويحدد اختصاصها الا أنه ملزم بتنفيذ أحكامها لأن السلطة التشريعية عندما تضع قواعد عامة مجردة فهي الأولى بتطبيقها حرصا على سيادة القانون الذى يجب أن تطبق أحكامه على الحكام والمحكومين سواء بسواء .

كذلك فإنه مما يؤسف له حقا أنه حين يطعن فى التصرفات المتعلقة بالامتناع عن تنفيذ الأحكام فإن الاجهزة القضائية تكون أمام تشريع جديد ، يضافى صفة الشرعية على القرارات التي حكم بإيقاف تنفيذها أو إلغائها .

وجدير بالاحاطة أن مجلس الدولة الفرنسى قد عالج هذه الأوضاع بفرض قيود على التصحيحات التشريعية .

والأمل معقود على علاج هذا الأمر لما له من انعكاسات سيئة واستهانة بقسمية التشريع وبمصالح أصحاب الحقوق المشروعة .

كذلك ففي حالات غير قليلة تقوم الإدارة بتنفيذ الأحكام تنفيذا شكليا لاسيما في حالات الغاء النقل النوعي للعاملين ، والذي يستمر تأديبا مقعما ، فلذا قضى مثلا بالغاء قرار نقل العامل لجهة نائية ، فإن الإدارة تقوم بتنفيذ الحكم ، ثم تقوم بعد ذلك بإصدار قرار جديد متضمنا نقله لجهة أبعد ، ولا يكون أمام العامل ألا الطعن في القرار الجديد ، وهكذا يضرب بالحكم عرض الحائط ، ويتنصر الظلم على الحق والشرعية ، استنادا الى إساءة استعمال السلطة ، ونأمل أن يتصدى المشرع لعلاج هذا التلاعب .

★ ★ وفي خاتمة هذه المقدمة والتقديم لنظام القضاء الإداري والتعقيب على أحكامه نسجل أننا لا نغمت هذا القضاء جهده في انصاف الكثيرين من المظلومين ممن تعدت الأجهزة الإدارية على حقوقهم أو أساءت استعمال السلطة حيالهم .

★ ★ ونوجه رجاء حارا الى هيئة قضايا الدولة بألا تمثل دور الخصومة المستمرة تجاه المتقاضين ، بل يجب أن ننظر اليهم كطرف ضعيف في الدعوى الإدارية فننصف في دفاعها من يستحق الانصاف احقا فالعدل والمشروعية .

ونرجو أن تصدر أحكام القضاء الإداري منأنية لاسيما في مجال القضاء المتعلق بوقف التنفيذ نزولا على الحكمة التي تقول :

«أنه اذا كانت حالة الاستعجال تستلزم تدخل القضاء المستعجل بوسيلة سريعة لنجدة الحق فإنه لا ينبغي أن تأتي هذه السرعة على حساب العدل والحق ، والا كانت سرعة في اغتيال الحق لا في نجاته» .

وأخيرا نرجو أن يكون هذا المؤلف الذي عرض موضوعا من أصعب وأشق موضوعات القضاء الإداري محققا الفائدة العلمية والعملية للصفوة الممتازة من الاخوة رجال القانون .

والله ولي التوفيق ؛

المؤلف

دكتور/ خميس السيد اسماعيل

المحامي بالنقض

والمحكمة الادارية العليا



## بسم الله الرحمن الرحيم التعريف بالمؤلف وبإنتاجه العلمي

أولاً : المؤهلات العلمية :

- ( ١ ) درجة الدكتوراه فى الحقوق من جامعة القاهرة بتقدير جيد جداً .  
عام ١٩٧١ .
- ( ٢ ) عضو منتخب بالمعهد الملكى للإدارة العامة بلندن .
- ( ٣ ) دبلوم الدراسات العليا فى العلوم الادارية من جامعة القاهرة  
عام ١٩٦٤ .
- ( ٤ ) دبلوم الدراسات العليا فى القانون العام من جامعة القاهرة عام ١٩٦٠ .

ثانياً : المؤلفات والبحوث العلمية :

( أ ) المؤلفات :

- ( ١ ) كتاب القيادة الادارية دراسة تمزج بين الادارة العامة والقانون  
الادارى ، ١٩٧١ء ( نفذ وتحت الطبع ) .
- ( ٢ ) المؤسسات العامة الاقتصادية فى الدول العربية ، ١٩٧٨ء ، بالمكتبات  
الكبرى .
- ( ٣ ) مذكرات فى القانون الادارى لطلبة الليسانس والدكتوراه بحقوق  
الجزائر ، ١٩٧٢ء .
- ( ٤ ) كتاب الادارة العامة والتنظيم الادارى بالجزائر ، ١٩٧٥ء ، الناشر مؤسسة  
الإمناذ بالجزائر العاصمة .
- ( ٥ ) كتاب الملوك الادارى ، ١٩٨١ء ، بالمكتبات الكبرى بالقاهرة .  
( نفذ وتحت الصبع ) .
- ( ٦ ) مذكرات بالاستئسل فى الادارة الاسلامية والمعاصرة لطلبة قسم  
الدكتوراه ، بكلية الشريعة والقانون بجامعة الازهر بالقاهرة  
١٩٧١ء .
- ( ٧ ) قضاء مجلس الدولة وإجراءات وصيغ الدعاوى الادارية - ١٩٨٦ -  
١٩٨٧ .
- ( ٨ ) موسوعة المحاكمات التأديبية أمام مجلس الدولة مع الحديث فى الفتاوى  
والأحكام وصيغ الدعاوى التأديبية - ١٩٨٨ .

( ٩ ) موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ واشكالاته مع الاحكام الحديثة والصيغ القانونية أمام القضاء العادى ومجلس الدولة - المجلد الاول أمام للقضاء العادى ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

(ب) البحوث العلمية المنشورة بدوريات الدول العربية ومراكز البحوث (باللغتين العربية والانجليزية) :-

( ١ ) بحوث منشورة بدوريات المنظمة العربية للعلوم الادارية بالقاهرة :  
★ القيادة الادارية ١٩٧٢ء .  
★ الادارة العامة فى الجزائر ١٩٧٥ء .

( ٢ ) بحوث منشورة بمجلة المركز القومى للاستشارات والتطوير الادارى ببغداد :

★ دراسة الاتجاهات واميتها فى تحقيق أهداف الادارة  
والعدد ١٤ - ١٩٨٠ء .  
★ الادراك وعملية التشغيل المركز للمعلومات والعدد الثالث،  
عشرة - ١٩٨٠ء .

( ٣ ) بحوث منشورة بمجلة المدرسة العليا للشرطة بالجزائر :  
عدة بحوث متعلقة بالضبط الادارى ، وجمع الاستدلالات ، والقرار  
الادارى فى المحيط الشرطى .

( ٤ ) بحث منشور باللغة الانجليزية ، ومقدم لبرامج المعونة الفنية بالامم  
المتحدة من خلال مركز التنمية الصناعية التابع للجامعة العربية  
عام ١٩٧١ء بعنوان :

«The organization and operation in industrial development»

وقد نال المؤلف جائزة تقديرية عن هذا البحث المبتكر .

مكتب المؤلف :

عمارة برج الحدائق - حدائق المعادى  
٤ شارع ١٦٣ خلف مستشفى القوات المسلحة  
ت : ٣٥١٩١١٧

## الفهرس التفصلى



## المحور الخامس التفصيلي

الموضوع	الصفحة
تمهيد	
الباب الأول :	
تعريف القرار الإداري موضوع طلب الإيقاف والإلغاء ، وتحليل أركانه والتمييز بين القرارات الصريحة ، والمسلية ، والضمنية ، والمستمرة ، وعرض متكامل لدعوى الإلغاء والاجراءات المتعلقة بإقامتها .....	٥
الفصل الأول :	
تعريف القرار الإداري موضوع طلب الإيقاف والإلغاء وبيان أركانه ، والتمييز بين القرارات الإدارية الصريحة ، والمسلية ، والضمنية ، والمستمرة .....	٧
الفصل الثاني :	
التمييز بين القرارات المشوبة بالبطلان وبين حالات الانعدام .....	٢٥
الفصل الثالث :	
عرض لدعوى الإلغاء التي يشتق منها طلب وقف تنفيذ القرار الإداري .....	٣١
( المبحث الأول ) التكييف القانوني لدعوى الإلغاء .....	٣١
( المبحث الثاني ) الاجراءات المتعلقة بالتظلم والمواعيد وإيداع العريضة واعلائها .....	٣٥
الفصل الرابع :	
أهم الأحكام التي أصدرتها المحكمة الإدارية العليا بشأن القواعد المتعلقة بإعلان الدعوى الإدارية والتظلم والمواعيد .....	٥٢
الباب الثاني :	
شروط قبول الدعوى وتحضيرها .....	٦٣

**الفصل الأول :**

- شروط قبول الدعوى ..... ٦٦  
( المبحث الأول ) شرط المصلحة ..... ٦٧  
( المبحث الثانى ) شرط الصفة ..... ٧٣  
( المبحث الثالث ) شرط الأهلية ..... ٨٥

**الفصل الثانى :**

- تحضير الدعوى بمعرفة هيئة المفوضين ..... ٩٥

**الباب الثالث :**

- اجراءات سير الخصومة أمام القضاءين العادى والادارى ..... ٩٩

**الفصل الأول :**

- الطلبات ..... ١٠٣

**الفصل الثانى :**

- التدخل واختصاص الغير فى الدعوى فى ظل أحكام القضاءين العادى والادارى ، وتطبيقات قضائية من أحكام المحكمة الادارية العليا .... ١١٤

**الفصل الثالث :**

- الدفع وتطبيقات قضائية من أحكام المحكمة الادارية العليا ..... ١٣٣

**الفصل الرابع :**

- حالات مقوط الخصومة ، وحالات وقف الدعوى التأديبية ومقوطها وانقضاؤها ..... ١٦٧

**الباب الرابع :**

- ضرورة القضاء المستعجل ، وطلب ايقاف تنفيذ القرار الإدارى ومجال التطبيق أمام القضاءين العادى والادارى ..... ١٧٣

## الموضوع

## الصفحة

### الفصل الأول :

ضرورة القضاء المستعجل ، وفوائده ومجالات تطبيقه ، وشروطه التي  
يمكن استلزامها بالقضاء الإداري ..... ١٧٦

### الفصل الثاني :

الشروط المتعلقة بطلب وقف تنفيذ القرار الإداري النهائي المشتق من  
طلب الإلغاء ..... ١٩٧

### الفصل الثالث :

أهم أحكام القضاء الإداري بشأن القواعد القانونية المتعلقة بطلب وقف  
تنفيذ القرار الإداري النهائي ..... ٢١٢

### الباب الخامس :

أهم حالات وقف تنفيذ القرار الإداري ، مع أهم القواعد القانونية التي  
قررتها المحكمة الإدارية العليا في أحكامها الحديثة ..... ٢٣٣

### الفصل الأول :

أهم حالات وقف تنفيذ القرار الإداري وهي : ..... ٢٣٥  
(أولا) المنازعات المتعلقة بشؤون الوظيفة العامة .  
(ثانيا) المنازعات المتعلقة بطلب استمرار صرف الراتب .  
(ثالثا) المنازعات المتعلقة بكفالة الحريات العامة ، وبترخيص  
الصحف .

(رابعا) المنازعات المتعلقة بالعملية الانتخابية .  
(خامسا) المنازعات المتعلقة بشؤون الطلبة .  
(سادسا) المنازعات المتعلقة بقرارات نزع الملكية للمنفعة العامة .  
(سابعا) المنازعات المتعلقة بعدم مشروعية قرارات استيلاء المحافظين  
على العقارات في غير الحالات المستعجلة أو الطارئة .

(ثامنا ) المنازعات المتعلقة بالقرارات الصادرة من النيابة العامة والمتصلة بالمصابين بأمراض عقلية .  
(ثامعا) المنازعات المتعلقة بتراخيص المحال العامة .  
(عاشرا) المنازعات المتعلقة بال عقود الادارية .  
(الحادى عشر) الطلبات المستعجلة المتعلقة باثبات الحالة .

### الفصل الثمانى :

أهم القواعد القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى أحكامها الحديثة بشأن الطلب المتعلق بوقف تنفيذ القرار الادارى ..... ٢٨٣

### الباب السادس :

ضوابط الأحكام المستعجلة وأحكام وقف تنفيذ القرار الادارى ، وطبيعة هذه الأحكام ، وقطعيتها ، والتمييز بين حجية الشئ المقضى وقوة الأمر المقضى ، وتنفيذ الأحكام وطرق الطعن فيها ، والاجراءات التى تتخذ فى حالة الامتناع عن تنفيذها ..... ٢٩٩

### الفصل الأول :

ضوابط الأحكام المستعجلة وأحكام وقف تنفيذ القرار ، وطبيعة هذه الأحكام ، وقطعيتها ، والتمييز بين حجية الشئ المقضى وقوة الأمر المقضى ، وتعدى أثر الحكم فى الالغاء الكامل والالغاء النسبى ..... ٣٠٠

(المبحث الأول) : ضوابط الأحكام المستعجلة وأحكام وقف تنفيذ القرار الادارى وطبيعتها وحجيتها ..... ٣٠٠  
(المبحث الثانى) : التمييز بين حجية الشئ المقضى وقوة الأمر المقضى وتعدى أثر الحكم بالالغاء الكامل والجزئى ..... ٣٠٨

### الفصل الثانى :

تنفيذ الأحكام ..... ٣٢٤



## الموضوع

الصفحة

### الفصل الثالث :

الطعن في الحكم الصادر في الطلب المتعلق بوقف تنفيذ القرار الإداري ٣٥١

### الفصل الرابع :

الاجراءات التي تتخذ ضد الادارة في حالة الامتناع عن تنفيذ الأحكام  
الصادرة من مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ..... ٣٦٢

### الباب السابع :

عرض عام لاشكالات التنفيذ أمام القضاء العادى والتي يمكن استهلاك  
بعض القواعد المتعلقة بها أمام القضاء الإدارى ..... ٣٧٧

### الفصل الأول :

مدخل موجز في قضاء التنفيذ واشكالاته أمام القضاء العادى ..... ٣٨١  
(المبحث الأول) مفهوم منازعات التنفيذ واختصاص قاضى التنفيذ بها... ٣٨١  
(المبحث الثانى) عرض عام لاشكالات التنفيذ الوقتية ..... ٣٩٣

### الفصل الثانى :

الاجراءات المتعلقة بمقدمات التنفيذ أمام القضاء العادى والإدارى ... ٤٠٤

### الفصل الثالث :

مفهوم المنازعة المتعلقة باشكالات التنفيذ أمام محكمة القضاء الإدارى ،  
والتمييز بين المنازعات الوقتية والموضوعية وبين أثر الاشكال الأول  
والثانى والاشكال المقام من الغير ..... ٤٢٢

### الفصل الرابع :

اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر اشكالات التنفيذ المقامة أمامها  
والمحالة اليها من القضاء العادى للاختصاص الولائى ..... ٤٣٣

## الباب الثامن :

- أهم المبادئ العامة المتعلقة بعدم الاختصاص المحلي والنوعى والولاى ، وتطبيقات قضائية حديثة ، مع عرض لأهم القواعد القانونية فى منازعات التنفيذ وإشكالاته ..... ٤٣٩

### الفصل الأول :

- أهم المبادئ العامة فى عدم الاختصاص المحلي والنوعى والولاى مع تطبيقات قضائية حديثة ..... ٤٤٣

### الفصل الثانى :

- عرض لأهم القواعد القانونية فى منازعات التنفيذ وإشكالاته المتبعة أمام القضاء العادى والادارى ..... ٤٥٦

## الباب التاسع :

- الدعاوى المتعلقة بتفسير الحكم ، وتصحيحة ، والتماس اعادة النظر ، ودعوى البطلان الأصلية فى أحكام القضاء الادارى ..... ٤٨٣

### الفصل الأول :

- دعوى تفسير الحكم ..... ٤٨٥

### الفصل الثانى :

- دعوى تصحيح الحكم ..... ٤٩٤

### الفصل الثالث :

- التماس اعادة النظر مع تطبيقات من أحكام النقض والقضاء الادارى ..... ٤٩٩

### الفصل الرابع :

- دعوى البطلان الأصلية فى أحكام القضاء الادارى ..... ٥٢١

الموضوع	الصفحة
<b>الباب العاشر :</b>	
الصيغ القانونية والمبادئ المتعلقة بها .....	٥٢٥
<b>الفصل الأول :</b>	
الصيغ المتعلقة بالاجراءات الادارية والقانونية .....	٥٢٨
<b>الفصل الثاني :</b>	
الصيغ المتعلقة بالاعلانات والاذنارات القضائية .....	٥٥٧
<b>الفصل الثالث :</b>	
الصيغ المتعلقة بالشق المستعجل والموضوعي (الايقاف والالغاء) ...	٥٧٢
<b>الفصل الرابع :</b>	
الصيغ العملية المتعلقة باشكالات التنفيذ فى أحكام القضاء الادارى ، وصور لبعض الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى فى الاشكالات المحالة اليها من القضاء العادى لاختصاصها للولاى بنظرها .....	٥٨٩
<b>الفصل الخامس :</b>	
الصيغ العملية المتعلقة بدعوى البطلان الأصلية فى الأحكام الصادرة من القضاء العادى ومن المحكمة الادارية العليا .....	٦١٣
<b>الفصل السادس :</b>	
صيغ دعاوى متنوعة .....	٦٣٧
<b>الخاتمة :</b> .....	٦٤٩
التعريف بالمؤلف وبياتناجه العلمى .....	٦٥٩
تم بحمد الله سبحانه وتعالى	
	٦٦٩



رقم الايداع ٧٢٥٦ / ١٩٩١

دار الطباعة الحديثة

٦ كنيسة الأرمن - أول شارع الجيش

ت : ٩٠٨٣١٨





Bibliotheca Alexandrina



0404633

الشمس ٢٤ جنيها